

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232268

UNIVERSAL
LIBRARY

فهرست الجزء الثالث من حاشية الصبان على الأشموني

	صفحة
الصفة المشبهة	٣
المعجب	١٨
نعم وبئس وما جرى مجراهما	٢٨
أفعل التفضيل	٤٥
النعته	٥٩
التوكيد	٧٧
العطف	٥٨
عطف النسق	٩٢
البدل	١٣٠
النداء	١٤١
فصل تابع المنادى	١٥٥
المنادى المضاف الى ياء التثنية	١٦٤
أسماء لازمت النداء	١٦٧
الاستعانة	١٧١
الندبة	١٧٥
الترخيم	١٧٩
الاختصاص	١٩٢
التخدير والاعتراف	١٩٥
أسماء الافعال والاصوات	٢٠١
نونا التوكيد	٢٢١
ملا ينصرف	٢٢٤
اعراب الفاعل	٢٨٥

تم فهرست الجزء الثالث

الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الأشموني على
ألفية ابن مالك في النحو
نفعنا الله بهم
والمسلمين
آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما أتى (قوله صفة استحسن الخ) نعرف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صوراً متناع الجبر الآتية في قوله ولا تجزئها الخ وصور شعبة فان الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها وأوجب بأن المراد استحسان الجرب نوعها وان لم يكن بشخصها وأوجب أيضاً عن الثاني بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح في الضعيف وان قوله بل باليسن بناء على أن المراد باليسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جرح فيه ولو سلم فقد علم جوابه اهـ سم وقوله ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جرح في التوضيح أن كاتب الاب بالجرح قبيح وهو مبني على جواز الانساقفة في المثال كما أتى (قوله معنى أى في المغنبي ^ت ومن جهة المعنى لا الألف لما أتى في الشرح (قوله المشبهة باسم الفاعل) ينصب اسم على المفعولية ويجزئ بالانساقفة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن القم ودان تعرف بتميز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغير كما هو شأن سائر التعاريف وأوجب بأن تخصيصه بالذكرة لشد اشتباهها به لا شتر كما في كثير من الصيغ والأحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها) قال سم ظاهره أنه حقيقة زستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بفتح الانساقفة في قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز وانحة اهـ وعنه في الأيراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح

*) الصفة المشبهة
 باسم الفاعل
 صفة استحسن جر فاعل
 معنى بم المشبهة اسم
 الفاعل أى تميز الصفة
 المشبهة عن اسم الفاعل
 باستحسان جر فاعلها بالانساقفة
 اليب فان اسم الفاعل
 لا يستحسن فيه ذلك لأنه
 ان كان لازماً وقصد ثبوت
 معناه صار منها وانطلق
 عليه اسمها

الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لأن كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض لما
تقدم من أن المراد استحسان الخبر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه (قوله وان
كان متعدبا) أى لو احدثنا سبق من أن المتعدى لاكثر تمتنع اضافته الى الفاعل
اجماعا (قوله أن الجمه هور على منع ذلك فيه) أى وان قصد ثبوتة ومن القليل من أجاز
بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاشافة الى المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز
بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة
المثبتة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجوز الاستحسان وحينئذ
لا يدخل في تعريف الصفة الا اذا قلوا بالاستحسان اللهم الا أن يراد بالاستحسان
مطلق الجواز أو الاستحسان في الجملة أى اسم الفاعل يستحسن جرفاعله في الجملة
أى في بعض العوارض ذلك اذا كان لازما (قوله لانه لا تضاف الخ) قضية هذا
التوجيه أن التقييد لميان الواقع سم (قوله يدل على حدث) أى معنى يتعلق بالغير
(قوله وأنها تؤث) أى ابتداء أى غالباً وقوله وتجمع أى جمع سلامة لئلا يكرأى
غالباً وإنما قلنا ذلك لانه لا يقبل فى نحو أيضاً ولا يعضون ولا ينحو
غضبلن غضبانون كما يقال شاربه ونشاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل
سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعنى أنه عابته بلزوم
الذروت وقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل
واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فغناء الدور
ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل إنما يتوقف على
النظر في معناها الثابت لفاعله بحيث لو حوّل استنادها عنه الى ضمير الموصوف
لا يكون فيه لبس ولا يقع فتحن حينئذ الاضافة (قوله ماصيغ لغير تفضيل الخ) قال
ابن نقلا عن ابن هشام فيه نظر لانه لا يتصور يدحسن صفة مشبهة والحاجة
يسمونها مشبهة الا اذا خفضت أو نصب وهذا وارد على حد الناظم أيضا اه
رجه نظر اعدتهم من أحوال الصفة المشبهة رفعا مع عملها نحو زيد حسن وجهه
وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة في هذا الحالة (قوله من فعل لانج) أى من مصدره
وللتقييد بالذروت مبني على مقتضى الجمه هور من منع اجراء اسم فاعل المتعدى
لواحد عند قصد ثبوت مجرى حسن الوجه كما هم (قوله دون انابة معنى الحدوث)
أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه لانه ما ميني أنه اذا قصد حدوث الصفة
المشبهة فى الماضي أو الاستقبال حوّل الى فاعل فتقول فى عفيف وشريف
وحسن عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا اه واطاهر أن الامر كذلك اذا
قصد حدوثه فى الحاضر كما يدل عليه اطلاق قول المصريح ما نصه اذا أردت ثبوت
الموصوف قلت حسن ولا تقول حاسن وإذا أردت حدوثه قلته قلت حاسن ولا تقول

وان كان متعدبا فقد
سبق أن الجمه هور على
منع ذلك فيه فلا استحسان
* (النبهيهان) * الاول انما قيد
الفاعل بالمعنى لانه لا تضاف
الصفة اليه الا بعد تحويل
الاسم ناده عن الى ضمير
الموصوف فلم يبق فاعلا
الامن جهة المعنى * الثاني
وجه التشبه بينهما وبين
اسم الفاعل أنه يدل على
حدث ومن قام به وانها
تؤث وتثنى وتجمع ولذلك
حلت عليه فى العجل وعاب
الشارح التعريف المذكور
بأن استحسان الاضافة
الى الفاعل لا يصلح لتعريفها
وتحيزها عما دها لان
العلم به موقوف على العلم
بكونها صفة مشبهة وعرفها
بقوله ماصيغ لغير تفضيل
من فعل لازم لقصد نسبة
الحدث الى الموصوف به
دون افاة معنى الحدوث
وقد يقال ان العلم باستحسان
الاضافة موقوف على
المعنى لانه على العلم بكونها
صفة مشبهة فلا دور

حسن قاله الشاطبي وغيره اه ثم راجعت الدماميني فرائته صرح بما استظهرته
 (قوله أو ان قوله الخ) بكسر ان لانه معطوف على مقول القول واعترض بأن
 الاعراب على الاول كذلك فلا يخلص مجرده من الاشكال وأجاب البعض بأن
 مراده أن كلام الناظم من حين الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا نافية قوله
 بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الثاني (قوله وقوله
 وسوغها الخ) المتبادر من عبارته أن هذان ثمة الجواب الثاني والظاهر أنه
 لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز (قوله من لازم أي
 من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كلفي ربحن في صحيح وعلم فانها الزمنة بالتزويل
 أو التعليل المفعول بالضم أفاده سمع قول الشاعر وأما ربحي وعلمي ونحوهما المقصود
 على السماع لا يتيم الا اذا أريد اللزوم أسالة فقط (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل
 (قوله الدائم) فيه إشارة إلى أن المراد بالخاص في عبارة المصنف الدائم الخال
 فقط لأن الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام بل يقال
 هو مأخوذ من قوله كظاهر القلب يجعله قيدا لقوله الخاص والمراد بالدوام
 الثبوت في الأزمنة الثلاثة قال بس نقلنا عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام
 عقلية لا وضعية لانها لم تبدل على التجديد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ
 الاصل في كل ثابت دوامه اه وبواقفة قول الدماميني نقلنا عن الرشي كأن الصفة
 المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة فليس
 معنى حسن في الوضع الاذ وحسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها ولا يدل
 في اللفظ على أحد القديين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من
 بعض كان اللفظ ظاهرا في الاتصاف بالحسن في جميع الأزمنة الا أن تقوم قرينة
 على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا أو سمي حسنا وهو الآن فقط
 حسن فظهر في اللاحق ان ليس وشعبيا اه هومنه يؤخذ حمل قول الشاعر وانم حج
 لا تكون الا للشي الخ على حالة الاطلاق هو او عبارة الشارح في شرح قول الناظم
 وعمل اسم فاعل المتعدي الخ تقضى أنها وضعية فتدبر (قوله بخلافه) أي اسم
 الفاعل فانه يكون للماضي المنقطع والحال والمستقبل كنهذا شارب أمس أو الآن
 أو غد وقوله كما عرفت أي في باب اسم الفاعل عند قول المصنف أن كان عن
 مضيه بعزل (قوله وهو الغالب) أو أما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية بل هي على
 أن المراد بالجريان أفادة التجديد والحدوث كذا في شرح الجامع لكن الذي في الهمع
 أن الزمخشري وابن الجاحظ منع ما وزنها المضارع وأن نحو شارب السليم
 ومطحن القلب ومعتدل القائمة أسماء فاعلين قصد المثلث فعملت معاملة
 الصفة المشبهة لأسماء صفات مشبهة (قوله في المبني من الثلاثي) خرج المبني من

أوان وقوله المشبهة اسم الفاعل
 مبتدأ وقوله صفة استخسر
 الى آخره خبر وقوله
 (وسوغها من لازم الخاصر)
 الى آخره عطف عليه
 لتمام التعريف أي وعما
 تتميز به الصفة المشبهة
 أيضا عن اسم الفاعل أنها
 لا تصاغ قياسا للمبني فعل
 لازم كظاهر من طهر
 وحمل من حمل وحسن من
 بحسن وأما ربحي وعلمي
 ونحوهما مقصود على
 السماع بخلافه فانه يصاغ
 من لازم كقائم ومن
 المتعدي كضارب وأنها
 لا تكون الا للماضي الخاصر
 الدائم دون الماضي المنقطع
 والمستقبل بخلافه كما
 عرفت وأنها لا تلزم الجري
 على المضارع بخلافه بل
 قد تكون جارية عليه
 (كظاهر القلب) وضامر
 البطن ومسته قيم الحال
 ومعتدل القائمة وقصد
 لا تكون وهو الغالب في
 المبني من الثلاثي

غيره فانها لازمة الجرى على المضارع كما في التسهيل (قوله تكسب الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله في المبني من الثلاثي فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود كما لم يعلم فأسود جار على المضارع وأما سود الخماسي فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وان كانت مبنيّة من غير الثلاثي مع أنه يرددها مرفوعاً بيا عن التسهيل ونقله هو أيضاً وأقرب فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدي لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفخ وعمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبّه بالمفعول به وذلك كفي موضع آخر انما لا يعمل في المفعول المطلق اه يس والتمثيل الأول (قوله ثابت لها) أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة بالمفعول به (قوله على الحد) أى كأنها على الخلفه وحال من ضمير عمل المتمثل الى الظرف بعد حذف الاستقرار سم (قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرنت بأل بناء على الاصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترتبا اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتجه فيها مع كونها اللوام المتضمن للحال والاستقبال وبقى من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم يعمل ذكره شخبنا وأن لا توصف (قوله لأن ذلك من ضرورة وضعها) أى فهو لا يفارقها وانما بعد شرط ما قد يفارق (قوله أجود الخ) أى لان قوله على الحد الذي قد يعدد يمكن تأويله بأن يراد في الجملة بخلاف عما زيد في الكافية (قوله وسبق ما عمل فيه) أى حقق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لانه الذى تنافق فيه الصفة اسم الفاعل المرفوع والجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع فاعل والجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم النافع) أى فانه يتقدم منصوبه قبل في الارتشاف الا اذا كان بال أو مجروراً بالإضافة أو حرف جر غيراً نذخوه هذا غلام قائل زيدا ومررت بضارب زيدا فان جرحه جرحاً فذخول ليس زيد بضارباً مجرأ جاز التقديم فتقول ليس زيد عمراً بضارب ومنع ذلك الميزد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما تنادى به عبارته بيان شئ يرتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكره كرى ومن أجل هذا الختلاف صح النصب في نخوزيد انما ضاربه لعمته عمل ضارب المذكور في زيد الوتفرغ من الضمير بلو از تقدم منصوب اسم الفاعل عليه وانما وضع عمله في زيد الوتفرغ به من أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل بفسر العامل

تكسب الوجه (جميل الظاهر)
 وسببط العظام وأسود
 الشعر (وعمل اسم فاعل
 المعدي) لواحد (لها) أى
 ثابت لها على (الحد الذي
 قد جرد له في بابه من وجوب
 الاعتماد على ما ذكر
 * تنبيهه * ليس كما
 بمعنى الحال شرطاً في
 لأن ذلك من ضرورة
 لكونها موضعاً يبنى جاز
 الثبوت والتأويلهما
 ضرورة الحال فعلاً لئلا
 أجود من قوله في ذلك
 والاعتماد واقتضاء الحال
 شرطان في تصحح ذا
 الاعمال اه (وسبق
 ما عمل فيه من مجانب)
 بخلاف اسم الفاعل أيضاً
 ومن ثم صح النصب في نحو
 زيد انما ضاربه وانما منع في
 نخوزيد الأب زيد حسبه

وامتنع في نحو وجه الابز بدحسنه لعدم صحة عمل حسن في وجهه لو تفرغ من
 الضمير لعدم جواز تقديم منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله في وجهه لو تفرغ
 له لم يصح أن يضر عامله المحذوف لقاعدة أن مالا يعمل لا يفسر غاملا ولا يس مراد
 الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كقولهم البعض فقال
 كلن الاولى جذف الضمير لتصل بالوصف ليكون أصرح في الدلالة (قوله وكونه
 ذاتية واجب) أى وكون ماته عمل فيه بحق الشبهه باسم الفاعل فلا يرد أحسن
 الزيدان وما فيج العمران لان عملها في هذين بعنفها من معنى الفعل وبقي ثما
 بحق الثان فيه أنه يشمل محذوفها وهذا جاوز وألله لربز يدومعرا بتفضز يد
 ونصب محمورا ياضهار فعل أو وصف متون وأما العطف على محل المحذوف لم يتبع
 عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجهه الفعل بتخفص
 الوجهه ونصب الفعل وأنه لا يتبع إضافة الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت
 برجل فائل أيه ويتبع مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه
 كز يشار في الدار أبوه عمر وتوتبع عند الجمه ورز يد حسن في الحرب وجهه
 رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله بتجميع التوابع ولا يتبع معمولها
 بصفة لان معمولها لما كان سمييا مرتبطة بتقدم أشبهه الضمير وهو لا يعت
 فكذلك اما أشبهه قاله الزجاج ومتأخروا المغاربة ورز علمهم بما في الحديث في صفة
 الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بأن اليمنى خبر المحذوف أو معمول المحذوف وأنه
 يجوز اتباع محموره على المجل عند من لا يشترط وجود المحرز ويتحمل أن يكون
 منه وجاء على الليل سكاو الشمس ولا يجوز وجهه وجسن الوجهه والبدن بجزر الوجهه
 ونصب البدن بخلافه لفرءه وأنه اذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر
 نحو جاء الضارب الرجل واذا حلت الصفة ومعمولها بأل فخر المعمول أكثر نحو
 جاء الحسن الوجهه كذا في المغني والدماميني عليه (قوله في معمولها) أى المنصوب
 كما عرفت فوجهه والوجهه في مثالي الشارح فنصوبان (قوله أى متصلا) أى هو
 أو مكمله كالصفة والوصف ليكون شاملا لأنواع السببي الآتية وان يشمل
 المعمول الذي هو ضمير بارز متصل كما يأتي عن التسهيل (قوله ولا يجب ذلك
 في معمول اسم الفاعل) نحو ز يشار بر عمر (قوله ما عملها فيه بحق الشبهه) أى وهو
 المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لعدم المرفوع ولا المنصوب على وجهه آخر
 (قوله ونحوه) أى من الفضلات التي ينضم القاسر والمتعدى كالحال والتبميز
 تصرح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضمير بارز متصلا) أى ليس
 منه صلافة فلا يفسره أعم من أن تتصل بالصفة نحو ز يد حسن الوجهه مما يسهل
 أو يفصل عنها يضمير آخر نحو قر يش خيرا الناس ذرية وكرامه هو هافان قلت

(وكونه ذاتية واجب) أى
 ويجب في معمولها أن يكون
 سمييا أى متصلا بضمير
 الموصوف انظما نحو حسن
 وجهه أو معنى نحو حسن
 الوجهه أى منه وقيل أل
 تائف عن المضاف اليه
 ولا يجب ذلك في معمول
 اسم الفاعل كما عرفت
 * تبيهات * الاول
 ونحوه يشار ان جواز نحو
 السماع بفتح مبدل لعموم
 من الالف معمول لا يكون
 المتبع
 لا سمييا مؤخر امرود
 الداء براد بالمعول ما عملها
 يتحقق الشبهه وعملها في
 وتطرف ونحوه انما هو لما
 فيها من معنى الفعل
 (الثاني) ذكر في التسهيل
 أن معمول الصفة المشبهة
 يكون ضمير بارز متصلا
 (قوله حسن الوجهه

كما أن المجهول الصفة يكون ضمير البارز ويكون ضمير الممتدة تراخوز بدحسن فما
 الوجه الداعي الى تخصيص الضمير بالبارز قلت وجهه أن المقصود كرمنا عمل
 فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة
 لا بقيد كونها مشبهة اه دماميني (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لانه ما عمل
 طلق في الهاء وأما أنت فبمقد أمؤرخ وحسن الوجه طلقه خبران متقدمان أما بعمل
 البعض أنت فاعل الوصف فلا يمشي على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المستكن في
 مرفوعه عن الخبر على نفي أو استنفهام وأما جعل العيني الشاهد في عمل طلق في
 أنت فرد بأن المجهول الواجب كونه سميئنا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو
 المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لأن
 ما أشيقت إليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه النصب كما مر في أعمال الاسم
 الفاعل موبان أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عيوسه والسلم بالسلم
 ويفتح الصلح والسكاح من الكواح وهو التكشرف في عيوس والمكتهر من
 الكتهر الرجل اذا عيس فهو تاء كيد وقوله في السلم حال من أنت أو من الضمير
 المستتر في الوصف (قوله يتنوع السببي) يظهر لي أخذ من الشواهد الالامية أن
 مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكما بأن كان مرفوعا محالاً للنصب
 تشبيها بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجرورا محالاً لذلك كما في الأول
 والثالث فاعرفه (قوله أسيلات أبدان) أي فويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة
 بفتح الواو وكسر المثلثة وهي الهيمنة كما في انقاموس أي سمينات الارديف
 والاعجاز فهي المراد بما التفت عليه المآزر وقول العيني أي وطبات الارديف
 والاعجاز لا تناسب المقام وإنما كان ما التفت الخ لأن الاصيل المآزر مهن
 أو ما زرهن بالضمير اما تائد الى الموصوف وعائد الى وصول الضمير الحجر ويرد على
 ويبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يتحمل أن يكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من
 النوع الثاني (قوله يشبهه) أي الموصول في كون صفة جملة كصلة الموصول
 (قوله جم) أي كثير أو نوال أي عطا فاعله جملة أعدته صفة نوال، والضمير البارز
 فيها نوال والمستترا لم يبرز لأمره اللبس وأمه بمعنى قصده ومبستكنا
 حال من فاعل أم والازمنة بفتح الهزرة وسكون الزاي الشدة وماني العيني هما
 بخلاف ما قلنا غير ظاهر (قوله فحمتا) أي الناقعة من محبت العبر أعوجه عوجا
 ومعها أي عطفت رأسه بالزمان قبل الاخبار أي جهتهم منزلة تمييز التائت بوقية
 بعد اللام ثم مثلثة أي اختلاف والتفت والازر بضمه تين جمع ازار وهذا كناية
 عن عفتهم وضمير الموصوف مخذوف أي الازر لهن أو آل خلف عنه فظير ما تقدم
 وقد يبحث في الشاهد باحتمال أن ما ذكره موصوفة لا موصولة (قوله الى ضمير

طلقه أنت في السلم وفي
 الحرب كالح مكتهر * فاعلم
 ان مراده بالسببي ما عدا
 الاجنبي فانها لا تعمل
 فيه * الثالث يتنوع
 السببي الى اثني عشر نوعا
 فيكون موصولا كقوله
 أسيلات أبدان دقائق
 خصورها * وثيرات
 ما التفت عليه المآزر
 وموصولا بشبهه كقوله
 أزور امرأ جأ نوال أعدته
 لمن أمه مستكنا أزمة
 الدهر * والشاهد في جأ
 نوال ومضافا الى أهدهما
 كقوله * فحمتا قبل الاخبار
 منزلة * والطبي كل
 ما التائت به الأزر * ونحو
 رأيت رجلا ذقمة اسنان
 رخ يطعن به ومقر ونا بال
 نحو حسن الوجه ومجردا
 نحو حسن وجهه ومضافا
 الى أحدهما نحو حسن
 وجه الأب وحسن وجهه
 أب ومضافا الى ضمير
 الموصوف نحو حسن وجهه
 ومضافا الى مضاف الى
 ضميره نحو حسن وجهه
 ومضافا الى ضمير

مضاف) بإضافة ضمير إلى مضاف أي ضمير غائب إلى مضاف الخ (قوله جميلة أنفه) بجزر جميلة نسبة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا للجملة ونصبه على التشبيه بالفعل به وجزر بإضافة جميلة إليه وضمير الموصوف مذكور ضمه لان المعنى جميلة أنف وجهه جاريتها فعمل مافي كلام البعض وغيره (قول ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى) فميدان المثال الذي قبله كذلك فهلا اكتفى به إلا أن يخص هذا أن يكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الصاد المحذرة رقيقة الجلمة حلتته والمختصر ديكسر الراء البدن اذا تختز عن ثيابه وقول العيني بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشيحه للمختبر والسنخ ما بين الخاصرة والصلع الخلف (قوله فارغ بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المعنوت ان صلحت للذكر المؤنث لفظا ومعنى أن لا يكون وزنها أو معناها مختصا بأحدهما جاز تبعيتها للمثلهما في التا كبر والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة سنيها ولما يتخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها الانتفاء التبع اللفظي والمعنوي والأبان اختصت بأحدهما لفظا ومعنى كما كررتقاء أولفظا فقط كآلى أى كبير الاليسة وعجزاء أى كبيرة العجيرة أو معنى فقط تكفى وحاض لم تتبع التبع كما تليها على الصحيح فلا تقول مررت بامرأة أكرابها ولا برجل رتقاء بتمه وقس لوجود التبع في اللفظ والمعنى أو في أحدهما وأجاز الاخفش تبعيتها في الاقسام الثلاثة لما يتخالفها أيضا هذا لخص مافي التسهيل وشرحه للدمايني (قوله وانصب وجزر) أى هاتين معولهما للدلالة الاو ل وانما جاز في النصب والجر اسناد الصفة المشبهة إلى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى الى سببها لتكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبره أو حالا ونعتا وفي المعنى دالة على ببقوله في ذاته سواء كانت سببي الصفة المذكورة كما في يدحسن الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرهما نحو زيد أيضا للعبية أى شيخ وكثير الاخوان أى متقربهم فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببية كصفة نفسه فيستتر ضمير في صفة سببية نحو زيد حسن وجهها كما يستتر في صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر الرفع اعلى الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع فاعلى ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لئلا يتيسر بالفاعل فان لم تجر في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لسببها لم يدل على صفة في ذاته نحو زيد احمر نوره لم يجر استنارة ضمير ذى السبب فيها فلا يقال زيد أسود فرس غلام الاخ وزيد احمر النور لانه لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم يدل صفة سببية على صفة في ذاته فكيف يضمير في صفة سببية صفة نفسه فان قيل أليس الصفة في نحو زيد احمر نوره تدل على صفة

مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامرأة حسن وجهه جاريتها جميلة أنفه ذكره في التسهيل ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى نحو مررت برجل حسن الوجه جميل خالها ذكره في شرح التسهيل وجعل منه قوله سببي الفناء البضة المخترد اللطيفة كشيحه وما خلت أن أسبى (فارغ بها) أى بالصفة المشبهة (وانصب وجزر

بن ذاته وهي كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببياً لزيد
 من صفة السبب قاله الرضي وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من
 سمي الفاعل والمفعول اللاتين ومنه ما أخذ السعد قوله في حاشية الكشف عند
 وله تعالى يدع السموات والارض أن الصفة المشبهة لا تضاف لمفعولها إلا عند صحة
 عملها بإضمار صاحبها (قوله مع آل) حال من الضمير المحرور وصحوب ثنائده
 الثلاثة فاعمل الأخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة وهو إشارة
 إلى أحد أنواع السبب الأثني عشر المتقدمه ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافاً
 ثمانية وهي ما عدا هذا وما عدا الوصول والموصوف والمجرد وسواهما ما يحسن وجهه
 والحسن وجهه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجرداً أي من آل والاضافة
 (قوله ولا تجر بها الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله سما) تثنية السمن وهو
 منصوب بشيخة مقدره على أنه كقبي وظاهرة على أنه كسيد (قوله ومن انشأه
 لتاليها) أي التالى آل ولو بواسطة الاضافة لضميرها لضمير تاليها
 كما في سم (قوله وما لم يخجل) أي من آل والاضافة لتاليها فهو بالجواز أي جواز
 الجز وسما أي علم وذلك ثلاث سور فتم الى سور الرفع والنصب مع تعريف الصفة
 بال أو تكبيرها وصور الجز مع تكبير الصفة فيحصل ثلاث وستون سورة مفهومة
 من قوله فارفعها الى قوله ومن اضافة تاليها أو ما قبله وما لم يخجل الخ ثمة كيدنا
 قبله لعلمه منه (قوله الرفع على الفاعلية) قديعين كافي مررت بامرأة حسن الوجه
 لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالفاء وقد يتعين عدمه كما
 في مررت بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلاً لوجب تأنيث الوصف وقد
 يجوز الامران كافي نحو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير
 الصفة) أي ابدال بعشر من كل يعني حيث أمكن الابدال لا مطلقاً فلا يريد عليه
 ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الأفعال لوجود
 المسامح من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمّل الوصف
 الضمير فان قيل على القول بأن العامل في البديل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة
 محذوفة وهو ممنوع أعجب بأنه قد يعتقون في التأنيح ما لا يعتقون في المتبوع قاله سم
 (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي مفعول اسم الفاعل لشمه الصفة به فما تقدم
 وخصوصاً التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذي يشبهه بالفاعل
 بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبهاً بالمفعول به يسمى المنصوب على التبوع
 بحذف الجار مشبهاً بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز) كان الأولى
 في علمه أو على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أي
 ضمها للمامة (قوله أو معرفة) أي لاقتراهما بال (قوله في أحوال السبب)

مع آل * ودون آل
 معجوب آل وما اتصل * بها
 أي بالصفة المشبهة (مضافاً
 أو مجرداً ولا * تجر بها مع
 آل سما) أي أيهما (من
 آل خلا * ومن انشأه لتاليها
 وما * لم يخجل فهو بالجواز
 وسما) أي المفعول ههنا
 الصيغة ثلاث حالات الرفع
 على الفاعلية قال الفارسي
 أو على الابدال من ضمير
 مستتر في الصفة والنصب
 على التشبيه بالمفعول به
 ان كان معرفة وعلى التمييز
 ان كان نكرة والخفض
 بالاضافة والصفة مع كل
 من الثلاثة اما نكرة أو
 معرفة وهذه الستة في
 أحوال السبب

قول المحشى من ضمير الصفة
 كذا في نسخ الحواشي وان كان
 عبارة الشرح من ضمير
 مستتر في الصفة اه

المذكورة) أي الاثني عشر (قوله فتلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنان
سيأتي في العدد وضم اليها ثلاث صور سميت كرها الشارح قبيل الخامسة الاولى
أن يكون مجموع الصفة ضمير مجردة بالصفة الجردة من أل كبروت رحيل
حسن الوجه جميلة الثانية أن تفضل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو
فردش نجباء الناس ذرية وكرامه خوفا الثالثة أن تنصل به ولكن تكون
الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميلة فصارت الصور خمسا وسبعين والصفة
اما مفردة أو مثناة أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فإذا ضربت
الثاني في خمس وسبعين صارت ستة وثلاثون والصفة أيضا اما مفردة أو مثناة
أو مفروقة فإذا ضربت الثلاثة في ستمائة صارت ألفا وثمنا مائة ومجموع الصفة
المنفردة أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فإذا ضربت
الثاني في الاف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا واربعمائة تسنته فيها مائة
وأربعة وأربعون من صور المجمول الضمير لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية
وجمع لا يكون مجموعا جميع سلامة ولا جمع تكسير فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان
وسبعة وخمسون وبعضها جائز وبعضها ممنوع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم أفاده
في التصريح (قوله مالازم منه الخ) سيأتي قبيل الخامسة أن محل الامتناع في الصفة
المفردة أما الثمناة والمجموع على حد المثنى فيجوز انما تعبر عنها بأل الى
الخالق وتقدم باب الانشافة أيضا (قوله وذلك تسع سور) لانها بقية الاثني عشر
بعد اخراج ما فيه آل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها (قوله وهي الحسن وجه
الخ) وجه الامتناع في الاولين أن الواجب في الانشافة المعنوية انشافة النكرة
الى المعرفه فلم يجوز وافي الانشافة النقطية التي هي فرعها أن تكون على عكس
أصلها بقوله سم عن الصفوى ومراده بالواجب الواجب الانشافي أي بالنسبة
الى انشافة المعرفة الى النكرة فلا ينافي ما مر أن من المعنوية انشافة النكرة الى
النكرة للخصيص وهذا أولى مما أول به البعض ثم قال سم ووجهه في البقية عدم
الفاصلة والانشافة النقطية انما تجوز اذا أضافت تخفينا أو رفع قبح كما تقدم ولا
تتخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بأل ولا رفع قبح وجود الضمير مع العمول (قوله
الحسن وجهه) ينبغي أن يحصل امتناعه اذا كان الموصوف فيه وفي الامثلة
الثلاثة بعده غير محلي بأل كزيد والافلام امتناع لان الصفة حينئذ مضافة لمضاف
لضمير مافيه آل وكذا في المثال الاخير فعمل امتناعه اذا كان الموصوف نحو همد
لا نحو المرأة قوله سم (قوله وليس منه) أي من الممتنع (قوله كما أشار اليه بقوله ومالم
يخجل الخ) لوجعل الاشارة بقوله فارفعها الى قوله ومن انشافة لتاليها السكا
أحسن لعلم قوله ومالم يخجل الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما مر ولا خصصاه

المذكورة في التثنية الثالث
فتلك اثنان وسبعون صورة
الممتنع منها الخ لزم منه انشافة
ما فيه آل الى الخال منها
ومن الانشافة لتاليها أو
لضمير تاليها كما شرح هذا
في التسهيل وذلك تسع سور
وهي الحسن وجه الحسن
وجه أب الحسن وجهه
الحسن وجهه أيه الحسن
ما تحت نفايه الحسن كل
ما تحت نفايه الحسن نوال
أعده الحسن ثمان مخرج
يطعن به الحسن وجهه
جارتها الجميل أنفه وليس
منه الحسن الوجهة الجميل
خالها يجبر خاله الانشافة
الى ضمير ما فيه آل وهو
الوجهة نغم وهو ضعيف لان
المسبرد نغم كما عرفت في
باب الانشافة ومسوى ذلك
بخارج كما أشار اليه بقوله
ومالم يخجل فهو بالجواز وسما
أي علم

قوله وما لم يجعل الجبال جرد كما تقدم وقوله وما سوى ذلك عام في الجرد والنصب والرفع
 بقوله مقابلة لقوله المعتنع منها ما لم منه الخ الواقع هو وقوله وما سوى ذلك الخ
 تفصيلا لقوله فمثلث اثنان وسبعون صورة لأن الأندفع اثنان بأن المراد كما أشار إليه
 بقوله وما لم يحصل الخ مع قوله فإرفعها الخ (قوله لكنه يتقسم) استدر الخ على
 قوله وما سوى ذلك فإرفعها به توهيم تساوي الصور في الجواز بقوله فالرفع
 رفع الصفة الخ) أي لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على المؤصوف
 (قوله وذلك ثمان صور) لأن الجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا إليه
 المجرول أما محلي بال أولا فهذه أربع صور تضر في صورتين الصفة بثمان
 (قوله لما يرى) أي في الأربع الثابتة وقوله من أن آل خفف عن الضمير أي
 كالمذهب الكوفي (قوله ثمان السببية في المعنى) يعلمه أن الرفع بالثبوت
 السببية في اللفظ (قوله ودليل الجواز) أي من السماع (قوله بهمة) يضم
 الموحد الفارس الذي لا يدري من أين يرقى لشدة أساه وبأوه متعلقة بمنيت يضم
 الميم وكسر النون مخففة أي ابتليت شهم بفتح الشين المتجمعة قوي القلب ذكويه
 قلب فاعل شهم مجند يضم الميم وفتح النون وكسر الخيم مشددة آخره ذال مجمعة
 أي شرب لا مولود ذي كهام أي لا صاحب سمف كهام بفتح الكاف أي كليل
 يفرأى بعدد عن الأسباب (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف
 مطلقا) أي لما فيه من اجراء وصف القاسم مجرى وصف المتعدى كذا في التصريح
 قال سلم ومقتضاها أن الصفة المعرفة كذلك الآن يشرق بأن في المعرفة اعتمادا على
 ألوان كانت معرفة على الأصح فنقرأ الى القول بأنها موصولة فنسبها قوة العمل
 بخلاف المنكرة لكن لما في هذا فرض الموضع في باب الانشاق ذلك مع تعريف
 الصفة والمجرول انه وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على التوضيح بأنه كان
 الأولى له التمثيل بحسن الوجه قل يتم ولما كان الاجراء المند كوي دون خلات
 الصفة من ضمير يعود على الموصوف في التبع جعلوا هذا القسم ضعيفا والذي
 قبله قبيحا له وقد أسندنا في باب الانشاق أن بعض ما عبر عنه هنا بالضعف
 عبروا عنه هنا بالرفع تساهلا فلا نافي ما هنا جعلهم هنا لاجراء المند كوير
 قبيحا وقوله مطلقا أي سواء كان تعمر عنها بال أو بالانشاق ودخل تحت ما ذكره
 ثمان سور هي الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببية المنكرة الموصوفة
 والمضاف اليها أو الجرد والمضاف اليه (قوله وجرحها أينا) قيل وجه الضعف ما فيه
 من شبه انشاق الشيء الى نفسه كما سيذكره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة
 ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثنى العرف بال والمضاف الى العرف بها لأنه
 لا زيادة فيه ما وهذا التوجيه أولى لأنه عليه يظهر وجه استثناء صورتين

لكنه يتقسم الى ثلاثة
 أقسام فبيح وضمير
 وحسن فالضمير رفع الصفة
 محسرة كانت أو مع آل
 الجرد من الضمير والمضاف
 الى الجرد منه وذلك ثمان
 سور هي الحسن وجهه
 الحسن وجهه أبو حسن
 وجهه حسن وجهه أبو الحسن
 الوجه الحسن وجهه أبو الحسن
 حين الوجه حسن وجهه
 الأب والأربع الأولى أجمع
 من الثانية قلما يرى من أن
 آل خلف عن الضمير
 وإنما جاز ذلك على قبحه
 لقيام السببية في المعنى
 مقام وجودها في اللفظ
 لأن معنى حسن وجهه حسن
 وجهه أو منه ودليل
 الجواز قوله بهمة مثبت
 شهم قلب * مجند لذي
 كهام يبين * فهو نظير
 حسن وجهه والمجوز لهذه
 الصورة مجوز لنظرها
 إذا فرق والضعيف نصب
 الصفة المنكرة المعارف
 مطلقا وجرحها أيها سوى
 العرف بال والمضاف الى
 العرف بها

المدكورين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان في الصفة المعرفة كالمنسكرة
فلهذا الواضع الجرمع الصفة المعرفة بأل أيضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد
معهما في الصفة المعرفة شي آخر يقتضي امتناع الجرهما منعناه فادفع اعتراض
البعض بذلك على التوجيه الاول فتأمل ودخل تحت هذاست صور هي بقية الثمان
المتقدمة بعد الصورتين اللتين اسماتهما (قوله وجر المقرونة الخ) زجه ضعفه
ما تقدم من أن المبرد يتبعه (قوله وذلك) أى الضعيف أو المذكور من النصب
والجرين (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجهة الخ دون
غيرهيا اشارة في المحل الاول الى أن ما بعدها أمثله النوع الثاني وفي المحل الثاني
الى أن ما بعدها أمثال النوع الثالث (قوله في الاول والثاني) أى نصب الصفة
المنسكرة المعرف بأل ونصبها المضاف الى المعرف بها (قوله ونأخذ بعده الخ) روى
نأخذ بالجرم عطفنا على جواب الشرط والرفع اسما ثنافا والنصب بأن مضمرة كما
سيذكره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزاء الخ والضمير
في بعده للمدح وهو النعمان بن الحرث الاصغر وذباب النشئ تكسر المذال المعجمة
عقبه والأجيب المقطوع والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر المعبر والمعنى تمسك
بعده ويطرف عيش قليل الخير بمنزلة المعبر الهزول الذى ذهب سنامه لشدة هزاله
أى تبقى بعده في شدة وسوء حال وفى أجيب الحرف صفة لعيش وجره بالمنسكرة ان
أنصفا الى ما بعده والاقبال الفتحه نياية عن المنسكرة لانه ممنوع عن الصرف
للوصفة ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب جارا لروى الظهر بالرفع
على الفاعلية والجر على الانساق والنصب على التشبيه بالمفعول به وانما كان هذا
دليلا لالثاني أيضا لان المضاف للمحلى بأل بمنزلة اذ لا فرق (قوله أذعنا) أى أصفها
والضمير للثاني وفى الخ تعلميل لما قبله والنعات جمع ناعت أى واصف وكوم
منصوب على المدح يضم الكاف جمع كوما بكسر وجره وهى عظيمه السنام
والذى جمع ذروة فتبالت المذال المعجمة وهى أعلى الشئ والمراد بها هنا السنام
وواحدة صفة تكوم من ودقت السرعة اذ اذنت من الارض لفرط السمن والشاهد
فيه لانه صفة قرشية على وزن فاعل نصب سراتها بكسر وهى مضاف الى ضمير
الموصوف (قوله اذ لا فرق) على المحذوف أى وانما كان دليلا للجواز في بقية
المنصوبات مع أنه ليس فيه الا نوع من تلك البقية لانه لا فرق (قوله أقامت على
ربيعهما) على معنى فى والضمير للدمعة في البيت قبله بثمة دمنة تكسر الدال
وهى ما بق من آثار الدار وجارنا صفا فاعل أقامت وأرادهم ما جرين يوضع عليهما
القدر بخانب الصنا أى الجبل وكيما الاعلى صفة جار تأى شديد تاجرة الاعلى
أى الاعلىين فالجمع مستعمل فى الاثنين جوتنا مصطلها صفة ثانية أى مسودتا

وجر المقرونة بال المضاف الى
ضمير المقرون بها وذلك خمس
عشرة صورة هي حسن الوجه
حسن وجهه الألب حسن
وجهه حسن وجهه أيبه
حسن ماتحت نقابه حسن
كل ماتحت نقابه حسن
وجه جاريتها جميلة أنه
حسن الوجهة جميل خالها
وحسن وجهه حسن وجهه
أيبه حسن ماتحت نقابه
حسن كل ماتحت نقابه
حسن وجه جاريتها جميلة
أنفه حسن الوجهة جميل
خالها والحسن الوجهة
الجميل خالها ويدل للجواز
فى الاول والثاني قوله
ونأخذ بعده بذباب عيش
أجيب الظهر ليس له سنام
فى رواية نصب الظهروى
بقية المنصوبات قوله
أذعنا الى من نعاتها * كوم
الذى وادقة سراتها * اذ
لا فرق وفى الجوروات سوى
الأخيرة قوله * أقامت على
ربيعهما جارنا صفا * كيتا
الأعلى جوتنا مصطلها

موضع الاسطلاع بالنار وهو الاسفل والشاهد فيه حيث جرت جوتما وهو وصفة
مشبهة المضاف الي ضمير الموصوف ومثله بقية الجرورات سوى الاخبار اذا فرق
(قوله في هذا النوع) أي الجرورات سوى الاخبار (قوله مطلقا) أي في الضرورة
والسعة (قوله يشبه اشبهه الشيء الى نفسه) أي لان الوصف عين مرفوعة في المعنى
وانما قال يشبه لانه لم يضاف اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه كما مر (قوله صفر
وشاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكانت وشاحها حال
والوشاح شيء ممرص بالجوارح يجعله المرء من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها وفي
رواية صفر رداها (قوله أعور عينه اليمنى) هذه رواية وفي رواية أخرى المور عينه
اليسرى وكنائهما صحبة وقال ابن عبد البر رواية اليمنى أصح إسنادا ولا يظهر
الجمع بينهما (قوله شئن أصابعه) بفتح الشين المججمة وسكون المثناة أي غلبتها
(قوله لما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران
كالحسن وجهه بالنصب فان فيه مع الهاء ضمير امسنة تراها فاعل الحسن وجهه
ووجه الاحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج اليه (قوله لذلك) أي لئلا يكرر
من صور الصفة المشبهة (قوله وأحكامه) أي من امتناع وأحكامه وتوقع وشغف
وحسن وأحسنية (قوله بإشارة فندبة) أي فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل
كلاشارة بصورة الثمانية التي فوق قوله بهمة الخ وفوق أفع الذي هو حكم رفع
حس وجهه وحسن وجهه أب الى أن قوله بهمة الخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه
الإشارة فوق ففتح الذي هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب وفوق ففتح
الذي هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق أفتح الذي هو حكم رفع
الحسن وجهه الحسن وجهه أب لكان أحسن لان فيه تبيينها على أن قوله بهمة الخ
شاهد الرفع في الصور الثمانية كما مر في الشرح وكان الموافق لما مر في الشرح أيضا
أن يشير الى شاهد ثمانية صور النصب الضعيفة وهو قوله أذعيا الخ والشاهد صور
الجر الضعيفة سوى أخيرها وهو قوله أقامت على ربعيهما الخ (واعلم) أن الشارح
أشار على ما في كثير من النسخ الصحيحة عشر إشارات الى عشرة شواهد كل شاهد
لحكم صورتين الا الشاهد في الإشارة السابعة فلحكم سورة واحدة لعدم ذكره
صورة تناسبها السكن التمتع مختلفة في الرقوم المشارها * الإشارة الاولى فوق
أحسن حكم جر حسن وجهه حسن وجهه أب الى شاهد جرهما وهو قوله لاحق بطن
بقري سمين * لاخطل الرجح ولا قرون * ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن
تكلم عليه بما يسرفه فنقول معني لاحق بطن ضامر بطن قال في القاموس لاحق
كضمير وهو وصفة لقرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقري بفتح القاف
كفتى أي ظهر والباء بمعنى مع وقوله لاخطل الرجح بفتح الحاء المججمة وكسر الطاء

والجر عند سيمو يعني هذا
النوع من الضرورات
ومنعه المبرد مطلقا لانه
يشبه انشافة الشيء الى
نفسه وأجازته الكوفيون
في السعة وهو الصحيح في
حديث أزرع صفر
وشاحها وفي حديث
الديلم أعور عينه اليمنى
وفي صفة النبي صلى الله عليه
وسلم شئن أصابعه ويدل
للاخير قوله سبتي الفتاة
المضنة الميت في رواية جر
كشحه وأما الحسن فهو
ما عد ذلك وحملته أربعون
صورة وهي تنقسم الى حسن
وأحسن فيما كان فيه ضمير
واحد أحسن مما فيه
ضميران وقد وضعت لذلك
حدولا تتعرف منه أمثله
وأحكامه على التفصيل
الذي كوربهم وله تشير الى
ما لمعظمها من دليل بأشارة
هندية وان كان كثيرا

وفتح الراء وسكون الخيم أى لا مضطرب الخطو ممتو به وهو سفة أخرى للقرس
 المدوح والقرن بالثاقف والراء كصبور الدابة التى تعرق سر يعا أو تقع حوافر
 رجله موقوف عليه ولاحق ان كان بالجر فلا اشكال وان كان بالرفع احتج الى القراءة
 من بالرفع على أنه نعم مقطوع لقوى لتفوق الشطران فى الحركه كقوى فى نسخ
 الاستمهاد أيضا بقوله * ولا سبى زى اذا ما تلبسوا * الى حاجه وما تخسبه بل لا
 الشاهد فى سبى زى والزى بكسر الزاى الهيمه وقوله الى حاجه أى لا اجل
 حاجه وخسبه منصوب تلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد الختبية
 مقنونه وسين مهمله أى مدله من فى الاصل لير لا فلما قدم عليه أعرب حالا
 والمبرل بضم الباء وحده وسكون الزاى جمع بانزل وهو العير الذى انشق نابه ذكرا
 كان أو أنثى * الاشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه حسن
 وجه الاب الى شاهد نصبها وهو قوله أجب الظاهر الخ على رواية نصب الظاهر
 وقد تقدم هذا هو الموافق لما مر فى المرح من الاتصارع على جعله دليل نصبها
 وأما جعله شاهد الهما فى الاحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعنا لما يأتى فى آخر
 طريقه معرفة الجدول ووجد فى عدته نسخ من رسم صورته فوق أحسن حكم
 جرح حسن الوجه حسن وجه الاب وصورته خمسة فوق ضعيف حكم نصبها وصورة
 أربعة فوق قبح حكم رفعها ما ورسم الصور الثلاثة فوق أجب الظاهر الخ تبعها
 على أنه شاهد فى حكم جواز احواله ما الثلاثة فلا يوافق ضنيع الشارح سابقا
 * الاشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجهها حسن وجه أب الى شاهد
 نصبها وهو قوله هيناء مقبلة تجزء مدبرة * بخذوطة حدثت شفاء أنبايا أى
 هى هيناء أى شامرة كفى العيني ومقبلة حال من الصمير فى هيناء وقول انعيني
 ذوالحال مخذوف أى اذا كانت مقبلة وكانامة تكاف لا حاجة اليه وانجزء
 كبيرة العجز ومدبرة جبال من الضمير فى عجزه مخذوف أى مؤشومة بالخط بكسر
 الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوسم به وجدات بضم الجيم وكسر الدال الهيمه
 منى للنجوه من قولهم ياربى تجذولنا خلق أى حذنته والشاهد فى شفاء أنبايا
 من الشب وهو رقة الاستان وسفاؤها * الاشارة الرابعة فوق أفتح حكم رفع
 حسن وجهه حسن وجه أب الى شاهد رفعها وهو قوله بهممة الخ وقد تقدم
 الاشارة الخامسة فوق أحسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجه أمه الى
 شاهد رفعها وهو قوله تعبرنا أقليل عدادنا * قللت لها ان الكرام قليل *
 الاشارة السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن نوال أعدته حسن سنان رخ يطعن
 به الى شاهد رفعها وهو قوله أزورا مر الخ وقد تقدم * الاشارة السابعة
 فوق ضعيف حكم جرح الحسن الوجهة الجميل خالها الى شاهد جرحه وهو قوله * سبتى

الفتاة الموقدة تقدم * الاشارة الثامنة فوق أحسن حكم نسب الحسن الوجه
الحسن وجه الاب الى شاهدين منهما وهو قوله * فاقوى بعلبة بن سعد * ولا
بقرارة الشعر الرقابا * وعلبة وفزارة قبلتان والشعر يضم الشين الجمجمة وسكون
العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله * لقد علم
الابقاظ أخفجة الكرى * والشاهد في نصب أخفجة بالايقاظ على التشبيه بالمفعول
به والابقاظ جمع يقظ أي متيقظ والأخفجة بناء مخممة فقاء فختمه بجمع خفي وأراد
بها أحضان العيون والكرى النوم * الاشارة التاسعة فوق أحسن حكم نسب
الحسن وجهها الحسن وجه أب الى شاهدين منهما وهو * الحزن بابا والعقور كلما
والحزن يشق الحياء الملهمة وسكون الزاي سدة السهل وهو دم الشخص بأن
بأيه مغدق دون الانسباف وكلمه عقور * الاشارة العاشرة فوق أحسن
حكم وضع الحسن ماتحت نقابه الحسن لكل ماتحت نقابه الى شاهدين منهما
وهو * فاصديق العزيرين قصده ويرد عليه أن من يتحمل غير الرفع إلا أن يقال
الظاهر حمل الكلام على الاولى حيث لا مانع منه فأعرف ذلك فقد أشمل
أر باب الحواتي ضبط اشارات الجدول وشرح شواهده فوق فيه ضبط كثير
(قوله بكاف عرية) أي مجبورة لامعاقبة والنسخ شاملة في مواضع هذه
النكاف اختلافا لا يتوق معه (قوله جامعاً في ذلك) أي في الدليل بين كل متناسبين
أي قسمين متناسبين بحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا يرد عليه أفراد الحسن
الوجهة الجميل خالها بالاشارة الى دليل يخصه لأن أفراده بذلك لعدم ذكره
فسمي باسمه كما هو قدير (قوله طريقه معرفة النسخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام
اشار حبل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو وهذا
ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ وقوله في آخرها وقوله بجامعا
الح (قوله بما يارسن) أي بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنسكرة (قوله ثم رفع
بصرك الى أبيات الصفة المنسكرة) أي لتسكون سياريا على عادة القراء في الورق
مما لا من البداءة بالاعلى (قوله في رأس أبيات النوعين) أي أبيات كل من النوعين
الصفة المنسكرة والصفة المعروفة بالاولا للمفعول في رأس أبيات مجموعهما سوت
عشرة لخمسة (قوله باثني عشر مرزعا) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقابل
المربعات المقابلة للحر والنصب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعض صور
كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه
وحسن وجه أب في أحسنية الجر فوضع الحكم الاربعه بيتا واحدا وكاجتماع
الاولين في ضعف النصب وفي فتح الرفع فوضع الحكمها بيتا واحدا وفي ذلك
وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع في الشاهدان كان

أشرت الى كثرة ذلك
عريسة جامعاً في ذلك بين كل
متناسبين بآشارة واحدة
وهو هذا * طريقه معرفة
هذا الجدول أن تضع الورقة
التي هو مرسوم فيها بين
يديك بحيث تكون أبيات
الصفة المعرفة بأل مما
يليك ثم ترفع بصرك الى
أبيات الصفة المنسكرة فاذا
فرغت منها تنظر الى أبيات
الصفة المعروفة بأل وقد
جعل في رأس أبيات النوعين
خمسة سوت مكتوب في أول
بيت منها الجر وفي الثاني
النصب وفي الثالث الرفع
وفي الرابع السبي وفي
الخامس الصفة ووصل
كل بيت من هذه الابات
بأثني عشر مرزعا فالمرزعات
الموسولة

بالأخبرين منها الصفة ومعملها

السببي المنقسم الى اثني عشر
قسما كما تقدم والمراد بـ
الموصولة تعيبت الجر مكتوب
فيها حكم المجهول السببي
الذي في مربعاته كلها
وكذلك في بيت النصب
وبيت الرفع لما قبله منها
ممتنع فهو ممتنع وما قبله
حسن فهو حسن وهكذا
ثم ما يحرس هذه الاحكام
اشارة هندسية فانظر في
الشواهد المكتوبة حول
الجدول فما وجدت عليه
تلك الاشارة فهو شاهد
ذلك الحكم * وقوله جاءعا
بين كل متناهيين الخ أي كما
جمع بين حسن الوجه
وحسن وجه الأب بصورة
سنة في الجر وخسة في
النصب وأربعة في الرفع

(قد وضعتنا في جدولنا
بدل الستة واحدا وبدل
الخمسة اثنين وجعلنا
موضع الاربعة فوق مربع
خاليا وجعلنا الاربعة
فوق أفق الذي كان عليه
صورة ثمانية في بعض
النسخ وذلك لموافقة أعداد
الاشارات في الحشى اه
مصححه)

وفي الحكم ان لم يكن والمراد بـ
ويحتمل أن تسميته بذلك لاحتوائه على
الاربعة لتساوي الزوايا حينئذ والزوايا المتساوية قوائمه على زوايا أربعة بعضها
وهو مفاصغرها وبعضها وهو ما كبر منفرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض
لاحتوائه على زوايا أربعة منفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى
علي من له أدنى المسامحة من الهندسة (قوله بالأخبرين) أي البيتين الأخيرين
المكتوبين في أحدهما لفظ السببي وفي الآخر لفظ الصفة والضمير في منها يرجع
الى قوله خمس بنوت (قوله حكم المجهول السببي) أي حكم جرته وقوله الذي في
مربعاته صفة للمجهول السببي والضمير يرجع اليه (قوله لما قبله منها) الضمير في
منها الاحكام السببي أي احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع
والمعنى ان السببي الذي قبله من احكام اعراب السببي المطلوب من جراً ونصب
أورفع ممتنع فهو ممتنع الخ (قوله ثم ما يحرس الخ) أي به مع عامه من قوله مشير الخ
توطئة لما بعده وقوله هذه الاحكام أي بعضها (قوله بصورة سنة في الجر وخسة في
النصب وأربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح
كما تقدم

ان باشتره وخلت من آل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بأل فالاول نحو هدم أحسن وجوها وأنضرهم وهاو الثاني نحووا الحسن الوجه الجميله (الثاني) انما تأتي مسائل امتناع الاضافة مع الصفة المفردة كما رأيت فان كانت الصفة مشناة أو مشعرة على حد ما المنى جازت اضافتها مطلقا كما سبق في باب الاضافة اه * خاتمة * قال في الكافية * وضمن الجامد معنى الوصف وأستعمل استعماله بضعف * كانت غريال الاهداب وكذا * فراشة الحلم فسراع المأخذ أي من تضمن الجامد معنى المشتق واعطاهم * الصفة المشبهة قوله * فراشة الحلم فرعون العذابون * تطلب نداءه فكاب دونه كلب وقوله * فولوا والله والمهر المفدى * لا بت وأنت غريال الاهداب * ضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرعون معنى أليم وغريال معنى مثقب فأجريت مجراها في الاضافة الى ما هو فاعل في المعنى ولورفعها وأنصب جاز والله أعلم * العجب * (بأفعل انطق بعد ما

قوله وعملها فيه جراً بالاضافة ان باشتره وخلت من آل) حوز في التسهيل وفاقا للكسائي مع المباشرة والخلو من آل أن تعمل الصفة في الضمير انصب على التشبيه بالفعول به فعلى هذا الجرف غالب لا لازم كما قاله الدماميني قال و يظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أستفرد بكسر الراء عند قصد الاضافة وفتحها عند عدم قصدها (قوله وأنضرهم وها) من النظره وهى الوضوء والهيجوه وفيه أن ماذ كرسعة تقضيل لاصفة مشبهة ويمكن يدعى أن يقول كغيره فرب يش نجباء الناس ذرية وكرامهم وها (قوله الجملة) كون الضمير في محمل نصب مذهب سيبويه ومذهب القراء أنه في محمل جرحه قوله الديمولي أي لانه يجوز انما في الصفة المحلاة بأل الى كل معرفة (قوله مطلقا) أي سواء كانت الصفة بأل أو لا وسواء كان المضاف اليه خايما من آل ومن الاضافة لتاليها رضمير تاليها أو لا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بخذف النون (قوله فراشة الحلم) يشق انفاء (قوله أي من تضمن الجامد الخ) بيان لقوله كانت غريال الخ (قوله واعطاهم حكم الصفة المشبهة) أي من رفع السببي ونصبه وجره وجعله أبوحيان سماعيا (قوله والمهر المفدى) بفتح الفاء والمدال المهمله المشددة أي القوى الجري لا بت أي رجعت وأنت غريال الاهداب أي مثقب الجلمد من وقع الاسنة

العجب *

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لانه لا تقبل الزيادة وشذوق العرب ما أعظم الله وما أقدره وما أحله تقبله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي والخمار وفاقا لسبكي وجماعة كلبن انسراج وابن الانباري والصمري حواره ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وان عظمته بما تخار فيه العقول والقصد التساع عليه بذلك اه باختصار وسبأ عن الرشي مايزيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيثمي بعد أن نقل في كتابه الاعلام انباءا لسبكي بالجواز مذاق كلام ابن الانباري والمخلصه اعترض السكوفيين على البصيرين في قولهم ان أم أفعله فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شئ أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل فأجابوا أن معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشئ امام من يعظمه من عباده أو ما يدل عظمته من مضموعاته أو ذاته تعالى أي أنه أعظم نداته لا شئ جعله عظيما وقيل هو ما رأيت في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول اوجهه الثلاثة على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الاخبار

انه ويكتفي في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلي ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها اخصوص عليه تعالى وقد رتبته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه مخافية وأما التمجيد الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحوها أصبرهم على النار أفاده الدماميني وغيره (قوله تعجبا) أي لاجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب (قوله أي يدل على التمجيد الخ) لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون نفس الاله فكان الظاهر أي يتعجب بصيغة من موبه لها في كتب النجاة وقد يتعجب بغيرها نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو واستعظام) وعرفه الدماميني بأنه انفعال يحدث في النفس عند التعجب بأمر يتجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب يطل التعجب (قوله فعل فاعل) يعني صفة موبه وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما حسن زيد فايدفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أي بسبب زيادة فيه حتى سبها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا يتم الظهور سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أي أي تعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستعظام عن الاحوال وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا والله أنت وما أنت جارة في التعجب فانه مجاز عن الاختصار بالتهزه ويكون دره نفس والله يكون المخاطب نفس والله وعن الاستعظام عن جوارها ان كانت ما استعظماهية أو عن نفي جوارها ان كانت نافية أي لست جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اه والاظهر أنه حال المخاطب المتوهم بنجاسة المؤمن اذا عدم نجاسته غير حتى السبب ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به (قوله لله أنت) لى في جميع الكتابات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبليغ من نخولته بذكر فارسا (قوله باجارتا ما أنت جاره) شطر بيت من مجز والسكامل المرفل بخاره بالوقف على هاء التأنيث وان كان منصوبا على التمييز أو الحال ان كانت ما استعظماهية أو الخبرية ان كانت نافية فاجازية ومرفوظان كانت نافية تسمية وجار تامنهو لانه مضاف الى الالف المنقابلة عن باء المتكلم (قوله واها) اسم فعل بمعنى تعجب (قوله لا طرادهما) أي كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واها ولثرد بان وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب للتعجب ببناء على الراجح من أن سميات أسماء الافعال ألقاظ الافعال (قوله ضمير يعود عليها) أي والضمير لا يعود الاعلى الاسماء (قوله على أنها مبتدأ) أي واجب

تعجبا* أوجىء بأفعل قبل
بحر زوربا) أي يدل على التعجب
وهو استعظام فعل فاعل
ظاهر المزية بألقاظ كثيرة
نحو وكيف تكفرون بالله
وكنتم أمواتا فأحياناكم
سبحان الله المؤمن لا ينس
لله دره فارسا الله أنت باجارتا
ما أنت جاره وقوله* واها
اسمى ثم واها واها* والمجرب
له في كتب العربية
صيعتان ما فعله وأفعله
لا طرادهما فيه فأما
الصيغة الاولى فخافها
اسم اجامعا لان في أفعل
ضمير يعود عليه وأجمعوا
على أنها مبتدأ لأنها مجردة
للاستناد اليها ثم اختلفوا
فقال سيبويه هي

التقديم لانها في كلام جرى مجرى المنسل فلزم طريقة واحدة دما بيني (قوله
 نسكرة تامه) أى غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما يكون فيما
 خفي سببه فيناسبه التنكير (قوله لتضمنها معنى التعجب) أى المناسب له قصد
 الابهام لا قضاة التعجب خفاء السبب والابهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها
 معنى التعجب ان اهدا خلا في افادته فلا ينافى أن الموضوع للتعجب الجملة
 بتمامها وقيل المستوعق تقدير التخصيص والمعنى شئ عظيم (قوله وما بعد اخبر)
 لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحاله الاخبار بل انشاء التعجب وكذا
 يقال فيما يأتى قال الرضى معنى ما أحسن زيد فى الاصل شئ من الاشياء جعل
 زيد احسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانجى عنه معنى الجعل فجاز استعماله
 فى التعجب من شئ يستحيل كونه بتجعله ما عالج نحو ما أقر الله وما أعلم (قوله هي
 استفهامية) أى مشوبة بتعجب كاذ كره المصنف فى شرح التسهيل وقال
 الدمايين استفهامية أى فى الاصل ثم نقلت الى انشاء التعجب قال وهذا القول
 أقوى من جهة المعنى لان شأن المجهول كسب الحسن ان يستفهم عنه وقد يستفاد
 من الاستفهام معنى التعجب نحو ما لى لأرى الهدى اه وما بعدها والخبر
 (قوله عن الكوفيين) قال فى التصريح وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين
 فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يلبه الا الاسماء نحو ما أفتح العين (قوله هي
 معرفة ناقصة) لاحتمالها فى افهام المراد الى الصلة (قوله أى شئ عظيم) ليس
 ذكر شئ ضرورى (قوله للزومه مع بقاء المتكلم نون الواقية) قال الدمايين نقل عن
 المصنف لا يريد على ذلك عليكى ورويدنى لانه يقال عليكى ورويدنى فلا يلزم ان
 نون الواقية تخلف ما أقرنى اه قال البعض وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الاول
 لان عليكى بمعنى الزمنى وعليكى بمعنى استمساكى كاذ كروه فهو تركيب آخر
 اه ولذا دفعه بان مراد الجيب أن عليكى له حالة يستغنى فيها مع بقاء المتكلم عن
 النون بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حالة يستغنى فيها مع بقاء المتكلم عن النون
 مع أن المعروف أن عليكى مطلقا بمعنى انزم الأتية فديهم معنى استمسك فبتعدى
 بالباء (قوله وما بعده متعول به) لهذا المفعول أحكام تخاف فيها أسل المفاعيل
 منها أنه لا تخذف الادلل ولا يتقدم على عامته ولا يحال بينهما الا بالظرف على
 الصحيح ولا يكون الامعرفة أو نسكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم
 والمصنف البقية (قوله للجميه مصغرا) أجاب البصر بون بأنه شاذ (قوله شدن) من
 شدن الظمى بالسين المعجمة والدادل المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه
 ولنا صفة ثانية تغزلا تا تمام البيت * من هو اياك الضال والسهر * والضال
 بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر الصدر البرى الواحدة ضالة والسهر بفتح

نسكرة تامه بمعنى شئ وابتدى
 بها لتضمنها معنى التعجب
 وما بعدها خبر فوضعه رفع
 وقال الفراء وابن درستويه
 هي استفهامية ونقل في شرح
 التسهيل عن الكوفيين
 وقال الاخفش هي معرفة
 ناقصة بمعنى الذى وما بعدها
 صلة فلا موضع له أو نسكرة
 ناقصة وما بعدها هاقفة مجله
 رفع وعلى هذين فالخبر
 محذوف وجوبا أى شئ
 عظيم واختلغا فى أفعال
 فقال البصريون والكسائى
 فعل للزومه مع بقاء المتكلم
 نون الواقية نحو ما أقرنى
 الى رحمة الله ففتحته بناء
 كالفحثة فى يذ ضرب سمرا
 وما بعده مفعول به وقال
 بقية الكوفيين اسم للجميه
 مصغرا فى قوله
 ياما أبلغ غزلا ناشدنا

السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بجاء مهملة كما حرفه
 البعض الواحدة صمرة ويجمع أيضا على صمرات (قوله ففتحته اعراب) نقل عن
 بعض السكوفيين أن فتحته بئاً ثية انضمنه التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي
 بالحرف ورد أن المؤدى لمعنى التعجب الجملة تمامها الأفعال وحينئذ نقول
 الشارخ نعمة السكوفيين أى غالب بقيةهم (قوله وذلك) أى كون فتحته فحثة
 اعراب مع كونه خبراً (قوله تقتضى عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة
 (قوله وأحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تذييل على أن مخالفة الخبر للمتبدأ
 كونه ليس وصفا للمتبدأ فى المعنى كما فى يد عندك وما أحسن زيداً ومثناه
 النصب عندهم فى تخويز يد أفضل أياً وقصرها فى التصريح بأن يكون الخبر مشتق
 لا يجعل على المتبدأ الاحتمال ولا حكاية (قوله وصفان يدلان ضمير ما) فيه إشارة إلى
 أن معنى أحسن عندهم فائق فى الحسن لاصمير زيداً حسناً كما هو على يذهب
 البصر بين إذا التصير صفة لاصمير ما لا زيداً من (قوله مشبه بالفعول به) لوقوعه
 بعد ما يشبه الفعل فى الصورة (قوله على فعلية أفعال) أى فيها انفصال الربط وانما
 أجمعوا على فعلية أفعال لان سبغته لا تتكون الالفعل وأما أسمع فنادر قاله
 المصرح (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا هو مبنى على السكون أو حذف حرف
 العلة كالامر نظر الصورة أو على فتحه مقترنة منع من ظهورها مجبوته على صورة
 الامر نظر للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أى فى الأصل والافالحة تمامها انقلت
 الى انشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فى عمل الانشاء غير الطلب
 (قوله وهو فى الأصل ماض الخ) فأصل أحسن زيداً أحسن زيداً أى صار إذا حسن
 فهمزته للصيرورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أى عند نقلها الى انشاء التعجب
 لموافق لالفظ فى التعبير بغير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لى (قوله
 انما تحذف مع أن وأن) مع أن الذى فى التصريح بتلاعن الموضوع فى الجوائى أنها
 انما تحذف المحذوفة وأن يحذفها مع أن المتعددة تمتنع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم
 اختصت به ان عن أن وفتاويه عسى أن يقوم يدف لأقبال عسى أنه يقوم (قوله
 والباء للتعدي) أى موضع مجرور هانف على المعنوية قال الفصيح ولو انظر
 شاعر الى حذفها مع غير أن بعد فعل فزمه ان رفيع على قول البصر بين وأن ينصب
 على قول الفراء وهذا أظهر ثرة الخلاف اه دما مبنى هذا وفى الهمع أن
 الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهى فى ما فعل والباء زائدة وكذا قال
 الدمامسى الهمزة على هذا القول للتعدي والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن
 تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدي لازائدة وأصل أكرم زيداً أكرم
 زيداً أى صار إذا كرم ثم غير الماضى بالامر وحى بالباء المعديتى انصرت الفاعل

ففتحته اعراب كالفتحة فى
 زيد عندك وذلك لان
 مخالفة الخبر للمتبدأ تقتضى
 عندهم نصبه وأحسن انما
 هو فى المعنى وصفان يدل
 لاضمير ما وز يد عندهم
 مشبه بالفعول به * وأما
 الصيغة الثانية فأجمعوا
 على فعلية أفعال ثم اختلفوا
 فقال البصريون لفظه لفظ
 الامر ومعناه الخبر وهو
 فى الأصل ماض على صيغة
 أفعال معنى صار إذا كذا
 كاعتد البعير إذا صار إذا غداة
 ثم غيرت الصيغة فتبع
 اسناد صيغة الامر الى الاسم
 الظاهر فزيدت الباء فى
 الناقل ليصير على صورة
 المفعول به كما مر زيد
 ولذلك التزمت بخلافها فى
 نحو كفى بالله شهيداً فيحوز
 تركها كقوله * كفى الشعب
 والاسلام للراء عانها * وانما
 تحذف مع أن وأن كقوله
 والحبب اليئنا أن تسكون
 المقدما * لا طراد حذف
 الحار معهما كما عرف
 وقال الفراء والزجاج
 والزنجشبرى وابنا كيسان
 وخروف لفظه ومعناه
 الامر وفيه ضمير والباء
 للتعدي ثم قال ابن كيسان

الضمير للحسن وقال غيره للمخاطب وإنما التزم افراده لانه كلام (٢٢) جرى مجرى المثل (وتلوا فعل الصبغة)

مفعولا وقيل أكرم يزيد فصار المعنى اجعل زيد ماصرا إذا كرم اه لمخضا وبه
يعلم تقصير الشارح وصرح بكلام الدماميني أن المراد بالتعديفة التعديفة الخاصة
التي تعاقب فيها البناء الههزة ومقتضى قول المعنى فالبناء معدبة مثلها في امر
يزيد أن المراد بالتعديفة العامة وأن البناء للاصاق (قوله الضمير للحسن)
أى الفهوم من أحسن والتقديرا أحسن يا حسن يزيد أى دمه وبه والزمه اه تصریح
ولذلك لم يزم الضمير ضرورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن زيد يا عمر وإذا لم يخطب
شيئا في حالة واحدة اه دماميني (قوله للمخاطب) فغنى أحسن زيد يا عمر
بالمخاطب زيد يا حسنا أى صفه بالحسن كيف شئت اه دماميني (قوله وإنما
الترم الخ) جواب سؤال واراد على من قال الضمير للمخاطب (قوله للماعرف) أى
من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كأوفى الخ) تشبيل لقوله بأفعل انطق
الخ على التقا وانشأ المرتب (قوله لتحصل به الفائدة) أى المطبوعة بهى
المتخبط من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار
بوتوع الضرب على شخص ما (قوله وحذف مامنه) أى من حاله والسبب والثناء
في استخرا تان أو لاهبورة وشرط في التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا
كان او محجورا ولا وجه لاقتصار البعض في نقل هذا الشرط عن التصريح على
المحجور أن يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف في نحو أحسن يزيد لعدم
الدليل عند الحذف ولا في نحو زيد أحسن يزيد لان الاظهار في موضع الضمير
في نحو ذلك استسكة تقوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو
ما أحسن زيد او زيد ما أحسن زيد الا يقال المتعجب أخذ من التعليل جواز الحذف
في نحو ما أحسن زيد أو أحسن زيد اذا كان ضمير دليل كما لو قيل ذلك في مقام
الثناء عسى زيد لا تبتدع كون المحذوف في ذلك اسمبا ظاهرا او تخفيم بأنه
ضمير يرجع الى المنى عليه في المقام فتظن (قوله معناه بضع) أو رد عليه سم
أنه قد ثبت أنه لا يمكن مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذى هو قدر زاد على
مجرد الفهم أن الظاهر الذى يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي
تعبيره قد اشارة الى الجواب بعمل الوضوح على التفهيم (قوله فشاذا) الاوجه
عندى أنه ايسر فشاذا وأنه لا يمتثل هذا الشرط بل المدار على وجود دليل
المحذوف (قوله لان زومه للرخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كفى زيد الجر امتنع
حذفه وان كان في حكم الفصلة بالنسبة لانه ثبت الا يقال كفت بهند (قوله لزوم
ايرازه حينئذ) أى حين استترى الفعل وأجيب بأن عدم ايرازه للحاقه بضمير
أفعل في نحو ما أحسن زيد فكالم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به

أى حتما للماعرف (كما
أوفى خيالينا وأصدق
بهما) * (تتميه) * شرط
المنصوب بعد أفعل والمحجور
بعد أفعل أن يكون مختصا
لتحصل به الفائدة كما
أرشد اليه تخيله فلا يجوز
ما أحسن رجلا ولا أحسن
رجلى انتهى (وحذف
مامنه فحجت استخ)
منصوبا كان او محجورا
(ان كان عند الحذف معناه
بضم) أى يوضع فالاول
كقوله * جرى الله عنا
والجزء بنفسه * ربيعة
خبر ما أصف وأكرم
أى ما اعفيم وأكرمهم
والثاني وشرطه أن يكون
أفعل معطوفا على آخر
مذكور معه مثل ذلك
المحذوف ذكره في شرح
السكافية نحو اجمع هم
وأبصر أى بهم وأما قوله
قد ان داني التمية بلقها
حميدان يستغن يوما
فاحسدر أى به فشاذا
* (تتميه) * انما جاز
حذف المحجور بعد أفعل
من كونه فاعلا لان زومه
للحركات صورة الفصلة
فجاز فيه ما يجوز فيها

وذهب قوم منهم القارى الى أنه لم يحذف وإنما استترى الفعل حين حذف
البناء ويرد وجهين أحدهما لزوم ايرازه حينئذ في التثنية والجمع والأخر أن الضما ثر ما يقبل الاستتار

بمجامع اتفاق الفعلين في المعنى أولسكونه في تركيب مجرى المثل الذي لا يعبر
 (قوله كما من أكرمنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستقارفي
 نخوض هذا ويخص الاستقار بغيره مما يصح استناره أفاده سم (قوله وفي كلا
 الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدمالانه نصب على الظرفية أي في الزمن القديم وكذا
 بحكم والبناء في بحكم سميية وأراد بالحكم ككون المجي على طرفه واحدة أدل
 على المراد فقوله ليكون الحد بدل أو بيان من قوله بحكم حتماً أو تضامهما معني
 التعجب كقوله سم (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل ما يخروجه
 عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدوث والزمان كنعم وبس أو بالاستعناء
 عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ما ذكر كيدع وينرفله استغنى عن ما سبقهما
 بما نبي ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين (قوله ليكون مجزوم) أي
 كالأفعالين وأورد الضمير نظراً للفظ كلاً (قوله أدل على ما يراد به) أي من التعجب
 وانما كان مجزؤه على طرفه واحدة أدل لان التصرف فيه ونشله من حالة إلى
 حالة بما يشعر بزوال المعنى الأول (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي
 ثلاث (قوله صرفاً) أي تصرفاً تاماً لانه المتبادر عند الإطلاق فخرج ما لا تصرف
 له أصلاً كنعم وبس وعسى وليس وماله تصرف ناقص كيدع وينر (قوله قائل
 فضل) أي زيادة وقوله تم أي يكفي برفوعه (قوله بضا هي أشملا أي في الوزن
 وكون مؤنثة على فعلاء) (قوله أي لا يني الخ) أخذ الحصر من فيد لا احتراز أعني
 قوله من ذي ثلاث الخ قوله أن يكون فعلاً) أخذته من كون الأوصاف المذكورة
 لموصوف بقدر وهو الفعل لان مجزوعه لا يكور الاله (قوله فلا ينيان من الحلف)
 بكسر الجيم الرجل الخافي (قوله فلا يقال ما أحلفه) أي لهما فممن غيره فعل لكن
 في القاموس حلف كفتح جلفا وجلافة فأنث له فعلاً وجينته ذنبي من فعله
 ما أحلفه (قوله ما أذرعها) بالذال المجتمة والعين المهملة (قوله ذراع) كحجاب وقد
 يكسر كذا في القاموس (قوله نعم اذعي ابن القطاع الخ) استتدرالك على ما قبله
 المقترض انه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ ابن القطان بالثون والاول هو الظاهر
 لانه الذي من أئمة اللغة (قوله فلا ينيان من دخرج الخ) أي لا يلزم عليه من
 حذف بعض الاصول في الرابعي المجرود وحذف الزمادة اله الله على معنى مقصود
 في غيره كالشراكة والمطاوعة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج قاله المصريح
 (قوله الأفعال) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثياً فكأنه قال فلا ينيان
 من غيره الأفعال ومن معطوف محذوف والتقدير من دخرج وضارب واستخرج
 ونحوها الأفعال (قوله فليل يجوز مطاقاً) هذا رأي سيبويه واختاره المصنف
 في التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أي لغير نقل الفعل من اللزوم إلى التعدي

كما من أكرمنا (وفي كلا
 الفعلين) المذكورين (قدما
 زماً) منع تصرف بحكم حتماً
 ليكون مجزؤه على طريقة
 واحدة أدل على ما يراد به
 فالاول في الماضي كمنارلك
 وعسى والثاني في الامر كنعلم
 جمعسى اعلم وقيل ان علة
 خروجهما تضامهما معني
 الحذف الذي كان حقه
 أن يوضع للتعجب فلم يوضع
 وستعومامن ذي ثلاث مرتفا
 قابل فضل تم غير ذي انتفا
 وغير ذي وصف بضا هي
 أشملا * وغير ما لك سبيل
 فعلاً) أي لا يني هذان
 القعلان الاعمال استكمل
 ثمانية شروط * الاول
 أن يكون فعلاً فلا ينيان
 من الحلف والحماز فلا
 يقال ما أحلفه وما أجزه
 وشدما أذرعها أي ما أخف
 يدها في الفزل بقوه من
 قوله سم امرأة ذراع نعم
 اذعي ابن القطاع أنه سمع
 ذرعت المرأة خفت يدها
 في الغزل وعلى هذا يكون
 الشذوذ من حيث البناء
 من فعل المفعول * الثاني
 أن يكون ثلاثياً فلا ينيان
 من دخرج وضارب واستخرج
 لا الأفعال فليل يجوز مطاقاً
 وقيل يمنع مطاقاً وقيل يجوز
 ان كانت الهمزة لغير الفعل

نحو ما أظلم هذا الليل وما أقر
 هذا المكان وشذ على هذين
 القولين ما أعطاه للدرهم
 وما أولاه للعرف وعلى
 الثلاثة ما اتقاه وما أملاه
 القصر به لأنه آمن اتقى
 وامتألت وما أخصره لأنه
 من اختصر وفيه شذوذ
 آخر سمي * الثالث أن
 يكون متصرفاً فلا يبنيان
 من نعم ونس وشذ
 ما أعساه وأعس به
 (الرابع) أن يكون معناه
 قابلاً لتفاضل فلا يبنيان
 من فني ومات (الخامس)
 أن يكون تاماً فلا يبنيان
 من نحو كان وظل ويات
 وصار وكاد واما قولهم
 ما أصبح أردها وما أمسى
 اد فأها فان التعجب فيه
 داخل على ابرودا فأصبح
 وأمسى زانثان * السادس
 أن يكون مثبتاً فلا يبنيان
 من متقى سواء كان ملازماً
 للثبوت نحو ما عاج بالدواء أى
 ما تشعبه أم غير ملازم كما
 قام (السابع) أن لا يكون
 اسم فاعله على أفعال معلاء
 فلا يبنيان من عرج وشهل
 وخضر الزرع (الثامن)
 أن لا يكون مبنياً للمفعول
 فلا يبنيان من نحو ضرب

أو من التعدي لواحد الى التعدي لاثنتين أو من التعدي لاثنتين الى التعدي
 الثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل التعجب
 المذكور وان كانت همزته لا تنقل والتعديدية كما سيذكره الشارح في الخاتمة
 مبنى من أفعال الذى همزته لا تغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى (قوله وشذ على
 هذين القولين الخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان
 الهمزة فى المثالين للنقل من التعدي لواحد الى التعدي لاثنتين فان الأصل عطا
 زيد اندراهم أى تناولها وولى المعروف أى تناولها (قوله وما أملاه القربة) كذا
 فى نسخوفى نسخوماً أملاه للقربة وكلاهما ما فسد أما الأول فمن وجهين الأول ان
 فعل التعجب لا ينصب لفظاً الا مفعولاً واحداً والثانى ان ما أملاه مصوغ من ملاً
 الثلاثى لا من استلاً الخماسى والذى سيصرح به الشارح أنه من امتلاً الخماسى
 وأما الثانى فمن الوجه الثانى فذعوى البعض أنه ورماً أملاه للقربة غفلة عن كلاً
 الشارح والذى يحيط الشارح ما أملاه القربة وهى الصواب (قوله لانهما
 من اتقى وامتألت) لم يأخذوهما من اتقى بمعنى خاف ولا بمعنى امتلاً فلا يكونان
 شاذين لندورهما أفاده فى التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع فى ذلك
 المصنف حيث قال فى شرح التمهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه
 وأحق به فبنوه من فعل غير متصرف اه وغلطه المداميسى بأن الفعل الجامد
 عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى
 المذكورة كما نادى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحق به (قوله أن يكون تاماً) أى
 لا يتولى ما يكون زيدا قائماً لزم نصب أفعال اليمين ولا يجوز حذف قائماً
 لامتناع حذف خبر كان ولا جزمه باللام لامتناع جزم الخبر باللام أفاده الشاطبى قال
 فى التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما كور زيدا قائماً بناء
 على أصلهم من ان المنصوب بعد كذا حال (قوله فلا يبنيان من متقى) أى لا تناسه
 بالثبوت (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارع معج وأعرض بأنه قد جاء فى الاثبات
 كما فى نوادر القالى ويحاجب بأن ذلك نادر وأما عاج بوجه بمعنى ما عجل فيستعمل
 فى الاثبات (قوله أن لا يكون اسم فاعله على أفعال) أى لا يبنون بناءً أفعال التفضيل
 منه لا يلو بنى منه أفعال التفضيل لا تنصب بلوصف وفعل التعجب كفعل
 التفضيل فى أمور كثيرة فبناءً منه كمنه وبنياً أفعال التفضيل منه كذا علر
 فى شرح التمهيل (قوله أن لا يكون مبنياً للمفعول) أى دفع اللبس المبنى من فعل
 المفعول بالمبنى من فعل التام (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه
 من المبنى للمفعول (قوله عنيت بجاءتلك) كذا فى نسخ باسقاط ما وهى الصواب

وشذ ما أخصره من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فعل نحو عنيت بجاءتلك ورهى علينا وفى

وفي أخرى ما عنت بزادة ما وهي خطأ كالاتحفي (قوله فيجب زما أعناه الخ) أي
 لا من اللبس (قوله أن أمن اللبس) أي بأن كان الفعل ملازماً للبناء للجهول أو غير
 ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض
 المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازماً للبناء للجهول فيكون
 مساوياً للمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعي إليه (قوله لم يذكره هيناً) أي وأشار
 إليه في التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال في التسهيل الخ ولم يذكره هيناً لأن
 الخارجه ألقاها قليلة جداً (قوله سكر الخ) أي فالصحيح ما أكثر سكره لا ما
 أسكره وكذا ما بعده (قوله وقد الخ) اعترضه الشاطبي وأقره البعض بأن منع
 بناء فعل التجب من القيام والقعود والجلوس فقد شرط قبول الفاعل وعندى
 فيه نظر لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنه (قوله أي بقدر رده إلى ذلك) بيان
 للتحويل (قوله لأنه فعل غيرية فيصير لازماً) المتبادر منه أن الغرض من هذا
 التحويل صيرورته لازماً وقضيته عدم التحويل إذا كان فعل الفتح أو بالنكسر
 لازماً وهو خلاف الإطلاق هذا القول مع أنه يدعيه أيضاً أنما التحويل لا يتعين
 طر بقا الصيرورة الفعل لازماً لخصوله بمنزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله
 فأعرفه (قوله واقعاً) أي غير مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أي المذكور
 من كونه على فعل أصلاً وتحويلاً وكونه واقعاً وكونه دائماً أما الأول فلما سرولان
 فعل بالفتح وفعل بالنكسر يشاركان فعل بالضم في قبول همزة النقل فتقدير
 ردهما عند بناء فعل التجب منهما إلى فعل لا حاجة إليه ولأن من الأفعال أنواعاً
 رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهي المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام
 ذاتنجبت من شئ منها تم تقدير ردها الصيغة إلى فعل للرفض المذكور قال الدميايني
 لصاحب المذهب الأول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير ذلك إلى فعل بالضم
 لم في مثل ما علم زيد ناقص مفعول لأنه كان يتعدى إلى مفعولين وبعد التجب
 تعدى إلى مفعول واحد وذلك أن تقول المفعول الثاني قد سر جروباً بالياء على
 القاعدة الآتية فيميل الخاتمة أي بالياء زيداً بكذا وأن ما علم زيداً مفعول من
 علم المنزل منزلة اللازم فقطن وأما الثاني فلهو زما أحسن ما يكون هذا الطفل
 وليس يواقع وأما الثالث فلهو زما أشد الخ البرق وايس بدائم (قوله وأشد وأشد
 الخ) المتبادر منه أن أشد وأشد مفعولان من فعل مستكمل للشروط لآن القصد
 من الاتقان بنحو أشد وأشد التخلص من صوغ فعل التجب من فعل لم يستكمل
 شروطه من أن أشد وأشد مفعولان من غير ثلاثي وهو أشد الخ لما سئى على الظاهر
 لا يعلم ورود أشد الرباعي فعلاً إلا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد
 جمل إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا في أشد استخراجا بعيد ثم رأيت

خروجاً من أعناه بخارجت
 وما أرهاه علينا قال في
 التسهيل وقد بينان من
 فعل المفعول أن أمن
 اللبس (تبيينه) الأول
 بقى شرط ناسخ لم يذكره
 هنا وهو أن لا يستغنى عنه
 بالمصوغ من غيره نحو قال
 من القائل فأنهم لا يقولون
 ما أقبله استغناء عما أكثر
 قائلته قال في التسهيل وقد
 يعنى في التجب فعل عن
 فعل من مستوف للشروط كما
 يعنى في غيره أى تحوز له
 فانه أغنى عن ودع وعد في
 شرحه من ذلك سكر وقد
 وجلس ضئى قام وقال من
 القائلة وزاد غيره قام
 وغضب ونام ومن ذكر
 السبعة ابن عصفور وعد
 نام فيها غير صحيح لأن سببوية
 حكى ما أتوه * الثاني عد
 بعضهم من الشروط أن
 يكون على فعل بالضم
 أصلاً وتحويلاً أى بقدر
 رده إلى ذلك لأنه فعل
 غيرية فيصير لازماً لتعده
 همزة لعل وبعضهم أن
 يكون واقعاً وبعضهم أن
 يكون دائماً والصحيح عدم
 اشتراط ذلك (وأشد وأشد

الشروط صريحا كان أو مؤولا (بعد) أى بعد ما أعمل (ينتصب * بعد) أعمل جزمه بالمبايغ) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة وعشرا الوصف منه على أفعال ما أشد أو أنظم درجته أو انطلقه أو حرته أو أشد وأعظمها وكذا المنفى والنهى للمفعول الآن مصدره ما يكون مؤولا لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما نرى وأشدهما وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول والآخر الثانى تقول ما أشد كونه جميلا أو ما أكثر ما كان حسنا أو أشد أو أكثر بذلك وأما الجامد الذى لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ما البتة (وبالنسبة وراحمه غير ما ذكر * ولا تنس على الذى منه أثر) أى حتى ما جاء عن العرب من فعل التعجب مينا بما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما أخصره من اختصر وهو خناسى مبنى للمفعول وقولهم ما أوجه

بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله واشددا وأشد الخ فعلهما الموصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة وهذا يدفع اعتراض ابن عاشر بأنه ما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكمل الشروط فى أنفسهما فكيف يتوصل بهما الى غيرهما اه (قوله أوشههما) أى ككثر وأكبر وأعظم (قوله يخلف ما بعض الشروط عدما) أى يخلف فعلى التعجب المأخوذ من عماد كرقال فى التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اه ولا يرد هذا على الناظم لان مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما أكثر أن لا يقوم) اعترضه ستم فقال هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الالاتشاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وأن لا يستقبال قال ستم وقد يجب أن الصيغة صارت للاشياء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التعجب والاعتراض بعسرها ونظيرها يرفع أن يتعجب من عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضي وأنه يقال فى الثانى ما أكثر أن لم يقم لان أن لم يستقبل للاستقبال قائل (قوله فان قلنا له مصدر) أى بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والى اى بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الأول كما مر فى محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقى ما لأفعله والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لانه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا ومحجورا اه وانحصر عندى أنه يتعجب منه من زيادة ما المصدرية أو ما فى معناها فيقال ما أشد حماره أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه (قوله وبالند والراجح) اعتراض بأنه لا حاجة اليه بعد تنويره الشروط وان سلم الاحتياج الى قوله وبالندور الخ فهو بغنى عن قوله ولا تنس الخ اذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالنظر الأول اشارة الى أن الشروط سمع نادر لثقلها فانه فى قولهم أنهم لم يتخلف ثم لما كان النادر قد يطابق على القليل الذى يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثير قال ولا تنس الخ ذكره الشاطبى (قوله أثر) أى نقل (قوله ما أوجه) فى القاموس الهوج محرر كطول فى حتى وطيش وتسرخ والهوجاء الناقصة المسرعة كأنها هوجا وفيه أيضا حتى ككرم حقا بالاضمحور يفهتين وحمالة وانحصر واستحقت فى هوجا حتى قليل العقل وفيه أيضا الارعن الأهوج فى منطقة والاحق المسترخى وقد رعن مثلمة رعونة ورعنا محرر كوذ كرم صاحب شياء الخلوام الأهوج فى فعل يفتح العين فعل بكسرهما فعليه وعلى ما تقدم يتعدرا لفظه بقول المؤلف وهى من فعل فهو أعمل اه عبد القادر على ابن الناظم (قوله كأنهم حلوهما على ما أجبهله) أى

وما أحقه وما أرعنه وهى من فعل فهو أعمل كأنهم حلوهما على ما أجبهله

وقواهم أقن به أى أحقق به بنوه من قواهم هو قرن بكذا أى حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أحسنه وما أولعه من جن
 وواع وهما ميمنان للفعل وغير ذلك (وفعل هذا السبب ان بقدم ما مع موله) عليه (وفصله به الزما * وفصله) منه
 (ظرف أو يحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل في الخلف في ذلك استقر) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا
 زيدا أحسن وان قبل ان زيد مفعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ولا أحسن لولا تخلفه زيدوا اختلوا
 في الفصل بالظرف والمجرور (٢٧) المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقواهم ما أحسن بالرجل أن يصدق
 وما أفصح أن يكذب وقوله

خيلنى ما أحرى بذى اللب
 أن يرى * صبوراً ولكن
 لا سبيل إلى الصبر * وقوله
 وأحرأذاحات بأن أتخولا
 فان كان الظرف والمجرور
 غير متعلقين بفعل التعجب
 امتنع الفصل بها قال في
 شرح التسهيل بالخلاف
 فلا يجوز ما أحسن معروف
 أمرأولاً ما أحسن عندك
 جالساً ولا أحسن في الدار
 عندك بجالس

* (تنبهات) * الأول قال
 في شرح الكفاة لا خلاف
 في منع تقدم التعجب منه
 على فعل التعجب ولا في منع
 الفصل بينهما ما يعبر طرف
 وجار ومجرور وتبعه الشارح
 في نفي أصل الخلاف عن غير
 الظرف والمجرور قال
 كالحال والنادى لكن قد

لأناسها له في المعنى وهو بيان للسورغ في الجملة (قوله أقن به) قال جماعة مثله
 ما أحسنه بمعنى ورد بان ابن القطاع ذكر لاجدر فعلا فقال يقال جدر جدرارة
 صار جدر أى حقيقاً (قوله ان بقدم ما مع موله عليه) أى لعدم تصرفه (قوله
 أو يحرف جر) أو مانعة نحو فيجوز الجمع فيجوز الفصل بجمع الظرف والمجرور
 والمجرور هذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وان خالفه كلام اللغاة مني
 الذى اقتصر عليه شيخنا أو البعض (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا زيدا
 ما أحسن كما فهمه بالأولى (قوله وان قيل ان زيد مفعول به) أى كما هو رأى انتماء
 ومن واقعته (قوله وان خالفوا في الفصل بالظرف والمجرور) محل الخلاف ما اذا لم يكن
 في المفعول ضمير يعود على المجرور والاعتين الفصل نفسه السبب وطى عن أى
 حيان ومنها نداء يعلم ما في غائب أمثلة الشارح محل الخلاف من التواخذة قاله سم (قوله
 وأخر الخ) صدره * أفصح بدار الحرب مادام حر بها * والشاهد في إذا حات فانه
 طرف لا حرف فاصل بينهما وبين مفعوله (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخة
 وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بجمع الظرف والمجرور وفي نسخ
 ولا أحسن في الدار وعندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أى عن الفصل
 بغير الظرف والمجرور (قوله كقول على الخ) أى في حق عمار بن ياسر حين رآه
 مقتولاً وهو يثر لا نظم وقوله محذو لا أى حرمياً على الحد الثابت وهو الأرض
 (قوله لمنعهم أن يكون له) أى أفعل التعجب مصدر لا يكون له نشاء التعجب فأشبهه
 ما لا مصدر له كنعيم وبئس اه دعاء مني (قوله لما مصدرية الخ) أى وهى
 ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما هما
 موصولاً وكان ناقصة ونصب يدعى أنه خبرها ونسغف في المعنى (قوله فان قصد
 الاستقبال حتى يكون) هذا مني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا

أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما أحسن مجردة هنداً وقد ورد في الكلام
 الفصح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول على "كرم الله وجهه اعز علي" أبا الهيثم ان أرا الصرعى
 مجذلاً قال في شرح التسهيل وهذا الصحيح لفصل بالنداء وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احساناً زيدا
 ومنعه الجمهور منهم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ويصو بها نحو ما أحسن لولا تخلفه زيدا
 لا حجة له على ذلك * الثاني قد سبق في باب كان أنها تزد كثيراً بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله
 ما كان أسعد من أجايبك أخذ * هذا لا يخفى ما هو وعناداً ونظيره في الكثير وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو
 ما أحسن ما كان زيداً فصادرت به وكان تامرة فاعلم ما بعدها بافاعلية فان قصد الاستقبال حتى يكون

ما أحب زيد الى عمرو
والاقتبالياء ان كانا من
مفهوم عليا أوجهلا شخو
ثم أعرف زيدا بعمر ووما
أجهل خالدا بعمرو واللام
ان كانا من متعدغيره شخو
ثم أضر بزيدا العمرو وان كانا
من متعدبجرف جرفها ه
كان متعدى به شخو ما أعضبتني
على زيد ويقال في التعجب
من كسا زيد الفقراء
التياب وظن عمرو وبشرها
صديقا ما أ كسى زيد الفقراء
التياب وما أظن عمر البشر
صديقا وانتصاب الآخر
بدلول عليه بأفعل لايه
خلافالكوفيين * خاتمة
همزة أفعل في التعجب
لتعدية ما عدم التعدى في
الاصل شخو ما أظرف زيد
أو الخال شخو ما أظرف زيد
وهمزة أفعل للصيرورة
ويجب تصحح عينهما ان كانا
بعتليها شخو ما أطول زيدا
وأطول به ويجب فلت أفعل
المضعف شخو أشد بجمرة
زيد وشذ تصغير أفعل
مقصورا على السماع
كقوله * ياما ألمبج غزلانا
شدن لنا * من
هوليا نكن الضال والسمير
وطرده ابن كيسان وقاس
عليه أفعل شخو اجسبن
زيدوا لله ألم

نعم وبئس وما جرى مجراهما *

أى فى المدح والذم كقوله نداء وما أعلم أن انعم وبئس استعما لين أحدهما أن
يستعملا متصرفين كسائر الافعال فيكون لهما ماضع وأمر واسم فاعل وغيرها

وهما

نعم وبئس وما جرى مجراهما *

زيدوا لله ألم

وهما اذئلاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم زيد بكذا نعم به فهو ناعم وبئس
 يأس فهو بؤس * الثاني أن يستعمل الانشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال
 لا يتصرفان نحو وجههما عن الاصل في الافعال من الدلالة على الحدوث والزمان
 فأشها الحرف والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجري فيهما على
 كالأستعمالين اللغات الآتية في الشرح أفاده الشاطبي (قوله فعلان) خبر قدّم
 انعم وبئس (قوله يدل فيها ونعمت) أي لان تاء التانيث الساكنة من
 خصائص الافعال وبدليل ما حكاه الكسائي من قولهم نعمت رجلين ونعمت وارجالا
 لان شواثر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الافعال (قوله واهل عنده
 الكوفيين) أي مبنيان على القبح لبعضهما معنى الانشاء وهو من معاني الحروف
 وأورد عليه أن الفيدلان انشاء الجملة بتمامها لانعم وبئس فقط ويجب بانها
 العمدة في افادة الانشاء وفي الدماميني نقل عن البسيط من قال يا سمعته يا لها
 بعدهما معهما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعاً عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان
 والمعنى المدوح الرجل زيد اه قال سم ويبي الكلام في نحو نعم رجلان زيد ويحتمل
 أن يقال ان رجلا تميز عن النسبية التي تضمنها نعم بمعنى المدوح أي المدوح
 من جهة الرجولية زيد ويحتمل أنها حل ثم قياس ما ذكر في نعم الرجل جر الولد فيما
 استدلوا به من قوله ما هي نعم الولد أي ما هي بالمدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر
 فان فرض أنهم يروونه بالرفع فاعله ميقطوع عما قبله وكذا يقال في العبر من قوله على
 بئس العبر اه وفي الفارسي من قال باسمية نعم وبئس أعربهما ميمتا أو ما بعدهما
 خبر ويحتمل العكس حكاه أبو حيان في شرح هذا الكتاب (قوله يا كرم) أي من ربع
 (قوله هو مثل قوله الخ) نعم هو ويرجع الى المذكور من الشواهد الى أي مجموعها
 لانه لا يأتي في البيت لانه يمنع منه فيه جر طير بانساقه نعم اليه بل تأويله أنه نزل نعم
 منزلة خبر أي خبر طير فعمل نعم اسما للخبر وانساقها الطير وقتيجه على الحكاية لفظها
 قبل عروض الأسمية فإله بعضهم وهو أولي مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية
 في حذف الصفة والموسوف واقامة المعقول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض
 وفيه أنه لا حاجة في بنام صاحبه الى تقدير الصفة والاصل يدل مقول فيه نام
 صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط لجهة جعل نام صاحبه نفس الصفة
 فلا تكن أسيرا التقليد (قوله لزومه انشاء المدح والذم) أي والانشاء من معاني
 الحروف ولا تصرف في الحروف والمراد لزومه ما في أحد الاستعمالين فلا ياتي
 أن لهما استعمال آخر فارقاه انشاء قال الدماميني وانما كانا انشاء المدح أو
 الذم نابتا اذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر فانتما نشئ المدح أو الذم
 وتحدث به هذا اللفظ وليس المدح أو الذم بوجوده خارجا في أحد الأزمنة مقصود

(فعلان غير متصرفين * نعم
 وبئس) عند البصريين
 والكسائي يدل فيها
 ونعمت وانسان عنده
 الكوفيين يدل ما هي نعم
 الولد ونعم السير على بئس
 العبر وقوله
 صحت الله بخبر يا كرم
 بنعم طير وشباب فاخر
 وقال الأوتون هو مثل قوله
 عمر ك ما ليل بنام صاحبه
 وسبب عدم تصرفهما
 لزومه انشاء المدح والذم

مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص أو
 رداءه والقصدي هذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة فقول الاعرابي
 لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المسخ
 الا لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بخصوصها خارجا
 ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة
 فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه
 نفسه وكذا الانشاء المعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا معني كلام
 ابن الحاجب قال الؤنبي وفيه نظر اذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الاخبار لانك
 اذا قلت زيد افضل من عمر وفلا ريب في كونه خيرا ولا يمكن أن تكذب في التفضيل
 وتقال لئ انك تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد
 قائم وخبر بلاشك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لانك أوجدته
 بهذا النقط قطعاً بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هي بنعم الولد ان لم تكون
 النعمية أي الجودة المحكومة بنيتها خارجا ليست بثابتة وكذا في التعجب وفي كم
 ورب اه يعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أي لعدم المدح والذم فيها
 وعدم تخصصهما بحصالة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بتخصص نحو نعم
 الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان الاولى أن يقول ويفيدان ذلك على سبيل
 المبالغة اذ لا يدخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم (قوله
 وأصاهما فاعل) أي يفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد رداً كذلك الخيديدان
 الاوجه الاربعة فبهما اذا استعمل الانشاء المدح والذم وبعضهم خصم بحالة
 تصرفيهما وأضحهما كفي النما بين الكسر والكسر ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح
 فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسر ها) لوجه اسقاطه لعله من قوله وأصلهما
 فعمل الرجوع الفتح مرالى نعم ويثس بكسر فسكون (قوله حنقمية) أي شجرها
 الحلق وقوله من فعل أي موازن فعل يفتح فكسر والمراد لفظه فيخوز صرفه بتأويل
 اللفظ ومع صرفه بتأويل الكامة (قول وقد يقال في ثس بيس) أي بوجوده
 مقبوحة فتحته ساء كسمة معبلة من الهززة على غير قياس كذا في الهمع ثم ان كان
 الابدال في حال الكسر فهو قياسي أو بعد الفتح فهو غير قياسي (قوله رافغان) أعربه
 الفارسي خبر مبتدأ محذوف أي وهما رافغان وهو أولى من اعرايه نعت فاعلان
 لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأحتمى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ
 خالد (قوله على انفاعلية) أي على القول بفعلتيهما وأما على القول باسمتيهما فقد
 أسلفناه (قوله مقارني آل) أي المعرفة لان المنصرف اليها اللفظ عند الإطلاق
 فلا يدخل لفظ الجلالة والذي (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح

على سبيل المبالغة وأصاهما
 فعلى وقد رداً كذلك أو
 بسكون العين وفتح الفاء
 وكسرها أو بكسرها
 وكذلك كل ذي عين حاتمة
 من فعل فاعلا كان كشهد
 أو اهما كخذ وقد يقال
 في ثس بيس (رافغان
 اسين) على الفاء لنية
 (مقارني آل) نحو نعم العبد
 وثس الشراب (أو مضافين
 لها) قارنها كنعم عقبي
 الكراما) ولنعم دار المتقين
 وثس ثموى المتكبرين
 أو مضافين لمضاف مقارنها
 كقوله * فنع ابن أخت
 القوم غير مكذب *

واعتلم ينفه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نه عليه في التسهيل * (تقريبها) * الاول اشتراط كون
الظاهر معر فبال أو مضافا الى المعرف فها أو الى المضاف الى المعرف فها هو الغالب وأجاز بعضهم أن
يكون مضافا الى ضمير ما فيه آل

زهري في تمام البيت (قوله واعتلم ينفه على هذا الثالث) يمكن دخوله في كلامه بأن
يراد بما قرأه أو لو بواسطة (قوله هو الغالب) لا يمتنع مع قوله والصحيح الخ ذك أن الاولى
أن يقول بله هو الراجح أو نحوه ووجد في بعض النسخ الضرب من أول التنبيه الى
الواو من قوله وأجازوه ومناسب (قوله ونعم شباها) كذا بخط الشارح وفي
بعض النسخ شهاها بالهاء عبد الموحدة الاولى (قوله والصحيح الخ) وقرق بين هذا
وبين ما أجازوه في باب الانسافة من نحو * الواهب المائة الهجنان وعبدله * بأن
عدها تابع لما فيه آل وقد يعترف في التابع ما لا يعترف في المتنوع كذا أقل البعض ولا
يتخفى أنه لا يقع في نحو * الوذات المسخفة صفة * فالاولى أن يقال باب ونعم وبئس
لعدم تصرفها ما أشبه من باب الانسافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كأن المذلي سهل
ذلك عند الجمهر وعطف المضاف الى المحلى بال عليه وعثمان هو المحصوص بالمدح
(قوله ما ظاهره) أي تركيب ظاهره واعتقال ما ظاهره لانه كان تأويله يستعمل
الفاعل ضمير امته ترا حذف نفسه بما على جواز حذف التمييز في مثل ذلك والعلم
مختص بالمدح أو الالزام وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طريقا) من الظروف
وهو الاثنان ليلا فقرأوا جازهم أي فاطموا وانسيهم لحما وخرق الواو وكسر الحاء
المهملة أي دبت عليه الوحرة بفتحها وهي نوع من الزرع ووقف بالسكون على اعدت
ربيعة (قوله وان لم تكن معرقة) أي لانها زائدة لازمة وتعرفه بالعلمية (قوله كما
يسندان الخ) أي تتجاع اراد أو لم ينس في كل (قوله كان مفسرا) أي تمييز (قوله
والذي ليس كذلك) أي لا يبولأ بترغ منه آل حتى يصلح لكونه مفسر للضمير (قوله
قال في شرح التسهيل الخ) باقي عبارة شرح التسهيل على ما في الجمع ومقتضى
النظر الصحيح أنه لا يجوز مطاوعنا ولا يمنع مطاوعنا اذ قصد به الجنس جازوا اذ قصد
به العهد متعاه وهو وانما يتجه على أن آل في نغم الرجل جنسية لا عهدية (قوله
ولا ينبغي أن يمنع) أي والكلمة بالابنة غير مسلمة (قوله لان الذي) أي مع صلته
جعل بمنزلة الفاعل أي بمنزلة اسم الفاعل المحلى بال واسم الفاعل الجدي بال يقع
فاعلا للتعلم وبئس فكذا ما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة أنه مؤول به (قوله
جنسية) أي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره
الآتي وأل الجنسية بهذا المعنى هي الاستغراقية حقيقة أو مجازا وها عبر بعضهم

أه لا يقاس عليه لانه
وأجاز الفسراء أن يكون
مضافا الى مذكرة كقوله
فتمع صاحب قوم لاسلاح
لهم * وصاحب الركب
عثمان بن عفان * ونقل
أجازته عن الكوفيين
وابن السراج وخصه عامة
الناس بالضرورة وزعم
صاحب البسيط أنه لم يرد
تذكيرة غير مضافة وليس
كذلك بن ورد لانه أقل
من المضاف نحو نعم غلام
أنت ونعم تيم وقد جاء
ما ظاهره أن الفاعل علم
أو مضاف الى علم كقول
بعض العبادة بئس عبدا
الله أنان كان كذا وقوله
عليه الصلاة والسلام نعم
عبد الله هذا وقوله
بئس قوم الله قوم طرورا
فقرأوا جازهم لحما وخر
وكان الذي سهل ذلك
كرويه مضافا في النظم الى
ما فيه آل وان لم يكن
معرقة أو أجاز المبرد
والفارسي اسناد نعم وبئس

الى الذي نحو نعم الذي آمن زيد كما يسندان الى ما فيه آل الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعته من البصريين وهو
القياس لان كل ما كان فاعلا للتعلم وبئس وكان فيه آل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما اذ تزعمت منه والذي ليس
كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي أن يمنع لان الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطررد الوصف به * الثاني ذهب
الاكثر من أن آل في فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا

فرد من أفرادها وهؤلاء في تقريره قولان * أحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للمدح جعل المدح للجنس الذي هو منهم إذا ابلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه مطلقا على الخصوص * والثاني أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح الى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فإنه قيل بمدح جنسه لا جله وقيل بجازا فإذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى أنها عهدية ثم استأنفوا فقيل اليهود ذمى كما إذا قيل اشترى اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع الإجماع ثم أتى بالتفسير بعده فتخما للامر وقيل اليهود هو الشخص المدح فإذا قلت زيد نعم الرجل فكانت قلت زيد نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد أوجب عن ذلك على القول بأنها

(قوله فقبل حقيقة) أى أنه أر يد مدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعاً للمدح كيدل عليه ما بعده وقوله فالجنس كانه مدح أى قصد أى قصدا أو تبعاً وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أى تم نصح عليه كإحصاء على الخاص بعد العام واعتراض بأن العموم يؤدي الى التناقض في تخويزهم الرجل زيدو بش الرجل صرو وأوجب بأن الشيء قد مدح و يذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله في تقريره) أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله انه أى الحال والشأن (قوله جعل المدح للجنس) أى قصدنا لجميع أفرادها بمدح واحدة قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أى فلا يتوهم كونه أى المدح مطلقا على الخصوص وأن جنسه لا يتحقق المدح بقصده حتى تقر بعمية (قوله عدوا المدح الى الجنس) أى جعلوه متجاوزا للخصوص الى الجنس لا قصدنا بل تبعاً للخصوص مبالغة في مدحه (قوله وقيل بجازا) أى جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الأفراد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكليات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدنا ولا تبعاً (قوله وقيل المعهود ذمى) أى حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في شعب فرد منهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذمى ثم قسم ذلك الفرد المهم بزيدا مثلاً (قوله ولا معهودا تقدم) أى فى الذم كصرحاً أو كناية أو فى العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجه (قوله تخيماً للامر) أى مدح ذلك الفرد لان التفسير بعد الإجماع أمكن فى ذهن المخاطب وأوقع فى نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص المدح) أى فتكون ألام العهد الخارجه (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أى فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجه الذى ذكرى وهذا الظاهر إذا قدم للخصوص كفى مثال الشارح فإذا أخرج كفى نعم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول بأن الخصوص مبتدأ خبر الجملة قبله تقدم المرجع فى الرتبة وان تأخر لفظنا خلافاً لانه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما لاظهاره فى مقام الاشتمال بل ولا تكون ألام العهد الذى ذكرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كالمه وقضية كلامهم وانظر ألام حينئذ لاى أقسام العهد الخارجه (قوله واستدل هؤلاء) أى القائلون بأن ألام العهد مطلقاً ذمياً أو خارجياً كما يشهد اليه تعليقه (قوله لم يسغ فيه ذلك) أى لان الجنس شئ واحد وان أراد بقى ضمن جميع أفرادها كما هو مراد القائل بأنها للجنس كالمس (قوله للاستغراق) أى للجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة بتقريره السابقين (قوله ان هذا الخصوص) أى المسمى أو المجموع ويفضل أى ينفرد أفراد هذا الجنس أى جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع

وأخذ المفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله أداميزوا) أي فصلوا وقسموا
 رجلين رجلين أورجالا رجلا أي حالة كونهم أي أولئك الأفراد رجلين رجلين
 في المتن أورجالا رجلا في المجموع وحاصله أنه القائل نعم الرجلان أو الرجال
 تني أو جمع أولاً ثم عرفت بالجنسية فهي الجنس الاثنين في ضمن جميع افراده
 التي هي مثبتات والجنس الجمع التي في ضمن جميع افراده التي هي جموع وأما
 قول البعض ومذكوره لا يظهر الاعلى القول بأن أفراد المثني والجمع مثبتات
 وجموع وأما على القول بأن أفرادهما آحاد فلا اه فغفلة لان محل الخلاف إذا
 لم تكن آل في المتن الجنس الاثنين وفي المجموع لجنس الجمع والا كانت أفراد
 المثني مثبتات وأفراد الجموع جموعا بخلاف التقطع بوجود صديق المفهوم على
 افراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا ههما فخص
 بنواجذك على هذا التحقيق (قوله تنوكيد معنوي) أي فلا يقال نعم الرجل
 كلهم أو أنفسهم زيد ولا كاه أو نفسه زبدلان الاول مناذر للفظ والثاني مناذر
 للجمعي ولا يقاس الاول على قولهم الدينار نصف درهم والدرهم اليه شذوذه وأيضا
 ليس المقام قام بتحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يوثق بكل ولا رفع
 احتمال ارادة جنس آخر ملايس للجنس المذكور حتى يوثق بالنقض كذا قال
 الدماميني قال سم وهو لا يتأق في المثني والجمع اه قال في الجمع قال أبو حيان
 ومن يرى أن آل عهديه شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا
 يمتنع) لان اعادة اللفظ خشية تحوسم والسامع عنه لا يحدور فيه (قوله فغعه
 الجهور) أي لانه أن أفرد خواص المعنى وان جمع خواص اللفظ قاله الدماميني
 وقال الفارسي لان النعت بخصمه ويقبل شاعره فينفي المقصود منه وهو الجنس
 في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد)
 أي قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا تؤول) أي الفاعل بالجنس
 لا تكمل الفضائل أي بأن أريد الاستغراق مجازا ومثله ذلك ما اذا أريد الجنس
 حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والابحاح كما استفيد من مفهوم
 قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا أريد العهد (قوله لا يمكن أن يراد
 بالنعت الخ) بأن يراد بالنعت الجامع لشكالات جنس هذا النعت (قوله المرثي)
 يضم الميم وتشديد الراء نسة الى مرة أحد أجداده وتقام البيت * حضروا
 لدى الحشرات نار الموقف * والحجرات جمع شجرة بفتحين وهي شدة الشتاء (قوله
 الاما تباشره فهم) أي ما يصلح لمباشرتها وهو المعروف بال والمضاف الى المعرف
 بها اولو بواسطة وقد جزم بالجواز هذا القيد السيوطي قال البعض تبعنا شيخنا وقد
 يقال الذي ينبغي الجواز مطلقا ويعتقر في التابع ما لا يعتقر في المتبوع اه وأنت

واحد من الشخصين كانه على
 حذبه جنس فاجمع جنسان
 فتنها * الثالث لا يجوز
 اتباع ما عدل نعم ونس
 بتوكيد معنوي قال في شرح
 التسهيل باتفاق واما
 التوكيد اللفظي فلا يمتنع
 وأما النعت فغعه الجمهور
 وأجازه أبو الفتح في قوله
 العجري وما عرى على يمين
 لبس الفتى المدعور بالليل
 حاتم * قل في شرح التسهيل
 وأما النعت فلا ينبغي أن
 يجمع على الاطلاق بل يمتنع
 اذا قصد به التخصيص مع
 اقامة الفاعل مقام الجنس
 لان تخصيصه حيث شذ
 منافي لذلك القصد وأما
 اذا تؤول بالجامع لا تكمل
 الفضائل فلا مانع من نعته
 حيث شذ لا يمكن أن يراد
 بالنعت ما أريد بالمنعوت وعلى
 هذا يحمل قول الشاعر
 نعم اتقى المرثي أنت اذا هم
 وحمل أبو علي وابن السراج
 مثل هذا على البديل وأما
 النعت ولا حجة لهما اه
 وأما البديل والعطف
 فظاهرا رسكوته في شرح
 التسهيل عنهما جوازهما
 وينبغي أن لا يجوز منهما
 الاما تباشره نعم (وبرهان)
 أيضا على الفاعلية

ثانية * الأوكوان ارتاعها
وزرا * وقوله لنعم مؤثلا
المولى اذا حذرت * ياساء
ذى البنى واستلاء ذى
الاحن * وقوله * نعم
امرأين حاتم وكعب
كلاهما غيب وسيف غضب
وتخو بنس للظالمين بدلا
وقوله * تقول عرسى
وهى لى فى عومره * بنس
امرأة واتنى بنس المسره
فى كل من نعم وبنس ضمير
هو الفاعل ولهذا الضمير
أحكام * الاول أنه لا يبرر
فى تشيئة ولا جمع استغناء
بتثنية تمييزه وجمعه وأجاز
ذلك قوم من الكوفيين
وحكاة الكسائي عن
العرب ومنه قول بعضهم
مررت بقوم نعم حوافرنا
وهذا نادر * الثانى أنه
لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما
أنتم فشاذ * الثالث أنه
إذا فسر بمؤن حلقتهاء
التأنيث نحو نعمت امرأة
هذه هكذا مثله فى شرح
التسميل وقال ابن الريع
لا تلحق وإنما يقال نعم
امرأة هندا استغناء بتأنيث
المفسر ونص خطاب على
جواز الامرين ويؤيد الاول

اذا نذرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتثارهم فى التابع ما لا يغتفر
فى المتبوع ليس أصلا منظر دافى كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر الخ ان كان عليك
هذا الجنب (قوله مضمرة مهمما) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التى يعود فيها
الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفارضى وندر جرته البناء أى الزائدة نحو نعم
بهم قوما (قوله يقسره حمير) فاذا قلت زيد نعم رجلا لم بعد الضمير على زيد بل على رجلا
دما مبرنى (قوله حمير) يجوز وصف هذا الميمر بنحو نعم رجلا صالحا لزيد وكذا فصله
خلافا لابن الريع نحو بنس لفظا لمين بدلا هـ مع (قوله كنعم قوما معشره) ينبغى
اذا جئنا على أن معشره ممتد أخبيرة الجملة قبله أن يكون الرباط عموم الضمير
للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو عادة المبتدأ بعنايه على أن المراد به الشخص
فعلم ما فى كلام البعض تبعاً لاسم من الخفاء وانقصور (قوله نعم امرأهم) ينفع الهاء
وكسر الراء لم تعر مضارع عرابع ويعنى عرض والوزر الحياء (قوله لنعم مؤثلا) أى
حلياً وقوله حذرت بالبناء المحمول أى خيفت والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء
المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقد (قوله كلاهما
غمت وسيف غضب) أى قاطع وفيه لف وثم مرتب (قوله تقول عرسى
الح) عرس الرجل بالكسر امرأته ولى بمعنى سعى والعمومرة الصخب
واختلاط الاصوات (قوله انه لا يبرر) بل هو واجب الاستمرار فى الاحوال
ككاهما كما أرشدنا الى ذلك تشبيها وندر ابراهم مجرور بابالما كما مر عن الفارضى
(قوله انه لا يتبع) أى بشئ من التوابع لقوة تشبيهه بالخرف بتوقف انهما منه
لفظا ومعنى على التمييز بوجهه بخلاف الضمير لما تدعى ما قبله فله ليس
(قوله نعم هم) الشاهد فى هم فانه تو كيد للضمير المستتر وأما أنتم فانخصوص
(قوله لحقتهاء التأنيث) أى لحقت بعلة وجواب بقرينة مقابلته بالقول الثالث
(قوله لا تلحق) أى يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله ويؤيد الاول)
أى القول بوجوب اللحق واعترض بأن التأنيث غير عزم كور كما هو محل الخلاف ولك
أن تقول المقدر كاذن كور وقبانه انما يؤيد الاول بالنسبة الى الثالث لا الثالث (قوله
يراد به الشخص) أى المعهود خارجا وقوله الى أن المضمرة كذلك أى يراد به الشخص
بأن يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى أن المضمرة
كذلك) أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بأن يجعل راجعا الى التمييز
المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية اذا اصل نعم الرجل فليدفع الاعتراض
بأن مرجع الضمير التمييز وهو مذكورة فى سياق الأنبات فلا يعنى والمضمير
كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المعهود

الذهنى قوله فيها ونعت * الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص
إلى ان المضمرة كذلك وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم الى ان المضمرة كذلك

وذهب بعضهم الى ان المضمرة للشخص قال لان المضمرة على التفسير لا يكون في كلام العرب الا لشخصا وليس هذا
 المضمرة بشرط (الاول) أن يكون مؤخر اعنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس * الثاني أن يتقدم على المخصوص
 فلا يجوز تأخير عنه عند جميع (٣٥) البصر بين وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر * الثالث

أن يكون مطابقا للمخصوص
 في الافراد وشده والتذكير
 ونسبته * الرابع أن يكون
 قابلا لال قبلا بشرط
 وغيره وأي وأفعال التفضيل
 لانه خلف من فاعل مقرون
 بال فاشترط صلاحيتها لها
 (الخامس) أن يكون نسكرة
 عامة فلو قلت نعم شمس هذه
 الشمس لم يجز لان الشمس
 مفردة في الوجود فلو قلت
 نعم شمساً شمس هذا اليوم
 لحاز كره ابن عصفور وفيه
 نظير * السادس لزوم
 ذكره كإخص عليه سبويه
 وصحح بعضهم أنه لا يجوز
 حذفه وان فهم العني ونص
 بعض المغاربة على شذوذ
 فهم وذهبت وقال في التسهيل
 لازم غالباً استظهارا على
 شذوذها وذهبت وعن أجاز
 حذفه ابن عصفور
 * تميمه * ماذا كرم أن
 فاعل نعم ~~يكون~~ تيمرا
 مستتر فيها اهو مذهب
 الجمهور وروى ذهب الكسائي
 اليه ان الاسم المرفوع بعد

الذهني وفي سيم على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى
 أن المضمرة للشخص) هذا مما بل قوله فذهب أكثرهم فمضمرة بعضهم راجع الى
 القائلين بأن الظاهر يرايه الجنس وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل
 (قوله على التفسير) مع التفسير (قوله لا يكون في كلام العرب الا لشخصا) قد
 يمنع بأن المضمرة كسفرة لشخصا وغيره قد ير (قوله وفسر هذا المضمرة) خرج
 مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيرها عن المخصوص
 كقوله بئس الفعل ففهم مخرجا (قوله أن يكون قابلا لال) أي أو حالا محتملا ما قبلها
 فلا يرد فيها هي على القول بأن ما تميز لانها وان لم تقبل ال حاله محتمل ما قبلها أفاده
 زكريا (قوله وأفعال التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون عن لان غيرهما قبل
 ال فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نسكرة عامة) أي نسكرة الافراد كقيد كإلهم
 فلا يرد أن النسكرة في سماع الاثبات لانهم وقفتم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم
 شمساً شمس هذا اليوم لحاز) أي لانك لما عتبرت تعدد الشمس تعدد الأيام
 كان شمساً في كلامك نسكرة عامة لسلك شمس يوم (قوله وفيه نظير) وجه النظر بأن
 علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام
 وهذا يستغنى عما طال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله
 وان فهم العني) أي كقافي الحديث وقوله استظهارا يعني اعتمادا وقوله فهم وذهبت
 أي في النظر بقية المحمدية من الوضوء أخذت وذهبت طريقة الوضوء هذا هو
 الصواب وقول البعض في تقرير الحديث وذهبت الطريقة الوضوء غير مناسب
 لما نحن فيه بل غير صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله وذهب الكسائي
 الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والغرض أعني الفاعل عن المخصوص
 كسائياً نظره في شرح قول المصنف وما عجز وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده أن
 تتأخر) أي لان الاصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها (قوله منقولاً) أي محتملاً
 عن الفاعل كإيد عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي جاز استناده عنه الى
 الاسم الممدوح ونصب تيمرا (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم اخوتك نعم رجلا
 والفاعل لا يتقدم وفيه نظير وان أقره البعض وغيره لان الكسائي والفرامن
 السكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا يهض هذا الوجه عليهما (قوله لا تصل

النسكرة المنصوبة فاعل نعم والنسكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده ان تتأخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب
 القراء الى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا انه جعل النسكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً والاصل في قولك
 نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل الى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويقع عنده تأخير لانه وقع موقع
 الرجل المرفوع وأفادته والصحح ما ذهب اليه الجمهور ولو جوهين * أحدهما قولهم نعم رجلاً أنت وبئس رجلاً
 هو فلو كان فاعلاً اتصل

بالفعل (الثاني) قولهم نغم رجلا كان زيدا فاعملوا فيه الناسخ (٣٦) (وجمع تمييز وفاعل ظهر في خلاف

عنه) أي عن النخاعة (قد شاستهم) فأجازته المبرد وابن السراج والفارسي والناطم وولده وهو الصحيح لوروده نظما وترا في النظم قوله * نغم القنائة قنائة هندلو بدلت رد الحية نظما أوباء نغم وقوله * والتغليبيون نغم الفعل فاعلم * فخلا وأهم زلا عن مطبق * وقوله فغم الزاد زاد أم لك زادا ومن الثمر ما حكي من كلامهم نغم القليل فتبلا أسلج بين بكر وتغلب وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لمجرد التوكيد كقوله واتعد علمت بأن دن محمد من خير أديان البرية دنيا ومنعه سيديوه والسيراتي مطلقا وتأولا ما مع وقيل ان أفاد معني زائد أجاز والافلا كقوله * فغم المرء من رجل تهامي * وقوله وقائله نغم القتي أنت من قتي أي من منفتق أي كريم وفي الأثر نغم المرء من رجل لم يبطأ لنا فراشا ولم يقش لنا كنفنا منذ أنا ناصح ابن عصفور (وما في موضع نصب) تمييز وقيل فاعل

فهو في موضع رفع وقيل انهما الخصوص وقيل كافة (في نحو نغم ما يقول الفاضل) نغم

بئسما اشتروا به أنفسهم فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الأول أنها إنكرة
 موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والراجح والى الفارسي في أحد أقواله وهو التخصيري
 وكثير من المتأخرين * والثاني أنها إنكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي شيء * والثالث
 أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة (٣٧) محذوفة والفعل صلة للموصولة المحذوفة ونقل عن

السكسائي وأما القائلون
 بأنها الفاعل فاختلفوا على
 خمسة أقوال * الأول
 انها اسم معرفة تام أي
 غير مفعلة تقربا إلى الفعل
 صفة لمخصوص محذوف
 والتقدير نعم الشيء شيء
 فعلت وقال به قوم منهم
 ابن خروف ونقله في التسهيل
 عن سيبويه والسكسائي
 والثاني أنها موصولة والفعل
 صلته والمخصوص محذوف
 ونقل عن الفارسي
 والثالث أنها موصولة
 والفعل صلته وهي فاعل
 بكفيها وبصلتها عن
 المخصوص ونقله في شرح
 التسهيل عن الفراء
 والرابع * والسكسائي
 انها مصدرية ولا حذف
 والتقدير نعم فعلك وان
 كان لا يحسن في الكلام
 نعم فعلك حتى يقال نعم
 الفعل فعلك كما تقول أظن
 أن تقوم ولا تقول أظن

نعم أو نيس ما فعملة فعلية (قوله أنها تميز) فيه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة
 فكان الظاهر أن يقول الثالث كالثاني إلا أن المخصوص ما أخرى اه (قوله لما
 الموصوفة المحذوفة) أظهر في محل الأسماء للإيضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص
 محذوف) أو رد عليه وعلى ثاني أقوال كون ما تمييز الزوم حذف الموصوف بالجملة
 مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجزوعين أو في وسيا أي أنه ضرورة (قوله والتقدير
 نعم الشيء شيء فعلت) يوصف المخصوصين بجملة فعلت بخصوص عن الفاعل المراد به
 الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما
 في الرفع مع لكنه لا يأتي على القول بأن اللفظ الخارجي لمساواة المخصوص
 للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرورة لذلك اشتراط ما ذكرنا ما هو على القول
 بأن اللفظ فيما يظهر متأمل (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا يخرج
 ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بأن الفاعل ما لوك دفعه بأن
 معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بأنها الفاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها
 واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعيان أن الفاعل على هذا القول هو المصدر
 المنسب وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا القول سادسا
 الفاعل والمخصوص (قوله وان كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم
 (قوله فقولوا انها موصولة) أي والفعل صلته (قوله وأما القائلون بأنها كاتفة) بهذا
 سارت الأقوال تفصيلا في الملتوة بجملة فعلية عشرة (قوله كاتفة نعم) لأن نعم
 ونيس لعدم تصرفهما أشبه الحرف فجاء أن يكفيا كما يكف الحرف بما تخورجا
 (قوله في ما ذوابها الخ) وقد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنحو نعم
 ما يقول القائل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوقة بشئ اسمي كان أوجه
 فعلية فإن لم يلها اسم ولا غيره نحو دقتة ذنمما فقبل ما معرفة تامه فاعل وقبل
 إنكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليها المخصوص محذوف ويمكن دخول هذا
 أيضا في كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا
 (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعملة

قيامك * والخامس انها إنكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا
 انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاصل نعم ما صنعت والتقدير نعم شئ الذي صنعته هذا
 قول الفراء وأما القائلون بأنها كاتفة فقالوا انها كاتفة نعم كما كفت قل وطال فقصير يدخل على الجملة الفعلية
 * تبيينات * الأول في ما ذوابها اسم نحو نعمنا هي ثلاثة أقوال * أحدها أنها إنكرة تامة في موضع نصب على التمييز
 والفاعل مضمرة والمرفوع بعدها هو المخصوص * وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهرا مذهب سيبويه

ونقل عن البرذوان السراج والفارسي وهو قول القراء وثالثها ان ماض كبت مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب
 والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قسوم و اجازة القراء (38) * الثاني الظاهر أنه انما أراد

الاول من الثلاثة والاول
 من الخمسة لاقصاره
 عليهما في شرح الكافية
 الثالث ظاهر عبارته هنا
 يشر الى ترجيح القول الذي
 بدأ به وهو ان ماض يروكذا
 عبارته في الكافية وذهب
 في التسهيل الى أن معرفة
 تامه وانها الفاعل ونقله
 عن سيويه والكسائي
 (ويذكر المخصوص بالمدح
 أو الذم (بعد) أي بعد
 فاعل نعم ونش نحو نعم
 الرجل أبو بكر ونش الرجل
 أبو لهب وفي اعرابه حيث
 ثلاثة أوجه أن يكون
 مبتدأ والجملة قبله خبر
 (أو) يكون (خبر اسم)
 مبتدأ محذوف (ليس يلدو
 أبدا) أو مبتدأ خبره
 محذوف وجوبا والاول
 هو الصحيح ومذهب سيويه
 قال ابن الباش لأخبر
 سيويه أن يكون المختص
 بالمدح أو الذم الامتداد
 وأجاز الثاني جماعة منهم
 السيرافي وأبو علي
 والصميري وذكر في شرح
 التسهيل ان سيويه اجازة
 وأجاز الثالث قوم منهم

فيله والتقدير في الآية فعم الشيء أي الصدقات أي بدأها لان الكلام فيه
 فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج
 والفارسي) نقل في التسهيل عنهما أن اموصلة والتقدير فعم التي هي مفعولة الحكم
 أي الفعل التي فعلتها هو ما من ابداء الصدقات فليما قولان في المسئلة ومن هذا يعلم
 أن الاقوال أربعة لثلاثة (قوله أن ماض كبت مع الفعل) أي كتركيب حسب مع ذاعلى
 القول به ككسائي (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سمكت عن المخصوص
 فتحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أي
 أقوال التمهين وقوله من الخمسة أي أقوال الفاعلية (قوله وذهب في التسهيل
 الى أنها معرفة تامه وأنما الفاعل) هذا عين الاول من الخمسة فلوقال الاول
 الخمسة لتلكان أخصر وقوله ونقله عن سيويه والكسائي مكررم قوله سابقا
 ونقله في التسهيل عن سيويه والكسائي (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص
 بالمدح بعدم نعم وبالذم بعد نش وسمى مخصوصا لأنه ذكر نفسه ثم خص شخصه
 يسر (قوله بعد) أي وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكره
 في التسهيل وحري عليه في التوضيح وهو الوجه الذي ينبغي أن تحمل عليه عبارته
 هنا وفي الكافية عملا بما قرره من محل الظاهر على الصريح (قوله حيث قد أي
 حين اذ ذكر بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط محوم الفاعل أو اعماد المبتدأ
 بمعناه ككسر (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير المدحوخ بدوقوله أو مبتدأ الخ
 والتقدير بد المدحوخ (قوله والاول هو الصحيح) أي لسلامته من التدوير وما
 أورد على قول الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الامسل يرد عليه
 أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الاصل أيضا قال الدماميني ويرجى ابن
 الحياجب في شرح المنفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مخالفة للاصل الا
 حذف المبتدأ وهو كثير شائع وأما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على
 المبتدأ وخبر الخبر المذكور من عائد الى المبتدأ وقوع الظاهر موقع المصروف وان
 الابهام والتفسير على الوجه الثاني يتحقق وعلى الاول تقديرى اه (قوله قال ابن
 الباش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيويه فقوله الامتداد أي خبره الجملة قبله
 بقوله أن الكلام في القول الاول وأن قول ابن الباش تأييد لتكون القول
 الاول مذهب سيويه فقوله البعض أو محذوف الخبر وجوبا غير ملام للسياق (قوله
 وهو غير صحيح) من هذا يتبع أن يجعل قوله مبتدأ شاملا له لتكون غير صحيح عنده
 ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف (قوله بشئ يسد

ابن عسقور قال في شرح التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف
 لازم ولم تحذف خبرا يلزم حذفه الا وجملة مشغول بشئ يسد

مسدده) أى كمال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم فى باب المبدء وهنالم يشغل
 المحل بشئ يسد مسد الخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض أى بدل استعمال لانه
 خاص والرجل عام كفى الهمع اه وهو انما يظهر على جعل آل جنسية لاعدية
 والا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل للزم) قال يس قد يقال لا مانع من
 كونه لازما لانه يكونه مقصودا وكونه تابعا ليعاد بالقدح فى اللزوم كما سيجوز رب
 (قوله ولا به لا يصلح لباثرة نعم) أى قد لا يصلح فلا ينافى أنه قد يصلح نحو نعم الرجل
 علام الامير قال يس وأفر وشيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يعتق فى التابع ما لا
 يعتق فى المتبوع قال فى الارتشاف قد يعتق فى الاسم اذا وقع بدلا مالا يجوز فيه اذا
 ولى العامل فانهم حملوا اللفظ على البدل وان كان لا يجوز ان أبت اه
 والتعبير بقديفيد الجواب (قوله وان يقدم مشعره) أى لفظ مشعر بمعنى الخصوص
 أى دال عليه سواء صلح لان يكون الخصوص نفسه لو آخر كما فى مثال المتى وألا نحو
 انا وجدناه صابرا هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى أى عن ذكر الخصوص
 ولم يكن مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو آخر فذا ظاهرا عبارته الذى يخاره
 الشارح وسأبقى فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتدأ أو لا واحدا) المقصود فى الخلاف
 المتقدم الذى فى الخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخر فلا ينافى جواز
 نصبه على المنفوعة المحذوف أى الزم العلم ورفع خبر المحذوف جواز أى المدح
 العلم أو مبتدأ خبره محذوف جواز أى العلم وخ ففهم أن ما سلفناه من
 كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لان يكون مخصوصا لو آخر ليس على حجب
 الاوجه فى العلم وكلام البعض فى هذه القولة التى قبلها لا يتخلو عن شئ كما يعلم
 من تقريرنا وكان الاحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله أو لا واحدا
 ليرجع اليهما (قوله عند تعذير حاجته) يعين مهمله فذال معجزة كما يخط الشارح أى
 تعذرها أمارس فيها أى التحليل فى قضائها (قوله توهم عبارته) أى حيث قال
 ويذكر الخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعره كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم
 فيه لان يكون مخصوصا اذا أخر وانما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر
 الخصوص بعد أى غالباً وبقوله وان يقدم مشعره كفى وان يقدم لفظ مشعر
 بمعنى الخصوص كفى عن ذكر الخصوص مؤخر مع كون المقدم مخصوصا ان
 صلح لان يكون مخصوصا اذا أخر غير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على هذا
 التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفى الكافية أن المقدم مشعر
 بالخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المقدم نفس الخصوص
 مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل) أى من أن الخصوص قد
 يذكر قبل نعم وبئس (قوله أن يكون مختصا) أى بأن يقع معرفة أو سكرة موصوفة

مسدده وذهب ابن كيسان
 الى أن الخصوص بدل من
 الفاعل ورد أنه لازم
 وليس البدل للزم لانه
 لا يصلح لباثرة نعم (وان
 يقدم مشعره) أى
 بالخصوص (كفى) عن
 ذكره (كالعلم المقنى
 والمقتضى) فالعلم مبتدأ
 أو لا واحدا والجملة بعده
 خبره ويجوز دخول الناسخ
 عليه نحو انا وجدناه صابرا
 نعم العبد وقوله * ان ابن
 عبد الله نعم أخو الندى
 وابن العشرة * وقوله
 اذا أرسلونى عند تعذير
 حاجته * أمارس فيها كنت
 نعم الممارس والتبيين *
 الاول توهم عبارته هنا
 وفى الكافية أنه لا يجوز
 تقديم الخصوص وان
 المتقدم ليس هو الخصوص
 بل مشعره وهو خلاف
 ما صرح به فى التسهيل
 الثانى حقيق الخصوص
 أمران أن يكون مختصا

أو مضافة لان شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه قننه (قوله
 للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فبتناول ما ذكر من المضاد
 نحو نعم رجلا زيدو بنس رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل
 وذلك كقولك في نعم الرجل زيد الرجل المدعو زيد وفي بنس الولد العاق أباه الولد
 المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه
 واعلم أنه إذا كان المخصوص مؤنثا جازت ذكرا للفعل وتأنثه وان كان الفاعل
 مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكرا أجد كذا في التسهيل وشرحه
 للدماميني (قوله فان يائه) أي في المعنى أول أي بتقديم مضاف في الثاني كما يؤخذ
 من التبرج (قوله معنى وحكا) أي في أصلي المعنى وهو الالم فلا يردها تقسيم ذلك
 معنى بالتعجب وفي الاحكام التامة لبس قبل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها
 لها في المعنى لا يحتاج الى الجعل وردبان المراد بالمعنى انشاء الالم العام وهو بالجعل
 لامعناها الاصل في الجعل (قوله وساءت مرتقا) أي مكانا أي نار مرتقا لوجود
 شرطه التميز من كونه عين المعبر (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب
 مع غير ذافيتب له جميع ما ثبت لتعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتميز
 على القول بجوارزه وهو الصحيح والاستناد الى الضمير وغيره (قوله من ذى ثلاثة)
 أي حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محمولان من ذى
 ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن عبارة المصنف ظاهرة في المحوّل عن فعل
 بالفتح أو الكسر (قوله كنعم) أي كإب نعم فيدخل بنس فهو من حذف المضاف
 أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما صفة مفعول مطلق لا جعل أي جعل
 مطلقا أي في جميع الاحكام وعلى هذا حصل الشارح وهو أقرب واماحل من فعل
 أي حالة كونه مطلقا عن التقسيم بضم العين أصالة وما في كلام البعض مما
 يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف الخ) ومن اجراء الخلاف في الجمع
 بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما في نحو ساء ما يتكلمون تميزا وفاعل وجواز كون
 المخصوص موقفا أو خبرا أنه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعر به زكريا (قوله
 وافادة المدح أو الالم) أي افادة انشاءهما كاسم وما يفيد فعل غير ساء من
 مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وافادة المدح أو الالم أي انعام فاسد
 وقد صرح بعد ذلك بما قلنا قننه وقوله واقضاء فاعل أي وتخصص (قوله أو
 مضافا الى صاحبها) أي ولو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى صاحبها
 (قوله ما هو على فعل أسالة) قد يقال ان نحو يل جار فيما ذكر تقديره كقوله في
 نحو ذلك وهجان فتكون حركته غير حركته الاصلية اه دون شري وقد يفيد بأن
 الاصل عدم التقدير (قوله وما حوّل اليه) ثم ان كان معتل العين بقي قلبها ألفا

حرا أن يصلح للاخبار به عن
 الفاعل موصوفا بالمدح
 بعد نعم و بالذم بعد بنس
 فان يائه أول نحو بنس
 مثل القوم الذين كذبوا أي
 مثل الذين كذبوا اه
 (واجعل كبئس) معنى
 وحكا (ساء) تقول ساء
 الرجل أبو جهل وساء حطبت
 النار أبو الهب وفي التنزيل
 وساءت مرتقا وساء
 ما يتكلمون (واجعل فعلا)
 بضم العين (من ذى ثلاثة
 كنعم) أو بنس (مسجلا)
 أي مطلقا يقال استجلبت
 الشيء اذا أمكنت من
 الانتفاع به مطلقا أي يكون
 له ما له من عدم التصرف
 وافادة المدح أو الذم واقضاء
 فاعل كفاعلها ما فيكون
 ظاهرا مصاحبا لال أو
 مضافا الى صاحبها أو ضميرا
 مفسرا بتميز وسواء في ذلك
 ما هو على فعل أصالة نحو
 ظرف الرجل زيد وخبت
 غلام القوم عمرو وما حوّل
 اليه نحو ضرب رجلا زيد
 وهو مفعول رجلا خلا

تحو قال الرجل زيد و باع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو و قلبت الياء و او نحو
غزو و رمو و قبل يقر على حاله فقال غزا و رمى همع (قوله ثم ضمن) أي بعد تحويله
و صيرورته قاصر معني بشئ أي انشاء الذم العام فكان الاولى أن يقول قصار
سأمد أو يحذف قوله قاصر أفرار من التكرار و دفعه بأن إعادة قاصر الدفع توهم
و يدعي بعد التضمن رذ بأن هذا لا يتوهم مع التحويل إلى فعل بالضم لإنه لازمة
زوم (قوله بماذا كرنا) أي من كونه كئيب في أحكامه (قوله لخلقاء النحويل فيه)
أي بسبب الاعلال و أورد عليه أنه يقتضي ذكر نحو زان و شان لوجود العلة
لذ كورة فالاولى أن يقال إنما أفرده لانه للذم العام فهو أشبه ببعض خلاف نحو
هل فان الذم فيه خاص و الأكثر استعماله بخلاف غيره قاله اللمامضي (قوله
سالحا للتعجب) بأن يستوفي شروطه الممارسة (قوله يجوز في فاعل فعل الخ) يؤخذ
من هذا أن قوله سابقا و اقتضاء فاعل كفا لهما الخ ليس على سبيل الوجوب
الاولوية ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله و اقتضاء فاعل كفا لهما
بأنه هذا الأنيافى ما بعد إعلان ما بعده على الصحيح و هذا على غيره مجازاة نأظر
لنظامه و يؤخذ أيضا كقوله سمع من تعبيرة الجواز كغيره جواز اشارة
إلى فعل المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نغم نحو كرم رجلان بدأ و رجلين
ازيدان أو رجالاتا زيدون و كلامه في غيرساء وان كانت على وزن فعل لإنه لازمة
لحكام بشئ لا تفتارها كما استظهره اللمامضي قال وهذا ان تحقق كان وجهها
آخر لا فراد ساء بالذكر (قوله حب بالزور الخ) أصل حب حبب نقلت حركة
الياء إلى الخاء بعد سلب حركتها و أذهب الزور بالفتح الزائر يستوي فيه المفرد
و غيره و صفة كل شئ جانبه و اللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر
لجواز شحمة الأذن فاذا بلغ المنسكب سمي جمعة بضم الجيم و اذا لم يبلغ شحمة
الأذن سمي وفرة (قوله نظر المافية من معنى التعجب) راجع اسكل من الثلاثة
قوله فجاز الجز بالياء جملا على أحسن يزيد و جاز الاستغناء عن ال جملا على
أحسن زيدا و جاز انصاره على و في ماقبله جملا على قولك الزيدان مأ كرمهما
زيدون مأ كرمهم (قوله و ذكر ابن عصفور الخ) في كلام السوطيني ان الذي
في هذه الثلاثة بعض العرب لا يجعهم و أن منهم من يحولها و حجتنا ذلك ان
يشيل بعلم الرجل صحيفا عرفه (قوله في المعنى) أي انشاء المدح العام أي و في
بولية على الاصع و النفي و النقل إلى الانشاء و الجمود و تشارفها في أنها لا يجوز
في نظرها الاهشمة و واحدة و في جواز دخول لاعلمها و دخول لاعلمها من غير
شذوذ بخلاف نغم و ان احتج إلى التأويل في المحلين اه بشئ (قوله حب من
حمدا) أشار به إلى ان في عبارة المصنف مسامحة لأن المعامل لنغم حب فقط

(تنبهات) الاول من
هذا النوع ساء فان أسله
سواء بالفتح في قول الی فعل
بالضم فصار قاصر ثم ضمن
معنى بشئ فصار جامدا
قاصر المحكوم له بماذا كرنا
و إنما أفرده بالذم لخلقاء
النحويل فيه * الثاني
انما يصاغ فعل من الثلاث
لقصده المدح أو الذم بشرط
أن يكون صالحا للتعجب
منه مضمنا معناه نص على
ذلك ابن عصفور و حكاها
عن الإخفش * الثالث
يجوز في فاعل فعل المذكور
الجزء بالياء والاستغناء
عن ال و انصاره على وفق
ما قبله نحو
حب بالزور الذي لا يرى
منه الا صفة اولم
و فهم زيد و الزيدون كرموا
رجالا نظرا للمافية من
معنى التعجب * الرابع
ممثل في شرح الكافية
و شرح التسهيل و تبعه و لده
في شرحه بعلم الرجل
و ذكر ابن عصفور أن
العرب شذت في ثلاثة
ألفاظ فلم تحولها إلى فعل
بل استعملتها استعمال
نغم و بشئ من غير تحويل
وهي علم وجهل و جمع
انتهى (ومثل نغم في المعنى
حب من حمدا)

وتر يدعلها بأنها تشعمر بان المندوح محبوب وقريب من النفس قال في شرح التسهيل والصحح أن حب فعل
بمقصده المحبة والمدح وجعل فاعله ذا البدل على الحضور في القلب (٤٣) وقد أشار الى ذلك بقوله (الفاعل

لا حب ذو أو انما ارتكبتها انكلا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول
البعض تبعاً للشيخنا انما ارتكبتها الإشارة الى أن مماثلتها نعم اذا اتصلت بذا فبرده
أنها مماثل نعم في نحو حب رجل لا زيد بما قصد به انشاء المدح والتمجيد وان لم
تتصل ذا بحب كما مر فقدر (قوله وقريب من النفس) مقاداة استفادة القرب
من حب لاستلزام الحب له وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضاً حتى يعارض
ما سبقته عن شرح التسهيل (قوله على الحضور) أي حضوره معناه لكونه محبوباً
(قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه اذا وقع بعده اسم فهو مخصوص
لأنواع الاسم الإشارة. سم (قوله وتر يدبمبدأ) أي لأنه المحصوص كما علمت
والرابط ذا وألعموم ان أريده الجنس سم (قوله هذا) أي ما ذكر من ان حب
فعل وذا فاعله اوز يدبمبدأ خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عداه يعلى لتضمينه
معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور ما لا يخفى
فالذي ينبغي أن يضمه معنى جار مثلاً وقوله من زعم هو ابن عصفور كما سيأتي في
الشرح (قوله فصار الجميع فعلاً) شعف بأنه يلزم عليه تغليب أشعف الجزأين
و بأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظيره (قوله فصار الجميع اسماً) أي بمنزلة
قولك المحبوب اه دما ميني وشعف بأن حبذا لو كان اسماً لوجب تكرار الان
اهملت لا نحو حبذا زيد ولا عمرو وجملا في معرفة ان عملت عمل ان أوليس
و بقي وجه آخر وهو كون حب فعلاً واسم الظاهر فاعله وذا مفاعلة (قوله وأجاز
بعضهم) أي بعض القائلين بأن حبذا اسم (قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا
على الصحح فعل جامد ولا انما تدخل على فعل متصرف وأجيب بأن الجمود نشأ
بعد دخول لافيه لم تدخل الاعلى فعل متصرف وبأن النسبي سار غير مقصود بل
المقصود بلا حبذا اثبات الذم وبالتالي يجاب عن الاعتراض على الاول بان لا اذا
دخلت على فعل متصرف غير عائني ووجب تكرارها و يجاب أيضاً عنه بأنه لما
يقول الى الانشاء أشبه الفعل الدعائي (قوله وأول ذا المحصوص) ذامفعول
مقدم والمحصوص منقول أول مؤخر أي جعل المحصوص والباد واما في اع
الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أي لا على ذوالاء
حب (قوله وسبب ذلك) أي امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أي فيما
في حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الان
غير يدع أنه ليس بمراد (قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير

(ذا) أي فاعل حب هو لفظ
ذا على المختار وظاهر
مذهب سيبويه قال ابن
خروف بعد أن مثل بحبذا
زيد حب فعل وذا فاعلهما
وزيد مبتدأ وخبره حبذا
هذا قول سيبويه وأخطأ
عليه من زعم غير ذلك
تقديمه في قوله الفاعل
ذا تعرض بالرتبة على القائلين
بتركيب حب مع ذاولهم
فيه مذهبان قيل غلبت
الفعلية لتقدم الفعل
فصار الجميع فعلاً واما
بعده فاعل وقيل غلبت
الاسمية لشرف الاسم
فصار الجميع اسماً مبتدأ
وما بعده خبر وهو مذهب
المبرد وابن السراج ووافقهما
ابن عصفور ونسبه الى
سبويه وأجاز بعضهم
كون حبذا خبراً مقدماً
(وان تردد ما قبل لا حبذا)
زيد فهى بمعنى شس ومنه
قوله * ألا حبذا أهل
الملا غير آه * اذا ذكرت
مى فلا حبذا هيا * (تراول
ذا المحصوص) أي اجعل

المحصوص بالمدح أو الذم تابعاً لالا يتقدم بحال قال في شرح التسهيل أغفل كثير من النحو بين ايضاً
التنبيه على امتناع تقديم المحصوص في هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب
هذا قال في شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجل بل المنع من أجل اجراء حبذا بحرى المثل

ويجب في ذلك أن يكون بلفظ الافراد والتذكير (أيا كان) المخصوص أي أي شيء كان مذكرا أو مؤنثا مفردا
 ومثنى أو موعنا (لا تعدل بنا) عن الافراد والتذكير (فهو يضاهاى المثل) والامثال لا تغير فتقول حينئذ
 وحينئذ الزيدان وحينئذ الزيدون وحينئذ الهمدان وحينئذ الهمدات (٤٣)

أيضا وان كان أقوى مع التقديم قيل وانما كان هذا التوهيم بعيدا لاشتهار
 التركيب في غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حينئذ يدل لا يوجب (قوله
 أيا كان) أي اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد أي ما تدعو واجله لا تعدل بنا
 جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ تعليل للنهي عن العدول
 وعمل مع ان التعليل ليس من وظائف المتون إشارة إلى رد توجيهاً من
 كسان الآتي في الشرح وهو جواب الشرط وجملة لا تعدل بنا معترضة والمباعد في
 يد الماعلى بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الافراد والتذكير أي بمعنى عن
 أي لا تعدل عن لفظ الذي غيره وشبهه فهو يرجع إلى ذات تقدير مضاف أي تركيبه
 أي التركيب المشتمل عليه (قوله يضاهاى المثل) أي في كثرة الاستعمال وقوله
 والامثال لا تغير أي فكذلك ما شابهها (قوله لانه إشارة الخ) وقال الفارسي لان
 المراد منه الجنس ههنا (قوله إلى المذكور محذوف) أي مضاف إلى المخصوص (قوله
 ورد) أي هذا التوجيه بأنه دعوى بلائمة أي دليل لعدم ظهور هذا المقترن في شيء
 من كلام العرب فالجمع مأمور من أنه انما لم يتخلف اشبه بالامثال (قوله وأما على
 القول بالتركيب فلا) أي لان المجموع فعل أو اسم مبتدأ وإذا ليس إشارة إلى شيء
 حتى يعتبر فيه المطابقة نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حينئذ
 والزيدان مثلا ولم توجد فيحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول
 بتركيب حينئذ وجعل المجموع لهما بأنه مراعاة لعني كل من الزيدين مثلا
 فتأمل (قوله خبر مبتدأ واجب الحذف) أي أو مبتدأ محذوف الخبر وجوبه على
 قياس ما تقدم وذهب بعض إلى أنه يبدل وبعض آخر إلى أنه عطف مان ويردهما
 أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ويرد البديل أنه لا يعمل محل الاقوال ويرد البيان
 ووروده نسكرة انه دما مثنى وفي رد البديل ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا
 محذوف أي لولا الحياء بمعنى لذيكرتهم وقوله منحت أي أعطيت الهوى أي
 هوى ما ليس بالتقارب أي القرب أي الماطع فيه (قوله أو فجر بالبا) أي على
 قلة تخلاف فاعل نعم فان جر ما بالباء متمتع وفاعل فعل فان جر ما بالباء كذا هو الفاء
 زائدة لا عاطفة حتى يستشكل يدخل عاطف على عاطف (قوله نحو حيز يد
 رجلا) قال البعض تبعاً لاسم هذارس مع في أن فاعل حب يكون علما وليس كذلك
 بل يجب أن يكون اسم جنس محلى بال أو مضافا إلى المحلى بها أو ضمير مفسر بضمير

ولا يجوز حب ذان الزيدان
 ولا حب هؤلاء الزيدون
 ولا حب ذي هند ولا حب
 تان الهمدان ولا حب
 أولاء الهمدات قال ابن
 كيسان انما لم يتخلف ذلك لانه
 إشارة أبدا إلى مذكور
 محذوف والتقدير في حينئذ
 هند حينئذ حسن هند
 وكذا باقي الامثلة ويرد بأنه
 دعوى بلائمة **تبيينها**
 الاول انما يحتاج إلى
 الاعتذار عن عدم المطابقة
 على قول من جعل ذافاعلا
 وأما على القول بالتركيب
 فلا * الثاني لم يذكر هنا
 اعراب المخصوص بعد
 حينئذ وأجاز في التسهيل
 أن يكون مبتدأ والجملة
 قبله خبره وان يكون خبر
 مبتدأ واجب الحذف
 وانما لم يذكر ذلك هنا
 اكتفاء بتقديم الوجهين
 في مخصوص نعم هذا على
 القول بأن ذافاعل وأما
 على القول بالتركيب فقد
 تقدم اعرابه * الثالث
 يحذف المخصوص في هذا

الباب للعلم به كما في باب نعم قوله * ألا حمدا لولا الحياء وربعا * منحت الهوى ما ليس بالتقارب * أي الأحبذا
 ذكره هذه النساء لولا الحياء وسأذكر ما يارق فيه مخصوص حينئذ بخصوص نعم آخرها اه (وماسوى ذالرفع
 بحب أو فجر * بالبا) نحو حيز يد رجلا وحب به رجلا

(ودونذا انضمام الحاء) من حب بالانقل من حركة العين (كث) وينشد بالوجهين قوله وحببهما مقولة حين تقبل
 أمامه ذافيب فتح الحاء * تنبيهان * الاول قال في شرح الكافية (٤٤) وهذا التحويل مطرد في كل فعل

مقصوده المدح وقال في
 التسهيل وكذا في كل فعل
 حلقى الفاء مراد به مدح
 أو تعجب * الثاني قوله
 كثير لا يدل على أنه أكثر من
 الفتح قال الشارح وأكثر
 ما يتجىء حب مع غيره
 مضمومة الحاء وقد لا تقص
 حاوها كقوله فبئس أربابا
 وحببنا اه * خامسة *
 يفارق شخصين حبذا
 مخصوص نفع من أوجه
 الاول أن مخصوص حبنا
 لا يتقدم بخلاف مخصوص
 نفع وقد سبق ياره * الثاني
 أنه لا تعمل فيه النواسخ
 بخلاف مخصوص نفع
 الثالث أن اعرابه خبر
 مبتدأ محذوف أسهل منه
 في باب نفع لان شفعه هناك
 نشأ من دخول نواسخ
 الابتداء عليه وهي لا تدخل
 عليه هنا قاله في شرح
 التسهيل * الرابع أنه يجوز
 ذكر التمييز قبله وبعده نحو
 حبذا رجلا يدو حبذا
 زيد رجلا قال في شرح
 التسهيل وكلاهما سهل
 يسير واستعماله كثير

أولفظا أو من كاضرب به الشاطبي كفاعل نفع اه وما نقله عن نصر صرح الشاطبي
 وان تبادر من محوم قول المصنف واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا بخلاف
 لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجز بالياء والاستغناء عن ال
 واضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن ال بنحو فهم زيد ثم قال نظرا الى
 فيه من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافق لما أسلفه
 سابقا (قوله ودونذا) حال من محذوف العلم به أي انضمام الحاء من حب حالة
 كونها دونذا كثير وقوله بالانقل أي بسببه متعلق بانضمام قوله من حركة العين
 المناسب حذف حركة وهذا ليس بح في أن أصلا حب حبب بضم العين أي صار حبينا
 وبه صرح غيره أيضا (قوله وحببها الخ) صدره * فقلت اقتلوها عنكم بجزأها
 الضمير للظفر ومزاجها الماء وقتلها به اشعاف حدثها ولهذا عدها يعن ومقتولة
 أي مبروزة منصوب على الحال أو التمييز (قوله فيحب فتح الحاء) أي جعلنا
 كالسكامة الواحدة كافي التوضيح قال المصنف فان جعلنا ياءيتين على أصلهما جاز
 الوجهان (قوله وهذا التحويل) أي نقل حركة العين الى الفاء (قوله في كل فعل
 مقصوده المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح في
 الارتشاف وان نظرا الى كلامه في التسهيل قيد بحلقى الفاء (قوله مدح أو
 تعجب) لا معني تخصيص المصنف المدح بالذ كر لمساواة الذم له في الحكم ثم
 الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على أن
 فعل الجارى مجرى نفع وبئس مضمون معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على
 حوازي التمكن من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا ضمن
 تعجبا أولم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما ماميا (قوله لا يدل على أنه أكثر من
 الفتح) قال سم قد يقال بل يدل لان المراد أكثر بالنسبة الى الفتح فيقيد بأنه أكثر منه
 (قوله فبئس أربابا حببنا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل في الخندق
 والشاهد في حببنا (قوله وقد سبق بيانه) أي يكون المصنف صرح بتقديمه في
 التسهيل وان كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم مخصوص نفع (قوله
 أنه لا تعمل فيه النواسخ) بخلاف مخصوص نفع فانها تعمل فيه نحو نفع رجلا كان
 زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أي لانها لا تدخل الاعلى المبتدأ (قوله
 يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الخ كافي التسهيل نحو حبذا مبتدولا المال
 وحبذا المال مبتدولا اذا قصد الحال دون التمييز (قوله الأ أن تقديم التمييز أولى)
 أي لا كثرتيه فقوله وأكثر عطف على معلول ولعدم الفصل بين التمييز وجميره

الان تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص
 نفع فان تأخير التمييز عنه نادر كما سبق والله أعلم

أفعل التفضيل وهو اسم لدخول (٤٥) علامات الاسماء عليه وهو مجتمع من الصرف للزوم الوصفية

وزن الفعل ولا ينصرف
عن صيغة أفعل الآن
الهمزة حذف في الأكثر
من خير وشر والصكثرة
الاستعمال وقد يعمل
معاملهم ما في ذلك أحب
كقوله * وحب شئى الى
الانسان مانعاً * وقد
يستعمل خير وشر على
الاصول كقراءة بعضهم
من الكذاب الاشر ونحو
بسال خير الناس وابن
الاخير (صغ من) كل
(مصوغ منه للتعجب)
اسما موازنا (أفعل
للتفضيل) قياسا مطردا
نحوه وأضرب وأعلم وأفضل
كما يقال ما أشربه وأعلمه
وأفضله (وأب) هنا (الذ
أب) هنا لكونه لم يستكمل
الشرط المذكورة ثثة
وشذباؤه من وصف
لأفعل له كهو أقن به أى
أحق وأص من شظاظ
هكذا قال الناطم وابن
السراج لكن حكى ابن
القطاع اصص بالفتح اذا
استتر ومنه الاص بفتحة
اللاو حكي فيه لوصفه اذا
أخذ تخفية ومما زاد على
ثلاثة كهذا الكلام
أخصر من غيره وفي أفعل
المذاهب الثلاثة

ومن هنا يعلم أن المراد بالياء المحصور لذا ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود
نفي تقدمه على جحد الاثنى الفصل بينه وبين ذوا الفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير
أحوج للتمييز من الاشارة بفعل تائليا للضمير ذكره سم وقوله نادرا رأى شاذ

أفعل التفضيل

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشر الانهما الدا على زنة أفعل
وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأتخلى مما يدل على زيادة
النقص لا على الفضل ويدفع الأول بأن قوله أفعل أى انظما وتقديرا وخيرا وشر من
الثانى ويدفع الثانى بان المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص (قوله للزوم
الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان الاولى حذف لزوم لان المقضى
لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا يدخل للزوم فى اقتضاء منع الصرف ولك
دفعه بان اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أى للوصفية
اللازمة أى الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما بأتى فى قول المصنف
وأعين عارض الوصفية الح فاعترفه (قوله ولا ينصرف) أى انظما وتقديرا وقوله الا
ان الهمزة الخ أى خير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا فقول البعض
أى لفظا أو تقديرا فيه ما فيه (قوله حذف فى الأكثر من خير وشر) أى فى
التفضيل أما فى التعجب فالغالب ما أخبره وما أئمره ويندر ما خبره وما شره وما ميني
(قوله لكثرة الاستعمال) أى فيها ما شأن قياسا الاستعمالا وفيهما شذوذ من
جهة أخرى وهى كونهما لأفعل لهما (قوله فى ذلك) أى فى حذف الهمزة لافى
كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد (قوله من الكذاب الاشر) أى بفتح
السين وتشديد الراء (قوله ونحو بسال خير الناس وابن الاخير) شطر بيت من
الجزيد بل قول الفارضى نحو قول الشاعر بلال الخ وبسال بمنع الصرف
لضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أخذنا الكلمة من مقام البيان لان التكررة
لانها فى سياق الاثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله نحو هو
أضرب) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق فى المصوغ منه بين مقصوح العين
ومكسورها ومضمومها (قوله لكونه الخ) غللاب أو أوى وقوله ثمة أنسب بالثانى
خلاف البعض (قوله وأص من شظاظ) بكسر السين المحببة ونساء عن مجتمين اسم
رجل من شبة كان لصا زكريا (قوله ومما زاد) أى وشذباؤه مما زاد (قوله
كهذا الكلام أخصر من غيره) أى اصوغه من اختصرو فيه شذوذ من جهة أخرى
وهى صوغه من المبني للمجهول (قوله وفى أفعل) أى وفى بناء أفعل التفضيل من
أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة فى التعجب الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجوازان

(قول الحشبي وفيهما شذوذ الخ الذى فى كتب اللغة انهما فعلا هـ)

كانت الهمزة غير التقل والمنع ان كانت للتقل (قوله وسمع الخ) المثالان الأولان
 شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسان على القول بالجواني
 مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسي على غيره واقفر مكان
 لانباء فيه ولا ماء (قوله كه وأزهي من ديك) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا
 شذوذ عليه اه تصریح بالأ ن يقال المتبادر صوغ أزهي من المبني للمفعول لكثرة
 وندور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب من التصريح قال زكريا وخص
 الديك بالذكر لانه ينظر الى حسن ألوانه ويحب بنفسه (قوله وأشغل من ذات
 التخمين) انما كان مصوغا من المبني للمفعول لان المراد أنها أكثر مشغولية لأنها
 أكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ من المبني للفاعل اذا ناسب المقام ومن محيى فعله
 مبنيما للفاعل شغلنا أموالنا وأهلواننا ذكره ابن الناطم من أن شغل محازم
 البناء للمفعول غير مسلم والتخمين تثنية تخي بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة زق
 السهن وذات التخمين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبسغ السهن في الجاهلية
 فأتى خوات بن حبيرا الأنصاري قبيل اسلامه فساومها فخلت نجما فقال لها
 أمسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخرو قال لها أمسكيه فلما شغل يديها حاورها
 حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرارضى الله تعالى عنه (قوله وأعنى
 بحاجتك) سمع فيه عنى كرضي بالبناء للفاعل ولاشذوذ عليه الأ ن يقال ما مر
 (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أى من أنه قديني فعلا التعجب من فعل المفعول
 ان أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعال التفضيل ان أمن اللبس (قوله ومابه الخ)
 يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الأنباء فان أشد يأتي هناك ولا يأتي
 هنا لان المؤول بالمصدر معرفة والتميز واجب التميز كانه عليه الموضع
 والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التميز من الكوفيين على أنه كما
 قال سم يتأى التوصل بنحو أشد الى التفضيل من المبني للمفعول الذى لا لبس فيه
 بالمبني للفاعل لانه لا يبان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبني للمفعول
 وان كان بصورة مصدر المبني للفاعل ومن فاقد الأنباء اذا أشد العدم أو
 الانتفاء الى المصدر الصريح كما مر في التعجب واعلم أن في قول المصنف ومابه الخ
 تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جاز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى
 كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندى جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا
 اذا كان طرفا أو مجرورا العدم علة منع التقديم وهى التباس الجملة الفعلية
 بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير
 ومابه لنتهى الجمع وصل الخ فيكن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال
 اللدما مبنى ههنا بحث وهو أن أفعال التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل

وسمع هو أعطاهم ثلدراهم
 وأولاهم للعروف وهذا
 المكان أفقر من غيره ومن
 فعل المفعول كه وأزهي
 من ديك وأشغل من ذات
 التخمين وأعنى بحاجتك
 وفيه ما تقدم عن التسهيل
 في فعلى التعجب (ومابه الى
 تعجب وصل * لاذع) من
 أشد وما جرى مجراه (به
 الى التفضيل صل) عند
 مانع صوغه من الفعل

عليه في أصل الحدوث زيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة
توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل
وهذا قد يختلف باعتبار المقصد فانك قد تصدق اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج
منه لالا في شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو لا أشد
فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالة على خلاف المقصود اه
(قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوي المنصوبين بعد أشد
هنا وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله وينصب الخ) أخذه من قول
المصنف في باب التمييز والفاعل المعنى اذ نصب بأفعل الخ وهو هذا يدفع ما يقال الاحالة
على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وأن نصبه على الفعول
به وكلاهما غير صحيح قاله الناطقي (قوله وأجمع موتا) فيه أن هذا المثل ليس مما
نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة في الفجعة لافي الموت فهو على الاصل (قوله
صله أبدا) أى ان أبقى على أصله من افادة الزيادة على معين فان عرى عنه لم يجب
وصله من لا نفظ ولا تقديرا كما ستعرفه (قوله تقديرا) أى بأن تتخلف مع مجرورها
للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد زكر مع العلم تخوف ما عتد الله خيرا من اللغو
ومن التجارة قاله الدماميني (قوله فمتنع وصله ما عمن) أى التي الكلام فيها وهى
الحارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل في الجرد انما واجب لعلم المفضول وهو
مع الاضافة مذكور صريحا ومع ال في حكم المذكور لان ال إشارة الى معين
تقدم ذكره لفظا أو حكا وتعيينه يشعرا للمفضول فعلى هذا لا تكون ال في أفعل
التفضيل الا لعهد الملائع عرى عن ذكر المفضول أفاده شارح الجامع (قوله اختلف
في معنى من هذه) أى على ثلاثة أقوال قول المبرد وقول سيبويه وقول المصنف
في شرح التسهيل (قوله لا ابتداء الغاية) أى المسافة في ارتفاع نحو خير منه أو
انحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع الى انه الابتداء
الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد ليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يؤخذ
من قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض
كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم في حروف الجر حينئذ لا ينهض الوجه
الاول من وجهى ابطال التبعيض الآتين (قوله الى انها بمعنى الجاوزة) أى
مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زائدته عليه في الوصف والمراد أنها تقيده بذلك مع
بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن
على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذ لم يمنع مانع وهما منع مانع وهو
الاستعمال لان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الامن وهذا الجواب
الثاني ذكره المصنف والثمنى وهو أولى لان التزام كون المقيد للمجاوزة جملة

لكن أشد ونحوه في التعجب
فعل وهنا اسم وينصب هنا
مصدر الفعل المتوصل
اليه تمييزا فتقول زيد أشد
استخراجا من عمرو وأقوى
بأنشأ وأجمع موتا وأفعل
التفضيل صله أبدا * تقديرا
أو لفظا بمن ان جرأ) من
أل والاضافة جارة للمفضول
وقد اجتمعنا في أنا أكثر منك
ملا وأعز نفسرا أى منك
أما المضاف والمقرون بأل
فمتنع وصله ما عمن
تقبيها * الاول
اختلف في معنى من هذه
فهذه البردوم وانفقه
الى أنها الابتداء الغاية
اليه ذهب سيبويه لكن
أشار الى أنها تقيده مع ذلك
معنى التبعيض فقال في هو
أفضل من زيد فضله على
بعض ولم يعم وذهب في
شرح التسهيل الى أنها
بمعنى الجاوزة وكان القائل
زيد أفضل من عمرو قال
جاوز زيد عمرا في الفضل
قال ولو كان الابتداء
مقصودا لجاز أن يقع بعدها
الى قال ويطلب كونها

فالتبعض أمران أحدهما عدم صلاحية بعض موصفها والاخر كون المحرور بها عاما نحو الله اعظم من
 صكل عظيم والظاهر كقائل المراد ما ذهب اليه (٤٨) المبرر دومارتبه الناظم ليس بلازم لان

التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالاولى
 ان المفيد لها من وبقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من قد ير (قوله
 كون المحرور بها عاما) أى انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) وأوضح منه في العموم
 من كل شئ (قوله والظاهر ما ذهب اليه المبرد) أى من كونها لا بتداء العادة فقط
 ووجه ظهوره أن من لا تتحمل على غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهر
 معانيها ومنها لا تمنع فلا حاجة الى اخرجها عنه (قوله ليس بلازم) أى في جميع
 مواقع استعمال من الابتداءية (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد
 بكون المحرور هو المفضل عليه أنه الذى قصد بيان التفضيل عليه والافلا المفضل
 عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال في معنى كون المضاف اليه هو
 المفضل عليه فأداه سم (قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار بالانتهاء سواء
 كان تركه بعد عمله أو بعده قصد الاخبار به بقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ
 راجع لثنائي فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كالاتية) هى قوله تعالى انا أكثر
 منك مالا واعز نفرا ومحمل التمثيل من الآية قوله تعالى واعز نفرا (قوله أى روحى
 وأنى مكان الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقاة
 وروحى معنى سبرى في الروح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخرون تبه العبنى من
 أن الخطاب اصغار الخييل وترعى من تروح الثفت اذا طال وأجدر على تقدير
 وخذى مكانا أجدر وقوله بأن تعينى فيه أى تتكئى فيه وقت الظهيرة وعلى أن
 الخطاب اصغار الخييل تكون القبولة كناية عن غمها وزهرتها كما فى العمى
 يجنبى بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظيل (قوله وليس على الهلافة) أى بل
 فى مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله معمول أفعال) كقوله تعالى النبي أولى
 بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بلووما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وعن مرح
 بجوارزة الدمانى والسموطى (قوله لو يذمت لنا) لولتمنى أو شريطة حذف
 جوابها أى لأحسنت اليما مائة لا والموهبة نكرة يستتبع فيها الما ليرد وقوله على
 خمر صفة ماء أى حاصل على خمر (قوله ولا يجوز غير ذلك) يراد عليه النداء لما
 عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول
 أفعال فى كلامه تكرر لا ناقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث
 تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرر (قوله بمن المذكورة)
 أى الى الخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين آل والأضافة
 كقوله

الانتهاء قد يترك الاخبار
 فيه لكونه لا يعلم أو لكونه
 لا يقصد الاخبار به ويكون
 ذلك أبلغ فى التفضيل
 فلا ينافى السامع على محمل
 الانتهاء * الثاني أكثر
 ما تحذف من ومحرورها
 اذا كان أفعال خبرا كالاتية
 ويسئل اذا كان حالا كقوله
 خنوت وقد خلدنا لك كالبدن
 أجلا * أى دونت أجلى
 من البدن أو صفة كقوله
 بروحى أجدر أن تعينى
 عدا يجنبى بارد ظليل
 أى تروحى وأنى مكانا أجدر
 من غيره بأن تعينى فيه
 الثالث قوله صلته يقتضى
 انه لا يفضل بين أفعال وبين
 من وليس على الهلافة بل
 يجوز الفصل بينهما ما معمول
 أفعال وقد فصل بينهما ما بلو
 وما اتصل بها كقوله
 ولغولك أطيب لو يذمت لنا
 من ماء موهبة على خمر
 ولا يجوز غير ذلك * الرابع
 اذ انبأى أفعال التفضيل مما
 يتعدى بمن جاز الجمع بينها
 وبين من النداء الخلة على
 المفضول مقدمة أو مؤخرة

فهم

نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير وأقرب من كل خير من عمرو * الخامس
 قد تقدم ان المضاف والمقرون بال يمتنع اقترانها بمن المذكورة فأما قوله

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابدعون من كل ذم
 وكتولان زيد اقرب الناس مني (قوله الودى) يفتح الواو وكسر الدال المهملة
 وتشديد الياء جمع وديه وهى النخلة الصغيرة والحياد جمع جواد وهو الذكرا
 الاثني من الخيل والسدق يفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح (قوله
 واست) بناء الخطاب كما قاله العيني وحصى تميز أى عددا وشام البيت * وانما
 العزة لاكثر * أى لفنائى فى الكثرة من كثره بالتخفيف اذا غلبه فى الكثرة فتقول
 البعض تبعالاعينى أى الكثرة فيه مساهلة (قوله فؤولان) مما أول به الاول
 الغاء المضى اليه او جعل منامه لعلنا نحذف بدل من اعلمنا أى أعلم منا ومنع ابن
 جنى الانساقه وجعل نامر فوعا موكدا للضمير فى اعلمنا نابعين نحن ومما أول به
 الثاني جعل ال زائدة او جعل منهم متعلقا بخذوف (قوله ألزم تدكبرا وأن يوجد)
 لان الجرد أشبه بأفعل فى التمجيد وهو لا يتصل به علامة تنيية ولا جمع ولا نأثت
 والمضاف للتكررة بمنزلة الجرد فى التذكير (قوله زيد أفضل رجل) أسله زيدا أفضل
 من كل رجل فخذف من كل اختصارا وانسيف أفعل الى رجل وجاز كونه منهدرا
 مع كون أفعل بهضم ما يضاف اليه فالاصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس
 المراد ووجب تشكيره لان القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الانكسرة
 فان جمعت بأل رجعت الى الجمع وان جمعت أدخلت أل فان عطفت على المضاف الى
 التكررة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعتقله وهذا أكرم امرأة
 وأعتقله بتدكبرا الضمير وافراده فى المفرد وشدته والمدكرو ضته على النوهم كانك
 قلت من أول الكلام فان انسفت أفعل الى معرفة ثبتت وجمعت وأنثت وهو
 القياس وأجاز سيدويه الافراد تمسكا بقوله
 ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قد لا
 أى أحسن من ذكر نثله شيئا عن يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تدكبرا
 الضمير وافراده فى نحو هذه أكرم امرأة وأعتقله وهذان أكرم رجلين وأعتقله
 وهكذا والوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن
 ثم) أى من أجل لزوم الجرد التذكير والافراد قيل فى آخر جمع أخرى مؤنث آخر
 أنه معدول عن آخر الذى هو المستحق لأن يستعمل لانه على وزن أفعل التفضيل
 ومعناه فى الاسل لان معناه الاصلى أو تدنا خراوان صار بمعنى معار (قوله وفى
 قول ابن هانئ) هو أبو نواس الحسن بن هانئ (قوله من فقا قعها) هى المناخات التى
 تعملوا الماء وأنخمرة قال يس والمحفوظ فى البيت من فواقعه بالواو (قوله انه لحن)
 أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسبأنى تفهيمه فى كلام الشارح
 (قوله يجب فى هذا النوع) قال البعض أو رد عليه قوله تعالى ثم ردناه أسفل

نحن بغرض الودى * أعلمنا
 متنا ركض الحياد فى السدق
 وقوله * واست بالاكتر
 منهم حصى * فؤولان (وان
 لشكور يصف) أفعل
 التفضيل (أو جردا) من
 آل والاضافة (ألزم تدكبرا
 وأن يوجد) فتقول زيد
 أفضل رجل وأفضل من
 عمر ووهند أفضل امرأة
 وأفضل من دعدا والزيدان
 أفضل رجلين وأفضل من
 بكر والزيدون أفضل رجال
 وأفضل من خالد والهندان
 أفضل امرأتين وأفضل
 من دعدا والهندات أفضل
 نسوة وأفضل من دعدا ولا
 تجوز المطابقة ومن ثم قيل
 فى آخر انه معدول عن آخر
 وفى قول ابن هانئ
 كان صغرى وكبرى من
 فقا قعها * انه لحن
 * (تنبية) * يجب فى هذا
 النوع مطابقة المضاف
 اليه

الموصوف كإزابت وأما
ولانكرونا أول كافر به
فتقدمه أول فريقي كافر به
(وتولأول طبق) لما قبله
من مبتدأ أو موصوف
تخوزيد الافضل وهند
الافضلى والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون
والهتديان النضليان
والهتديات الفضليات أو
الفضل وكذلك مررت يزيد
الافضل ومبتدأ فضلى الى
آخره ولا يوقى معهما كما
سبق (وما المعرفة بأضيف
ذو وجهين) منقولين (عن
ذى معرفة) هما المطابقة
وعدهما (هذا اذ انوت)
بأفعل (معنى من) أى
التفضيل على ما أضيف
اليه وحده فتقول على
المطابقة الزيدان أفضل
القوم والزيدون أفضل
القوم وأفضل القوم
وهند فضلى النساء والهتديان
فضليا للنساء والهتديات
فضل للنساء وفضليات
النساء ومنه وكذلك
جعلنا فى كل قرية أكر
مجرمها وعلى عدم المطابقة
الزيدان أفضل القوم
والزيدون أفضل القوم
٣ قوله أفضل قرشي كذا بالاصل
والوافق لما يأتي فى الشرح
أفضل قرشي اه

سافلين اه أقول فى الميضاوى وحاشيته للشخزاده ما ملخصه ان أسفل امامة
أمكمة محذوفة أى الى أمكمة أسفل سافلين وهى النار أو أزممة محذوفة أى الى
أزممة أسفل سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن
الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون
الاستثناء بعد منقطع علوى الاوول والاخير متصل والمستثنى منه الضمير المنصوب
فى قوله ثم رددناه لانه فى معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه أى
والجمع بالباء والنون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت أن الاراد
مدفوع وان الاقتصار عليه قصور ورتبة صير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر
أن محفل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا أما
اذا كان مفتعا كما فى الآية فلا والله أعلم ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد
افضل امرأة لان أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به ما يماشمل
الموصوف معنى فقط كالمبتدأ فهو أعمن من الموصوف فى قوله بعد من مبتدأ أو
موصوف (قوله فتقدمه أول فريقى كافر به) أى فى فريقى جمع فى المعنى خصلت
المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريقى فى اللفظ (قوله طبق) أى
مطابق لان اقترانه بالأنعم شبهه بأفعل فى التعجب (قوله والزيدون الافضلون)
أى الأفاضل ولوزاده كالفعل فى نظيره لسان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة
لشابهته المحلى بأل فى الخلق عن لفظ من وعدم المطابقة لشابهته الجرد لثبته معنى
من (قوله هذا اذ انوت الخ) ظاهره صفة أن قصد التفضيل على المضاف اليه
وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى
يختص بالمضاف الى معرفة والذى سبقه الشارح فى التنبية الآتى عن المصنف
فى شرح التمهيد لصرح فى أن المجردين من قد يعرى عن معنى التفضيل
رأسا وأن فيه حيث يشذ وجهين لزوم الافراد والتذكير هو والمبتدأ والمطابقة ولا
يعيد أن يقاس على ذلك ما ذاعرى المضاف الى التذكرة عن معنى التفضيل أو
قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره من نحو الاستخ والنقص أعد لآبى
مروان بنحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشى (٢) فمقدر (قوله معنى من)
أى المعنى الحاصل معها لان التفضيل ليس بنفس معناها وانما هو مستفاد من أفعل
كأعلم بما قدمه الشارح (قوله ومنه) أى من القول الحاررى على المطابقة قوله
تعالى وكذلك جعلنا الخ قول البعض فأكرم فعول أول جعلنا مضاف الى
مجرمها وفى كل قرية المفعول الثانى اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى
والاولى عدى على الاضافة فتعبر الجعل بالتمكين كما فى الميضاوى ويحتمل أن فى
كل قرية طرف العمومة لى جعلنا وأكرم فعول ثان ومجرمها مفعول أول وفى كل

وهكذا الى آخره ومنه
 ولتخدمهم أحرص الناس
 وهذا هو الغالب وابن
 السراج يوجهه فان قدر
 الكرم دفعه ولا ثابا ومجرمها
 مفعولا أول لزمه المطابقة
 في الجرد وقد اجتمع
 الاستعمالان في قوله صلى
 الله عليه وسلم الأحرصكم
 بأحبكم الى وأفسركم مني
 منازل يوم القيامة أحسنكم
 أخلاقا (وان لم يتو) بأفعل
 معني من بأن لم يتو به
 المناشلة أصلا أوتو بها
 لا على المضاف اليه وحده
 بل عليه وعلى كل مسواه
 (فهو وطبق ما به قرن) وجها
 واحدا كقولهم الناقص
 والأصح أعدلا بنى مروان
 أى عادلاهم ونحو محمد
 صلى الله عليه وسلم أفضل
 قر يش أى أفضل الناس
 من بين قر يش واشافة
 هذين النوعين للجرد
 التخصيص ولذلك جازت
 اشافة أفعل فهمما الى
 ما ليس هو بعضه بخلاف
 المنوى فيه معنى من فانه
 لا يكون الأبعض ما أنضيف
 اليه فلذلك يجوز يوسف
 أحسن أخوته ان قصد
 الأحسن من بينهم أو قصد
 حسمهم ويمتنع ان قصد
 أحسن منهم

قرية الثاني ومجرمها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا معنى صبرنا ولا اشافة ولا
 رد ما سذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة في الجرد وهي ممتنعة لان الاشافة
 متو بتى أى كبرها قتلها (قوله ومنه) أى من القول الجارى على عدم المطابقة
 له تعالى ولتخدمهم أحرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتخدم ووطابق
 ال أحرصى (قوله ولفظا) أى عدم المطابقة (قوله فان قدر) أى ابن السراج دفعه لما
 قال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في أكبر مجرميها (قوله المطابقة في
 الجرد) أى وهي ممتنعة كحمر في النظم فان قال الاشافة منوية كحمر وقع فيما قر
 به (قوله وقد اجتمع الاستعمالان في قوله الخ) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع
 أحسن فجعل الزمخشري أحسن من قبيح ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا اجتمع
 اختلاف أحب وأقرب فانهم من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف اليه
 وحده فهذا أفرده وقوله أحسنه أخلاقا استئناف ساقى (قوله أوتو بها) بالثب
 قطفا على لم تنرو في بعض النسخ أوتو بها تحذف التاء ولا وجه له (قوله فهو وطبقه
 ما يدقن) من مبتدأ أو موصوف تشبيها بالحقلى بأن في الخبر من لفظ من ومعناها
 قوله وجها (واحد) لا يقال هذا شافيه ماسية من قبله الشارح عن شرح التسهيل من
 أن المشهور في أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الأفراد والتذكير لما ستعرفه
 من أن ما فى شرح التسهيل في الجرد من أل والاشافة دون من (قوله كتقولهم الخ) فيه
 من ما قبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والأصح أعدلا بنى مروان) أى عادلاهم
 لأنه لم يشاركهم أحد من بنى مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن
 عبد الملك بن مروان سمي بذلك لتقصه أذراق الخند والأصح عمر بن عبد العزيز
 بن مروان سمي بذلك لشجته أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قر يش) أى حال
 كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم (قوله الجرد التخصيص) أى تخصيص
 الموصوف بأنهم من القوم الثلاثي مثلا لاليمان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أى
 مضاف اليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف اليه الواقع عليه ما والجريان
 لا يعتد على غير ما هي له أبرز الضهير (قوله الأبعض ما أنضيف اليه) أى مشمول لما
 أنضيف اليه بحسب المعنى الوضعي وان كان غير مشه ولله بحسب المراد منه في
 المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف بما يشارك في المعنى الوضعي فلا
 يلزم تفضيل الشيء على نفسه قاله سم وفي كلام الدماميني أن الحصر الذى ذكره
 الشارح مذهب البصر بين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أى لتكون المنوى فيه
 معنى من لا يكون الأبعض ما أنضيف اليه وما لم يوفيه معنى من لعدم نسبة المناشلة
 أصلا وأنتها لا على المضاف اليه وحده بل على كل مسواه لا يجب فيه ذلك (قوله
 ان قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسمهم) لان أفعل على هذين الوجهين ليس على

معنى من فلا يجب كونه بعض ما أنصيف اليه وقد مر ما يخصه ان أسفل اما صفة
 لتكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أن أو زمنه مخدوفة أى الى
 بعض ما أنصيف اليه والالزم اضافة الشيء الى نفسه فى أى صرفناه عن أحسن
 الاخوة صح للتحقق الشرط لان يوسف أحد الاخوة (قوله الوجه الثاني يكون
 أعاد مع عمله مما قدمه أو طئة لذكرا الخلاف فيه وذكر أمثلة لخصمير المنصوب
 التسميل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عار يامن الأس اه أى
 واللام دون من مجرد اعن معنى التفضيل وهو لا باسم فاعل نحو هو أعين الاراد
 أو صفة مشبهة نحو هو أهون عليه أى هين مطرد عند أبى العباس المبرور ذكر
 الوارد منه والاصح قصره على السماع وتزومه الافراد والتذكير فمما ورد أما
 أكثر من المطابقة اه مع اوضح من الدمامين ومنها يؤخذ ان محمل الحية
 وجواز المطابقة وتركها ه والمجرى دم من آل والاضافة فلا ينافى ما مر وحينئذ
 المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشر كما الخ لانه مضاف وأن محمل أو
 كذلك اذ لم يقترن بمن فالقترن عن لا يصح تجرده عن معنى التفضيل أصلا المت
 ولا سيما لأن من هذه هي الحارة للمفضول قاله الدماميني ولا يرد عليه فى أى
 التهمك أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الحبل لحصول (الون)
 التقديرية وصرح فى التسميل بأن محمل عدم تفرّد أفعل المقرون عن وقفة
 التهمك وأن المفضل عليه فى التهمك يردون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا
 أنت أعلم من الحمار والوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة فى التهمك أيضا وقال
 الدماميني أيضا وهما تنبيهان (الأول) قال فى الكشاف من وجيز كلامهم
 الصيف أحر من الشتاء أى الصيف أبلغ فى حره من الشتاء فى برده وهذا نصه
 وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الحبل ونحوه وتجرى بهذا الموضوع أن يقال
 لا فعل أربع حالات أحدها وهى الحالة الاصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها
 اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وهذا الامر كان وهما الثانى مشاركة
 معجوبه له فى تلك الصفة والثالث تمييزه موصوفه على معجوبه فيها وبكل من هذين
 الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات
 ويخبر دللغنى الوصفى الحالة الثالثة أن تبقى عليه أمور الثلاثة ولكن يخلع عنه
 قيد الامر الثانى ويختلفه قيد آخر وذلك أن الامر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا
 تلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة الأثرى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلوة وأن
 تلك الحلوة زائدة وأنز يادتها أكثر من زيادة حموضة الحبل الحالة الرابعة أن
 يخلع عنه الامر الثانى وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على معجوبه فتكون
 دلالتهم على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن أخوته اه وقد

(تنبيه) * يرد أفعل التفضيل
 عاريا عن معنى التفضيل

تتمتع دعواه خلق الامر الثاني عنه في الحالة الرابعة ثم قال (التبنيہ الثاني) من
 كلامهم المشهور زيدا عقل من أن يكذب وظاهره مشكل اذ قضيتہ تفضيل زيد
 في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في المعنى بتوجيهين * أحدهما أن
 يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في
 قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان
 مقترى وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون لقول بمعنى يعودون
 للقول فيهن لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود للموجب
 للكفارة هو العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن
 يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه * الثاني أن أفعال ضمن
 معنى أبعد فعني المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غير من هذه ليست
 الحارة للمفضول بل متعلقة بأفعال تضمنه معنى أبعد والمفضول مسترولك أبدأ في
 مثل ذلك لتصدر التعميم وهذا الثاني وان أقره فيه أيضا نظرا من جهة أن الفعل
 الذي يسبك هو وما بعده في المثال بالمصدر مستند الى من المفضل فبيني عند
 السبك أن يضاف المصدر الى هذا التعميم كما تقول في أعجبتني ما صنعت المعنى أعجبتني
 صنعتك واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيدا بعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة
 الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد وهذا عن مظان
 التوجيه مع عزل وقال الرضي ليس المقصود في تخوف قولهم أنا أكبر من الشعور أنت
 أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعور الخاطب على القول بل المراد
 بعدهما عن الشعور والقول وأفعال التفضيل يفيد بعدا الفاضل من المفضول
 فن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل
 التفضيل بمعنى متباعدا لتفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضي ان أفعل
 التفضيل فيما ذكره مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضا أن فيه
 نسبة تخو قول كذا والكذب الى الخاطب وقد يدفع هذا وتظنير الدمايني في
 الثاني بأن نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه لا لتدسه به فافهم (قوله بتخو بك أعلم بك
 الخ) انما أول في هذين الموضعين بما ذكرناه لا لمشاركته سبحانه وتعالى في
 علمه ولا تتفاوت المقدوران بالنسبة الى قدرته اه دمايني (قوله وان مدت
 الايدي الخ) الشاهد في تأجيلهم وتأجيل فانهم ما معنى العجل لاني اجشع لانه كما عور
 وأجهر كما يؤخذ من قول العيني الاجشع الحريص على الأكل لكن قول
 القاموس الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح في أن
 الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله يملك السماء)
 أي رفعها فهو مبتدأ ومصدره يملك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره يهولك

تخو بك أعلم بك وهو أهون
 عليه وقوله * وان مدت
 الايدي الى الزاد لم أكن
 بأعجلهم اذ اجشع القوم
 أعجل * وقوله
 ان الذي يملك السماء يتي لنا
 يتادعاه أعز وأطول

وقوله * فشر كالحلير كما الفداء * وقاسه المبرد وقال في التسهيل والاصح قصره على السماع وحكي ابن الانباري
عن ابي عبيد القول بور وادفع التفضيل (٥٤) مؤولاجبالا تفضيل فيه قال ولم يسلم له

والمراد بالبيت الكعبة وسبأ في وجهه آخره والذات جمع دعامة بالكسر وهي
الاسطوانة (قوله فشر كالحلير) قبله * أتم وجهه واستله بكف * قاله حسان
يحاطب به من هذا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وحكي ابن الانباري الخ)
أشارة الى قول ثالث ان أفعال التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لاسماعا ولا
قياسا (قوة وتأولوا ما استدله) أماركم أعلمكم فلا مانع من جعله للتفضيل
باعتبار بعض الوجوه أي أعلمكم من غيره العالم ببعض أحوالكم والمشاركة في
مطلق علم وأما هو أهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل
لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لان نفس الامر
وأما بتجاهلهم وأجل فلا مانع من جعله للتفضيل وأما أعز وأطول فقال السعد
المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله أعز وأطول أي من دعائم كل بيت وعنى
هذهما للتفضيل وأما فشر كالحلير كما الفداء فشر وخبر فيه لسا أفعال تفضيل بل
اسمان كاسهل والصعب لانهما يردان كذلك هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل
ما استدله بتجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لان نفس الامر انما يصح في بعض
ما استدله لاني كماه فتدبر (قوله اذا غاب) أي عدم وأسود العين اسم جمل
ومعنى الميت أنتم لثام أبدأ لان هذا الجمل لا يغيب (قوله وان تكن يتلومن الخ)
بقى ما اذا كان الاستفهام بالهمزة ويحجه أن يقال ان أريدا الاستفهام عن
المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن ز بدأت أفضل فتدبر كرفي علم المعاني
أن المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه قد يليها وان
أريدا الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أنت أفضل من ز يديها
المسؤل عنه وقابا القاعدة المذكورة سم (قوله لا على جملة الكلام الخ) وانما
فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجازا لئلا يقال المصنف لا يقال اذا لم يقدم على
الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارة الواجبته انما هي
بالنسبة لما جعل فيه فقط وهو أفعال (قوله الفصل بين العامل ومفعوله بأجنبي)
لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال الخبر جواز تقديم معمول الخبر
التعلي على المبتدأ والخبر في السبعة اذا كان طرفا أجزارا ومجرورا فيمكن ما فعله
المصنف مثله الا أن يفرق بقرة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو أفعال تفضيل
فتأمل (قوله التقديم نزار واجدا) وفي التوسيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله
اهلا وسهلا) أي أيتتم أهلا ومكانا سهلا وقوله حتى النحل اي شبهه بدليل ما بعده
والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه متعلق بأطيب قال زكريا ويجوز تعليقه

الخويون هذا الاختيار
وقالوا لا يتلومن فعل التفضيل
من التفضيل وتأولوا
ما استدله قال في شرح
التسهيل والذي يسمع منه
فالمشهور فيه التزام الافراد
والتذكير وقد يجمع اذا
كان ما هو له جمعا كقوله
اذا غاب عنكم أسود العين
كنتم * كراما وأتم ما أقام
اللائم * قال واذا صح جمعه
لخبره من معنى التفضيل
جاز أن يؤتى فيكون قول
ابن هاني * كان سغرى
تكرى من فقاوقها * صحها
اه (وان تكن يتلومن)
الجاردة (مستفهما * فلهما)
أي بان وجرورها المستفهم
ه (كن أبدأ مقدما) على
أفعال التفضيل لاني جملة
الكلام كما فعل المصنف
اذ لمزم على تشبيه الفصل
بين العامل ومفعوله بأجنبي
لأقول له (كتل من
تخير) ومن أهم أنت
فضل ومن كدراهمك
كثرو من غلام أهم أنت
شئ لان الاستفهام له
صدر (ولدى * اخبار)
وعند عدم الاستفهام

يزود

تقديم نزار واجدا) كقوله * فقالت لئلا أهلا وسهلا
وت * حتى النحل بل ما زودت منه بأطيب * وقوله

بزودت وحيث لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أي في انشاء المذكورة فيما
 قبله وقوله غير أن الخ من تأ كيد المدح بما يشبهه الذم والقطوف يقع القاف
 وفي آخره فاء المتقارب الخطا (قوله طعمينة) هي في الاصل الهودج كانت فيه امرأة
 أو لم تكن ثم سميت المرأة مادامت في الهودج طعمينة وأصلح من الملاحمة هي الحسن
 (قوله ورفعها الظاهر) المراد به المصرح فيه فيشعل الضمير البارز المنفصل وهذا
 أدرجه الشارح في حيز تفسير كلام المصنف وان أفردته فيه بالذكر (قوله رفع الضمير
 المستتر) أي لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يتجاسر الى قوة العامل سم
 (قوله الا قليلا) أي شاذ (قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أي مع عدم ما يجبر
 الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى في مسألة
 السكحل (قوله في حال تجریده) مثلها حال انشاقه الى نكرة وحض حالة التجريد
 بالذ كر لانها الاصل فيه كجسماي يعني فلما ضعف بعد قبول العلامات في بعض
 أحواله انحطرت رتبة في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر الا بالشرط الاتية
 (قوله لا يؤنث الخ) هي ذاتا في الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثني وتجمع فلها لم عملت
 في الظاهر كغيرها لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذ لم يعاقب فعلا)
 جاري فيه الناظم والافعالا حسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشهرا به قول
 الشارح أي لم يحسن الخ فلم أن قوله أي لم يحسن الخ تفسير باللازم فقطن (قوله
 اذا سبقه نفي الخ) زاد غيره قيدا وهو ان يكون أفعال صفة لاسم جنس ليكون معقدا
 عليه ولم يكف النفي كإني اسم الفاعل لانه لم يبق وقوته وهو ان لا ينصب المفعول به
 بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفي ليكون أفعال التفضيل بمعنى الفعل
 فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل على أفعال توجه الى قيده وهو الزيادة فيز يلبها
 فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقبسا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويده أو
 يكون دونه ومقام المدح باني المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن السكحل في عين
 رجل دون حسنه في عين زيد أو اذاه الخايجي أو ارد عليه أنه لو كان زوال الزيادة
 بالنفي يجوز العمل اسم التفضيل في ظاهره كإجاز العمل في نحو ما رأيت رجلا أحسن
 منه أبوه وأوجب بالفرق بينه وبين مثال السكحل بأن اسم التفضيل في مثال
 السكحل مخالف الاصل وهو تعاريف الفضل والفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا
 فحصل في معناه التفضيل في ضعف يقتضي أنه اذا زال بالنفي لم يبق لا فعل قوة
 اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن
 منه أبوه فإنه لا ضعف في معناه التفضيل لاختلاف الفضل والمفضل عليه ذاتا فله
 قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة
 المقضى ذلك لقوتها في العمل وذلك لان طلب النكرة للمخصص في الاثبات دون

ولا عيب فيها غير أن سريره
 قطوف وأن لاشئ مهين
 أكسل * وقوله
 اذا سارت أسماء يوم طعمينة
 فأسماء من تلك الطعمينة
 أطلع * (ورفعه الظاهر
 نزل) أي أفعال التفضيل
 يرفع بالضمير المستتر في كل
 لغة ولا يرفع اسما ظاهرا
 ولا ضميرا بارزا الا قليلا
 حكى سيبويه مررت رجل
 أكبر منه أبوه وذلك لانه
 ضعيف الشبه باسم الفاعل
 من قبل أنه في حال تجریده
 لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع
 وهذا الذي لم يعاقب فعلا أي
 لم يحسن أن يقع موقعه فعل
 بمعناه (ومثي * عاقب فعلا
 فكثيرا) رفعه الظاهر
 (ثبتا) وذلك اذا سبقه نفي

طلماله في النبي لانه في الانيات لزيادة الفائدة وفي النبي لصون الكلام عن كونه
 كذا بانك اذا قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل
 بما يمكن أنه لم يحصل إن رأيت من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفي هذا أيضا
 ما تقدمه ايراد اوجوابا (قوله وكان مرفوعه اجنبيا) أي غير ملائس لفهم الموصوف
 بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد في كونه سببا بهذا المعنى فلا
 تنافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببا بمعنى أن الموصوف به تعلقا ما كما في المثال
 قاله سم واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا
 على نفسه باعتبارين لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو مارأيت رجلا
 أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم
 غيرناض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغي أن يقول باعتبار آخران
 التفضيل أي الزيادة انما هو باعتبار واحد باعتبارين كالأجنبي الأجنبي
 فيها كثرة الأصل ومفضلا في المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد
 أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج به نحو مارأيت رجلا
 أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لا بخلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر
 فيه فردان من أفراد الكحل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه
 اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بأخر تارة أخرى والظاهر
 الذي يرضى اليه صفيح الشارح أن هذه الشروط شرط العمل لأفعال التفضيل
 مطلقا في الظاهر لا العمل لأفعال من فقط كما بينا لبعض فانظره (قوله في عينه) حال
 من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغومه تعلق بأحسن وفي عين زيد حال من الضمير
 المحرور بمن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) تعليل المحذوف أي وانما كان هذا
 المثال مما يعاقب فيه أفعال لانه يجوز الخ (قوله لان أفعال التفضيل الخ) علة
 لقول المصنف ومتى عاقب فعلا فكثيرا (قوله لانه ليس له فعل بجمعه) أي في
 الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بجمعه نحو كثر في فكثيرته أي
 غلبته في البكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة في كل مادة كقوله سم نعم
 يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بجمعه لاني التبعوت مع عملها في الظاهر
 وأن أفعال التفضيل المحرر ذعن معني التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلائمه على
 الزيادة مع أنه لا يعمل في الظاهر على ما ينطبقه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه
 الشارح في قوله وذلك لانه ضعف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بحجج هذا التعليل بل
 بل مع ضميمته التعليل الذي قدمه الشارح فتمه (قوله يصح أن يقع الخ) أي معجزة
 المقام (قوله لوجب كونه ممتدا) أي محضرا عنه باسم التفضيل (قوله فيلمز الفصل)
 أي ولو تصديرا كفي مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره مارأيت

وكان مرفوعه اجنبيا
 مفضلا على نفسه باعتبارين
 نحو مارأيت رجلا أحسن
 في عينه الكحل منه في
 عين زيد فانه يجوز أن يقال
 مارأيت رجلا يحسن في
 عينه الكحل كسنة في
 عين زيد لان أفعال التفضيل
 انما قصر عن رفع الظاهر
 لانه ليس له فعل بجمعه
 وفي هذا المثال يصح أن يقع
 موقعه فعل بجمعه كرايت
 وأيضا فلولي يجعل المرفوع
 فاعلا لوجب كونه ممتدا
 فيلمز الفصل بين أفعال
 ومن بأجنبي والأسفل ان
 يقع هذا الظاهر بين ضميرين
 أو هما للموصوف وثانيهما
 لظاهر كرايت وقد يحذف
 الضمير الثاني ويدخل من
 اما على الاسم الظاهر أو
 على محله أو على ذي المحل

عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها فلولا جعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزوم الفصل بأجنبي فقد يراد يقال لزوم الفصل بأجنبي غير مطرد لعدمه في نحو هذا المثال أفاده بهم والأجنبي هنا المبتدأ والمراد بالأجنبي هنا ما ليس من جمولات ذلك العامل لا مالا تعلق له به بوجه ما لو لم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرًا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبي بأن يقال ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فرار من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقتدا على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد فرار من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الأصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلاً على نفسه بل على غيره بالذات أماعلى أن أل في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالنوعان بالذات ظاهره وأما على أمه النفس فلأن المساهمة الكافية مغايرة بالذات لفردية الجزئي إلا أن يتخار الثاني ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت المساهمة الكافية كان كأنها نفسه والتغاير اعتباري فافهم (قوله فتخذف مضافاً) أي إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أي إذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد (قوله وقد لا يرقى بعد المرفوع بشئ) أي اختصاراً وذلك إذا تقدم محل المفضل على أفعل كقاي مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كقاي ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاقصار البعض على الأول قصور ورأى بصريته على انظاره والكف اسمية وأحسن حال من مجرور الكف على ماقاله البعض ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفته ويصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أي فأدخلوا من في المنقطع على غير المفضل عليه وهو ملايسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد السكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحد أحسن به الجميل من زيد ما ليس المفضل عليه لا محله حقيقة وهذا ذكره الشارح هنا ولم يكف بقوله تساقوا وقد يخذف الضمير الثاني الخ فافهم (قوله من حسن الجميل زيد) كان عليه استقاط حسن لان المقابلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداهي الى ذكره تعلق زيد لا نأقول على حذفه يكون زيداً حالاً من مجرور من كقاي نظائره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقائي وأقراء من التكاف ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي (قوله ما من أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففیه شدو من هذه الجهة الاعلى قول من يجعل الصوغ منه مقيساً عنداً من اللبس وكذا من جهة صوغه من

فتقول من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتخذف مضافاً أو مضافين وقد لا يرقى بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل يزيدتم أشد يف الجميل الى زيد للاسته اياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر والأصل من حجة الصوم في أيام العشر ثم من حجة الصوم أيام العشر ثم من أيام العشر وقول الناظم

فيث هنامفعول به لامفعول فيه وهو في موضع نصب بشمل مقدر يدل عليه علم ومنه قوله * وأضرب مناه
بالسوف القوانصا * وأجاز بعضهم أن يكون أفعال هو العامل لخرده عن معنى التفضيل اه
(٥٩)

بواسطة الادمشعوه وأوحى للعالم فان كان مما يشبهه ذى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر
تخوفا كشي الفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب قاله الداميني قال المصريح وكذا
لا نصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا في المعنى نحو زيد
أحسن الناس وجهاً ويوزن نفسه بالباقي وقال بعضهم غلظ من قال ان أفعال التفضيل
لا يعمل في المفعول به لورود الجماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلاً وليس تمييزاً
لانه ليس فاعلا في المعنى (قوله فيث هنامفعول به لامفعول فيه) اعترضه أبو حيان
بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تصرف وفي المرادى على التمهيل لم يتجى حيث
فاعلا ولا مفعولاً به ولا مبتدأ اه وفي التمهيل أن تصرفه انادر قاله الداميني
ولو قيل ان المراد يعلم افضل الذى هو في محل الرسالة لم يعد وفيه ابقاء حيث على
ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لانه يعلم
ما فيه من الذكاء والطهارة والنضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال
الشمى بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته
بالدليل (قوله القوانصا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم نائى بين آذنى
الفرس كما في القاموس (قوله لخرده عن معنى التفضيل) ردناه وان أول بما
لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعدية كعدية وخصوصيات الالفاظ لا تنسكرو وأجاب
الداميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكماً (قوله وحمله القول) أى مجمله
أى مجموعها فهو من الاحمال بمعنى الجمع ضد التفریق لامن الاجمال ضد التفضيل
والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أى على معناهما فيشمل ما كان من مادة
الكراهة مثلاً (قوله وهو أحب الى الله من غيره) أى يخب الله المؤمن أكثر من
محبته للكافر قال البعض وظاهره أنه حينئذ يخرده عن معنى التفضيل اذ لا يجب
الله تعالى الكافر أصلاً وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أياضاً أن المقرون
من لا يخرده عن معنى التفضيل بل الذى يبقينى عندى أنه غير يخرده عن ذلك بل فيه
معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى للكافر من حيث كونه مخلوقاً له مثلاً فتأمل
(قوله وأوحيد عن الخنى) بقصر الخاء العجمة أى أميل عن الرنا (قوله وقد سبق
بعض ذلك في بابه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفضيل في أفعال التعجب في بابه
لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

النعته

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وشارب والوصف
والصفة لا يتحصان به بل يشملان نحو عالم وقاضل وعلى الثاني يقال صفات الله
الى الخبير وأخرصه عليه وأجدره به اه وقد سبق بعض ذلك في بابه والله تعالى أعلم

والنعته

وأوصافه ولا يقال نعوتيه والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن العفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما لما قام بالذات كالعلم والساد (قوله في الاعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا ولا وعطف النعت إذا لم يكن للظروف علمه اعراب كالجمله المستأنفة والجواب أن المراد في الاعراب وجودا أو عدما فيدخل ما ذكر ويرد أيضا يزيد الفاضل وباسم يد كركز بضم الفاضل وكرز انما عا لضمه قريد وسعيد فان تبعية الفاضل وكرز زيد وسعيد في الضم ليست بتبعية في الاعراب والجواب أن المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أنهم ما تابعان لزيد وسعيد في اعراب غير ظاهر بل هو محلي في المتبوع وتقدير في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن شمة انما تابع ليست شمة اعراب لعدم الرفع ولا نعمة بناء لعدم متبوعه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب افظا أو تقدير أو محلا فيدخل نحو جرح جرح فرب تابع جرح ورفع مقدر ونحو رحم الله سيديه الذي كان ماهرا في العربية فيسبويه والذي متواتران في الاعراب محلا فإنه في الجوار يتخص بالجر وبالنعف فليلا والتوكيد نادرا على ما في التمهيل والمعنى وقال الناطم في العمدة يجوز في العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلسكم في قراءة الجرح وشه في المعنى بأن العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جرّ الرجل للعطف على الرأس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على المسوح على طلب الاقتصاد في غسائها الذي هو مظنة الاسراف لتكونها من بين الاعضاء الثلاثة الغسولة تغسل بصب الماء عليها وحجها بالغار دفعا لتوهم أنها تمسح لان المعجم تضرب له غايته في الشرح كذا في الكشف ويلزم عليه اما استعمال المسح في حقيقة بالنسبة الى الرأس وفي مجازة وهو الغسل الشبه بالمسح في قلة الماء بالنسبة الى الرجل وصاحب الكشف ممن ينهه وأما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير واستحوأبار جلسكم فتكون الارجل مطوقعتنى الرأس عنى هذا باعتبار صورة اللفظ وفي هذا حذف الجوار وبقاء عمله وهو شبيه الأنافة ال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجرّ الجوار ميس عند سيويه سماع عند الفراء اه وفي الدمامي أن ابن جنى أنكره وجعل خرب صفة ضرب بتقدير مضاف أى خرب حجره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لاحركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المعنى أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضرب والاصل خرب حجره ثم أتىب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستمر ويلزم استتمار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له وهو لا يجوز عند البصريين وان آمن اللبس (قوله وعطف) أي بيان أو نسق

(يتبع في الاعراب الاسماء
الاول * نعت وتوكيد
وعطف وبدل) وتسمى لاجل
ذلك التوابع والتابع هو
المشارك لما قبله في اعرابه

(قوله الحاصل) أي في هذا التركيب والتجدد أي في تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله فخرج بالحاصل والتجدد) أي مجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والتجدد لسكان أحسن لأنه المخرج نظير المبتدأ وقوله خبر المبتدأ أي غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حاض الخ) مقتضاها أن حاض خبر بمد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلوحاض مما تعدد فيه الخبران لفظاً ولا ينافيه قول بعضهم أنه جزء خبر لأنه ناظر إلى المعنى (قوله أن التوكيد) أي اللفظي أما المعنوي فمختص بالأسماء كالنعت وعطف الميان ولذلك كانت الأسماء أصلاً في ذلك (قوله لكونها الأصل في ذلك) فيكون تقديمها على التابع في عبارة لا لاهتماماً بل للعصر (قوله إلى منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معجول فلابد من هذا تعاملاً مع كل ما قبله من المعجول لا يحل الإحيت بحال عام له اه وهو منقوض بخوز بدالم أشرب وخوز الكوفة من تقديم المعجول ووافقهم الرخصي في قوله تعالى وقال لهم في أنفسهم قولاً بليغاً فجعل في أنفسهم متعلقاً ببلدنا فإذ يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغيراً جني محض كعمول الوصف نحو ذلك حشر علياً يسير ومعجول الموصوف نحو عجبت شرب بلزيدا الشديدا وعامله نحو زيد اشربت القاءم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هنالك ليس له ولد ومعجول عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والامتد الذي خبره فيه الموصوف نحو في الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو والله قسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاء في أحد الأزياد الأخير منكم ومن الفصل بين التأكيدي والتوكيدي ولا يجوز ويرضين بما آتيتهن كاهن و بين المعطوف والمعطوف عليه واصحاب رؤسكم فصل به بين الأيدي والأرجل على قراءة نصب الأرجل و بين البديل والمبدل منه قم الليل الأقلية نصفه بخلاف الاجنبي بالوكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أيضاً وكذا لا يجوز فصل زعمت المهتم ونحوه مما لا يستغنى عن الصيغة من منعوته فلا يقال شربت هذا زيد الرجل ولا الشعرى طلعت العجور كذا في الهمع واعتراض الأخير باسمه تغناء الشعرى في قوله تعالى وأنه هورب الشعرى وما ذكره من أن نصفه بديل من الليل هو أحد أوجه ذكرها الميضوي وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير في منه وعليه للأقل من النصف كالثالث فيكون التخيير بين الأقل منه كالبعض والأكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بديل من قليله فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثالثين والناقص عنه كالثالث واعتراضه الشباب القرافي بأنه يقتضى تسمية النصف قليلاً

الحاصل والتجدد غير خبر
 نخرج الحاصل والتجدد
 خبر المبتدأ والمفعول
 الثاني وحال المنصوب وبغير
 خبر حاض من قولك هذا
 حلوحاض * (تنبهات) *
 الأول سيأتي أن التوكيد
 والبديل وعطف النسب
 تتبع غير الاسم وانما
 خص الاسماء بالذكر
 لكونها الأصل في ذلك
 (الثاني) في قوله الأول
 إشارة إلى منع تقديم التابع
 على متبوعه وأجاز صاحب
 البديع تقديم الصفة على
 الموصوف

تقدم أحد الموصوفين تقول
 قام زيد العاقلان وعمر ومثله
 قوله * ولست مقر الرحال
 ظلامه * أي ذالجمعي الأكرمان
 وخاليا * وأجاز الكوفيون
 تقديم العطف بشرط
 تذكر في موضعها * الثالث
 اختلف في العامل في
 التابع فذهب الجمهور
 إلى أن العامل فيه هو
 العامل في المنبوع واختاره
 الناطم وهو ظاهر مذهب
 سيبويه * الرابع لم يتعرض
 هنا لبيان رتبة التابع قال
 في التسهيل ويبدأ عند
 اجتماع التوابع بالنعته
 ثم يعطف البيان ثم
 ما التوكيد ثم البدل ثم النسق
 أي فيقال جاء الرجل
 الفاضل أبو بكر نفسه
 أخوك * زيد * الخامس
 تقدم في التسهيل باب التوكيد
 على باب النعت وكذا فعل
 ابن المراج وأبو علي
 والزخشري وهو حسن
 لأن التوكيد بمعنى الأول
 والنعت على خلاف معناه
 لأنه يتضمن حقيقة الأول
 وحالا من أحواله والتوكيد
 يتضمن حقيقة الأول فقط
 وقدم في الكافية النعت
 كما هو وكذا فعل أبو الفتح
 والرياحي والحزولي نظرا

وهي غير معروفة في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من اليبس الأقبلا وأن
 المراد بالليل اللبالي بناء على استغراقه آل وبالقليل منها إلى الاعتذار كالأرض
 والسفر فأبدل نصفه من اللبالي التي لا عذر فيها والمعنى قم اللبالي التي لا عذر فيها
 نصفها أي نصف كل منها سكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف ليكون اليبس
 مفردا مذكرا في اللفظ وأن المراد بالقبيل في قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه
 أي قليلا هو السدس فغير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه
 (قوله إذا كان) أي الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفي بعض النسخ
 إذا كانت وهي ظاهرة (قوله ظلامه) قال البعض منصوب بنزع الخافض أي
 بظلامه اه ولا حاجة إليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أي ولست بمقبيا
 ظلامه لا حد بل أزيلها قال العين وتبعه غيره كشيئنا والبعض وذلك إشارة
 إلى المذكور من الظلامه اه والاحسن أن يرجع الإشارة إلى إقرار الظلامه
 المفهوم من مقر أو فتح بقاء التسكلم جائزا اختيارا اجماعا وقول العين حركت اليباء
 للضرورة غير صحيح (قوله بشرط تذكر في موضعها) أي عند قوله وحذف متبوع
 الخ (قوله اختلف في العامل في التابع) أي غير البدل بقدر ستة قوله فذهب الخ لان
 مذهب الجمهور في البدل كما في الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جواز اجمع
 الظاهر ووجود ما مع الضمير نحو مررت بذيده فاعادة عامل الجر في نحوه واجبة
 وهذا يعلم مافي كلام الاسعاطي من الخال وزيف الدماميني الدليل يجعل الحار
 والجحور الثاني بدلا من الحار والجحور الاول والعامل ما قبل الحار الاول وهو غير
 معاد وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه (قوله
 فذهب الجمهور) وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التعمية وقيل مقدر
 وفي النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا في الدماميني والهمع قال الدماميني
 فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه
 هو الاول اه ونظير أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التعمية تأمل
 (قوله ثم يعطف البيان) أي ثم يبدأ بعرفي أي بالنسبة لما بعده وكذا يقال
 فيما بعده الاقوله ثم بالنسق فلا يتأني فيه البدء العرفي فيقدره عامل يناسبه أي ثم
 يؤتى بالنسق ولك تقديره في الشكل (قوله لأن التوكيد بمعنى الاول) أي فهو كالجزء
 من النعت لدلالة النعت على الاول وزيادة والجزء مقدم على الشكل وكون التوكيد
 بمعنى الاول ظاهري التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع
 ففيه نظر لزيادة لفائدة الشمول فتأمل (قوله وحالا من أحواله) هذا في النعت
 الحقيقي واقتصر عليه لكونه الأصل (قوله نظير المسبق الخ) أي من كونه يبدأ به
 عند اجتماع التوابع (قوله ممتع مسبق) أي المقضود منه ما صلة انعام متبوعه أي

أى تكمل المتبوع (بوسمه) أى بوسم المتبوع أى علامته (أو بوسم ما به اعتلقت) فالتابع جنس يشمل جميع
 التوابع المذكورة وتمت ما سبق فخرج للبدل والنسق وبوسمه أو بوسم ما به اعتلقت فخرج نعطف البيان والتوكيد
 لأنهما شاركا بالنعبة في إتمام ما سبق (٦٣) لأن التلافة تسكمل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله

الان النعت يوصل الى
 ذلك بدلالاته على معنى فى
 المنعوت أو فى متعلقه
 والتوكيد والبيان ليسا
 كذلك والمراد بالتم المقيد
 ما يطلبه المتبوع بحسب
 المقام من توضيح نحو جافى
 زيد الشاعر أو الشاعر أبو
 أو تخصيص بنحو جافى
 رجل نجر أو نجر أبو أو
 تعميم تخويزق الله عباده
 انطائعين والعاصيين
 الساعة أقدامهم
 والساعة أجسامهم أو
 مدح نحو الحمد لله رب
 العالمين الحزبيل عطاؤه
 أو ذم نحو أعود بالله من
 الشيطان الرجيم ربنا
 أخرجنا من هذه القرية
 الظالم أهلها أو ترجم نحو
 اللهم أنا عبدك المسكين
 المنكسر قلبه أو توكيد
 نحو أمس الدابر المنقضى
 أدمه لا يعود أو إمام نحو
 تصدقت بصدقة كثيرة
 أو قليلة نافع أو أضرار
 أحسانها أو تفصيل نحو

أيضا أو تخصيصه كجسائى فلا يريد النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالدخ
 والذم والتأكيذ لان هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم
 من المنعوت وسير دفع الشارح اليراد بوجه آخر ويبحث فى التعرف بأبغ
 كقولهم لقاها هذا الجملة مع أنه عطف بيان عند سيمويه كجسائى والمراد
 ما سبق ولو تقدير ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم
 يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه بقدره مضاف أى بأفهام بوسمه
 وينطلق المعنى المصدرى وهو الوسم بالشيء وهى العلامة متولا تقدير على هذا ومعنى
 العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالاته على معنى فى متبوعه أو فى سبب متبوعه
 والمراد بالدلالة التضمنية فلا يريد علمه من قولنا نفعنى زيد علمه لان دلالة لفظ علم
 على المعنى الذى يزيد مطابقة لتضمنية (قوله فخرج للبدل والنسق) لانهما
 لا يتمان متبوعهما الا بايضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أسالة فلا ينافى
 عروض الايضاح للبدل ولنعطف النسق فى بعض الصور (قوله أو فى متعلقه)
 بكسر اللام أى ما تعلق به وهو السبب (قوله ليسا كذلك) لان البيان عين الاقول
 وكذا التوكيد اللفظى والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ما تقدم
 (قوله من توضيح) المراد برفع الاشتراك اللفظى فى المعارف وبالتخصيص بتقليل
 الاشتراك المعنوى فى التكررات فانعت فى الاقول جار مجرى بيان المحمول وفى
 الثانى جار مجرى تبييد المطلق أفاده فى التصريح (قوله أو تعميم) شئىء النعت
 للتعميم وما بعده بخارج لان أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا فى التصريح
 (قوله الرجيم) أى الراجح للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشبه أو اللعنة وكون هذا
 النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيذا للمفهوم من لفظ الشيطان (قوله أو إمام) ينبغى
 أن يراى أو شئىء فيشمل له بمثال الإمام اذ لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان
 شاكنا عليه الامامى ثم قل عن ابن الخزاز ان النعت يعنى لاعلام الخاطب
 بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاء قاضى بلدك الكثر يم الفقيه اذا كان
 الخاطب يعلم القاضى بذلك ولم يقصد مجرد المدح بل قد صدقت اعلام مخاطبك
 بأنك عالم بحال الموسوف وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لافادة رفعة معناه نحو
 يحكم بها النبيون ادين أسلموا أجرى هذا الوصف على التبيين لافادة عظم قدر

مرت برجلين عربى وبجهمى كريم ابواهما شيم أحدهما ويسمى الاوّل من هذه الامثلة نعتا حقيقيا
 والثانى سببيا (ولنعطف) النعت مطلقا (فى التعرف والتبنيكريم) أى الذى (لما تلا) وهو المنعوت
 (كاسمر بقوم كرما) ويقوم كرما أى بؤهم وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء أى بهم * (تبيينات) *
 الاوّل ما ذكره من وجوب التبعية

بالعرقه وجعل الاوليان
صفة لاخران في قوله تعالى
فأخران يقومان مقامهما
من الذين استحق عليهم
الاوليان وأما بعضهم
وصف المعركة بالنكرة
وأجاز ابن الطراوي بشرط
كون الوصف خاصا بذلك
الموصوف كقوله
أثبت كافي ساورتي شئله
من الرقش في أيامها الاسم
ناقص * والصحيح مذهب
الجمهور وما أومخلاف
ذلك مؤول * الثاني استثنى
المشارح من المعارف
المعروف بلام الجنس قال
قانه تعرب مسافة من
النكرة يجوز نعتها
بالنكرة الخصوصية ولذلك
تسمع النحوين يقولون في
قوله * ولقد أمر على المقيم
يسبني * فأعقب ثم أقول
لا يعينني * ان يسبني صفة
لاحال لان المعنى ولقد أمر
على لئيم من اللثام ومنه قوله
تعالى وآيتهم الليل نلج
منه النهار وقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك أو خير منك
ان يفعل كذا * الثابت
لا يتبع الثابت في النكرات
بالاخص نحو رجل فصيح
وغلام باع واماني المعارف
فيلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا وأعم

الاسلام (قوله في التعريف والتكبير) في معني من الميانة لما الاولى وقول
شيخنا لما في التلا وهو الواو يعني أولان الثابت للثابت وأحد هما وقوله تلاصلة
أوصفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جرا على المذهب الكوفي (قوله بالمعركة)
متعلق بذعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعركة بالنكرة) أي مطلقا بقرينة
مقابلته بما بعده (قوله ساورتي) أي وانتهى بمعنى وثبت على فالفاعلة على غير
بابها شئله بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها
سنون كثيرة فعمل لحمها واشتد سمها والرقش يضم الراء وسكون القاف آخره
شين معجمة جرداء وهي الحية التي لها نقط سود وبض ومن تعبيضة وقول
العض للبيان غير ظاهر وثاقب بالنون والتماف أي بالغ في الأهلاك وفيه الشاهد
حيث وصف به السم وهو معرفة لانه لا يوصف به غير اسم ولا يرد قولهم دم نافع لانه
معنى طري (قوله مؤول) أي يجعل التابع بدلا لاوليان أي الاحقان بالشهادة
أقرانهم ما ومعرفة ما يدل من آخران نافع بعدل من السم ويصح جعل الاوليان
خير من ذوق أي هما الاوليان أو خير آخران لخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره
آخران أو بدلان النعم يرفي بقومان وجعل نافع خبرا ثانيا للسم (قوله المعروف بلام
الجنس) أي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني لام العود
الذهني لعهد الحقيقة في الذهن (قوله أقرب مسافة من المسكة) أي لعدم تعين
شي من الأفراد فيهما (قوله بالنكرة الخصوصية) أي بانسافة أو عمل كما يؤخذ من
التخيل بقولهم ما ينبغي للرجل الخوقول البعض أي يوصف أو انسافة كما يؤخذ
من الأمثلة منهم ومنشؤه توهم أن مثل سنة تجر وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق
بخبر والمراد النكرة الخصوصية وما في حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل
بالبنت والأيق وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن لاجس النعت بالمعركة نظرا
لفظوه وكذلك (قوله لاحال) يجوز جماعة على الحالية نظرا لصورة التعريف وما
رقيه من أنه ليس المعنى أنه يجر عليه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه برده أنا
لان لم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر
ولئن سلم فعمل الجملة لا رتبة فبدأ ذلك دأبه (قوله وآيتهم الليل) أي حقيقة
الليل في ضمن فرد ما من الياي فلا نافية أن الواقع سلج النهار من أفراد الليل فلا
اعتراض (قوله بالاخص) أي الأقل شوبعا (قوله بافع) بالتحية ثم الفاء أي
مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص) أي أعرف كما في سم فتحو بالرجل أخصك
التابع بدل لانعت أملا بفضل التتابع على المتووع وقد أسلفنا رده في باب النكرة
والمعرفة (قوله أو أعم) أي أقل تعريفا (قوله نعت الاعم بالاخص) قال البعض
أي فقط والاساوي ما بعده اه وترجاه شيخنا وفيه نظرا ذيعد كل البعدان

وقال الشلوبين والفراء نعت الأعم بالانحصار وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة (٦٥) اهـ (وهو لدى التوحيد والتذكير أو مسواهما)

وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفعل فاقف ماقتوا) أي يجرى النعت في مطابقة المنعوت وعدمها يجرى الفعل الواقع موقعه فان كان جاريا على الذي هو له رفع ضمير المنعوت وطأته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تفصول مررت برجلين حسنتين وامرأة حسنة كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت وان كان جاريا على ما هو شئ من سببيه فان لم يرفع السببي فهو كالحار يرفع على ما هو له في مطابقتها للمنعوت لانه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجهه أو حسنة وجهها وبرجلين كريمي الأب أو كريمي أبا وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوها وان رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وامرأة حسنت وجوهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجوهها

والشلوبين يوجبان وصف الاعمال بالانحصار مع منع غيرها اياه ولا يجوز ان الوصف بالاعم أو المساوي مع ايجاب غيرها اياه وأي ضرر في كون ما بعده مساويا له فيكون سوقة لتأنيده ثم رأيت ما يؤثر بما قلته بخط بعض الأفاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أي الاسم الإشارة فانه لا يوصف الا بذي ال اجماعا وانما وصفه باسم الجنس العرف بال لبيان حقيقة الذات المشار اليها اذ لا دلالة للاسم الإشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذى اللام ولان الموصول الذي يقع صفة ذولا وان كان شرا فانه وكما يجوز في تابع اسم الإشارة كونه زمتا من حيث دلالاته على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضا له والاول مبنى على ما عليه جمع محققون انه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به والثاني مبنى على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أي عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذي يقع في محل النعت على خلاف الاصل الخ (قوله وطأته في الافراد الخ) أو رده عليه نحو فظة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق وأجيب بأن النطقة لما كانت مركبة من أشياء كل منها شئ والبرمة من أعشار هي فظها والثوب من قطع كل منها شئ كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فإزوفه بالجمع وقيل أفعال في مثل ذلك واحدا لجمع كذا في الدماميني (قوله على ما هو الخ) أي على منعوت هو أي النعت أي معناه ثابت شئ من سببيه أي هو سببيه أو بعض أفراد سببيه (قوله كان) أي النعت بحسبه أي السببي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الافراد وشذبه فسأني في التثنية والاول والثالث وقوله كما هو في الفعل أي كحال هو أي الحال في الفعل اذا وقع زمتا مثلا (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتضاه على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة كافي البراغيمت وسبب ح هذا في التثنية الثالث ولم يتببه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال واختلاف في الافصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمرد قال في الغني وهو الأصح وعكس الشلوبين وطأته وقصلا آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفردا ومثني فالافراد أفصح كذا في التصريح ل الدماميني وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمة آباؤه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسر بخلافه اذا جمع اهـ وجهه أفصحية التكسير اذا تبع جمعا المشاكلة (قوله المجموع) فان كان

صان ث في الوصف المسند إلى السببي المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه

* الثاني قد تعامل الوصف الرفع في المعنوت معاملة الرفع السببي اذا كان معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك القراء وهو ضعيف (٦٦) وذهب كثير منهم الجرمي الى منعه * الثالث

السببي مثنى تعين الافراد على اللغة القهقي (قائده) يجوز مررت برجل قائم ابواه
لأقاعدين وان لزم استمرار الضمير في قاعدين مع جر بان الصفة على غير من هي له لانه
يغتنق في الثواني ما لا يغتنق في الأوائل ويتمتع قائمين لأقاعد ابواه على افعال الثاني
للزوم ما ذكر في الأوائل أفاده في المعنى (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى أنه قليل
والكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أي الوصف له أي للسببي (قوله
أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو
بامراً أحسن نعمة المجازية التأنيث ويصرح بعضهم سم (قوله بأن لا يمنع منها
ماز) كذكر الوصف يستوي فيه المذكر والمفرد وأشد ادهما وكونه أفعال
تفضيل مجرداً أيضاً فالمتكدر (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط
في النعت كونه مشتقاً أو مؤولاً به وهو رأي الاكثرين وذهب جميع محققون كابن
الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالاته على معنى في متبوعه كالرسل
الدال على الرجولية قاله الدماميني (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة
المباغية (قوله ومهان) كان عليه أن يأتي بالمزيد في اسم الفاعل كما أتى به في اسم
المفعول وأن يأتي باللازم في اسم المفعول كما أتى به في اسم الفاعل ويمكن أن يجعل
في كلامه احتباكاً (قوله وذرب) بالذال العجمة الحاصلة من كل شيء وبالهمزة العتماد
للأشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لأنها لا تدل على صاحب
الحدث أي فاعله أو مفعوله بل هي مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر
للدلالة على شيء منسوب للمصدر ففتح مثلاً ما أخذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة
للفتح ومرعى ما أخذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي (قوله وهو)
أي المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أي لهم في مثل هذا المقام ولا يرد كونها
مشتقة باصطلاح آخر (قوله في المعنى) أي من جهة دلالاته على معناه (قوله غير
المساكنية) أمأهي كررت برجل هنا وأهناك أرثم فعلقة عذوف صفة لرجل
فهو نظروف لاسفات بل أنصقات متعاقباتها (قوله والموصولة) إنما يكون قول
الناظم وذى شاملاً للموصولة على لغة اعرابها أماعلى لغة البناء فلا لأنها بالواو ولما
على هذه اللغة لا بالياء ومثلها في الوصف بما سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل
بخلاف نخوم وما (قوله وذى المسال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن
ذو رافع للاب نقر ابن حسني عن الاكثرين من المنع وعلوه بثلاثة أوجه ذكرها
شيخنا فراجع (قوله وذوقام) كذا في نسخ الوالو على لغة بنيان وذو الموصولة ليكنه

أفهم قوله كالفعل جواز
تسمية الوصف الرفع للسببي
وجمع الجمع المذكور
السالم على لغة ما كوفي
البراعيت في الممررت
برجل كرمين أبواه وجاء في
رجل حسنون غلمانة
(الرابع) ما ذكره من
مطابقة النعت للمعنوت
مشروط بأن لا يمنع منها
ماز كافي صبور وجرج
واقعد من اه (وانعت
بمشتق) والمراد به ما دل على
حدث وصاحبه وذلك اسم
الفاعل كضارب وقائم
واسم المفعول كضروب
ومهان والصفة المشبهة
(كضعف وذرب) وأفعال
التفضيل كأقوى وأكرم
والإرداس الزمان والمكان
والآلة لأنها ليست مشتقة
بالمعنى المذكور وهو
اصطلاح (وشبهه) أي شبه
المشتق والمراد به ما أقيم
مقام المشتق في المعنى من
الجوامد (كذا) وفروعه
من أسماء الاشارة غير
المساكنية (وذى) جمع
صاحب والموصولة وفروعهما

لا

(والتنسب) تقول مررت
بزيد هذا وذى المال وذوقام والقسر يشي ليعناها الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب الى قريش
(وقعتوا بجملة) بثلاثة شروط

يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى في كلام المصنف للموصولة لان شموله
 للموصولة انما يجي على لغة الاعراب لانها في كلامه بالباء وفي نسخ زدى قام بالياء
 هي المناسبة للشمول المسذكور (قوله شرط في المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو
 ان يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور عن اوفى كما سيأتي اه
 اصريح واما ان ابن جلا ضرورية (قوله ان يكون منكر) اى تأول الجملة بالتمكرو
 فتحوجا عن رجل قام ابوه وأبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها انصاف المسند
 بالمسند اليه في تأويل جاء رجل قائم ابوه ونحو جاء رجل ابوه القائم أو ابوه زيد من
 كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما في تأويل جاء رجل كأن ذات ابه ذات
 القائم أو ذات زيد كذا في الاماميني عن ابن الحاجب والرضي لا يكون الجملة
 زكرات وان جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما رده الرضى ثم قال والحق ان
 الجملة ليست معرفة ولا نسكرة لان التعريف والتشكيير من عوارض مدلول
 الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وانما جازعت النكرة فيها دون
 المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على
 الضمير لان الربط هنا لا يكون الا للضمير بخلاف الخبر والفرق ان المنعوت
 لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتج لدليل قوى يدل على ارتباط
 الجمله به واما نعت له بخلاف المبتدأ فانه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى بأى
 دليل يدل على ارتباط الجملة به وانما خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض
 الفضلاء ان الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه)
 وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل
 ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش نصريح (قوله
 أو يدل منه) معطوف على ضمير (قوله كأن حفيف النبل) بالهاء المهملة أى
 دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير يحسها القوس والحجس
 بتثنية العين المهملة فجمع فين مهملة مقبض القوس والعوازب بعين مهملة
 وبعد الالف زاي جمع عازب من عزبت الابل اذا عدت في المرعى ومظنفة
 بضم الميم وكسر النون فاعل أو خطأ والمظنفة الذى يملوا الظنفة كجبل وهو رأس
 الجبل وأعله وكان المعنى أن خطأ أغارها مظنفتها أى العالى من رأس الجبل الذى
 هو أى ذلك المظنفة كدليلها الذى يتبعه في السير وقد بقوله أو خطأ الخ لان النخل
 اذا ناه عن محله عظيم دويه (قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا) أى من أصل الربط
 وان كان في النعت بالضمير فقط وفي الخبر به وبغيره على ما تقدم (قوله أن تكون
 خبرية) أى لان النعت يوضع المنعوت أو يخصه والجملة لا تصلح لذلك الا اذا
 كان مضمونهم معلوما لاسماع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله

شرط في المنعوت وهو أن يكون
 (منكرا) اما لفظا ومعنى
 نحو واتقوا ابو ماتر جعون فيه
 الى الله أو معنى لالفاظ
 وهو المعروف بال الحسنية
 كقوله * واتقوا امرأ على
 اللثيم يدينى * وشرطان في
 الجملة أحدهما أن تكون
 متمثلة على ضمير يربطها
 بالموصوف اما ماقوط كما
 تقدم أو مقدر كقوله تعالى
 واتقوا ابو ماتر لا تجزى نفس
 عن نفس شىء أى لا تجزى
 فيه أو يدل منه كقوله
 كأن حفيف النبل من
 فوق يحسها * عوازب
 نخيل أو خطأ الغار مظنفة
 أى أخطأ غارها فأبدل من
 الضمير والى هذا الشرط
 الاشارة بقوله (فأعطيت
 ما أعطيته خبرا) والثاني
 أن تكون خبرية أى محتملة
 للصدق والتكذب واليه
 الاشارة بقوله

(وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) فلا يجوز مررت برجل اشر به أولا تمنهه ولا يعيد بعته كما صد انشاء البيع (وان امت) الجملة الظلمية في كلامهم (فالقول اضمن نصب) (٦٨) كقوله * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب

وامنع هنا) أى لا في الخبر على المختار وكالتبع الحال في المفهوم تفصيل (قولا جاؤا بمذق الخ) قبله * حتى اذا جن الظلام واختلط * وصفه قوماً اضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلين مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشمية يشبه لون الذئب في قلة البياض والسذق يفتح الميم وسكون الهمزة مصدر مذقت اللبن اذا خلطته بالماء والمراد به هنا المذوق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لا شتمها بها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلمة نحو جاء رجل ابوز بهكذا ينبغي تقريره توجيهه ونقل شخنا عن الدماميني ان ألتأني أكثر من المضارع (قوله لا تقتربن بالواو) خلافاً للزحششري كافي الدماميني (قوله تشبيهها على ذلك) أى ما ذكر من قصد المبالغة واتسوع ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان منها على قصد المبالغة لان معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجاز البكثرة وقوعه منه والمعنى شئ واحد مذ كرو على حذف المضاف لان المصدر يكون كذلك أى مفرد مذ كرو المصدر بالاضافة نحو هذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خاف كل من الثنتين مذهب في باب الحال في آتته ركضاً فقال البصريون ان ركضاً بمعنى راكضاً والركضيون انه على تقدير مضاف وقد يقال ان كلاً ذكر في كل من الموضوعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشتق) أى الذى بمعنى الفاعل كثيراً كما في عدل وزور بمعنى المفعول قليلاً كما في رضا قاله الدماميني * (فائدة) * قيل من نعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ماشئت من رجل لان ما مصدرية ومثله قوله تعالى في أى سورة ماشاء ركبت وارفضى في المعنى أن ماشرطية تحذف جوارها أى فهو كذلك ومجموع الجملة نعت وأن ما في الآية اما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها تقدير الرابطة أى شاءها وفي متعلقة بركبت أو باستقرار محذوف حال من مقوله أو بعد ذلك أى وضعك في صورة أى سورة شاء وأما شرطية فالنعت بمجموع الجملة والرابطة محذوف أى ماشاء تركيبك ركبت عليها وفي متعلقة بعد ذلك لا بركبت لان الجواب لا يعمل فيما قبل اداة الشرط (قوله لا يطرد) أى بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفد من هذا التشبيه ان المسهوع منه غير مسمى أى بالتشبيه الثاني لافادة ذلك وفي المقام يبحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعمنا أوحالاً ما على المبالغة أو على الجواز بالحذف ان قدر المضاف أو على الجواز المرسل

قط * أى جاؤا بلين مخلوط بالماء قول فيه عند رؤيته هذا الكلام * تشبيهان * الاول ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية (الثاني) فهم من قوله فاعطيت ما أعطيته خبراً أنهم لا تقتربن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقبل ما أعطيته حالاً (ونعتوا بمصدر كثيراً) وكان حقه أن لا ينعته بجموده ولكمهم فعلاً ذلك تصدراً للمبالغة أو توسعاً بحذف مضاف (فالترمو الافراد والتدكيرا) تشبيهه على ذلك فقالتوا برجل عدل ورضا زور ورواحراً عدل ورضا زور ورجلان عدل ورضا زور وكذا في الجمع أى هو نفس العدل او ذو عدل وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزير تشبيهان * الاول وقوع المصدر نعمنا وان كان كثيراً لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالاً وان كان أكثر من وقوعه نعمنا * الثاني أطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون في أوله همزة كبرار ومسير فانه لا ينعته به

الذى

وقوعه نعمنا * الثاني أطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون في أوله همزة كبرار ومسير فانه لا ينعته به

علاقته التعلق ان أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول وكل من
طرده من رحبه علماء المعاني اللهم الان يدعى اختلاف مذهبي النخاة
وأهل العار وأن المطرود منداهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة
إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبراً نحووز يدعدل فتدبر (قوله ونعت غير
واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لان ما بعد الفاعل لا يعمل فيما قبلها فلا يقصر
عاملاً والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى أو جمعاً أو اسم جمع أو اسم جنس
أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه أن نحو
زيد وعمر وإذا اختلف نعتيه لا يجب فيه التفریق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل
نعت بجانب منعتيه نحو جاء زيد العاقل وعمر والكریم وما حبيب به من أن المراد
بالتفریق ما يشتمل إيلاء كل نعت منعتيه رده قوله فعاطفاً لأن يقابل عاطفاً
في الجملة وأيضاً على ما فسره الدماميني برده على قوله لا إذا اختلفت نحو أعطيت
زيداً أباه مما اتفق فيه المتعوتان اعراضاً بالأسباب العطف فانه يمتنع جمعها في
وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع لان التابيع في حكم
المتبوع ولا يكون اسم واحد منعولاً أو لواناً ناص على ذلك الرضي بقول المصنف
لا إذا اختلف أي فلا يفرد بل يجمع مجمله مالم يمتنع ما يقع أفاده سم وفي هذا الأيراد
نظر لان المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بمثلي الدماميني لعدم
العطف فأعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والجمع هو لم يرد شي من ذلك فتأمل
(قوله إذا اختلف) أي لفظاً ومعنى كالعاقل والكریم أو معنى لالفظاً كالضارب
من الضرب بالعصا مثلاً والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها وألفظاً
لامعنى كالأذهب والمنطلق (قوله فعاطفاً فرقه) أي ففرق النعت حال كونك
عاطفاً بل أو فقط اجتماعاً أو قبل مررت برجلين صالح فطالخ أو ثم طالخ لم يستقد
الترتيب في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد
أفاده الدماميني وأما قول ابن الحاجب الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فتخرد
مردود بتخلاف ما إذا كان المنعوت واحد فانه يجوز العطف بغير الواو وحكى
سيبويه مررت برجل راكب فذهب وبرجل راكب ثم ذهب قاله كريباً لأن
قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجلين (قوله كريبين) أي بالثنائية ولا
يجوز كريبم وكريبم بالتفريق نعم يجوز مررت بانسانين صالح وصالحه اذ لم يتفقا
الأب التعليل فانه نعت مختلف في الحقيقة فجاز تفرقه نظراً لذلك وجمعه نظراً
للاتحاد في التعليل (قوله ويستثنى من الأول) اعترض بانه لا استثناء لان نعت اسم
الإشارة لا يكون مختلفاً أصلاً فهو خارج بقوله إذا اختلف (قوله فلا يجوز تفریق
نعتيه) أي لو جوب مطابقتها لفظاً قال الدماميني اختص نعت اسم الإشارة بما مور

لابطارد ولا بغيره (ونعت
غير واحد إذا اختلف
فعاطفاً فرقه لا إذا اختلف)
مثال المختلف مررت
برجلين كريبم وبخيل ومثال
المؤنثف مررت برجلين
كريعين أو بخيلين ويستثنى
من الأول اسم الإشارة
فلا يجوز تفریق نعتيه

منها هذا ومنها وجوب كونه ذال ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت
 به في اذار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في اذار السكريم ومنها امتناع قطعه
 واما كونه حسنا او صنفا فغالب لا لازم (قوله فلا يقال مررت به ذن الطويل
 والقصير) أي على النعمية بقية ما يأتي (قوله قيل يدرج الخ) أي لان المراد بغير
 الواحد كجرا مادل على متعددا والنظر الذي ذكره الشارح مبني على أن المراد به
 المثني والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدماميني وعليه فالنظر غير وارد (قوله
 والاختيار في مررت برجلين كويم ويخيل اقطع) قال شيخنا انظره مع ما سألني من
 وجوب اتباع النكرة بفتح اه ولا وجه لتوافق ما يأتي فيما اذا اتحد المنعوت
 وتعددت عنده (قوله عند الشمول) أي جمع المنعوت في لفظ واحد نحو مررت برجل
 وامرأة صالحين ورجل وامرأتين صالحين ورجل وأفراس سابقين ويتبع صالحين
 وسالحن وسابقات والتعليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل
 اختيارا) مراد بالتفصيل التفريق قال الدماميني تقول على التعليل مررت
 بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اه أي وسابقات
 وسابقين والظاهر أن مثله في جواز التعليل وعدمه ما اذا أوليت كل منعوت
 بنعته (قوله وحيدى معنى وعمل) أي متحدين فيهما سواء اتحد اللفظ أم لا فالاول
 نحو جاء زيد وجاء عمر والعاقلان وكثاني أمثلة الشارح والثاني كقضية أمثلة فعلم
 ما في كلام البعض من المؤاخضة واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين
 تعريفا وتذكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من
 نعت النكرة بالمعرفة او العكس ورايعا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم إشارة
 فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المهم ونعته فان آخر
 اسم الإشارة كذا عن زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبي شرطا
 خامسا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين في جملة خبرية والآخري في جملة انشائية
 فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمر والعاقلان وفيه أن العاميين في المثال يختلفان معنى
 فاتحدهما معنى يعنى عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال وقول البعض الا
 أن يقال في المثال ما نعان لا ينهض وجهه الزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبي
 الاتباع في هذا المثال بوجه جواز القطع بل وجوبه وفي الرثي منعه أيضا وعلامة انه
 لا يجوز ان تختلف من تعلم من لا تعلم فتجعله ما بمنزلة واحدة فالذي ينبغي أن يعمل بنحو
 بعثت زيد الحبسة وبعثت التوب الجديدين مقصودا باحدى الجمعتين الاخبار
 وبالاخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمر والعاقلان (قوله أي اتبع مطلقا) أي
 سواء كان المتبوعان حرفي فعلين أو خبري مبتدئين أو منصوبين وقد مثل
 الشارح لذلك أم محفوضين كسقت النبع الى خالد وسيتى زيد السكاتبين وكمرت

فلا يقال مررت به ذن
 الطويل والقصير نص على
 ذلك سيمويه وغيره كالزادى
 والزجاج والمبرد قال الزادى
 وقد يجوز ذلك على البدل
 او عطف البيان
 * تبيينات * الاول قيل
 يدرج في غير الواحد ما هو
 مفرد لفظا شجوع معنى
 كقوله * فوافيناهم منا
 يتجمع * كأسد الغاب
 مردان وشيب * وفيه نظر
 (الثاني) قال في الارتشاف
 والاختيار في مررت
 برجلين كويم ويخيل اقطع
 (الثالث) قال في التسهيل
 يغلب التذكير والعقل
 عند الشمول وجوبا وعند
 التفصيل اختيارا (ونعت
 معولى) عاملين (وحيدى
 معنى * وعمل أتبع بغير
 استثناء) أي اتبع مطلقا
 نحو جاء زيد وأتى عمرو
 العاقلان وهذا ان يدون ذلك
 خالد السكريمان

ورأيت زيدا أو بصرت عمرا الظرفين وخصه بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبري مبتدأين فإن اختلف العاملان في المعنى (٧١) والجمل أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على أنه امر مبتدأ

أو بالنصب على ضمائر
فعل نحو جاء زيد ورأيت
عمرا الفاضلان أو الفاضلين
ونحو جاء زيد ومضى بكر
السكريمان أو السكرين
ونحو هذا لمزيد وموجع
عمرا الظرفان أو الظرفين
ولا يجوز الاتباع في ذلك
لان الجمل الواحد لا يمكن
نسبته لعاملين من شأن كل
واحد منهما أن يستقل
تبيينه * الأول اذا
كان عامل الجمولين واحدا
ففيه ثلاث صور * الأول
أن يتحد العمل والنسبة
نحو قام زيد وعمرو والعاقلان
وهذه يجوز فيها الاتباع
والقطع في أما كنتم من غير
اشكال * الثانية أن
يتختلف العمل وتختلف
نسبة العامل الى المجرولين
من جهة المعنى نحو ضرب
زيد وعمرا السكريمان
وتجب في هذه القطع قطعا
(الثالثة) أن يتخالف العمل
وتتحد النسبة من جهة
المعنى نحو جاءهم زيد وعمرا
السكريمان فانقطع في هذه
واجب عند البصريين

زيد وبعمر والساكنين قال في الهمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انفردت من جهتين كالخرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين والخرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظرفين أو معنى فقط نحو مررت بزيد واسمعت بعمرو الفاضلين والاضافة في الختلاف المعنى معني نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو والفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أي أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذي أشار الناظم الى رده بقوله بغيره استثناء (قوله وجب القطع) قال ستم فيه تأمل فانه يجوز افراد كل بوضوئه بجنسه اهـ وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع طلبة جمع التعيين لا مطلقا (قوله على ضمائر فعل) أي كمدح وأذم وأغنى وأذكر قال الدماميني قال المصنف في شرح عمده اذا كان المنعوت متعينا لم يقدرا على بل أذكر اهـ وللبحث فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أي - فرد عن الآخر المعنى أو العمل لاختلافهما معني أو عملا لاختلاف المتحدين معني وعملا فانها لا تتحداهما بغير لان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد (قوله والنسبة) أي نسبة العامل اليهما بان تكون على جهة الفاعلية أو المنعولية ممثلا (قوله يجوز فيها) الاتباع والقطع) ويجوز أيضا افراد كل بوضوئه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كقالة الرضي قال الاسقاطي وهل يجوز تقريبات التعيين مع تأخيرهما في الشاطبي ما يقيد المنع اهـ ومقتضى القياس على ما يأتي عن الرضي في الصور الثلاثة لا تامة في كلام الشارح الجواز إلا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن في الصورة الثانية ما يرد كل ذهب الى منعوته اذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه ادلا بترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله في أما كنه) أي القطع وهي المواضع التي يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب في هذه النطق قطعا) المراد بوجوب القطع مع الاتباع مع جمع التعيين ولا فيجوز افراد كل بنعت كفي الرضي وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الأول للثاني والثاني للأول لان اللازم عليه فصل أحدهما من معنونه وهو خبر من فصله ما معا كما سبق مثل ذلك في الخال اهـ ولا يخفى أن غاية ما يقيد هذا التعليل الاول بوقوع الوجوب فان كان مراده الاول بوقوعه فذلك والامتناع مع انه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان فصل أحدهما بكاملين وفصل كل منهما ما

وأجاز القراء وابن سعدان الاتباع والنص عن القراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع فتقول جاءهم زيد وعمرا السكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أي شئت لان كلامهم ما تخاصموا وتخاصموا والجمع مذهب البصريين

قبيل بدليل انه لا يجوز ضارب ز يدهند العاقلة برفع العاقلة نعمتا هذ لكن ذكر الناظم في باب ائنية الفعل
 من شرح التسهيل أن الامهين من نحو ضارب زيد عمرا (٧٢) ليس أحدهما أولى من الآخر

بكامة فتأمل (قوله قبل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التعميرض أن هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال يجوز للاحظة المعنى في الاتباع التغليب ولا تغليب هنا وإنما عدم جواز ضارب الخ غير صحيح عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح إلى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسألة وهي المصاحفة والاذعوان بضم الهزرة والعين المهملة ذكر الحيات والائني أفعي والتشجيع الحسية وكذا التجميع وميمه مزائد. وقال الشاهد في الاذعوان فإنه تامع الحيات لكن نصب نظر إلى كونه مفعولاً معني (قوله أسهل) أي لسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالت القدم الخ) أي في مفسكون الاذعوان مفعول فعل حذف الجر لم به من التعبير بالمسألة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله يوههم وجوب الاتباع) قل سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما سبقت له وفيه أن المصنف اتخذ ذكر القطع مع تعدد النعوت وكلامه لأن غير مفروض في التعدد فلا يندفع الإيهام هنا بكلامه الآتي (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قبل الوحدة فيشمل النعوتين والاطلافة شامل للعمل لكن سبقت أن الواجب في النعوت الذكره اتباع ذعت واحد (قوله مقتدر الذكرهن) قال سم هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يقتدر اليه وقد يستعني عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبداً متمم للنعوت وذلك يتضمن الاقتدار اليه أبداً لان ما يتبع غيره يقتدر اليه فليتأمل اه وبظهر أنه لا اشكال لان المراد بانها مة المنعوت أن شأنه والقصور الأصلي منه الاتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل (قوله أتبعتم كلها) أي وجوباً وأورد عليه ان القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلمة وهو جائز وأجيب بأن قطعه بعد المذكور يفتقر الغرض من ذكره فيبين ما تنافى بخلاف الترك وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالنعوت والتركيبي فيهم ذلك فالأولى في الجواب أن يقال لما كان القطع مشعراً بالاستعناء منه وعند الحاجة لهما فيه من التنافي إذا الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض لقطع عند عدم تعدد النعت والصحح جوازه خلافاً للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت واعلم أن النعت اذا قطع خرج عن كونه نعماً كما ذكره ابن هشام (قوله وأقطع البعض وأتبع البعض) قد يشهاها كلام المصنف أن يراد وأقطع الجميع أو البعض لان حذف المعمول يؤذن بالعموم وقوله سم (قوله لا يبعدن قومي الخ) دعاء قومها

بالرفع ولا بالنصب قال ولو أتبع منصوبه ما جبر فروع أو مرفوعهما بمتصوب بلجاز ومنه قول الرازي قد سالم الحيات منه القداما الاذعوان والتشجيع الشجعما فنصب الاذعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع إفظاً لكل شئين تسالما فهو ما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التثنية قد سالم الحيات منه القدام وسالت بالقدم الاذعوان * الثاني قوله أتبع يوههم وجوب الاتباع وليس كذلك لان القطع في ذلك منصوب على جوازه (وان نعوت كثرت وقد تلت أي تبعت منعوناً) مقتدر الذكرهن بأن كان لا يعرف الأيدى كجميعها (أتبعتم) كلها لتفرقها منه حينئذ مغزلة الشئ الواحد وذلك كقولك مررت بزيد الساجر التقيبه الكاتب اذا كان هذا الموصوف يشار كفي اسمه ثلاثاً أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر تقيبه والآخر ققيه كاتب (واقطع)

الجميع (أو أتبع) الجميع أو أقطع البعض وأتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معيناً * بدونها) كلها كما في قول خرنق * لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداوة آفة الجزم *
 خرج

النازلون بكل معترك

والطيبون معاً قد الازر
 فيجوز رفع النازلين
 والطيبين على الاتباع
 اقوى أو على القطع
 بأشمارهم ونسبها بأشمار
 أمدح أو أذكر ورفع الأول
 ونصب الثاني على ما ذكرنا
 وعكسه على القطع فيهما
 (أو بعضها أقطع معلنا)
 أي إذا كان المنعوت معتقرا
 إلى بعض المنعوت دون
 بعض وجب اتباع المقتصر
 اليه وجاز فيما سواه القطع
 والاتباع هكذا في شرح
 الكافية * (تبيينات) *
 الأول إذا قطع بعض المنعوت
 دون بعض قدم المتبوع على
 المقطوع ولا يعكس وفيه
 خلاف قال ابن أبي الربيع
 الصحيح المنع وقال صاحب
 البسيط الصحيح الجواز ولو
 فرق بين الحالة الثانية
 وهي الاستغناء عن الجميع
 فيجوز والحالة الثالثة وهي
 الافتقار إلى البعض دون
 البعض فلا يجوز ذلك
 مذهبا * الثاني إذا كان
 المنعوت نسكرة تعين في
 الأول من تعوته الاتباع
 وجاز في الباقي القطع كقوله
 ويأوى إلى نسوة عطل
 وشعثا مرصيع مثل السعال

نح مخرج النهى وبعد مضارع بعد من باب فرح أي لا يهلكن والعداء بضم العين
 مع عاد الأثر بضمهتين جمع ازار ومعادها ما وناضع عقدها وكثي بالطيبين
 قد الازر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع النازلين الخ) سكت عن
 المنعوت الأول وهو الموصول لبقاء اعرابه فيتبع أن أتبع الجميع وكذا
 أتبع البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض
 لا يتبع في البعض مشروط بتقدم المتبوع كما سيذكره الشارح ويقطع ان
 طعت الجميع (قوله على ما ذكرنا) راجع لرفع الأول ونصب الثاني أي على
 الاتباع أو القطع بأشمارهم في الرفع وعلى القطع بأشمار أمدح أو أذكر في النصب
 قوله على القطع فيهما أي في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كما يقبلان معاً
 ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع
 الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها أقطع معلنا) مقتضى حل الشارح أن بعضها
 الجز عطفنا على الضمير في ذكره من أوفى بدونها بناء على مذهب المصنف من
 جواز العطف على ضمير الخاضع بغير إعادة الخافض أو على دونها ومنعزل أقطع
 محذوف أي وإن يكن المنعوت معتقرا لذكر بعضها أو معنا بدون بعضها أو
 معينا ببعضها أقطع ما سواه على الأول والاخبار أقطعها دون ما سواه على الثاني
 وعلى هذا يكون المنعوت مستغنياً على مسألتين مسألة الاستغناء المنعوت عن جميع
 المنعوت ومسألة استغناءه عن بعضها وافتقاره إلى بعضها الآخر وجعل الشيخ
 خالد بعضها بالنصب شعولاً مقدماً لا قطع على أن تقدير البيت وأقطع جميع
 المنعوت أو أتبع جميعها أو أقطع بعضها أو أتبع بعضها أن يكن المنعوت معينا
 بدونها وعلى هذا المسألة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقابلة (قوله
 قدم المتبوع) هذا هو الراجح كما يشير إليه تقديمه (قوله وفيه) أي في العكس المستفاد
 من يعكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه أنه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون
 الاتباع كالاتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله إذا كان المنعوت نسكرة الخ) هل
 يجري هذا في المعروف بال النسبة نظر إلى أنه في المعنى نسكرة فيه نظر سمي (قوله
 تعين في الأول الخ) فلو كان دعوت النسكرة واحداً نحو جاء رجل كريم لم يجز قطعه
 لافي الشعر كما في الهمع ورايت تحيط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وروان
 يبدو ويحجزه (قوله وجز في الباقي القطع) أي وإن لم يتعين مسمى النسكرة إلا
 الجميع لان المنعوت من نعم التخصيص وقد حصل بتبعيته الأول (قوله ويأوى)
 ضمير للسائل فيغيب في صيده الوحش عن نساء ثم يأتي اليهن فيجدهن في أسوأ
 حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة (١) وهي المرأة التي خلا جيدها
 من الفلان وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي وأخص شعنا

صبا ن ت (١) قوله جمع عاطلة الصواب عاطل بلقاء كفي الصحاح وإنما مرس اه

(الثالث) يستثنى من الطلاقة النعت المؤكد نحو الهين اثنين والمترنم نحو الشعرى العبور والجارى على مشار
 نحو هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه (وارفع أو انصب ان (٧٤) قطعت) النعت عن التبعية (مضمر)

مبتدأ أو نائباً إن يظهر) أى لا يجوز اظهارها ما
 وهذا إذا كان النعت مجرد
 مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد
 لله الحمد يرفع باضماره و
 ونحو وأمرأته حالة الخطب
 بالنصب باضمار أدم اما
 إذا كان للتوسيع أو
 للتخصيص فانه يجوز
 اظهارهما فتقول مررت
 بزيد التاجر بالوجه
 الثلاثة ولأن تقول هو
 التاجر وأنى التاجر (وما
 من المنعوت والنعت عقل)
 أى علم (يجوز حذفه)
 ويكثر ذلك في المنعوت (وفى
 النعت يقل) فالاول شرطه
 اما كون النعت صالحا
 لمباشرة العامل نحو وأن
 عمل سابعات أى دروعا
 سابعات أو كون المنعوت
 بعض اسم مخفوض عن
 أرفق كقولهم من مناظعن
 ومنا أقام أى منافق يرق
 ظعن ومنا فرى أقام وكقوله
 لو قلت ماني قومهم لم يتيم
 بقضائها فى حسب ومبسم
 أصله لو قلت ماني قومها
 أحد يفضلها لم تأثم حذف

لبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالاً من الضرب الأول الذى هو العطليل
 وهو جمع شعنا وهى المغيرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله
 والمراضع جمع مرضع والباء للاشباع أو جمع مرضاع فالباء قياسية والسعالى
 جمع سعاله بكسر السين كفى القاموس وهى أخبت الغبلان (قوله والمترنم أى
 الذى انترمت النعت يندخو الشعرى العبور والمراد أنه اذا وقع بعدها
 وصف كان زعماً لأنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هورب الشعرى نقله
 شيخنا السيد عن الدمامينى وهو أحسن مما قاله البعض وسميت العبور لعبورها
 الجحرة (قوله لن يظهر) ألفه للثنية كعليه حل الشارح لأن أو تنوعية وهى
 كلوا وكما مر غير مرة فعلم مافى كلام البعض وإنما التزم حذف العامل ليكون حذفه
 المترنم أمارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله ونحو وأمرأته الخ) كان
 عليه أن يزيد نحو اللهم الطيف بعدك المسكين بالرفع والنصب لاستيقاء التمثيل
 وقوله بالنصب أى لحالة (قوله أما اذا كان للتوسيع أو للتخصيص) أى أو لتهنيم
 أو الألبام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضع وان كان لغبر ذلك أى لغبر المدح
 والذم والترحم جاز ذكره أى العامل (قوله فانه يجوز اظهارها) أى لعدم قصد
 الانشاء عينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضع (قوله وأنى
 التاجر) قال البعض أى ان كان المنعوت غير متعين والأفرد ذكر اه ونقله شيخنا
 عن الدمامينى وفيه نظر لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعيين المنعوت مع أن تحمل
 القطع اذا عين المنعوت بدون النعت ومن صرح به هذا البعض عند قول الشارح
 سابقاً وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أما كنه فتدبر (قوله وما من المنعوت
 والنعت الخ) يشمل حذفه ما معاشرو لا يحوت فيها ولا يعجبى أى حياة ناعفة اذلا
 واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) فما لم يعلم منه محالاً يجوز حذفه الاعتد
 قصد الألبام على السامع نحو رأيت طربلاً أى شيئاً طربلاً نقله شيخنا عن الدمامينى
 (قوله صالحاً لمباشرة العامل) أى بأن يكون مقر دان كان منعوتة فاعلاً أو منعوتاً
 مثلاً وخلة مشتملة على الرابط ان كان المنعوت خبراً مثلاً نحو أنت بضرب زيدا بالياء
 التحتية أى أنت رجل بضرب زيدا (قوله أى دروعاً) بديل وأناله الحديد (قوله
 ظعن) أى سافر (قوله لو قلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كأشعار اليه
 الشارح بقوله أصله الخ ومتعاقب يتم محذوف فى مقالتك والحسب فاعبته
 الانسان من مفاخر آباءه والمبسم بكسر الميم وفتح السين الهمزة الجمال وأصله
 موسم قلبت الواو يا ولوقوعها التركسة كميزان (قوله وكسر حرف المضارعة) أى

على

الموصوف وهو حذف المضارعة من تأثم وأيدل الهمزة
 باء وقد تم جواب لوفاصلاً بين الخبر المقدم وهو الجار والجارور

والمتبدا المؤخر وهو أحد
 الحذف فان لم يصلح ولم يكن
 المنعوت بعض ما قبله من
 مجرور عن أوفى امتنع ذلك
 أى إقامة الجملة وشبهها
 مقامه الأوفى الضرورة
 كقوله * لكم قبصة من بين
 أئرى وأقترأ * وقوله
 ترى يكفى كان من أرمى
 البشر * وقوله
 كأنك من جمال بني أقيش
 يقع بين رجله وبين
 والثاني كقوله تعالى يأخذ
 كل سفينة غصبا أى كل
 سفينة صالحة وقوله

على غير لغة الخازن بين تصريح (قوله والمتبدا المؤخر) قال الشيخ خالد الخازن
 مؤخر لأن المنكرة الخبز برعها بظرف مختص بحب تقديم خيرها عليها اه ووجه
 وجوب تقديم الخبز برع فهوهم كونه صفة للمنكرة لما قالوه من أن المنكرة أخرج
 إلى الصفة منها إلى الحب فالذفع اعتراض سم وأقترأ شيخنا والبعض بما حاصله
 أن التقى يكفى مسوقا لا ابتداء بالمنكرة (قوله الأوفى الضرورة) أى والأوفى قليل
 من المتر كفى قوله تعالى واقدماءك من نبي المرسلين أى بناء على أن من لا تتراد
 في الاعتجاب ولادخلة على معرفة قاله في التصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير
 المواضع المستثناة لان حذفه الممنوع اذا لم يتم شئ مقامه في اللفظ وذعته هنا قائم
 مقامه في اللفظ وان لم يصلح لفاعلية بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب
 لبني أمة عبيدهم والقبصة بكسر الهمزة وسكون الواو وباء ما دام المهمة العدد
 الكثير من الناس والشاهد في قوله من بين أئرى أى من أئرى أى كثر ماله وأقترأ
 أى افتقر حذف المنكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتسديم
 للضرورة (قوله ترى) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهى السكبدا
 في قوله قبل

مالك عندي غيرهم * ومجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والسكبدا بفتح الكاف وسكون الواو بعدها زال المهمة القوس الواسعة
 المقبض قاله الهمامى والشمعى وغيرهما وقوله يكفى كان أى يكفى رجل كان
 (قوله كأنك من جمال الخ) أى كأنك من جمال من جمال وأقيش بضم الهمزة وفتح
 الحاق وسكون الختية آخره شين مجتهو يقع بالبناء للتعول أى بصوت نعت
 ثان للمنعوت المحذوف والبرجع الضمير فى رجله وهو الموحج التقدير المنعوت
 والشن بفتح الشين المنجحة وتشديد النون القرية بالياء وهى أشد لتقوى الابل
 ووجه التسمية سرعة الغضب وشدة النور والبيت يشهد لإقامة الجملة وإقامة
 شبهها (قوله والثاني) أى حذف النعت (قوله أى كل سفينة صالحة) بدليل أنه
 ترى كذلك وأن تعيها لا يجرحها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه معنى
 (قوله فلم أعط شيئا ولم أمتنع) ببناء الفعلين للجھول وصدره * وقد كنت فى الحرب
 ذاتها * بضم الفوقية وسكون الدال المهمة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة
 قال العينى والشاهد فى شيئا اذا لمه شيئا لئلا تحذف الصفة ولولا هذا التقدير
 المتناقض مع قوله ولم أمتنع وسبقه الى ذلك صاحب المعنى وناقشه الهمامى بأن عدم
 الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتجرى الصدق قال الشمعى وقد يقال
 هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والأظهر فى تشبيل تقدير النعت لدفع التناقض
 قوله تعالى وما نريهم من آية الاهى أكبر من آيتها أى السابقة ووجه التناقض

(قوله القرية بالياء
 صوابه البالية اه)

أى فرع فاحم وجيد طويل
 * (تنبهات) * الاول قد
 بلى النعت لا أو ما فيجب
 تكررها ما مقروين
 بالواو نحو مررت برجل
 لا كريم ولا شجاع ونحو اثني
 برجل اما كريم واما شجاع
 (الثاني) يجوز عطف
 بعض النعوت المختلفة
 المعاني على بعض نحو مررت
 بزيد العالم والشجاع والكريم
 (الثالث) اذا صلح النعت
 لمباشرة العامل جاز تقديمه
 مبدلا منه النعوت نحو الى
 صراط العزيز الحميد لله
 (الرابع) اذا نعت بمفرد
 وظرف وجملة قدم المفرد
 وأخرت الجملة عما قبلها نحو
 وقال رجل مؤمن من آل
 فرعون يكتم إيمانه وقد
 تقدمت الجملة نحو وهذا كاذب
 أنزلناه مبارك نسوف يأتي
 الله بقوم الآية **أو خاتمة**
 من الاسماء ما نعت
 وينعت به كاسم الاشارة
 نحو مررت بزيد هذا أو بهذا
 العالم ونعت به معجوب آل
 خاصة فان كان جامدا محضا
 نحو هذا الرجل فهو عطف
 بيان على الاصع ومنها ما لا
 نعت ولا ينعت به كالظهر

المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل بقية زيادة المفضل على المفضل
 عليه فلا يصح الزيدان كل منهما ما أفضل من الآخر لا تقاضا لثبات الزيادة لكل
 ونقصها عنه وقوله تعالى وما نرى لهم من آية الا هي أكبر من أن نراها فيكون أكبر وغيره أكبر
 الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغيره أكبر
 فافهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والحمد العنق (قوله أى فرع فاحم)
 أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات
 الفرع والحمد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين شجوى ذميين (قوله مقروين
 بالواو) أى فى المرة الثالثة كلها ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أى
 بتجميع حروف العطف الأم وحقيق كلمة و به الموضع فى الحواشى والاحسن فى
 الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبوحيان (قوله المختلفة المعاني) أما
 متفتها فلا تلازم عطف الشئ على نفسه وقال فى الهمع وانما يحسن العطف
 عند تباعد المعانى نحو هو الاول والآخرو الظاهر والباطن بخلاف ما اذا تقاربت
 نحو هو الله الخالق البارئ المصور (قوله مبدلا منه النعوت) قال البعض أى ان
 كان النعوت معرفة أما اذا كان نكرة فينصب نعتة المتقدم عليه حالاً نحو لمسة
 موح شاطل اه وأنت خير بأن هذا ليس على الطلاقة فان من النعوت النكرة
 ماهو كالنعوت المعرفة فى اعراب نعتة بحسب العوامل واعراندهو بدلا أو عطف
 بيان نحو مررت بقائم رجل وقصدت بلد ككرم رجل ثم رأيت فى الدماميين
 ما يؤيده حيث ذكر ان نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالاً غائب لا واجب على
 الاصع وأن محل نصبه حالاً اذا قبل الحال لية لخرج النعت فى نحو جاني فى رجل
 أحمر ونحوه من الصفات الثابتة واذ لم يمنع ما فى من نصبه حالاً لخرج الوصف فى
 نحو المأثور المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل
 مبارك خبرا ثانيا (قوله معجوب آل خاصة) شامل للوصول ذى آل كالأذى والذى
 وان كانت آل فيه زائدة وانما خصه ونعته معجوب آل لانه مبهم واهرامه لا يرفع جملة
 لانه أيضا مبهم ولا بالاضاف الى معرفة لان نعت به مكسب من المضاف اليه فهو
 كالعارية كذا علوا ويرد عليه الموصول غير ذى آل كمن وما فلما ذالم نعت به
 اسم الاشارة (قوله كالظهر) أمأنه لا نعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب
 أعرف المعارف فلاحاجة اليها الى التوضيح وحمل عليه ما نسميها الغائب وحمل
 على الوصف الموضع الوصف المادح أو اللذام أو غيرهما طرد الباب وأورد عليه
 الشنقوى أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو عسى عن الايضاح ومع ذلك نعت
 للمدح وأجيب بأنه نعت نظر الاسئلة وهو الاله الذى هو اسم جنس أو الحاقا له
 بالاعم الاغلب اذا اصل فى الاسم الظاهر أن نعت وأمأنه لا نعت به فلانه ليس

مطلقا خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة تسمى كما سمع من نحو صلى الله عليه الرؤف الرحيم فى

في الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الاعلى الذات الاعلى قيام معنى ما اذا قالوا
 ويرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق لدلالتة حينئذ
 على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كرجعه دلالة الالهم الآن يقال طردوا
 الباب قائل قال في الهمع وكالضمير في أنه لا نعت ولا نعت به أسماء الشرط
 والاستفهام وك الخبرية وما التجمعية والآن وقبل وبعد (قوله وغيره بجعله بدلا)
 أي بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجمود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة
 الاشتراك اللفظي ولم نعت به لانه ليس بمشتق ولا في حكمه اذ هو موضوع لمجرد
 الذات نعم العلم المشتهر سماءه بصفة حكمته يصح أن يقول بوصف ونعت به (فائدة)
 يجوز نعت النعت عند سيمويه ومنه بازيد الطويل ذوالجمعة ومنعه جماعة منهم
 ابن جنى فانه في الارتشاف (فائدة ثانية) النعت بعد المركب الانساني لاضاف لانه
 المقصود بالحكم وانما سجي بامضاف اليه لغرض التخصيص فلا يكون له الا بدليل
 ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف اليه لانه لان المضاف انما سجي به لقصده
 التعميم ولذلك نعت قوله

وكل أخ مفارقة أخوه * لعمر أهلك الا الفرقان

أفاده في المعنى

التوكيد

(قوله ويسمى به الخ) الانسب بجمام النقل أن يقول ثم سمي به الخ (قوله وهو بالواو
 أكثر) وهي الاسل والهمزة بدل (قوله الرفع احتمال الخ) اما أن يكون المراد
 بالرفع الابداع واما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوي فوافقت كلامه قول ابن
 هشام الظاهر انه بعد ارادة المجاز ولا يرفعها بالكلمة لان رفعها بالكلمة نافي
 الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نضال لم يؤكد ثانيا وانما اقتصر الشارح
 على رفع الاحتمال المذكور لان رفعه هو السهو والغلط انما يكون بالتأكيد
 اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرفع الجماعا للتوكيد
 حتى البدل فان. وان رفع الاحتمال في نحو مررت بقومك كغيرهم وصغيرهم
 أو لهم وأخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله)
 بالنفس أو بالعين) أي هاتين المادتين بقطع النظر عن افرادهما وغيره وليس
 المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين بيمين على افرادهما
 وان أكد ههما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما الخ
 فانه فاعنا طال به البعض عن الهوتى وعلم أن في البيت اجمالا بينه البيت بعده
 على انه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أي في الافراد والتذكير وفروعهما أن
 يحتمل الاسم في النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا

وغيره يجعله بدلا ومنها ما نعت
 ولا نعت به كالعلم ومنها
 ما نعت به ولا نعت كأي
 نحو مررت بقارص أي فارس
 ولا يقال جاءني أي فارس
 والله أعلم

التوكيد

هو في الاصل مصدر
 ويسمى به التابع المخصوص
 ويقال أكد تأكيدا ووكدا
 توكيدا وهو بالواو أكثر
 وهو على نوعين لفظي
 وسميائي ومعنوي وهو
 التسابع الرفع احتمال
 ارادة غير الظاهر وله
 ألفاظ أشار اليها بقوله
 بالنفس أو بالعين الاسم
 أكد * مع ضمير طابق
 المؤكدا) أي في الافراد
 والتذكير وفروعهما
 فتقول جاء زيد نفسه أو
 عينه او نفسه عينه

فتجمع بينهما والمراد حقيقة وتقول جاءت هذه بنفسها أو غيرها وهكذا ويجوز جمعها بزيادة فتقول
 جاعز بنفسه وهند بعينها (واجمعهما) أى النفس والعين (بأفعل ان تبعاً ما ليس واحداً متبعا)
 فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام (٧٨) الزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندان

أنفسهن أو أعينهن ولا يجوز أن يؤكدهما مجموع على نفوس وعيون ولا على أعيان فعبارته هنا أحسن من قوله في التسمية جمع قلة فإن معناها تجمع جمع قلة على أعيان لا يؤكده **تبيينه** ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكداً لها غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك في المجموع وأما المثنى فقال المشرح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضاً الأفراد والتثنية قال أبو حيان وهم في ذلك إذ ليشل أحد من التخوين به وهو ما قاله أبو حيان نظراً فقد قال ابن اياز في شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز صرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والأفراد والتثنية والمختار الجمع نحو قد صغت قلوبنا

وان زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة في التذكير والتأنيث فقط فأعرفه وأوفى النظم لمنع الخلق (قوله فتجمع بينهما) أى بلا عطف كما يأتي والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذلك المرادى (قوله بباء زائدة) ومحل الجرور أعراب المتبوع (قوله واجمعهما) الأمر مستعمل في الوجوب بالنسبة إلى الجمع وفي الأولوية بالنسبة للمثنى (قوله بأفعل) أى جمعاً ملائماً للأفعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان) لوقال ولا بالعين مجموعاً على أعيان ليكون مبيحاً (قوله ولا يؤكده) أى على المختار والافني الدماميني عن شرح العمدة للمصنف والمنفصل للزخشرى والكفاية لابن الجبار جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلام ابن اياز راقياً على أبي حيان بالنظر إلى الأفراد أتى بهذا الرذالة لأنه يرد عليه بالنظر إلى الأفراد والتثنية ولا يبيح أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرذالة لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو معناه ما لأن المراد به ما الذات (قوله إلى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى ما اشتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أى على التثنية فلأن المتضامين كالمثنى الواحد فمفردوا الجمع بين تثنيتهما وأما على الأفراد فلأن الاثنين جمع في المعنى (قوله جماعة الخ) تمامه * سقاهن الغر الغرودى مطبرها * والغر جمع غراء وهى البيضاء وهى صفة الخروف أى من السحب الخراف والغرودى جمع غادية وهى السحابة المعطرة سماحاً والمطر يفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمين الخ) المهمه المسكان القفر والقذف يفتح القاف والذال المهمجة آخره فاه البعيد والمرت يفتح الميم وسكون الراء آخره فوقة المسكان الذى لا نبات فيه وظهرها ممتد أو مثل خبز الجملة صفة ثالثة قاله العيني والمراد بظهوره ما ما ارتفع منه ما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة وقوله وكلا ذكر الخ) أعلم أن كلا وشبهها فى افادة شمول كل فردان كانت داخلية فى خبر النفي بأن آخرت عن أداتهما لفظاً نحو ما كل ما يقينى المرعى دكره * وما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم ولم أخذ كل الدراهم ولم أخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم أخذ الدراهم كلها لم أخذ توجه النفي إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم والأبأن قدمت على أداتهما لفظاً ورتبة توجه النفي إلى كل فرد أو أفاد عموم السلب كقوله

وتبرخ الأفراد على التثنية عند الناظم وعند غيره
 بالعكس وكلاهما اسموع كقوله * جماعة بطن الواديين ترعى * وكقوله * ومهمين قد فن مرتين *
 ظهرها ممتد أو مثل ظهور الترسين اه (وكلا إذ كرفي) التوكيد المسبوق بقصد (الشمول) والاحاطة بأبغاض المتبوع
 (وكلا) و(كثا) و(جميعاً) فلا يؤكدهن إلا ماله أجزاء

عليه

عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكان في النهي قال التفنيز في والحق
 أن الشئ الأول أكثرى لا كل بيديس والله لا يجب كل احتمال فنور والله لا يجب
 كل كفار أثم ولا تقع كل خلاف مهن (قوله يصع وقوع بعضها موقعه) أى
 في نسبة الحكم اليه سواء كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازا مسرلا
 أو اسنادا للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف فعوله لرفع احتمال تقدير
 بعض الخ فيه قصور وولعه انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا
 اندفع هو اندفع أخواته بالاولى ودخل في قول الشارح الامالة أجزاء الخ نحو زيد كاه
 حسن وعين البقرة الوحشية كاهما وادان المؤكدوان كان غير متعدله أجزاء
 يصع وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) أى أو مافى معناه كأخذ واحدى
 يدل على قوله بعد أو أحد الزيدى الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) فائدة لا يتعد
 تؤكد متعاطفين مالم يتعدا متهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو وكلاهما مافان
 التحدامعنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به الناظم تبعاً للاخفش نحو اطلق زيد
 وذهب عمرو وكلاهما قال أبو حيان ويتناج ذلك الى سماع سيوطى سم (قوله
 لجواز أن يكون الاصل الخ) فيه مافى التعليل الاول ولوقال لجواز أن يكون
 المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما
 الخ) هذا من ذهب الاخفش والقراء وهشام وأبى على وذهب الجمهور الى الجواز
 كقوله النمامى ووافق الناظم في نسبة اليه الجمهور (قوله لا متناع التقدير
 المذكور) أى فلا فائدة فى التأكد حينئذ (قوله بالضمير موصلا) حال من
 الافاظ المتقدمة يتأويلها بالذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف
 الضمير) والسكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤكدة فلا يرد نحو كل فى ذلك
 يسبحون (قوله على أن المعنى الخ) راجع للذنى بالمع (قوله بل جميعا حال) بمعنى
 مجتمعا ان قيل الحامية تقتضى وقوع الخلق على مافى الارض حالة الإجماع وليس
 كذلك اوجب بان خلق بمعنى قد تخلق ذلك فى علمه (قوله ولا بد من اسم ان)
 وايدال الطاهر من ضمير الخاضع يدل كل جائز اذا أفاد الاحاطة بنحو قولهم ثلاثكم
 ويقل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال فى الغنى فيه
 ضعفتان تقدم على عامه الظرفى وتنكير كل يقطع عنه عن الانشاق لفظا ومعنى
 لان الحال واجبة التنكير (قوله بالاشاق الى مثل الظاهر) أى للحصول الربط
 به كالتقدم فى الموصول (قوله وجعل من الخ) جعل أبو حيان كل النام نعتا
 أى السكاملين فى الحسن والفضل همع (قوله واستعملوا أيضا) أى كما استعملوا
 غير عامه وقوله من عم أى مشتقان من مصدره وقوله فى التوكيد متعلق باسماء عملوا

جاء الجش كله أو جميعه
 والقبيلة كلها أو جميعها
 والرجال كلهم أو جميعهم
 والهندات كلهن أو جميعهن
 والزيدان كلاهما والهندان
 كتأهـ ما لجواز أن يكون
 الاصل جاء بعض الجيش
 أو القبيلة أو الرجال أو
 الهندات أو أحد الزيدان
 أو أحدى الهندين ولا يجوز
 جاء فى زيد كاه ولا جميعه
 وكذا لا يجوز اختصم
 الزيدان كلاهما ولا الهندان
 كتأهـ الامتناع التقدير
 المذكور وأشار بقوله
 (بالضمير موصلا) الى انه
 لابد من اتصال ضمير
 المتبوع بهذه الافاظ
 لحصل الربط بين التابع
 ومتبوعه كما رأيت ولا يجوز
 حذف الضمير باستغناء
 بنبة الاضافة لخلاف القراء
 والزمخشرى ولا حتى خلق
 لكم مافى الارض جميعا
 ولا قراءة بعضهم انا كلا
 فيها على ان المعنى جميعه
 وكنا بل جميعا حال وكلا
 بدل من اسم ان أو حال من
 الضمير المرفوع فى فيها
 وذ كر فى التسهيل انه قد
 يستغنى عن الاضافة الى

الضمير بالاشاق الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير * نأشبهه الناس كل النام بالمر
 (واستعملوا أيضا كمثل) فى الدلالة على الشمول اسماء وازنا

(نافله * من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات فامتهم
 وعنده هذا اللفظ (مثل النافله) أى الزائدة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان أكثرهم أغضله لكن
 ذكره سيبويه وهو من أجهلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكره وقلعه انما أراد ان التاء فيه مثلها في النافله
 أى تصليح المؤنث والمذكورة قول اشترت العبد عامته (٨٠) كما قال تعالى ويعقوب نافلة * (تنبية) *

ويقضى عنه قوله كعمل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامته مع أنه أخصر لان فيه
 اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل النافله) حال من فاعله وقول
 الشارح وعنده هذا اللفظ مثل النافله حل معنى ولم يجعله زائدا بل قبل الزائد
 نظر الكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يراد الاستدراك الذى ذكره الشارح لانه
 لم يجعله نافلة بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أى حالة
 كونه نافلة على ما طلبه ابراهيم من ولده صالح وهو اسحق حيث قال رب هبلى من
 الصالحين فوهب له اسحق وولد لاسحق يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أى قد يكون
 بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفعه بما هو به تمييز المصنف بالظاهر
 في موضع الضمير من معايرة الالفاظ المذكورة في البيت الثاني للالفاظ المذكورة
 في البيت الأول (قوله بالنسبة لما سبق) أى من وقوع المذكورات بعد كل
 أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم
 وتأخرا أو تحذف بعض ما في الاثناء قال الفارسي قد تمت كل على الجميع اعراقها
 وكونها أنص في الاحاطة ووليتها أجمع لانه صرح في الجمعية لاشتهاقه من الجمع
 ووليه أكتع لا يخطاطه عنده في الدلالة على الجمع لانه من تكع الجلد اذا انقبض
 ففيه معنى الجمع ووليه أبصع لانه من تبصع العرق اذا سائل وهو لا يسيل حتى يتجمع
 وأخر أتبع لانه أبعد من أبصع لانه طويل العنق أو شديد الفاصل لكن لا يتخلمون
 دلالتهم على اجتماع اه ببعض التحيص واذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على
 كل ولم يتعشروا لما اذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة (قوله
 وأشذمت الخ) أى لان في الأول حذف واسطة واحدة وهى أكتع وفى الثاني
 حذف واسطتين وهما كتع وبصع (قوله بأأكتع وأكتعين) لم يستهد للثاني وقد
 استهد له في الهمع (قوله افراداً أكتع عن أجمع) أى وهو قليل (قوله وتوكيد
 النكرة المحدودة) أى الموضوعه لمدة لها ابتداء وانتهاء أى وهو مجموع
 عند البصر بين كاسماتى (قوله والتوكيد أجمع الخ) أى وهو قليل بالنسبة
 لتأكيدها مسبوقة بكل (قوله والفصل الخ) أى وهو خلاف الالصل (قوله

خالف في عامة المبرود قال
 انما هى بمعنى أكثرهم
 (ويعد كل أكدوا بأجمعاً
 جمعاً أجمعين ثم جمعاً)
 فقالوا جاء الجيش كله
 أجمع والقبيلة كلها جمعاً
 والزيدون كلهم أجمعون
 والهندات كلهن جمع
 (ودون كل قد يجمع أجمع
 جمعاً أجمعون ثم جمع)
 المذكورات نحو ولا يؤمنهم
 أجمعين لم يعد هم أجمعين
 وهو قليل بالنسبة لما سبق
 وقد يتبع أجمع واخوانه
 بأكتع وكتعاً واكتعين
 وكتع وقد يتبع أكتع
 واخوانه بأبصع وبصعاً
 وأبصعين وبصع فيقال جاء
 الجيش كله أجمع أكتع
 أبصع والقبيلة كلها جمعاً
 كتعاً بصعاً والقوم كلهم
 أجمعون أكتعون أبصعون
 والهندات كلهن جمع
 كتع بصع وزاد السكونيون

بعد أبصع واخوانه أتبع وبصعاً واكتعين وبتع قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا
 الترتيب وشذ قول بعضهم اجمع أبصع وأشذمت قول الآخر جمع تبصع وربما أكدا كتع واكتعين غير مسبوقين
 بأجمع وأجمعين ومثله قول الراجز * يا ليتنى كنت صبياً مرصعاً * تخدما نبي الذفاعة حولا أكتعاً * اذا بكيت فليتنى
 أربعاً * اذا ظلمت الدهر أبكى أجمعاً وفى هذا الرجز امرؤ فراداً كتع عن أجمع وتوكيد النكرة المحدودة
 والتوكيد بأجمع غير مسبوقة بكل والفصل بين المؤكد والمؤكد ومثله في التنزيل ولا يحزن

ويرضين بما آتيتن من كهن * (تنبيهات) * الأول زعم القراء ان اجمعين تفيد اتحاد الوقت والعصر انها كلمة في افادة العجوم مطلقا بديل قوله تعالى (٨١) لأعوبنهم أجمعين * الثاني اذا تكررت ألفاظ التوكيد بمعنى

للتبوع و ليس الثاني
 تأكيد للتأكيد الثالث
 لا يجوز في ألفاظ التوكيد
 القطع الى الرفع ولا الى
 النصب * الرابع لا يجوز
 عطف بعضها على بعض
 فلا يقال قام زيد بنفسه
 وعينه ولا جاء القوم كلهم
 وأجمعون وأجازه بعضهم
 وهو قول ابن الطراوة
 (الخامس) قال في التسهيل
 وأجرى في التوكيد سيجرى
 كل ما أفاد معناه من الضرع
 والزرع والمهل والجبل
 واليد والرجل والبطن
 والظهر يشير الى قوله -م
 مطرنا المضرع والزرع
 ومطرنا السهل والجبل
 وضربت زيدا اليد والرجل
 وضربت به البطن والظهر
 السادس ألفاظ التوكيد
 معارف أماما أضيف الى
 الضمير فظاهر وأما أجمع
 وتوابعه ففي تعريفه قولان
 أحدهما انه بنية الاضافة
 ونسب السمي يويه والآخر
 بالعلمية علق على معنى
 الاحاطة (وان يفد توكيد
 منكور) بواسطة كونه

افادة العموم مطلقا) أى لا بقيد اتحاد الوقت (قوله لا يجوز في ألفاظ الخ) على أى
 المختار لما فاة القطع بمقصود التوكيد (قوله فلا يقال الخ) علوه باتحاد معنى
 النفس وانعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضى جواز نحو جاء القوم أنفسهم
 وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم بخلافه فافهم (قوله المضرع) يفتح
 المضاد المعجمة والزرع أى جميعنا وكذا يقال فيما بعده (قوله وضربت زيدا الخ)
 أى اذا أريد باليد والرجل والبطن والظهر الجملة أما اذا أريد العضوان فقط
 فبديل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالا على الاسم كفى السمي وطى أى
 مع اضافتها فلا ينافى ما قدمه الشارح في خلق لكم ما فى الأرض جميعا انا كذا فيها
 (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية
 الاضافة والحق أنه لا منافاة لان ما قدم في غير أجمع وتوابعه كونه عليه سم قال
 في الغنى يجب يتجر يدنخو أجمع المؤكده من ضمير المؤكده وأما قوله سم جاؤا
 بأجمعهم فهو بضم الميم لا يفتحها فهو جمع كلفس وفس أى يجمعانهم اه
 لكن نقل الرضى والبرماوى فى شرح الألفية الأصول ففتح الميم أيضا (قوله بالعلمية)
 أى الجنسية وعليه فهمى ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه
 فالعلمية والعدل وعلى الأول يكون معناه من الصرف للوصفية ووزن الفعل
 لا جمع وتوابعه فلا وصفية والعدل كآخر كذا قال البعض وظاهره ان أجمع
 وتوابعه كجمع وتوابعه ويطلبه أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل ما منصرفها أف
 التأنيت الممدودة لم يعد بديل يتعين ثم الذى قاله الدمامى حتى أن منع الصرف على
 لا اول اسمه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوى الاضافة والعلم
 معرفتين غير معرف لفظى (قوله علق على معنى الاحاطة) أى وضع على معنى هو
 لاحاطة ولا يتخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث احتمال الكلام اذ يكون حينئذ
 معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى
 الاحاطة على أن الاحاطة مصدر المبنى للمفعول فافهم (قوله وفاقا للسكرتين
 ر لا خفش) فلا يشترط عندهم تخطى التوكيد والمؤكده يعاوتسكرا (قوله
 رجب) هو كصفران أريده معين غير منصرف للعلمية والعدل عن الجبل بال والآخر
 فخصر فقله الدفوشرى عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه
 الزرقانى أن رجب من أسماء الشهور مصر وف وان أريده معين كفى المصباح
 (قوله الذلقاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قدصرت) تشديد الراء أى

صبا ن
 محدودا وكان التوكيد من ألفاظ الاحاطة (قيل)
 وفاقا للسكرتين والآخرش تقول اعتكفت شهرا كاه ومنه قوله * ياليت عدتة حول كاه رجب * وفونه
 تخملى الذلقاء حولاً كاه وقوله * قدصرت البكرة يوماً أجمعاً

(وعن نخاعة البصرة المنسج
 مثل) أي عم المفيد وغير المقيد
 ولا يجوز صمت زمتا كما ولا
 شهر انفسه (واغن بكتاتفي
 مشني وكلا* عن) تثنية
 (وزن فعلا ووزن أفعلا)
 كما استغنى بثنية سى عن
 تثنية سواء فلا يجوز جاء
 الزيدان أجمعان ولا الهندان
 جمعا وان وأجاز ذلك
 الكوفيون والأخفش
 قياسا مع تعرفين بعدم
 السماع * (تثنيان) *
 الاول المشهور أن كلالا ذكر
 وكاتا للمؤنث قال في التسهيل
 وقد يستغنى بكليهما عن
 كليهما ما أشار بذلك إلى
 قوله * تحت بقرب الزيدان
 كليهما * وقال ابن عصفور
 هو من تد كبير المؤنث جملا
 على المعنى للضرورة كأنه
 قال بقربى الشخصين
 (الثاني) ذكر في التسهيل
 أيضا أنه قد يستغنى عن
 كليهما وكليهما بكليهما
 فيقال على هذا جاء الزيدان
 كليهما والهندان كليهما
 (وان تؤكّد الضمير
 المتصل) مستترا كان
 أوباربا

صوتت البكرة أي بكرة البئر كما في العيني وشيخ الاسلام زكريا فتمسيرا البعض
 لها بالناقفة نظير وهي فيكون الكاف وحجوز بعضهم فتحها (قوله ولا يجوز
 صحت زمانا الخ) أي باجماع الفريقين لان النكرة في الاول غير محدودة والتوكيد
 في الثاني ليس من الفاظ الاحاطة وفي نسخ فلا يجوز بالفاء وهي أولى (قوله واغن
 بكتات الخ) قال في النكت ظاهره أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل
 في المثني والمجموع لان كلامه فيما تقدم عام خصوصا أنه ذكر في التسهيل جواز
 الاستغناء بكل عن كلا وكاتا ورده أبو حيان وقال انه يحتاج إلى نقل وسما عن
 العرب (قوله في مثني) أي فيما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثني ليدخل
 نحو ياء زيد ومعمرو كلاهما وهند ودعد كاتهما (قوله عن تثنية وزن الخ) قدر
 تثنية لان نفس وزن فعلا لا يصلح للمثني حتى يستغنى فيه عنه بغيره (قوله فلا يجوز
 جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعا وان) لوقال فلا يجوز جاء الحديثان أجمعان
 ولا القبيلتان جمعا وان لسكان أولى لان ما مثل به لا يجوز وان قلنا جواز تثنية
 أجمع وجمعا لانه لا يؤكّد بأجمع وجمعا إلا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات
 أبعاض فيفرض جواز تثنيتهما انما يؤكّد به ما مشني واحده مفرد ذو أبعاض
 ومفردة ذات أبعاض إلا أن يدعى الفرق بين الحائلي التثنية والجمع وفيه ما فيه (قوله
 وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجزى خلافهم في تواجب أجمع وجمعا وهو أكتع
 وكتعاء الخ في كلام بعضهم ما يشعر بتجربانه والتماس يقتضيه بقله شيخنا (قوله
 تحت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أي ينسب أو يعنى يتوسل بالقراءة وعليه يحتاج
 إلى تجزى بدت عن كونه بالقراءة لثلاثي تنكير وقوله بقربى (قوله وقال ابن عصفور
 هو من تد كبير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالفا لما قاله في التسهيل
 فيكون المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزيدان بالشخصين فارتكب
 فكان آتيانه بكليهما في محله فليس المحل حينئذ اكتبيهما فقط حتى يكون
 الاتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما ما عن كليهما ويحتمل أنه تأييد
 وايضا مخالفا له في التسهيل بينه وجه الاستغناء (قوله وان تؤكّد الضمير المتصل
 الخ) قال القارضي وانما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع كقولك هند
 ذهبت نفسها وسعدى خرجت عنها لا يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها
 خرجت فاذا قيل ذهبت هي نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المتأين
 وغيرهما طردا للباب اه وأيضا انما وجب ذلك لان المرفوع المتصل بمنزلة الجزء
 فسكروها أن يؤكّدوه أولا يستعمل من غير حقه فأكدوه أولا يستعمل من حقه
 وبعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا للتأكيده بالمستعمل من غير
 حقه وهو النفس والعين اللذان هما من الاسماء الظاهرة أما إذا كان المؤكّد

(بالنفس والعين فبعد) الضمير (المتصل) حتما (عنيت) المتصل (ذالرفع) نحو وقم أنت نفسك أو عينك
وقدموا أنت نفسك أو أعينكم (٨٢) فلا يجوز ضم نفسك ولا قدموا أعينكم بخلاف قام

الزيدون أنفسهم فيمتنع
الضمير وبخلاف ضربهم
أنفسهم وصرت بهم أعينهم
فالضمير جائز لا واجب
* (تبيينه) * ما اقتضاه
كلامه هنا من وجوب
الفصل بالضمير المتصل
هو ما صرح به في شرح
الكافية وقص عليه غيره
وعارة للتسهيل تقتضى
عدم الوجوب اهـ (وأكدوا
بما سواهما) أى بما
سوى النفس والعين

(والقيد) المذكور (لن
يلتزم) فقالوا قوموا كلكم
وجاؤا كلهم من غير فصل
بالضمير المتصل ولو قلت
قوموا أنتم كلكم وجاؤا
هم كلهم لسكان حسنا (وما
من التوكيد لفظي يجي
مكررا) ما مبتدأ وموصول
ولفظي خبر مبتدأ محذوف
هو العائد والمبتدأ مع خبره
صلة ما وجاز حذف صدر
الصلة وهو العائد للطول
بالجار والمجرور وهو متعلق
بأستقرار على أنه حال من
الضمير المستتر فى الخبر اهـ
هو فى تأويل المشتق ومكررا
حال من فاعل يجي المستتر
وجملة يجي خبر الموصول أى النوع التالى من نوعي التوكيد وهو التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تقو به جرائقه
معنى كذا عرفه فى التسهيل

اسما ظاهره الوجود مرفوع منفصلا وضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط ليقعد
العلة المتضمنة له إذا الظاهر متعلق والمتصل ليس كالتصلي لاستقلاله بنفسه
والمنصوب ليس كالمرفوع فى شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما يخص
هذا الحكم بما اقتضى استقلالهما فانهما ليستعملان فى غير التوكيد كثيرا نحو
علمت ما فى نفسيات وعينين بدخسنة بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة
الاستقلال بالنفس والعين فلم يذكر هو أو كيد المرفوع المتصل بها (قوله نحووقم أنت
بنفسك الخ) ونحو قمتا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم (قوله فيمتنع الضمير) لان
الظاهر لا يؤثر كد بالضمير لكونه دون الضمير تعريفا فلا يكون مستغنى عنه (قوله
ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير قيو كيد بعد المتصل
والصدر الواقع خبرا بمعنى الامر فكأنه قال فأكدوا بعد المتصل والامر للوجوب
واما قدرنا كالتوكيد فهو كيد لا فأكده كالفعل الشاطي لان حذف المبتدأ
هو والمعروف فى جواب الشرط نحو وان مسه الشر فمؤس قنوط (قوله تقتضى عدم
الوجوب) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المتصل فيكفى الفصل بغير الضمير
فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال لا يشترط فى الفاصل
كونه ضميرا اهـ بل فى الفارسي ما نصه يجوز على ضمير جازا أو أعينهم وقاموا
أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد
للضمير المستتر فى عليكم وقال ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف
مضاف وعليكم خبره ان عليكم شأن أنفسكم اهـ (قوله يجي) حذف لامه للضرورة
أو على اعتقاده الشالبي (قوله مكررا) أى الى ثلاث مرات فقط لا تفاق الابداء
على أنه لم يقع فى لسان العرب أزيد منها كأنه لادما صني عن العز بن عبد السلام
قال وأما تكرر ويول يومئذ للكتابين فى سورة المرسلات فليس بتأكيد بل كل
آية قيل فيها ذلك فلما أراد الكتوبون بهما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدوا على معنى
واحد وكذا فى أى آلاء بكرات كذبان فى سورة الرحمن اهـ (قوله وهو) أى الجار
والمجرور متعلق الخ (قوله اذ هو) أى الخبر وهو لفظي وهذا تعليل لاستمرار الضمير
فيه (قوله هو عادة اللفظ) قال السيوطي ولا يضر نوع اختلاف نحو فهل الكافرين
أهلهم (قوله أو تقويته بموافقته) بوجه أن إعادة اللفظ لا تقوية فيها وليس كذلك
مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تدكر فى حده الا أن يقال هو رسم ولو قال أودكر
مواقفه معنى لسكان أولى واعلم أن كلام المتصديق بالصورتين لان قوله مكررا أى
لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله بمواقفه) ظاهري فى ارادة المراد ويرد عليه نحو

معنى كذا عرفه فى التسهيل

عطشان نطشان فانه تو كيد لفظي مع انه ليس بالمرادف اذ لا يفرد والمرادف يفرد
 قاله الدمامي سني ولك ان تقول ان نحو نطشان مرادف وعدم افراده عارض في
 الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم
 المحزر اذ ذكر العامل فانه لا يجوز ان يكرر تو كيد الثلاثي جمع العوض والمعوّض
 منه لما سأتى من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى أنه يجوز تذكيره
 تو كيد ولا يلزم الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار عوضا عن الفعل في حالة
 حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونسكها باطل باطل باطل) أى
 من قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نسكتت نفسها انغيرولى فنسكها الخ (قوله
 المرء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين (قوله العناء) يقع العين المهمة والذات التعجب (قوله لك
 انه لك الله) شطر بيت من الهزج (قوله والثاني) أى تقوية اللفظ بما وافقه معنى
 ويكون أيضا في الاسم والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وان اوهم صنيع
 الشارح خلافاً (قوله وقلن الخ) الضمير للسفوة وعلى الفردوس حال من الضمير
 والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ آخره محذوف أى لنا وان للشرط وجوابه
 محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التحليل أى لان كانت الخ
 والداختر بالعين المهمة ثم المثلثة جمع دعثير كعصفور وهو الحوض والضمير فيه
 للفردوس كذا قال العيني وضمية قول التثنية المعنى أول مشرب بشر به يكون على
 الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر (قوله صمى) يقع
 الصاد المهمة وتشدد الميم أمر من صم من باب علم أصله اصمى بوزن اعلى نقلت
 فتحه الميم الأولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في
 الميم والخطاب للاذن وصمام أصله اسم فعل وهو تو كيد لفظي وقال كثير الخطاب
 للذاهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكر العيني القولين ويؤيد هذا
 القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للذاهية مانسه وصمى
 صمام أى زيدي ياداهية وصمام صمام تصاموا في السكوت اه تنكح الاستشهاد
 بالبيت مبنى على القول الاول كلابيخى وبما قررناه يعلم ماني كلام البعض من
 انخلل والله الموفق (قوله يعاطف) أى وهو ثم خاصة كما في التصريح وجعل الرضى
 القاء كتم ويؤيد أولى لك فأولى والمراد يعاطف بصورة لان بين الجملةين تمام
 الاتصال فلا تعطف الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولان الحرف
 لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده سابقة بالعطف لا التاكيد (قوله ونحو
 أولى لك فأولى) قال في التوضيح الآية قال صاحب التصريح أى ثم أولى لك فأولى
 فأرشد بقوله الآية الى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل بأولى لك فأولى ولم يزد

فأول يكون في الاسم
 والفعل والحرف والمركب
 غير الجملة والجملة نحو
 جاء زيد يذون نسكها باطل
 باطل باطل وقوله
 فابا لك المرء فانه
 الى الشر دعاء والشر جالب
 ونحو قام قام زيد ونحو هم
 نعم وقوله * فتمام حتام
 العناء المطول * والجملة
 (كقولك ادريسى ادريسى)
 وقوله * لك الله لك الله
 والثاني كقوله أنت بالخير
 حقيقى قن * وقوله
 وقلن على الفردوس أول
 مشرب * أجل جيران
 كانت أبحت دعائه * وقوله
 صمى لما فعلت يود صمام
 ومنه تو كيد الضمير
 المتصل بالضمير * تنبيه
 الاكثر في التوكيد اللفظي
 أن يكون في الحمل وكثيرا
 ما يفتن بها لطف نحو كلا
 سيعلمون الآية ونحو أولى
 لك فأولى ونحو ما أدرك
 ما يوم الدين الآية وبأى
 يذنه نحو قوله عليه الصلاة
 والسلام والله لا غرون
 قريشا ثلاث مرات ويجب
 الترتيل عند ايها المتعدد
 نحو ضربت زيداً ضربت
 زيداً ولو قيل ثم ضربت زيداً

فجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرشي من أن الفاء كتم وكل صحيح
 خلافا لمن اعترض على الشارح لأن أولى الثمانية مبتدأ حذف خبره لكى أو أولى
 فعل فيه ضمير مستتر على ما أتى وعلى كل ففي ذلك تأكيد جملة بجملة وقوله ثم أولى
 لك فأولى تأكيد للجملة قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التهديد والوعيد
 وهو من الولي وهو القرب وأصله أولاه الله ما ذكره واللام ضريفة كفى زرف الحكم
 أو أولى له الهلاك وقيل أفعل من الولي بعد القلب وقيل أفعل من آل يؤل بمعنى
 عقباء النار اه (قوله الاعم اللفظ الذى به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا
 (قوله وعجبت منك منك) وزيد مرتب به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب
 والغائب (قوله كنتم وكبلى) نعم حرف تصديق للتخبر واعلام للاستخبر ووعيد للظالم
 ومعنى نعم جبر وأجل واى كفى المعنى وأما بلى فلا تقع باطراد الابدع النفي مجردا
 تخويزم الذين كفروا أن ان يعثوا بلى أو مفسروا باناسنة فهام حقه بى كأن يقال
 أليس زيد بقا ثم فتنه بلى أو تو بئنى نحو أو ميسبون أنا لاسمع سرهم ونحو اهم
 بلى أو تقريرى نحو ألسن بركم قالوا بلى أجر والنفي مع التقرير مجرى النفي المجرد
 فى رده بلى رعبا لفظه وحده هذا لاكثر ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم
 رعبا المعنى الهمزة والنفي الذى هو ايجاب الأثرى أنه لا يجوز بعده دخول أحد
 ولا الاستثناء المفسرغ فلا يقال أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار الأزيد
 ولهذا نازع جماعة كاسه بلى فيما حكى عن ابن عباس فى الآية أنهم لو قالوا نعم
 الكفر وانعم لو أجيب ألسن بركم بنعم لم يكف فى الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا
 لا يدخل فى الاسلام بلاله الا الله رفع اللاحتماله فى الوحدة كذا فى المعنى وانما
 كان التقرير مع النفي ايجابا لان الهمزة للنفي ونفي النفي ايجاب ولان غرض
 المتكلم تقرير المخاطب بالايجاب * وحاصل المقام أن قام زيد تصدقه نهم وتكذبه لا
 وتمتنع بلى لعدم النفي ومقام زيد تصدقه نعم وتكذبه بلى وتمتنع لانها النفي الاثبات
 لان نفي النفي وأقام زيد كقام زيد فان أثبت القيام قلت نعم وان نسيته قلت لا وتمتنع بلى
 وألم يقم زيد كام بنهم زيد فان أثبت القيام قلت بلى وتمتنع لا وان نفيته قلت نعم لكن
 ان كان الالاسم منها تقريرى باو آمن اللبس جاز لك أن تثبت بنهم كالمزمز فعل لم بلى
 لا تاتى الابدع نفي وأن لا تاتى الابدع ايجاب وأن ذم نأتى بعده ما قاله فى المعنى
 (قوله لسكونها) أى الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعادوه) أى ما اتصل
 بالمؤكديفك الكاف وكذا الضمير ان فى قوله أو ضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو
 الأولى) لانه الاصل وأما الأولى فن وضع الظاهر موضع المضمير قبل من الثانى
 فى رحمة الله فهم فيها خالدون فى الثمانية تؤكد للاولى وأعيد مع الثمانية ضمير رحمة
 ولعله مبنى على أن هم مبتدأ وأن خالدون خبره وفى رحمة الله متعلق بخالدون أما

لتوهم ان الضرب تسكرر
 منك مرتين تراخت احدهما
 عن الاخرى والغرض انه
 لم يقع منك الامرة واحدة
 اه (ولا تعد لفظ ضمير
 متصل الاعم اللفظ الذى
 به وصل) فتفسر لقت
 وعجبت منك منك لان اعادته
 مجردا لتخرجه عن الاتصال
 (كذا الحروف غير ما اتصل
 به جواب كنتم وكبلى)
 وأجل وجبر واى ولا لسكونها
 كالجزم من نحو ما افعال
 مع المؤكد ما اتصل بالمؤكديفك
 ان كان مضمرا نحو ابعديكم
 انكم اذ انتم وكنتم ترياها
 وعظما ما أنكم تخسرون
 ويعادوه أو ضميره ان كان
 ظاهرا نحو ان زيد ان
 زيد فانسل او ان زيد انه
 فاضل وهو الاولى

ولا بد من انفصال بين الحرفين كما رأيت وشذنا اتصالهما كقوله * ان ان الكرم يحلم عالم * برين من آخره قد شهما * وأسهل منه قوله * حتى تراها وكأن وكان * أعماقها مشددات بقرن وقوله * ليت شعري هل تمهل آتيتهم * وقوله لا ينسك الا سي تاسيا لها * ما من حمام (٨٦) أحد معتصما للفصل في الاولين بالعاطف

وقى الثالث بالوقف وأشد منه قوله * فلا والله لا ياني لاني * واللماسيم أبا دواء * اسكون الحذف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد وأسهل من هذا قوله * فأصبح لا يسأل الله عن مجابه * لان المؤكسد على حرفين ولا اختلاف التنظير أما الحسروف الجوازية فيجوز أن تؤكد باعادة اللفظ من غير اتصالها بشئ لانهما لمحة الاستعناء بها عن ذكر الجواب هي كالستقل بالدلالة على معناه فتقول نعم نعم وبلى بلى لا لاومنه قوله * لا لا أبوح يجب بثمة انها * أخذت على مواثقا وعهودا (ومضمر الرفع الذي قد انفصل كدبه كل ضمير متصل) نحو قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وزيد جاء هو ورأيتني أنا * (تبيينه) * اذا أتت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك بالفتح ذهب البصريين

على أن في رحمة الله خير مما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآياتما نحن فيه قال في المغني ولا يكون الجار والمجرور تو كيد الجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون الجور بدل من الجور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اه لكن ذكر في محل آخر ان الضميرين أجازوا وبدل المضمير من المظهر (قوله ولا بد من انفصال بين الحرفين) هذا يقوم مقام اعادة ما اتصل به وبعبارة السبوطي أو حرف غير جوازي لم يبعث اختيار الامع ما دخل عليه أو مفصولا (قوله يعلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراها) أي المطى والقرن حمل بقرن به البعيران (قوله تاسيا) أي اقتداء بمن قبلك من الصابرين (قوله لفصل في الاولين بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة لا قول الاولين أعني قوله وكان وكان فان مجموع وكان الثانية تأكيد لمجموع وكان الاولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعد عطف اه ولا يخفى أن ما ذكره غير متعين بل واو أن يكون المؤكد كان فقط والواو عطفة فاصلة بينهما وبين تو كيد كما درج عليه الشارح لكن يريد على هذا أن العاطف الذي يفصل به هو هم وكذا النساء على قول الرضي لا الواو لأن يجعل التقييد بشئ والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا مع تقدير (قوله وأشد منه) أي من قوله ان ان الكرم الخ (قوله لا ياني) أي لا يوجد (قوله وأسهل من هذا) أي من قوله ولا للماسيم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح الكاف على حرفين أي فيبعد عن قوله للماسيم وقرب نوع قرب اقوله ان ان الكرم يحلم وصح تو كيد عن الباء لان الباء بمعنى عن قال سألت به وسألت عنه ومن الاول فاسأل به خبير افه تو كيد بالمرادف (قوله فيجوز أن تؤكد) الانسب بقوله من غير اتصالها بشئ كسر كافي تؤكده تقدير (قوله بثمة) بفتح الواو وحدة وسكون المثانة بعدها فان اسم محبوسه (قوله كدبه كل ضمير متصل) يمكن على وجه استعارته في تو كيد ضمير المنصوب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المنصف عن تو كيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع ويغني أن لا يتوقف في جواز الاول ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز انك أنت أكرمت وما أكرمت الا انك أنت وفي المغني ان أنت من نحو انك أنت العميع العلم يصح كونه فصلا وتو كيد أو مبتدأ والاول أرجح فالثاني (قوله والمرفوع تأ كيد باجماع) أي يجوز أن يكون تو كيدا باجماع كما يجوز أن يكون

بانه يدل ومذهب الكوفيين أنه تو كيد قال المنصف
وقولهم عندي أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كقضية المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت والمرفوع تأ كيد باجماع * (خاتمة) * في مسائل مشهورة

بلا فالاجماع انما هو على جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أي لان الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه (قوله وقد راجح) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعنيهما أنفسهما (قوله باما) أما الفصل بغيرها فثبت بقوله تعالى ولا يحزق ويبرئ بما آتيتهن كاهن (قوله اما أجمعين واما بعضهم) بخط التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد باما لقوله واما بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيديا بل ليل ليحتمل القوم كله م. بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يراد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسدق ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الاشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من افادة التقوية ورفع الاحتمال واحدا تزيلا لك عن نحو طابت نفس زيد وقاتت عين عمرو فان المراد بالنفس الروح وبالعين العاصرة فليس على حالهما في التوكيد ويرد عليه نحو جاء في نفس زيد وعن عمرو أي ذاتهما وفي التبريل كتب ربكم على نفسه الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أولانه لا يجمع بين لفظي توكيد يعطف لما مر (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوي فلا يعد محموله وهو المبتدأ من التأكيدي وولي لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع ممتدا لأن رتبة العامل التقديم على المجهول (قوله فالاول) أي ولي لفظ التوكيد وهو ممتدأ العامل (قوله نحو القوم كاهن قائم) القوم ممتدأ أول وكاهن ممتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الاول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كاهن تأكيدي للقوم لا ممتدأ (قوله يمسد) أي يضطرب والضم يرفيه وفي علمه وعند علماء البئر وفي نسخ عنها فيكون راجعا الى البئر وقوله فيصدر أي يذهب عنه كاهن أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان (قوله لا كأننا) أي حملا على الكثرة لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كأننا مبتدأ بخبر عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كل اسم كان كأننا استعمالا لها على ما ثبت لها بقلة (قوله يلزم تابعة كل) أي ولا يجوز قطعهما وان كانت كل التي بمعنى كامل نعمتا والنعمة يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أم لو كانت بمعنى كامل لسكان معني قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهاوت ويدفع بحمل المضائق اليه على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاستغراق في أي الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معني فقط أن يكون هنا كذلك الا أن يفرق فتدبر

* الأولى لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح وأجاز الخليل نحو صمرت يزيد وأنى أخوه أنفسهما وقد رده ما صاحبها أي أنفسهما * الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد باما على الاصح وأجاز الفراء صمرت بانقوم اما أجمعين واما بعضهم * الثالثة لا يلى العامل شئ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الاجمعي وعمامة مطلقا فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم رأيت جميعهم وعامتهم وصررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلنا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة فالاول نحو القوم كاهن قائم والرجلان كلاهما قائم والمرآن كأننا ما قائمة والثاني كقوله * يبيد اذا واث عليه دلاؤهم * فيصدر عنه كاهن وهو ناهل * وقوله م كاهن ما وقرأ أي أعطني كاهنهما واما قوله فلما تبينا الهدى كان كأننا على طاعة الرحمن والحق والتقى * فاسم كان ضمير الشأن لا كأننا * الرابعة يلزم تابعة كل بمعنى كامل وضافته الى مثل متبوعه

وقوله مطلقا أى سواء تبع معرفة أو نكرة كإرشاد اليه تشبيل (قوله اعتبار المعنى)
 أى معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر لنكرة المضاف
 اليها كل (قوله في خبر كل) قيد بالخبر لان ما فيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة
 كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم
 توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى وعلى كل ضامر ما يتبعه لآئين استئناسا لاصفة
 وكذا من كل شيطان مارد لا يسمعون نوح أن يجعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسد معنى
 أيضا اذ لا معنى للعنق من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في الكل
 المجموعى نحو أعطاني كل رجل فأعنوني اذا كان حصول الغنى من المجموع لا من
 كل واحد فإفاده الدمامى وجمع الامر من قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت
 وهو أعلم بما يفعلون فأفردا أولا وجمع ناسا للدلالة كل نفس على متعددا في مفهوم
 الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى
 معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الافراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه
 المصنف في تسميته وذهب ابن هشام الى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها اذا
 أتت بصيغة معرفة نحو وكاهم آتية كل أو لئلك كان عنه مسؤلا هذا كما اذا ذكر
 المضاف اليه فان حذف فالذى صور به ابن هشام أنه ان كان المقدم مفردا نكرة
 وجب الافراد كالمصرح به وان كان جمعا معرفة فوجب الجمع وان كانت المعرفة
 لو صرح به لم يجب الجمع تنبيهها على حال المحذوف فيها فالاول نحو قول كل يعمل
 على شاكلة أى كل أحد والثاني نحو قول كانوا الخمين أى كاهم اه دمامى
 باختصار

العطف

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وسمي هذا التابع عطف البيان
 لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه به (قوله شبه المصنف) أى في الايضاح
 والتخصيص وغيرهما فقد جاء للدخ على ما في الكشف أن البيت الحرام عطف
 بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح ولتأنيده على ما ذهب اليه
 بعضهم في يا نصر نصر نصر الكبر في الهمع عن المصنف أن الاولى جعله توكيدا
 لفظيا قال لان حق عطف البيان أن يكون للاول بهز ياءه بيان ومجرد تكرير
 اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أى الاصل فيه ذلك فلا يرد عطف
 البيان الذى للدخ ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شخشان النعت كما في
 التصريح خرج بقوله شبه المصنف لان شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة
 الخ البيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للاخراج (قوله من حيث انه يكشف

مطلقا نعم لا توكيد ان نحو
 رأيت الرجل كل الرجل
 وأكات شاة كل شاة
 الخامسة يلزم اعتبار المعنى
 في خبر كل مضافا الى نكرة
 نحو كل نفس ذاتة الموت
 كل خبز بما لديهم فرحون
 ولا يلزم مضافا الى معرفة
 فتقول كاهم ذاهب
 وذاهبون والله أعلم

العطف

(العطف اما ذويان أو نسق)
 والغرض الآن بيان ما سبق
 وهو عطف البيان (فندو)
 البيان تابع شبه المصنف
 حقيقة القصد به منكشفه
 فتابع جفيس يشمل جميع
 التواضع وشبه المصنف
 مخرج لعطف النسق
 والبدل والتوكيد وحقيقة
 القصد الى آخره لاخراج
 النعت أى انه وارق النعت
 من حيث انه يكشف
 المتبوع بنفسه لاجمعنى في
 المتبوع ولا في سببه

(فأوليته من وفاق الاول) وهو المتبوع (مامن وفاق الاول المنعت ولي) وذلك أربعة من عشرة أوجه الأعراب الثلاثة والافراد والتدكير (٨٩) والتدكير وفروعهن وأما قول الزخشي ان مقام

ابراهيم عطف بيان على آيات يبنان فخالف لاجتماعه وقوله وقول الجرحي بشرط كونه أوضع من متبوعه فخالف لقول سيديويه في باهذا الجملة ان الجملة عطف بيان مع ان الاشارة أوضع من المضاف الى ذى الاداة واذا كان له مع متبوعه ما للنعته مع منوعة (فقد يكون منسكرا من * كما يكونان معرفين لان المنسكرة تقبل التخصص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح فتجوزت ثوبا حبة هذا مذهب السكوفيين والانساري وابن جني والزخشي وابن عصفور وجوزوا ان يكون منسكرا او كسارة طعام مساكين فيمن نون كسارة ونحوه من ماء سيدوزب غيره هؤلاء الى المنع وأوجبوا فيها سبق البدلية وتخصون عطف البيان بالمعارف قال ابن عصفور والله ذهب أكثر النحويين وزعم الشافعيون انه مذهب

الخ) وكذا بقارقه من حيث انه لا يكون الا جامدا او النعت لا يكون الا مشتقا أو مؤثرا به على ماسر (قوله فأوليته الخ) تفر ببع على قوله شبه الصفه وفي نفسى من عبارته شئ لانه ان جعل قوله أولا من وفاق الاول ما نالنا ما قد علمه استغنى عن قوله نانا من وفاق الاول وان جعل قوله نانا ما نالنا استغنى عن قوله أولا فاعلى كل حال في كلامه تتكرر (قوله النعت) أى الحقيقي لانه يجب في البيان أن يكون كالمبين في الافراد والتدكير وفروعهما كالنعت الحقيقي بخلاف النعت السببي كالم (قوله فخالف لاجتماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتتكرر او افرادا وغيره وتذكر او غيرهما ومما يخالف آيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسنقل عن الرضى تجوز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصریحهم بان المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير وافي بالعدة تعين القطع فخرج من البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أى مقام ابراهيم (قوله أوضع من متبوعه) أى أعرف وانما أوجبا أو ضحية البيان من المبين ولم يوجب أحداً وضحية النعت من المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضع المبين ببيان حقيقة فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذا الجملة) يضم الجيم الشعر الواصل الى المنسكب (قوله ان ذا الجملة عطف بيان لم يجعله ضمنا لما سمر ان نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلى بال (قوله واذا كان له الخ) اشار به الى أن قوله فقد يكون الخ مفرغ على قوله فأوليته الخ لاعلى قوله شبه الصفه حتى يرد اعتراض ابن هشام بان الواجب الواو لتعطف هذه المسئلة على ما قبلها المفرغ على قوله شبه الصفه فتأمل (قوله فقد يكون الخ) أى به مع علمه مما قبله رداعلى المخالف (قوله فيما سبق) أى من المثال والياتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف) احتجوا بان البيان بيان كالمه والتكررة محمولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض التكررات أخص من بعض والاخص بين الاعم (قوله وصالحا لبدلية يرى) أشار بتعبيره بالصالحية الى ما صرح به في التمهيل من أن عطف البيان أولى من البديل في غير المستثنيات لان الاصل في المتبوع أن لا يكون في نية المطرح وأن لا يكون التابع كونه من جملة أخرى ومال الدماميني الى اولوية الابدال معللا بما لا يهض فانظره في حاشية شيخنا وديقهم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبد الله كرنا انضم فالاقسام ثلاثة من الابدال وتعين البيان ورسمان أحدهما وهو البيان عند غير الدماميني

١٢ صبان ت البصريين قال الناطم ولم أجدهم الا نقل من غير منه وقال الشارح ليس قول من منع بشئ وقيل يخص عطف البيان بالعلم اسمها أو كنية اولها (وصالحا لبدلية يرى غير) ما يتبع فيه احلاله محل الاول كافي

والابدال عنده وأما تساويهما فنتف وجعل البعض الاقسام أربعة لعلة باعتبار
القولين في ربحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم جواز الاسمين على
مقصد من فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثاني بياناً له فهو عطف بيان وان
قصدت بالحكم الثاني وجعلت الاول كالتوطئة له فهو بدل (قوله يعمر) بضم الميم
وقفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محمل غلام (قوله عبد
شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلاً من آخره بالذاتة بل لعدم صحة ذلك في
المعطوف (قوله ونحو بشر تابع البكري) أي من كل تركيب عطف فيه اسم خال
من ال على معرفتها مضاف اليه وصف محلي بها (قوله عليه الطير) خبر متقدم
ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري وترقبه حال من المستتر في عليه وقول
البعض تبعاً للعين عليه متعلق بنوفلا يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي
على المبتدأ والذي هو جواز تقدم معمول الخبر الفعلي لا تقدم معمول معموله
ونوفلا معمول له حذف متعلقه أي ترقبه لاجل وقوعها عليه (قوله وليس أن يبدل
بأنرضي) راجع للصورة الثانية كإبشيره اليه لتعليل الشارح وشرح به مع عملها
قبله رداً على الفراء المحو زلا ببدال (قوله لا متناع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله
ووصل ال بدأ المضاف الخ (قوله يتعين أيضاً العطف الخ) يعني أن في كلام الناظم
فصور ال لأنه لم يتوقف الصور التي لا يصلح فيها البيان للبدلية (قوله في نحو هند
الخ) أي من كل تركيب أوردت فيه البدلية الاختلال لتكون البدل على تقدير
عامل آخر وان صح حلولة محل البدل منه ومن صور تعين البيان لا متناع حاول
الثاني محل الأول نحو بأبيها الرجل غلام زيد وكأخو بل زيد ومعمرو وعمري
وبازيد الحارث وبازيد هذا اذ يلزم على البدلية اتباع أي في النداء بغير ذي ال
وانسافة كلا الى اثنين بتفريق وادخال ياء على ذي ال واسم الإشارة بدون وصف
واستثناء هذه الصور وسورتى المتن مبني على أن البدل لا بد أن يصلح لحلوله محل
الاول ونظر في ذلك ابن هشام مع جزمه في المغني بأهم يقتضون في التوافق مالا
يقتضون في الاوائل وقد جوزوا في انك أنت زيد كون أنت توليداً وكونه بدلاً مع أنه
لا يجوز ان أنت وفي المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيد بدل من الرجل
ولا يلزم أن يجوز نعم زيد ذكر الامامي من صور تخلف ذلك فتت هند حسن لها
وأكملت الارفة فجزء منها (قوله من جملة أخرى) أي بناء على الصحيح أن البدل على
نية تكرار العامل (قوله بفارق عطف البيان البدل) قال الرضي أن ال الآن لم يظهر
في فرق جلي بين بدل الشكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا
البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال قولوا ان الفرق بينهما أن
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان

(نحو يا غلام يعمر) وقوله
أنا نحو يا عبد شمس ونوفلا
(ونحو بشر تابع البكري)
في قوله * انا ابن التاركة
البكري بشر * عليه الطير
ترقبه ونوفلا * فيشر عطف
بان من البكري وليس
أن يبدل منه (بالرضي)
لا متناع انا الضارب زيد
نعم الفراء يجيزه فيجيز
الابدال * (تنبه) * يتعين
أيضا العطف ويتمنع الابدال
في نحو هند مضمرة بت زيدا
أخاها وزيد جاء الرجل
أخوه لان البدل في التقدير
من جملة أخرى فيفوت
الربط من الاولى بخلاف
العطف (وخاتمة) يفارق
عطف البيان البدل

فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب اننا نعلم ان المقصود بالنسبة في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود
بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في
الظاهر ولا يتلذذ كرهه من فائدة صوت الكلام الفصحاء عن اللفظ وهي في بدل الكل
كون الاول أشهر والثاني مشتق على صفة نحو يزيد رجل صالح أو العكس نحو
يرجل صالح يزيد والعالم زيد أو مجرد الإيهام ثم التفسير بنحو يزد رجل في بدل البعض
وبدل الاشتغال الأخير فادعاء كون الاول غير مقصود بالنسبة مع كونه مفسوبا اليه
في الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر
فما كان من بدل الكل لا يصح الاول يسمى بعطف البيان وأما فرقههم بان البديل
على تسكير العامل فان سلم فيما يكرر العامل فيه ظاهر الميسلم في غيره وان سلم
قلنا أن ندعاه فيما سواه وعطف البيان وفرقههم بنحو ان تخالف البديل والمبدل منه
تغيرا وتكبرا بخلاف البيان والمبين لئلا يمنع بنحو ان تخالف في البيان والمبين
أيضا ما باختصار (قوله في ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى كون المتبوع في البديل
في نية الطرح قيل غالبا وقال الزنجشيري في المفصل مرادهم بكون البديل في نية
طرح الاول أنه مستعمل بنفسه لا تتم تبعونه كالنكيد والصفة والبيان لا اهدار
الاول الأتري أنك لو أهدرت الاول في نحو زيد رأيت غلامه رجلا صالحا لم يستقم
كلاما اه بخلافه في البيان وكون حذفه في البديل جائزا عند بعضهم وخرج عليه
المصنف كالأخفش قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب فحذف
الكذب بدلان الضمير المحذوف أي تصفه بخلافه في البيان وكون البديل يجوز
قطعه كما سمي بخلاف البيان الاعلى قول (قوله نظير النعت في المشتق) أي فكما
أن الضمير لا نعت ولا نعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله
بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلان الهاء لان البديل منه في نية الطرح فيبقى الموصول
بلا عا ندورده في المعنى بأنه لا أثر لتقدير عذم العا ند مع وجوده حسا قال ولولزم
اعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان
منع ضمير يزيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذا تبلى ابراهيم ربه والاجماع اه
يجوز كونه بياننا أمرتني به أو يدلان منه بتأويل قلت بأمرت اذا القول الحقيقي
يجل في العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزنجشيري كونه مفسرة
أو يل قلت بأمرت واستحسنه في المعنى قال وعلى هذا فسر لهم في المفسرة أن لا
ون في الجملة قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقته واستشكل كونها
سرة بأن الله لا يقول ربي وربكم وأوجب باحتمال أن يكون مقول الله الذي
مر بقوله عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى وقت خطابه قومه على حد

في ثمان مسائل * الأولى
ان العطف لا يكون
مضمرا ولا تابعا للمضمر
لانه في الجوامد نظير النعت
في المشتق وأما قول
الزنجشيري ان اعبدوا الله
بيان للهاء في الاما أمرتني به

اناقلنا المسج عيسى بن مريم رسول الله وأن يكون مقول الله اعبدوا الله بل
 ورهم فغير عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتمسك وعنه بالخطاب (قوله فردود) أى
 بما تقدمت من كونه نظير النعت في المشتق فيجعل بدلاً أو خبر مبتدأ محذوف
 واتصر الدماميني لانه يخشى ويرجح جواز كونه عطف سان قال ولا يلزم من كون
 شئ نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه الأثرى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير
 الخطاب ولذلك بنى والضمير مطلقاً لا ينعى على المشهور ومع ذلك لا يمنع نعت
 المنادى عند الجملة هوراه مع أن الكسائي يميز نعت الضمير (قوله أنه لا يكون
 جملة) يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم
 عطف سان على فوسوس اليه الشيطان وكما يشكل على هذا يشكل على قوله أنه
 لا يكون تابعاً لجملة (قوله بشرطه الذي ستعرفه في موضعه) هو كون الثاني معه
 زيادة سبب في قراءة يعقوب وترى كل أمه جائية كل أمه تدعى الى كتابها حسب
 كل الثانية فإنه قد اتصل بها ذكراً حسب الجنس (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أى
 تبعاً لابن الطراوة واحتجوا بأن الشئ لا يبين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن
 كلام المنادى وعطف البيان مبين لتبوعه وان كان التبيين في البدل غير مقصود
 بالذات ويحتمل كونه على تقدير العامل وفي عطف البيان مقصود بالذات
 ومفرد وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا كان معززاً بزيادة
 كالبديل (قوله ما ينبغي على هاتين) فينبغي على السابعة امتناع بدلية نحو يجر
 وبشر في باغلام يجر وأنا ابن التارك البكري بشر وعلى الثامنة امتناع بدلية
 نحو أخاها وأخوه في هندش بتزويد أخاها وزيد جاء الرجل أخوه وهو هذا يعرف
 ما في كلام البعض من التصور

﴿عطف النسق﴾

تقدم معني العطف واما النسق فقال الفساحي اسم مصدر بمعنى اسم المفعول
 يقال نسقت الكلام أنسقه عطفك بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه
 والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض وفي الفارسي
 أن النسق بالتحريل مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة والاضافة لادنى
 ملازمة أى عطف اللفظ الذي حتى به على نسق الاول وطريقته وهو ثلاثة
 أقسام * أحدها العطف على اللفظ وهو الاصل وشرطه إمكان توجه العامل فلا
 يجوز في ما جاءني من امرأة ولا يزيد جرز يدلان من الزائدة لا تعمل في معرفة
 الثاني العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل في الفصح فلا يجوز مررت
 بزيد وعمر بالنصب خلافاً لابي حنن وكون المحل بحسب الاصله فلا يجوز هذا ضارب

فردود * الثانية أن
 البيان لا يخالف متبوعه
 في تعريفه وتكبره كما مر
 (الثالثة) أنه لا يكون
 جملة بخلاف البدل فإنه
 يجوز فيه ذلك كما سبق
 (الرابعة) أنه لا يكون
 تابعاً لجملة بخلاف البدل
 الخامسة أنه لا يكون فعلاً
 تابعاً لفاعل بخلاف البدل
 السادسة أنه لا يكون بلفظ
 الاول بخلاف البدل فإنه
 يجوز فيه ذلك بشرطه الذي
 ستعرفه في موضعه هكذا
 قال الناظم وابنه وفيه نظر
 السابعة أنه ليس في نسبة
 احلاله محل الاول بخلاف
 البدل * الثامنة أنه ليس
 في التقدير من جملة أخرى
 بخلاف البدل وقد مر
 فريماً ما ينبغي على هاتين
 وسبب أني بيان ما يخص
 بالبدل في باب ان شاء الله
 تعالى والله أعلم
 ﴿عطف النسق﴾

ز بدأ وأخيه خلافا للبعداديين ووجود الحوزأى العامل الطالب للعمل على
 خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز ان يبدأ وعمره وقائمان برفع عمره وقد يتبع العطف
 على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد قائما سكن أو بل قاعدلان في العطف على
 اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابداء مع زواله
 بدخول الناسخ فلم يوجد الحوزو والصواب الرفع على اضممار مبتدأ الثالث
 العطف على التوهيم وشروطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط
 للعسن ولهذا حسن است قائما ولا قاعدا بالجرو لم يحسن ما كنت قائما ولا قاعدا
 بالجرو والفرق بين القسمين الاخسرين أن العامل في العطف على المحل موجود
 دون أثره والعامل في العطف على التوهيم مفقود دون أثره (قوله نال بحرف
 متبوع عطف النسق) قال شيخنا أي معطوف النسق نال مع حرف متبوع اه فأشار
 الى أمور ثلاثة لا تخفالك (قوله بحرف) ولتقدير الان حذف العاطف جائز عند
 المصنف نظما ونثرا وان لم يكن المقام مقام سرد الاعداد على ما فاده الهوي (قوله
 متبوع) أي موضوع للاتباع وهو نفس يك الشافي مع الاول في عاهله عزى (قوله
 يخرج ماعداء عطف النسق منها) أي وماعداء عطف البيان المسبوق بأى
 التفسيرية بدل كلامه بعد وماعداء التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كلاً
 سيعلمون ثم كلاً سيعلمون لان هذا أيضا انما يخرج بقوله متبوع أي محصل للاتباع
 نعم ان جعلت البناء في قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية
 البيان المسبوق بأى التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسببية
 الحرف اثبتت التبعية لهما مع حذف أى والعاطف لكن الشارح لم يعرض على
 هذا الوجه (قوله بل بيان) أي عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف الا
 هذا (قوله است بحرف متبوع) الهمة حذفها النطا وتقديرها والعاطف ليس كذلك
 وردة الدمايني بأن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا اذ اصح الكلام يدونه كما في
 الاخسار المعاطفة والصفات المتعاطفة وكما في أشكرا ليلك نبي وحزني اذ يصح
 حذف الواو فيصير الثاني توكيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون انها عاطفة
 (قوله بل حرف تفسير) وقد تزداد بين المبتدأ والخبر توكيدا للاتحاد وزيادة في
 البيان كما قاله السيد الجرجاني مثال ذلك قول صاحب المعنى وقالوا التقدير في قوله
 تعالى أن يبقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كن نعم في الجنة اه فزاد
 أي بين المبتدأ وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كون نعم في الجنة وتكلف
 الدمايني جعلها تفسيرية يجعل خبر التقدير محذوفاً وتقديره ثابت وهذا يدل على
 أن ثم مقدر افسره بقوله أي كن نعم في الجنة فأحرص على هذه الفائدة فتعلمك
 في مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر أي استقر حاله كونه

(نال بحرف متبوع عطف النسق) فقال أي تابع
 جنس يشمل جميع التوابع
 وبحرف يخرج ماعدا
 عطف النسق منها ومتبوع
 يخرج نحو صررت بغضتغفر
 أي أسد فان أسدا تابع
 بحرف وليس معطوفا
 عطف نسق بل بيان لان
 أي ليست بحرف متبوع
 على الصحيح بل حرف تفسير
 وخلص التعريف للعطف
 بالحروف الآتي ذكرها
 (كأخصص بوجه وثناء من
 صدق) فثناء تابع لود بالواو
 وهي حرف متبوع (فالعطف
 مطلقا بالواو) و(ثم) و(فا)
 و(حتى) و(أم) و(أو)
 فهذه الستة تشترك بين
 التابع والمتبوع

لفظا ومعنى وهذا معني قوله مطاقا (كفيك صدق ووفاء) وهذا ناطها في الاربعه الاول وأمام وأوقال
 المصنف أكثر النحو بين علي أنهما يشركان في اللفظ لا في المعنى والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا
 اشتركا لان القائل أزيد في الدار أم عمرو وعالم بان الذي في الدار (٩٤) أحد المذكورين وغير عالم

بتعيينه فالذي بعد أم مساو
 للذي قبلها في الإصلاحية
 لثبوت الاستمرار في الدار
 وانتفائه وحصول المساواة
 إنما هو بأمر وكذلك أو
 مشرك لما قبلها وما بعدها
 فهما يسميان بها الأجله من
 شأن أو غيره أما إذا اقتضيا
 اشتركا فانها ما يشركان في
 اللفظ فقط وانما لم يتبعه
 عليه لانه قليل (وأنتبع
 لفظا خيب) أي فقط بقبية
 حروف العطف وهي (بل
 ولا) و (لكن) كما يمد
 امرؤ ولكن (طلا) وقام زيد
 لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو
 والطلا الولد من ذوات
 الظانف بتبنيه بخلاف
 في ثلاثة أحرف مما ذكره
 هنا وهي حتى وأم ولكن
 أما حتى فذهب السكونيين
 أنها ليست بحرف عطف
 وانما يعربون ما بعدها
 باسم جار وأما أم فذكر
 الخاس فيها خلافاً وأن أبا
 عميرة ذهب الى انها بمعنى
 الهزرة فاذا قلت أفاً فزيد
 أم عمرو فالعني أم عمرو

مطابقا عن التقييد باللفظ وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي وهو جار عند
 الاختصاص والمصنف ويجوز كونه حالاً من العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا
 ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهي ثلاثة أقسام ما يشرك
 في اللفظ فقط دائماً وهي الثلاثة بل ولكن مني وما بعدها مما مثبت ولا بالعكس وما
 بالاثبات والتي اذا قبل بل ولكن مني وما بعدها مما مثبت ولا بالعكس وما
 يشرك لفظا ومعنى دائماً هو أربعة الواو والفاء ثم وحتى وما يشرك لفظا
 فقط نارة ولفظا ومعنى نارة أخرى وهو أم وأو فان قلت الواو في عطف الجوار
 تشرك لفظا فقط قلت هي مشركة في المعنى أيضا قطعاً لان العطف في مثل
 وأرجدكم بالخلف انما هو على الوجوه وليكنك ناسبت في الحركة يمشو وبين ما قبله
 والأعراب مقدر لا اشتغال المحل بحركة النسب فانه ابن هشام (قوله كفيك
 صدق ووفاء) لاجابة اليه بعد قوله كاختصاص الخ (قوله والصحيح أنهما يشركان
 الخ) الخلاف لفظي لان القائل بعدم تشريكهما في المعنى اراد بالمعنى معني
 العامل لان الاستمرار في الدار مثل انما هو ثابت لاجد المتعاطفين لا بعينه فقط
 لانها معاً والقائل بتشريكهما في المعنى اراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل
 من متعاطفها لثبوت استمراره في الدار وانتفائه عنه وصلاحة كل منهما له
 أفاده التناطفي (قوله ما لم يقتضيا اشترابا) أي فانهما حينئذ يشركان في اللفظ
 فقط كما سيأتي (قوله لانه قليل) أي ولان الاطلاق مقيد بما يأتي في كلامه فلا
 اعتراض (قوله والطلا) أي بفتح الطاء مقصوراً وأما الطلاء بالسكس بمدودا
 فالعمر وأما المضموم فمدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصوارها جميع طلبة أو
 خلاة كذا في القاموس (قوله ولد من ذوات الظانف) وقيل ولد بقر الوحش فقط
 (قوله مما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف في أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها
 هنا وهي ابا بالسكس وأي والواو أين وكيف وهلا وليس (قوله ليست بحرف
 عطف) أي بل حرف ابتداء (قوله وانما يعربون ما بعدها باسم جار) أي بانها معار
 عامل في نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أبالك ومررت بهم حتى أبيلك
 يضمرون جاء ورأيت والباء ويجعلون حتى ابتدائية (قوله فالعني أم عمرو قائم) أي
 فيكون ما بعدها في مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفي النصب والجر بقدر
 المناسب (قوله فذهب أكثر النحويين الخ) فرض في المعنى الخلاف فيما اذا وليها

قائم فتصير على مذهبه اسمتها مائة وأما لكن فذهب
 أكثر النحويين الى أنهما من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم
 تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا

مفرد

بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه (١٥) ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يجعل مذهب سيبويه والاختصاص

لانهم ما قالوا انها عاطفة
ولما مثلا للعطف بها مثله
بالواو والثالث ان العطف
بها او أنت مخبر في الايمان
بالواو وهو مذهب ابن كيسان
وزهب يونس الى أنها
حرف استدرال وتولدت
بها عاطفة والواو قبلها عاطفة
لما بعدها على ما قبلها
عطف مفرد على مفرد
ووافق الناظم هنا الاكثرين
ووافق في التسهيل يونس
فقال فيه وليس منها لكن
وفاقا لبونس اه (فاعطف
بواو لاحقا وسابقا * في
الحكم أو مصاحبا
موافقا) فالاول نحو واقد
أرسلنا نوحا وابراهيم
والثاني نحو وكذلك نوح
اليك والى الذين من قبلك
والثالث نحو فأتجيناه
وأصحاب السفينة وهذا
معنى قولهم الواو اطلق
الجمع وذهب بعض
الكوفيين الى أنها ترتب
وحكى عن قطرب وثعلب
والربيعي وبذلك يعلم أن
ما ذكره السمراني
والسهيلي من اجماع النحاة
بصرهم وكوفيتهم على ان
الواو لا ترتب غير صحيح
تقديمه ^ب وقال في التسهيل

مفرد قال فان واوها كلام فهمى حرف ابتداء لمجرد افاضة الاستدراك وليست
عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا الظالمين وبدونها نحو قول زهير
ان ابن رقاء الخ وزعم ابن أبي الريح أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة
وأما ظاهر قول سيبويه هو الواو على قول ابن أبي الريح زائدة وعلى الاول عاطفة
جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل بالواو) أى لا تستعمل عاطفة لامة مطلقا
بدليل قوله

ان ابن رقاء لا يتخذي بواوره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة (قوله
وزهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين الى أن من حروف العطف (قوله
عطف مفرد على مفرد) ففي نحو ما كان محمد الأبي يستعمل رسول معطوفا بالواو على أبا
عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسياق
في الشرح وهذا القول بان معا طئي الواو والمفردين لا يختلفان بالاحباب والسلب
وسياق رده هذا الرد (قوله ووافق في التسهيل يونس) أى في مجرد أن لكن غير عاطفة
لكن اختلفا فقال يونس الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة
حذف بعضها (قوله فاعطف بواو) وترد للاستئناف نحو لئمن بسكم وتقر في الارحام
(قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقيد
بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة
الثانية بانها غير سديدة لتقيد الجمع فيها بتقدير الاطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد
قال السمراني ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع
العطف عن أن ذلك اسطلاح شرعي وما نحن فيه اصطلاح لغوي اه والمراد بالجمع
الاجتماع في الحصول في عطف الجمل التي لا يحل لها من الاعراب وفي نسبة
العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان فان
قلت لولم يؤت بالواو في نحو قام زيد وقعد عمر ولكن حصول مضمون الجملة من معلوما
لما فائدة الواو في عطف الجمل التي لا يحل لها قلت قال الدماميني فاندتها في ذلك
النص على حصول المضمونين معا اذ لولاها اسكان حصولها ما ظهر فقط لا احتمال
كون الخاسل الثاني فقط بان يكون الاول غلط والثاني اشرباعنه اه باختصار
وكونها للجمع مطاقا أحد قولين والثاني أنها للجمع في المفردات فقط والاول أوجه
(قوله وحكى عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضي عن الكسائي
وابن درستويه مع (قوله قال في التسهيل الخ) حاصله أنها وان كانت موضوعة
لمطلق الجمع الصادق بالأمور الثلاثة لكن استعملها في الأمور الثلاثة
الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعملها في المعية أكثر وفي تقدم ما قبلها

وتفرد الواو ويكون متبعا في الحكم محتملا للمعية برحجان ولتأخره كثيرة ولتقدم بقلة

كثير وفي تأخره قليل فتسكون عند التجرد عن القرائن للعبية بارحمة وتقدم ما قبلها
 برحان وتأخره برجوحه فكلام التسهيل كافي التصريح بتحقيق الواقي لا قول
 ثالث (قوله واخصر بها الخ) قال الدماميني يرد عليه أن أم التصلة تشاركها في
 ذلك نحو سواء على آتت أم معدت فأمها عاطفة على ما لا يعني اه قال في التصريح
 أوجب عنه بأن هذا كلام منطوق فيه الى حالته الاصلية اذا الاصل سواء على
 القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصله انما هو الواقي له الموضوع في الحواشي اه
 وأعلم أن الواو تختص باحد وعشرين حكما ذكرنا ناظم منها ثلاثة عطف ما لا يعني
 متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبق معموله ذكر هذا
 في قوله آخر الباب وهي انفردت بعطف عامل فزال قد بقي معموله * الرابع عطف
 سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد اضربت عمرا وأخاه وزيد مررت
 بقومك وقومه * الخامس عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومعها جاجا * السادس
 فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا * السابع جواز
 تقديمها مع معطوفها في الضرورة نحو * جمع وخشا غيبة ونجمة * وقبل لا تختص
 الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك * الثامن جواز العطف على الجوار في الجر
 خاصة نحو وأرجلكم في قراءة من جر * التاسع جواز حذفها أن أمن اللبس كقوله
 كيف أصبحت كيف أمسيت * العاشر بلاؤها اذا اعطفت مفردا بعد نهي نحو
 ولا الهدي ولا القلائد أو في نحو فلارت ولا فسوق أو مؤول بقى نحو ولا الضالين
 الحادي عشر بلاؤها امام موقه مثلها غالبا اذا اعطفت مفردا نحو اما العذاب
 واما الساعة * الثاني عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع معنوتها نحو مررت
 برجلين كريمين * الثالث عشر عطف العقد على النصف اذا وقع ادفعه كأحد
 وعشرين فان تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين
 الرابع عشر عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد في يوم واحد * الخامس
 عشر عطف العام على الخاص نحو اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين أما عطف الخاص
 على العام لزمه في الخاص فنشاركها فيه حتى نحو واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم
 ومنك ومن نوح الآية ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص السكك
 والجزء * السادس عشر العطف التلقيني من المخاطب نحو قال ومن كفر
 * السابع عشر افتراءها بسكن نحو واسكن رسول الله * الثامن عشر والتاسع
 عشر العطف في التحذير والاعراض نحو فاق الله وسعها ونحو المروءة والنجدة
 * العشرون عطف أي على مثلها نحو * أبي وأبك فارس الاحزاب * الحادي
 والعشرون حصة حكاية العلم بمن مع اتباعه يعلم آخر معطوف عليه بها نحو من زيد
 وعمرا فانهم شرطوا في حكاية العلم بمن أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابتداء متصلا به علم

(واخصر بها) أي بالواو
 (عطف الذي لا يعني
 متبوعه) أي لا يتقني
 الكلام به (كعطف هذا
 واني) وتخاصم زيد وعمرو

أو علما معطوفا للواو وعد في التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الاول
لزجة في المعطوف نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وفيه أن هذا عطف
الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كذا كره بعد وعد أيضا من خصائصها
امتناع الحكاية عن اذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدنا نصب حكايته لمن قال رأيت
زيدا وفيها أنهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه بمن يجمع الحكاية ولم يشدوه بالواو وهذا
مخلص ما في حاشية شيخنا ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع لكن ما
تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها في ذلك
على الصحيح نحو مات كل أبى حتى آدم كما سيأتي وما تقدم من اختصاصها بعطف
عامل حذف وبقية معمولة يرد عليه ما سيأتي أن الفاء تشاركها في ذلك نحو واشترىته
بدرهم فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في التسهيل من أن
أو كالأولى في ذلك بل مال الهمام يني إلى أن الفاء أيضا كالواو في ذلك كما سيأتي وقولنا
فيما تقدم اذا عطف مفردا بعد نهي الخ قال في المعنى ولم تصد المعية فلا يجوز
ما اختصم زيد ولا عمرو ولا نه للمعية وأما ما يستوى الأعمى والبصر ولا الظلمات ولا
النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات فلا الثانية والرابعة
والخامسة زوايا من اللبس وإنما قرئوا الواو بلا في نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا
نصر زيد ولا عمرا لا فائدة في القيام عنهما شجعتين ومقتربين والنهي عن ضمها
كذلك ودفع توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاجتماع وقوعا ما حقه التثنية أو
الجمع أي ما الأصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافي ما في التسهيل من أن العطف سائغ
مع قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهرا أو مقدر شمال الأخير قول الحاج يوم
مات محمد ابنه ومحمد أخوه محمد ومحمد في يوم واحد أي محمد ابن محمد وأخي (قوله بين
زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو زيادة بين الثانية لتنا كيد قاله ابن بري وغيره
وبه يرد منع الحريري لذلك دني شري (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وإنما انفردت
الواو بذلك لترجيح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول وخومل) الدخول يقع
لدال وخومل موشعان (قوله بين أما كن الخ) أي فهو على حذف مضاف وقدره
بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن المراد بالدخول وخومل أجزاؤهما (قوله
والفاء للترتيب) أي المعنوي وقد تكون للترتيب الذكرى وأما ثم ما يكون
في عطف مفصل على مجمل نحو قد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة
والذي انخط عليه كلام سم في الآيات البيّنات أنه ليس المراد من الترتيب
لذكري مجرّد ترتيب الشئين مثلا في الذكر لان هذا القدر لازم للذكر مع
سقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور في الذكر أي بيان أن المذكور أولا
حقه أن يتقدم في الذكر تقدّم مرتبة على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب

وجلست بين زيد وعمرو ولا
يجوز فيها غير الواو وأما
قوله بين الدخول وخومل
فالتقدير بين أما كن
الدخول فأما كن حومل
فهو بمثابة اختصم الزيدون
فالعجرون (والفاء للترتيب

حينئذ يدس ان رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير مترامية عنها كثيرا فليأمل
 اه وقد تكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فليس
 مشى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الارض نبتوا من الجنة حيث نشاء فقيم أجر
 للعاملين فان ذكر ذم الشيء أو مدحه يحسن بعد جري ذكره وأما الفاء من
 فأخرجهما من قوله تعالى فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه فلترتيب
 المعنوي ان رجوع ضمير عنها الى الشجرة أى أوقفه ما فى الزلة بسبب الشجرة
 ولذا كرى ان رجوع الى الجنة أى أذهبها عنها ويرد على هذا أن الذى كانا فيه هو
 الجنة فإن التفصيل الآن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من التعميم والكرامة
 فيكون تفصيلا بعد الاجمال قاله الدماميني (قوله بانصال) أى معه وهو فى كل
 شئ بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الامانة الحمل وان طالت (قوله
 أى بلامهلة) بضم الميم أى تأخر كذا فى المصباح وغيره (قوله نحو أماته فأقره)
 لا يقال الاقبار بسبب عن الامانة فانشاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصنيع
 الشارح يوهم خلافه لانه يقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن
 المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الاول (قوله ان كان
 المعطوف جملة) أى أو صفة نحو ولا يكون من شجر من زقوم فما أول منها البطون
 الآية وقد تنجى فى ذلك مجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى أهله فجاء بجمل
 سمين فقره اليهم ونحو فالاجرات زجرنا فالتاليات ذكرنا وفى الغنى وشرح
 الدماميني عليه أن لفاء مع الصفة أربعة آحوال أن تدل على ترتيب معانيها
 فى الوجود وفى غيره كالشرف والجملة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود وفى غيره
 نحو زيد الصابج فالعائنه فالآيب أى الذى أثار على القوم صباها فغم فتاب أى رجع
 وجالس الزهد فالاورع وولد لزيد الشاعر فالكتاب ورحم الله المحققين فالمقصرين
 اه بتلخيص وايضا (قوله وأما نحو أهله كذا ما الخ) يراد على الترتيب لان
 مجئ البأس قبل الاهلاك وغسل الأعضاء الاربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا
 ولا يظهر الثانى اذا كان المراد غسل جملة الأعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء
 لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراد لانه الذى
 قبل الوضوء أى فى الجملة والافعال الرجلين يتماهما ليس قبل الوضوء فتفطن
 (قوله فالعنى أردنا الخ) أو يقال الفاء فى الآية والحديث لترتيب الذكرى اه
 تصريح لأن ما بعد الفاء تفصيل للجمل قبلها (قوله وأما نحو فجعله الخ)
 يراد على التعقيب لان جعله غمما لا يتصل باخراجه (قوله فالتقدير فخصت
 مدة الخ) أى فالمعطوف عليه محذوف قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضمي
 المدة لا يعقب الاخراج وأجيب بأنه يعنى ان أول أجزاء المضى يعقب

بانصال) أى بلامهلة وهو
 المعبر عنه بالتعقيب نحو
 أماته فأقره وكثيرا ما تفضى
 أيضا التسببان كان
 المعطوف جملة نحو فذكره
 موسى ففضى عليه وأما نحو
 أهله كذا ما الخ فاءها بأسنا
 ونحو توتأ فغسل وجهه
 ويده الحديث فالعنى
 أردنا أهله كذا ما وأراد
 الوضوء وأما نحو فجعله
 غمما أى جافها شيئا أحوى
 أى اسود فالتقدير فضبت
 مدة فجعله غمما

الخراج وان لم يحصل بتمامه الا في زمن طوبى بل ذكره الرشي والسعد وجعلامنه
 فتصح الارض مخضرة قال في المعنى وقيل الفاء في هذه الآية بمعنى آية فتصح
 الارض مخضرة للسببية لا للعطف وفاء السببية لاستلزام التعقيب بدل من صحة
 قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدماميني الحق
 أن الأصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وأن عدمه في بعض المواضع كالمثال
 لعدم استكمال السبب اذا السبب اتمام لدخول الجنة في المثال مجموع الاسلام
 واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز اه باختصار (قوله أو أن
 الفاء ثابت عن ثم) أو يقال التعقيب في كل شيء بحسبه قال في الهمع قيل ترد الفاء
 للاستئناف نحو * ألم نسال الربيع القواء فينطق * أي فهو ينطق اذ لو كان لم يجرد
 العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع قال
 ابن هشام والتحقيق أنها في مثل ذلك غاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفاعل
 وحده (قوله و ثم) ويقال فم و ثم وثبت قاله في التسهيل (قوله كهر الخ) فان
 الهمز في جرى في آنايب الريح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغنى
 واعترضه قريه فقال انظاره ليس كذلك بل الاضطراب والجرى في زمن
 واحد فيسكون ثم بمعنى الواو وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني
 صفة للريح نسبة الى امرأة اسمها رديسة كانت تقوم الراح والهجاج الغبار
 والانايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدين كذا في التصريح والاعتراض
 أقوى من الجواب وهر مصدر بمعنى اهتزاز كافي العيني مضاف الى فاعله والمشبه
 اهتزاز فرس كانت تحت المدوح (قوله وأما نوح الخ) وجه الايراد في الآية الأولى
 ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفي الثانية ان ايتا موسى الكتاب قبل توصية
 هذه الامة بالشارالية وفي البيت واضح دماميني (قوله هو الذي خلقكم الخ)
 التلاوة هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ وأخلقكم من نفس واحدة
 ثم جعل الخ والثاني هو الموافق لسكون الكلام في ثم فكان عليه حذف هو الذي
 وأراد بالنفس الواحدة آدم و زوجته حواء (قوله وقيل غير ذلك) فها قيل في الآية
 الأولى أن العطف على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها
 أو على واحدة لتأويلها بالفاعل أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل الخ أو أن
 الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذرية ثم خلقت حواء وهذه الاجوبة أيقن من جواب
 الشارح لأنها تجعل الترتيب والمهلة وجوابه يصح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين
 الاخبارين نعم جوابه أعم اذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله
 كذا في المغنى قال الدماميني ووجه الترتيب الاخباري في البيت أن سيادة الابن
 نفسه أخص به من سيادة أيمه وكذا سيادة الابن بالنسبة الى سيادة الحد (قوله

أو أن الفاء ثابت عن ثم كما جاء
 عكسه وسأني (ثم) للترتيب
 بانفصال أي جملة وترخ
 نحو فأقبره ثم اذا شاء
 أذشره وقد توضع موضع
 الفاء كقوله
 كهر الرديني تحت الهجاج
 جرى في الانايب ثم اضطرب
 وأما نوح هو الذي خلقكم
 من نفس واحدة ثم جعل
 منها زوجها ذلكم وصاكم
 به لعلكم تتقون ثم آتينا
 موسى الكتاب تماما وقوله
 ان من ساد ثم ساد أبوه
 ثم قد ساد قبل ذلك حذو
 فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار
 لا لترتيب الحكم وأنه يقال
 بلغني ما صنعت اليوم ثم
 ما صنعت أمس أعجب أي
 ثم أخبرك أن الذي صنعته
 أمس أعجب وقيل ان ثم
 بمعنى الواو وقيل غير ذلك

وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان السيادة لما سرت من الابن الى الاب ومن الاب الى الجد كانت سيادة الابن متقدمة مرتبة ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد ثم في البيت لا ترتيب الرتبة لا الخارجي ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قل * ثم قد ساد قبل ذلك جدته * لا يمكن أن يتعمل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك جدته مستعملا في السيادة الرتبة والخارجية ويكون الايمان بخر نظرا الى السيادة الرتبة وقوله قبل ذلك نظرا الى السيادة الخارجية لان سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجية بين وبهذا التدقيق يذفع الاعتراض بان هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجاب سم عنه بأن اسم الإشارة راجع الى وقت التكلم ولا يعني أن جوابا أدق فأعرفه (قوله آناه السواد) قال في القاموس السواد والسود والسود والسود والسود والسود كنهفذا السيادة اه والسين مضمومة في الاولين أيضا كنهبطت به في النسخ العجيبة من القاموس كنهضة العلامة أن العز الجهي وبصر ح يضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح الدال في سود زائدة لا الخالق بناه بينا جندب و برقع اه لان أول جندب و برقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة النامية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تفر زائدة) وتقع افاء أيضا زائدة كالأفاء الثانية في قوله * فاذا هلك فعند ذلك فاجزى * والأفاء في قوله تعالى فلما جاءهم ماعرفوا كثروا به عندهم جعل كثروا به جواب لما الاولى والثانية تأكيديا والأفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كافي الاملعني وعزاه في الهمع للكوفيين أيضا ومثل بآية حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وآية فلما أسماوت له للخبين وناديناها فاحدى الواوين فهما زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب مخدوفاً والواو حالية بتقدير وقد المعنى في الآية الاولى جاؤها حال فتح أبوابها اكرامهم عن أن يتفوا حتى تفتح (قوله بما رحمت) أى مع سعتها وشاقت عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة والعلم وظنوا أن لا اله الا الله أى وعلاو أن لا اله الا الله الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق و ارادة النفس وكان الشافي هو المراد في البيت يقول أصبح مرید الشئى وأسمى ناركاه يقال عدا فلان هذا الامر اذ تجاوزه وتركه اه دمايني قال السحني وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهمله وهو مضبوط في بعض نسخ المعنى وفي غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية

أراني اذا ما بتت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت عاديا
قال ابن القطاع عدا الى كذا أصبح اليه اه كلام الشمني وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال كذا رواية أبي بكر ثم قال يقول ان لي حاجة لا تنقض أبدا اه

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الحد آناه السواد من قبل الاب والاب من قبل الابن * تسمية زعم الاخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وخلا على ذلك قوله تعالى حتى اذا نسقت عليهم الارض بما رحبت وشاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا اله الا الله من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا جعلوا تاب عليهم هو الجواب و ثم زائدة وقول زهير
أراني اذا أصبحت أصبحت
ذاهوى * فثم اذا أمسيت
أمسيت عاديا * وخرجت
الآية

على تقدير الجواب والمبتدأ على

زيادة الفاء (واخصص بقاء
عطف ما ليس) سألنا لعله
(سئل) لخطوه من العائد
(على الذى استقر أنه
الصلة) نحو والمذاق يقرمان
فيغضب زيد أحوال
وعكسه نحو الذى يقوم
أحوال فيغضب هوزيد
فكان الاولى أن يقول كما
في التسهيل ونشر الفاء
بتوسيع الالكفاء
بضمير واحد فيما تضمن
جملتين من صلة أو صلة أو
خبر يشتمل على الصلة
المذكورتين والصفة نحو
مررت بامرأة تحب فيمبكي
زيدو بامرأة يفكك لزيد
فتبكي والخبر نحو زيد يقوم
فتبعدهم زيد تبعدهم
فيقوم ومن هذا قوله
وانسان عيني يحسر الماء نارة
فيبدو ونارات يحمر فيغرق
ويشمل أيضا مسلماتي
الحال ولم يذكره نحو جاء
زيد فيحكك فتبكي هندو جاء
زيد تبكي هند فيحكك
فهذه ثمان مسائل يختص
العطف فيها بالفاء دون
غيرها وذلك لما فيها من
معنى السببية (وهذا حتى
اعطف على كل ولا يكون

(قوله على تقدير الجواب) أى فرج الله عنهم وألجأنا الى الله ثم تاب الخ فتم عطفه
على هذا المخدوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما
ثم تاب عليهم ليتوبوا بمعنى قبول توبته قال الشمني وقيل اذا بدع حتى قد يتعد
عن الشرط وتبقى الجزر الوقت فلا يحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها
أى خلقت الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه عهدز يادتها
ولم يعهدز زيادة ثم وتردتم للاستئناف كما في قوله تعالى ألمير وا كيف يبدأ الله الخلق
ثم يعيده فعمله ثم يعيده مستأنفاً لان إعادة الخلق لم تقع فيقر روابر و تهاو يؤيد
كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل سير وافي الارض فانظروا كيف بدأ
الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا في المعنى (قوله واخصص بفاء الخ) وفي
التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متخذين معنى نحو ونادى نوح
ربه فقال رب ان ابني من أهلى والترتيب في مثله ذكرى لامعنوي لاتحاد
المتعاطفين بمعنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفنا على عطف في كلام الناظم (قوله
فيغضب هوزيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فنكتة الازاد فوقع هو هم كون زيد
فاعلا يغضب فيجمل التركيب لعدم الضمير حيث شذ في كل من الجملةين لا كون
الفعل جرى على غير من هوله كما قيل لانه ممنوع بل هو جار على من هوله ويحتمل
أن الفاعل ضمير مستتر في يغضب وهو توكيده وهذا ظاهر كلام الدوفسرى
وما به نطاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير من فصل مبتدأ خبره زيد والجملة
خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الاعراب فلا تقصار على الاول
تفصير وفاعل يغضب على الآخرين ضمير مستتر فيه يعود على الذى (قوله فكان
الاولى الخ) لو عبر بالواو كان أولى لوجهين * الاول أن اولوية التعبير بعبارة
تشمل مسلماتي الصفة والخبر لا تنفرد على جريان الحكم في عكس صورة المتن أيضا
فلا يظهر التفرع بالقسمة اليهما * الثاني أن ما قبل فاء التفرع علة لما بعدها
فلا يحسن التعليل بعد شمول مسلماتي كل من الصلة والصفة والخبر فتمام (قوله
يحسر الماء) بقاء وسين مهملتين من ياتى ضرب وقتل كما في المصباح أى يرتفع
ويتزاحم وقوله يحمر يضم الحميم وكسرها أى يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير
يرجع الى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى
أن يقول كما في التسهيل ويشمل بالنصب عطفنا على مدخول اللام في قوله سائبا
ليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مسلماتي الحال كما قال ولم يذكره أى فى التسهيل
اللهم إلا أن يرد بالصفة ما يشمل الحال لانه اضافة فى المعنى ويراد بقوله ولم يذكره أى
نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قرئناه اندفع تطهير شيخنا (قوله أن يكون
المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بأن يكون جزأ منه أو فردا أو توغعا وقوله أو

الاعاية الذى تيلأ أى للعطف حتى شرب طمان الاول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه

أو كبعضه كما قاله في التسهيل
نحو أو كانت السمكة حتى
رأسه أو أعجبتني الجارية
حتى حديثها ولا يجوز حتى
ولدها أو أماتها

ألقى العجينة كي تخفف رحله
والزاد حتى زعمه ألقاها
فعلى تأويل ألقى ما قبله
حتى قوله * والتى فى
يكون غاية فى زيادة أو
نقص نحو مات الناس حتى
الانبياء وقد احتج بالجمع حتى
المشاة وقد اجتمع فى قوله
قهرنا كم حتى السكاة فأنتم
تهابوننا حتى بيننا الأصاعر
* فتيها حتى الأول بقى
شيطان آخران * أحدهما
أن يكون المعطوف ظاهرا
لامضمرا كما هو شرط فى
مجرورها إذا كانت جارة
فلا يجوز قام الناس حتى
انذركه ابن هشام
الخضراوى قال فى المعنى ولم
أقف عليه لغيره * فأنبها
أن يكون مفردا لا جملة
وهذا يؤخذ من كلامه
لأنه لا بد أن يكون جزأما
قبلها أو كجزء منه كما
تقدمت ولا يتأتى ذلك الا فى
المفردات هذا هو الصحيح
وزعم ابن السكيت فى قول
امرئ القيس

سريت بهم حتى تحل مطيهم
وحتى الجياد ما يقدرن بأرسان

كبعضه أى فى شدة الاتصال (قوله فعلى تأويل ألقى ما قبله) أى تأويل ألقى
العجينة والزاد بألقى ما قبله ونعله بعض ما قبله والمعطوف بعض تأويله وقد روى
نعله بالأوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح (قوله والثانى أن يكون غاية الخ)
والتحقيق كفى المطول أن المتعرب حتى ترتب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف
الى القوى أو بالعكس ولا يعتبرا لترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة
الفعل لما بعدهما قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو مات كل أبلى حتى آدم أوفى
أثنا ما نحو مات الناس حتى الانبياء أوفى زمان واحد نحو جاء فى القوم حتى زيد
إذا جازوا معا وزيد أشعفهم أو أقواهم (قوله بزيادة أو نقص) أى معنيين كثنائى
الشارح أو حسيين نحو فلان سب الإعداد السكينة حتى الألف ونحو المؤمن
يعجزى بالحسنات حتى متقال الذرة (قوله حتى السكاة) جمع كمن على غير قياس وهو
كفى القاموس الشجاع أو لابس السلاح (قوله بقى شيطان آخران) زاد فى
التصريح بقلع الموضع ثم طأ آخر وهو أن يكون ما بعدهما شريكا فى العامل
فلا يجوز صحت الأيام حتى يوم القطر (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لامضمرا)
قال الحفدلان معطوفها بعض ما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة
لسكان ظاهرا فى أنه عين الأول لا بعوضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حمل ضمير
المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اه وما ذكره فى ضمير الغيبة ليس على
الطلاقه فأنما قولت زيد ضربت القوم حتى اناء لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن
صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الأول لأن ما كان عينا ليس
بعضا فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا لامضمرا (قوله الخضراوى) نسبة
الى الجزيرة الخضراء ببلد من بلاد الأندلس دما ميني (قوله مفردا) لوقال اسمها كان
أحسن لأن المراد يشمل الفعل مع أنه لا تعطفه (قوله أن يكون جزأ) أراد بالجزء
البعض يشمل الجزئى ولو عبر بالبعض لسكان أو شمع وأوقى بعبارة التناظم (قوله
ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات) اعترضه الدماميني بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما قدر
عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصريح الخاء وأهل
المعاني بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو أمتكم كما تعلمون أمتكم
بأنعام وبنين وأقرها الشئى وأجاب عنه البعض بأن البعضية فى المثال إنما تظهر
بانتمية الى المعنى التضامنى وكلام القائل بالانتمية الى المعنى المطابق ولا بعوضه فيه
ويرد بأن زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل
ذلك وحينئذ فالمعنى المطابق بعض وأما النسبة فليست جزءة فهو الفاعل على
الراجح وإن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضه أحد طرفيها وهو الخدمة
المسوية فمدبر (قوله تكمل) أى تعب والمطى اسم جنس جمعى لطية وهى الدابة

والجباد جمع جواد وهو الفرس الجيد والأرسان جمع رس بالخمر بك وهو الخيل
 أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بجمادها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة نعمها
 قاله الدماميني (قوله فبين رفع تكلم) والمعنى حتى كلف وألكنه جاء مضارعاً على
 حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولا بد على النصب من تقدير
 زمان مضاف الى كلال مطيهم معنى والذي يظهر لى أن تقديره هذا المضاف غير
 ضرورى تقدير الواو على النصب عاطفة محذوف على سريتهم تقديره وسريته
 بهم حتى الجباد الخ فلا بد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى
 الجارة ومجروها قاله الدماميني (قوله معطوفة بتحتى) والصحيح أنها ابتدائية حتى
 الموضوعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أى الى عدمه يدلل ما بعده والمراد الترتيب
 الخارجى فلا يأتى أنها للترتيب الذهنى كما مر بيانه (قوله تماثلاً) أى اجتمعوا
 (قوله وقيده الناظم) أى قيد اللزوم قال فى المعنى وهو حسن (قوله بأن لا يعين الخ)
 انضابط أنه متى صح حلول الى محلها كانت شحمة للامرين والاعتدلت للعطف
 (قوله نحو عجب من القوم الخ) انما يصح الجرى فى المثال والبيت لعدم صلاحية
 الى فى موضع حتى ولوكون ما بعده ليس آخر أو لا متصل بالآخر هذا حاصل ما فى
 المعنى وشراجه كما قاله شيخنا وناقش الدماميني فى التعليق الاول بأنه دعوى بلا
 دليل وأى مانع من كون العجب فى المثال انتهى الى المبين وقبض الجود فى البيت
 انتهى الى المائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام العجب والمدح ثم
 البعضية التى هى شرطى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال ان جعلنا
 الاضافة فى بينهم على معنى من التبعية وعلمه يحتمل قول المعنى انهم بعض
 القوم فان جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بينهم فيهم وافهم (قوله بئس)
 البئس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالاساءة دياناً بكسر الهمزة والفتح
 بالاساءة دياناً أى جعل الاساءة دياناً لتكررها منه كثيراً (قوله فالجر أحسن)
 لقلة العطف بتحتى حتى أنكروه السكوفون كما مر (قوله الا فى باب ضربت القوم
 الخ) أراد بيانه أن يقع بعد الاسم التالى حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كفى المعنى
 فان اشتغل بفعه نحو قيام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر (قوله
 حتى زيد الخ) أى اذا كان زيد آخر القوم لم يوجد شرط جواز الجر (قوله فالنصب
 أحسن الخ) علمه فى المعنى بأن الفعل لا يكون مؤكداً بعد حتى الجارة نقله شيخنا
 السديد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما بقية تضمينه كلام الشارح من جواز الجر
 فتأمل وقال شيخنا انظر لم كان غير الجر فى هذا الباب أحسن اه وقد توجه
 الاحتمية بأن فى النصب مشاكلة الضمير لرجعه فى الاعراب (قوله ونسبته
 توكيد) أى لضر بت زيد الذى تضمه قولنا ضربت القوم لدخول زيد فى القوم

فبين رفع تكلم أن جملة
 تكلم مطيهم معطوفة
 بتحتى على سريتهم
 (الثانى) حتى بالنسبة الى
 الترتيب كالواو خلافاً لمن
 زعم أنها للترتيب كالزحشرى
 قال الشاعر
 رجالى حتى الأقدمون تماثلاً
 على كل أمر يورث الحمد والجد
 (الثالث) ادا عطف بتحتى
 على مجرور قال ابن عصفور
 الاحسن اعادة الجار ليقع
 الفرق بين العاطفة
 والجارية وقال ابن الخباز
 تلزم اعادة لتلحق وقيد
 الناظم بأن لا يعين كونها
 للعطف نحو اعتكفت فى
 الشهر حتى فى آخره فان
 تعين العطف لم تلزم
 الاعادة نحو عجب من
 القوم حتى بينهم وقوله
 جود فيما فاض فى الخلق حتى
 بئس دان بالاساءة دياناً
 (الرابع) حيث جاز الجر
 والعطف فالجر أحسن الا
 فى باب ضربت القوم حتى
 زيد ان مرتبه فالنصب
 أحسن على تقدير كونها
 عاطفة وضرته توكيد
 أو ابتدائية وضرته تفسير

لا تضرب القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيداً
 لضرب القوم بل زيد (قولهما) أي الجر والنصب وعليهما فألقاهما تأكيداً
 إلا إذا جعلت حتى في النصب ابتدائية وألقاهما بنفسير (قوله وأمهما اعطف
 اثرهمز التسوية) أي بعدها ولا يجوز اعطف بأوقياسا فقول الفقهاء
 سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا
 لأن الصواب فيه الواو قاله في المغني ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح يقول سواء
 على قف أو وقع عدت سهو وأن قراءة ابن محيصن سواء عليهم أن يذرتهم أو
 لم تذرهم من الشذوذ ~~كان~~ اه ونقل الدماميني عن السيرافي أن سواء
 إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم وإذا وقع بعدها فعلا بغير
 الهمزة جاز العطف بأوق قال الدماميني وهذا نص صريح يقتضي بعبارة كلام الفقهاء
 وبعبارة ما في الصحاح وقراءة ابن محيصن اه قال الشمني ما في المغني هو مقتضى
 القياس لأن الفرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اه وكان من فرق
 رأى التسوية مع الهمزة أقوى ونقل الدماميني أيضا عن سيبويه جواز العطف
 بعدما أدري وليت شعري مع الهمزة بأو أو ثم قال والعجب من إيراد المصنف
 يعني ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن في العطف بعد همزة
 التسوية وتفترض أن الهمزة في شيء من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد
 كل سواء فثبت أن لم يذكروا وتوصل بذلك إلى الرد اه ويوافق ما في المغني ما سبذكره
 الشارح عند قوله ورجح حذف الهمزة الخ ثم ذكر الدماميني في قول المغني
 كقولهم يجب أقل الأمرين الخ أنه يدفع الخطأ في قولهم المذكور يجعل من بينية
 لأقل قال الدماميني فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضي
 شيئين فصاعداً وأولها الشئين أو الأشياء قلت وجهه السيرافي بأن الكلام
 محمول على معنى المجازاة قال فأقلت سواء على قف أو وقعت فتقديره أن قف أو
 وقعت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبراً مقملاً ولا مبتدأً كما قيل فليس
 التقدير قما مأك أو فعدولك سواء على أو سواء على قيا مأك أو فعدولك بل سواء خبر
 مبتدأ محذوف أي الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المذكور
 وصرح الرضي بمثل ذلك اه وإنما قال بمثل ذلك لأن فرض كلام الرضي في أم وقد
 أسلفناه معز يادة في الاستثناء ثم قال في المغني فإن كان العطف بأو بعد همزة
 الاستفهام جازياً وكان الجواب بنعم أو بل لأنه إذا قيل أريد عندك أو محرراً فالمعنى
 أأحدهما عندك وإن أجيب بالتمعين صح لأنه جواب وز يادة اه وقامر من أن
 ابن محيصن يقرأ بأوسبأني في الشارح عند قول المصنف ورجح حذف الهمزة
 الخ أنه يقرأ بأم فقررر واعلم أن الظاهر أن التسوية في قولنا سواء على قف أم

وقد روي به ما قوله حتى
 فعله ألقاهما وبالرفع أيضاً
 على أن حتى ابتدائية
 وزهله مبتدأ وألقاهما خبره
 اه (وأمهما اعطف اثر
 همزة التسوية) وهى
 الهمزة الداخلة

قعدت مدلوله اسواء لالهزمة وفي قولنا ما أبالي أتت أم قعدت مستفادة من ما أبالي
 لان الهزمة قسمة هاء هزمة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية وانظر
 ما مدلول الهزمة حقيقة ولعلم التأكيذ التسوية قد تدير (قوله على جملة في محل
 المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معها في محل المصدر كذا في يس وفيه
 نظر وهذان موضع تأويل الجملة بالمصدر بلاسا بل بناء على قول الجوهري ان
 ما بعد الهزمة مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف اليها انظر في نحو هذا يوم يقع
 الصادقين صدقهم ومنها اسمع بالمعنى خبر من أن تراها بناء على عدم تعدد أن قاله
 في المعنى (قوله واست أبالي) أي أكثرث فهو متعد بنفسه وقلبي لان معناه لا أفكر
 فيه ازدياد به فالجملة بعده في محل نصب والقول مععلق فأاده الدماميني وقد
 تعدى أبالي بالباء والوجهان صحيحان كقوله الشنواني نقلا عن النورى وقوله
 أموتى ناء أي بعيد (قوله نحو سواء عليكم أذعوتوهم) أي الاصنام أي ونحو سواء
 على أريد قائم أم قعدتم التمثيل (قوله فقل لا يجوز الخ) يرد عليه أنه سمع ذكر
 الاسمية بعدهما في قوله تعالى سواء عليكم أذعوتوهم أم أنتم صامتون وفي قول
 الشاعر واست أبالي الخ كإتدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله
 وأجازة الاخفش قياسا على الفعلية المقضى عدم السماع وفي نسخ اسقاط قوله
 واذ عادت بين الحملتين الخ وهو أولى (قوله مغنية) أي مع أم هـ كما أشار اليه
 الشارح فقد حقق الدماميني أن أساسه مد الهزمة وأساسه جميعا الهزمة فقط
 (قوله وتقع) أي أم السبوقه هزمة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير
 الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى وان أدري أقرب ما توعدون أم يجعل
 له ربي أمدا وبين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله وتوسط بينهما الخ) مالا يشمل
 عنه في الاول المستدلان السؤال عن السند اليه وفي الثاني بالعكس وبيان ذلك
 أن شرط الهزمة المعادلة لأم أن يليها أحد الامر من المطلوب تعيين أحدهما وبلى أم
 المعادل الآخر فيهم السامع من أول الامر ما طلب تعيينه يقول اذا استفهمت
 عن تعيين المبتدأ دون الخبر أريد قائم أم محمرو وان شئت أخرت قائم لانه غير مسؤل
 عنه واذ استفهمت عن تعيين الخبر بدون المبتدأ أقاتم زيد أم قاعد وان شئت أخرت
 زيد لانه غير مسؤل عنه وفس على هذا نقله الدماميني عن ابن الحاجب وابن هشام
 وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذي هو كقوله نص في أن ابلاء المسؤل عنه
 هزمة أولى لا واجب كقوله الجماعة (قوله أنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام
 يتخى لاحقيق ولا ينافيه قول الشارح بعد لان الاستفهام معها على حقيقته
 بناء على اعتبار الغالب أو أرداد الاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وان كان توبيخيا
 وانكاريا يقرر المقابلة نقله البعض عن المهوفى وهو صريح في أن الاستفهام

على جملة في محل المصدر
 وتكون هي والمعطوفة
 عليها فعليتين وهو الأكثر
 نحو سواء عليهم أذعوتهم
 الآية واسميتين كقوله
 واست أبالي بعد فقدى مالكا
 أموتى ناء أم هو الآن واقع
 ومختلفتين نحو سواء عليكم
 أذعوتوهم الآية واذ
 عادت بين جملتين في
 التسوية فقل لا يجوز أن
 يذكر بعدها الافعلية
 ولا يجوز سواء على أريد
 قائم أم محمر ومطلق فهذا
 لا يقوله العرب وأجازه
 الاخفش قياسا على
 الفعلية وقد عادت بين
 مفرد وجملة في قوله * سواء
 عليك النقر أم بت ليلة
 * بأهل القباب من عمير
 ابن عامر (أو) بعد (هزمة)
 عن لفظ أى مغنية) وهي
 الهزمة التي يطلب بها
 وبأم التعيين وتقع بين
 مفردين غالبا وتوسط
 بينهما مالا يشمل عنه نحو
 أنتم أشد خلقا أم السماء
 بناها أو يتأخر عنها ما نحو
 وان أدري أقرب أم بعيد
 ما توعدون وبين فعليتين
 كقوله

الانكارى والتو بيغى بطلب جوابا وقد ينسخ لان الاول بمعنى لم يقع أولا يقع
والثاني بمعنى ما كان ينبغي أولا ينبغي ولا يستدعى شي من ذلك جوابا ولو قيل أراد
بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التو ويجوز التقرير
وتحوها المكان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية تو بيغى يردها أن نال همزة
التو بيغى واقع أو يقع وفاعله معلوم نحووا تعبدون ما تختصون صرح به فى المغنى وهذا
منتفى فى الآية فالظاهر أنه تفر برى فتأمل قال الدمامينى ووجه كونها فى الآية بين
مفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة أن السماء معطوفة على أنتم وأشد
خلفا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقدرا لله وكلاية فى هذا قول زهير
وما أدرى ولست أخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

وجعل الشمعى أم فى البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فأر قابله وبن الآية
بأن فعل الدراية معلق فى البيت والتعليق إنما يكون عن جملة وهي هنا ما بعد
الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا وردت بان المعلق عنه مجموع
الكلام على حتما أدرى أزيد أم عمرو فى الدار نعم ان قلنا الهمزة بعد نحو ما أدرى
للتسوية وجب تقدير مبتدأ فى البيت فقط لان همزة النسوية إنما تكون بين
جملةين بخلاف همزة الاستفهام وسياق بسط ذلك (قوله أهي) بسكون الهاء ولم
يجىء بعد الهمزة الا فى الشعر كما نقله الدمامينى عن شرح التسهيل للناظم وعادى
أتانى والحلم بضمين وتسكن اللام ما راء النائم والضمير يرجع الى محبوه بته التى
رأها فى المنام فلما استيقظ قال أهي أنتنى حقيقة أم أتانى خيالها فى النوم باعتبار
عادتهم فى مباغتهم بطريق التحامل ويوجد فى بعض النسخ صدر البيت وهو
* فقلت لأظيف مرتعا فأرقتى * أى قلت لأجل خيال المحبوبة المرئى فى
النوم حالة كونى مرتعا للقائه هيمية وأرقتى أى أسهرنى ذلك لما لم أجد بعد الانتباه
شيأ محققا (قوله اذا الارجح) تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أى
يفسر سرت وانما كان هذا أرى لانه الذى يدل عليه وقوع الفعل بعد أم
المعادلة للهمزة وقال فى التصريح لان الاستفهام بالفعل أولى من حيث
الاستفهام بما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل
ومن ثم رجح النصب فى أزيد اضر به (قوله لعرك ما أدرى الخ) أى ما أدرى أى
الغبين هو العجيب وان كنت دار يا بعد ذلك وشعبت بالثلثة آخره وخصه من
رواه بالوحدة كما فى شرح شواهد المغنى للسوطى ومنقرضه الدمامينى والشمعى
بكسر الميم وفتح القاف وبالراء قال وهو أى البيت هو شعبت أى لهذا الخى بأنهم
لم يستقروا على أب واحد وضبطه فى التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن
سهم وابن منقرض بالالف لانه خبر لا نعت ولهذه العلة كان حتى شعبت التثوين

قالت أهي سرت أم عادى حلم
اذا الارجح أن هي فاعل
بفعل محذوف وأسميتين
كثوله
لعرك ما أدرى وان كنت داريا
شعبت ابن نهم أم شعبت
ابن منقرض الامل أشعث

(قوله)

(قوله حذف الهمزة والتنوين منهما) أى للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز
 اختصاراً ونقل الدماميني أن المختار طراد حذفها اختياراً قبل أم المتصلة
 لكثرة نظائرها ونثرها ومنع الصرف لارادة القبيلة ولا ينافيها الوصف بين الجواز
 رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدماميني هذا وكان على الشارح أن
 يرد ويختلفين نحواً أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون بناء على الارجح من فاعلية
 أنتم محذوف على ما مر في أهي سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين
 فتستوى الاسمى والفعلية كقوله الدماميني (قوله متصلة) قال في الهمع ويؤخر
 المنفي فيها بنوعها فلا يجوز سوا على ألم يجي زيد أم جاء ولا ألم يتم أم قام (قوله
 لا يستغنى بأحدهما عن الآخر) أعني الحال الأول فلان المقصود الاخبار
 بالتسوية وهي لا تتحقق إلا بينهما وأما في الثاني فلان المقصود طلب تعيين أحد
 الأمرين فلا بد من ذكرهما وقيل إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى
 سارت في افادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لأنها ما جمعا معنى أى ويرجح هذا على
 الأول بأن الاتصال عليه راجع الى أم نفسها وعلى الأول راجع الى متعاطفها
 وعرض بان الثاني إنما يأتي في أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة
 التسوية فيترجى الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المعنى أفاده في التصريح
 (قوله في افادة التسوية) أى في جملة افادة التسوية أى في الجملة التي تفقد التسوية
 ومعنى معادلتها الهمزة في هذه الجملة أنه يليها عدل ما يلي الهمزة فالذفع بتقرير
 عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلام الهمزة وألم دخل في افادة التسوية
 فتدبر (قوله في النوع الأول) أى أم بعده همزة التسوية وقوله في النوع الثاني أى
 أم بعده همزة الاستفهام بتقريره قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية الخ (قوله ليس
 على الاستفهام) أى بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهي
 مجازياً لاستعاره قال ابن يعيش وإنما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى
 التسوية إذ الأمران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم
 التعيين اهو كما تستعار الهمزة للتسوية تستعار لانكار الإبطالي فيكون ما بعدها
 غير واقع ومدعيه كاذباً نحواً فعيننا بالخلق الأول ومنه أليس الله بكاف عبده وألم
 نشرح لك صدرك لأنها أبطلت ما بعدها من النبي فصارت الجملة خبرية مثبتة
 بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لانثائية وهذا صريح عطف وضعنا على
 ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النبي ويظهر أن الهمزة
 في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وإنما هي سلطة على ما بعد العاطف
 أيضاً ولانكار التوبيخ فيكون ما بعدها واقعاً أو يقع وفاعله ملوماً نحواً كذبت
 بآياتي ولم تحبطوا بها علماً وأتعبدون ما تكتنون وللهنكم نحواً أسلوباً تأمرك أن

حذفت الهمزة والتنوين
 منهما * (تبيين) * الأول
 تسمى أم في هذين الحالين
 متصلة لان ما قبلها وما
 بعدها لا يستغنى بأحدهما
 عن الآخر وتسمى أيضاً
 معادلة لمعادتها الهمزة
 في افادة التسوية في النوع
 الأول والاستفهام في
 النوع الثاني وبفترق
 النوعين من أربعة أوجه
 أولها وثانيها أن الواقعة
 بعد همزة التسوية
 لا تستحق جواباً لان المعنى
 معها ليس على الاستفهام

نترك ما يعبد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلص زيد الاسير متعجبا ولا استبطاء نحو ألم
 بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والجامع بين الاستعفاء والاستعفاء المذكورة استلزام
 كل مطلق الانتفاء فان الاستعفاء عن شيء يستلزم انتفاء علمه والانسكار الايطالي
 يستلزم انتفاء وقوع الشيء المذكور والتوبيخ يستلزم انتفاء ايقانه والتمكيم يستلزم
 انتفاء تعظيم التمكن به والتعجب يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المتعجب منه وهذا
 يقولون اذا ظهر السبب بطل التعجب والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة ولا امر
 نحو أو أسلمتم أي أسلموا ولا تهديد كقولك لمن يسئ إليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا
 على اساءة إليك وأنت تعلم علمه بذلك ألم أو دب فلانا على اساءة إليك وللتقرير يعني
 طلب اقرار المخاطب بما يعرفه من نفي أو اثبات ولا يشترط أن يلي الهمزة كما صرح
 به غير واحد كما تفتازاني نحو أنت قلت للناس ونحو أليس الله بكاف عبده على
 احتمال وإنما لم يورد بعد الهمزة في الآيتين نفس المقرر به دفعا لهمة تلقين التكميم
 للحفا طيب الجواب المقرر به والجامع بين الاستعفاء والمعاني الثلاثة مطلق الطيب
 فان الاستعفاء طلب فهم المسؤل عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد
 يستلزم طلب ترك الشيء المهدد عليه والتقرير السابق طلب الاقرار وللتقرير يعني
 التثبيت والتحقق ونحو أمرت زيدا أي انقضت به التبعة قاله السعد والجامع ترتب
 ثبوت الحكم أي هذا التقرير فظاهر وأما في الاستعفاء فلانه يترتب عليه الجواب
 المترتب عليه الثبوت فعلم أن للتقرير معنيين لكن استعماله في الثاني قليل بالنسبة
 لاول كما أشار اليه في شرح التلخيص وغير ذلك وهل تشارك الهمزة في الانسكار
 الايطالي نحو هل من خالق غير الله والتقرير نحو هل ثوب الكفار هل في ذلك قسم
 لذى حجر والامر نحو هل أنتم منتهون هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية
 السيوطي على المغني لكن في المغني في بحث هل أنها تختص عن الهمزة بان يراد بها
 النفي ولهذا جاز هل قام الازيدون أقام الازيد ولا تزد الهمزة في نحو أقام صفاكم
 ربكم بالبين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لأنها الانسكار على مدعى الاصفاء
 ويلزم منه النفي لأنها للنفي ابتداء وقد يكون الانسكار توبيخا معني ما كان ينبغي
 فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل فيلخص أن الانسكار على ثلاثة أوجه انسكار على
 مدعى وقوع الشيء ويلزمه النفي وانسكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة
 وانسكار وقوع الشيء وهذا معنى النفي ويختص به هل عن الهمزة بان يختصا ورعا
 استهزا لهذه المعاني غير الهمزة وهل من أسماء الاستعفاء كالتوبيخ والتعجب
 في كيف تكفرون بالله والايطالي في ومن يغفر الذنوب الا الله والتقرير في وما تلك
 بيمينك يا موسى قرره ليقول هي عصاى نقله السيوطي عن أبي البقاء وما ذكرته
 من توجيه الاستعارة في المعاني المذكورة هو ما ظهر لي فاعرفه وفي شرح المغني

للدماميني أن استهفاهم العارف المتواهل حقيقي بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ) يعني أن جملة سواء على آقت أم قعدت وجملة لست أبالي أمانت زيد أم غاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم مجرر وجملة الاستهفاهم في قولنا ما أدري أمجري طويل أم قصر أم مجعوع ما أدري أمجري طويل أم قصر قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فظنهم هذا الحقيقي (قوله وليست تلك) أي الواقعة بعد همزة الاستهفاهم كذلك أي كالواقعة بعد همزة النسوية في الامرين وقوله لان الاستهفاهم الخ نعليل للنفي في الامرين (قوله لان الاستهفاهم معها على حقيقته) أي غالباً أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس اخباراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يراد أن الزمخشري جؤز في قوله تعالى في سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم متصلة مقدراً قبلها ما عداها أي أتدعون على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه لانسكار التوبيخي وفي قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونحوها ما في المعنى ولم يتعقب واحداً منهم له أفاده الشعبي لكن الاظهر كون الهمزة في الآية الاولى أيضاً تقريرية فتأمل (قوله الابن جملتين) أي غالباً فلا ينافي ما قدمه من أنها عادت بين مفرد وجملة كما في قول الشاعر * سواء عليك النقر أم بت ليله * (قوله قدبان لك) أي من الضابط السابق والاستشهاد بقوله ولست أبالي الخ (قوله وما أدري الخ) أنت خبر بأن الذي تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدري ليست همزة تنويية بل همزة استهفاهم حيث مثل الهمزة الاستهفاهم بقوله تعالى وان أدري أم قريب أم بعيد ما تعدون ويقول الشاعر لعمر ك ما أدري الخ أي لأدري جواب هذا الاستهفاهم وهذا هو الاقرب عندي ومثل ما أدري لبت شعري ولا تحضرن في ونحو ذلك ثم رأيت الدماميني على المعنى استظهر ما قبلته مؤيداًه بقصر الرضى همزة النسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقواهم ما أبالي ونصرت قائمه متعقباً بذلك ما في المعنى من التعميم الذي جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال الى أنها للاستهفاهم بعدما أبالي أيضاً كما يفقده ما مر عن الدماميني من كونه قليلاً معلقاً عن العمل في الجملة بعده والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستهفاهم فتأمل (قوله حذف الهمزة المذكورة) أي الشاملة للنوعين المتقدمين بقربينة تعقبه بالثمانين الآتين قال الفارضي ونذر حذف أم ومغطونها كقوله

دعاني اليها القاب اني لامره * سمعها أدري أرسد طلبها
 التقدير أرسد أم غي واذا استفهم بغير الهمزة عطف بأ ونحوهل تحسن منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأ بعدها كحديث

وان الكلام معها قابل
 للتصديق والتكذيب لانه
 خبر وليست تلك كذلك
 لان الاستهفاهم معها على
 حقيقته والثالث
 والرابع أن ام الواقعة بعد
 همزة النسوية لا تقع الا
 بين جملتين ولا تكون
 الجملةتان معها الا في
 تأويل المفردين * الثاني
 قدبان لك أن همزة النسوية
 لا يلزم أن تكون واقعة
 بعد لفظه سواء بل كما تقع
 بعدها تقع بعدما أبالي وما
 أدري وليت شعري
 ونحوهن (وربما حذف
 الهمزة) المذكورة (ان
 * كان خفا المعنى يحذفها
 أمن) كقراءة ابن محيصن
 سواء عليهم أن نذرتهم وما
 هم من قوله * شعيب ابن
 سهم أم شعيب ابن منقر
 وهو في الشعر كثير وما ل
 في شرح السكاكبة الى
 كونه مطرداً

هل تزوجت بكر أم ثيبا وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم ضربت زيدا التقدير
 أم ضربت زيدا اه وقوله التقدير أرشد أم غي بحث فيه في المغني بجواز جعل
 الهمزة تطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ قوله وانقطاع الخ ظاهرة
 أنها عاطفة قال شيخنا وفي الرضى خلافه اه وعليه يكون ذكرها هنا استطراديا
 لتتم أقسام أم ثم رأيت في الدماميني ما يقيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة
 أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا مفرد ولا جملة وابن
 مالك للعطف في المفرد قليلا مع كل اسم ان هناك لا بلا أم شاء وفي الجميل
 كثيرا وجماعة للعطف في الجميل فقط وتأولوا ما هم بتقدير ناصب أى أم أرى
 شاء (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد التلازمين على الآخر (قوله وقت)
 الضمير فيه وفي قيدت وختت راجع الى أم في قوله وأم بها عطف الخ والمراد بها
 ثم لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس في الكلام استخدام ولا شبهة وان زعمه
 شيخنا (قوله ان تلك مما قيدت به خلت) سادق بصور أن لا تسبق بأداة استفهام
 أصلا بل تكون مسبوقا بالحد من المحض نحو الخ ثم قيل الكتاب لا رب فيه من رب
 العالمين أم يقولون افتراه وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى
 الاعشى وابنصر أم هل تستوى الظلمات والنور وأن تسبق بهمزة تغير حقيقة
 الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالانكار أى النفي نحو ألهم
 أرجل مشون بها أم لهم أيد الاية والتقرير رأى التثبيت أى جعل الشئ ثابتا
 نحو فى قلوبهم مرض أم ارتابوا الآية كذا فى الدماميني عن الناطم وأى حيان
 وقدينا فى ما عرض عن الهوى والشعنى ولو قيل ان التقرير فقط أعنى المطلوب به
 اقرار المخاطب كالحقبة لا شتر كما فى طلب الجواب لسكان وجهها فتدبر (قوله
 ولا يفارقها حينئذ) أى حين اذ خلت مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو
 أم تريدون أن تسألوا رسولكم (قوله أى بل أى شاء) كأنه فى حال بعده عنها اجزم
 بأنها بل فلما قرب منها رآها صغيرة فاقرب مستفهما عن كونها شاء وكأم فيه
 أم فى نحو أنت ذلك زيد أم عندك عمر وقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة
 لمن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم طن كون عمر وعنده فاشرب عن الاول
 واستفهم عن كون عمر وعنده (قوله لا تدخل على المفرد) لانها بمعنى بل
 الابتدائية وحرف الابتداء لا تدخل على جملة **فائدة** تدخل همزة
 الاستفهام على الواو والفاء وتم كقوله تعالى أولم ينظروا فلم يسيرا ثم إذا ما وقع
 فالهموز وان الهمزة قدمت من تأخير وان هذه الجملة ونحوها معطوفة بالواو
 والفاء وتم وان الهمزة كانت بعد هذه الاحرف فقد تمت على العاطف تقيدها على
 اصلها فى التصدير والنخشى ان الهمزة فى محلها الاصلى والعطف على جملة

(وإنقطاع وبمعنى بل وقت)
 أى تأتى أم منقطعة بمعنى بل
 (ان تلك مما قيدت به) وهو
 أن تكون مسبوقا بأحدى
 الهمزتين لفظا أو تقديرا
 (خلت) ولا يفارقها
 حينئذ معنى الاضراب
 وكثيرا ما تقتضى مع ذلك
 استفهاما ما حقيقيا نحو
 انها لابل أم شاء أى بل
 أى شاء وانما قدرنا
 بعد هاء مبتدأ محذوفا
 لتكونها لا تدخل على
 المقدر أو انكاريا

مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكنوا فلم يسروا ونحو ذلك وحكى عنه
 موافقة الجمهور وفي دعوى الزنجشري حذف الجملة وفي دعوى الجمهور تقدمه
 بعض المعطوف على العاطف فارضى (قوله نحو أم له البنات) ذلوة فترت للاضراب
 الحض لكان الكلام اخبارا ينسب البنات اليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك
 (قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصرين أنها أبدأ بمعنى
 بل والهمزة جميعا نقله في المعنى عن ابن النجاشي قال والذي يظهر قول الكوفيين
 لأنه يلزم البصرين بدعوى التأكيدي نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم ماذا
 كنتم تعملون أم من هذا الذي هو عندكم قال الدماميني والتحقيق أن أهل
 البلدان متفقون على أن أم تحذف للأضراب الجرد وانما الخلاف في تسميتها لمجتهد
 منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة
 فهو في أمر لفظي (قوله أم يقولون اقتراه) انما لم تقتض الاستفهام هنا وفي البيت
 لعدم احتياج المقام اليه لكن جعل الدماميني معنى الآية بل أم يقولون على الإنكار
 التوبيخي (قوله في المتصلة والمنقطعة) فائدة جواب الاستفهام مع المتصلة
 بالتعيين وقد يحجب بلام مقصودا بها نفي وقوع كل من الشيتين أو الأشياء تحت طئة
 للسائل في اعتقاده وقوع أحد الشيتين أو الأشياء كافي قصة ذي اليبدين وهل
 يجب بنعم مقصودا بها الثبات كل من الشيتين أو الأشياء تحت طئة للسائل في اعتقاده
 ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره اليه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع
 المنقطعة بلا أو نعم واذا توالت استفهامات بأمر المنقطعة فالجواب لا خيرها
 للأضراب اليه بما قبله فاعرف ذلك (قوله ان التقدير أفلا تبصرون أنخير) أي
 على أن جملة أناخير مستأنفة وأما على الأول فجملة أناخير منه معطوفة على ما قبلها
 ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون فأقيمت الامية
 مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء
 قاله في المعنى وأورد عليه أن السبب لا اعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما
 تقرر والمذكور هنا أناخير الذي هو مقوله لا مقوهم وأجيب بأن الأصل أم تقولون
 أنت خير فخفف القول وحكى القول بالمعنى ثم يصح أن يكون في الآية إقامة السبب
 مقام السبب لان اعتقادهم خيرية مسبب عندهم عن كونهم بصراء ثم تلاها كلام
 المعنى أن أم في الآية متصلة وبه سترح الزنجشري في الكشف والذي نص عليه
 سيبو به أنهم منقطعة فإنه قال ما حاصله أنه اذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهي
 منقطعة نحو أن زيد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أن زيد عندك
 لاقتضى استفهامه هذا أن يجب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه في تسميته
 الاستفهام الأول وانما يذكره الذكرا لبيان أنه عرض له ظن نفي أنه عنده فاستفهم

نحو أم له البنات أي بل أم
 البنات وقد لا تقتضيه
 الامة نحو أم هل تستوى
 الظلمات والنور أي بل
 هل تستوى اذا يدخل
 استفهام على استفهام
 ونحو لا يب فيه من رب
 العالمين أم يقولون اقتراه
 وقوله * فليت سلمى في
 المنام ضجعتي * هنالك أم
 في حنة أم جهنم * وسببت
 منقطعة لوقوعها بين
 جملة مستقلة مستقلة
 * (تنبيه) * حصر أم في
 المتصلة والمنقطعة هو
 مذهب الجمهور وذهب
 بعضهم الى أنها تكون
 زائدة وقال في قوله تعالى
 أفلا تبصرون أم أناخير
 ان التقدير أفلا تبصرون
 أناخير والزيادة ظاهرة

عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه وكذا في الآية لو اتصرت
على قوله أو فلا تبصرون لاستدعي أن يقال له تبصروا أو لا تبصروا فكان في غيبته عن ذكر
مابعد له لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن ابصارهم بعد ما ظن أو لعدمه
(قوله ابن جرير) بالهمز فاسم أم الشاغر وهو في الأصل تصغير جريرة وهي حبرة
تضرب إلى سراد (قوله بأو) تنازعه الأفعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه
الفعالان والصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشمعي ليس المراد بها الشرعية لأن
الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل
أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أي
صبيغته وإن لم يكن هنا طلب كما في الاباحة وبعض صور التخيير قول البعض إذ لا
طلب في الاباحة والتخيير فيه تساهل (قوله أو منذراً) نحو وفدية من صيام أو صدقة
أو نسك أي يفعل أي الثلاثة قاله المشرح على التوضيح (قوله وما سواهما فبعد
الخبر) صرح الشاطبي بأن الذي يختص بالخبر الشك والابهام وأما الباقي فيستعمل
في الموضوعين وكلام المغني يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع الجمع في التخيير) فإن
قات قدم مثل العلماء بابني الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع قلت يمنع
الجمع بين الأ طعام والكسوة والتحرير الآتي كل منهن كفارة وبين الصيام
والصدقة والنسك الآتي كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية
والباقي قريبة مستقلة خارجة عن ذلك اهـ ومعنى وآية الكفارة فكفارتها طعام
عشرة مساكين الخ وآية الفدية فدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والتقسيم)
أي تقسيم الكلي إلى جزئياته أو الكل إلى أجزائه قال شيخنا وغيره في التفسير
بالتعريف المجرد أي من الشك والابهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل
بالمهمل اهـ وبه يعرف ما في كلام البعض (قوله والابهام) أي على السامع (قوله
وجعل منه نحو وأنا أو أياكم الخ) قال في الغني الشاهد في الأولى ووجه الشمعي بأن
اعتبار الابهام في أحدهما يعني عن اعتباره في الثانية والأولى أولى بالاعتبار
لسببها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيهما ما وإن كان اعتباره في الأولى أكد
وقال الدماميني في الأولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم إثبات
له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة
الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله تعالى وعبدته فهو على هدى وأن من عبده غيره
فهو في ضلال مبين توطننا النفس المخاطب ليكون أقبل لما يأتي إليه وقال بعضهم
الشاهد في الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو ما يتحقق بقوله لعلي هدى
لأن ما قبله ليس كلاماً وقد يقال إن لعلي هدى أو في ضلال مبين خبر عن الأول
وحذف خبر الثاني أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبراً عما وإن صلح لذلك لأنه جار

في قول ساعدة بن جؤبة
يأبى شعري ولا متجى
من الهرم * أم هل على
العيش بعد الشيب من
ندم (خير) و (أبج) و (تسم)
بأو وأبهم * واشكك
فالتخيير والاباحة يكونان
بعد الطلب مثلثاً أو
متدراً وما سواهما فبعد
الخبر فالتخيير نحو تزوج
زينب أو أختها والاباحة
نحو جالس العلماء أو الزهاد
والفرق بينهما امتناع
الجمع في التخيير وجوازه
في الاباحة والتقسيم نحو
السكاة اسم أو فعل أو
حرف والابهام نحو أناها
أمرنا لئلا نؤمرا وجعل
منه نحو وأنا أو أياكم لعلي
هدى أو في ضلال مبين

ومحور ورو على كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وانما اخواف بين الحرفين
الداخلين على الحق والباطل لان صاحب الحق كأنه مستعمل على جواد ركض به
حيث شاء وصاحب الباطل كانه منعكس في بحر لا يدري أين يتوجه وبما ظهر لي
أن الآية وان كانت للايهام ظاهرا إلا أنها ترمز الى التعيين لاقضاء التناسب
صرف ما بعد أو والثانية لما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولا قضاء الترتيب
أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه وبين الإيهام أن المتكلم عالم بالحكم
في الإيهام دون الشك غري (قوله واضراب بها أيضا غنى) قيل انها حادثة لغير عاطنة
كأم الاضرباية على رأى الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضى والسعدى كافي
يس وقيل عاطفة وان كان بعدها جملة اذا العطف يكون في المقدرات والجل كما يقول
بذلك بعضهم في أم الاضرباية وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطاوعا) أى
سواء تقدمت ما نفي أو نهى أو لا وسواء أعيد العامل أولا (قوله كقول) أى
العيال المسك كوزون في البيت قبله وقوله أوزادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا
في قراءة أبي السمال وهو بسين مفتوحة ومع ممددة ولام آخره (قوله بسكون
الواو) المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات الا الذين فسدوا بل نقضوا عهد الله
مرارا كثيرة (قوله ونسبه) أى محبى أو لا لاشرب بقطع النظر عن الاطلاق
السابق بقوله لسكن بشرطين (قوله واعادة العامل) يعنى مع حرف النفي
أو حرف النهى شئى (قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو
تأتى للاشرب بشرطين (قوله أو ساقع) أى قابض ناصية فرسه من سقطت بئاصيته
فمضتها وجدتها قال الدمامى اقايل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد ين فر يق
ملحم أو فر يق ساقع اذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اه واستبعد لان
الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صرخ المستغيث محصورون بين قسمين
لا يخرجون عنهم ما لا أنهم ثابت لهم احدى البيئتين (قوله فظل طهاة اللهم الخ)
الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وصف شواء مفعول منضج وهو ما فرق وصف على
الجمهر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على منضج تقديره مضاف لى وطايج
قدير أى مطبوخ فى تقديره ومجمل صفة قدير وقول العينى قدير معطوف على شواء
غير ظاهروا أن قديره شيخنا كالاخفى (قوله ان بها أ كئل الخ) ضميرها اللارض
الذكورة قبله وأ كئل فوقه مفعولة مفتوحة ورازم براء مكسورة فزأى اسم جار مجر
وخويرين تثنية خوير تصغير خارب وهو اللاص كما قاله الدمامى والشمخى وفى
شرح شواهد المعنى للسيدوطى أنه لاص الابل حال من ضمير يتفقان تقدمت على
عاملها أو من المستكن فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب
الجمهور المانعين محبىء الحال من المبتدأ فى الحال أو الاصل ويتفقان بضم القاف

والشك نخولبنا يوما أو
بعض يوم (واضراب بها
أيضا غنى) أى نسب الى
العرب فى قول الكوفيين
وأبى على وابن برهان وابن
حنى مطاوعا كما يقوله
كأوثان من أوزادوا ثمانية
لولا رجالا وقد قتلت أولادى
وقراءة أبى السمال أو كما
عاهدوا عهدا بسكون
الواو ونسبه ابن عصفور
لسيبويه لسكن بشرطين تقدم
نفي أو غنى واعادة العامل
نحو ما قام ز بدأ وما قام عمرو
ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو
ويؤيده أنه قال فى ولا تطعمهم
أثما أو كذورا ولو قلت أولا
تطع كفورا انقلب المعنى
يعنى أنه يصير اضربا عن
النهى الاول ونهيا عن
الثانى فقط (وربما عاقبت
(لواو) أى جاءت بمعناها
(اذا لم ينفذوا) أى اذا لم
للبس منفذا) أى اذا لم
للبس كقوله
نوم اذا سمعوا الصبر يخرج أيتها
ما بين ملحم مهره أو ساقع
وقوله
فظل طهاة اللهم ما بين منضج
صفيف شواء أو قدير مجمل
وقول الراجز
ان بها أ كئل أو زاما
خويرين يتفقان الهاما
وقوله
وقالوا لنا اثنتان لا بدت منهما

من النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماعيني والشمني والسيوطي فيحتاج
الكلام الى التخريد والهام اسم جنس جبي لهامة وهي الرأس فقول البعض والهام
الرأس فيه تساهل وانما كانت أوفى البيت بمعنى الواو اقوله خوير بين بالتثنية ولو
كانت على بابها الاحد الشئيين لقال خوير بابا لافراد (قوله أشرفت) بالبناء
للجهول أي صرّبت شعوا العدو وكفي بذلك عن الطعن وبالاسلاس عن الاسر (قوله
وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين
بمعنى الواو والفاء بمعنى بل فتكون للاضراء عن الاخبار بانهم مائة ألف بناء على
حزب الرأي مع علمه تعالى زيادتهم الى الاخبار عن تحقيق وبعض المصريين للايهام
وقيل لثلاث مصر وفالرائي كذا في المعنى بزيادة قال البعض ويزيدون صفة موصوف
مخذوف معطوف على ما قبله أي أو جماعة يزيدون اه وفيه أن الموصوف بالجملة
المخذوف للش بعض اسم مجرور عن أوفى ويمكن جعل العطف من باب العطف
على المعنى أي الى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل (قوله مطلقا) أي
سواء كانت أول الاباحية أولا (قوله وذكري التسهيل) أن أو تعاقب الواو أي
تتبعي بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله في الاباحية أي في صورة الاباحية أي
في الصورة التي يظن أن أوفىها الاباحية أي لاحد الشئيين مع جواز الجمع بينهما
وان لم تكن أوفى حالة كونها بمعنى الواو لاباحية لانها حينئذ للجمع وأو التي لاباحية
لاحد الشئيين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام وقوله
كثيرا أي لانه يكثر ارادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين فهذا والذي
أفهمه في هذه العبارة وبه يدفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كقوله
الاعتراض الاول ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة
الافى معاقبة أول الواو في الاباحية وهذا لم يرد المصنف هنا لذكره اياه فيما تقدم
بقوله أوجو الذي أراده هنا وجعله قليلا انما هو التسمان الاخباران الموصوفان
في التسهيل أيضا بالقبلة الثاني ما ذكره شيخنا وأقره أن الاباحية معنى أو أصله فلا
ضرورة الى جعلها في صور الاباحية بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهم ما مبنيان على
أن أوفى حال معاقبتها الواو في الاباحية لاحد الشئيين مع جواز الجمع بينهما وليس
كذلك بل للجمع كجاء الثالث ما ذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا وهم
أن أوفى الاباحية قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الاول أن يقول تعاقب
الواو في الاباحية لزوما وقد تعاقبها في غيرها ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد
كما علمت أن الصورة التي يظن ان أوفىها الاباحية قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون
للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون لاباحية في الواقع أيضا تقول المعترض وليس كذلك
مجموع وكذا قوله لزوما هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب

صدور رماح أشرفت أو
سلاس وجعل منه
وأرسلناه الى مائة ألف
أوزيدون أي ويزيدون هذا
مذهب الاخفش والجرحي
وجماعة من الكوفيين
* (تنبيهات) * الاول افهم
قوله وربما أن ذلك قليل
مطلقا وذكري التسهيل
ان أو تعاقب الواو في الاباحية
كثيرا وفي عطف المصاحبة
والمؤكد قليلا فالاباحية كما
تقدم والمصاحبة نحو قوله
عليه الصلاة والسلام فانما
عليك نبي أو صديق أو شهيد
والمؤكد نحو ومن يكسب

خطيئة أو اثماً) (الثاني) التحقيق أن أو موضوعه لاحد الشئين أو الاشياء وهو الذي يعوله المتقدمون وقد تخرج الى
معنى بل والواو وأما بقية المعاني المستفادة (١١٥) من غيرها (الثالث) زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أوفى ثلاثة

مواضع * أحدها في التقسيم
كقولك الكفاية اسم وفعل
وحرف وقوله * كمال الناس
مجرور عليه وجارم * وعن
ذكر ذلك الناظم في التحفة
وشرح الكفاية قال في
الغنى والاصواب أن في
ذلك على معناها الأصل
اذ الأنواع مجتمعة في
الدخول تحت الجنس (ثانيها)
الاباحة قاله الزنجشیری
وزعم أنه يقال جالس
الحسن وابن سيرين أي
أحدهما وأنه لا هذا قبل
تلك عشرة كاملة بعد ذكر
ثلاثة وسبعة لثلاثتهم
ارادة الاباحة قال في المغنى
أضاً والمعروف من كلام
التجويدین أن هذا امر
بمعالمه كل منهما وجعلوا
ذلك فرقاً بين العطف
بالواو والعطف بأو * ثالثها
التخدير قاله بعضهم في
قوله * قالوا نأت فاخترها
الصبر والبكا * فقلت البكا
أشقي اذا الغلبی * أي أو البكا
اذ لا يجمع بين الصبر والبكا
ويحتمل أن يكون الأصل
من الصبر والبكا أي أحدهم

خطيئة أو اثماً) حل بعضهم الخطيئة على الذنب الذي بين العبد وربيه والاشتماع على
مظام العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أي مجازاً (قوله وأما بقية
المعاني الخ) ذكره في المغنى قال ومن العجب أنهم ذكروا من معاني صيغة افعال
التخدير والاباحة ومثلهما بنحو خدم مالي درهما أو ديناراً أو جالس الحسن أو ابن
سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلهما بالمثاليين المذكورين اهـ وأجيب بأن
كلام من الصيغة أو تبدل على ما ذكره في مثل المثاليين للصيغة قطع النظر فيهما
عن أو وحيث مثل بهما الا وتقطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازاني
في تلويحه ان التخدير والاباحة قد يضافان الى الصيغة الامر وقد يضافان الى كلة أو
والتحقيق أن كلة أو لاحد الامرين أو الامور وأن جواز الجمع وامتناعه انما هو
بجسب موقع الكلام ودلالة القرائن (قوله مستفادة من غيرها) أي معها وذلك
لانها تفيد احداً الشئين وغيرها بقيد امتناع الجمع اذا كانت للتخدير وجوازها اذا
كانت للاباحة وهو هكذا وقوله من غيرها أي من القرائن (قوله وعن ذكر
ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو
في التقسيم أجود من أو فانه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اهـ وقد يقال ان له
في المسئلة قولين وأعلم ان لكل من الواو أو في التقسيم وجه الاجتماع الاقسام
في الدخول تحت المسمى وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا وان كانت الواو
فيه أكثر (قوله قاله الزنجشیری) وافقه الناظم وابن هشام في حواشيه على
التسديد راجعا عما ذكره في المغنى كقوله الدماميني وسبقهم الى ذلك السبراني
في شرح الكتاب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو والتركي لكل
كاهو مقتضى الاباحة (قوله ثلاثتهم ارادة الاباحة) ويحتمل أن ذلك لثلاث
يتوهم ارادة التخدير (قوله ان هذا امر) أي اذن (قوله قالوا نأت الخ) من
الطويل ودخله التلم وهو حذف فاء وفونك ويروي وقالوا لا نلم فيه حينئذ وقوله
نأت أي بعدت والغلب حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل
حرارة العشق (قوله رواه بن) أي تبدل لها (قوله اما) ذهب سيبويه الى انها
مركبة من ان وما ذهب غيره الى أنها بسيطة وهو الظاهر لان الأصل البساطة
وقوله الثانية احتراز عن الاولى فانه لا خلاف في أنها غير عاطفة لا عتراسها بين
العامل والمعمول نحو قام اما زيد وما عمرو ولكن لا مانع من نسبة المعاني للاولى أيضا
لتلازمها معا بل والنائبه البعيدة قد قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطبق القصد

ثم حذف من كفي قوله تعالى واختار موسى قوموه ويؤيده ان بأعلى الفارسي رواه بن اهـ (ومثل أو في القصد
اما الثانية * في نحو) تزوج (امادي واما النسائية) وجاء في اما زيد واما عمرو * (تبيينها) * الاول ظاهر كلامه انها
تأتي للمعاني السبعة المذكورة في او وليس كذلك فانها لا تأتي بمعنى الواو بل بمعنى بل

والعذر له ان ورود أولهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالأحالة إنما هي على المعاني المنقح عليها ولم يدكر إلا باحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائرة * الثاني ظاهره أيضا (١١٦) أنها مثل أوفى العطف والمعنى

وهو ما ذهب اليه أكثر الخوارج وقال أبو علي وإنما كيسان وبرهان هي مشاها في المعنى فقط ووافقه المناظم وهو الصحيح ويؤيده قولهم أنها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف وأما قوله بالتماما أمناشالت نعماتهما على الجنة أي إلى نار فشا ذلك فتح همزتها وابدال يها الأولى ياء وفتح همزتها الغتيم وها وروى البيت المذكور وقد يقال ان قوله في القصد إشارة الى ذلك أي أنها مشاها في القصد أي المعنى لا مطاقا سألته بعد هذا في الحروف أول الباب وقد نقل ابن عصفورا اتفاق الخوارج على أن المعنى في قوله هو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في نحو الخ وهذا أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكررها) أي املا بقيد كونها الثانية (قوله غنى من سميت) غنى من غشت الشاة غنما من باب ضرب أي ضعفت ويقال في الكلام الغث والسمين أي الردي والجليد واعل المعنى فأعرف بك الردي والجليد مني تمييزا لي الردي وابعاد لي عنه والجليد واعنا تثلث عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين

فشمع جميع المعاني المقصودة (قوله والعذر له) أي في الاطلاق وعدم التقييد بما عد المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أي حيث أطلق القصد فشمع العطف اذ هو مما يقصد (قوله مثل أوفى العطف والمعنى) واعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قبل بمثله في لكن كهمز (قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) أي فالعاطف إنما هو الواو الداخلة على أم (قوله وأما قول الخ) اراد على قوله لزوما (قوله شالت نعماتها) كناية عن وحم الان النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكسر رأسه فظهرت نعماته (قوله وكذا فتح همزتها وابدال يها الخ) أي شاذ ان أيضا على سبيل الاجتماع والافتح همزتها الغتيمية وقيسية وأسدية يصريح ضميرها يها يرجع الى المقبوضة الهـ مرة كإلى البيت لا ميم امام مطلقا وأن ثبت الابدال مع الكسر أيضا كإلى الدماميني عن المصنف (قوله أي المعنى) فيه إشارة الى أن القصد بمعنى المقصود وحلى القصد على المعنى مبني على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لا اختلاف فيم في العطف (قوله وقد نقل ابن عصفورا اتفاق الخوارج على أي وان كان هذا النقل غير مسلم الماصر في الشرح (قوله لصاحبها لها) أي لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في نحو الخ وهذا أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكررها) أي املا بقيد كونها الثانية (قوله غنى من سميت) غنى من غشت الشاة غنما من باب ضرب أي ضعفت ويقال في الكلام الغث والسمين أي الردي والجليد واعل المعنى فأعرف بك الردي والجليد مني تمييزا لي الردي وابعاد لي عنه والجليد واعنا تثلث عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين

فلو أنا على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالخبر المقيم وروى مؤخر عنهم ما وهو المنجم قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين

لعمرك أني وأبراج * على طول التجاور منذ حين ليغضني وأبغضه وأبغضه * براني دونه وأراه دوني

فلو أنا على حجر الخريد أنهما شدة العداوة لا يحتاط دماهما فلوزيحا على حجر لا فترق الدميان له ثم رأيت في القارضي في باب النسب أن العرب تقول ان دم التباعضين لا يتجمع اه (قوله وقد يستغنى عن الاولى) أي لفظا لا تقدر ادماميني فتقوله كبايخ وروى بعد تشبيهه في مطابق الجواز اذا لا يحتاج الى تقدير مع أو بتخلاف

أما ذكر الدماميني أن ظاهر كلام بعضهم أن القراء يميزون الاستغناء عن اما الاولى هذي أوفى ضلال ميم وقوله * فاما ان تكون أحيى بصدق * فأعرف منك لفظا غنى من سميت * والا فالرحنى واتخذني * عدواً ثقيلاً وتفتني * وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله

تلم يذ ارق قد تقادم عهداها * واما با موات تخيالها * امي اباد ارو الفراء يقين هذا فيخيز زيد يقوم واما بعد كما
يخيز وابق بعد * الرابع ليس من أقسام (١١٧) اما التي في قوله فاما تين من البشر احد اهل هذه ان الشريطة واما

لفظا وتقديرا و اجراءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع الى النفس المذكورة
في البيت قبله من ألم اذ نزل وفي بعض النسخ نهاض بالبناء للمجهول من هاض
العظام اذا كسره بعد جبره و عهد الدار ما عهد فيها (قوله وقد سبق ما في هذا
الثاني) أي من الخلاف في شرح قوله و أتبعنا لفظا فحسب الخ (قوله وهي الخ)
شروع في محترزات الشروط فكان الاولى التعبير بالقاء (قوله ولا يجوز ان
عمرو) أي على أن عمرو معطوف على التوضيح أما على أنه مبتدأ خبره محذوف
فيجوز (قوله أو تلتها جملة) أي أو سبقت بنفي لكن تلتها جملة فلا ينافي أن المسبوبة
بالتحريك لا تلتها الا جملة (قوله ورفاء) اسم رجل يوادره جميع بادرة وهي الخدعة
تصرف (قوله أي ولكن كان رسول الله الخ) حاشله أن لكن حرف استدراك
لا عاطفة والواو هي العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف
وتقدم في الشرح بقية الاقوال وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لكن حرف
ابتداء استثناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويحاج بأن المراد يكونها حرف
ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافي عطفها بغيرها أفاده سم (قوله لان متعاطفي
لواو المفرد الخ) بخلاف الجملة فيجوز تخالفها في ذلك نحو قوام زيد ولم يقسم
عمرو وقد يقال محض عدم اختلاف متعاطفي الواو ايحيايا وسلبا اذ لم يعطها
ما يقضي الاختلاف كسكن تتأمل (قوله أي لا عطف بلا الخ) فيه مسامحة فان
الشرط الاول لا يقيد كلام المصنف (قوله شرطان) بقي شرط ثالث وهو أن لا
تقرن بعاطف فاذا قيل جاء في زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا ردلسا قبلها وايست
عاطفة واذ قلت ما جاء في زيد ولا عمرو فالعاطف الواو لا تأ كيد لتقي وفي هذا
المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمع في ولا الصالين معنى (قوله
افراد معطوفها) أي ولو تأ أو بلا فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أحدنا من قول
الله مع ولا يعطف بها جملة لا محذور لها في الأصح (قوله وأن لا يصدق أحد
متعاطفها على الآخر) قال البعض هو ظاهر فيما اذا كان المتناول والاعم الثاني
لا الاول اه و لا أن تقول جواز جاء في رجل لا زيد اذ جعلت لا بمعنى غير سفة
لرجل لا اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد عدل الفارسي وغيره عدم
جواز جاء في زيد لرجل وعكسه بأن الرجل يصدق زيد فيلزم التناقض لا يقال
المراد بل لرجل غير زيد بقية العطف المتضمن للغايرة فلا تناقض لانا نقول المغايرة
التي يقتضيه العطف سادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص
والطبيقي والمقدفات التناقض غير منتفح بسبب مدلول اللفظ وكلماتين المذكورين

الزائدة (وأول لكن نفي
او نفي) نحو ما قام زيد لكن
عمرو ولا تضرب زيد لكن
عمرا * (نفيه) * بشرط
لكنها عاطفة مع ذلك أن
يكون معطوفها مفردا وأن
لا تقرن بالواو كالمثل وقد
سبق ما في هذا الثاني وهي
حرف ابتداء ان سبقت
بالتحريك نحو قام زيد لكن
عمرو ولم يقم ولا يجوز لكن
عمرو خلافا للكونيين أو
تلتها جملة كقوله * ان ابن
ورقاء لا تخشى بوادره
لكن وقائعه في الحرب
تنتظر * أو تلت واو نحو
ولكن رسول الله أي
ولكن كان رسول الله
وليس المنصوب معطوفا
بالواو لان متعاطفي الواو
المفرد لا يختلفان الا بحباب
والسلب (ولا * نداء أو أمرا)
أو اثباتا نداء لا مبتدأ خبره
تلازما وما بعده مقول بتلا
وفي تلازمه وفاعله يرجع
الى الواو لا تلازما
أو أمرا أو اثباتا أي لا عطف
بلا شرطان أحدهما
افراد معطوفها والثاني أن
تسبق بأمر أو اثباتا فانما

نحو ضرب زيد الامر اوجاء في زيد لا عمرو وأبداء خلافا لابن سعد ان نحو ابن أحملا بن عمي قال السهيلي وان
لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر فلا يجوز جاء في زيد لرجل وعكسه ويجوز جاء في رجل لا امرأة

وقال الزجاجي وأن لا يكون
المعطوف عليه معمول فعل
خاص فلا يجوز جاء في زيد
لا عمرو ويرد قوله
بأن دثار احلقت ببلونه
عقاب تنوفي لا عقاب القواعل
* (تبيهات) * الأول في
معنى الامر الدعاء والتخفيف
(الثاني) أجاز الصراة
العطف بها على اسم اهل
كجاء عطف بها على اسم ان
نحو اهل زيد الامم اقامت
(الثالث) فائدة العطف
بها قصر الحكم على ما قبلها
اما قصر افرادك قولك زيد
كاتب لاشاعر ردا على من
يعتقد انه كاتب وشاعر
واما قصر قلبك قولك زيد
عالم لاجاهل ردا على من
يعتقد انه جاهل * الرابع
انه قد يحذف المعطوف
عليه بلا نحو اعطيتك
لا انتظم أي تعدل لا انتظم
(وبل كالكن) في تقرير
حكم ما قبلها او جعل شدة
لا بعد ما (بعد وهو يها)
أي وهو بي لكن وهما
التي والنهي (كلم أكن
في صريح بل نها) الرابع
مستقل الزرع والتهساء
الارض التي لا يهتدى بها
ينحولا تضرب زيد ابل عمرا

في الامتناع فام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال النبي السجى كحكاها عنه
وله في شرح التلخيص بخطه رلى حوازي قام الناس لا زيد ان ريد اخراج زيد من
الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عدلا من حروف الاستثناء
فاعرف ذلك (قوله وقال الزجاجي وأن لا يكون الخ) على بأن العامل يقتدر بعهد
العاطف ولا يصح أن يقال لاجاء عمرو والاعلى الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف
على تقدير العامل بعهد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم
رأيت في المعنى أي لمنع لامن تقدير ليس بعهد الواو (قوله كأن دثار الخ) دثار
بكسر الدال المهملة وفتح المثناة اسم راع واليون النوق ذات الالمن وحلقت ذهبت
وتوفي بفتح الفوقية وضم الفون وفتح الفاء جبل عال والقواعل بالالف ثم العين
المهملة الجبال الصغيرة وكفى بذلك عن عدم عود هذه اليون (قوله الدعاء) نحو
رحم الله أبانكرا لأجاهل وقوله والتخفيف نحو هلا تضرب زيد الامم اقال ذلك
أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تنجيء لا بعد الاستفهام والعرض والتمنى
والتخفيف ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا يعطف بها الاسم ولا الماضي فلا يقال
قام زيد لا بعد لانها موضوعة لعطف المفردات وانما جاز على قلة عطفها بالمضارع
امضار عته الاسم ولا يجوز تكررها كما توحرف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو
لانكر كما تقول قام زيد وعمرو ويكر بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر
وكانت هي العاطفة ولا تأكيد لكنه قال في الكلام على بل قيل لا تنجيء بل بعد
التخفيف والنهي والترجي والعرض والاولى أن يجوز استعمالها بعد ما يقيد
معنى الامر والنهي كالتخفيف والعرض اه والظاهر أن العرض كالتخفيف
عند أبي حبان ثم القلب الى جواز مجيء لا بعد الاستفهام أميد لنحو أقام زيد
لا عمرو (قوله ما قصر افراد الخ) لم يدكر قصر التعيين مع انها تكون له نحو زيد
كاتب لاشاعر للمتردد في أي الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على
التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لاشاعر) في تمثيلة قصر الافراد بما ذكره وقصر
القلب بقوله لزيد عالم لاجاهل اشارة الى ما قاله من اشتراط إمكان اجتماع
الوصفين في قصر الافراد دون قصر القلب (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ)
قال شيخنا كان الاولى تأخير الى قول اللطام وحذف متبوعها هنا استيع (قوله
وبل كالكن) اعترض بأنه احالة على مجهول لانه لم يدكر أو لا معنى لاسكن وأجيب
بأن وجه الشبهة الذي ذكره الشارح مشهور في لكن فالاحالة على مشهور بين
النحاة (قوله في تقرير الخ) أي تبيينه في ذهن السامع والحاصل أنهما مع النبي
والنهي تفيد أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيدي وهو اثبات نفيها لما
بعدها ومع الخبر المتيث والامر أمرين تأسيديين ازالة الحكم عما قبلها بحيث

وانقل بها للثان حكم الاول) فيصير (119) كالسكوت عنه (في الخبر المثبت والامر الجلي) كقام زيد بل عمرو

صار كالسكوت عنه وجعله لما بعدها قال الشمني قال الرضي وظاهر كلام الاندلسي
وهو الظاهر أنها بعد النفي والنهي أيضا تصير الحكم الاول كالسكوت عنه اه
وفي كون هذا هو الظاهر نظر وقد عذت في المعنى من الامور التي اشتهرت بين
المعربين والصواب خلافه اقولهم بل حرف اشراب قال وصوابه حرف استند رائد
واشراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء اه (قوله للثان) حذف باؤه
للضرورة (قوله فيصير) بالنصب بأن مضمره في جواب الامر وقوله كالسكوت
عنه أي أصالة وان صار مسكوتاً عنه لعارض الاشراب فصع الايمان بالسكاف
ومعنى كون زيد في قولك قام زيد بل عمرو كالسكوت عنه صيرورة كأنه لم يثبت له قيام
ولم ينف عنه (قوله والامر الجلي) أي الظاهر واحترز به عن العرض والتخصيص
كما في الغزوي ومررت خلافه عن الرضي (قوله ذلك) أي النقل (قوله وعلى ذلك) أي
الجواز المذكور وقوله بل قاعدة أي بالنصب على معنى بل ما هو قاعدة او أورد على
المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن لا تجعل مافي قائما شياً لأن شرط عملها بقاء
النفي في العمول وقد انتقل عنه وأجيب بأن انتقاضه بعدمضي العمل لا يضر فإسما
على النصب بعد فاء السببية او او المعية الواعين بعد النفي المنتقض بعدهما نحو

وما صاحب من قوم فأذكرهم * الأيزيد هم حبالتي هم

(قوله بل قاعدة) أي على أن قاعدة خبر مبتدأ محذوف أي بل هو قاعدة (قوله ويختلف
المعنى) لان النصب يقتضي انتفاء القعود والرفع يقتضي ثبوته (قوله ومعنى
السكوفيون الخ) قولك على النظم بأنه يومهم \leftarrow ثم العطف ببل في الخبر المثبت
والامر الجلي لانه ذكر مع العطف بها بعد النفي والنهي من غير تفصيل فتأمل
(قوله وشبهه) هو النهي (قوله وتفيد حينئذ) أي حين اذ تلاها جملة وكلامه يفيد
أنها في حال عطفها المفرد ليست للاشراب قال شيخنا وفي شرح الفارسي خلافه
اه وفي المعنى أنها للاشراب في الامر والايجاب (قوله ونحو وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا سبحانه الخ) أي قبل في نحو ذلك للاشراب الا بطال بناء على أن المضرب عنه
المقول بالميم أما اذا كان المضرب عنه القول فالاشراب اتقالي اذ الانحمار بصدور
ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الا بطال (قوله والصواب ما تقدم) أجيب عن
الناظم جعل كلامه على أنها لا تكون في القرآن يقين الاعلى وجهه الانتقال
والايمان الايمان ليست بل فيهما للاشراب الا بطال يتبين لاحتمال أنها
للاشراب عن القول فتكون انتقالية كما مر (قوله الاول الخ) هذا التنبيه يستفاد
من النظم (قوله لا يعطف ببل) مثلها السكن ولا على ما مر (قوله ولا نحو) بالرفع
أي نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيداً بل عمراً (قوله تراد قبلها الا) المراد

وعلى ذلك فيصع ما يريد
فأما بل قاعدة او بل قاعدة
ويختلف المعنى قال الناظم
وما جوزه مخالف لاستعمال
العرب وينسج الكوفيون
أن يعطف بها بعد غير النفي
وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة
روايتهم دليل على قلته
ولا يدل كونها عطفة من
افراد معطوفها كالأيت
فان تلاها جملة كانت حرف
ابتداء لا عطفة على الصحيح
وتفيد حينئذ اضربا بما
قبلها ما على جهة الابطال
نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
سبحانه بل عباد مكرمون
أي بل هم عباد ونحو أم
يقولون به جنة بل جاءهم
بالحق وما على جهة الانتقال
من عرض إلى آخر نحو قد
أفلمن تركي وذكرا هم ربه
فصلى بل تؤثرون الحياة
الدينسا وليدنا كتاب ينطق
بالحق وهم لا يظلمون بل
قلوبهم في ضميره من هذا
واذعي الناظم في شرح
الكافية أنها لا تكون في
القرآن الاعلى هذا الوجه والصواب ما تقدم * (تنبيهان) * الاول لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت
زيداً بل عمراً ولا نحو * الثاني تراد قبلها

زيداً بل عمراً ولا نحو * الثاني تراد قبلها

لؤلؤ * يقض للشمس كسفة
 أو قول وتوكيد تقرير
 بما قبلها بعد النفي ومنع ابن
 بدرستو به يزادتها بعد
 النفي وليس بشئ كقوله
 وما هجرتمك لابل زاذني
 شغفا * هجر وبعد تراخي
 لا إلى أجل (وان على ضمير
 ورفع متصل) مستترا كان
 أو أوزا (عطقت فافصل على
 بالضمير المنفصل) ضموا قد
 كنتم أنتم وأبوكم (أو فاصل ما)
 أما بين العاطف والمعطوف
 عليه وأما بين العاطف
 والمعطوف كأنه قول به في
 نحو يدخلونها ومن صلح
 ولا في نحو ما أشركوا لا أبؤ
 وقد اجتمع الفصلان في
 مالم تعلموا أنتم ولا أبؤكم
 (وبالفصل يرد * في النظم
 فأشياء وضعف اعتد) من
 ذلك قوله * ورجا لا حيطل
 من سفاهه رأيه * مالم يكن
 وأبله لنا * وقوله
 قلت إذا قبليت وزهرتم ادى
 كنعاج الفلا تفسن رملا
 وهو على شعبة جائز في
 السبعة نص عليه المناظم
 للمحاكاة سيبويه من قول
 بعض العرب مررت برجل
 سواء والعدم يرفع العدم

بز يادتها كونه الالعطف ولا نفي ما بعده كما قاله الشهتي فلا ينافي أنها نافية
 للايجاب قبلها (قوله لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم الاول بعد الايجاب) اعلم
 أن لا بعد الايجاب انفي الايجاب الذي قبلها وصبرورته نفا في النفي بعد صبرورته
 بحرف الاضراب لولاها كانت سكوت عنه يحتمل النفي وغيره وعليه فلا يظهر قول
 الشارح لتوكيد الاضراب اذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسي
 أفاده الدماميني وقوله عن جعل متعلق بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بتزاد
 ومثله قوله الاتي بعد النفي ومقتضى جعله بل في قوله بل الشمس للاضراب الذي
 تقدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أي في قوله بل الشمس داخلة على جملة أي بل
 هو الشمس وليس يلزم كما يقيدده ما مر عن شرح الفارسي والمغني ولك من
 الاقتضاء يحتمل قوله سابقا وتفيد حينئذ اضرابا على معني أنم اذا تلاها جملة
 لا تكون الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب في الامر والايجاب
 دون النفي والنهي فافهم (قوله كسفة أو أفول) الكسفة التغري الى سواد والأفول
 الغيوبة (قوله ضمير) يهد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره (قوله فافصل على
 بالضمير المنفصل) أي لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان
 كاعطف على جزء الكلمة فاذا أكد بالمتصل دل افراده مما اتصل به بالأكيد
 على انفصاله في الحقيقة فحصل له نفع استقلاله ولم يجعل العطف على هذا التوكيد
 لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيكون يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو
 باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد ما سمعته منكرة في موضع جزعت لفواصل
 بمعنى أي فاصل كان وجوز انكوي أن تكون ما زائدة وانما كتفي بأي
 فاصل لان فصل الكلام قد يعني معناه وواجب نحو في القاضية بقف الواقف فلان
 يعني معناه وغير واجب أولى (قوله وشعبة اعتقد) أي على مذهب البصريين
 وأجازة الكوفيون بلا شفع قياسا على البدل نحو أعجبتني جمالك والفرق
 على الاول أن الثاني في العطف غير الاول غالبا لانه من تقريرة الاول بخلاف
 البدل وكالبدل التأكيدي الا النفس والعين كمر في شمله (قوله ورجا لا حيطل)
 تصغر لا حطل ومن في قوله من سفاهه رأيه تعليمة وما معقول رجا واللام في قوله
 مبالا لا محذور وألفه للتثنية (قوله وزهر) أي ونسوة زهر كحجر جمع زهراء
 وأصل تهادي تهادي أي تتجتر فتحدثي التاءين والفلا اسم جنس جهي
 نقلا وهي العجرا والمراد به عجاج النبالا لحوش تعسف أي أخذت على غير
 الطريق رمل أي في رمل وتيد بقوله تعسف الخ لانه أقوى في التجتر (قوله وعود
 خافض) شامل للعرفي والاسمي لكن لا يعاد الاسمي الا اذا لم يلبس فان ألبس نحو

جاءني

عظما على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشعر أي مستوهو والعدم وليس
 بينهما فصل (وعود خافض لى عطف على ضمير خفص لازما فجعل)

جاءني غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز إذا
 قامت قرينة تدل على التصرد والذي ارتضاه الدماميني أن العطف والخار
 والجور على الجار والجور لا الجور فقط على الجور كما استظهره الرضى مثلا
 يلزم إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو المال بيني وبينك ومررت بك
 وبه وكلاهما محذور راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه) أى اللزوم جمهور الصريين
 لأن الجار والضمير الجور كاشئى الواحد فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف
 على بعض الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندى لازما) اختاره
 أبوحيان وقال ينبغي أن يقيده جواز العطف على الضمير الجور بلا إعادة الجار
 بأن يكون الحرف ليس تحتها جاز الضمير اختيارا من الضمير الجور بل ولا على
 مذهب سيبويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجرى لا إعادة الجار ولا بدونها
 أى ولا عطف الضمير عليه إلا إعادة الجار فلورفعت على توهم أنك قد نظمت
 بالضمير مرفوعا في جوارز نظره داميني (قوله فاذهب الخ) جواب شرط
 محذوف أى إذا كنت فعلت العفو والشم المذكورين في صدر البيت أعني قوله
 * اليوم قدبت تحجونا وشيئا * فاذهب فان ذلك ليس بحجيب من مثلك ومثل هذه
 الأيام (قوله وما بينها الخ) صدره * تعاقب في مثل السوارى سيقونا * روى نعلقي
 بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا لفاعل وسيقونا بالنصب على المفعولية وروى تعلق
 بناء التأنيت مبنيا للجهدول وسيقونا بالرفع على التنباه عن الفاعل والسوارى جمع
 سارية وهى الاسطوانات والواو فى واحدا مبنية تدأخبره غوط جمع غائط وهو
 المكان الطمأن الواسع وكفى بذلك عن طول القامة ونفانف صفة جمع نفنف وهو
 الهواء بين الشمين وقال للهراء الشديدا كذا فى العيني ومثل السوارى صفة
 لمحذوف أى فى قامت مثل السوارى طولاً ومراده بالكعب كعب تمام تلك
 السيوف هكذا يظهر (قوله وغيرها) تكلمة من السبعة (قوله تسألون
 به) قال شيخنا بتحقيق السين نه وأما ما قيل ان الواو لتسم لا للعطف فعدول
 عن الظاهر مع أنه ان كان قسم الطلب فى قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم
 السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف تقديره
 والارحام انه لمطلع على ما تعلقون كما قيل كان زيادة فى التكاف (قوله وقيل ومنه
 الخ) وقيل خفض المسجد بياء محذوف لئلا ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون
 مجموع الجار والجور معطوف على به وسويه فى المعنى وكذا يقال فى مثل هذه الآية
 وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ الا فى مواضع تقدمت فى حروف الجر
 ليس هذامها اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف غير ان العطف مسبوقة بمثل

فى غير الضرورة وعلمه جمهور
 البصر بين نحو وقال اها
 ولاارض وعليها وعلى
 انذلك قالوا بعد الهك واله
 آياتك قال الناظم (وليس)
 عود الخافض (عندى
 لازما) وفاقاليونس والافش
 والكوفيين (اذ قد أتى
 فى النظم والنثر الصحيح
 مشتقا) بن النظم قوله

فاذهب فما لك والايام من
 عجب وقوله *
 وما بينها والعكف
 غوط نفانف * وهو كثر فى
 الشعر ومن المترقاة
 ابن عباس والحسن
 وغيرهما تسألون به
 والارحام وحكاية قطرب
 ما فيها غيره وفرسه قيل
 ومنه وصعدن سبيل الله
 وكثره والمسجد الحرام اذ
 ليس العطف على السبيل

لانه صلة المصدر وقد عطف عليه كقولنا يعطف على المصدر (١٢٢) حتى تسكمل معمولاته **تنبهان**

الجار (قوله لانه) أى السبيل صلة المصدر أى فكذلك ما عطف على السبيل (قوله حتى تسكمل معمولاته) لثلاثين الفاصل بين المصدر ومعموله بأجنبي (قوله اذا أكد الضمير جاز) أى قياساً على العطف على ضمير الفاعل اذا أكد والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به وقرئ الاول بأوجه منها أن الضمير الجارور أشد اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند ارادة الحصر ويفصل بينهما وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير الجارور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يقرئوا كيد جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أى لان كلام المذكورين ليس كالجزء فأجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقاً أى مرفوعاً كان أو منصوباً (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الامات الثلاثة كلام يتعلق بجورف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذلك أحكام المعطوف وأن تكون الى جانب قوله واخصص بقاء البيت اه نسكت (قوله اذ لا ليس) أى رقت عدم اللبس فاذا ظرفية لا تعلمية كما بشرنا به قول الشارح هو قيد فهما (قوله أن اضرب الخ) العواب حذف أن أو ابدال فانفجرت بفاء نجست لأن الآبة التي فيها فانفجرت هكذا فقلنا انضرب الخ والآبة التي فيها أن هكذا أو أوحنا الى موسى اذا استسقاها قومه أن اضرب بعصاك الخمير فانجست وقوله بعد في غالب النسخه معطوف على قلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا انضرب الخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا انضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ (قوله أى فضرب فانفجرت) قال الهاء السمي طوى ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى أن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الامر ثم قبل فضرب كنه محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية ففاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دما ميني (قوله معطوف على قلنا) فيه مسامحة ظاهرة (قوله بين الخبر) خبر كان مقدم وقوله أبو جبر بضم الحاء والجيم (قوله طليحان) أى شعيمان فكانوا الخبر مثنى دليل على حذف العطوف ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كقوله الموضوع في شرح بانت سعاد وحيثئذ لا شاهد فيه لكن قال في المعنى هذا اليتامى في نحو غلام زيد ضربتها (قوله أى أم غنى) انما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائماً لا تسكون الامعادلة بين شيئين اما صرح بهما كما تقدم أو بأحد هـ ما كما ثبت فان طلابها حاصل فلا يستل عن حصوله وانما يستل هل هو رشده أو غنى وقد أسلفنا في بحث أم تنظير ابن هشام في ذلك فتنبه به بقى أن الهمزة فى جواز حذف ما عطف عليه أم فقال في أم كنتم

الاول في المسئلة مذهب ثالث وهو أنه اذا أكد الضمير جاز نحو مررت بل أنت وزيد وهو مذهب الجرحى والزيادة وحاصل كلام الفقهاء فانه أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت به م كهم وزيد (الثاني) أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقاً وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو أن يزيد قائمان وابانك والاسد ونحو جعناكم والواوين (والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذا لا ليس) هو قيد فيهما أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله في الفاء أن اضرب بعصاك الخ فانفجرت أى فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على قلنا ومثاله في الواو قوله فما كان بين الخبر لوجاء ما لا أبو جبر الا لئال قلائل * أى بين الخبر وبين وقوله م راكب الناقة طليحان أى والناقة ومنه سر ايل تبيك

الحراى والبريد **تنبهان** الاول أم تشاركهما في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله فما شهاد

أدرى أرشد طلابها أى غنى وانما يلزم كرها هنا قلته فيها

(الثاني) قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله * كيف أصبحت وكيف أمسيت * يعرض
 الود في فؤاد الكريم * أراد كيف (١٣٣) أصبحت وكيف أمسيت وفي الحديث تصدق رجل

من دينار من درهم من
 صاع به من صاع تيمره
 وحكي أبو عثمان عن أبي
 زيد أنه سمع أبا كات خبزا
 لحما ثم أراد خبزوا لحما
 وتمرا ولا يكون ذلك الا في
 الواو أو (وهي) أي الواو
 (انفردت) من بين حروف
 العطف (بعطف عامل
 زوال) أي محذوف (قد بقي
 معجولة) حرفا كان نحو
 اسكن أنت وزوجك الجنة
 أي وليس اسكن زوجك أو
 منصرفا نحو والذين تموتوا
 الدار والايمان أي وألقوا
 الايمان أو محجورا نحو
 ما كل قضاء شحمة ولا
 سوداء تعرة أي ولا كل
 سوداء وانما يجعل العطف
 فيهن على الموجود (دفعها
 لوهم اتقى) أي حذروهن
 أنه يلزم في الاول رفع فعل
 الامر للاسما الظاهر وفي
 الثاني كون الايمان متبورا
 وانما يتبورا المنزل وفي
 الثالث العطف على معجولي
 عاملين ولا يجوز في الثاني
 أن يكون الايمان مفعولا
 معه لعدم الفائدة في تقييد

شهداء يجوز كذا أم متصلة على أن الخطاب لله وود حذف معادلها أي أتدعون
 على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقد رأيت بلغكم
 ما تنسبون الى يعقوب من ايصاف بنيه باليهودية أم كنتم شهداء نقله في المغني وأقره
 (قوله قد يحذف العاطف وحده) أي على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن
 جنى والسهيلي وانما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لان الاستفهام هيبة
 شخاف هيبة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الامثلة على بدل الاضراب
 ككلى الدماميني ويحتمل بعضها الاستثناف كالبيت (قوله الا في الواو أو) كذا
 في نسخ وفي نسخ أخرى اسقاط قوله أو الواو الأولى هي الموافقة لقوله في التسهيل
 ويشاركها أي الواو في ذلك أو ومثله الدماميني بقول عمر رضي الله تعالى عنه صلى
 رجل في ازار ورداء في ازار وقيص في ازار وقيص وقال في المغني حكى أبو الحسن
 أعطه درهم ما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البديل المذكور اه
 قال الدماميني ونظيره أن الفاء لا تشاركهما في ذلك وقد قيل في علمه الخويا بابا
 ان تقديره بابا فبا وبشهد لذلك قواهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل
 الخ) أو رد علمه ابن هشام أن الفاء تعطف عامل حذف وبقى معجولة نحو واشترته
 بدرهم فصاعدا ان تقديره فذهب الثمن صاعدا (قوله أي وليس اسكن زوجك أو
 فيه أن اجتماع حذف الفعل ولا ام الامر شاذ فلا تحسن تخرج التثنية عليه كذا
 في التصريح قال سم ويمكن أن يقال ان من قدر ذلك أراد اسما معني القدر
 لانفسه أي ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معني (قوله تبورا
 الدار) أي نزلوها أو أما تبورا فمعني هيأله (قوله أي وألقوا الايمان) أي
 فالعطف من عطف الجملة وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفاعل
 الاول معني فعل بتسلط به على المعطوف أي آثروا الدار والايمان والوجهان
 في وزجهن الحواجب والعيون (قوله وهو لونه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه
 أن هذه الواو المذكورة متعلقة على تقدير العطف على الموجود لا متروكة
 حتى يقال دفعوا لهم اتقى بل كان المناسب اذا كان المراد هذا أن يقال دفعوا لهم
 اتقى الا أن يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم في الاول الخ) قد يقال يعتفر
 في التواني ما لا يعترف في الاوائل وريثي يصح تبعا ولا يصح استمقلا لا اه معني
 فلا يشترط صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه (قوله
 متبورا) أي منزولا (قوله على معجولي عاملين مختلفين) العاملان ما وكل والمجولان
 ايضا وشحمة (قوله في تقييد الانصار) كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه

الانصار بصاحبة الايمان اذ هو أمر معلوم

المفسرون من أن الآية واردة في الأضار وفي نسخ المهاجرين وهي غير موافقة إلا
أن تقر بأفتح الجيم أي المهاجرين بهم (قوله وحذف متبوع بدهنا استنج) لم يذكر
ذلك مع أم وقد قيل في أم حسبتم أن تذلو الجنة إن أم متعلقة بالتقدير أعمتم أن
الجنة حقت بالمسكرة أم حسبتم ومرة عن الرخشري وأواحدى تجوز ذلك في أم
كنتم شهداء وأسلف الشارح أن المعطوف عليه لا قد يحذف نحو أعطيتك
لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم (قوله وبت وأهلا) الواو الأولى لعطف جميع الكلام
على كلام المتكلم الأول كالواو في وعليك السلام جوابا لمن قال السلام عليكم
والتأنيذة لعطف أهلا على مرحبا المقدرة عطف مفرد على مفرد وهي محل
الاستنهاد كذا في التصريح وقوله والثانية الخ مبني على أن العامل في الجميع
واحد أي صادف كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجملة وقد راجع
واحد ما يناسبه ويسمي ويجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر نقل ذلك شخنا
عن الطبري (قوله قال في التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المت بدع توهم
المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خالف هشام في التخصيص بالواو
وأراد في الفاء ثم وأو ولا قاله السيوطي **فائدة** فصل الواو والفاء من
المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما ما تنوع بقسم ونظرف سواء كان المعطوف
اسما نحو قام زيد ثم والله عمر وومات بنت زيد السكن في الدار عمرا أم فعلا نحو قام
زيد ثم في الدار عمرا أو بل والله عمدا ه ه ه وأحق أبو حيان الحال بالنظر لانها
مفعول فم في المعنى وبنى عليه اعرايه أشد من قوله تعالى فاذكروا الله كذ كركم
آباءكم أو أشدذ كرا حال من ذكر المعطوف على كذ كركم قال لان المعنى اذكروا
الله كذا كذ كركم آباءكم أو ذكروا أشد فاشد في الابل سفة ذكرا فلما قدم عليه
أعرب حالاً منه وحوّز وجها آخر وهو أن يكون ذكرا مصدر الاذكروا ويكون
كذ كركم آباءكم في موضع نصب على الحال من ذكروا أشد معطوفا على كذ كركم
فتمسكون حالاً معطوفة على حال وعدل كما قال الهمذاني الوجهين عن كون ذكرا
تميزا لا قضاة أن الذكرا كرو ومنهم من التزمه على الاستناد المجازي من وصف
الشيء بوصف صاحبه مشروبه أشد وفي الكشف أن أو أشد ذكرا في موضع جر
عطف على ضمير المخاطبين في كذ كركم أي مثل ذكركم قريش آباءهم أو قوم أشد
منهم ذكرا أو في موضع نصب عطف على آباءكم أي أو أشد ذكرا من آباءكم على
أن ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول قال التفتازاني وتحقيقه أن المصدر عبارة عن
أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للقاع وقد يؤخذ مبنيا للفعل والمعنى على
الأول أو قوم أشد ذكرا ية وعلى الثاني أو قوم أشد مذكورية واختار ابن
الخباب أن أشد ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجملة والتقدير

(وحذف متبوع) أي معطوف
عليه (بدا) أي ظهر (هنا) أي
في هذا الموضع وهو العطف
بالواو والفاء لان الكلام
فيهما (استنج) كتبول
بعضهم وبت وأهلا وسهلا
جوابا لمن قال له مرحبا بك
والتقدير و مرحبا بك وأهلا
ونحو أن يضرب عنك
الذ كرفعا أي أنهم لم يك
قد ضرب ونحو فلم يروا إلى
ما بين أيديهم أي أعرفهم
يروا أو ما حذفه مع أو في قوله
فهل لك أو من والدلك قبلنا
أي فهل لك من أخ أو من
والفقدار **تبيين**
الأول قال في التسهيل
ويعني عن المعطوف عليه
المعطوف بالواو كثيرا
وبالنافع قليلا (الثاني) قال
فيه أيضا وقد يتقدم
المعطوف بالواو

أوأذكروه حال كونكم أشد ذكرا (قوله للضرورة) تخصبها بالضرورة مذهب
 البصريين ومذهب الكوفيين جوازها اختصارا بقوله (قوله ان لم يخرجها التقديم
 الخ) أي ولم يكن المعطوف مخفونسا فلا يجوز صررت وزيد يجره ولم يكن العامل
 مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمر وزيد خلافا لعلم كذا في السيوطي
 والماميني (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أي أو يخرجها التقديم على
 تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الأخير وفي نسخ أو التقدم عليه هو هي ظاهرة
 (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كأن على أولاد) أي حر أو لادأ حقب أي
 أولاد دخل من الحبر أحقب أي في موضع الحقيبة منه وهي مؤخره باض لاحها
 بالحاء المهملة أي غيرها والسفي بفتح السين المهملة واناء قال في القاموس هو
 التراب والهزال وكل شجر له شوك واحده سفاة اه والمعنى الاول والثالث
 يناسبان هنا وأما قول البعض هو شوك مخصوص فم كونه مخا نالما في القاموس
 هو غير مناسب لقوله بسهام لان معناه بشوك كاسهام كقوله هو وسياق * أناسها
 أي الأولاد على حذف مضاف أي محصل أناسها بسهام متعلق برمي أي بشوك
 كاسهام جنوب فاعل لاحها والجنوب ربح معلومة دوت بالذال المهملة قال في
 القاموس دوى الماء أي علامه مانسفة الريح اه فقول البعض أي حقت فيه
 نظرو وأما ذوى بالجمجمة ففي القاموس ذوى البقل كرمى ورمى ذويا كصلى ذبل
 وأذواه الحر اه عنها أي عن الجنوب أي من أجلها التناهي فاعل دوت وهي
 جمع نهيمة وهي الموضع الذي ينتهي الماء اليه ويتجسس فيه وأزلاتها أرجع
 البعض الضمير لا ولادأ حقب وعليه فأنزلت عطف على لاحها واجل المعنى عليه
 وحملت فوقها الخيام ويتحمل رجوعه الى الجنوب فتسكون الباء فيهما سببية قال
 البعض والمراد يوم رباب السنين يوم شدة الحر اه وفي القاموس رباب
 كرمان وشدة اذا جماعة وذكرك للسفر معاني أنسها هنا الرياح يسفر بعضها
 بعضا وفي البيت من عيوب القافية الاقواء (قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم هو
 من كلام ذي الرمة فكان الموافق الاتيان بالضمير العائد على ذي الرمة بدل
 التعبير بالآخر (قوله وأنت) بكسر التاء لان الخطاب لمحبوته والعمري بفتح العين
 المهملة والنون بعده اراى نسبة الى عزة قبيلة وهو أحد رجلين خارجا يتبعان
 القرظ فلم يرجعا أصلا فصر بهما المثل (قوله وعطفك الفعل الخ) قال ابن هشام
 قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وعقد عمرو
 المعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وعقد يدلان في أحد الفعلين ضمير اقلت فاذا
 قلت يجنبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويجنبني أن يقوم زيد ويخرج عمرو
 فيها الخجلة وقع فيها اه سيوطي ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم

للضرورة وقال في السكافية
 ومنتبع بالواو وقد تقدم * مؤدلا
 ان يلتره ما يلزم * وظاهرة
 جوازها في الاختيار على قلة نال
 في شرحها قد يقع أي
 المعطوف قبيل المعطوف
 عليه ان لم يخرجها التقديم
 الى التصدير أو الى مباشرة
 عامل لا يتصرف أو تقدم
 عليه ولذا اقلت * متوسطا
 ان يلتره ما يلزم * فلا يجوز
 وعمرو زيد قائمان التصدير
 المعطوف وفوات توسطه
 ولا ما أحسن وعمرا زيدا
 ولا ما وعمرا أحسن زيدا
 لعدم تصرف العامل
 ومثال التقديم الجائر قول
 ذي الرمة
 كأن على أولادأ حقب لاحها
 ورمى السفي أناسها بسهام
 جنوب دوت عنها التناهي
 وأزلات * هيا يوم رباب
 السفر خيام * أراد لاحها
 جنوب ورمى السفي ومنه
 قول الآخر
 وأنت عزمي لأطن قضاءه
 ولا العزني القارظ الدهر
 جانيبا * أراد لأطن قضاءه
 جانيبا هو ولا العزني
 (وعطفك الفعل على الفعل
 يصح)

فلو أن العطف للفعل وحده لم يثبت نصبه أو حزمه اه سم (قوله بشرط اتحاد
 زمانيهما) أى مضيا أو حالا أو استقبالا (قوله سواء اتحد نوعهما) أى المتعاطفين
 بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين (قوله نحو بقدم قومه الخ) فأوردتهم
 معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل
 أن يكون أوردتهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف في اللفظ ويرد عليه
 وان أقره شيخنا والبعض أن زمني المتعاطفين حينئذ يشتمل ان لضي زمن الاتباع
 واستقبال زمن اليراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل على الأثر ان يراد بالنار
 ما يشمل نار القبر ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذ للفناء فتقدر ثم يحتمل أن يكون
 العطف في الآخرة من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا في كثير من
 الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد (قوله تبارك
 الذى الخ) الشاهد في ويجعل على قراءة الجزم عطفنا على جعل الذى هو في محل جزم
 (قوله فالمغيرات سبجا) ظاهره أن أثرن معطوف على مغيرات وبه صرح في التصریح
 مع أنهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول على الاصح ويجاب بأن
 ذلك مقيد بها اذ لم يكن العاطف مرتبافا كان مرتبافا العطف على ما يليه كما نقل
 عن الكمال بن الهمام واذا عطف عبرت بأشياء ثم عطف بغير مرتب شي فهو على
 ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنبي في أول الجملة الرابعة من الجمل التي لا محمل لها
 ونظر بكل تقدير محمل أثرن من الاعراب فانه لا جاز أن يكون الجزم عدم دخوله
 الافعال ولا جاز أن يكون غيره لعدم وجوده اذا افترض أنه معطوف على محرور
 فقط الا أن يقال محمل قولهم الجزم لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل
 الاستقلال اما على سبيل التبع كما هنا فيدخل (فان قلت) صرحوا بأن الجملة
 الفعلية تقع في محل جزم لم تكن جملة فأثرن في محل جزم (قلت) الفرض أن المعطوف
 الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اه دونشري وأجاب الاستقامي بأن
 الذى يظهر أن أثرن لا محمل له من الاعراب اعطفه على الماحمل له وهو صلة آل
 وما فيها من اعراب ليس بطريق الاسالة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق
 العاربة من آل الموسولة لكونها على صورة الحرف نقلوا اعرابها الى ضلتها فجاز
 أن يعطف عليها مالا محمل له نظر الأصلها (قوله اذا المعطوف في المثال الاول في
 تأويل المعطوف عليه) أى لان صافات حال والاصل في الحال الافراد فيقبض
 مؤؤل بقايات وهذاعلى سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤؤل هو المعطوف عليه
 وكذا يقال في نظائره وفي الكلام حذف مضاف أى في تأويل مثل المعطوف عليه
 وكذا يقال فيما بعده (قوله وفي الثاني بالعكس) أى لان المعطوف عليه صلة

بشرط اتحاد زمانيهما
 سواء اتحد نوعهما ما نحو
 لخصي به بلدة ميتا ونسقيه
 وان تؤمنوا وتقبوا يؤتكم
 أجوركم ولا يسأل عنكم
 أموالكم أم اختلفا نحو
 قوله تعالى يقدم قومه يوم
 القيامة فأوردتهم النار
 تبارك الذى ان شاء جعل
 لك خيرا من ذلك جنات
 تجري الآية (واعطف على
 اسم شبه فعل فعلا) نحو
 صافات ويقبضن
 فالمغيرات سبجا فأثرن لاتحاد
 جنس المتعاطفين في
 التأويل اذا المعطوف في
 المثال الاول في تأويل
 المعطوف عليه وفي الثاني
 بالعكس (وعكسا استعمل
 تجده سهلا)

فكقوله * أم صبي فذهبنا أودار ج * وقوله فصد في أسوقها وأوجار * وجعل منه الناظم يخرج الخي من الميت ويخرج الميت من الخي وقتل الزنخري عطف مخرج على فائق وجعل ابن الناظم تبعاً لاصوله العطف في البتة في تأويل المعطوف عليه والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعماً والأصل فيه أن يكون أمها **خاتمة في مسائل متفرقة الأولى (١٢٧)** يشترط صحة العطف صلاحية المعطوف وأما ومعناه

لمباشرة العامل فالأول نحو قام زيد وعمر ووالثاني نحو قام زيد وأنا فانه لا يصلح قام أنا ولو كان يصلح وقت والتاء بمعنى أنا فان لم يصلح وأما هو ومعناه لمباشرة العامل اشهر له عامل ولائحة وجعل من عطف الجملة وذلك كالعطف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهزمة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الامر نحو أقوم أنا وزيد وتقوم نحن وزيد وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أي وليسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المنفرد ببناء التانيث نحو لا تضار والده بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب اليه مخالفاً لتأخرت عليه نصوص التحويل والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد

وحيثما أن تكون جملة فالغیرات مؤول بالاقى أعرن (قوله أم صبي الخ) صدره يارب بيضاء من العواهج * جمع عوهج وهو الطويل العسق من الظباء والنعام والنوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الحجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار الجدل أو خبر محذوف والنصب بتقدير مدح والمؤول هو الأول لانه وصف والأصل فيه الأفراد على ما رتضاه الشارع وبعد وسيأتي ما فيه والمدارج المقاربات بين خطاه وقد يشك كل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله تصد الخ) صدره بات يشبهه بعبارة ضمير بعينها للمراة لانه في وصف رجل يعاقب امرأته يا غضب الباتر أي السيف القاطع ويقصد من التصديح الجور في محل جر صفة ثانية لعصب في تأويل قائم لانه وصف والأصل فيه الأفراد وجعله العيني حالاً ويزدهر المعطوف والأسوق جمع ساق (قوله والذي يظهر عكسه الخ) أقول هذه الخاتمة في البيت الثاني أماني الأول فلان ما عمل به معارض بوجوده في الأول بل وجودها فيه أقوى مما اعلى بل لانه أتبعه كون الفعل في تأويل الاسم فالوجه أن المؤول في البيت الأول الثاني وفي الثاني الأول فليسكن بالانصاف (قوله فانه لا يصلح قام أنا) أي هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال أنا قام أنا فانه قد باشرت العامل (قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن) أي ويعتقر في التواني ما لا يعتقر في الأوائل وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضاً على هذين القولين نحو اصحبوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الأول ويكون من ابدال الجمل بعضهم من بعض ولا يحتاج إليه على الثاني (قوله لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أي بغضه وهذا مستفاد من قوله في المسئلة الأولى وأما ومعناه البعض (قوله منعه اليمانيون) قال السيد منع اليمانيين انما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لا محل لها فان ذلك جائز فيها وكذا النجفة قاطعة على جوارحه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس مختصاً بالجمل المحكية بالقول

بأنه * الثانية لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا امتناع قام أنا وزيد * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختمت زيد وعمر و امتناع اختمت زيد واختتم عمر * الرابعة في عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه اليمانيون والناظم في شرح باب المنعولي معهن كتاب التسهيل وابن صفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثريين

اذلا يشك من له مسكة في حسن قول يزيد أبو صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن
 الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزاءها مقصودة
 بالذات فلا تغات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا محل
 لها اه شئني (قوله وأجزاه الصقار الخ) قال الهاء السبكي أهل البيان متفقون
 على منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند مجوزه يجوزه لغة
 ولا يجوزه بلاغة اه شئني وفيه عندي نظر وان أقره شيخنا والبعض لان عدم
 جوازه بلاغة عند المجوزين يافيه استدلاهم على جوازه بالآيتين فاهم (قوله
 بنحو وبشر الخ) أي لانه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر * وأجيب بأن
 الكلام منطور فيه الى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات اهم
 بنات بشره بذلك (قوله وبشر المؤمنين في سورة الصف) أي لانه معطوف على
 نفس من الله وثق قريب وهو خبر * وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى
 آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف القائلين بالأفراد عدمه لانه لا تقول قوموا
 واقعدوا يزيد (قوله على ان يكون العاقلان خبرا المحذوف) أي لاعلى الاتباع
 لعدم شرطه من اتحاد المعنى والتأمل كما مر وعن الرضي منع جمع النعتين اتباعا
 وقطعا في مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيده في المعنى وعبارته وأما ما نقله أبو
 حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قل واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد
 الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانه لا يتنى الامن أو ثبته وعلمته ولا يجوز أن
 تخاطب من تعلم ولا من تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة وقال الصقار لما منعها سيبويه
 من جهة النعت علم أن زوال النعت يصحها فتصير أبو حيان في كلام الصقار
 فهو م فيه ولا حجة فيما ذكر الصقار اذ قد يكون للشيء مانعان وبقتصر على ذكر
 أحدهما لانه الذي اقتضاه المقام اه والذي أوقع أبا حيان في الغلط توجهه أن
 مراد الصقار النعت الصنعى الذي هو تابع فتحج المسئلة يجعل الوصف خبر
 مبتدأ محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف
 المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصقار أن الوصف اذا زال
 بالسكينة بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا فقد دما نبي سيبويه عليه
 المنع فثبت حجة جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول المعنى ولا يخجل الخ قاله
 الدماميني (قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس
 أي مهراقة والرسم الاثر والدارس المتعجبى والمعول مصدره مبي جمعنى التحويل
 أي البكاء عن غير صوت أو اسم مكان أو اسم فعل محذوف الصلة من عولت على فلان
 اعتمدت عليه كذا في الشئني وبه يعرف ما في كلام البعض ويختفى الاستشهاد
 بالتميت بأن الاستفهام فيه انكارى فهو خبر معنى وحيد لا شاهد فيه (قوله تنادى

وأجزاه الصقار تليذان
 عصفور وجماعة مستدل بنحو
 وبشر الذين آمنوا في سورة
 البقرة وبشر المؤمنين في
 سورة الصف قال أبو حيان
 وأجاز سيبويه جاء في زيد
 ومن عمر العاقلان على
 أن يكون العاقلان خبرا
 محذوف ويؤيده قوله
 وان شقائى عبرة مهراقة
 وهل عند رسم دارس من
 معول * وقوله * تنادى

غزالا عند ذرا من حاضر * وكل أم أمك الحسن بأشد * الخامة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية
 وبالعكس ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول الخويين في نحو قام زيد وعمروا كرمته ان نصب
 عمرو وأرجح لان تناسب الجملةتين (١٥٩) أولى من تخالفهما والتساقط مطلقا والثالث لا يبي على

يجوز في الواو فقط * السادسة
 في العطف على معمولي
 عاملين أجمعوا على جواز
 العطف على معمولي عامل
 واحد نحو ان زيد اذهب
 وعمروا جالس وعلى معمولات
 عامل واحد نحو اعمل زيد
 عمرو ابكر اجالسا وبوبكر
 خالد سعيدا مطلقا وعلى
 منوع العطف على معمول
 أكثر من عاملين نحو ان
 زيدا شارب أبوه عمرو
 وأخاك غلامه بكر وأما
 معمولي عاملين فان لم يكن
 أحدهما جارا فقال الناظم
 «وتمتنع اجماعا نحو كان
 آكلا طعامك عمرو وتترك
 بكر وليس كذلك بل نقل
 الفارسي الجواز مطلقا
 عن جماعة قبل منهم
 الاخفش وان كان أحدهما
 جارا فان كان مؤخرًا نحو
 زيد في الداروا الحجره عمرو
 أو عمرو والحجره فنقل
 المهدي أنه تمتنع اجماعا
 وليس كذلك بل هو جائز
 عند من ذكرنا وان كان
 الجار مقدما نحو في الدار

النساء للخطاب أي تكلمه بما يسره والأما في جمع موق وهو طرف العين
 مما يلي الأنف والعاظ بفتح اللام طرفها مما يلي الأذن والاشد بكسر الهمزة
 والميم حجر يتكحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي
 فافعل كذا وكحل الخ وحيد مثلا شاهد فيه (قوله مطلقا) أي بالواو وغيرها (قوله
 على معمول أكثر من عاملين) انمافة معمول الى أكثر نسبة يدل المثال فار
 فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله وأمام معمولي عاملين الخ)
 الاصح في هذه المسئلة مذهب اليمسيعيين من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام
 العامل والخرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك
 يقول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجملة كفي قولهم في الدار
 زيدوا الحجره عمرو وأمن عطف المفردات لكن لان العطف على معمولي عاملين
 بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء ثمرة ولا يضاء شحمة من صب شحرة
 وشحمة بقي أنهم لم يتعروا للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا شارب عمرا
 وبكرا قال خالد ونحو ان زيدا شارب أبوه عمرو وأخاك غلامه بكر او اظاهراه
 كالعطف على معمولي عاملين فتأمل في فائدة قوله الرضى كل ضمير راجع الى
 المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه بطائفة مما مطلقا نحو زيد وعمروا جاني
 ومات الناس حتى الانبياء وفنوا فانضمير للمعطوف والمعطوف عليه وأما قوله
 تعالى والذين يكتزون الذهب والنفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فاقضهم للكتوز
 دلالة يكتزون على الكنوز وقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه أي يرضوا
 أحدهما لان ارضاء أحدهما ارضاء للاخر ونحو زيد وعمروا على حذف الخبر
 من الاول دلالة خبر الثاني أو العكس ويجوز تخريج الآية الثامنة على هذا الوجه
 باحتما اليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمروا على الحذف من الثاني دلالة خبر
 الاول وفي الموضوعين ليس المبتدأ وحده عطفًا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقال قاما
 وأما البقاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف به ماع المعطوف عليه فقال
 بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو قام وزيد وعمرو قام ويجوز
 تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد قام فعمروا وثم عمروا فعمروا ولا يجوز
 المطابقة لان تفاوتها بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير وأجاز الباقون
 مطابقة الضمير وهو الخي نحو زيد ثم عمرو فاما اذا الاشتراك في الضمير لا يدل على

١٧ صبا
 زيدوا الحجره عمرو وعمروا الحجره فالشعر وعن سيبويه
 المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفرعاء والزجاج وفصل
 قوم منهم العلم فسا لوان ولي المحفوض العاطف جازوالا تمتنع والله أعلم

انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء ثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والاشهار
 كالاتهار في هذا وان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني
 زيد فعمرو فقامت لهما وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان وأما اول وأوأم وأما
 ولكن لمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فان قصدت أحدهما
 وذلك واجب في الاخبار رجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني وزيد بل عمرو
 قام وأزیدم عمرو وأتاك وزيد أو هندا جاءني اذ المعنى أحدهما جاءني ويقرب المذكور
 كرايت وتقول في غير الاخبار جاءني اما زيد واما عمرو فأكرمه وأزیدم ربت
 أم عمرو فأوجبه وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمه وان قصدت ماما معا وجبت
 المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاءني مع أني دعوتها وزيد وأعمرو وجاءني وقد ذهبت
 اليهما قل تعالی ان يكن غنيا أو فقيرا لله أوليها وليست أو بمعنى الواو كما قيل
 والمعنى ان يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فان الله أولى بالفتى والفتية ليس يجوز في أو
 التي للاباحة المطابقة وان كان المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين
 وياحتمل انها الجواز الجمع بين الامرين تشبه الواو اه ملخصا

البدل
 التابع المقصود بالحكم
 بلا واسطة هو المسمى
 في اصطلاح البصريين
 (بدلا) وأما الكوفيون
 فقالوا الاخفش يسمونه
 بالترجمة والتبيين وقال ابن
 كيسان يسمونه بالتكرير
 فالتابع جنس والمقصود
 بالحكم

البدل

هذا معنى البدل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم
 كيف يستقيم لناظم تعريف البدل بتدريج مانع مع قوله في عطف البيان
 وصالحا لبدلية يرى * أوجب بأن جواز الامرين باعتبار قصد من فان قصد بالحكم
 الاول وجعل الثاني ما ناله فهو عطف البيان وان قصد به الثاني وجعل الاول
 كالتوطئة له فهو البدل واصل الجواب أن الجبئية ملحوظة في تعريف كل منهما
 (قوله المقصود) أي وحده دون المتبوع وهذا هو المناسب لاخراج الشارح به
 ما عطف نسقا بغير بدل ولكن بعد الأثبات بما قصد به التابع والمتبوع معا فان
 قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لان متبوعه أيضا مقصود كما أتى قلت المراد
 المقصود قصد استمرا ومتبوع بدل البداء وان قصد أوله ولكن صار بالابدال
 كالسكوت عنه فقصد لم يستمر وجماع قرناه يعلم ماني كلام البعض (قوله بالحكم)
 أي المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا اه تصريح (قوله بلا واسطة) المراد بها
 حرف العطف والافالبدل من المحذورة قد يكون بواسطة نحو قد كان الحكم في
 رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله اه زكريا ونحوه تكون لنا عيدا ولنا
 وآخرا (قوله بالترجمة) أي عن المراد بالبدل منه والتبيين له قال البعض وهو
 مبني على أن عطف البيان هو البدل اه والظاهر أن هذا البناء غير لازم
 لان البدل لا يتخلو عن بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل

وقوله بالتكرير رأى للمراد من المبدل منه ولا يتحقق أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر في البديل المبين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف المبيان) فانها ليست مقصودة بالحكم وانما هي مكملات للقصد بالحكم (قوله وعطف النسب في الخ) قال في التوضيح وأما النسب في ثلاثة أنواع * أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كحذاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو فالثاني ليس مقصودا في الأمثلة الثلاثة أما الأول فواضح لان الحكم السابق منسب في عنده وأما الأخير ان فلان الحكم السابق هو في الجبى والمقصود به انما هو الاول * النوع الثاني ما هو مقصودا بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصودا بالحكم لأنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذا النوعان خارجان عما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول النوع الثالث ما هو مقصودا بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف بيل بعد الاثبات نحو جاء في زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح في أن ليس تعطف بعد الاثبات والذي تقدم أنها لا تعطف الا بعد التاني أو انتهى نعم تقدم أنها تعطف بعد الاثبات على رأى السكرتين فيمكن أن يجرى هنا على مذهبهـم (قوله مطابقا) مقول ثان لما سبق مقدم عليه والاول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرط صحة صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جديع زيد أنقصه ولا يجوز قطع زيد لأنه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه اه دما ميني قال شيخنا ومثله في ذلك بدل الاشتغال كما يأتي فعلى هذا لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتغال من دلالة ما قبله عليه اه أى اجمالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيدان غاية أمره الاجمال وهو من مقاصد البلغاء وأى فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو ما يشتمل) البناء للفاعل وعليه متعلق به أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل عليه فكلامه شتمل للذاهب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض وفيه أنه يلزم على الأخير من جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر (قوله أو كعطف بيل) أى بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم في بدل الاضراب دون بدلى الغلط والتسيمان لان بدل الاضراب هو المشرط للعطف بيل في قصد المتبوع ولا قصد اصححها ثم الاضراب عنه الى التابيع بخلاف بدلى الغلط والتسيمان كما ستعرفه الآن يقال التشبيه في حجر ذكون الثاني مبينا للاول جمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا شتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أى يطابق معناه معناه وقيل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون

يخرج النعت والتوكيد وعطف المبيان وعطف النسب سوى المعطوف بيل ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل) * عليه ياتي أو كعطف بيل) أى يجيء البديل على أربعة أنواع * الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وسماه الناظم البديل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله

البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغيران بحسب
المفهوم ونحوهما من بدأ نحوك ثم التغير الذي تقتضيه المطابقة طاهران اختلافًا
مفهومًا وما لا يجعل التغير باعتبار اللفظ وهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله
في قراءة الجز) أما في قراءة الرفع فالاسم مبتدأ أخير الموصول بعده أو خبر مبتدأ
مخذوف أي هو الله اه غزى (قوله وذلك) أي المذكور من الأجزاء أو الخجزي
المفهوم من قوله ذي أجزاء مجتمع هنا أي في اسم الله تعالى لأن مسماه لا يقبل
التجزئ (قوله قليلا) أي بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة
للمبدل منه فتقدير أبدأ (قوله ولا بد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فإنه
لا يحتاج لرابط لتكونه نفس المبدل منه في المعنى كأن الجملة التي هي نفس المبتدأ
في المعنى لا تحتاج لرابط هذا وقال المصنف في شرح كافيته اشترط أكثر الخويين
مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم
اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط في
البدل (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضعان جعلت كثير بدلًا من الضميرين
المتصلين أعني الواو بلزم منه تواردهما لين على معمول واحد وان جعلته بدلًا من
أحدهما أو بدل الآخر مخذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب
المصريح بأن كثير بدل من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه
مقدّر بنية والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصهوا ويلزم عليه الفصل بين
البدل والمبدل منه بأجنبي وهو ممنوع فتأبدل (قوله نحو والله على الناس الخ) أي
بساء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان أوجه أخرى في باب
اعمال المصدر (قوله وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق
الاجمال كعجبتني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في
نسخ وعلمها كتب شيخنا وغيره وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه
متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول كعجبتني زيد علمه أو
حسنة أو كلامه والثاني نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها اسم مألوفه لعل
المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للباس الذي اشتمل عليه المتبوع
والفرس دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمهيد
بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضى حسن الاقتصار على المبدل منه لأن ذلك
شروط في صفة اه (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) أي يدل عليه دلالة
اجمالية لتكونه لا يناسب نسبه إلى ذات المبدل منه ففي قولك أعجبتني زيد علمه
الاعجاب لا يناسب نسبه إلى ذات زيد التي هي مجموع الخ م وعظمه ودم فيقه م
السامع أن المتكلم قصد نسبه إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفي قولك سرق

في قراءة الجز وانما يطابق
كل على ذى أجزاء وذلك
ممتنع هنا * والثاني بدل
بعض من كل وهو بدل
الجزء من كله قليلا كان
ذلك الجزء أو مساوياً أو
أكثر نحو أ كات الرغيف
ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد
من اتصاله بضمير يرجع
للمبدل منه مذكور كالأمثلة
المذكورة وكقوله تعالى
ثم عموا وصهوا كثير منهم
أو مقدر نحو والله على الناس
حج البيت من استطاع
اليه سبيلاً أي منهم * والثالث
بدل الاشتمال وهو يدل
شئ من شئ يشتمل عامله
على معناه بطريق
الاجمال كعجبتني زيد علمه
أو حسنه أو كلامه وسرق
زيد ثوبه أو فرسه وأمره في
الضمير كما مريد البعض
لئال المذكور ما تقدم من
الأمثلة ومثله قوله تعالى
يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه ومثال المقدر

زيدويه انما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبة الشيء يتعلق به كقوله أو فرسه
 فتبدل العامل المنسوب الى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل اجمالاً هذا هو
 المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطرده لأن بعض صور بدل
 الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما في قتل أصحاب
 الاخدود النار بناء على أن النار بدل اشتمال من الاخدود كما سيذكره
 الشارح وقال ابن غازي معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق
 بالمبدل وان تعلق في اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن
 يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها بقى ههنا بحث وهو أن
 الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه اجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على
 التعيين على ما نقله الدماميني عن المبرِّد وعبارته لا نقول من بدل الاشتمال قبل
 الامر سيأفوه وبنى الوزير وكلاؤه لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله
 معيناً بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوقة الى بيان الاجمال الذي قبله وههنا
 الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفاً من قولك قتل الامير أن القاتل سيأفوه وكذا في
 أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلاً اهـ فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى
 التوابع فتأمل وعلم مما مر ما نقله أيضاً الدماميني عن المبرِّد من أن نحو ضربت
 زيداً عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لأن ما قبل المبدل لا يدل عليه لأن
 ضربت زيداً مفيد بغير احتياج الى شيء آخر لمناسبة العامل المبدل منه (قوله
 قتل أصحاب الاخدود) هوشق في الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم
 شقاً عظيماً في الارض وملا ناراً وقالوا من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك اهـ
 نصريح ومنه يؤخذ أن ال في الاخدود للجنس لأن الاخذيد ثلاثة لا واحد (قوله
 وقيل الاصل ناره الخ) وقيل أراد بالاخدود النار مجازاً لاشتماله عليها وقيل
 النار على حذف مضاف أى اخدود النار أو البدل على هذين بدل كل وقيل النار
 بدل اضراب أفاده زكريا (قوله وهذا للاضراب الخ) أى انسب هذا البدل الشبيه
 بالمعطوف بيل للاضراب كان تقول بدل اضراب ان سحب البدل قصه المتنوع أى
 قصد اصحها كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية المحذوف أى وان
 وقع دون قصد أى دون قصد صحيح بأن لا بقصد أصلاً بل يسبق اليه اللسان أو بقصد
 ثم يتبين فساده كقوله سم وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أى فهو
 بدل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط
 وثابت فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أى سلب ببدل الغلط الحكم
 عن الاول وأثبت للثاني وجري على هذا المرادى ويصغر جوع الضمير للغلط بمعنى
 الخطأ أى رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم الاول والصفة على الاحتمال الاول

قوله تعالى قتل أصحاب
 الاخدود النار أى النار
 فيه وقيل الاصل ناره ثم
 نابت ال عن الضمير
 والرابع المبدل المبين
 وهو ثلاثة أقسام أشار
 اليها بقوله
 (وذا للاضراب اعزان قصدا
 سحب * وذون قصد غلظه
 سلب) أى تنشأ أقسام هذا
 النوع الاخير من كون
 المبدل منه قصد أولاً

لأن البدل لابد أن يكون مقصودا كما عرفت في حذو البدل فالبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبقت
 اللسان اليه فهو بدل الغلط أي بدل سببه الغلط لانه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لانه نفسه غلط وان كان مقصودا
 فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان
 متعلق بالحنان والنظام وكثير من النحويين لم يفرقوا (١٣٤) بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان

قصد كل واحد من البدل
 منه والبدل صحيفا فبدل
 الاشراب ويسمى أيضا
 بدل البداء ثم أشار الى أمثلة
 الأنواع الأربعة على
 الترتيب بقوله (كزره
 خالدا وقيله البدايا واعرفه
 حقه وخذ نلامدى) فخالدا
 بدل كل من كل والبدل
 يضر وحقه بدل اشتغال
 ومدى يحتتمل الأقسام
 الثلاثة المذكورة وذلك
 باختلاف التقادير فان
 النبل اسم جمع للسهم
 والمدى جمع مدية وهى
 المسكين فان كان المتكلم
 انما أراد الامر بأخذ المدى
 فسنبق اسانه الى النبل
 فبدل غلط وان كان أراد
 الأمر بأخذ النبل ثم بان له
 فساد تلك الإرادة وأن
 الصواب الامر بأخذ المدى
 فبدل نسيان وان كان
 أراد الأول ثم أضرب عنه
 الى الامر بأخذ المدى

جارية على غيرها هى له بخلافها على التاني والاقرب عليه أن غلط مبتدأ وسلب
 خبره فتأمل (قوله لان البدل الخ) علة للحذف أى لان كون البدل مقصودا أولا
 لان البدل الخ (قوله أى بدل سببه الغلط) أى بذكر الأول فلاضافة فى بدل الغلط
 من اضافة السبب الى السبب وان كانت فى بدل الكل وبدل البعض للبيان وقوله
 لأنه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض (قوله بدل البداء)
 بفتح الموحدة والذال المهملة مع المتأى الظهور سمي بذلك لان المتكلم بداله ذكره
 بعد ذكر الأول قصدا (قوله البداء) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب فى
 بدل البعض مقدر أى اليدمنه أو الاصل بده ثم نابت أل عن الضمير على القولين
 المتقدمين (قوله وذلك) أى احتمال الأقسام الثلاثة (قوله فان النبل الخ) محط
 بيان التقادير المختلفة قوله فان كان المتكلم الخ وانما قدم قوله فان النبل الخ لتوقف
 اختلاف التقادير على تغير النبل والمدى (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر نقله
 شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهى المسكين)
 قيد غيره بالعظمة (قوله والاحسن أن يؤتى فهن) أى فى أوجه المثال المتقدمة
 بيل لثلاثتهم أن المتكلم أراد الصفة أى بلاحاذا كما يقال رأيت رجلا حمارا
 أى بلبدا كما فى التصريح ومعلوم أنه اذا أتى فهن بيل خرج مدى عن كونه بدلا
 وصار عطف نسي (قوله كفى غداة البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق
 وتحموا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمر وهى شجرة
 الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف فقا من يخرج حب الحنظل أراد أنه فى ذلك
 الغداة دمعت عينه كثيرا كما قدم عن ناقف الحنظل لحرارته (قوله وتألوا
 البيت) بان اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل سم (قوله العرب تتكلم بالعام
 وتريد الخاص) أى على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل
 الكل والجز وهوذا الإشارة الى رد بدل البعض الى بدل الكل وقوله وتحذف المضاف
 وتنبه أى على طريق المجاز بالحذف وهذا إشارة الى رد بدل البعض وبدل
 الاشتغال الى بدل الكل وقوله فاذا قلت الخ تراجع للوجهين قبله وقوله انما تريد

أكلت

وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه فبدل اشرب وابداء والاحسن أن يؤتى فهن بيل

تقديرات الخ الاول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله كفى غداة البين يوم تحموا بلى لدى سمرات الخى ناقف حنظل
 ونفاه الجمهور وتأولوا البيت * التاني رد السهم الى رحمة الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتغال الى بدل الكل
 فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنبه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثة انما تريد أكلت
 بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض (قوله وقد تكسر الخ) هى مثله الميم وتجمع على مدى ومدى بالضم والكسر اه

وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم * الثالث اختلف في المشتمل في بدل
الاشتمال فقبيل هو الاول وقيل (١٣٥) الثاني وقيل العامل وكلامه هنا يشتمل الاولين وذهب

في التسم يس الى الاول
(الرابع) رد المبرد وغيره
بدل الغلط وقال لا يوجد في
كلام العرب نظما ولا نثرا
وزعم قوم منهم ابن السيد
انه وجد في كلام العرب
كقول ذي الرمة

لمياء في شقنيها حوة لعس
قال لعس يدل غلط لان الحوة
السواد والعس سواد يشوبه
حسرة وذكر بيتين آخرين
ولا حاجة له فيما ذكره
لا مكان تأويله * الخامس
قد فهم من كون البدل
تابعاً له يوافق متبوعه في
الاعراب وأما موافقته
ايها في الافراد واتد كسر
والتنكير وفسر وعها فلم
يتعرض لها هنا وفيه
تفصيل أما التنكير
وفرعه وهو التعريف
فلا يلزم موافقته لمتبوعه
فيهما بل تبدل المعرفة
من المعرفة بحوالى صراط
العزير الحمد لله في قراءة
الجر والنكرة من النكرة
نحوان للمتين مقاراً حدثن
وأعشابا والمعرفة من
النكرة نحو وانك لتهدي
الى صراط مستقيم صراط

أكلت بعض الرغيف أي على وجه الإطلاق اسم الكل واردة الجزء مجاز امرسلا
أو على وجه تقدير المضاف مجازاً ^{الباقي} يتلوه وقوله وبدل المصدر الخ راجع أقوله
وتخذف الخ فان قلت كلام السهيلي على الوجه المذكور يقضي أن رد بدل
الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بأن يطلق اسم المحل
ويراد الحال فيه وهو الصفة قلت المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتمال
لا يطرده لانه وان تاتي في نحو نفعه عن زيد عمله لا يتأتى في نحو سرق زيد فرسه (قوله
وبدل المصدر) أي سراه كان باقياً على مصدريته أو مراد امته غير معناه المصدرى
كالعلم في نفعني زيد علمه ان الظاهر أنه بمعنى معلوم وواقص على المصدر لانه الغالب
في بدل الاشتمال والا فقد يكون غير مصدر كافي سرق زيد توبه أو فرسه (قوله
من صفة) أي من هذا اللفظ كقوله شيخنا المضافاً بالانصب على الحال والمراد هذا
اللفظ وما في معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبني زيد علمه انما تريد أعجبني صفة
زيد فينبت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف في المشتمل الخ) قال
المعنى الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعالق والارتباط والامتيازات
الاطراد في شئ من الأتوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد في بدل
بعض وبدل الكل الأ أن يقال وجه التعميم لا يوجد في بعضها وانخط كلامه في
التصريح على ان الراجح الثالث واختاره الموضع وتقدم الكلام عليه (قوله يشتمل
الاولين) ظاهره أنه لا يشتمل الثالث كاحتماله اهما ولعل وجهه أن لفظ البدل
يشعر بالبدل من اشعار اقرب ما يختلف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو
ما يشتمل عليه للبدل والبارز للبدل منه الذي أشعر به لفظ البدل اشعار اقرباً
أو بالعلم كس وظاهره أيضاً أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما في صفة
ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملاً للذهب الثلاثة (قوله
لماء) فعلا من الملقى كافتى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لا مكان
تأويله) كان يقال لعس مصدر ووصفت به الحوة أي حوة لغساء هذا وقد قيل كل
من الحوة والعس حرة تضرب الى السواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد
فيه (قوله قد فهم من كون البدل تابعاً الخ) أي لما علمت سابقاً من أن التابع هو
المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمجرد (قوله وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من
الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران
وانما أتى بالقسمين الاولين تمهيداً للاقسام (قوله مقاراً) أي مكان فوزاً وفوزاً وعلى
هذا مشى الشارح بعد وسياً ما فيه وقوله وأعشابا عطف على مقاراً كقبي الجلابين

الله والنكرة من المعرفة نحو انفعنا

بالناصية ناصية كاذبة
 وأما الافراد والتعدد
 وأضادهما فان كان يدل
 كل وافق متبوعه فيها لم يمنع
 مانع من التثنية والجمع ككون
 أحدهما ماضيا والآخر
 مقار احدائق أو قصد
 التفصيل كقوله
 وكنت كذرى رجلين رجل
 صحبة * ورجل رمي فيها
 الزمان فثلثت * وان كان
 خبره من أنواع البدل
 لم يلزم موافقة فيها (ومن
 ضمير الخاشع) متساويا
 كان أو مخالفا (الظاهر
 لا * تبديله) أى يجوز ابدال
 الظاهر من الظاهر ومن
 ضمير الغائب كاذ كره في
 أمثلة ولا يجوز أن يبدل
 الظاهر من ضمير المتكلم
 أو المخاطب (الاماطحة
 جلا) أى اذا كان البدل
 يدل كل فيه معنى الاطاحة
 تتكون ككون لنا عبد الاوتنا
 واخرنا وقوله
 لما برحت أهدا من انا في مكاننا
 ثلاثنا حتى أزيروا المناثبا
 فان لم يكن فيه معنى الاطاحة

(قوله بالناصية) هي ناصية أبى جهل وقوله كاذبة من الخجاز العتلى (قوله ككون
 أحدهما مصدر) نظيره بان المراد الابطال في المعنى وهي حاصله لان المصدر
 يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بضمير ^{ان} اذ هو المطابقة في اللفظ كجلا عليه
 التعبير بالثنية والجمع (قوله مقار احدائق) أى فلم يقل مقار وفيه أن يبدل الكل
 عن المدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويحاج بان ذلك على حدز يد عدل
 (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصله مع لان البدل
 ليس كل واحد من شق التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان
 المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكما
 جعل على كل منهما ما دفعه للتأكد فأنه يقع بحث الدما مبنى بانه اذا كان مجموعهما هو
 البدل لها العامل في كل واحد منهما مع أنه مفرد غير يبدل قال وهذا في البدل كقولهم
 في الخبر الرمان حلوا ماض وتقول الظبلاوى عن سيم أنه قال الظاهر ان السيمي
 بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البدل في المعنى هو المجموع فليتأمل (قوله
 فثالث) ينفع الشئ المعجزة أى بطالت حركتها (قوله ومن ضمير الخاشع) أى البارز
 لان ضمير الخاشع المستتر لا يبدل منه مطلقا فان ورد ما يوهم ذلك قدر لنا في فعل
 من نفس الفعل المذكور نحو تعجبني جمالك ويكون من ابدال الجملة (قوله أى
 يجوز ابدال الظاهر الخ) بيان للماهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما لم يجز
 ابدال الظاهر من ضمير الخاشع لعدم فائدته لان ضمير الخاشع في غاية الوضوح
 (قوله ومن ضمير الغائب) أى البارز أخذ من أمتهم وان لم يحضر في الآن
 التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتني
 جماله على الابدال كما يقال تعجبني جماله على الابدال (قوله الاماطحة جلا)
 قال البعض أى الابدال كل أظهر اطاحة وشمو لا والتفصيل يبدل الكل مستفاد من
 التعبير بالاطاحة ومن المقابلة اه وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل وبطله
 العطف الاقنى في كلام المصنف وقول السارح أى اذا كان البدل يدل كل
 لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا التقيد لهو حظ
 بعد ما والمعنى الاطاحة كان بدل كل وجلا اطاحة بل هذا الاحتمال هو الظاهر
 الذى ينبغى حل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل (قوله لاوتنا وانا وخرنا) أى لجمعنا
 لان عادة العرب التعبير بالظرفين وارادة الجميع (قوله لما برحت أهدا من انا الخ)
 قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب بن عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة
 قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وخزعة وعلى وهم
 المراد من قوله ثلاثنا ومات رضى الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا في
 العين والشاهد في ثلاثنا فانه بدل من نافي مكاننا وأزيروا مبنى للجهول وضميره

فذهب أحدها المنع وهو
 مذهب جمهور البصريين
 والثاني الجواز وهو قول
 الأختش والكوفيين
 والثالث أنه يجوز في
 الاستثناء نحو ما نرسبكم
 الازيد وهو قول قطرب
 (أواقضي بعضاً) أي كان
 بدل بعض نحو لقد كان
 لكم في رسول الله أسوة
 حسنة لمن كان يرجوا لله
 واليوم الآخر وقوله * أو عدني
 بالسجين والأدهم * رجلى
 فرجلى شئمة المناسم (أو)
 اقتضى (شمالاً) أي كان
 بدل استعمال (كانت)
 ابتهاجك شمالاً) وقوله
 بلغنا السماء محمدنا وسناؤنا
 وأنا نخرج فوق ذلك مظهرنا
 * تبيينه * قال في التسهيل
 ولا يبدل مضمراً من مضمراً
 ولا من ظاهر وما أوهم ذلك
 جعل تو كيداً ان لم يقصد
 اضراباً اه (وبدل) المبدل
 منه (المضمون)

للكفار والمثاني جامع منية على غير قياس لان قياسه المثنى وأصله المثنى ما عين
 ففعل فيه ما يأتي في التصريف (قوله أحدها المنع) عدم الفائدة اذ ضمير الحاضر
 في غاية الوضوح كما مر (قوله نحو ما نرسبكم الازيد) نظيره سم بان زيد ليس
 يدل كل من ضمير المخاطبين بل يدل بعض و يظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه
 المستثنى يدل كل من المستثنى منه فتأمل (قوله أواقضي بعضاً) سكت عن يدل
 الاضراب فاقضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهلي بجواز ذلك كما نقله شيخنا
 (قوله نحو لقد كان لكم الخ) أو رده عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة الى من يرجو
 الله ولا من يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الاخفش أنه يدل كل والجواب أن
 الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم الخ فوجههم
 بالنعوى بقى وغيرهم من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخاطبون لهم من
 المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يراد ما ذكره النووي عن شرح
 اللباب (قوله والأدهم) جميع أدهم وهو القيد والشئمة الغليظة والمنا سم جمع
 مفهم يقع الميم وسكون النون وكسر السين وهو خوف البعير استعبر هنا تقدم
 الانسان (قوله ابتهاجك) أي فرحك استمالا السين والتاء زائدتان أولاهيروية
 أي أملت القلوب اليك أو صبرتها ماثلة اليك قال سم وحري في قوله استمالا على
 الاكثر من مراعاة البديل والاقبال استملت (قوله وسناؤنا) السناء كما في البيت
 الشريف وبالقصير النور وقوله مظهر اجمعه شيخنا مصدران ميمياً بمعنى الظهور ولا
 يبعد أنه اسم مكان مراد به الجنة لان قائل هذا البيت التابعة الجعدي الصحابي
 (قوله ولا يبدل مضمراً من مضمراً) أي مطلقاً لأنه لم يسمع ونحو وقت أنت وممرت
 بك أنت تو كيداً اتفاقاً وكذلك رأيتك اياك عند الكوفيين والناظم اه توضع
 (قوله ولا من ظاهر) أي ولا يبدل مضمراً من ظاهر عكس مسئلة المتن ومقتضى
 الطلاقة المنع في كل يدل وفي جميع الجوامع وشرحه للسيوطي ومنع ابن مالك بديل
 المضمراً من الظاهر بديل كل قال لأنه لم يسمع ولو سمح لكان تو كيداً ايلاً وأجازه
 الاصحاب نحو رأيت زيداً اه وفي جواز بديل البعض والاشتمال خلف فقيل
 يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسن الجارية أعجبني الجارية هو
 وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالخلاف في ابدال مضمراً من مضمراً ومقتضاه ترجيح
 المنع اه يسر (قوله لم يبدل مضمراً من مضمراً) أي قصدت ان يدعى التأكيد
 في مثل هذا التثاقى اه داميني ونحو عمر اياي قصدت ان فعلت ان قوله لم يبدل
 اضراباً يقيد في كل من عدم ابدال المضمراً من المضمراً وعدم ابدال المضمراً من
 الظاهر عن (قوله وبديل المضمون الخ) خرج ما صرح به اداة الاستفهام أو
 الشرط فلا يبدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيداً وعمر ووكذا ان تضرب أحداً

رجلا أو امرأة أضر به اه سم عن شروع التسهيل ولعل عدم وجود ذ كر
الحرف في صورة التصريح اقوة المصريح به فلا يحتاج الى ذكر ثانيا بخلاف
المضمن (قوله معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف اليه وجعله الشيخ
خالدا منصوبا مقبولا ثانيا للمضمن (قوله يلى همزا مستههما به وجوبا) ليوافق
المبدل منه في تأدية المعنى (قوله أسعيه دأ م على) فسعيه بدل من من بدل تفصيل
(قوله بدل اسم الشرط) فانه بلى حرف الشرط الذى تضمنه المبدل منه وهو بدل
تفصيل وقد يختلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ففي الكشاف أن
يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء
ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا افعال في التسهيل مع كثرة جمع فيه على
ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانها اذا قلت من يقيم ان زيدان محرران
اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على
المبتدأ وهو غير جائز في الاصعوان جعلنا ما بعد ان فاعلا بخلاف امتنع المسئلة
لخالف العاملى ولان ان لا يضر الفاعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره
نحو وان امرأتها خافت وجوابه ان انما جى عنها البيان المعنى لا للعمل فلا يلزم
المحذور اه تصرف **فائدة** اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض
المخالف فأورد بعضهم سؤالا في قوله لى الله عليه وسلم ايأ أمة ولدت من سيدها
فهى حرة عن دينه منته حاصله أنهم جؤروا ان يكون أمة فالرفع على البدلية من أى
مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلى حرف الشرط كما أن بدل المضمن
حرف الاستفهام يجب ان لى حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك
أجبت بأن محل وجوب البلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط اذا وقع
البدل بعد فعل الشرط أخذ من الامثلة التى ذكرها فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب
وقد خرج مما سرب جواب آخر وهو أن ذلك قد يختلف كما فى آية الزلزلة (قوله ويبدل
الفعل من الفعل) ل بن هشام يندجى أن بشرط لا بدال الفعل ما بشرط لعطف
الفعل على الفعل وهو ان تضاد في الزمن دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جئتي
تمش الى أكوملا (قوله ثانيا) في كونه بدل كل من كل نظرفان الايمان المحيىء
والايمان انزولوه تمحل به البعض من أن المراد بانباهم انزولهم مجازا يرضه
أه لا قرينة على ذلك فالجته أنه بدل اشتمال (قوله كمن يصل النبا) أى معشر
السكرام الذين لا يتخيب قاصدا لاستماعهم فاندفعه قيل ان الشخص قد يصل
ويستعين ولا يعان (قوله يستعن بنا) فاستعن بدل اشتمال من يصل لان وصول
قاصدا لاستماعه يشمل على الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول قد لا يشتمل على
الاستعانة وجعله الشاطبى بدل اشرب أو غلط فراجعه قل شيخنا على القول

معنى (الهمز) المستفهم به
(بلى همزا) مستفهما به
وجوبا (كمن ذأ أسعيه دأ م
على) وكمن ذأ أسعيه دأ م
ثلاثون وما صنعت أخبارا م
شروا وكف جئت أرا كأم
ماشيا **تنبيه** نظير
هذه المسئلة بدل اسم
الشرط نحو من يقيم ان زيد
وان محررا أقم دعوه وما صنع
ان خيرا أو شرا تجزيه ومعنى
نساء فران ايلا أو نهارا
أسافر معك (ويبدل الفعل
من الفعل) بدل كل من كل
قال فى البسيط بانصاف
كقوله * متى تأتانا لم بنا
فى ديارنا * تجد حطبا جزلا
وتارا تأججا * وبدل
اشتغال على الصبح (كمن
يصل النبا يستعن بنا
يعن) ومنه ومن يفعل ذلك

بأن البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط
 مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل المبتاعين من يستعين بتأديع اه
 (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلقى أئامالاً لقي الأثام أن يحصل
 له العذاب مضاعفاً وهو يشغل على المضاعفة فأنقله الغزى عن بعضهم من أن
 هذه الآية من بدل الكل لأن لقي الأثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله ان
 على الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى خبران والله نصب يرفع
 الخاض وهو الواو القسم وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها
 مفعول مطلق بتقدير مضاف أى أخذ كره أو حال أى كرها وهذا أنسب بقوله
 طائفاً وجعله صفة المصدر محذوف يجوز الى تكلف تقدير الموصوف وتأويل
 كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما فى كلام العيني الذى درج عليه شيخنا والبعض
 (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل فى التصريح أن الشاطبي أثبت ومثله بنحو ان
 تصل لتجديد للرجح يرحمك لكن قال الفارضى انه يحتمل بدل الاشتمال فان
 الصلاة تشتمل على السجود اه وفيه عندى وان أقره شيخنا فأنظر لان الظاهر
 أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعنى اشتمال الكل على جزئه واللازم أن كل بدل
 بعض بدل اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بنحو ان تطعم زيدا
 تكسبه أكرمك (قوله تبدل الجملة من الجملة الخ) أى اذا كانت الثانية مائة أو فى
 من الأولى بتأدية المراد على ما قاله اللغوي وأقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل
 وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله فى اعرابه لفظاً أو تقديره أو الجملة تتبع
 ما قبلها محمولان كان له محل والافاطاق التبعية عليها محجاز كذا فى التصريح قال فى
 المعنى جوز أبو البقاء فى قوله تعالى منهم من كأم الله كونه بدلا من فضله بعضهم
 على بعض ورد بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقيم
 دليل على امتناع ذلك اه بقى ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال
 مفرد من جملة وحرف من مثله أما لاول فتوزنه ابن هشام نحو زيد متيق بخاف الله
 أو بخاف الله متيق وأما الثانى فتوزنه أبو حيان وجعل منه ولم يجعل له عوجاً فيما جعل
 قوماً بدلا من جملة ولم يجعل له عوجاً وأما الثالث فأثبتة سيديويه وجعل منه أجدكم
 أنكم اذا تمم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الأولى لا قوكيداً والظاهر ما صرفى
 فى باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به (قوله نحو أمدكم
 بما تعلمون الخ) جملة أمدكم كإنعاموا بنى الخ بدل من جملة أمدكم بما تعلمون ولا
 يخفى أنها صفة التى فى قوله واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون فلا محل لها فاطلاق
 التبعية على ما بعدها محجاز لما صرفى وقال الدمامينى والشعنى اطلاقها
 عليه بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى ومثله لآية فى التصريح بامبدال البعض وهو

يلقى أئاماً يضاعف له العذاب
 وقوله * ان على الله ان
 تبايعا * تؤخذ كرها او
 تجبى * طائفاً * ولا يبدل
 بدل بعض وأما بدل الغلط
 فقال فى البسيط جوزه
 سيديويه وجماعة من النحويين
 والقياس يقتضيه * تنبيه *
 تبدل الجملة من الجملة
 نحو أمدكم بما تعلمون
 أمدكم بإنعام وبينى وقوله

أقول له ارحل لاتعيق عندنا * و اجاز ابن جنى والزنجشبرى و الناظم ابداها من المفرد كقوله * الى الله أشكرو
بالدست متحاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان * (١٤٠) أبذل كيف يلتقيان من حاجة واخرى

الظاهر لان ما يعلونه أهم من المفصل المذكور بعده لأن يقال المراد به
خصوص المفصل فيكون عاما مراد به الخصوص (قوله أقول له ارحل لاتعيق
عندنا) التمثيل به لبذل السهل مبنى على أن الامر بالشئ عين النهى عن ضده ومثل
به في التصريح لبذل الاشتغال وهو مبنى على أن الامر بالشئ يستلزم النهى عن
ضده قال الدماميني لاتعيق التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملة بين
هو القول وكل واحد جزء المقول اه قال في التصريح وسكتوا عن اشتراط
الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمع لاتعزضوا الضمير عليها
(قوله ابداها من المفرد) انما صرح بذلك لجوع الجملة في التقدير الى المفرد كما
في التصريح (قوله أبذل كيف يلتقيان الخ) الظاهر أنه بدل اشتمال وكذا في
عرفت زيدا اليوم هو (قوله تعذر التقامها) أشار بذلك الى أن الجملة في تأويل
المفرد والى أن الاستفهام تعجبى قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان
جملة مستأنفة تنبه بها على سبب الشكوى (قوله أيومن هو) أيومن تدأ ومن مضاف
اليه وهو خبر والجملة بدل من زيد بدل اشتمال لامفعول ثان لان عرف انما
يتعدى الى مفعول واحد (قوله سبب الختو) هو دعاء كل أمة الى قراءة كتابها
(قوله كون البديل معتمدا عليه) أي اعتمده عليه ما بعده في الحالة التي له من تذكير
و تأنيث وغيرهما نحو ان زيد اعينه حسنة وان هذا اجفها فاتر بنصب العين
والجفن فأنت الخبر في الاول والتأنيث في الثاني ولولا أن المعتمد عليه في ذلك هو البديل
لوجب التذكير في الاول والتأنيث في الثاني اه دماميني وفي كلام البعض ان
الخبر عند اعتماد البديل للبديل وعند اعتماد البديل منه للبديل منه وفيه نظر لأن
يراد بكون الخبر البديل أن البديل هو الخبر عنه في المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه
الشاهد فانه خبر أنه اعتماد على البديل منه والاعضاب بعين مهملة فساد معجمة
لوحدة ولدت البقرة اذا طاع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالقيام (قوله زيدا)
يصح نصبه بدلا من الهاء المقترنة وجره بدلا من الذي ورفعه خبر مبتدأ محذوف
قاله الشارح على التوضيح (قوله ما فصل به مذكور) أي مبدل منه مذكور قال
شيخنا تقي الدين السيوطي وكذا غير الفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد
أخوك نص عليه سيبويه والاختصاص اه ونقل شيخنا السيد عن سيم جواز قطع
البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهما كقول بيقول قطع التوكيد (قوله)
وكان وافيابه أي مستوعبا لانه (قوله وربعة) بقض الراء وسكون الموحدة
وفتحها الذي بين الطويل والقصير (قوله تعين قطعه) أي لانه حينئذ بدل بعض

أى الى الله أشكوهاتين
الجابتين تعذرا تقامها
وجعل منه الناظم نحو
عرفت زيدا أيومن هو
* خاتمة * في مسائل
متفرقة من التسهيل
ومرجه * الاولى قد يجد
البديل والبديل منه افظا
اذا كان مع الثاني زيادة
بيان كقراءة يعقوب وترى
كل أمة جاثية كل أمة تدعى
الى كتابها ينصب كل الثانية
فانما قد اتصل بها ذكر
سبب الختو * الثانية
التذكير كون البديل معتمدا
عليه وقد يكون في حكم
الملقى كقوله

ان السيوف غدوتها وورواها
تركت هو اوزن مثل قرن
الاعضاب * الثالثة قد
يستغنى في الصلة بالبديل
عن افظ البديل منه نحو
أحسن الى الذي صحبت
زيدا أى صحبتته زيدا * الرابعة
ما فصل به مذكور وكان
وافيابه يجوز البديل
والقطع نحو مررت برجال
قصير طويل وربعة
وان كان غير وافي تعيين

قطعه ان لم يرد عطف محذوف نحو مررت برجال
طويل وقصير فان نوى عطف محذوف

من غير رابط كما في المعنى وهم ذاتيين بطلان قول البعض محل التعيين اذا جعل
بدل كل فان جعل بدل بعض جازا لا تبعاع على أنه لا يتصور الا كونه بدل بعض
لان الغرض أنه لينوم معطوف محذوف فلا تكن من العاقلين (قوله من الاول)
أى ما كان فيه البديل وافيًا بالمبدل منه فيخو زفيه الامر ان البديل والقطع

النداء

هو لغة الدعاء بأى لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو
ملفوظ به أو مقدره والمراد بالاقبال ما يشمل الاقبال الحقيقي والمجازى المقصوده
الاجابة كما في نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تشمل لان باطلب الاقبال لسماع النهى
والنهى عن الاقبال بعد التوجه واعترض بناية حرف النداء عن أدعو بأن
أدعو خبر والنداء انشاء وأوجب بأن ادعو نقل الى الانشاء وانما ينادى المميز
وأما نحو يا جمال ويا أرض فقبيل انه من باب المجاز لتشبيهه ما ذكر بالميز في
الانقياد واستعارته في النفس له على طريق الاستعارة بالكناية وما يتخيل
ولك أن تقول من الجائز أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تميزا فلم يقع النداء الا
لمميز وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما في الغزى (قوله ثم مع القصر)
أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالقسمة للثالث وقوله ثم ضمها مع المندى
ثم أشهرها ضمها مع المندى وأفضل التفضيل هنا ليس على بابه وقد بعضهم خبرا في
الموضعين أى ثم كسرهما مع القصر بلى الاول ثم ضمها مع المندى التاني هذا وقد
أسلفنا في بحث علامات الاسم نقلنا عن الصباح أن في النداء لغة رابعة وهى
الضم مع القصر فتنبيه (قوله واشتقاقه) أى أخذ من ندى الصوت لتلاقيهما في
المادة وانما فسرنا الاشتقاق لاخذلا ختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى (قوله
وللنادى الخ) في حاشية المعنى للسبوطى ما نضه حتى أبو حيان أن بعضهم ذهب
الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضميرا للمنادى فعلى هذا استكملت
الهمزة أقسام الكامة لان تانى حرفا للاستعانة فعمل أمر من وأى جمعنى
وعندوها في ذلك نظائر اه أى كعلى والمنادى في عبارته بكسر الهمزة (قوله
النداء) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال
شعبان الضابط في البعد وشدته العرف اه قبيل انما نودى البعيد بالادوات
الآتية المشتقة على حرف المد لان البعيد يحتاج في ندائه الى مد الصوت ليسمع وهو
ظاهر في غير أى بقصر الهمزة (قوله من هو كالنداء) هذا حل معنى لاحل اعراب
حتى يقال ان الشارح حل عبارة المتن على ما جتمع عند البصر بين وهو حذف
الموصول وبعض الهلته مع أنه لا ضرورة الى ذلك في عبارة المتن لجواز كون الكاف

لمن الاول نحو اختلفوا
الموتقات الشرك بالله والعسكر
بالنصب التقدير وخوانهم
لتموتهم فى حديث آخر
والله تعالى أعلم
النداء
فيه ثلاث لغات أشهرها
كسر النون مع المد ثم مع
القصر ثم ضمها مع المد
واشتقاقه من ندى الصوت
وهو بعده يقال فلان
أندى صوتا من فلان اذا
كان أبعد صوتا منه
وللنادى النداء أى البعيد
(او) من هو (كالنداء)

لنمو أو سهواً أو ارتفاع محل أو انخفاضه كنداء العبد لربه وعكسه من حروف (١٤٣) النداء يا * أى بالسكون

وقد تمدد همزتها (وأ كذا
أيا هميا) وأعمها يا فانها
تدخل في كل نداء وتتمين
في الله تعالى (والهمز)
المقصود (للداني) أى
القريب نحو أزيد أو قبل
(ووالمن يذب) وهو الترفع
عليه أو التوسع منه نحو
واولاده وأرأساه (أويا)
نحو ياولاده يارأساه وغير
(وا) وهو يا (لدى اللبس
الاحتجاب) أى لا تستعمل
يا في الندبة إلا عند أمن
اللبس كقوله * حلت أمرا
عظيما فاصطبر له * وقت
فيه أمر الله بما همرا * فان
خيف اللبس تعينت وا
* تنبيه * الأول من
حروف نداء العبد أى بمد
الهمزة وسكون الباء وقد
مدتها في التمهيل بحملة
الخرروف حيث شد تخمية
(الثاني) ذهب البند إلى ان
أيا وهيا للعبيد وأى
والهمزة للقريب ويا وهما
وذهب ابن يرهان إلى أن أيا
وهيا للعبيد والهمزة
للقريب أى للتوسط
وبالجمع وأجمعوا على
ان نداء القريب بما للعبيد
يخوزون وكيدا وعلى منع
الكبر (وع) غير مندوب

أهمية بمعنى مثل معطوفة على الناء (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل
الحسي والمحل المعنوي الذي هو الرتبة بقربة تمثيلة لارتفاع محل المنادى بنداء
العبد لربه (قوله ثم هيا) قيل هي فرع أيا بالبدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست
هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وان كان إلى الثاني أقرب ولزيادة
أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا (قوله
وأعمها يا) أى باعتبار المحال كيدل عليه بقية كلامه (قوله تدخل في كل نداء) ولا
يقدر عند الحذف سواها (قوله في الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل
ملا يلبق وكذا تعين في لفظ الخلافة تعين في المستغاث وأبها وأيتها إلا الاربعة
لم يسبح مداؤها إلا سالا بعد ما حقيقة أو تزيلا لانه غير لازم (قوله والمان يذب
الح) قال الرضي وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل اه وقال في المغني أجاز
بعضهم استعماله في النداء الحقيقي (قوله واولاده) فوا حرف نداء ونديته وولدا
منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ممنوع من ظهوره اشغال المحل بحركة المناسبة
والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووالمان
ندب أيا (قوله وقت فيه الح) فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب
وليس الدليل إلا الف لان الحق آخر المستغاث والتعجب منه كما أتى أفاده سم
(قوله فان خيف اللبس الح) فتقول عند قصد نداء زيد الميت ويحضر بك من اسمه
زيد وازيد يا واذلوا أنت يا تبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء (قوله من
حروف نداء العبد أى الح) هذا ما كرر مع قوله سابقا وقد تمدد همزتها الآن يقال
أعاده يؤيد بنفسه عن التمهيل أو توطئة لقوله بحملة الخروف ثمانية (قوله ذهب
المبرد الح) أنظر ماذا يقول في أى وأجد الهمزة فيهما هل يجعلهما للعبيد أو
للقريب أولهما فان أراد بقوله وأى والهمزة للقريب مقصورتين ومدودتين فلا
اشكال ونظيره ذلك يقال فيما نقله عن ابن يرهان (قوله على أن نداء القريب بما
للعبيد) أى في غير صورة تنزيله منزلة العبيد بقربة قوله يجوزون كيد الذم عند
التنزيل المذكور لا تأكيد فنخلص أنت يجوز نداء القريب بما للعبيد لا تأكيد
وللتنزيل والمرادون كيد النداء إذا بان الأمر الذي يتلوه معهم جدا كما أفاده في
الكشاف (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تأتى التوكيد في صورة العكس
ومحى منعه إذا لم ينزل العبيد منزلة القريب والأجاز نداء القريب إذا لامع
منه حيث شد كقوله سم (قوله قد يعبرى من حروف النداء لفظا) وان لزم عليه
حذف النائب والنوب عنه فقد قال الدماميني لا بد أن العوضية تنافي الحذف
بدليل إقام الصلاة اه وقال بعضهم بالتثنية لا عوض عن الفعل لكن لما
وقعت في بحمله أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وابقاء حرف النداء فذهب

ابن

وضمروما * جامستغاثا قد يعبرى من حروف النداء لفظا (فاعلم)

ابن مالك الى جوارزه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك ووجه الدماميني جوارزه
 قبل الامر والدعاء بانهما مظنة النداء ووقوعه معهما كما كثير فحسن التخفيف
 معهما بالحذف وذهب أبو حيان الى المنع وعلاه بان الجمع بين حذف فعل النداء
 وحذف المنادى الجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب وياي الشواهد للتنبيه كهمى
 قبل ليت ورب وحبب ذاعلى مصر حبه فى التسهيل وعلاه فى شرحه بان مولى بأحد
 هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو
 يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين أن يكون
 المنادى مفردا أو مضافا أو شبهها به ولا فرق فى المفرد بين أن يكون مقصودا للنداء
 لذاته كيوسف أو واصله للنداء غيره ككأى ولا بين أن يكون معربا قبل النداء
 كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو معربا قبله فى بعض الاحوال ومبنيا فى البعض
 الآخر ككأى هذا ماظهرلى وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه فعلم
 أن المنادى فى المثال الاخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لاشبهه بالمضاف لانه
 لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبنى على ضم مقدر كما قاله سيم (قوله
 أن أدوا الى عباد الله) أى أدوا الى الطاعة باعباد الله وهذا أحد وجهين الثاني
 أن عباد الله مفعول أدوا كقوله فأرسل معنابنى اسرائيل ولا شاهد فيه حيث
 (قوله مع المضمرة) أى اقله ندائه (قوله والتمتع منه) نحو قوله لهم بالامع والعشب
 اذا تعجبوا من كثيرهما (قوله الامع الله) لان نداءه على خلاف الاصل لوجود ال
 فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل أفاده سيم (قوله والتمتع منه)
 لانه كالاستغاث انقضا وحكا (قوله المنادى المعيد) أى حقيقة أو تزيلا لان مد
 الصوت معه مطلوب ليسمع تجيب والحذف ينافيه (قوله والصحح معناه مطلقا)
 ظاهره أن الخلاف جار فى مطلق المضمير وليس كذلك بل الخلاف فى ضمير
 المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فمداؤهما ممنوع اتفاقا كما فى التصريح
 فلا يقال ياأنا ولا يا هو ولا يرد أنه سمع يا هو ويا من لاهو الا هو لان هو فى مثله اسم
 للذات العلية لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بأن نصب صحح المنع
 فى عبارته الاطلاق أى والصحح منع نداء المضمرة حالة كون المضمرة مطلقا عن
 التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فمكون مقابل الصحح المنع حالة كون المضمير
 مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالنصف فى ضمير المخاطب
 فقط ويكون معنى قول الشارح مطاقتا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذت
 بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أخذت ما بعده أيضا فأعرف ذلك (قوله وشذ
 يا بالقد كقمتك) جعل بعضهم يافيه للتنبيه ويا مفعول فعل محذوف يفسره
 المذكور (قوله يا أبحر) بموحدة تخيم فقرأ قال فى القاموس الابحر الذى خرجت

نحو يوسف أعرض عن
 هذا سيم فرغ لكم بها
 التقلان أدوا الى عباد
 الله ونحو حيرام زيد أقبل
 ونحو من لا يزال محسنا
 أحسن الى أما المندوب
 والمستغاث والمضمرة فلا
 يجوز ذلك فيها لان الاوabin
 يطلب فيهما مد الصوت
 والحذف ينافيه وان شئت
 الدلالة على النداء مع
 المضمرة **تبيينان**
 الاول عد فى التسهيل من
 هذا النوع لفظ الجلالة
 والتمتع منه ولفظه ولا
 يلزم الحرف الامع الله
 والمضمرة والمستغاث
 والتمتع منه والمندوب
 وعد فى التوضيح المنادى
 البعيد وهو ظاهر **المانى**
 أنهم كلامه جوارزه
 المضمرة والصحح معناه
 مطاقتا وشذخر يا بالقد
 كقمتك وقوله
 يا أبحر بن ابحر يا أتا

سرتة والعظيم البطن وقد يجبر كفرح فيها اه وتماهه * أنت الذي طلقت
 عام جعنا * وجعل بعضهم يافسه لتلقينه وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية
 تأكيد والوصول خبرا (قوله أي التعري) أي المفهوم من يعري ولم يقل أي
 التعرية مع أنها مصدر يعري لان التعري أوفق بتذكير اسم الإشارة (قوله في اسم
 الجنس) أي المعبر كما سيأتي في الشرح (قوله والمشاركة) اعترض بان حقه
 أن يقول والمشاركة واجبت بان في كلامه حذف مضاف أي ولقظ المشاركة من
 حيث انه مشاركة وهو اسم الإشارة وثبأه معطوف على الجنس أي واسم المشاركة
 أي الاسم الدال عليه من حيث انه مشار اليه وظاهر كلامه جواز اداء اسم
 الإشارة مطلقا وقيد الشاطبي بغير المتصل بالخطاب (قوله أسلاورأسا) العطف
 للتوكيد والمراد أن لا يتحرك بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بجنسه أصله لا منع
 القياس عليه وبعينه رأسا منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود عما
 سبقه الشارح من اعتراف المذاهب بالورود حيث قال ومذهب البصريين المنع
 فيها وحل ما ورد على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله ما كروا و رخم
 بحذف النون وحذفت معها الالف لكونها النازا ئداسا كما مكمل الأربعة قال
 الناظم ومع الآخر حذف الذي تلاخ ثم قلبت الواو ألفا لغير كها وافتتاح ما قبلها
 وتماهه ان النعامة في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف
 منه أي الخفض باكر اعقبتك لاصيد فان من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو
 النعامة قد صيد تصريح بزيادة (قوله واقدم مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر
 وقبر في شدة وهو ينجل باقتداء نفسه بحاله اه تصريح (قوله وأصبح ابن) مثل
 يضرب لمن يظهر الكراهة لاشئ أي صر سجا اه تصريح ولو قال أي أنت أصبح
 أو تبدل بالصبح لكان أوضح (قوله ثوبى حجر) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن
 موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بشوبه حين وضعه عليه وذهب ليغفل
 وكان رخاما كفى الفارضى (قوله اذا هملت عيني) أي أسألت الدعوى لها أي
 لاجل المحبوبة ويحتمل خبره قد ولوعه مبتدأ مؤخر وهذا منادى وقبه الشاهد
 قال البعض ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعه بدل أو عطف بيان ووجه ذلك شاهد
 فيه اه وتماهه بعد تذكير اسم الإشارة مع تأنيب لوعه (قوله قومي اهتم) قومي
 خبران واهم متعلق بصلة الرسول وهي وسفوا فيكون قد فصل بين العاقل
 والمعمول بأجنبي للضرورة واعتمهم أي استسك (قوله دا رعواء) أي نادا
 ارفعوا رعواء أي انكف عن دواعي الصبا انكفاقا (قوله وجعل منه قولا تعال
 الخ) لم يقل وقوله تعال لان ماد كره أحد أوجهها أن هو بمعنى الدين جرتتم
 (قوله على شذوذ) أي في الثراء وضرورة أي في المنظم (قوله وخذوا المتقى) قد

(وذلك أي التعري من
 الحروف في اسم الجنس
 والمشاركة * قل ومن يمتعه)
 قيهما أصلاورأسا) فانصر
 محاذله) بالذال المعجمة أي
 لا تغم على ذلك فقد مع في
 كل منهما ما لا يمكن رد
 جميعه فن ذلك في اسم الجنس
 قولهم أطرق كرا واقدم
 مخنوق وأصبح ليل وفي
 الحديث ثوبى حجر وفي اسم
 الإشارة قوله
 اذا هملت عيني لها قال
 صاحب * بمثلك هذا لوعة
 وغرام * وقوله
 ان الاولى وصف فواتوى
 لهم فهم * هذا اعتمهم
 تلقى من عاداك مخذولا
 وقوله * ذار عواء فليس
 يعد اشغال الرأس شيئا
 الى الصبا من سبيل * وجعل
 منه قوله تعالى ثم أنت
 هؤلاء تقتلون انفسكم
 وكلاهما عند الكوفيين
 مقيس مطرد ومذهب
 البصر بين المنع فيه ما
 وحمل ما ورد على شذوذ أو
 ضرورة ولحنوا المتبني في

يمنع التحلين بأن المتنبئ كوفي ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة قاله النماميني (قوله هذى) أى باهذى وجعله بعضهم مقعولا مطلقا أى برزت هذه البرزة وحيدتها لا شاهد فيه وردة الناظم بأنه لا يشار إلى المصدر على طريق المعقول المطلق إلا منعوا بتأني ذلك المصدر نحو شربته ذلك الضرب لكن تقدم في باب المعقول المطابق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فصححت أى أثرت رسيما أى هما وثقاهما * ثم انصرفت ومثقت نسيما * بنون مقنوعة أى بقيمة النفس (قوله اذ لم يرد الا فى الشعر) أى لم يرد نص الا فى الشعر فلا ترد الآية لقبولها والتأويل (قوله اذ هو محل الخلاف) يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بأن بعضهم أخذ حذف الحرف معه أيضا نحو رجلا أخذ يدي * وأجاب بعضهم بجعل آل فى الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منها وهذا لا ينافى حكاية قول فيه عن بعض النحاة وإنما يصح هذا الجواب اذا كان البعض المجيزين غير القريين فراجع (قوله على أن الحرف يلزمه) أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يوهمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه (قوله وابن المعرف الخ) إنما ينبى لوقوعه بموقع الكف الاسمية تنفى نحو ادعوا لى المشابهة لفظا ومعنى الكف الخطاب الحرفية ومما ثلثتها افرادا وتعرفنا ومما احتججنا الى قولنا المشابهة لفظا ومعنى الكف الخطاب الحرفية لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى وخرج بقولنا ومما ثلثتها افرادا وتعرفنا المضاف والشبيه به لانها مما يماثل الكف الاسمية افرادا والنكرة غير المقصودة لانها لم تماثلها تعرفنا وجعل السيد علة البناء المشابهة للكف ذلك فى الخطاب والافراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة فى النكرة غير المقصودة مع عدم تماثلها وينبى على حركة للاعلام بان بناء غير اسمى وكانت نكرة لا تنوب على الكسر لا تنس بالمنادى المضاف الى باب المتكلم عند حذف يائه كقضاء النكرة أو على الفتحة لا تنسبه عند حذف ألفها كقضاء بالفتحة قوله القا كهى وأورد عليه أن المنادى المضاف للبناء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يسهل الفرق * وأجيب بأنه قليل فلا ينظر اليه (قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموتروع المسئلة لان الكلام فى أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة انه غزى (قوله فى رفعه) أى رفع نظيره على ما قاله الغزى أو المراد رفعه فى غير النداء أو المراد رفعه على فرض اعرابه والى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به ولو كان معربا فالدفع ما يقال الرفع اعرابا فمنا فى قوله وابن (قوله على ما يرفع به) من حركة طاهرة أو مقنونة أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالعلم والصحج بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء

قوله * هذى برزت لنا
 فصححت رسيما * والاصناف
 القياس على اسم الجنس
 لكثرة نظما ونثرا وقصر
 اسم الإشارة على السماع
 اذ لم يرد الا فى الشعر وقد
 صرح فى شرح الكافية
 بموافقة الكوفيين فى اسم
 الجنس فقال وقولهم فى
 هذا أضح * تنبيه * أطلق
 هنا اسم الجنس وقيدته فى
 التسهيل بالمبنى للنداء
 اذ هو محل الخلاف فاما اسم
 الجنس المفرد غير المعين
 كقول الأعمى يارب جلاخذ
 يدي فنص فى شرح الكافية
 على أن الحرف يلزمه
 فالخاصة أن الحرف يلزم
 فى سبعة مواضع المنسوب
 والمستغاث والمنجذب منه
 والمنادى البعيد والمضمر
 ولفظ الجلالة واسم الجنس
 غير المعين وفى اسم الإشارة
 واسم الجنس المعين ما عرفت
 (وابن المعرف المنادى
 المفرد * على الذى فى رفعه
 قد عهدا) أى اذا اجتمع فى
 المنادى هذان الامران
 التعريف والافراد فانه
 يبنى على ما يرفع به ولو كان
 معر باوسوء كان ذلك
 التعريف سابقا على
 النداء نحو يارب اذ غارنا

وضوحاً وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء وردته للناطق ببناء ما لا يمكن
 سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فاشتم ما لا يقبلان التنكير فان قلت العلم
 اذا أريد انما فته تنكيرها الفرق قلت ليس المقصود من الاضافة الا تعريف
 المضاف أو تخصيصه فلما أضيف مع بقاء التعريف كانت الاضافة لغوا وليس
 المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء فلاحاجة الى تنكير المنادى اذا
 كان معرفة سم (قوله بسبب القصد) أي قصد المنكر بعينه وقوله والاقبال
 أي اقبال التكلم على المنادى أي القائم ~~بالكلام~~ تنحوه وليس المراد اقبال
 المنادى على المتكلم كما قد يتوهم تأخره عن النداء فيلزم كون الحكمة حالة النداء
 غير معرفة وتوقف تعريفها على اقبال المنادى حتى انه اذا لم يقبل بقيت الحكمة
 على تنكيرها وهو بالمثل والعطف من عطف الازم قال الدمامني التعريف
 لم يحصل بمجرد القصد والاقبال بل به - مع كون الكلمة مناداة بل دليل انتقائه
 في أنت رجل عالم مع وجود القصد والاقبال وحينئذ يقول الشارح بسبب القصد
 والاقبال أي مع كون الكلمة مناداة (قوله المركب المزجي) المراد به ما يشمل
 العددي كخمسة عشر لانه أيضا من المفرد نعم أجرى السكونيون اثني عشر واثني
 عشرة مجرى المضاف كسبأني في الشرح (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كقَالَ
 البعض أن نحو يزيدان ويزيدون من النكرة المقصودة لان العلم لان العلمية
 زالت اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابداع باعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليه ما آل
 فتعرفهما بالقصد والاقبال (قوله وباقضى) بخذف التثنية اتفاقا لحدوث البناء
 واثبات البناء اذ لا موجب لحدفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن البناء تخذف
 لان النداء دخل على اسم متون محذوف البناء فبقي حذفها بحالها وتقدر الضمة
 فيها ومجمل الخلاف بينهما اذ لم يصبر بخذف البناء ذا أصل واحد والاثبت البناء
 اتفاقا كما في مراسم فاعل من أرى قاله في التسهيل (قوله ويجوز نصب ما وصف) أي
 بمفرد معرف أو منكر أو بضملة أو بظرف أي جواز ابرحجان بل أوجه كثير
 ذاهبين الى أنه من شبهه المضاف كما يفيد قول الهمع أما الموصوفة بمفرد أو بضملة أو
 بظرف فن شبهه المضاف فن نصب وجوز اليكسائي فيها البناء اه وعلى هذا
 لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فها بعده أو عطف عليه ما بعده ويؤخذ من
 التصريح أن الاحوال ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود النداء على
 الموصوف وصفته بأن بطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لانه حينئذ من شبهه
 المضاف ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن يطرأ بعد
 النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد موصوف ثم رد الوصف ويجوز
 كل في احتمال الامر من واستثنى ~~كل~~ الدمامني جواز وصف المنادى المقصود

فيه بسبب القصد والاقبال
 وهو النكرة المقصودة
 نحو يارجل أقبال تريد رجلا
 معينا والمراد بالمفرد هنا
 ان لا يكون مضافا ولا شيئا
 به كما في باب لا يندخل في
 ذلك المركب المزجي والمثنى
 والمجموع نحو يا معديكرب
 ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان
 ويا رجلاان ويا مسلمون وفي
 نحو يا موسى ويا قضي ضمة
 مقدره ~~تنبهات~~
 الاول قال في التسهيل
 ويجوز نصب ما وصف من
 معرف بقصد واقبال
 وحكاية في شرحه عن القراء
 وأيده بجماروى من قوله
 صلى الله عليه وسلم في
 تنحوه يا عظيم يا رجي
 ليكل عظيم وجعل منه قوله

أدارا بحزوي هجت لعين
 عمرة * الثاني ما أطلقه هنا
 قيده في التسميل بقوله غير
 مجرور باللام للاحتراز من
 نحووا يزيد الجرو ونحو بالياء
 والعشب فان كلامهما
 مفرد معرف وهو معرب
 (الثالث) اذا ناديت اثني
 عشر واثني عشرة قلت
 يا اثنا عشر ويا اثنا عشرة
 بالالف وانما بي على الالف
 لانه مفرد في هذا الباب
 كما عرفت وقال الكوفيون
 يا اثني عشر ويا اثني عشرة
 بالياء اجراء لهما مجرى
 المضاف (وان انضمام
 ما بناو قبل النداء) كسبويه
 وحدام في لغة الحجاز
 وخمسة عشر (وليجر مجرى
 ذي بناء حثدا) ويظهر اثر
 ذلك في تابعه فقتول
 ياسيمو يد العالم برفع العالم
 ونصبه كما تفعل في تابع
 ما تحثد بناؤه نحو يازند
 الفاضل والمحكي كاللبنى
 تقول ياتابط شر المقدام
 والمقدام (والمرشد المنكور
 والمضافا * وشبهه انصب
 عاد ما خلافا) أى يجب
 نصب المنادى حتما في ثلاثة
 أحوال * الاول النكرة
 غير المقصودة كقول الواعظ

بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصفها الا بالنكرات
 قال وغاية ما يمكن له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصوغ وصفه
 بجميع ذلك وقد تراءه ووصفها قبل النداء ثم جاء النداء داخل على الموصوف
 ونصبته جميعا لا داخل على المنادى فقط ثم وصف بعده اه وجوابه المذكور انما
 يتم على النصب * وأجاب في التصريح بأنه يعترف في المعرفة الطارئة ما لا يعترف
 في الاصلية ثم نقل عن الموضع أن الجملة أى في نحو يا عظيم ابرجى لكل عظيم حال
 من الضمير المستتر في الوصف لا نعت في حالة النصب لانها حينئذ عاملة فيما بعدها
 قال فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اه قال
 شيخنا وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب الخ التسمية على أن كلام المصنف هنا
 مقيد بعدم الوصف (قوله هجت) أى أثرت والعمرة الدمع (قوله قيده في التسميل)
 هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف في الاستغاثة اذا استغثت اسم عنادى خفضا
 باللام فها هنا مقيد بما ساقى أفاده سم (قوله اجراء لهما مجرى المضاف) أى
 لتسميهما في الصورة (قوله وانما انضمام ما بناو قبل النداء) فان قبل المبنيات انما
 يتحكم على محلها فلا يقتدرفيهما فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة اعراب اه
 فأرضى أى وحركة البناء لا تكون محمولة لانه ليست من مقتضيات العامل والحركة
 المحلية من مقتضياتها فانحصرت في حركة الاعراب (قوله ما بناو) أى أوحكوا كما
 سيذكره الشارح (قوله في لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أى وأما في الغنم
 فهو معرب فيكون في حالة النداء مبنيا على الضم بناء حثدا (قوله وليجر مجرى ذى
 بناء حثدا) يحتمل أن المراد يجرى مجراه في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع
 اسم الاشارة في قول الشارح ويظهر اثر ذلك الى ما ذكر من نية الضم ونصب
 المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار اليه
 الفارضى وعلى هذا كان يقبلى للشارح أن يسقط قوله ويظهر اثر ذلك في تابعه
 ويقتصر على قوله فقتول ياسيمو يد العالم الخ فتسدر (قوله برفع العالم) أى مراعاة
 للضم المقدر ونصبه أى مراعاة للمحل المتبوع ولم يجز مراعاة للنكرة البناء لانها
 لا صلتها بعيدة عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه لعروضه يبا أشبهت حركة
 الاعراب العارضة بنا على المتأصلة في المتبوعة والطلاق الرفع على حركة التابع
 فيه مسامحة لان التحقيق أنها حركة اتباع (قوله والمحكى كاللبنى) مقتضاه أن
 المحكى ليس مبنى وهو مذهب السمد ولهذا جعل اعرابه تقدير ياء وهو أوجه مما
 في التصريح أنه مبنى ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الاعراب فيشمل
 الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم ومعنى كونه كاللبنى أنه يبنى على ضم منوى
 ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضافا) أى لغرض ضمير الخطاب أما المضاف اليه فلا

نادى فلا يقال باغلامك لاسـتـلزامه اجتماع التقيضين لاقتضاء النداء خطاب
الغلام واضافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغير المتضامين وامتناع
اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة افاده النوشري نقل عن المتوسط
وهو اولى مما ذكره البعض (قوله يا غامدا الموت يطلبه) قال البعض الواو
اسـتـثـنـا فـيـه ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت حاله لكان
من أمثلة الشبيهة بالمضاف لا مما نحن بصدده اهـ وفيه أن المعنى على الحالية
لا على الاستثناء فالاولى عندي أنه من شبه المضاف لامن المفرد وان درج
عليه الشارح وغيره لما عرفته فتمسـبـر (قوله أباركيا) ما عرضت قبل عن
تمامه * نداء ماى من نجران أن لا تلاقيا * أصل امان ما فأدغمت نون ان الشريسية
في مع ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدنية وما بينهما
ونجران بلد باليمن تصريح (قوله أحال وجوده هذا النوع) أى نداء غير المقصود
مدعى أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة الضم) فيه تورك على
قول الناظم عاد ما خلافا الآن يقال المراد خلافا معتداه أو عاد ما في الجملة
(قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى متممه بأن يكون معه مولا أو معطوفا
قبل النداء كما يفيد كلام التسهيل وصرح به في التصريح أو نعتا على ما صرح من
الخلافا فالوصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فقد رضمه كفى سم والمعول
اما مرفوع أو منصوب أو محرور ولهذا عدد الامثلة (قوله ويا طالعا جبلا) هو
معرفة بديل نعتة بجرقة ولا يقال موصوفة المقدر نكرة لانه تنوسى باقائه مقامه
ولذلك كان هو المتأدى دون الموصوف المقدر لاله الشنواى ثم نقل عن الرضى جواز
تعريف نعت النكرة المقصودة وتسكره وكذلك عن الشيخ خالد قال لكون
التعريف مجتدا قال وينبغي أن نعت شبه المضاف كذلك (قوله فمن سميت به بذلك)
أى حالة كونه مستعملا فمن سميت به بجموع المعطوف والمعطوف عليه فكسب
نصهما الطول بل بالخلاف الاول اشبه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب (قوله
و يمتنع في هذا الدخال بال) أى لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عند شمس
والخائف نظر الى الاصل المنقول عنه (قوله نصبتما أيضا) أى وجوبا أما الاول
فلانه نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أى
الجماعة معينة قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما اذا يريد
بثلاثة ثلاثة معينة وثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى
اذا كان مفرد المعين وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان اذا كان مع آل الا اذا اريد به
معين أما اذا اريد بالجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصهما
كلواسمى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضمت الاول) أى لانه نكرة مقصودة

ناغافلا والموت يطلبه
وقول الاعشى يا رجلا خديدي
وقوله * أبارا كما ما عرضت
فبلغن * وعن المازنى أنه
أحال وجوده هذا النوع
* التانى المضاف سواء
كانت الاضافة محضة نحو
ربنا اغفر لنا وغير محضة
نحو يا حسن الوجه وعن
ثعلب اجازة الضم في غير
المحضة * الثالث الشبيهة
بالمضاف وهو ما اتصل به
شئ من تمام معناه نحو يا
حسننا وجهه ويا طالعا
جبلا ويا رفيقا بالعباد
ويا ثلاثة وثلاثين فيمن
سميت به ذلك و يمتنع في هذا
ادخال باعلى ثلاثين خلافا
لبعضهم وان ناديت جماعة
هذه عنتها فان كانت غير
معينة نصبتما أيضا وان
كانت معينة ضمت الاول

تصريح (قوله وعرفت الثاني) قال في التصريح وجوب الائه اسم جنس أريده معين
 فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهي آل اه ولم يكتب بحرف النداء لانه
 لم يباشره وقضية التعليل امتناع يازيدور رجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش
 ونقل عن المبردا الجواز قال سم وفيما سم قول المبردا الجواز في مسئلة ثلثنا بدون آل
 (قوله ونصبته) أي عطفها على محسب الاول أو رفعته أي عطفها على لفظه والوجهان
 ما أخذوا من قول المصنف الآتي

وان لم يكن محسوب آل مانسقا * فقيه وجهان ورفع ينتفي

(قوله فيجب ضممه) قال شيخنا أي بناؤه على ما رفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه
 ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوسع (قوله وتجريده من آل) لانه لا يجمع
 بين يا و آل الاعم لفظ الجلالة والحكمة المصدرية بال كما يأتي (قوله مردود)
 كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير * ويمكن أن يقرأ
 تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدّر لواحد منهما خبر على حذف نون بما
 عندنا وأنت بما عند لرايض * وهذا الجواب أولى لايها ما قبله أن ابن خروف لو
 قال بأحد الامرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فأفهم ووجه رد الأول أن
 الثاني ليس جزء علم حتى يمنع دخول يا عليه ووجه رد الثاني أنه اسم جنس أريد
 به معين فيجب تعريفه بال ما تقدم لأنه تخيير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوي
 أن تعرض له ويؤخذ رده عما تقدم فقام مل (قوله وافادته فائدته) هي طلب
 الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سدا الحرف
 مسدده ووجودان لكن سده عند سيبويه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ
 والعمل (قوله نصبه بحرف النداء الخ) في الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به
 لا مفعول به (قوله يازيد جملة) أي مفيد مفادا الجملة وواقع موقعها وليس المراد
 أنه بنفسه جملة كذلك قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول
 الاحتمالين الاتيين في تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أي محذوف تبعاً
 لحذف الفعل الذي استتر فيه ويحتمل أن المراد استتري بالانها لما علمت عمله جاز
 أن يستتر فيها ما استتري الفعل ثم رأيت بعضهم ذكره مقصراً عليه ولكن
 الأول أوفى بكلامه في تقرير مذهب سيبويه وعلى الثاني يكون يازيد بنفسه جملة
 وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال محتملة
 لظهور المنادى بكسر الدال فقيه (قوله أو مقدر) اعترضه شيخنا بأن التقديرين يأتي
 وجوب الذكروا جواب البعض بأن المراد بالذكروا الملاحظة وكلام الشارح مبني
 على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياساً قبل الامر والنداء كما سيأتي
 (قوله وتحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على تحو وتمن ويقع

وعرفت الثاني بل وذهبته
 أو رفعته الان أعدت معه
 يا فيجب ضممه وتجريده
 من آل ومنع ابن خروف
 اعادة يازيد تخييره في الخاق
 آل مردود * (تنبيه) *
 انصاب المنادى لفظاً أو
 محلاً عند سيبويه على أنه
 مفعول به ونصبه المفعول
 المقدر فاسئل يازيد عنده
 أذ عوز يازيد الحذف الفعل
 حذفاً لازماً لكثرة
 الاستعمال وللدلالة حرف
 النداء عليه وافادته فائدته
 وأجاز المبرد نصبه بحرف
 النداء لسده مسداً للفعل
 فعلى المذهبين يازيد جملة
 وليس المنادى أحد جزأها
 فعند سيبويه خراً هأى
 الفعل والفاعل مقدران
 وعند المبرد حرف النداء
 سده مسداً أحد جزأى الجملة
 أي الفعل والفاعل مقدر
 والمفعول ههنا على
 المذهبين واجب الذكر
 لفظاً أو تقديراً اذ لانداء
 بدون المنادى (وتحو زيد
 ضم واقفحن من تحو * أزيد
 ابن سعة لانداهن) أي اذا
 كان المنادى علماً مفرداً

دورسواً بين متصل به
 مضاف الى علم نحو ياز بدن
 سعد جاز فيه الضم والفتح
 والختمار عند البصريين
 غير المبرد الفتح ومنه قوله
 يا حاكم بن المنذر بن
 الحارود * سر ادق المجد علمك
 محمود * (تنبه) * شرط
 جواز الامر بين كون الابن
 صفة كما هو الظاهر فلو
 جعل بدلاً أو عطف بيان
 أو منادى أو مفعول بفعل
 مقدر تعين الضم وكلامه
 لا يوفي بذلك وان كان مراده
 (والضم ان لم يل الابن علماً
 * ويل الابن علم قدحتمها)
 الضم مبتدأ خبره قدحتمها
 وان لم يسئل شرط جوابه
 محذوف والتهديد فالضم
 متحتم أى واجب ويجوز
 أن يكون قدحتمها جوابه
 والشرط وجوابه خبر
 المبتدأ واستغنى بالضمير
 الذى فى حتم رابط الان جملة
 الشرط والجواب يستغنى
 فيهما بضمير واحد لتزاهما
 مستزلة الجملة الواحدة
 وعلى هذا فلا حذف ومعنى
 البيت أن الضم متحتم أى
 واجب اذا فقد شرط من
 الشروط المذكورة

التاء مضارع وهن أى ضعف وبضمهما مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما
 (قوله يابن متصل) أنت خبير بأن المراد يابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه
 بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلاً مضافاً بالنصب على
 الحال (قوله مضاف الى علم) أعم من أن يكون مفرداً أو غيره حقه سم (قوله
 جاز فيه الضم) أى على الاصل والفتح اما على الاتباع لفتح ابن اذا الحاجر بينهما
 ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف
 وجعلها ما شياً واحداً تكمة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعاً للشيخ
 عبد القاهر أو على افعال ابن و إضافة زيد الى سعد لان ابن الشخص يجوز اضافته
 اليه للاستهانة اياه حكاية فى البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة
 زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بنيه وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على
 الاول والثالث فتحة اعراب وعلى الثانى فتحة بناء اه تصرح ببعض تغيير ونقل
 شيخنا عن حواشى الجامى أنه لا يتصور الرفع فى تابع العلم الموصوف يابن اذا كان
 أى العلم الموصوف يابن مفتوحاً ثم نقل عن الطبرلاوى ما نصه واعلم أنه لا يجوز فى
 تابع العلم الموصوف يابن الا نصب نحو ياز بدن عمرو العاقل بنصب العاقل كما
 جزم به العصام وصرح به غيره اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم
 العلم الموصوف يابن ومقتضى الثانى عدم تصور رفعه مطلقاً وكان المانع من الرفع
 عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابيع والمتنوع غير اه (قوله يا حاكم بن المنذر الخ)
 من الرجز المذبل شذوذ كما قررت فى محله والسراذق بضم السين المهملة ما يتدور فوق
 صحن المدار (قوله شرط جواز الامر بن) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من
 الشروط ستة وشرط فى التسهيل سابقا وهو أن يكون المنادى ظاهراً الضم بأن
 يكون صحيح الآخر وسيدكره الشارح وشرط النوى فى شرح مسلم أن تكون
 النبوة حقيقية وشرط بعضهم فى العلمين التشدكبر وغلطوه فتحوز يابن فاطمة
 كما ياز بدن عمرو كذا فى الفارسي قال شيخنا وينبغى أن يراى كون لفظ ابن مفرداً
 لا مشبى ولا مجموعاً ولا يتحقق أخذ هذا من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفى
 بذلك) أى لان ابنا فى المثال محتمل للوصفية وغيرها (قوله ويل الابن علم) معطوف
 على ويل الاول والواو فيه بمعنى أولان اتقاء أحدهما كفى فى فتح الضم (قوله
 وعلى هذا فلا حذف) أى للجواب بل هو مذكور ولكن فيه حذف فاء الجواب
 للضرورة وفى الاحتمال الاول أيضاً ارتكاب ضرورة لان شرط حذف الجواب
 أن يكون الشرط فعلاً مانعاً بحيث كان مضارعاً كان حذفه مخصوصاً بالشعر قاله
 الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب اذا فقد شرط من
 الشروط المذكورة) يعنى الشروط الاربعه المشار اليها فى قوله والضم الخ بدليل

بقية كلامه وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الاربعة وغيرها حتى
يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت الا وجوب الضم عند فقد شرط من
شروط اربعة فكيف قال من الشروط المذكورة لا يقال مثال المصنف بقيد
اشتراط افراد العلم الموصوفين لاننا نقول هذا يؤدى الى افادة مثاله اشتراط
افراد العلم المضاف اليه ابن ايضا وهو باطل واذا أردت استيفاء محترزات الشروط
البيسة المذكورة متنا وشرحا فلناخرج يكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن
زيد وبالعلم نحو يا رجل ابن زيد و بكونه بعده ابن نحو يا زيد الفاضل وبكونه متصلابه
نحو يا زيد الفاضل بن عمرو وبكونه صفة له نحو يا زيد بن عمرو على أنه بدل وبكونه
مضافا الى علم نحو يا زيد ابن أخينا فيجب النصب في الأول والضم في البقية (قوله
يا رجل ابن عمرو) في وجوب الضم في هذا المثال نظرا لانه تقدم أنه يجوز نصب
التسكرة المقصودة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الآن يجعل وجوب
الضم نسبيما يعني امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه (قوله يا زيد الفاضل)
يصدق هنا أنه لم يبل ابن علما لصدق السالبة بنفي الموضوع سم وقد أساء البعض
التصرف فوجهه بصدق السالبة بنفي الموضوع صدق لم يبل الابن علما ما زيد الفاضل
ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أى واتشاء اتصال الخ وكذا قوله والوصف
به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف
نصب قال في التصريح ببناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو يا رجل طرف
بفتحهما فتحوز واذلك هنا اه (قوله لما كعب بن مامة) هو الذى أحرر فبقية بالماء
ومات عطشا ومامة اسم أمه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد
الطائى المشهور اه ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى فى شرح
شواهد ه هو أوس من جارية الطائى وسعدى أمه اه وكذا قال العينى وبه
يعرف مافى كلام شيخنا السيد المتضى أنه حاتم المراد بعمير بن عبد العزيز
كما قاله السيوطى وغيره (قوله بفتح عمير) خرج على أن أصله يا عميرا بالالف عند من
يحبز الحاقها فى غير التذبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله يا عميرا بالنون
للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه زكريا وفى التخرىج الثانى فظفر
ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أى لان مذهبهم أن الفتح فى الأول ليس
لتركيب بل للاتباع أولا شاقته الى ما بعد ابن نعم اعراية فتحة ابن على الاضافة
المذكورة غير ظاهرا لان ابن على الاضافة متعم بين المتضابقين ففتحة غير
مطلوبة لعامل اللهم الا أن يجعل مضافا تقديرا الى مثل ما أضيف اليه ما قبله
مقدر قبله بأى وأعنى مثاقم (قوله لانك ركبته معه) أى كتركيب خمسة عشر
والظاهر فى اعرايه على هذا القول أن يقال زيد بن منادى مبنى على ضم مقدر منع

كفى نحو يا رجل ابن عمرو
ويا زيد الفاضل ابن عمرو
ويا زيد الفاضل لانتفاء
علمية المنادى فى الأولى
وانصال الابن به فى الثانية
والوصف به فى الثالثة ولم
يشترط هذا الكوفيون
كقوله * لما كعب بن مامة
وابن أروى * بأ جود منك
يا عمير الجواد بفتح عمير وعلى
هذه الثلاثة يصدق صدر
البيت ونحو يا زيد ابن
أخيما لعدم اضافة ابن الى
علم وهو مراد بجز البيت
* تنبيهات * الأول
لا اشكال أن فتحة ابن فتحة
اعراب اذا ضم موصوفه
وأما اذا فتح فكذلك عند
الجمهور وقال عبد القاهر
هى حركتنا لانك ركبته
معه * الثانى حكم ابنة فيما
تقدم حكم ابن فيحوز
الوجهان نحو يا هند بنت
زيد خلافا لبعضهم

من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحر كذا زيد على هذا حر كذا بنمة (قوله ولا أثر للوصف بينت هنا) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة تهي ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فانها ابعددة الشبه أو كثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت وفي التصريح ان امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما ما حازا حصينا وهو تعذر كالماء الموحدة اه وهو لا يأتي الاعلى القول بأن الفتح للاتباع ومثل الوصف بينت الوصف بينت تصغيراين (قوله بلتحق بالعلم الخ) أى لكثرة استعمال المذكوران كالعلم (قوله ويأصل بن نسل) يضم الضاد المتجهة علم جنس من لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ومجوز فتح ذى الضمة) ممتدأ خبره بوجوب المراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله في غيره) أى غير النداء كخاء زيد بن عمرو (قوله وألف ابن) أى اذ لم تقع ابتداء سطر كفى الدماميني عن ابن الحاحب ولم تكن البتوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كفى الفارضى وقوله في الحالتين أى النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف بينت في غير النداء اذ لا يجوز فتحه في النداء وهو خلاف ما فى الدماميني حيث قال فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين بصر فون هند او نحوه فقولون هذه هند بنت عاصم يتنون هند وتركه لكثرة الاستعمال (قوله وان ذون فلا ضرورة) كقوله جار يقيم فيس بن ثعلبة * ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والسكنبة واللقب على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعى بوجوب تنوين المضاف اليه وكتابة ألف ابن اذا كان الموصوف يابن مضافا كفى فأم بوجوب تنوين زيد واختاره الصفدى في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب اليه تمثيلا نحو أزيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز انفراد تقدير الضمة والفتحة اه دماميني فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الاضافة الى ما بعد ان كفى يازيد بن سعيد (قوله وانهم أو انصب) في عبارته اشارة الى بناء المنون اضطرار اذا ضم واعرابه رجوعا الى الاصل في الاسماء اذ انصب قال سم وظاهره جوارا وجهين ولو فيها ضمهم مقدر ويقرب بين هذا وما تقدم بأن التصديق للاتباع للتحقيق ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اه واذا ضمت المتادى المفرد المنون ضرورة فلان في نعتة الضم والنصب وان نصبت نعتة تعين نصب نعتة فان ذون مقصور نحو باقى للضرورة فان نوى الضم جاز في نعتة الوجهان أو النصب تعين نصب نعتة كذا فى شرح التسهيل للرادى وغيره (قوله مما له استحقا قضم يننا) يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق بين معناه معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الاوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أنه هو الخبر وجملة بين

فتحوا يهذب بنت عمر وواجب الضم * الثالث يلحق بالعلم يافلان بن فلان ويأصل بن نسل ويأصل بن سعيد ذكروه في التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فى مثله مما ليس يعلم الترام الضم (الراية) قال فى التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير الى ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من يازيد بن عمرو بالضم اتباعا لضمه الدال * الخامس قال فيه أيضا ومجوز فتح ذى الضمة فى النداء بوجوب فى غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن فى الحالتين خطأ وان ذون فلا ضرورة * السادس اشترط فى التسهيل لذلك كون المتادى ذات ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله فتحوا يعامسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة فى تقدير الفتح وفيه خلاف اه (واضح) أو انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقا قضم يننا) فقد ورد السماع مما فى الضم قوله * سلام الله يادطر عليها *

بمعنى أظهر صفة لضم قال واحترز به من الضم المقدر فإنه لا يضطر إلى تنوينه فإن
 الحرف الذي قدرت فيه الضمة ساكن نحو يوافقني ويقضي فاذا اقون حذق لا لتقائه
 ساكن مع التنوين فلم يقد التنوين في وزن الشعر شياً اه قال شيخنا وتبعه
 البعض وقد يقال فإنه تظهر فيما اذا اضطر إلى التحريك عند التقاء الساكنين
 فينون ثم يحرك لأى فالأولى أن بين معنى ذكرناه سابقاً (قوله ليت الخ) قوله
 حذقت عزة بعد المحرور وانصرفت * فحى ويحلك من حياك يا رجل
 وقوله فأشكرها بالنصب جواب التمني وقوله مكان جعله العيني منصوباً على
 الظرفية ولم يدكر متعلقه ولعل التقدير أنى يا رجل حيث في مكان يا رجل حيث
 (قوله أعبدا الخ) لاجتياز نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل
 أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضي على أن هذا من الشبيه بالمضاف
 فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك وشعبي يضم
 الشين المجتزئ وفتح العين المهملة والباء الواحدة (قوله نمر بت صدرها الخ) أى
 متنجبة من نخبى مع ما قيمت من الحروب فالتى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على
 صدرهن عند ربه مهول وأصل أوأتى وواتى جمع واقية من الوفاية وهى الحفظ
 فأبدلت الواو الأولى همزة كما سأتى فى قول الناظم وهمز أول الواو من رذ الخ
 (قوله وواتى الناظم والاعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم
 والأعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما انشطر الشاعر أعطى الأصل للأصل
 والفرع للفرع اه حفيد قال السيوطى والمختار عندى عكسه وهو اختصار
 النصب فى العلم لعدم الألباس فيه والضم فى النكرة المقصودة لئلا يلبس
 بالنكرة غير المقصودة إذ لا فارق مع التنوين للضرورة إلا الحركة لاستوائهم فى
 التنوين ولم أوقف على هذا رأى لأحد اه وفيه أن فعله اختصار نصب العلم
 لا ينتج عنه لأنه كما لا الباس فى نصبه لا الباس فى نسهه فلا يتم التعليل إلا
 بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الأصل فى الأسماء وهو الأعراب
 أولى تقدير (قوله جمع يا) أى مثلاً نظه ورأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عيني وأراد بعبارة
 القبيلة المعهودة بدليل التأنيب فى قوله عرفت قول البعض تبعاً للعيني وعدنان
 أبو العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك فى الاختيار) لان النداء معترف
 وأل معترف ولا يجتمع بين أداتى تعريف اه تصريح وفى الحذف أن النحو بين
 مختلفون فى نداء العلم الذى فيه آل كالحرف وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه
 لا مانع من نداءه لانهم اتخاموا نداءه فبه آل اللاتجتم معترفان وذلك غير لازم
 هنان آل هنا غير معرفة لأن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الأنة يقتض

وقوله * ليت النجبة
 كانت لى فأشكرها
 مكان يا رجل حيث
 ومن النصب قوله * أعبدا
 حل فى شعبي غربياً * وقوله
 نمر بت صدرها الخ وقالت
 يا عبدا لقد وقتك
 الأواقي * واختار الخليل
 وسيدويه الضم وأبو عمرو
 وعيسى ويونس والجرى
 والمبرد النصب ووافق
 الناظم والاعلم والأول فى
 فى العلم والآخرين فى اسم
 الجنس (يا ناطر ارحص
 جمع يا أو آل) فى شعره
 عباس بالملك المتوج
 الذى * عرفت له بيت العلامان
 عدنان وقوله * فبا العلامان
 اللذان فرأى * أبا كما أن
 ذهباً ناسراً * ولا يجوز ذلك
 فى الاختيار خلافاً
 للبعداديين فى ذلك (الامع
 الله) فيكون اجاماً للزوم
 آل له حتى سارت كالجزم
 منه فتقول بألله بانبيات
 الألفين وبألله بحذوفا
 وبالله بحذف الثانية فقط
 (و) الامع (بحكى الجملة)

بنحو يا أنطق زيد اه قال سم ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبرد فيما سمى به من
 موصول مبدوء بأل نحو الذي والتي الآن يفرق بتأني اسقاط أل في العلم لسكونها
 زائدة عليه بخلاف نحو الذي والتي سمى بها وفيه تأمل اه (قوله نحو يا
 أنطق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء به مزة الوصل فعلا أو غيره اذا سمى به يجب
 قطع همزته كما أفاده في التصريح قال البعض وانظر ما انشرك بين هذابين يا الله
 حيث حوز فيه الشارح الأوجه الثلاثة اه وأنت خير بان لاسم الجلالة خواص
 لا يشارك فيها غيره فلا يعد أن يكون منها جواز الأوجه الثلاثة (قوله نحو الذي
 والتي) أي مع الصلة اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوافق قوله في
 التصريح أي استفق على منه يندائه (قوله وسقويه الناظم) قال أبو حنيفة والذي
 نص عليه سيويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بثمين كل منهما ما
 اسم تام والذي يصلته بمنزلة اسم واحد كالخرف فلا يجوز زيادته مع (قوله نحو
 يا الاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالماضف
 فينصب لان شدة تميز اه وفيه أن شدة ليس تمييزا للاسد تميزا فمجرد حتى يكون
 الاسد عاملا في شدة فيكون من الشبيه بالماضف بل هو تمييز نسبة عامله مثل
 المحذوفة التي بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا ويكون
 نصب الاسد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامة في الاعراب (قوله لان
 تقديره يامثل الاسد) أي فلما نادى في الحقيقة لم يدخل عليه أل واعتز به الساطبي
 بل زوم جواز نحو يا القرية لان تقديره بأهل القرية ولا يقول به الناظم وابن
 سعدان قال سم ويمكن الفرق بأن وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى التلبية
 وصير اللفظ في قوة يامثل الاسد ولا كذلك ما أورد فتأمل (قوله ويقال اللهم
 بالتعويض) فهو منادى مبني على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب حذف منه
 حرف النداء وعوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على
 الميم لصيرورتها كالجزمه اه أي فيكون جعل حركة البناء على الميم يجعل حركة
 الاعراب على الهاء في نحو عدة وزنة تجامع العوضية والمخة الاول والفرق أن
 التعويض في نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فليس بصيرورة الهاء خرا وجه قوى وفي
 اللهم عن كنهه مسئلة فليس بصيرورة الميم جزءا أو كالجزمه وجه قوى (قوله أي
 بتعويض الميم الشدة الخ) وانما أخرت تبر كابداءه باسم الله تعالى اه سم ولا
 يجب أن يكون اجعوض في محل المعروض عنه بخلاف البديل واختيرت الميم عوضا
 عن الالمناسبة بينهم ما فان بالتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حير
 كقوله * يرحى وراثي باسمهم واسمهم * وكانت شدة لبيكون العوض على حرفين

نحو يا أنطق زيد فيمن
 سمى بذلك نص على ذلك
 سيويه يزاد عليه المبرد
 ما سمى به من موصول مبدوء
 بأل نحو الذي والتي وصقويه
 الناظم وزاد في التمهيل
 اسم الجنس المشبه به نحو
 يا الاسد شدة أقبل وهو
 مذهب ابن سعدان قال في
 شرح التمهيل وهو قياس
 صحيح لان تقديره يامثل
 الاسد أقبل ومذهب
 الحمهور المنع (والأكثر)
 في بناء اسم الله تعالى أن
 أن يحذف حرف النداء
 ويقال (اللهم بالتعويض)
 أي بتعويض الميم المشددة
 عن حرف النداء (وشذبا
 اللهم في قر بوض) أي شذ
 الجمع بين يا والميم في الشعر

كالمعوض (قوله اني اذا ما حدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم تنزل
 اه زكريا **فائدة** لا يوصف اللهم عند سبويه كالأوصف غيره من الأسماء
 المختصة بالنداء وأجاز المراد وصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل
 اللهم مالك الملك ونحوهما وهو عند سبويه على النداء المستأنف اه دمامني
 وعلى بعضهم مذهب سبويه بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه
 متصرفا وصار مثل جميعه اذا ما جازت صوت مضموم الى اسم مع بقائه ما على
 معنيهما بخلاف مثل سبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة (قوله
 بقمية جملة محذوفة الخ) رد بأنه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبأنه كان يحتاج الى
 العاطف في نحو اللهم اغفر لي (قوله صحيح) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض
 النسخ صحيح يا اياه (قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه
 اللفظة كأنه على ثلاثة أقسام من الاشتغال كمنونة ملايسة وقوله أحدها
 النداء أى استمعها في النداء فصح كلام الشارح وتناسب وان دفع اعتراض
 البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان
 واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المحجب بأن المناسب لما قبله أن يقول ثانيها
 تمكين الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دلالة الخ بأن المناسب أن يقول
 ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها أن يذكرها المحجب الخ) قال شيخنا وتبعه
 البعض ان اللهم في الموضوعين الأخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم
 فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لانا نلسم خر وجه في الموضوعين
 عن النداء بانكامة لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة وقد
 يشير اليه قول الشارح في الموضوع الاول المتقابل لهذين الموضوعين أحدها النداء
 المحض واثم سلم خروجها عن النداء بالكامة فلان سلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم
 التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الاصل لا يستلزم خروجها عما لها من
 اعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم
 منادى أى ولو صورة مبنية على ضم الى آخر ما مر فتأمل (قواذالم تدعى) بسكون
 الدال وشم العين المهملة

كقوله * اني اذا ما حدثت انا
 * أقول يا اللهم - يا اللهم
 * (تنبيهات) * الاول
 مذهب الكوفيين أن الميم
 في اللهم بقمية جملة محذوفة
 وهي أمنا بخير وليست
 عوضا عن حرف النداء
 ولذلك أجازوا الجمع بينهما
 في الاختيار * الثاني قد
 تحذف أل من اللهم كقوله
 لا هم ان كنت قبيلت صحيح
 وهو كثير في الشعر * الثالث
 قال في النهاية تستعمل اللهم
 على ثلاثة أنحاء * أحدها
 النداء المحض نحو اللهم أثبتنا
 (ثانيها) أن يذكرها المحجب
 تمكينا للجواب في نفس
 السامع كأن يقول لك
 القائل أزيد قائم فتقول
 له اللهم نعم أو اللهم لا ثالثها
 أن تستعمل دلالة على
 الندرة وقوله وقوع المذكور
 نحو قولك أنا أزورك اللهم
 اذالم تدعى ألا ترى أن
 وقوع الزيارة مقروبا بعدم
 الدعاء قليل

فصل

(تابع) المنادى (ذى الضم)

فصل (قوله تابع ذى الضم) لوقال ذى البناء لشمسلى نحو يازيدان ابني
 عمرو يازيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرأ كياسيبويه ذا الفضل
 وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبذل منصوب مطلقا نحو يا أخانا القاضل
 ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فافلا والمستغاث المجرور فان تابعه يتعين
 حظه كصحة الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع وتوابعه

كالمصرح به أيضا الرضي نحو يا زيد او محرر اولاي يجوز وعمرو ولان المتبوع مبني على
 الفتح قاله سم وأنا أقول سيأتي في باب الاستغاثة من هذا المشرح بتجوز نصب
 تابع المستغاث المحرور باللام مراعاة للمحل وصرح به في الهمع أيضا ويرد على نصب
 النسق المعرف الخالي من آل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذي في آخره
 زيادة الاستغاثة ما صرح به المصنف من أنهما كما استعمل بالنداء اللهم الآن
 يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعليل بأن المتبوع مبني
 على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال
 المحل بتحركة المناسبة بل هذا هو الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه وحينئذ يجوز
 في تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب
 نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والاجاز رفعه كالمصرح به السيوطي
 وشهر اليه الشارح ~~لكن~~ انما يعت المنادى المضموم مضافا لاشارة غير
 محضة اذا كان نكرة مقصودة لئلا يجرى مجرى النكرة لكون نكرة فيها
 طارئا فلا يقال كيف يعت المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوت
 معرفة والاعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فتعين نصبه كالمصرح به
 السيوطي وجوز الرضي رفعه ويؤيده تجوز السيوطي رفع المضاف اضافة غير محضة
 لانها على تقدير الانفصال نضار بزيدي فتدبر نضار بزيدي ونضار بزيدي شبيه
 بالمضاف وقوله دون آل حال من تابع او من الضمير في المضاف فنقول البعض تبعها
 للشيخ خالد حال من المضاف فيه نساها لوقوع (قوله نعم الخ) اشارته الى أن
 المراد بالتابع ما عد البدل والنسق بقريته المقابلة (قوله كاهم أو كاكم) اشارته
 الى أن الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون لفظ الغيبة نظرا الى كون لفظ
 المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل انغية ويلفظ الخطاب نظرا الى
 كون المنادى محيا طالما فعلت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك قاله الهماعيني ثم
 قال ويجوز يا أيها الذي قام ويا أيها الذي قت وقد توهم بعض الناس أنك اذا قلت
 يا أيها الذي قام وقعت كان فيه التثنية وليس كذلك لان الاتفات من خلاف
 الظاهر وكلا الطرفين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب
 لظاهر المنادى اه لمخاض وفيه نظر لان مقتضى الظاهر اذا سلك أحد الطرفين
 في كلام أن لا يعدل الى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطي في جمع
 الجوامع وجوز الكوفية وابن الانباري رفع المعت المضاف اضافة محضة والقراء
 رفع التوكيد والعطف نسقا اه زيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة)
 أي الغلبة الاسمية على صاحب وفيه اشارة الى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه
 وبه صرح السيوطي كالمصرح (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك

المضاف دون آل * أزمه
 نصبا مراعاة لمحل المنادى
 نعمتا كان (كأزيد ذا
 الخليل) أو ما نحو يا زيد
 عائدا للكباة وتوكيد نحو
 يا زيد نفسه وياتيهم كهم أو
 كاكم ~~وتنبيه~~ ان الأول
 أجاز الكسائي والقراء
 وابن الانباري الرفع في نحو
 يا زيد صاحبنا والهمع
 المنع لان اضافته محضة
 وأجازه الفراء في نحو
 ياتيم كاهم وقد سمع وهو
 محمول عند الجمهور على
 القطع أي كاهم يدعي
 الثاني ثم لوقوله ذي
 الضم العلم والنكرة

على قول (قوله والمبني قبل النداء) يوهوم صنيعه أن المبني قبل النداء قسم مبين
 للقسمين قبله العلم والشكرة المقصودة وائس كذلك فلوقال ولومبنيين قبل النداء
 لكان أحسن مثال العلم المبني قبل النداء ياسيدويه ومثال الشكرة المقصودة
 المبنية قبل النداء يامن خلقني أي بالها خلقني (قوله أي ماسوى التابع) أي
 من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون بأل) أي تابع ذى الضم المضاف
 المقرون بأل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضى والمضاف إضافة
 غير محضفة إلى ما مر عن السبوطي وأشار إليه الشارح ووجه محور الأمرين
 في الأول والثالث والرابع الخاقتها بالمفرد لان غير المحضفة ومنها إضافة المقرون كلاً
 إضافة فان قلت فلم يلحق الشبيه والمضاف إضافة غير محضفة به اذا نودى مستقلين
 قلت محافضة على اعرابهما الذي هو الاصل فألحقاهما بتابعين المشابهة حاله مع
 حصول الاعراب لفظاً أو تقديره وهذا في حالة رفعه ما على القول بأنه اتباع
 لا اعراب كما سيأتي ولم يلحقاهما مستقلين محافضة على الاعراب فروعى الاعراب
 في الحالين اه سم ببعض تغيير فان قلت لم يجوز في التابع المفرد البناء كجاء
 في تابع اسم لا المفرد نحو لا رجل طرف فيها قلت لان المناذى لفظاً ومعنى هو
 المتبوع ولا دخل لاي في التابع والمعنى بلا في الحقيقة فهو التابع لا المتبوع غالباً
 فكان لا يابشر التابع وذلك لان معنى لا رجل طرف فيها لا طرفية في الرجال
 الذين فيها ما لم يضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النبي على التمدد
 لحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت الشكرة المقصودة معرفة
 بأل أو لا فيجوز ارجل العاقل والعاقل وبارجل عالم وعالم ان نصبت رجلاً
 لجواز نصب الشكرة المقصودة الموصوفة بعين نصب صفتها (قوله ارفع) ظاهره
 أن رفع التابع المذكور اعراباً واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضى رفع التابع
 بل هناك ما يقتضى نصبه وهو أودع أو أحب بأن العامل فيه مقدم من لفظ عامل
 المتبوع مبنياً للجهول وهو مع ما فيه من التكلف يؤدي الى التزام قطع التابع وقال
 السبوطي في متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع لانهم رأوا
 خركته كحركة المناذى حكاه في النهاية اه والتجهم وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع
 اتباع لا اعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعاً للفظ اشارة اليه وعلى هذا
 يكون في التعجب ير بالرفع تسهيم فاعرفه (قوله ويا غلام بشر) أي يتنون بشركه
 معرب بفتح مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حقهنا (قوله أولاً) أي
 في قوله تابع ذى الضم وثانياً أي في قوله وما سواه (قوله ومراده النعت الخ) أي
 بقرينة افراد البدل وعطف النسق بضمهم بعد ذلك فالآتي مخصص
 لما تقدم وقوله والتوكيد أي لفظياً أو معنوياً (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد

المقصودة والمبني قبل
 النداء لانه يقتضيه
 كالمرة (وما سواه) أي
 ماسوى التابع المستكمل
 للشرطين المذكورين وهما
 الانضافة والخلق من آل
 وذلك شيان المضاف
 المقرون بأل والمفرد (ارفع
 أو انصب) تقول يازيد
 الحسن الوجهه والحسن
 الوجهه ويازيد الحسن
 والحسن ويا غلام بشر
 وبشراً ويا تميم أجمعون
 وأجمعين فان نصب اتباعاً
 للجدل والرفع اتباعاً للفظ لانه
 يشبه المرفوع من حيث
 عروض الحركة
 * تنبيهان * الاول شمل
 كلامه أولاً وثانياً التواضع
 الخمسة ومراده النعمة
 والتوكيد وعطف البيان
 وسياق الكلام على البدل
 وعطف النسق * الثاني
 ظاهر كلامه أن الوجهين

على السواء (واجعلا
 كاستقل) بالنداء (نسقا)
 خالبا عن آل (وبدلا) تقول
 يازيد بشر بالضم وكذلك
 يازيدو بشر وتقول يازيد
 آبا عبد الله وكذلك يازيد
 وآبا عبد الله وهـ ذا
 حكمهما مع المنادى
 المنصوب لان البدل في نية
 تكرار العامل والعاطف
 كالتائب عن العامل
 (تتميم) أجاز المازني
 والسكونيون يازيد وعمر
 وابعدا لله وبكر (وان
 يكن محبوب آل مانسقا
 فقيه وجهان) الرفع والنصب
 (ورفع يتفق) أي يختار
 وقاؤه للخيار وسيمويه
 والمازني لما فيه من
 مشاكاة الحركة والحكاية
 سيمويه أنه أكثر وأما قراءة
 السبعة باجبال أو في معه
 وإطير بالنصب فالعطف
 على فضلان واقدا بنا
 داود مناضلا واختار أبو
 عمرو وعيسى ويونس
 والحري النصب لان
 ما قبله آل لم يبل حرف النداء
 فلا يحل كلف ما وابه
 وعسا بظاهر الآية إذ
 اجتمع القراء سوى الأعرج
 على النصب وقال المبرد
 ان كانت آل معرفة فالنصب
 والا فالرفع لان المعروف
 يشبه المضاف

يفرق بين هذا والفسق مع آل حيث شرح الرفع فيه كما يأتي بأن ذلك أقرب إلى
 الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقوية المنسوق
 مع آل إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذي هو كالعامل وان بعد من
 حيث آل التي لا تجتمع حرف النداء (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضي
 ترجيح النصب سم (قوله وبدلا) لم يقمده أيضا بالخلو من آل لانه لا يكون في النداء
 الا خاليا من آل ولهذا قال السيوطي في جميع الجوامع وشرحه لا يبدل ان أي
 المنكرة المقصودة والاشارة ولا ذوال من المنادى قال سم وكان وجهه أن البدل
 على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه آل لكن نقل
 الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والتعنت
 في عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة
 منفية على أن عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يازيد بشر بالضم) أي بلا توين
 وكذا يرفع بشر بلا توين في صورة العطف (قوله وهكذا حكمهما مع المنادى
 المنصوب أي انهما معهما كالمستقل بالنداء فاعمالان يابعين له بما يعاملان به
 مستعملين بالنداء (قوله لان البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير
 المصنف أما على ما ذهب اليه من أن العامل في البدل عامل في المبدل منه كبقية
 التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح
 كان كالمباشر له العامل ونظر ذلك ما وجهه برفع تابع أي في نحو يا أيها الرجل من
 أنبأ ما كان هو المقصود وأي صلة اليه وجب رفعه (قوله أجاز المازني) أي
 قياسا على المنسوق المقرون بال و فرق الجمهور بما يعلم من تعليل جواز الوجهين في
 المقرون وفي تعبيره بالا جازة اشارة إلى أنهم يحيزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر
 وان توقف شيخنا فقال وهل المراد مع اجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله مانسقا)
 ظاهره ولو مضافا نحو يازيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله فقيه وجهان الرفع
 والنصب) لا امتناع تقدير حرف النداء قبله فاشبهه بالتعنت سيوطي (قوله ورفع)
 سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارسي (قوله لما فيه من
 مشاكاة الحركة) أي مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند
 الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فلا عطف على فضلا) وقال ابن معطي مفعول
 معه وشعقة ابن الحشاب وقيل مفعول المحذوف أي وسخر ناله الظير (قوله فلا يجعل
 كلف ما وابه) أي فلا يطلب مشاكاته (قوله ان كانت آل معرفة) أي كما في الآية
 فالنصب أي المختار النصب لما في الشرح من أن المعروف يشبه المضاف أي من
 حيث تأثر ما فيه آل المعرفة بتعريف آل وتأثر المضاف بتعريف الاضافة أو
 تخصيصها (قوله والا فالرفع) أي والاتسك للتعريف كاتي من بنية الحكمة نحو

المسح والى اللج الصفة نحو الحرف فالحتم ان الرفع لان ال حتمه كالعدومة (قوله
 ال الرفع) ترد عليه الآية الان يمنع عطف والطير على جبال سم * (فائدة) *
 اذ ذكر بعد نعت المنادى تابع ككيازيد الظرف صاحب عمر فان قدر الثاني
 ذعتا للمنادى نصب لا غير او نعتا نعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت دما ميني
 وقوله لفظه كما يلفظ بالتابع ان اراد على سبيل الاولوية للشا كذا فقال أو على
 سبيل الوجوب فعنوع عندي ولم لا يجوز النصب مراعاة لجل نعت المنادى فعلينا
 بالانصاف (قوله معجوب ال) سياتي أنه يقوم مقامه اسم الاشارة والموصول (قوله
 بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله وبعدي
 موضع الحال) أي من صفة تقدمه عليها فلا يضر تكبيرها أو من معجوب ال كما
 يشير الى جواز ال امرين قوله الآتي واقعة أو واقعا فالاول ناظر للاول والثاني للثاني
 (قوله في موضع الحال مبنى على الضم) هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم من جواز
 وقوع الظرف المقطوع عن الانصافه حالا كانه عليه شيخنا (قوله مرفوعة)
 مقتضاه ان الرفع نعت لصفة لا حال من معجوب ال والاقبال مرفوعا الان يقال
 التائب باعتماد كون معجوب ال صفة أو أنه أشار الى جواز وجه آخر قال البعض
 لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوتها بجني اه وفيه ان الفاصل
 هنا ليس اجنبيا بل هو العامل في الرفع لان العامل في الصفة هو العامل في
 الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فيكون يلزم عاملان في معجوب
 ال وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدأ) أي الاول أما
 العائد على المبتدأ الثاني فستمر في يلزم وكذا العائد على أيها في الاعراب الاول
 (قوله ويجوز ان يكون صفة هو الخبر) أي والجملة خبر أي وعادها محذوف أي
 صفة لها أو بعدها ويلزم اما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبرا وياتاء الفوقية فهو
 نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا بزيادة الباء تكلف مستغنى
 عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد تبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد ان نوديت أي
 الحج) لا يخفى أن ما ذكر الى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتل لا متوقفا ولا
 مفهوما فكيف يراد منه وما اعتذربه البعض من أنه مستفاد من ذكر رأى مبنية
 على الضم مقرونة بها مرادها معين عن نافع في قوله وقد تضم الى قوله ويلزم تابعها
 الرفع (قوله لتسكون عوضا الحج) علة تلزمها (قوله عوضا عما فاتها الحج) كما عوضوا
 عنه ما في أياما تدعوا وخصها بالنداء لانه موضع تبيينه وما بالشرط لانها مهمة
 فتوافق الشرط دما ميني (قوله وتؤنث) أي على سبيل الاولوية لا الوجوب كما في
 الدما ميني والهمع عن صاحب المبدية (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند

عطف على نكرة مقصودة
 نحو يا رجل والغلام فلا
 يجوز فيه غند الاخفش
 ومن تبعه ال الرفع (وأياها
 معجوب ال بعد صفة * يلزم
 بالرفع لدى ذى المعرفة)
 يجوز في ضبط هذا البيت
 أن يكون معجوب منصوبا
 فأياها مبتدأ ويلزم خبره
 ومعجوب مفعول مقدم يلزم
 وصفة نصب على الحال من
 معجوب ال وبالرفع في موضع
 الحال من معجوب ال وبعد
 في موضع الحال مبني على
 الضم لحذف المضاف اليه
 وهو ضمير يعود الى أي
 والتقدير وأياها يلزم معجوب
 ال حال كونه صفة لها
 مرفوعة واقعة أو واقعا
 بعدها ويجوز أن يكون
 معجوب مرفوعا على أنه
 مبتدأ ويكون خبره يلزم
 والجملة خبر أيها والعائد
 على المبتدأ محذوف أي
 يلزمها ويجوز أن يكون
 صفة هو الخبر والمراد اذا
 نوديت أي فهمي نكرة
 مقصودة مبنية على الضم
 وتلزمها التنيمة مقبوضة
 وقد تضم لتسكون عوضا
 عما فاتها من الانصاف
 وتؤنث لتأنيث صفتها نحو

يا أيها الانسان يا أيها النفس ويلزم تابعها الرفع وأجاز المازني نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة

هو التابع. وأى وصلة الى نداءه وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام فونصب اليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده والى التعريض بجهت المازني الاشارة بقوله لدى ذي المعرفة هو ظاهر كلامه انه صفة مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن ~~تسميات~~ التسهيل ~~الاول~~ يشترط أن تكون ال في تابع أى جنسية كما ذكره في التسهيل فاذا قلت يا أيها الرجل فالجنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة وأجاز الفراء والجرجي اتباع أى محبوب ال التي للح الصفة فقولوا أيها الحررت والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجاز ~~الثاني~~ ذهب الأخفش في أحد

قول المصنف ارفع أو انصب فلا تفعل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لان ابن الباشي ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولأنه قرئ شاذا قل يا أيها الكافر من وهي تعضد المازني قاله السندوني (قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محله نصب لأنه بحسب الصنعة ليس معولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيزكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع أى نصبا وأن يصح نصب نعته ويؤيده ما قدمناه عن الدماميني في يازيد الظر يف صاحب عمر وأه ان قد صاحب عمر ونعتا لظرف لفظ به كما يلفظ بالنعته ان رتعا فرفع وان نصبا فنصب على ما بيناه سابقا اللهم الا أن يكون منع نصب نعت تابع أى اعدم سماعه أصلا نعم يصح ما ينحصر من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعتة على أن رفع التابع اعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعا الاى فى الحقيقة فلا يظهر محل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأى وصلة الى نداءه) انما آثروا لانها الوصية على الابهام واحتياجها لوضع الالى المخصص أصح مما بعد هان غيرها ولما شابهها اسم الاشارة بكونه وضع مع ما مشروطا ازالة ايهامه بالاشارة الجنسية والوصف بعده م مقامه فى التوصل الى نداء مافيه آل وأما ضمير الغائب فانه وان وضع ضميرها مشروطا ازالة ايهامه لكن بما قبله غالبا وهو المنسر وأما الموصول فانه وان أزال ايهامه ما بعده لكنه جملة اه دماميني عن الرضى باختصاره وأيضاً ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا ياتى بها حرف النداء (قوله أنه صفة مطلقا) أى مشتقا كان أو جامدا التأول الجامد المشتق كالعين والحااضر أو لان كثره من المحققين على أنه لا يشترط فى النعت أن يكون مشتقا أو موقولا به بل الضابط دلالة على معنى فى متبوعه كالرجل لدلالة على الرجولية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا تصح المقابلة (قوله جنسية) أى لازامة لازمة كالبيع أو غير لازمة كاليزيد والى اللج الاصل كالحرت ولا التى للعهد كاليزيد ولا الداخلة على العلم بالغبية كالصعق والنجم فعلم مافى كلام البعض من القصور والمراد أنهم اجنسية بحسب الاصل أى قبل دخولها بما قبل عليه بقبية كلامه فلا يأتى أن يجهوا أو يدخلوا فى اصل أى قبل دخولها فيه مافى قوله وصارت بعد للحضور أى بسبب وقوع مدخولها صفة لتسكركه فيه معين حاضر لا بسبب انقلاب ال عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها عهدية فأداهم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أى لانه تالان العلم لا يعقبه هكذا ينبغي التعليل (قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يامن هو الرجل وقال الفارسي التقدير

وَدَبَّانُهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَظُهُ وَرَالِ الْمُبْتَدَأِ كَانَ أَوَّلَى وَنَجَازَ وَصَلَهَا بِالْفَعْلِيَّةِ وَالظَّرْفِ * الثَّلَاثُ ذَهَبَ
 السُّكْرُ فَيُؤْنِ وَيُنْ كَيْسَانَ إِلَى أَنْ هَادَتْ لِمُتَّبِعِهِ مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ فَذَا قَالَتْ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ تَرِيدُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ثُمَّ حَذَفَ
 ذَا كِتْفَيْهَا * الرَّابِعُ يَجُوزُ (١٦١) أَنْ تُوصَفَ صِفَةٌ أَيْ وَلَا تُكُونُ الْأَمْرُ فَوْعَةً مَفْرُودَةً كَانَتْ

أَوْ مَضَاقِقَةً كَقَوْلِهِ * يَا أَيُّهَا
 الْجَاهِلُ ذُو الْبَيْتِزِيِّ * لَا تُؤْعَدُنِي
 حِجْمَةً بِالْمُسْكِرِ * (وَأَيْ هَذَا
 أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) أَيُّهَا مَبْتَدَأُ
 وَأَيُّهَا الَّذِي عَطْفٌ عَلَيْهِ
 وَسُقُوطُ الْعَاطِفِ لِلضَّرُورَةِ
 وَوَرْدُ جَمْعٍ خَبِيرٍ وَوَحْدٍ
 الْفَاعِلُ مَا لِكُونِ الْكَلَامِ
 عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ وَالتَّقْدِيرُ
 لَفْظُ أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ
 أَوْ هُوَ مِنْ بَابِ * نَحْنُ بِمَا
 عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ
 رَاضٍ * أَيْ وَرَدَ أَيضًا وَصَفَ
 أَيْ فِي النَّدَاءِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ
 وَجَوْصُولِ فِيهِ أَلْ كَقَوْلِهِ
 أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجِدَ نَفْسَهُ
 لَشَيْءٍ نَحْتَمِنُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ
 وَنَحْوِهَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ
 الذِّكْرُ (وَوَصَفَ أَيْ
 بِسُورَةِ هَذَا) الَّذِي ذَكَرَ
 (يُرَدُّ) فَلَا يُقَالُ بِأَيُّهَا زَيْدٌ وَلَا
 يَا أَيُّهَا صَاحِبُ عَمْرٍو
 * تَقْبِيهِانِ * الْأَوَّلُ يَشْتَرِطُ
 لَوْصَفَ أَيْ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ
 خَلْفَهُ مِنْ كَلِمَةِ الْخَطَابِ كَمَا
 هُوَ ظَاهِرٌ فِي كَلِمَتِهِ وَفَافَا
 لِلسُّبْرَانِي وَخَلْفَ الْفَالِ بْنِ
 كَيْسَانَ فَانَّهُ أَجَازَ بِأَيُّهَا

بِالَّذِي هُوَ الرَّجُلُ أَهْ قَالَ شَيْخُنَا وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى لِأَنَّ الْإِنْدِخَالَ عَلَى نَحْوِ الَّذِي عَلَى
 الرَّاحِ كَمَا سَمِعْتُمْ (قَوْلُهُ لَجَازَظُهُ وَالْمُبْتَدَأُ) أَيْ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مِطَّانٍ وَجُوبٌ حَذَفَ
 الْمُبْتَدَأُ وَلَهُ أَنْ يَقُولَ بَابِ النَّدَاءِ بِحَذْفِ وَتَخْفِيفِ بَدَلِ جَوَازِ التَّرْخِيمِ فِيهِ دُونَ
 هَبْرَةٍ فَلِهَذَا التَّرْوِاحُ حَذَفَ الْمُبْتَدَأُ وَقَوْلُهُ لَجَازَظُهُ وَالْحَوْلُ أَنْ يَقُولَ التَّرْوِاحُ فِيهَا
 سَمِعْتُمْ بِمَنْ الصَّلَاةُ كَمَا التَّرْوِاحُ فِيهَا ضَرْبٌ مِنَ الْوَصْفِ عَلَى رَأْيِكُمْ مَعَ (قَوْلُهُ يَا أَيُّهَا
 يَا هَذَا الْخ) التَّرْوِاحُ إِلَى الْإِنْسَانِ إِلَى الشَّرِّ وَالْمُسْكِرُ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَيَسْكُونُ
 السُّكْرَ آخِرُهُ زَايُ الْمَسْمُومِ أَيْ لَا تُؤْعَدُنِي بِالْمَسْمُومِ كَوْنُهُ مُشْبِهًا لِلْحَمِيمَةِ فِي ذَلِكَ (قَوْلُهُ
 يَا هَذَا الْخ) نَحْوُ يَا هَذَا الرَّجُلِ فَأَيُّ مَتَدَايِمٍ مَسْنِيٍّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَجْزَلٍ نَصَبٌ وَهِيَ
 تَقْبِيهِةٌ وَوَصَافَةٌ أَيْ فِي مَجْزَلٍ رَفَعٌ وَالرَّجُلُ صِفَةٌ لَهَا أَوْ عَطْفٌ بِأَنَّ مَرْفُوعًا بِضَمَّةٍ
 ظَاهِرَةٌ وَنَحْوِهَا أَيُّهَا الَّذِي قَامَ فَالَّذِي صِفَةٌ أَيْ فِي مَجْزَلٍ رَفَعٌ وَهَذَا كَمَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ حَرَكَةَ
 التَّابِيعِ أَعْرَابٌ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ قَالَ شَيْخُنَا وَعَلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ يَجْرِي هُنَا أَيْضًا
 فَيَجُوزُ كَوْنُ ذَاوِ الَّذِي فِي مَجْزَلٍ نَصَبٌ (قَوْلُهُ لِلضَّرُورَةِ) بَلْ تَقَدَّمَ أَنْ الْوَاوُ وَالْعَاطِفَةُ
 تَحْذَفُ اخْتِيَارًا (قَوْلُهُ مِنْ بَابِ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا الْخ) أَيْ مِنَ الْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ
 الثَّانِي وَيَحْتَمِلُ كَلَامَ الْمُنْتَفِ الْعَكْسُ فِي الْأَوَّلِيِّ مِنْهُمَا عِنْدًا حَتْمًا لِهَذَا وَعَدَمُ
 تَعْيِينِ الْقَرِينَةِ أَحَدُهُمَا قَوْلَانِ قَبْلَ الْحَذْفِ مِنَ الثَّانِي لِأَنَّ الْوَاوُ الْبَقِيَّةُ لِلْحَذْفِ
 مِنَ الْوَاوِثِلِ وَقَبْلُ مِنَ الْأَوَّلِ لِعَدَمِ الْفِعْلِ وَتَمَامِ الْبَيْتِ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ وَهِيَ كَمَا قَالَ
 شَيْخُنَا مِنَ الْمَسْرُوحِ (قَوْلُهُ أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ) أَيْ الْمَالِكُ وَالْوَجِدُ بِالرَّفْعِ فَاعِلُ الْبَاخِعِ
 وَنَفْسُهُ مَفْعُولٌ وَلَا يَصِحُّ جَزْأً وَجِدَ بِإِضَافَةِ الْبَاخِعِ إِلَيْهِ لِعَدَمِ حَوَازِ إِسَافَةِ اسْمِ
 النَّاعِلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَرْفُوعِهِ (قَوْلُهُ وَوَصَفَ أَيْ بِسُورَةِ هَذَا يُرَدُّ) قَالَ الشَّاطِبِيُّ أَنَّهُ
 حَشُولٌ فَانْدَرَجَ فِيهِ وَيَجِبُ أَنْ يَسْمَعَ بِقَوْلِهِ وَأَيُّهَا الْخ أَنَّ الْإِشَارَةَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ
 كَانَ مَطْلُوبَةً تَوْهِيغٌ شَيْءٌ آخِرُ فَرَفَعَهُ هَذَا أَهْ طَبْلَاوِي وَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ سُوِي
 هَذَا يَرْجِعُ لِمَا ذَكَرْتُمْ مِنْ مَجْزُولٍ وَالْإِشَارَةُ وَالْمَوْصُولُ الْمَقْرُونُ بِأَلْ (قَوْلُهُ
 خَلْفَهُ مِنْ كَلِمَةِ الْخَطَابِ) أَيْ لِأَنَّهُ نَصَبٌ وَوَرَدَ النَّدَاءُ كَمَا تَقَدَّمَ فَهُوَ الْمَخَاطَبُ وَوَصَلَهُ
 بِكَلِمَةِ الْمَخَاطَبِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَشَارَةَ إِلَى الْغَيْرِ الْمَخَاطَبِ فَحَصَلَ التَّنَاقُحُ وَلَاحِظْ كَيْسَانَ
 أَنْ يَجْعَلَ الْخَطَابَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ لِلْمَشَارَةِ إِلَى الْغَيْرِ فَلَا يَحْتَمِلُ التَّنَاقُحُ لَكِنْ يَجْمَعُهُمَا تَقَدَّمَ
 فِي بَابِ اسْمِ الْإِشَارَةِ مِنْ أَنَّ الْمَخَاطَبَ بِالسُّكْرِ غَيْرِ الْمَشَارَةِ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَتَخَصَّصَ بِغَيْرِ
 النَّدَاءِ قَبْلَهُ (قَوْلُهُ وَدَعَانِي) أَيْ أَرْكَعْنِي وَالْوَاغِلُ مَنْ يَدْخُلُ عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ

ذَلِكَ الرَّجُلِ * الْمَازِنِيُّ لَا يَشْتَرِطُ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ
 الْمَذْكَورِ أَنْ يَكُونَ مَعْنُوهُ بِذِي أَلْ وَفَالِ بْنِ عَصْفٍ وَرَوَّالِ النَّاطِقِ كَقَوْلِهِ أَيُّهَا الَّذِي كَلَّازِدَكَ * وَدَعَانِي وَغَلَا فِيمَنْ وَعَلَى
 وَاشْتَرِطَ ذَلِكَ غَيْرَهُمَا (وَدَوَّاشِرَةٌ كَأَيُّ فِي الصَّفَةِ)

في لزومها ولزوم رفعها
ولزوم كونها بال على
ما مر نحو إذا بال الرجل وإذا
الذي قام هذا (إن كان
تركها) أي ترك الصفة
(بقيت العرفه) أي بأن
تكون هي مقصودة
بالنداء واسم الإشارة
قبلها مجرد الوصلة إلى نداءها
كقولك اتقائم من قوم
جلوس يا هذا القائم أما
إذا كان اسم الإشارة هو
المقصود بالنداء بأن قدرت
الوقوف عليه فلا يلزم شيء
من ذلك ويجوز في صفة
حينئذ ما يجوز في صفة غيره
من المناديات المنية على
الضم (في نحو) يا سعد
سعد الاوس وقوله
يا تميم عدي لأبالكم
وقوله يا يزيد اليملات
الذيل * (يتنصب ثان)
حقا (وضم) وافتح أولا
نصب) فان شئت فقل انه
منادى مقدر معرفة
واتصاف الثاني حينئذ
لانه منادى مضاف أو
توكيد أو عطف بيان أو بدل
أو باسمار أعني وأجاز
السرا في أن يكون نعتا
وتأول فيه الاشتقاق وان
فخته فتسلاثة مذاهب
(أحدها) وهو مذهب
سيبويه أنه منادى مضاف

يشربون ولم يدع (قوله في لزومها الخ) أي لافي لزوم أفراد موصوفها بل يراعي حال
المشار اليه نحو باهذان الرجلان وياهو لأ الرجال وأل في قوله الصفة عهدية أي
الصفة المذكورة في أي الأتيا تتناول اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة لا يوصف
باسم الإشارة ولكنه ترك ذلك التكال على ظهور أن اسم الإشارة لا يوصف باسم
الإشارة فكأنه معلوم الاتناء سم (قوله على مامر) لعل مراده على مامر من
اشترط كون آل جنسية على الراجح (قوله نحو باذا الرجل وياذا الذي قام) ونحو
يا هذا الرجل ويا هذا الذي قام وياهو لأ الكرام فهما للتنبيه واسم الإشارة منادى
مقدر فيه الضم وما بعده له صفة مرفوعة (قوله بقيت المعرفة) أي بقوت علم
المخاطب بالمنادى (قوله بأن تكون هي) أي الصفة (قوله هو المقصود بالنداء)
بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شيء من
ذلك) مقتضاه حتى تكون الصفة مقرونة بال فيقتضي صحة يا هذا رجل وليس
كذلك ويمكن تصحيح عبارته بتجديد من يأتى بموجع الإشارة إلى مجموع مامر من
ذكر الصفة ورفعها وقرنها بال فالعنى لا يلزم مجموع الثلاثة بل أى ببعضها وهو
القرن بال هكذا يفنى الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر (قوله في نحو سعد سعد
الاوس) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى بقدر ما كرر أو وقع بعد المرة الثانية
مضاف اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كافي التصريح
(قوله زيد اليملات) بفتح اليم أنصف زيد إلى اليملات لانه كان يحداها وهي
جميع يعلته وهي الناقصة القوية الحاملة والذيل جمع ذابل معنى الضامر كرم
جميع راجع اه زكرا يا وعبارة القاوس وهي الناقصة الشديدة الخبيثة المعلمة
الطبوعة على العمل والجمل يعمل ولا يوصفهما انها هما اسمان اه ولو
قال زكرا يجمع ذابله كما عبر الشمنى لكان أنصف باليملات (قوله لانه منادى
مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز مع ذكر حرف
النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند
ذلك القائل كالتقدير المعنوى الذى لا يتكلم به شاطبي (قوله أو توكيد) قاله
المصنف قال أبو حيان ولم يدكره أصحاب الابه المعنوى وهو ظاهر ولا نظى
لاختلاف جهتي التعريف لان الاقوال معترف بالعلمية أو النداء والثاني بالاشارة
لانه لم يصف حتى سلب تعريف العلميه اه قال ابن هشام وثم مانع أقوى من ذلك
وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول قال سم ولا يخفى أن كلا الأمرين انما يريد
على المصنف اذا سلم أنه مانع والا فقد يتسلسل بظاهر تعريف التوكيد والنظى
فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول
(قوله وتأول فيه الاشتقاق) أى جعله مشتقا بما تأوله بالنسب إلى الاوس ووضعه

الشاخصي بأن النعت بالجامد على تأوله بالمشتمق موقوف على السماع (قوله
والثالثي منضم) أي زائد بناء على جواز اتخام الاسماء أو أكثرهم بآاء وعلى جواره
ففيه فصل بين المتضامين وهذا كما شئى الواحد وكان يلزم أن تكون الثاني لعدم
اضافته اه تصرف وعلمه ونفخته غير اعراب لانها غير مطلوبة لعامل بل
نفخته اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه أن بين المتبمع والمتبمع له حاجز احصينا
لكن شرح الشارح بأن نصب الثاني توكيداً يوافقهم تفصيلاً الحفيد الاتخام
بالتأكيده اللفظي وعلى هذا الفحة نفخة اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثاني معتبر
لانه كلافصل لاتحاد الالتمين لفظاً ومعنى وأن عدم تنوين الثاني على هذا الوجه
والذي قبله لنا كما فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل الح وقوله وكان يلزم
الخ فتمامل ولا يفتح اعرابه بديلاً أو عطف بيان كما كان في صورة الضم لانها ما انما
يكونان بعد تمام الاسم الاول والاو لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم
فان الاسم الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أي مماثل لما أشيف اليه
الثاني (قوله ونصبه) أي الثاني على الوجه الخمسة بل الستة وهي أن يكون
منادى مستأنفاً ومنه وما بنا عنى أو عطف بيان أو بديلاً أو توكيداً أو نعتاً وكان
لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله ان الاسمين ركبا) قيل فيه تكاف تركيب ثلاثة
أشياء ولا وجه له اذ المركب شيان فقط قاله في التصريح وقال الفارسي الايمان
مضافاً لان كور وهو وضعيف لما فيه من تواردها لمن على معمول واحد (قوله
ففحتمها فحة بناء) فيه ان فحة الاول على القول بالتركيب فحة بيئية ويمكن
تصحح عبارته بأن المراد فحة مجموعهما الذي هو المركب وفحتمه هي فحة آخره ولو
قال وفحة الثاني فحة بناء لكان واجتاحت هذا القول لا يشمله قول المصنف
يفتح ثمان الأ ن براد بالنصب ما يع اعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين)
أي أحسنهما وأشار هنا الى أمثليته بتقدم (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره
كالعلم (قوله وخاف الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخاف الكوفيون فاوجبوا
في اسمي الجنس ضم الاول وفي الوصف في ضمهم بلا تنوين أو نصبه ممنونا (قوله جار
ضمه بدلا) نقله المصنف عن الاكثر وردة بأنه لا يتحد لفظ بدل ومبديل منه الا ومع
الثاني زيادة بيان وجوز الاله ما يعني أن يكون منادى ثانياً وأن يكون تأكيدياً
لفظياً وقوله ضمه بدلا أي بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله
عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل
لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لان الشئ لا يبين نفسه (قوله على اللفظ
أو المحل) أف وثشر مرتب

الى ما بعد الثاني والثاني
مفهم بين المضاف والمضاف
اليه وعلى هذا قال بعضهم
بكون نصب الثاني على
التوكيد * وثانيا هو
مذهب البردائه مضاف الى
محذوف دل عليه الآخر
والثاني مضاف الى الآخر
ونصبه على الوجه الخمسة
(وثالثها) أن الاسمين ركبا
تركيب خمسة عشر فحتمها
فحة بناء لافحة اعراب
ومجموعهما منادى مضاف
وهذا مذهب الاعلم
وتتبعها في الاول صرح
في الكافية بأن الضم أمثل
لوجهين * الثاني مذهب
البصريين أنه لا يشترط في
الاسم المكرر أن يكون
علما بل اسم الجنس نحو
يارجل رجل قوم والوصف
نحو يا صاحب صاحب زيد
كالعلم فيما تقدم وخاف
الكوفيون في اسم الجنس
لهذه واسمه وفي الوصف
فذهبوا الى أنه لا ينصب
الا ممنونا نحو يا صاحب
صاحب زيد * الثالث
اذا كان الثاني غير مضاف
نحو يا زيد زيد جار ضمه بدلا
ورفعه ونصبه عطف بيان
على اللفظ أو المحل

النمادى المضاف الى ابياء المتكلم

أقرده ترجمة لان له أحكاما تخصه وتقدم أن الاصل في ابياء المتكلم قبل السكون وقيل الفتح وجمع بان السكون أصل أول اذ هو الاصل في كل مبنى والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما وضع على حرف واحد (قوله صح آخره) بأن يكون آخره حرفا غير لين أو ولينا قبله ساكن كدلو وطبي وهذا القيد يخرج نحو مسلمي تنقية وجمعاء وجوز العمام حذف يائه لدلالة ابناء التثنية والجمع على الاضافة وعدم التباسه بالفردي عند الحذف قال سم وفيه نظير في الجمع لاتباسه حينئذ بالمفرد في صورة اثبات يائه ساكنة اه ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه بالفعل سيأتي (قوله عبدا) يقيني أن يكون منصوبا بفتحة مقدرته على الدال لا بالفتحة الموجودة لانها لاجل الالف سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالسكرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشتر الأسم بالاضافة الى الياء أو لافلا يقال في يا عدوى يا عدولانه لدلالة على الياء الذي في التوضيح وشرحه انما هو اشتراطه الاشتهار بالاضافة في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم (قوله والخامس) عطفه على الثاني بالواو اشارة الى أنه في مرتبة للتول بالاصالة في كل وجعل السبوطى السكون أفصح من الفتح وامل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألقا) أى لتخسرها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء اه تصرح والظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بانها مضاف اليه وأنها في محل جر سم (قوله وهو حذف الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ويجاب بأنها بدل الياء وقرق بين الابدال والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا (قوله ونقل عن الاكثرين المنع) أى ولادلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولاناء (قوله وجهها سادسا) يظهر أن قائمه محذف الياء والسكرة ثم يعامله معاملة الاسم الفردي ضم آخره ضمة مشا كذلك بالفردي المبنى فهو منصوب بتدوير الفتحة مقدره منع من ظهورها ضمة المشا كاتوة تعرفه بالاضافة المنوية كما اختاره المصنف لاجلها وتعرفه بالقصد كقيل والام يكن الغنى في المضاف قال أبو حيان والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لاحكام المضاف للباء اه أى انه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر فان مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجه ما قاله أبو حيان وان قلنا تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة الفردي فأعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة فأداه سم قال في التصريح وانما يأتي هذا الوجه

آخره (ان يصف ابياء) المتكلم (كعبد عبدي عبدا عبدا عبديا) والأفصح والاكثر من هذه الامثلة الاول وهو حذف الياء والاكتفاء بالسكرة نحو يا عبدا فاتقون ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة نحو يا عبدا لا خوف عليكم والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو يا عبدا الذين أسرفوا وهذا هو الاصل ثم الرابع وهو قلب السكرة فحة والياء ألقا نحو يا حرسا أو أاما المشال الثالث وهو حذف الالف والاحتفاء بالفتحة فأجازه الاخفش والمأزني والفارسي كقولهم * ولست تراجع ما فات منى * بلهف ولا بليت ولولوا في * أصله بقوله يا الهفا ونقل عن الاكثرين المنع قال في شرح السكافية ذكروا أيضا وجهها سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بثبتها وجعل الاسم مضموما كالنمادى المفرد ومنه قراءة بعض القراء رب العجب أحب الى وحبى يوفى عن بعض العرب يأمل لا تتعلى وبعض العرب يقولون يارب اغفر لي ويا قوم لا تفعلوا

أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو بانتساي وناقنق **﴿تقيهان﴾** الأول ماسبق من الأوجه هو فيما انشاقه للتخصيص كما أشعر به تشبهاً أما الوصف المشبه للفتل فان يائه ناشئة لا غير وهي امام مفتوحة أو ساكنة نحو بام كرمي وياشارق **﴿الناني﴾** قال في شرح السكاكية اذا كان آخر المضاف اليه المتكلم ياء مشددة كئني فقبل يائي أو يائي لا غير فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرار من توالي الياءات مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثقبين وليس بعد اختيار الثقبين الا لزومها والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم ابدات ألفاً ثم التزم حذفها لانها بدل مستعمل **﴿الثاني﴾** أن تامة ياء بني حذف ثم ادخمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لان أصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه اه وقد تقدمت بقية الاحكام في باب المضاف الى ياء المتكلم (وفتح او كسر وحذف الياء) والالف تحذفاً **﴿الثالثة﴾** الاستعمال (استمر **﴿في﴾**) قوله **﴿يا ابن أم﴾**

السادس فيما يكثر يداؤه مضافاً كالرب تعالى والاب والاموالان حلالاً لتبديل على الكثير (قوله أما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفاً ينافيه حركة مجازية له وأما ما حذف لامه كالأخ فلا تزداد لامه خلافاً للبرد ووقع في عبارة البعض هذا الخلل فأحذره (قوله وهي ثبوت يائه مفتوحة) وتساكن ورش محيياً من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما انشاقه للتخصيص) كان الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته محضة بقرينة المقابلة (قوله المشبه للفتل) أي المضارع في كونه معي الخال أو الاستقبال (قوله فان ياء ناشئة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملاً يشبه الفعل (قوله وهي امام مفتوحة أو ساكنة) أي ان لم يكن الوصف مثني أو محموجاً على حده والافتح نحو ياشارق وياشارق (قوله كئني) أي تصغير ابن وأصله بنو بفتحين واذما صغرت حذف ألف الوصل وردت اللام المحذوفة فيبقى بنو قلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون وتندغم الياء في الياء وعلى القول بأن لامه ياء يكون فيهما عدا القلب (قوله قبل يائي) بكسر الياء أو يائي بفتحها لا غير أو ردد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها في السببه وهي اسكن الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استتقلت الياء المشددة المكسورة حذف الياء الثامنة التي هي لام الكعبة وأبقى الاولى وهي ياء التصغير ساكنة قوله على التزام حذف ياء المتكلم أي وابقا الياء الثانية على كسرهما لاجل ياء المتكلم (قوله مع أن الثالثة) كان الاو شح ولان الثالثة لان هذا لتبديل آخره التزام الحذف (قوله ابدات ألفاً) أي بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) أي وأقبلت الفتحة تدلياً عليها (قوله مستعمل) أي حرف مستعمل وهو الياء أي وبدل التقبيل بقمبل (قوله ففتحت لان أصلها الفتح) وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك لثلاثين ساكناً والفتح أخف سم (قوله بقية الاحكام) أي بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وحوالها لم يكن واحداً من الامور الاربعة المتقدمة في قوله آخرها أن يضيف للياء الكسر اذا لم يمل بمعتاد الخ وسلامة الالف مطلقاً الى آخر ما مر أي فلا يعد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح او كسر) أي للميم وأجاز قوم ضمها أيضاً سم (قوله وحذف الياء) أي مع الكسر والالف أي مع الفتح ففيه مع ما قبله الف ونشر مشقوش لكن حذف الالف انما ياتي على قول الكسائي الا في ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فهذا أسقطه المصنف (قوله استمر) أي المراد وفي نسخة اشتهر وأفراد الضمير مع رجوعه الى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأول المذكور وأعلى حذف خبراً حاد المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله

وبالنبذة (أو بالنعم) وبالنبذة (أو بالنعم) أما الفتح ففيمه قولان * أحدهما أن الأصل ما أو عما نقلت الباء
 ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتح دلالة عليها (والثاني) أنهم جعلوا اسمها واحدا صر كإبني على الفتح والأول
 قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكى عن (167) الاختصاص والثاني قيل هو مذهب

سيبو وهو البصريين وأما
 الكسر فظاهر مذهب
 الزجاج وغيره أنه مما اجتزى
 فسمه بالكسرة عن الباء
 المحذوفة من غير تركيب
 قال في الارتشاف وأصحنا
 نعتقدون أن ابن أمينة
 أم وابن عم وابنة عم
 حكمت لها العسر بحكم
 اسم واحد وحذفوا الباء
 كحذفهم إياها من أحد
 عشر إذا أضافوه إليها
 وأما إثبات الباء والألف
 في قوله ابن أبي وشقيق
 نفسي * وقوله * بالنبذة مما
 لا تلويح وأهجي * فضرورة
 أماما لا يكتر استعماله من
 فظائر ذلك نحو ابن أخي
 وابن خالي فالباء فيه ثابتة
 لا غير ولهذا قال في ابن أم
 وابن عم ولم يقبل في نحو
 ابن أم ابن عم * تنبيه *
 فص بعضهم على أن
 الكسر أجود من النقع
 وقد فسرى قال ابن أم
 بالوجهين (وفي التنداء)
 قولهم يا (أبت) ويا (أمت)
 بالتاء (عرض) والأصل

بأبي وأمي (واكسر أو افتدوم الباء التاعوض) ومن تم لا يكادان يجتمعان
 وتحوز فتح التاء وهو الأقبس وكسرها وهو الأقبس بالفتح قرأ ابن عاصم وبالكسر قرأ غيره من السبعة
 * تنبيهات * الأول فهم من كلامه فواند

كان

الاولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون الا في النداء (الثانية) أن ذلك يختص بالاب والام
 * الثالثة أن التاء تعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الواجهة السابقة فهم ذلك من
 قوله عرض * الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف يدل من الياء
 واما قوله * يا بني لازمت فينا فانما * لنا أسئل في العيش ما دمت عاشا (١٦٧)

فضرورة وكذا قوله
 يا شاعلك أوعسا كما
 وهو أهون من الجمع بين
 التاء والياء لذهاب صورة
 المعوض عنه وقال في شرح
 الكافية الالف فيه هي
 الالف التي يوصل بها آخر
 المنادى اذا كان بعيدا
 أو مستغائبه أو مندوبا
 وليست بدلا من ياء المتكلم
 وجوز الشارح الامرين
 (الثاني) اختلف في جواز
 ضم التاء في يا أبت ويا أمت
 فأجازها القراء وأبو جعفر
 الخامس ومنعه الزجاج
 ونقل عن الخليل أنه مع
 من العرب من يقول يا أبت
 ويا أمت بالضم وعلى هذا
 فيكون في نداء ما عشر
 لغات الست السابقة في
 نحو وا عبده وهذه الاربعة
 أعني تثليث التاء والجمع
 بينهما وبين الالف في نحو
 يا ابتاعلي يا امر * الثالث
 يجوز ابدال هذه التاء
 هاء وهو يدل على أنها تاء

كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين سجيء التاء لان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا
 (قوله لا يكون الا في النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله يختص
 بالاب والام) أي لان لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الواجهة السابقة) أي في
 المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظرفيه سم بأن
 العروض لا تأتي في الزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء
 والالف) مشي ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع بين عوضين بخلاف
 ما قبله سم أي فان فيها قبله جمع بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين
 تغليب لان الالف يدل عن الياء أعوض عنها كما مر ووقبله بعض خطأ فاحش
 في تقريره مذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التي يوصل بها آخر المنادى الخ) أي
 تاء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاث والمندوب (قوله وجوز
 الشارح الامرين) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى
 (قوله على ما مر) أي على القول الذي مر عن التثنية أن هذه الالف هي
 التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بأنها
 بدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى
 تعد في اللغات والا كانت إحدى عشرة لغة زيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا
 يعرف ما في كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) أي في الوقف (قوله على أنها
 تاء التأنيث) أي بحسب الأصل (قوله ورسمت في الضمير بالتاء) أي فرسها بالتاء
 أولى كقوله الدماميني

﴿ أسماء لازمت النداء ﴾

يجوز كون لازمت فـ لا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا إلى
 النداء أو متوقفا ماضيا النداء على الفعلية سم (قوله بعض ما يخص بالنداء)
 أشار إلى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كآبت وأممت (قوله أي لا يستعمل
 في غير النداء) أشار به إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عن نسكتين)
 أي من جنس الإنسان لا مطلقا (قوله بأنه لو كان) أي المذكور من فل وقلة

التأنيث قال في التمهيد وجعلها هاء في الخط والوقف جاز وقد قرئ بالوجهين في السبع ورسمت في الضمير
 بالتاء * (أسماء لازمت النداء) (وقل بعض ما يخص بالنداء) أي لا يستعمل في غير النداء ويقال للؤونة
 يافلة واختلف فيهما فذهب سيبويه انهما كائتان عن نسكتين فضل كاية عن رجل وفدلة كاية عن
 امرأة ومذهب السكونيين أن أصلهما فلان وفلانة فرسخا وردة الباطم بأنه لو كان مرخما قبل فيه فلا ولا
 قبل في التأنيث فلة

وذهب الشلوبين وابن عصفور وساجب البسيط الى أن فل وفلة كناية عن العلم بخوض يدوهن يدعني فلان وفلانة
وعلى ذلك مشى الناظم وولده قال الناظم في شرح التسهيل (١٦٨) وغيره ان يافل بمعنى يافلان ويافلته

بمعنى يافلانة قال وهما
الاصل فلا يستعملان
منقوصين في غير ذلك الا في
ضرورة فقد وافق الكوفيين
في أنهما كناية عن العلم
وأن أصلهما فلان وفلانة
وخالفهم في الترخيم وردة
بالوجهين السابقين و (أومان)
بالهمزة ونحو الامم والام
وملائمان بمعنى عظيم الأثر
و (فومان) بشع النون بمعنى
كثير النوم (كذا) أي مما
يختص بالنداء * (تنبهان) *
الأول الأكثر في بناء
مفعولان نحو ملائمان أن
يأتي في الذم وقد جاء في
المدح نحو يامكرومان
حكاه سيبويه والاختصاص
ويامطيمان وزعم ابن
السيد أنه يختص بالذم وأن
مكرومان تعريف مكذبان
وليس بشئ * السابق قال
في شرح الكافية ان هذه
الصفات مقصورة على
السمع باجماع وتبعه
ولده وهو صحيح في غير مفعولان
فان فيه خلافًا أجاز
بعضهم القياس عليه
فقولوا ياخبثان وفي الاثنى
ياخبثانة (واطراد) في سب

مرخا أي مرخيم فلان وفلانة لقبيل فيه أي في بعضه وهو فل بقريسة ما بعده فلا
لانه لا يحدف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مدزائد الا اذا كان المرخم
ثلاثي يافصا عدا وفلان على أربعة أحرف فخرخمه يافلانه وقوله ولما قبل في
التأنيث فلة أي بل كان يقال فلان وكان الاخصر والأوضح أن يقول وردة الناظم
بأنهما لو كانا مرخين لقبيل في الاول فلا وفي الثاني فلان (قوله وذهب الشلوبين
الح) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنه ما كاتبتان عن العلم عند
الكوفيين أيضا اعتبارا الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كناية عن
العلم) أي الشخص لمن يعمل وكان الظاهر كاتبتان (قوله وهما الاصل) المراد
بالاصل هنا وفي قوله الآتي وأن أصلهما فلان وفلانة ما كان عليه قبل تخفيفهما
بحذف الالف والنون لا بالتخريم والحاصل أن الشلوبين والناظم ومن وافقهما
شولورهما ما كاتبتان عن العلم وأصلها ما فلان وفلانة فدخلها ما مجرد الحذف
تخفيفا لا تخريبا والكوفيون يقولون هـ ما كاتبتان عن العلم وأصلها ما فلان
وفلانة فدخلها ما خصوصا الترخيم وهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل
الخاتمة ان مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كأن الامر كذلك على مذهب
سبويه العجج فيه نظر (قوله بالهمز) أي الساكن (قوله أي مما يختص بالنداء)
يان لوجه الشبه (قوله يامكرومان) بفتح الراء زكروا وهو العزيز المكرم ما ميني
(قوله تعريف مكذبان) أي تخريفه وهما تعريفا أقربيه من التعريف لقرب
رسم النذال من رسم الراء وقرب رسم الباع من رسم الميم المحلوطة بما بعدها (قوله
وليس بشئ) مع أنه يبقى عليه مطيمان الآن يجمع وروده (قوله مقصورة على
السمع) ويرد ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها (قوله وهو) أي
الاجماع (قوله فتقول ياخبثان الح) قضيته عدم سماع خبثان ويعكر عليه
قول الهمع الذي يجمع منه أي من مفعولان ستة ألقاط مكرومان وملائمان وخبثان
وملكهان ومطيمان ومكذبان قال وحكي ابن سيده رجل مكرومان وملائمان
واحدة ملائمة فهم من أجاز استعماله في غير النداء بقوله وخرجه أبو حيان على
انهارا القول وحرف النداء والاصل رجل مقل قول فيه يامكرومان (قوله
وزن يافعال) أي موازن ثاني يافعال وكذا يمانان في قوله الآتي وشاع في سب
الذكور وزن يافعل وفي الايمان ياهنا وفيما يأتي إشارة الى اختصاص سب الاثنى
والذكور المذكورين بالنداء (قوله فعيديته) سميت امرأة الرجل فعيديته
لأنها الميت لكاع أي خبيسة (قوله لضرورة) وقيل التقدير فعيديته

يقال

للاثنى (وزن يافعال) نحو (ياخبثان) يابكاع يافساق
وأما قوله * أطوف ما أطوف ثم أرى * الى بيت فعيديته لكاع * فضرورة

يقال لها بانكاع (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبتة لنحو خباث
 المتعلق بجائزته ووزنه وسائته على الكسر وشروطه سم أي قد ذكره هنا من
 باب الاستطراد وقوله هكذا أي ككتاب في الوزن لافي النداء (قوله أي اسم فعل
 الامر) أي فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف
 أي ودال الامر هو مع كونه لا يتناسب صنيع الشارح برده عليه أن دال الامر أع
 من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثي) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا
 مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليلية بالطرده سم وعلمه فالامر معطوف على
 وزن وهو ~~كذا~~ حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدأ وهكذا حال ومطرده خبر
 وهكذا خبر أول ومطرده خبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مسموع فلا يقال
 قوام ولا فعاد في قيم واقعد إذ ليس لاحد أن يبتدع مسموعة لم تقلها العبر قال
 الاندلسي ومنع المبرد قوري فالأولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على أنه أراد
 بالاطراد السماع اه دما مبنى وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيه ما أي
 في فعال سببا وفعال أمر أي فلا يقال يا قباح قيا ساعلى فساق ولا فعاد قيا ساعلى
 نزال اه ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فعال سببا وفعال أمر والموافق
 اهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه به متعلقا بالطرده في كلام المتى ومطرده في
 كلام الشارح على التنازع وان كان الأقرب إلى صنيع الشارح تعلقه بمطرده
 في كلامه فليعلم ما في قول البعض ان عند سيبويه به متعلق بالطرده (قوله على هذا النوع)
 قال البعض أي على ما ورد منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعول اه وهو
 موافق لقول شيخنا أي نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أي
 وكذا ما قبله أو يرايد بالنوع ما هو على وزن فعال متأدى أو اسم فعل اه وهذا هو
 الموافق لما في التوضيح وشرحها فأنظره (قوله أن يكون مجردا) أي عن الزوائد وفيه
 أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا لأن الثلاثي عند النحاة لا يشمل
 المزيد (قوله متصرفا) فخرج نحو نعم ونس (قوله ادعى سيبويه سماعه) أي سماع
 اسم فعل الامر المبنى على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرفار) أي
 صوت وعرعرا رأى العب (قوله يدعو وليدهم) أي صغيرهم باعرار رأى هلاوا
 للعرة وهى لعبة الصبيان اه فارضى وليد فاعل يدعو كقوله شيخنا السيد
 وانظر مرجع شهرهم (قوله حكاية صوت) أي قرفار حكاية صوت الرعد وعرعرا
 حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثاني) أي لكان اسم الصوت الثاني
 وقوله مثل الأول تصدق المماثلة بان يقال عرعرو قرفرو بان يقال عارعارو قارقار
 (قوله علم أنه) أي ما ذكره محمول على عرعرو قرفرو بصيغة الامر أي دال عليه دلالة
 اسم الفعل على الفعل (قوله يانسق الخ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن

من نزل وترك * (تنبهان) *
 الاول أهمل الناظم من
 شروط القياس على هذا
 النوع أربعة شروط
 الاول أن يكون مجردا فاما
 غير المجرد فلا يقال منه الا
 ما سمع نحو در الزمن أدر لك
 * الثاني أن يكون تاما فلا
 يبنى من ناقص * الثالث
 أن يكون متصرفا * الرابع
 أن يكون كاسل التصرف
 فلا يبنى من يدع ويدز
 الثاني ادعى سيبويه سماعه
 من غير الثلاثي شذوذا
 كقرفار من قرفرفي قوله *
 قالت له ربح الصبا قرفار
 وعرعرا من عرعرفي قوله
 يدعو وليدهم باعرعار
 وقاس عليه الأخصف ورد
 المبرد على سيبويه سماع
 اسم الفعل من الرباعي
 وذهب الى ان قرفار وعرعرا
 حكاية صوت وحكاية عن
 المازني وحكي المازني
 عن الاصمعي عن أبي عمرو
 شذوه والصحح ما قاله سيبويه
 لانه لو كان حكاية صوت
 لكان الصوت الثاني مثل
 الاول نحو غاق غاق فلما
 قال عرعرا وقرفار تخالف
 لفظ الاول لفظ الثاني علم
 انه محمول على عرعرو قرفرو

فاسق وألسن وغادر وخبيث (قوله بالسك) ذكر في القاموس من معاني اللسك
 اللثيم والعبد والاحق والصغير والوخ قيل قد ردي في غير النداء كحديث لا تقوم
 الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا السك ابن لسك وقوله عليه الصلاة
 والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما أين يصكع أي الصغير وقيل هو في
 الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيه ما أوصف منصرف غير معدول كخطم
 ومؤنثه لسكته أما المختص بالنداء فهو منصرف لانه معدول عن الألف ومؤنثه لسكع
 (قوله بل طريقه السماع) أي والمسموع منه الاقاط الاربعة المذكورة (قوله في لجة)
 متعلق بتساقف الشيب في بيت آخر واللجة بفتح اللام اختلاط الاصوات في الحرب
 وقوله أمسك فلانا عن فل مقول لقول محمد زوف أي في لجة مقول فيها أمسك فلانا
 عن فل أي منع فلانا عن فلان يصف الشاعر ابلا أقبلت وقد أثار أن أيديها التغيار
 وشبهه تراخها ومدافعة بعضها بعضا بقوم في لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسك
 فلانا عن فلان أي اجتز بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجز
 في الشعر فل المتعاضد أن فل المحرور في الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء
 (قوله درس المنازل) درس عقاومتا ليعرض الميم والياء الفوقية اسم وضع وكذلك
 أبان بالوحدة تصریح وفي القاموس أن درس يأتي لازما معني عقاومتا يقال
 درسته الريح (قوله أن المختص) يدل من ماهر أو بيان وقوله كناية عن اسم الجنس
 أي على قول سيبويه (قوله وفلان) أي الذي هو أصل فل الواقع في البيت محرور أي
 وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع في البيت لأن أصله فلان كما مر (قوله فالمختص مادته
 فلي) أي بالفتح في هذا وما بعده كإني النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف
 إذا أرادوا بيان الحروف الاصول من غير نظر الى كونه فعلا أو غيره (قوله وقد
 تقدم بيان ما ذهب اليه المصنف) اعلم بشي من هذا الى الجواب عن الاعتراض على
 المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب انما يظهر على
 مذهب سيبويه لان اختلاف المعنى والمادة التي ذكره انما يأتي على مذهبه دون
 مذهب المصنف لا اتحاد فل وفلان عليه معني لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة
 لكون أصل فل عنده فلانا كما مر وكذهبه في الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين
 فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطله قتيبه (قوله في نداء الجهول)
 أي الجهول اسمه (قوله ياهن الخ) أي لكون هن في الاصل كناية عن اسم الجنس
 وان استعمل كسيرا كناية عما يستعجز كره أو عن الفرج خاصة كما مر في
 محبت الاسماء الستة (قوله وياهنة) يسكون التون كإني الدماحيني (قوله وياهنون)
 جمع جمع المذكر السالم شذوذ الان مفردة ليس علما ولا مصفة بل لم يستكمل شروط
 باب سنين (قوله بضم الهاء وكسر ها) أي الهاء الاخيرة كإني الفارسي فالتاء

نالسك ياغدر ياخيمث (ولا
 تقس) عليه بل طريقه
 السماع واختار ابن عصفو
 كونه قياسا ونسب لسبويه
 (وجز في الشعر فل) قال
 الرازي في لجة أمسك فلانا
 عن فل * والصواب أن
 أصل هذا فلان وأنه حذف
 منه الالف والتون للضرورة
 كقوله * درس المنازل
 فأبانا * أي درس المنازل
 وليس هو فل المختص
 بالنداء اذ معناه ما يختلف
 على الهمج كما مر أن
 المختص بالنداء كناية عن
 اسم الجنس وفلان كناية عن
 علم ومادته مختلفة
 فالمختص مادته فلي فلو
 صغرت قلت فلي وهذا مادته
 فلن فلو صغرت قلت
 فليس وقد تقدم بيان
 ما ذهب اليه المصنف
 * خاتمة * يقال في نداء
 الجهول والجهولة ياهن
 وياهنة وفي التثنية والجمع
 ياهنان وياهنتان وياهنون
 وياهنات وقد يسلى
 او اخرهن مايل آخر المندوب
 نحو ياهناه وياهنتاه بضم
 الهاء وكسر ها

تشبهها ماء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين واعلم أنه سياتي
 للشارح في باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلابيل وقفا سا كتهور بما ثبتت
 في الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها وصلابا الوجهين وقوله هنا
 يضم الهاء وكسرها أى على مذهب الفراء وأحيث ثبتت في الوصل لضرورة تنظم
 والافهى سا كته (قوله ياهنا نيه وياهنا نيه) يقرب ألف الندبة بء فيهما لمجانسة
 كسرتون التثنية وفيه البحث الآتي (قوله وياهنا توه) يقرب ألف الندبة واوا
 لمناسبة ضمة التاء ويحث فيما ذكره بان قلب الحركة أخف من قلب الحرف
 فهلا قلبت كسرتون التثنية في ياهنا نيه وياهنا نيه فتحفظ الالف وهلا قلبت
 ضمة التاء في ياهنا توه فتحفظ الالف كمن ذلك في ياهنا وياهنا والله أعلم

* (الاستغاثة) *

(قوله اذا استغيت اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فتدرد
 فيها الشاطبي وايقاع الاستغاثة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى فان المستغاث
 حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اه سم (قوله منادى) فائدته
 التسمية على أن المستغاث اصطلاحا لا يكون الا منادى ولو أطلق رجعا فمخلاف
 ذلك أولم يفهم ذلك سم (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالاغانة
 يقتضى مشاركة المستغيت للمستغاث في الدفع فحصل التعار بين المتعاطفين (قوله
 غالبا) من غير الغالب ماسياتى في قوله ولا ماس استغيت عاقت ألف وقول الشارح
 وقد يحلو منهما (قوله باللام) انما اخترت لمناسبة معناها للاستغاثة لان لامها
 للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء
 وكذا التمجيز منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرائبه قاله الدماميني (قوله
 وقول عمر) أى لم يطعنه أو لواءة الجوسى قال بالله للسلمين كما فى الدماميني (قوله
 للتخصيص على الاستغاثة) انذوقيل يزيد أو يازيد احتمال التركيب غير الاستغاثة
 من الندبة في الاوّل والنداء المحض فى الثانى ويرد على كونها للتخصيص على
 الاستغاثة فقولك بالعلماء متعجبا من كثرتهم الا أن يجعل التخصيص انفا أى
 بالانفاقة الى الندبة والنداء المحض قد يرد (قوله لوقوعه موقع المضمير) أى الذى
 يقع معه اللام فلتردياء المتكلم أو مراده بالمضمير كفى الخطار لانها التى يقع
 موقعها المنادى وقيل لان اللام بقبية آل كسبى اتى (قوله لكونه منادى) أى
 المنادى واقع موقع الكف (قوله وبين المستغاث من أجله) شامل للمتنصر
 به والمتنصر له (قوله أعطاه شها بالمضاف) أى لان اللام ومجرورها كئنان
 مضايقين أو لان اللام أنشأت معنى الفعل الى مجرورها (قوله متعدي بنفسه)

وفي التثنية والجمع ياهنا نيه
 وياهنا نيه وياهنا نواه
 وياهنا توه والله أعلم
 * (الاستغاثة) *

(اذا استغيت اسم
 منادى) أى نودى ليخلص
 من شدته أو يعين على مشقة
 (خفضا) غالبا (باللام
 مقصوحا) حال من اللام

(كالمراضى) وقول عمر
 رضى الله عنه بالله خفصه
 للتخصيص على الاستغاثة
 وفتح اللام لوقوعه موقع
 المضمير لكونه منادى
 ويحصل بذلك فرق بينه
 وبين المستغاث من أجله
 وانما أعرب مع كونه
 منادى مفردا معرفة لان
 تركيبه مع اللام أعطاه شها
 بالمضاف وقد فهم من
 النظم فوائد* الاولى أن
 استغاث متعدي بنفسه لقوله
 اذا استغيت انهم والتجرون
 يقولون مستغاثه قال
 الله تعالى اذا تستغيثون
 ربكم وقد صرح فى شرح
 الكافية بالاستغماين

* الثانية أن المستغاث
 معرب مطلقا * الثالثة أنه
 يجوز اقترانه بال وان كان
 منادى لان حرف النداء لم
 يباشرها فهو من ذلك من
 تشبيهه وهو يجمع عليه
 * (تبيهات) * الاول
 يختص المستغاث من حروف
 النداء ما يرشد الى ذلك
 تخيله وقوله بعد ان كررت
 يا * الثاني ما أطلقه من فتح
 لام المستغاث هو مع غيراء
 المتكلم فاما معها فتستمر
 نحو وبالى وقد أجاز أبو الفتح
 في قوله فيا شوق ما أبقى
 وبالى من النوى * ويا دمع
 ما أجرى ويا قلب ما أوصى
 أن يكون استغاث بنفسه
 وأن يكون استغاث بنفسه
 والصحح وقال ابن عصفور
 أن بالى حيث وقع مستغاث
 له والمستغاث به محذوف
 ابتداء على ما سيأتى من أن
 العامل في المستغاث فعل
 النداء المضر فيصير التقدير
 بأدعولى وذلك غير جائز في
 غير ظنفت وما حمل عليها
 * الثالث الختاف في اللام
 الداخلة على المستغاث
 قبل هي بقية آل والاصل
 يا آل لزد فزد محذوف
 لا إضافة ونقله المصنف
 عن الكوفيين وذهب
 الجوهري الى أن اللام الجذر

لوقال بتعدى بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما
 توهمه عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) أى
 مفردا أو غيره ومجمله كما قاله سم ان جري اللام وكان معسرا قبيل النداء فان
 خلاص الام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبيل النداء فهو باق على
 بنائه كما لهذا هذا ما مبنى على السكون في محل نصب (قوله لم يباشرها) أى آل
 بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغاث الخ) أى لان الاستغاث
 كما بعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها
 فلا يقال ان اللام بالنداء البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقرىب الا ان كان كالبعيد
 أفاده سم بقى أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمز في قوله * أيام لك ابن صعصعة
 ابن سعد * الا أن يقال هو ضرورة أو شاذ (قوله فيا شوق الخ) يصح كسر شوق ودمع
 وقلب على حذف باء المتكلم وبقاء الكسرة دليل على ما وضعم الثلاثة على أنها
 نكرات مقصودة وما تعجبية والنوى البعد وما أوصى أى ما أميلك الى الهوى (قوله
 بناء على ما سيأتى الخ) فيبدل ذلك ليتأتى القنضى السكون المستغاث به فى بالى محذوفا
 وهو لزوم عمل فعل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به فى بالى هو المذكور
 اذ لو بني على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به فى بالى محذوفا لانه
 لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور على فعل فى ضميرى واحد لعدم
 الفعل انما على (قوله فيصير التقدير الخ) تقرير على معنى محذوف معطوف على
 قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لامذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ
 فى معنى التعليل لهذا النفي ويصح جعل الفاء تعليلية له ولوقال اذ لو كان مستغاثا به
 السكان التقدير الخ السكان أوضع (قوله بأدعولى) أى فيلزم حمل فعل فى ضميرى
 واحد وهما الضمير المستتر فى أدعوى والياء اذ هما الواحد وهو المتكلم والاولى
 حذف با (قوله وذلك) أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظنفت وما
 حمل عليها أى من أفعال القلوب وما حمل عليها كسبت وأبصرت وقلبت وعدمت
 وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا
 اذ فى قولك أدعوى محملى على أدعوى الضمير المستتر وفى الياء واجب بأن المحذوف
 عمله فيها على وجه كون الثانى مقعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا لم يكن
 مقعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مقعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف
 ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل بال زيد) أى فذقت همزة آل للتخفيف
 واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضى بأن ذلك يقال فيما لا آل
 نحو بال الداهى وقد يرد بأن يعبرها آل يناسم افا فهم (قوله عن الكوفيين
 استدلو بقوله * اذا الداهى المتوب قال بال * فان الجار لا يقتصر عليه وأوجب

زائدة فتتعلق وفيما يتعلق
به قولان أحدهما بالفعل
المحذوف وهو مذهب سيبويه
واختاره ابن عصفور
والثاني يتعلق بحرف النداء
وهو مذهب ابن جني
* الرابع إذا وسقت
المستغاث جرت صفة
شخوالي زيد الشجاع للمعلوم
وفي النهاية لا يعد نصب
الصفة حتمًا على الموضع
(واقترح اللام مع) المستغاث
(المعطوف ان كرت يا)
كقوله * بالقوى وبالأمثال
قوى * لأنا سعتوهم في
ازداد (وفي سوى ذلك)
التكرار (بالكسر اثنا)
على الأصل لامن اللبس
شخو * بالكسول وللشباب
للحجب * (تنبهات) *
الأول يجوز مع المعطوف
الذكور إثبات اللام وحذفها
وقد اجتمع في قوله
بالعطاءنا ويارباح
وأي الجشع القتي النفاق
* الثاني علم عماد كأن
كسر اللام مع المستغاث من
أجله واجب على الأصل
وهو ظاهر في الأسماء
الظاهرة وأما المضمرة فتنتج
معه الاعم والياء شخوالي زيد
لأن واذا قلت بالثلاث احتمل
الأميرين وقد قيل في قوله

الأصل يا قوم لا فرار خذف ما بعد لا النافية دما ميني (قوله فقيل زائدة) بدليل
صحة اسقاطها وعبود بأن الزيادة خلاف الأصل وعلى هذا القول يكون
المستغاث منصوبًا بفتحة معتدلة لا شتغال المحل بحرف الجر الزائد (قوله
بالفعل المحذوف) أي الذي ثابت عنه بالكرن يتضمنه معنى فعل تبعدي بالحرف
كما التحي في نحو يا زيد وأتعب في نحو يا لئيم فلا يرد أن أعود معتد بنفسه فكيف
عدي باللام (قوله بحرف النداء) لثباته متاب الفعل (قوله على الموضع) أي موضع
الموصوف لأنه مفعول كالمرو ليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع ويجزم الرضي
بامتناع عماد الجر كالمرو (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو
ولا مانع منه إذ قلته تصد الإشارة إلى تأخر واو آخر تمة الثاني في التجدة (قوله وفي
سوى ذلك التكرار) الفهوم من كررت أي في سوى تكرار باع المعطوف أنت
بكسر لام المعطوف لأم غيره من المستغاث لأجله كما قد يدل له قوله بعد الثاني علم بما
ذ كراخ ولوأرجع الشارح اسم الإشارة إلى المعطوف مع تكرار بالشعيل الكلام
المستغاث من أجله في صورة تكرار يا أيضًا لأن غير المعطوف المكرر مع ما شامل
لغير المعطوف في صورة تكرار يا بصورة عدم تكرارها والمعطوف الذي لم يكرر
معه يا وهذا التحقيني يعلم ما في كلام شخينا والبعض من الأيام (قوله على الأصل)
أي في لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لامن اللبس) أي أمن لبس المعطوف
بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب
تقدم ذكر المستغاث ورفههم منه أن الالباس قد يوجد إذا كررت يا ووجهه أن
المستغاث له قد يدل حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم انما يحسن فعله المذكور
على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار إليه سابقا بقوله ولحصول
بذلك أي بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله وأما على فعليل الققع
بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمرة لكونه منادى فأنما
يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علم به الفارسي حيث قال لأنه بعد عن
حرف النداء فكانه لم يقع موقع المضمرة فردت اللام إلى أصلها وهو الكسر وتعليل
كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمرة (قوله مع المعطوف المذكور) أي مع
المعطوف الذي هو مستغاث أعلم من أن يكون مستغاثًا لعطفه على المستغاث من
غير تكرار يا أو لكونه يتكرر مع بقرته قوله وقد اجتمع في قوله الخ (قوله
بالعطاءنا الخ) عطاء ورياح براء مكسورة فختيسة مخنفة وأبو الجشع أسماء
رجال يرثهم الشاعر والنفاق كثيرا المنفع أي العطاء كفي القاموس وفيه أيضا
نفع الطيب فاح فعمل نفع من فسر النفع بالرشحة الذكية (قوله احتمل الأمرين)

أى كون الخطاب مستغنا ومستغنا من أجله (قوله ان اللام فيه للاستغناء) أى
وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغناء فهذا الذى
قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يالك للاميرين (قوله فقيل بحرف النداء الخ) قال
البعض تبعاً لشيخنا المذهب أحد هنا الى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل
الفعل فى ضميرى متكمم اه أقول هذا باطل لان العمل المذكور انما يلزم اذا
كان المستغاث من أجله بيا المتكلم وهو فى هذه الصورة غير مضر لما مر من أن
العمل المذكور انما يمنع اذا كان على وجه كون الثاني مفعولاً به والمستغاث من
أجله ليس مفعولاً به كانه قد تم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من
أجله بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السبوطى حكاه مع بقية الاقوال فى متن
جميع الجوامع وشرحه والله الحمد (قوله بفعل محذوف) أى مقدر بعد المستغاث
والكلام على هذا حملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجزى المستغاث من
أجله من) أى اذا كان مستنصر عليه فان كان مستنصر له تعين جزؤه باللام واذا
جزء الاول من وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص أو الانصاف أو نحوهما
أفاده اللام ما مبنى وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء
وجعل من سيديسة (قوله عاقبت ألف) أى ناولتها من العقبه وهى النوبة فالألف
تبنى عنوة واللام نوبة أخرى ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول
به على لغزير يعة (قوله يا زيدا) صرح الرضى والحامى بأنه حينئذ مبنى على الفتح وأن
نوابغه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغناء اذا حلت فى المثنى والمجموع على حده صار
مبني على الباء وتقدم تريف ما قاله وأن الظاهر الذى لا يبنى العدول عنه أنه
مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز فى تابعه
الوجهان على ما مر بل حرم البعض بأن ما قاله سبق فلم وان كان فيه بعد (قوله ولا
يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لان اللام تقتضى الجر والالف الفتح
فبين أثرهما تناف ولا يجمع بينهما العوض والمعوّض اه وفى كل من العلتين
نظر أم لا الاولى فلان مقتضى اللام الجر ولو تقديرا فلان فى ما تقتضيه الالف من
الفتح وأما الثانية فلانه قد يمنع كون الالف عوضاً عن اللام ويدعى أن كلا أصل
قنامل (قوله وقد تخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصريح
(قوله ألا يقوم) بحذف بيا المتكلم والدلالة بالسكسة عليها (قوله فى ذلك) أى
المذكور فى المتن من أحكام المستغاث هذا هو الذى ينبغى لاماقاله البعض فانظره
وقوله ذوت يجب أى منه ذاتاً أو صفة وتظاهر كلامه أن الاستغناء غير باقية بل
التركيب مستعمل فى محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى
التعجب ويدل عليه ما فى التفسير الآتى (قوله ويا محبا يزيد) لا يبنى ان زيدا مستغاث

فيالك من ليل ان اللام فيه
للاستغناء * الثالث فيما
تتعلق به لام المستغاث من
أجله خلاف فقيل بحرف
النداء وقيل بفعل محذوف
أى ادعوك لزيد وقيل
بحال محذوفة أى مدعوا
لزيد * الرابع قد يعبر
المستغاث من أجله بمن
كقوله * بالرجال ذوى
الانباب من نضر * لا يبرح
السفة المردي لهم دنيا
(ولام ما استغيت عاقبت
ألف) فكما تقول
يا زيد تقول أيضاً يا زيدا
ومنه قوله * يا زيد الآمل نيل
عز * وغنى بعد فاقه وهو ان
ولا يجوز الجمع بينهما فلا
تقول يا زيدا وقد تخلو منهما
كقوله * ألا يقوم للجب
الجبب * (ومثله فى ذلك
اسم ذوتجب ألف) بلا
فرف كقوله هم بالباء
وبالدواهي اذا تعجبوا من
كثرتهم ويقال للجبب
ويا عجباً زيد ويا عجب له

تنبه * جاء عن العرب في نحو (١٧٥) بالجذب فتح اللام باعتبار استغناء ثم وكسرها باعتبار الاستغناء من

أجله وكون المستغاث محذوفاً **خاتمة** في مسائل متفرقة * الأولى اذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة الخاق الا فجاز الوقف بهاء السمكت (الثانية) قد يحذف المستغاث قبل المستغاث من أجله لتكونه غير صالح لان يكون مستغاثاً كما قوله بالاناس أبو الامثارة

من أجله في متعلق لانه الاقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى ادعوك لزيد ليراك فعلم ما في كلام البعض (قوله باعتبار استغائه) أي الاستغناء به مجازاً تشبيهاً له بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي يعجب احضر فهذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفاً) والاصل بالقومى للعجب وعلى الوجيهين المذكورين في الشرح فتح لام بالذواهي وكسرها (قوله كقوله بالاناس الخ) المناثرة الواطبة والتوغل العمق والبغى الظلم والعدوان التعدي الفاحش وانما كان ماولى يا غير الخ لتكونه مستغاثاً مع صحة نداء الناس في الجملة لتكونهم مبهجون بالوصف الذى وصفهم به فلم يقصدوا الاستغناء لان العاقل لا يجهون يستنصر به أفاده الدماميني

الندبة

على التوغل في بغى وعدوان أي بالقومى لاناس * الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله نحو يا زيد لزيد أي ادعوك لتتصفح من نفسك والله أعلم **(الندبة)** *

هي يضم النون مصدر تدب المتب اذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة اه دماميني وأكثر من يتكلم بها النساء اضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارتضى (قوله ما للنادى اجعل لندوب) فيه اشارة الى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك لان خطاب أحد المعسمين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك تصرح وقال الطبري المراد بالمنادى في قوله ما للنادى الخ المنادى لخصوص اه وفيه ميل الى أن المنسوب من المنادى وبه صرح الفارسي نقله عن ابن يعيش والظاهر أنه لا ينافي كلام التصريح لان كون المنسوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضى صرح بأن المنسوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا قال فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فاني مشتاق اليك واذا قلت واخزناه كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك واذا قلت يا لسانك كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اه ببعض تعبير (قوله وهو التصفح عليه) أي بواو باليخرج نحو تصفحت على زيد سمو التصفح الظهار الحزن (قوله يجذب) بالبدال الهملة أي قحط (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع في المتوجع منه لان ما قسمها الى ماهو محمل الالم كواراساه والى ماهو سبب الالم كوامصيتها (قوله وواشاريا حمرا) نظري التمثيل به بأنه منافي لاسية أي من أنه لا يندب المنسكرو كما يقال في قوله الآتي وفي المشبه به واثلاثة وثلاثين الأنا يقال المراد المجعول علما كما صرح به شارح في باب النداء (قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله أنه ليس كل

من الاحكام (ما للنادى) من الاحكام (اجعل لندوب) وهو المشفيع عليه لنقله حقيقة كقوله * وقت فيه بأمر الله ناعمره * أولتمزله منزلة الفقود كقول عمر وقد أخبرني عن أسباب بعض العرب واعمره او المتوجع له نحو فوا كيدا من حب من لا يجنبني * أو المتوجع منه نحو وامصيتها فيضم في نحو وازيد ويصحب في نحو وامن المؤمنين وواشاريا حمرا واذ انظر الى توبته جازمه اضطر الى توبته جازمه

ويضمه كقوله * واقفعا وأمن مني فففس * ولا يندب الا العلم ونحوه كلفاض اضافة توضع المنسوب

منادى يصح نديه بل انما ينذب ما ليس نكرة ولا مهمان من علم ومضاف الى معرفة
توضع بها وموسول بما يعينه خال من آل نحو وايزاده واغلام زيزاده وامن حفرة بشر
زمرماه وظاهر كلامه ندية العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضي لا ينذب الا المعروف
علما كان أولا فلو كان علما غير مشهور لم ينذب (قوله) كايونع الاسم العلم مسماه
مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحيث قد فقوله العلم من
ذكر الخاص بعد العام كهو المناسب وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ
يوضع بالبناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه قوله كايونع الاسم
العلم أي بالصفة في نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله) اسم الجنس المفرد خرج
المضاف نحو واغلام زيزاده فتصور نديه اتفاقا لكونه أي المضاف يشمل نحو واغلام
رجلاه ولا ينذب مثله على الصحيح والى باشي بحيرة ونديه كل نكرة والمنع انما هو
في المتجمع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيتاه وان كانت المصيبة غير
معروفة اه دمايني فلو قال الشارح في اجازته ندية النكرة كفي عبارة الهمع
لكان أولى وجعل البعض المتوجع له كالتجمع منه فخره (قوله) اسم
الاشارة) وكذا المضمرة تصح وكذا أي فلا يقال واتناه ولا وايم الرجله
نقله شيخنا عن الشارح (قوله) بعظمة المصاب) أي العين (قوله) مقود في هذه
الثلاثة) فان ذلك لا ينذب الا المعرفة السالمة من الابهام وقد تنازع في دعوى الفقد
بالنسبة الى اسم الاشارة المحبوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله) وينذب
الموصول) الخالي من آل أي عند الكوفيين وهو عند المصريين شاذ وافق
الجمع على ندية الموصول المبدوء بأل وان اشتهرت صلته فلا يقال والذي حفرة
بئر زمرماه اذ لا يجمع بين حرف الندية وأل تصحیح (قوله) بالذي اشتهر) متعلق
بالموصول لا ينذب أي بالذي اشتهر انتسابه الى الموصول (قوله) كبئر زمرم) مثال
لندية الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله بلي وامن حفرة فكانه قال كوا من حفرة
بئر زمرماه قال في التصحيح وأصل زمرم زمم أبدلت الميم الثانية زانا قاله في
الفردوس (قوله) ومتهنى المنسوب) أي منها حقيقة أو حكما كفي الموصول فان
الالف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما (قوله) مطلقا) أي مفردا أو
مضافا أو شبهها به أو غيرها مما سبذ كره (قوله) صله بالالف) ويكون المفرد مبنيا
على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه في المستغاث الحق بالالف وعلى ما صرح به
الشاطبي حيث قال اذا قلت وايزاده فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك واغلامه
في غلام المضاف الى الباء الاعراب مقدر في آخره اه وأطلق الناظم كالتحويين
وصل المنسوب بالالف لكونه في التسهيل قيد ذلك بأن لا يكون في آخره ألف
وهاء فلا يجوز واعبد الالهاه ولا واجههاها في عبد الله وجهها لاستئصال

كما يوضع الاسم العلم
مسماه (وما * نكرة لم
ينذب) فلا يقال وارجله
خلاف الرائي في اجازته
ندية اسم الجنس المفرد ويدر
واجب لاه (ولا) ينذب
(مأبها) وذلك اسم
الاشارة والموصول بما لا
يعينه فلا يقال واهذه
ولا وامن ذهباه لان غرض
الندية وهو الاعلام
بعظمة المصاب مقود في
هذه الثلاثة (وينذب
الموصول بالذي اشتهر)
اشتهرا يعينه ويرفع عنه
الابهام (كبئر زمرم) بلي
وامن حفرة) في قولهم
وامن حفرة بئر زمرماه فانه
بمنزلة واعبد المطلباه
(ومتهنى المنسوب) مطلقا
(صلة) لا يجوز الوجودها
(بالالف) المسماة ألف
الندية تقول

ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الجاحظ وغيره (قوله في المفرد) له أنه أراد به معنى أخص من معناه السابق في النداء الذي هو ما ليس مضافاً ولا شبهها به بل يسئل مقابله بالاقسام الثلاثة الأخيرة لأن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لتسكت كقوله نديتها (قوله واقام زيداً) اعلم أن واقام زيداً بالألف التندبة بمعنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضدمة الحكيمة وكذا بالألف مبنى على ضم مقدر ليكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكيمة المحذوفة لاجل الألف كل محتمل والأقرب الأول لأن اعتبار المقفول به مانعاً أولى من اعتبار المحذوف وصكذافي نحو واسيموياً مع ابدال ضمة الحكيمة بكسرة البناء الأصلية فتدبر (قوله وأجازيونس الخ) عزاجواز ذلك في الهمع الى الكوفيين وابن مالك أيضاً (قوله بأخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما لحاقه أتوابع المندوب فقال ابن الخيزار في النهاية أنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابناً بن عين نحو وازيد بن عمرا وأما البديل والبيان والتوكيد فقباس قول سيمويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البديل لأنه قائم مقام البديل منه فتقول وأعلما زيدا وتدخل العطف النسقي نحو وازيد وعمراه اه وتدخل التوكيد اللغظي كما تقدم في قول عمر وعمراه وأعمراه اه كلام التصريح ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع فانظره (قوله واجمع معى الشاميتينا) بضم الحيم تنبيه جمجمة تطاق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدرح من خشب وهو المراد هنا ضاع للقاتل قدحان شاميان فتدبهما (قوله متلوها) مبتدأ أخبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق في حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كافي المقصور أو كلمة كافي المضاف للياء على لغة من يقامها ألفا وإذا كان متلوها همزة يتأنيث لم تحذف كليا اسم امرأة أو الكوفيون يحذفونها فتحذف الألف لانتقاء الساكنين (قوله واموساه) فوساه مبنى على ضم مقدر على الألف المحذوفة لانتقاء الساكنين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وانحما لالحق هاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة لأنه لا ختمامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف الندبة إلا بانضمام الهاء إليها بخلاف الأمثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذى به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو فام زيد مسمى به ويدفع بأن التنوين فيه تنوين جزئية لاخير لا تنوين مجموعيه فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب (قوله كرايت) أى فى مثال الناظم بناء على صرف زمرم باعتبار أنه علم على القلب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البراء أريد بالتنوين فى كلامه ما يشمل

فى المفرد وازيداً ومنه قوله وقت فيه بأمر الله بأعمرا وفى المضاف باغلام زيدا واعبد الملسا كوفى المشبهه واثلاثة وثلاثين وفى الصلة وامن حفز بزمرم وفى المركب واعبد بكر باوى المحكى واقام زيداً فمين اسم مقام زيد وأجازيونس وصل ألف التندبة بأخر الصفة نحو وازيد الظرفا ويعضده قول بعض العرب واجمع معى الشاميتينا وهذه الألف (متلوها) وهو منتهى المندوب (ان كان) ألفا متلوها حذف لاجلها نحو واموساه وأجاز الكوفيون قلبه باء قياسا فقالوا واموساه (كذلك) يحذف لاجل ألف التندبة (تنوين الذى به كمل) المندوب (من صلة أو غيرها) بما سمر كرايت

(نلت الأمدل) ضرورة أن الالف لا يكون قبلها الا فتحة على ما رأيت والتنوين لاحظ له في الحركة هذا
 مذهب سيبويه والبصرين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فحذفه فقول واغلام زيدناه وكسره مع
 قلب الالف باء فقول غلام زيدناه قال المصنف (١٧٨) وماراوه حسن لو عضده سماع لكن

المقدر فيما لا ينصرف وفي بعض أمثلة الشارح السابقة وهو واغلام زيدنا وواقام زيدنا
 فاقصصا را لبعض على قوله أي في مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذموب سيبويه
 الخ) حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) رد لقول
 المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه سمع فالزعم في كلامه بمعنى
 القول اذ لا يليق نسبتهم الى الكذب في حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما
 الخ) معناه أن آخر المنسوب اذا كان محزوبا كالكسرة والضم فإن ألف التندبة
 تقلب حرفا مجازا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لالف التندبة
 ان كانت هذه الحركة وهي الفتحة موقوفة في اللبس ومن ابلاء الشكل حرفا مجازا
 نحو واقوميه واقوموه واقوموه في تندية قومي وقوموا وقاموا وسمى بها قال الفارسي
 لوسميت بقاموا قلت في التندبة واقاموه فتخذف واقوموا لاتقاء الساكنين
 وتقلب ألف التندبة واوا لانها بعد ثمة ولو سميت بقومي قلت واقوميه فتخذف باء
 قومي لاتقاء الساكنين وتقلب ألف التندبة باء لانها بعد كسرة اه وما قيل في
 قاموا يقال في قوموا فعمل أن مسئلة تندية نحو قومي وقوموا وسمى بها ما دخل تحت
 قوله والشكل الخ لازا تده عليه كما يقتضيه كلام البعض فانهم (قوله حتما أولا)
 يعني اذا اريد زيادة ألف التندبة في ما ذكرنا أي بدلت حتما من جنس الحركة قبلها
 والا فلو قلت واعلامك فقط صح كلامك من أول الكلام ومما يأتي سم (قوله بوهوم
 لا بسا) من ليست الأمر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهوم يسكون الهاء
 ذهاب ظن الانسان الى غير المراد يقال وهمت في الشيء بالفتح أهم بالكسرة ومما
 بالاسكان اذا ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالعني ان يكن الفتح خالطا المقصود
 بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال وهمم في الحساب بهم
 وهمما بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أي اتباع حرف التندبة للحركة (قوله
 والحالة هذه) أي كون الفتح ملبسا لا مطابقا (قوله عدل بغيره) أي من غيره (قوله
 في رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد اللد) أي أفنا كوازيدها أو باء كواعلامكية
 أو ووا كواغلامهوه (قوله بل اجعله كلنادي الخ) قال سيبويه على أنه جعل اللد
 والهاء معوازين للتردد وقد يلزم عليه التصكير مع قوله أولا ما للنادي اجعل
 مندوب اه ويدفع بأن المراد جمعا للنادي ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب

السماع فيه لم يثبت وقال
 ابن عصفور أهل الكوفة
 يحركون التنوين فيقولون
 واغلام زيدناه وزعموا أنه
 سمع اتهمي وأجاز انقراء
 وجهاتنا وهو حذفه مع
 ابقاء الكسرة وقلب
 الالف باء فقول واغلام
 زيدناه (والشكل حتما
 أوله) حرفا (مجانسا) فأول
 الكسرة باء والضم ووا
 (ان يكن الفتح بوهوم لا بسا)
 دفعا للبس فقول في تندية
 غلام مضافا الى ضمير المخاطبة
 واغلامك وفي تندية مضافا
 الى ضمير الغائب واغلامهوه
 اذ لو قلت واعلامك
 لا تلبس بالمدكرو لو قلت
 وغلامها لا تلبس بالغايبة
 قال في شرح الكافية وهذا
 الاتباع يعني والحالة هذه
 متفق على التزامه فان كان
 الفتح لا يلبس عدل بغيره
 اليه وسميت ألف التندبة
 بجها فتسول في رقاش
 وارقاشاه وفي عبد الملك
 واعبد الملكاه وفيمن اسمه

قام الرجل واقام الرجله هذا مذهب أكثر
 البصرين وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه واعبد الملكيه واقام الرجاءه (تنبه) أجاز الكوفيون
 أيضا الاتباع في المنى نحو وازيدانيه واختاره في التمهيل (واقفازد) في آخر المندوب (هاء سكت) بعد اللد (ان زد
 وان تشأ) عدم الزيادة (فالمثو والاوزد) بل اجعله كلنادي الخالي عن التندبة

تارة

وقدمت بيان الأوجه الثلاثة وأفهم قوله ووافقا أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين ومنه قوله * ألا يعمرو عمراه * وعمرون الزبيره * (وقائل) في ندية المضاف لياء (واعبديا واعبدا * من النداء الباذا سكون أبدي) فقال يا عبدي وأمان قال يا عبدي يا كسرا أو يا عبدا بالفتح أو يا عبدا ضم أو يا عبدا بالالف اقتصر على الثاني ومن قال يا عبدي بانيات الباء مفتوحة اقتصر على الأول **تنبيه** فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيديويه وحذفها مذهب المبرد **(خاتمة)** * إذا نذب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزم الياء لأن المضاف إليها غير مندوب نحو واولد عبديا والله أعلم **الترخيم** **(ترخيم)** حذف آخر (النادي) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتلينه به إلى صوت رخيم أي سهل لين

نارة أخرى وجواز الضم والنصب إذا تون اضطرارا ونحو ذلك لاعدم زيادة الالف والهاء والناقضة ما ذكره بعده من جواز زيادة الالف والهاء في المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفاه بلوم من قوله ان تردا التنبية بعد ذلك عليه تصريح بما علمه وما أماعدم وجوب زيادة الالف فلم يعلم محاسر بل قوله ومنتهى المندوب صلة بالالف يوهم الجوب فالتنبيه عليه محتاج اليه فتخصص أن قوله وان تشأل محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الالف غير محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الهاء (قوله وقدمت بيان الأوجه الثلاثة) أي زيادة الالف فقط والجمع بين الالف والهاء والخاتمة معا (قوله وربما ثبتت في الضرورة) أي وصلا (قوله مضمومة) أي تشبهاها الضمير ومكسورة أي لا لتقاء الساكنين زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لثبته (قوله وأجاز الفراء اثباتها في الوصل) أي اختيارا (قوله ومنه) أي من ثبوتها في الوصل ضرورة والشاهد في الاول لان محل الوصل هو العروض وأما الضرب فتصل وقف فلا شاهد فيه وقد يقال العروض هنا مصرعة فهي في حكم الضرب فتسكون أيضا محل وقف فلا شاهد في البيت أصلا وقوله وعمرون الزبيره هذا هو الصواب دون ما في بعض النسخ ويا عمرون الزبيره لان زيادة يا محل بالوزن وتحريل الهاء وقفا في البيت لاروى (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدي صلة من والياء تعول أبدي. وذا سكون حال من الياء (قوله واعبديا) بفتح الباء لاجل ألف الندية (قوله واعبدا) بحذف الباء لا لتقاء الساكنين وهذا نحو ه منسوب بفتحته مقدره منع من ظهورها التفتحة لاجل الالف وليس بجني لانه مضاف سم (قوله اقتصر على الثاني) أي واعبدا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندية على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التي قبل الالف المحذوفة وبقالب الكسرة والفتحة على اغتبهما فتحة لاجل ألف الندية ويحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم لاجل ألف الندية على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على الأول) أي يا عبديا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندية (قوله في ذي الوجهين) هو يا عبدي يسكون الياء ووجهها وعبديا وعبدا كالم (قوله لزم الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لا لتقاء الساكنين وان لم يكن المضاف اليها مندوبا سم

الترخيم

(قوله ترقيق الصوت وتلينه) عبارة التصريح الترخيم لغة التمهيل والتلينين فلم يقيدا لصوت (قوله أي سول ابن) المناسب لعبارة قبل أن يقول أي رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة وقول القاموس رخيم الكلام ككريم فهو

ومنه قوله * لها بشر مثل
 الحرير ومنطق * رخيم
 الخواشي لاهراء ولا تزر
 أي رقيق الخواشي وأما في
 الاصطلاح فهو حذف
 بعض الكلمة على وجه
 مخصوص وهو على نوعين
 ترخيم التصغير كقولهم في
 اسود وسود وسبأ في باب
 وترخيم النداء وهو متصود
 الباب وهو حذف آخر
 المنادى (كاسعاف من دعا
 سعادا) وإنما توسع في ترخيم
 المنادى لانه قد تغير بالنداء
 والترخيم تغيير والتغيير
 يأنس بالتغيير فهو ترقيق
 * (تبيه) * أجاز الشارح
 في نصب ترخيها ثلاثة
 أوجه أن يكون مفعولا
 أو مصدرا في موضع الحال
 أو ظرفا على حذف مضاف
 وأجاز المرادى وجهارادما
 وهو أن يكون مفعولا
 مطلقا وناصبه احذف
 لانه يلاقيه في المعنى وأجاز
 المنكودي وجهما خامسا
 وهو أن يكون مفعولا
 مطلقا لعامل محذوف أي
 رخيم ترخيها (وجوزنه) أي
 جوزا ترخيم (مطلقا في
 كل ما * أنت بالها) أي
 سواء كان على أو غير علم
 ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي

رخيم لأن وسهل كرخم كنصر (قوله رخيم الخواشي) العمل المراد بها الكلمات
 وفي القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لاهراء الخ الهراء بضم الهاء
 وتخفيف الراء الكلام التكثر والتزير بفتح الزاين وسكون الزاى القليل وأراد
 أن كلامها متوسط لا كثير عمل ولا قليل نخل (قوله ترخيم التصغير) أي حذف
 بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أي للتخفيف
 لا للاعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفا فعمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب
 ويرد على التعريف أنه غير ما ع لشموله نحو يادو يادم إذ في كل حذف آخر
 المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أي من حيث هو آخر المنادى
 فأعرف ذلك (قوله في ترخيم) في معنى البناء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للناسبة
 بين المعنى اللغوي والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى
 لظهور تفرقه عليه قنأمل (قوله أن يكون مفعولا له) رد بأن الترخيم حذف آخر
 المنادى فليزم تعليل الشيء بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على
 الرابع ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أي لارادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخيم
 لارادة الترخيم مثل اضرب لارادة الضرب وفيه ركا كالتخفي (قوله أو مصدرا
 في موضع الحال) أي من فاعل احذف أي مرخبا لا من المنادى لانه وإن كان المضاف
 بعض المضاف اليه بشرط تبيان الحال من المضاف اليه موجود في حال المضاف اليه
 لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أي وقت
 ترخيم وهو وقت اجتماع شرط والترخيم (قوله لانه) أي احذف بقيد تعلقه بآخر
 المنادى أما الحذف من حيث هو فأعم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا لعامل
 محذوف) أي تاب ذلك المفعول المطلق مناه في الدلالة على الطيب ويكون قوله
 احذف الخ من التأكيد اللفظي بالمساوي لان الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى
 مساو في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد اعامله
 حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز
 الشيخ خالده وجهاسادسا وهو أن يكون ترخيها مفعولا له لفعل شرط حذف مع أداته
 وحذفت الفاء من جوابه لاضرورة والتقدير ان أردت ترخيها فاحذف آخر المنادى
 وفيه تكلف (قوله مطلقا) أي عن التقييد الآتى في غير المؤنث بالهاء بقوله الا
 الرابع الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك في الجملة والآلاقتضى جواز ترخيم
 المؤنث بالهاء ولو كان مضافا ومركبا اسنادا وليس كذلك أفاده سم والى كون
 الاطلاق في الجملة أشار الشارح باقتضاره في بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يفسر
 مضافا أو غيره صاحب اسنادا أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أهل منصوب بفعل
 حذف وأقيم هو مقامه والاصل أهلى مهلا قال العيني ومعناه كفى (قوله عذبرى)

وتخو ياشا ادجنى أى أقمى . بالسكان يقال دجن بالسكان يدجن . دجوناً أى أقام به * (تبيينات) * الاول قيد
 فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لاجراء السكره غير المقصوده والمضاف فلا يجوز الترخيم فى نحو قول
 الاعبى باجارية نحذى سدى لغبر معينة ولا فى نحو باطلحة الخير وأما قوله * باعلمم الخير قد طالت فالتما * فنادر
 الثانى شرط المتردى فى تخريم المؤنث بالهاء العلمية فتع تخديم السكره المقصوده والصحيح جوازها كما تقدم * الثالث
 من غير عمد فى تخريم صاعمة بن (١٨١) قلعه تانه كآبة عن المجهول الذى لا يعرف والطلاق

الخاصة بخلافه وليس كونه
 كآبة عن المجهول بما تم لانها
 علم جنس * الرابع اذا
 وقف على المرخم يحذف
 الهاء فاغاب أن تحفه
 هاء ساكنة فتقول فى
 المرخم ياطلحه فيقبل هى
 هاء الساكنة وهو ظاهر
 كلام سيبويه وقيل هى
 التاء المحذوفة أعيدت
 لبيان الحركة واليه ذهب
 المصنف قال فى التسهيل
 ولا يستغنى غالباً فى الوقف
 على المرخم يحذف هاء عن
 اعادةها أو نحوها فى ألف
 قولها * فتى قبل التفرق
 ياشما * فجعل ألف الاطلاق
 عوضاً عن الهاء ونص
 سيبويه وابن عصفور على أن
 ذلك لا يجوز لاقى الضرورة
 وأشار بقوله غالباً الى أن
 بعض العرب يقف بلاهء

العذير بفتح العين المهملة وكسر الذا ال المعجمة ما يعذر الانسان فيه اه فارضى
 وهو صادق بما يعذر الانسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير
 من النسخ العذير بكسر الذا ال المعجمة الامر الذى يحاوله الانسان ويعد ذر على
 فعله (قوله ياشا ادجنى) أى ياشاة وهو مثال للشلا فى (قوله بالمنادى المبني) يشمل
 المبني قبل النداء كخادم مع أنه لا يرخم على الاصغر والمختص بالنداء والمندوب
 والمستغاث مع أنها لا يرخم كسبية فى (قوله لغبر معينة) صلة قول (قوله كما تقدم)
 أى فى قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى وياشأ (قوله صلعة بن قلعة) الذى يخط
 الشارح صلعة بن قلعة بتقديم الميم على العين وكذا فى القاموس (قوله لانه علم
 جنس) والهاء منع الصرف اه دما ينى (قوله يحذف الهاء) صلة المرخم (قوله
 لبيان الحركة) أى حركة ما قبل المحذوف وهو فى المثال المذكور الحاء المهملة
 (قوله لم تلحقى) لانه نقص لما عزوا عليه من جعل له اسما تاما حتى ينوم على الضم
 سم (قوله كآبة) بكسر الكاف أى دعبنى من وكاه وكلا وناسب بالجر صفة هم
 من النصب وهو التبع قاله العيني وتابعه غيره كشيخنا والمعرض وفيه ان الهم
 متبع لا تابع الا أن يكون التقدير تابع صاحبها ثم رأيت فى القاموس ما نصه
 وهم ناصب منصب على النسب وجمع نضبه الهم أتعبه ثم قال ونضبه المرض
 يرضبه أو جعه كأرضبه اه فأد ثلاثة أوجه أخرى وهى أن يكون ناصب من قبل
 النسب كلابن وناصر وأن يكون اسم فاعل نضبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل
 نضبه بمعنى أوجعه (قوله فتقبل هو معرب) تشبيهها بالمضاف لساكنه شاذ (قوله لانها)
 أى الفتح وانته باعتبار الجر وهو حركة (قوله ياربع) قال ابن غازى ولا يمكن دعوى
 اعراب ربع لانها لم يبن مع كونه منصرفا بخلاف أسمية (قوله هى) بضم الهاء
 امر من هب (قوله ثم أقم التاء) أى زادها بين الميم وهاء التانيث المحذوفة
 للتخيم (قوله غير عمدتها) أى غير جعلها تاء التانيث التى كانت محذوفة للتخيم

ولا عوض حكى سيبويه جارح لوقف بغيره اه قال أبو حيان أطلقوا فى لحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم
 على العتم لا يتظر لم تلحقى هذا كلامه وهو وانع * الخامس اختلاف النخاسة فى قوله * كآبة لهنم بأسمية ناصب *
 بفتح أسمية من غير توين فقال قوم ليس جرخم تم اختلافه واقبل هو معرب نضب على أصل المتأدى ولم يتون لانه
 غير منصرف وقيل بنى على الفتح لان منهن من بينى المتأدى المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعرابه ولو أعرب
 فهو نظير لارجل فى الدار وأنشد هذا القائل * ياربع من نحو الشمال هى * بالفتح وذهب أكثرهم الى أنه مرخم
 فصارت فى التقدير بأميم ثم أقم التاء غير عمدتها وفتحها

لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة النون به وهو نظاها - ر ك ل ا م س ي موه وقيل
 ففتح اتباعا للحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (١٨٢) (والذي قد رخما * محذوها) أي بحذف الهاء

(وقره بعد) أي لا تحذف
 منه شيئا بعد حذف الهاء
 ولو كان لينسا سا ك ل ا ر ا ن ا
 مكملأر بعة فصاعدا
 فمقول في عقنباة باعقنبا
 بالالف وأجاز سيمويه ان
 يرخم ثانيا على لغة من
 لا يراعي المحذوف ومنه
 قوله * أ ح ا ر ب ن ب د ر ق د و ل ي ت
 و ل ا ي ت * ي ر د أ خ ا ر ت ه و ق و ل ه
 بأرط انك فاعل ما قبله
 أراد بأرطاة (واحظلا)
 أي اتمع (ترخم ما من هذه
 الهاذ خلا * الارباعي فا
 فوق) أي فأكثر (العالم
 * دون إضافة و) دون
 (استناد متم) فهذه أربعة
 شرط * الاول أن يكون
 رباعيا فصاعدا فلا يجوز
 ترخم الثلاثي سواء سكن
 وسقط نحو زيد أو تحرك
 نحو حكيم هذا مذهب
 الجمهور وأجاز الفراء
 والأخفش ترخم الحرك
 الوسط وأما الساكن
 الوسط فقال ابن عصفور
 لا يجوز ترخمه قولاً واحداً
 وقال في الكافية ولم يرخم
 نحو بكر أ حمد والفتح
 ثبوت الخلاف فيه حكى

اذلوا عندهم الما كان رخما (قوله لانها واقعة الخ) لوقال لاستحقاقها الفتح
 بوقوعها قبل هاء التانيث لكان أو ضح وأخصر (قوله وقيل ففتح الخ) أي
 كفتح دال يازيد بن عمرو اتباعا لفتح النون بل الاتباع هنا أولى لانه في كته ولانه
 اتباعا عما أخرته قدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فيما اختاره
 المصنف مراعاة ما فوط وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التانيث
 المحذوفة لترخم المقتضية فتح ما قبلها (قوله وقره بعد) أي بعد حذفها (قوله
 فمقول في عقنباة) أي في ترخمه وهو يفتح العين المهملة والصادف وسكون النون
 بعدها موحدة يقال عقاب عقنباة أي حديدة الخالب (قوله أن يرخم ثانيا) أي
 ان يقي بعده ثلاثة أحرف سموي (قوله على لغة من لا يراعي المحذوف) أي من
 لا يفتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بأن كون الشاء ررخم أو لا يحذف
 التاء على لغة من لا يفتظر تحتاج إلى وحى يسفر عنه ولو قيل ان المؤنث بالتاء
 يجوز في ترخمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور
 لكان قولاً نقله شيخنا ثم قال واظفر على مذهب سيمويه بعد حذف الحرف الذي
 قبل الآخر هل تعين لغة من لا ينوي أولا اه وكلام العيني صريح في عدم
 التعيين فإنه ضبط حارفي البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد في أحار بن
 بدر حيث أر يديه حارثة فرخمه أولا يحذف الهاء على لغة من لم ينورد المحذوف
 ثم رخمه ثانيا يحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقدم بلغة
 من لا يفتظر عند سيمويه هو الترخم الاول أن قوله على لغة الخ متعلق بأجاز
 أو محذوف تقديره ان رخمه أولا على لغة الخ لا بقوله أن يرخم ثانيا (قوله ما قبله)
 يفتح التاء بقية قوله بعد * والمرء يستحي اذ لم يصدق (قوله أراد بأرطاة)
 علم منقول من اسم شجرة يدبغها قبل حمزته زائدة وألفه أصلية وبعضه
 قولهم شرطى وقيل حمزته أصلية وألفه زائدة للالحاق بعمر بن قتيبة
 قولهم ماروط اه ابن غازی (قوله العلم) بدل من الرباعي أو عطف بيان عليه
 ودون حال من الرباعي (قوله واستناد) أي في الغالب بدليل قوله الآتي وقيل ترخم
 جملة (قوله متم) على زنة اسم المفعول نعت استناد قال سم كانه احد متراعن
 النسبة الانشافية والتوصيفية (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) أي ثلاثيا بلزم
 نقص الاسم عن أقل أ ب ن ح المعرب بلا موجب (قوله ترخم الحرك الوسط) أي
 تنزل الحركه الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مبرصوف
 وقرق الجمهور بأن حركة الوسط تمت اعتبرت في حذف حرف زائدة على الكامة

وهو

من الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخمه
 ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب

وابن هشام * الثاني أن يكون علما وأجاز (١٨٣) بعضهم ترخيم النذرة المقصودة نحو واغضنف في غضنف قياسا

على قولهم أطرق كراويا
صاح * الثالث أن لا يكون
ذا إضافة خلافا للسكوفين
في إجازتهم ترخيم المضاف
اليه كقوله * خذوا حذركم
يا آل عكرم واعلموا *
وهو عند البعض بين نادر
وأندر منه حذف المضاف
اليه بأسره كقوله * يا عبید
ه لئلا تكرر في ساعة * يريد
يا عبید هند يتخاطب عبید
هند اللخمى وذلك عمل له
وتندم أن ترخيم المضاف
نادر أيضا كما في نحو يا عاقم
الخير * الرابع أن لا يكون
ذا اسناد فلا يجوز ترخيم
برف شعره وتأنط شرابى
الكلام عليه * تنبيه *
أهمل المصنف من شروط
الترخيم مطابقا لثلاثة
الاول أن لا يكون مختصا
بالنداء فلا يرخم نحو قل وئله
الثاني أن لا يكون مندوبا
* الثالث أن لا يكون مستغاثا
وأما قوله
كأنادى مناد منهم
يا تميم الله قلنا يا مال
فضرورة أو شاد أو جار
خروف ترخيم المستغاث اذا
لم يكن فيه اللام كقوله * عام
لث ابن صعصعة بن سعد *

وهو التثنية وهما في حذف حرف أصل وأيضا ليس الحذف هنا واردا على
حرف بعينه بل على أى حرف كان آخرهما وموظفة الاشتباه بخلاف عدم الصرف
فله حذف التنوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام
الخصراوى (قوله ان يكون علما) أى شخصيا أو جنسيا لان العلم الكثرة ندائه
يتناسبه التخفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه
البعض بأن أطرق كراويا صاحب شاذان لان كلا اسم جفس خال من التاء فلا يقاس
عليهما وفيه أن هذا الاعتراض عذوب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة
لا يقول بشذوذ أطرق كراويا صاحب (قوله ويصاح) قال في شرح الكافية وكثر
دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبهه العلم فرخم بحذف يائه اه وليس مراده
بيان أنه مقاس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن لا يكون ذا إضافة) لان الحذف
من المضاف يمنع منه أن المتضامين كالشيء الواحد الحذف منه بمنزلة حذف حشر
الكلمة والحذف من المضاف الممنوع منه أن تالى أداة النداء المضاف إلى الحذف
من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بى الإضافة المضاف حقيقة
أو حكميا يدخل شبه المضاف فلا يرخم كما في اللفظى (قوله وذلك عمل له) أى فهو
داخل في العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال ان المضاف
خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أى أن لا يكون منقولا عن الجملة لان
الجملة محكية بخلاف فلا تغير (قوله وسية أى الكلام عليه) يشتر الى أن اشتراط
عدم الاسناد أكثرى كما سبأنى (قوله مطلقا) أى سواء كان بقاء التأنيث أولا
(قوله ثلاثة) زاد السيوطى أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو يا حذام
وقدم ذلك (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولو بدون ألف التندبة
وهو مفهوم كلام الرضى اه وانما لم يرخم المندوب لان الغالب زيادة الالف
في آخره لند الصوت الطهار التفتيح فلا يتناسبه الترخيم (قوله أن لا يكون مستغاثا)
أى لا يجوز وباللام لعدم ظهور زائر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم
يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مقتوجار زيادة الالف لان
الزيادة تما في الحذف ولا مجرد امان اللام والالف الخاقه بئى اللام والالف (قوله)
يا مال أى بالمالك (قوله أعام) أى باعامر وتقدم أن الاستغاثه مختصة بيا وأن
الاستغاثه بغيرها شاذة قوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير يا
وترخيمه ولعل قوله لك خبر لم حذف أى ندائى لك أو استغاثه ثانية باعامر والتقدير
يا لك وابن صعصعة نعت اجرامر وسدر البيت * تتما فى ايمتلى لقميط * وهو اسم
رجل (قوله والصح مامر) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا (قوله احذف)

والصح ماسرا ومع حذف الحرف (الآخر) فى الترخيم (الحذف) الحرف (الذى تلا) أى الذى تلاه الآخر
وهو ما قبل الآخر

أى وجوبا كما فى ابن عمير وعن الفراء لوسى بنحو جراء جاز حذف الهزة فقط
 (قوله ولكن بشرط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه
 وهو أن لا يكون الآخر تاء التأنيث كما فى أرطاة (قوله الأول) مبتدأ خبره محذوف
 دل عليه الكلام قد دره كونه زائدا الذا لجران يكون قول المصنف أن زيد خيرا
 لانه لا يصلح الخبرية ولأن الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح والبس
 الخ لا قرأه بالواو (قوله ان زيد الخ) يشمل نحو هندات وحمدون وزيد بن أعلما
 وترخم محذوف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الألف فى هندات علما لان تاءه ليست
 للتأنيث كذا فى الفارضى وظاهرا لطلاقه جواز ترخم ما ذكر على لغة من ينتظر
 ومن لا ينتظر مع أن ترخم هندات وزيد بن على لغة من لا ينتظر بليس ببناء المفرد
 الذى لا ترخم فيه وترخم حمدون على اللغتين بليس بذلك ودعى أن هذا الالباس
 لا يلبس بمون البه بردها التفتاح تم البه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرف ثم
 رأيت الفارضى قال فى موضع آخر مانصه لوسى بزيد بن أو بما فيه باء النسب
 كز يدى لى ترخم على اللغة الأولى نحو يا زيد بكسر الهمزة والواو لورخم على الثانية
 لا تلبس بمنادى لى ترخم فيه اه فهنا يدل على أن نحو هندات وزيد بن انما يترخم
 على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يترخم مطلقا للالباس وهذا هو الظاهر قد در
 (قوله فتقول يا بنتا يا بنتا) أى خلافا لالاخفش حيث جوز يا بنت يا بنت محذوف
 الألف مع (قوله لبنا) قال المسكودى حال من الضمة فى زيد وهو محذوف لبين
 ولا ينافى هذا الاعراب قول الشارح أن يكون لبنا لانه حل معنى ثم ما ذكر صريح
 فى أن اللام منبوحة وقول الشارح أى حرف لبين يقتضى أنه بكسر ها الألف يجعل
 لبنا معنى لبنا بفتحها واحترز به المصنف عن زائد لبس لبنا نحو شمائل فالهزة
 تحرف زائد غير ابن وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل لبنا ما لم يفتد اشتراط أن
 يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما فى منصور أو تقديرا فى مصنفون علما إذ
 أصله مصنفون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا (قوله فان
 كان) أى ما قبل الآخر (قوله نحو سفر جل) اعترض اخراجه بهذا القيد بأنه
 خارج بقوله قبل ان زيد لان الجيم أصلية (قوله نحو قطر) بكسر القاف وفتح الميم
 وسكون الطاء المهملة هو الجمل التوى الضخم والرجل القصير اه قاموس
 وفسره صاحب المصباح بما يمان فيه الكتب قال ويدكر ويؤثرت وجماعت
 بالهاء فقيل قطرة (قوله محذوف حرفين) علل بأن الاقتصار على حذف الحرف
 الاخير بوجوب عدم الظهور وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظا وقد در على لغة
 التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم (قوله ساكا)
 قال بس المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة

ولكن بشرط أربعة * الأول
 وواله أشار بقوله (ان زيد)
 أى ان كان ما قبل الآخر
 زائدا فان كان أصلا لم يحذف
 نحو خذار وبنقاد علما لان
 الألف فيها منقلبة عن
 عين الكلمة فتقول يا بنتا
 ويا بنتا * الثاني أن يكون
 (لبنا) أى حرف لبين وهو
 الألف والواو والياء فان
 كان محذوف لم يحذف سواء
 كان متحركا نحو سفر جل
 أو ساكنا نحو قطر فتقول
 يا سفر ج ويا قطر خلافا
 للفراء فى قطر فانه يحذف
 محذوف حرفين * الثالث
 أن يكون (ساكا) فان كان
 محذوف لم يحذف

نحوه في قوله فتقول يا بني ويا فتوة (١٨٥) * والرابع أن يكون (مكملاً) ربعة فصاعداً فان كان ثانياً

لم يحذف خلاف الفراء كما في
نحو فتوة ومحمد وسعيد فتقول
يا فتوة ويا عمها ويا سمي
فالمستكمل الشروط نحو
أسماء وسموان ومنصور
وشمال وقد نيل علما فتقول
فيها يا أسم ويا مسرو ويا منص
ويا شملا ويا فتوة ومنه قوله
ويا اسم صبر على ما كان من
حدث * وقوله * يا مسروان
مطبقتي محبوسة (واختلف
في * واو وياء) استكملا
الشروط المتقدمة لكن
(هما فتح في) نحو وفروع
وغرنبي علما فذهب الجرمي
والفراء الى أنه يحذف مع
الآخر كالذي قبله حركة
بجائزته فيقال يا فرع ويا غرن
قال في شرح الكافية وغيرهما
لا يجر ذلك بل بقول يا غرنبي
ويا فرع * (تسمية) * يقال
في ترخيم مصطفون ومصطفين
علمين يا مصطف قولا واحدا
كلمته عليه في شرح الكافية
لان الحركة الجائزته فيها
مقدرة لان أصله مصطفون
ومصطفين واليه أشار في
التسهيل بقوله مسبوقة
بحركة جائزته ظاهرة
أومة مقدرة (والبحر حذف
من مركب) تركيب خرج

فقوله سا كواصف كاشف اه ونقل ابن غازي عن بعضهم أن المصنف جعل اللين
ههنا شاملا للحرك فلذلك أخرجه بقوله سا كايخلاف قوله في باب التكبير ما لم يث
لينا (قوله هبج) بفتح الهاء والموحدة وتشديداً للثبوت آخره جاء مجمعة الغلام
المعتمى أي السمين (قوله وقتور) بفتح القاف والنون وتشديداً الواو آخره راء
الصعب اليبوس من كل شيء (قوله لم يحذف خلاف الفراء) حيث يجوز أن يقال يا عم
ويا ثم ويا سم وقيل انما قال بالظن في فتوة فقط فراراً من بقاء آخر الاسم وواو بعد
ضمه همع (قوله علما) أي في حالة كون كل منهما علماً أو هو راجع لتعديله وأما علمية
ما قبله فظاهرة وقد يضعف هذا بخلاف علمية شمال أيضاً (قوله هما فتح في)
الباء للتعدية الخاصة المتعلقة بقى فالعنى أتبعها الفتح أي جعلها لا يبعين للفتح (قوله
وغرنبي) بضم الغين المحجة وسكون الراء وفتح النون طهر من طيور الماء طوبى
العنق تصرح (قوله علما) لما مر أنه انما يرخم من الخالي من التاء العلم (قوله الى
أنه) أي المذكور من الواو والياء المقروح ما قبلها وقوله كالذي قبله أي كالين
الذي قبله الح (قوله قولا واحدا) أي بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا نافي ما
سبب يأتي من أنه على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يا مصطف بالالف في
ترخيم مصطفون ومصطفين ويا فتوة بالياء في ترخيم فتوة وقاضين لا تتقاء سبب
حذف الالف والياء لفظاً وتقدراً وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه
وجهان الرد نظر الانتقاء السبب انظروا عدم الرد فنظر الوجوده تقديره فيقال على
هذا الاخير يا مصطف بفتح الفاء ويتعنى يا مصطف بضم الفاء على كل حال اذ لوجه
له كما علم مما تقرر والحاصل أنه لا بد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال
يا مصطف ولا يا مصطف بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما انما هي برد الالف
وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل
عنها هنا على قياس ما مر عن الفارسي ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي ما يؤيده
فأعرفه (قوله فيها مقدرة) فإيسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق
سم (قوله لان أصله مصطفون) كذا في الفارسي أيضاً قال شيخنا وانما جعله
بالياء مع أنه واو لان آخر المتصور بقلب ياء في المثني والجمع على حده كما سأتى
اه فراده بالاصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فالدفع قول البعض كان الصواب
مصطفون ومصطفون لانه واو لا يائي اه وانما كان واو لانه من الصفوة
(قوله ويا سبب) مشكل على ما صرح به أبو جيان والسموطي والداميني وغيرهم
جائزه من أنه يشترط في المرخم أن لا يكون مبنياً قبل النداء الا أن يستثنى
المركب أو يثنى على لغة اعراب لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه
مخالفين في ذلك الاشتراط اه سم وهذا الاشكال يجري في نحو خمسة عشر أيضاً

نحو بعلمك وسببو يفتقول يا عدل ويا سبب ث صيان ٢٤

وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع
 اكثر الكوفيين ترخيم ما آخره و به ذهب (١٨٦) القراء الى أنه لا يحذف منه الا الهاء

(قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمتنصوص أنك اذا رخت خمسة عشر
 بحذف عجزه ثم وقفت فانك تنقف بالهاء على اللغتين واذا رخت بعلبك ثم وقفت
 فعلى لغة من نوى لك أن تقول يا بعلبك هاء السكت وان شئت لم تأت بالهاء
 ووقفت باسكان الاخير وأما على لغة من لم يوفيتهم بالوقف بالاسكان وذهب
 الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف اه دما ميني وقوله
 في تخيم الخيوط بدأ أسلفه الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالهاء اذا وقف عليه بعد
 الترخيم سم (قوله فتقول ياسيوي) أي على لغة من ينتظر أماً على لغة من لا ينتظر
 فتقول ياسيوا لان الباء تنضم على هذه اللفظة فتقلب أفعال التصركها وانفتاح
 ما قبلها قاله الشارح على الاوضح (قوله لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب)
 أي ان حصل لبس كان يكون ثم من اسمه حاضر ومن اسمه حاضر موت قاله الشارح
 على الاوضح (قوله قياسا) أي على ما فيه تاء التانيث لان الجزء الثاني يشبهه تاء
 التانيث من وجوه فتح ما قبله غالباً وحذفت في النسب وقصه غير صدره كما أن تاء
 التانيث كذلك واحترزنا بغالبا عن نحو معد يكر ب (قوله اذا رخت اثنا عشر
 واثناعشرة) بالا ان فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الالف (قوله بمنزلة
 النون) أي المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثناعشر
 عشرة كما يضاف ثلاثة عشر واخواته ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة
 اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهم النون حذف الالف معهما كما تحذف
 مع النون كذلك في الدماميني (قوله وقيل ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف
 للترخيم اما حرف نحو ياسعافى ياسعاد واما حرفان نحو نامروفي نامروان
 واما كلمة برأسها نحو ياء عددي ياء معد يكر ب وياتأبط في ياتأبط شر واما كلمة
 وحرف نحو ياث واثنت في اثنا عشر واثناعشرة علمين والذي استظهره
 سم في ترخيم المركب الاسنادي اذ لم ينوا المحذوف أنه ان كان الباقي جملة
 كما في تأبط فان فاعله مترفيه قدر الضم في آخره والا كما في قام من قام زيد ضم
 آخره لفظا لانه كالمستقل والفعل الخالي من الضمير اذا سمي به يعرب لفظا فاذا
 بودى ضم لفظا (قوله وذا عمرو ونقل) ذامبة أو عمرو ومبتدأ ثان خبره نقل والجملة
 خبر المبتدأ الاول والزايط محذوف قدره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح
 من جواز تقديم مفعول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله أي نقل ذلك عن العرب) أي
 في باب النسب كما سذكره الشارح فلا يأتى في أنه منع ترخيمه في باب الترخيم (قوله
 لان من العرب من يقول ياتأبط) هذا محمل الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أي بجموع

فتقول ياسيوي وقال ابن
 كيسان لا يجوز حذف الجزء
 الثاني من المركب بل ان
 حذفت الحرف أو الحرفين
 فقلت يا بعلب يا حاضر
 لم أر به بأسا والمقول أن
 العرب لم ترخم المركب وانما
 أجازته النحويون قياسا
 * (تنبيه) * اذا رخت اثنا
 عشر واثناعشرة علمين
 حذفت الجزم مع الالف
 قبله فتقول ياث واثنت
 كما تفعل في ترخيمهما المولم
 يركنض على ذلك سيبويه
 وعلمته أن عجزهما بمنزلة النون
 ولذلك أعرب يا (وقل * ترخيم)
 علم مركب تركيب اسناد
 وهو المنقول من (جملة)
 نحو تأبط شر واورق آخره
 (وذا عمرو) وهو سيبويه
 (نقل) أي نقل ذلك عن
 العرب قال المصنف أكثر
 النحويين لا يجوزون ترخيم
 المركب المضمّن اسنادا
 كتأبط شر وهورجائلان
 سيبويه ذكر ذلك في أبواب
 النسب فقال تقول في النسب
 الى تأبط شر تأبطى لان
 من العرب من يقول ياتأبط

كلامه

ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل
 وقال الشارح فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة * (تنبيه) * يحسبوا سيبويه

وتسمى بقية لقمه وكنيته أبو بشر (وان نوبت بعد حذف ما حذف) ما مفعول نوبت أى اذا نوبت ثبوت
المحذوف بعد حذفه للترخيم (فالباقي) من المرخم (استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من
ينوى لغة من ينتظر (١٨٧) فتقول يا حار بالسكسر ويا جع بالفتح ويا منض بالضم

و ياقط بالسكون فى ترخيم
حارث وجعفر ومنصور
وقطر * (تنبهان) * الاول
منع السكون فى ترخيم نحو
قطر ثم قبل آخره ساكن
على هذه اللغة وخطهم ما يلزم
عليه من عدم النظر وقد
تقدم مذهب القراء فيه
* الثانى يستثنى من قوله
بما فيه ألف مستثنان
ذكرهما فى غير هذا
الكتاب * الاولى ما كان
مدغما فى المحذوف وهو
بعد ألف فانه ان كان له حركة
فى الاصل حركتهما نحو
مضار ومجاح فتقول فيهما
بمضار ويا مجاح بالسكسر ان
كانا اسمى فاعل ويا فتح ان
كانا اسمى مفعول ونحو
تحتاج تقول فيه بالفتح
بالضم لان أصله تحتاج
وان كان أصلى السكون
حركته بالفتح نحو اسبح
اسم بقله فان وزنه افعال
تمثلن أوها ما ساكن

كلامه فى الموضوعين (قوله وسيدويه لقبه) سبب بمعنى تتاح وويه بمعنى راحة
والإضافة فى لغة النجم على قلبها فى لغة العرب واقب بذلك لطافته لان التماخ من
لطيف الفواكه كذا فى التصريح (قوله بعد حذف) بالنون (قوله بما فيه ألف)
الباء للملايسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى جعل الباء بمعنى على
(قوله من عدم النظر) وهو ان يكون الاسم الممكن الصحيح الآخر ساكن الآخر
اه سم والبصر بين ان يقولوا المنوى كالتائب فليس الساكن هو الآخر فى
الحقيقة وكونه آخر الفظلا المحذوف فيه فمأمل (قوله ما كان مدغما) أى الباقي
الذى كان آخره مدغما وقوله فيما باقى التماسه ما حذف أى باقى الاسم ذى
الحرف الذى حذف ويحتمل أن التقدير الاولى الحرف الذى كان مدغما الثانية
الحرف الذى حذف والاو انبى بالسياق (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل
الباء كذلك كما فى خويص تصغير خاص اذا سميت به كما فى الدمامسى ولذا قال
الشارح على الاوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كحمر بقى على سكونه اه
أى كبقاء قطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظر الا ان يقال ما مر
وانما خص الالف بالذكرة هنا اكثر مما (قوله نحو مضار ومجاح) أى عين لما مر
(قوله بالفتح) لانه أقرب الحركات اليه أى الى السكون ووجهه أنه أخف الحركات
فهو أقرب الى السكون فى اللغة لان السكون أخف من الحركات اه سم وعبرة
الشارح على الاوضح فصر كبحر كة أقرب المتحركات اليه وهو الحاء وضمير اليه
عليها ير جمع الى الحرف الاخير كالراء من اسبحار وهذه العبارة هى الواقعة فى
كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتقول بالمتحركات كما فى
عبارة على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال يا سمع) أى بالفتح لان الكلام فى لغة من
ينتظر (قوله التماسه ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل وواجمع) التقييد
بالواو وغير جيد لان الحكم كذلك فيما لوسمى بالجمع ذى الباء نحو قاضين
ومصطفين دمامينى (قوله لزال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله
اسكنه اختارنى التسهيل عدم الرد) فتقول يا قاض بالضم ويا مصطف بالفتح لان

لاحظ له فى الحركة فاذا سمي به ورخم على هذه اللغة قيل يا اسبحار بالفتح فحركة بحر كة أقرب الحركات اليه
وهو الحاء وظاهر كلام الناظم فى التسهيل والسكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل عن
سيدويه فقال السبب فى فتح الفتح وقال الشلو بين يختاره ويحيز بالسكسر ونقل ابن عصفور عن القراء أنه
يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبق
بالآخر حتى ينتهى الى متحرك فعلى هذا يقال يا سمع * الثانية ما حذف لاجل وواجمع كماذا سمي بنحو قاضون
مصطفون من جوع معتل اللام فانه يقال فى ترخيمه يا قاضى ويا مصطفى برز الباء فى الاول والالف فى الثانى
ال سبب الحذف هذا مذهب الاكبرين وعليه مشى فى السكافية وشرحها اسكنه اختار فى التسهيل عدم الرد

(واجمعه) أى اجعل الباقي من المرخم (ان لم يوحذف (١٨٨) كما لو كان بالأخر وضعاً عاماً) أى

كلاسم التمام الموضوع على ثلاث الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرى الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويامنص ويأقط بالضم في الجمع كالو كانت أسماء تاممة لم يحذف منها شيئ * (تبيهان) * الاول لو كان ما قبل المحذوف مع تلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في تاجية ياناجي بالاسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموماً قدرت ضمها غير ضمها الاول نحو وتحتاج ومنص * الثاني يجوز في نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بكر بن زيد (فقبل على) الوجه (الاول) وهو مذهب من ينتظر (في) ترخيم (ثمرديا نحو) بابقاء الواو لانها محكوم لها بحكم الحشونم يلزمها لغة النظير (و) قول (يانجي على) الوجه (الثاني) (يا) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرود ولو الأجرى والأدلى والازم عدم النظر

السكان الاخير كالثابت لفظاً فالتقاء الساكنين موجود تقديره ولا خلاف في رد الياء والالف على لغة من لم ينوكا تقدم (قوله ان لم يوحذف) هكذا في نسخ بافتتاح نحو بنحمة وسبانه للمجهول ورف محذوف على النيباثة عن الفاعل وفي نسخ ان لم تنو محذوف بافتتاح تنو بوقية وسبانه لافاعل ونصب محذوف فاعلى المفوية وهو أوفق بقوله قبل وان نوبت بعد حذف ما حذف ونسبى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المسكودي في موضع المعول الثاني لاجعله والظاهر ان ما في قوله كذا نداء ولومصدرية والتقدير ككونه متمماً بالآخر في الوضع اه خالد وانما كان هذا هو الظاهر مع ان الحقيقي يتبعه مزيدا الثاني دون الاول لوقوعه في مركزه لكثرة زيادة ما يخلاف لو (قوله بالآخر) أى آخره بعد الحذف سم (قوله من الصحة والاعلال) أى ان كان آخره صحيحاً بقي على حاله والاعل كفى ثمود فانه يقال فيه شئ بقلب الواو ياء والضممة كسرة (قوله على هذه اللغة) أى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم ياناجية ياناجي بالفتح كفى سم (قوله ياناجي) مشكل مع قوله الآتي والترم الاول الخنعم ان خصصنا ما يأتي بالصفة وهذا ما لم يعلم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تخصيص ما يأتي بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتي لانه جعل كلام المصنف فيما يأتي عاملا للصفة وغيرها والذي ينبغي عندي حل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة الدافعة للاس وما يأتي على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضى فيما يأتي ما يؤيد (قوله ولو كان) أى ما قبل المحذوف مضموما قدرت الخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئاً وظاهر قول الشارح قدرت ضمناً أنه مبنى على ضم مقدر والذي في التصريح أن نحو تحتاج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التي كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأثبت بضم غير ضمها الاول ولو وافق ما في التصريح والأقرب عندي ما مشى عليه الشارح وان شغفه البعض تبعاً للتصريح لان تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الاصلية وحدث ضمة أخرى للياء وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع التابع اتباعاً للضمة المقدرة كفى باسبويه العالم برفع العالم للضمة الملقوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومرأ أنها تنكسر على لغة الانتظار ففي نحو يا حار بن زيد تمليت الراء (قوله وقبل يانجي على الثاني) يفهم من تقدير الشارح قبل أن العطف من عطف الحمل ومن تقديره قبل في الجملة التامة وابقاء الواو في الجملة الاولى أن في كلام المصنف احتمالاً كاحث حذف من كل من الجملتين نظير ما أنبته في الاخرى (قوله بقلب الواو ياء) أى والضمة كسرة (قوله الاجرى والادنى) أصلهما الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة

والواوياء (قوله اذ ليس في العربية الخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها
كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يحز في الاول وجاز في الثاني مع
انه اقل وكذا يقال في المبني اه دون شري ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون
الاسم على الثقل قبل الثقل دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه ان هذا متبادر
معترف مفرد فهو مبني وأجيب بأن له حكم المعرب لغرض بناءه (قوله نحو يدعو)
فان جعل علمناه وأمر عارض (قوله وبالمعرب المبني) أي أصالة لما تقدم (قوله نحو
هو الخ) أو ما نحو سنبوا اسم بلد بالصعيد فانظر أنه غير عربي ومثل بمباليين إشارة
الى أنه لا فرق في الواو التي قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو
هذا أبوك) فان الواو فيه ليست لازمة فانها تقلب ألقا في النصب ويا في الجر وما
خرج باللزم نحو هو وابدال الواو من الهمزة فانه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو
الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكروان) أي علمين لاسم من شروط
الترخيم العلية أو التأنيت بالياء وكذا يقال في الأمثلة الآتية والصميان في
الاصل هو التقلب والتوثب ويقال رجل صميان أي شجاع زكريا (قوله لما
سبق) أي من الحكم على كل بأنه حشور ولم يقبلها ألقا كما قبلها على الثاني لأن شرط
قلمها أن لا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقدير الأعلى الثاني
(قوله مع عدم المنافع الذي سيأتي بيانه) أي في قول الناظم
من ياء او واو بحرف أصل * ألقا بديل بعد فتح متصل
ان حرف التام الخ فالمنافع الآتي أن يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمي
ودعا) فيه لف ونشر مرتب فبرمي راجع الى ياصهي ودعا راجع الى يا كرفان صهي
ورمي يائيا اللام وكروا ودعا واواها وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين
المهملة معاقته على البعير بعد حمام الوقراه نخاله (قوله برشاء وكساء) أصلهما
رشاي وكسأو (قوله بتضعيف الالف) أي قلب التامة همزة كسباني في يابه
(قوله وعلى الثاني باذو ابرد المحذوف) هو اللام أي قلبه ألقا وارجاع العين الى
أصلها وهو الواو واذا أصل ذات ذوى أو ذو وعلى الخلاف حذف اللام وعوض عنها
تاء التأنيت كما قبل في بنت ثم قلبت الواو التي هي عين الكلمة ألقا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما في التثنية
والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لان سلم الجمع فيها بل التاء في التثنية لمحض
التأنيت كالتاء في كل معنى مؤنث والتاء في الجمع هي التاء المزيدة مع الالف
في جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ما ظهري في هذا المحل وهو
متين وان أوهم بعض العبارات خلافه (قوله برد اللام المحذوفة) أي لان حذفها
كان بسبب عدم تأتي صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت

اذ ليس في العربية اسم
معرب آخره ولا لازمة
قبلها ضمة فخرج الاسم
الفعل نحو يدعو والمعرب
المبني نحو هو وذو الطائفة
وبدكر الضم نحو دول وغزو
وباللزوم نحو هذا أبوك
وقل في ترخيم نحو صميان
وكروان على الاول ياصهي
ويا كروا وفتح الياء والواو
لما سبق وعلى الثاني ياصها
ويا كرا يقامها أنسا
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
مع عدم المنافع الذي سيأتي
بيانه كما فعل برمي ودعا
وقل في ترخيم سقاية وعلاوة
على الاول ياصقاي ويا علا
ويفتح الياء والواو وعلى
الثاني ياصقاة ويا علاء
بقلمها همزة تنطرق فيها
بعد ألف زائدة كما فعل
برشاء وكساء وقيل في ترخيم
لأن مسمى به على الاول
بالاوعلى الثاني بالاء
تضعيف الالف لانه لا يعلم
له ثالث يرد اليه وقيل في
ترخيم ذات على الاول ياذا
وعلى الثاني باذو ابرد
المحذوف وقيل في ترخيم
سفرج تصغير سفرجل على
الاول ياصفر وعلى الثاني
ياصفر عند الأكثرين وقال
الأخفش ياصفر برد اللام
المحذوفة لاجل التصغير وفتح هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية

اللام لتأني الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فبسبب حذفها الترخيم وهو موجود
 فلا تزد وقوله لاجل التصغير متعلق بالحذوفة (قوله والتم الاول الخ) كلامه هنا
 شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه بما قاله
 جماعة ان هذا اللبس انما يقترب في الصفة لا في العلم وهو الذي دل عليه كلام سيبويه
 ووجهه ان اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب قال الرضي والحق ان كل
 موضع قامت فيه قريفة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا والا فلا
 كذا في الدياتيني وعليه فتمتع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه
 اذا اُلبس كل منهما فتمتع ترخيم نحو فناء راسا فانه على الوجهين يلتبس بما في غير
 من شرحه قال ليس لسكن قضية تجوز الناظم ترخيم المثني والجمع بحذف ناداتيه كما
 مرجحوا ترخيم ما ذكره وان كان فيه لبس ولعل الفرق ان هاء التأنيث وضعت
 لتمييز المؤنث فلا يلحق حذفها عند اللبس لمنافاة الغرض من وضعها والا كذلك
 ما عداها اه قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثني
 والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقد اُفدنا لك فيما تقدم ان تجوز ترخيم المثني والجمع
 بحذف زيادته محمول على ما ذكرنا على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا اشكال
 فاعرفه (قوله ند كير مؤنث) ليس بقيد بل مثل ايهام ند كير المؤنث ايهام مجرد نداء
 مذكر لا ترخيم فيه كصريحوايه فلوقال ما يوهب تقدير تمامه خلاف المراد الا حاد (قوله
 كسيلة وحرارة) أي مؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايها
 ند كير المؤنث ان كانا مؤنثا ونداء مذكر لا ترخيم فيه ان كانا مذكر وحفصة أي مؤنث
 فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايها مذكر كير المؤنث ولا فرق في الثلاثة بين
 ان تكون أعلاما أو نسكرا م مقصودة وكالثلاثة في التزام الاول كل ما كانت التاء
 فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه لافرق بحمزة وطحة فيجوز فيه الوجهان (قوله
 وعذاب سئس في قراءة بعضهم) عبارة القارضي وعذاب سئس ساءا ساءا ساءا ساءا
 همزة مسسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعمل معملها) أي يفتح العين
 وذكره تقيما للثالثة وان لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ما قاله البعض (قوله
 وكجلبات) عطف على كطبلسان وأعاد السكبان لبعده العهد ولدفع توهم عطفه على
 ما قبله (قوله وحبلوى وحرأوى) أي بكسر الواو وتشديد الباء فيها نسبة إلى
 حبلوى وحرأوى فقوله الشارح يفتح الباء والواو وسوابه وكسر الواو اذ لا وجه لفتح الواو
 الا ان تصحح عبارة بان الواو معطوف على فتح لا على الباء ههنا ما ظهر لي بعد
 التوقف ثم رأيت في القارضي ما يؤيده حيث قال والثاني كطبلسان وحبلوى عين
 فتقول يا طبلسان يا حبلوى يفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز
 القاب) فلا تقول يا حبلوى بقلب الباء والواو انما الحركه ما وانفتح ما قبله ما ولا

(والتم الاول في) موضعين
 * الاول ما يوهب تقدير تمامه
 ند كير مؤنث (كسيلة) وحرارة
 وحفصة فتقول فيه يا مسلم
 ويا حارث ويا حفص بالفتح
 ثم لا يلتبس بنداء مذكر
 لا ترخيم فيه والثاني ما يلزم
 تقدير تمامه عدم النظر
 كطبلسان في لغة من كسر
 اللام مسمى به فتقول فيه
 يا طبلسان بالفتح على نسبة
 المحذوف ولا يجوز الضم
 لانه ليس في الكلام في فعل
 صحيح العين الا ما ذكر من
 نحو صب يقل اسم امرأة
 وعذاب سئس في قراءة
 بعضهم ولا فيعمل معملها
 بسل التزم في الصحيح الفتح
 كضيع وفي المعتل الكسر
 ككيد وصب وحين
 وكجلبات وحبلوى وحرأوى
 فتقول فيها يا حبلوى
 ويا حبلوى ويا حبلوى وفتح
 الباء والواو على نسبة
 المحذوف ولا يجوز القلب
 على نية الاستقلال لما
 يلزم عليه من عدم النظر
 وهو كون ألف فعلية وهمزة
 فعلا مبدئين وهما

لا يكونان الاللتأنيث * (تنبيه) * ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لاجل أنه مختلف فيه فاعتمده الاخفش والمازني والمبرد وذهب السراي وغيره الى عدم اعتباره وحوار الترقيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين في) ماهو (كسلة) بفتح الال اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين فتقول يا سلم بفتح الميم (191) وضهما **تنبيه** * الاكثر في ما جاز فيه الوجهان

الوجه الال والوجه الال وهو ان ينوي المحذوف كاذص عليه في التسهيل وعبارته تقديرا ثبوت المحذوف والترقيم اعرف من تقدير التمام بدوياً (ولانظر اركانهم وادون ندا * ما للنداء يصلح نحو أحدا) أي يجوز الترقيم في غير النداء بشرط ثلاثة * الال الاضطراب البسه فلا يجوز ذلك في السبعة * الثاني أن يصلح الاسم للنداء نحو أحدها يجوز في نحو الغلام ومن ثم خطئ من جعل من ترقيم الضرورة قوله * أو القائمة من ورق الحمى * كما ذكره ابن جني في المحتسب والاصل الحماح مخذف الالف والميم الاخيرة لال على وجه الترقيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الال لاجل القافية (الثالث) أن يكون اما زائدا على الثلاثة أو بقاء

با حراء بقاب الواو - مرة لتطر فها بعد أنف زائدة (قوله لا يكونان الاللتأنيث) أي وماللتأنيث لا يكون مدلا اه اسم أي بل مزيدين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أي في الامثلة المقدمة كطيلسان وجلبات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين في كسلة) قد يقال ترخيمه على لغة التمام بل بسنداء مسلم مسمى به اه سم وقد يجب بأن التسمية به نادرة فلم يعتبر (قوله كسلة) أي وحزرة وطلحة * فائدة * أجاز الجهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحرابن عمر والبيت ومنعه السيراني والفرع وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفعه تابعه على لغة التمام مراعاة للافظا وما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر اذ لا ضم في اللفظ قال يسر والذي يظهر الجواز لان الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت الخ (قوله لترخيم) ضلعة المحذوف وقوله أعرف أي أشهر في لسان العرب وقوله بدونه أي المحذوف (قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الالف الخ) هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الال في غاية الشذوذ كما في ابن غازي وغيره (قوله لما ذكرناه) أي من اشتراط صلاحية النداء فهو لغة لقوله لال على وجه الترقيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه في حيث أي التفسيرية وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثاني باطل فراجعها تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع الى التأنيث بالتاء يعني أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط اما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أنه سمه كلامه) أي حيث أطلق ولم يشترط العلية والتأنيث بالتاء (قوله ومنه) أي من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس يعلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بجمجمة فهلمة مفقوحتين شدة البرد وضبطه بجملة من سهو اه زكرا وكذا ضبطه بالحماح صاحب مختصر المحام وقال انه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه

التأنيث ولا تشترط العلية ولا التأنيث بالتاء عينا كما فهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله * ليس حتى على المنون بخال * أي بخالد * تنبيه * اقتضى كلامه أن هذا الترقيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام اجماع كقوله * انعم الفتى فعدوا الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر * أراد ابن مالك في حذف الكافي وجعل ما سبق من الاسم بمنزلة اسم لم يحدف منه شيء ولهذا أتوه بما على لغة من بفتح فجاز به سبويه ومنعه المبرد وبدل الجواز قوله

سيدويه ور واه المبرد وما
 عهدى بعد هذا بأما ما قال
 في شرح الكافية
 والأصناف يقتضى تفرير
 الروايتين ولا تدفع احدهما
 بالآخرى واستشهد سيدويه
 أيضا بقوله * ان ابن
 حارث ان أشتق لرويته
 أو اشتدحه فان الناس قد
 علوا * (حاشية) * قال في
 التسهيل ولا يرخم في غيرها
 يعنى في غير الضرورة
 منادى عار من الشروط
 الا ماشد من يصاح وأطرق
 كرا على الأشهر اذ الأصل
 صاحب وكروان فرخم مع
 عدم العلية شدوذ أو أشار
 بالأشهر الى خلاف المبرد
 فإنه زعم أنه ليس مرخما
 وان ذكر الكروان يقال
 له كرا والله أعلم
 * (الاختصاص) *
 (الاختصاص) قصر الحكم
 على بعض أفراد المذكور
 وهو خبر (كنداء) أى جاء
 على صورة النداء لفظا
 توسعا كما جاء الخبر على
 صورة الأمر والأمر على
 صورة الخبر والخبر على
 صورة الاستفهام والاستفهام
 على صورة الخبر لكنه
 يفارق النداء في ثمانية

بجهلتي سـهـوالى العيني وصاحب التصريح فانهما ضبطاه بجهلتي ونسراه
 بشدة البرد (قوله راما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى قطعة الجبل البالية
 والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة اسم امرأة ولورخم على لغة التمام لقب
 امام بالغ (قوله بأما) أى فهو من ترخيم المنادى لان الترخيم للضرورة فلا
 شاهد فيه على هذه الرواية لسيدويه (قوله ان ابن حارث) أراد حارثه فرخمه بحذف
 التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علوا محذوف تقديره قد علوا وذلك
 منى كفى العيني (قوله على الأشهر) راجع لأطرق كرا فقط كما يعلم مما بعده (قوله
 اذ الأصل صاحب) زعم ابن خروف أن الأصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب
 المزجى فرخم بحذف الكلمة الثامنة ثم أدر كترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت
 الباء من صاحب وهو تعفلا داعى اليه (قوله مع عدم العلية) أى وعدم التاء

الاختصاص

الباعث عليه اما فرخوع على "أما الجواد يعقد القبر أو تواضع نحو انى أياها
 العبد فقبر الى عقول الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله
 قصر الحكم على بعض أفراد المذكور) أى أولا فاذا قيل لا عالم الا زيد فقد قصرنا
 الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه
 لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم على ضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر
 معرفة معمولا لاختص واجب الحذف (قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به الى
 أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالبا فلا يرد أن المنصوب
 على الاختصاص المقرون بال ليس على صورة المنادى ولأن تقول وجه الشبه ان
 كلام الاختصاص والنداء يوجد معه اسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا
 وهذا الوجه من قول شيخنا السيد مجيبه على صورة النداء انما هو فى أياها وأيتها
 لا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الأمر) نحو أحسن زيد فان صورته صورة
 الأمر وهو خبر على المشهور اذ هو فى تقدير ما أحسنه والأمر على صورة الخبر نحو
 والوالدان يرضعن أى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف
 عبده أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندل زيد على تقدير
 همزة الاستفهام (قوله فى ثمانية أحكام) زاد عليها فى التصريح أنه لا يكون
 نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يتبدل ولا يرخم
 وأن أياها اختلفت فى ضمها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلاخلاف وأن
 العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل
 لم يعرض عنه هنا شئى وعرض عنه فى النداء حرفه وجميع الأحكام المذكورة

راجعة الى جهة اللفظ وأما الاحكام المعنوية التي يفتقران فيها فثلاثة أحدها
 أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني أن الغرض من ذكره
 تخصص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه بخلاف النداء * والثالث أنه مفيد
 لغرض أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل في أمثاله) أراد بالإنشاء ما قابل الأول
 فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في سخن معاشر الانبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدأ
 والخبر وما وقع بعد فراغه كمثل النائم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو
 ارجوني (قوله كأيا الفتى باثر ارجونيا) واعراب ذلك أن يقال ارجوني فعل أمر
 للجماعة مبني على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعل وحول وأي
 مبني على الضم في محل نصب على المدحولية بأخص المحذوف وجوبا وبها التقية
 والفتى مرفوع بضمه مقدره على الالف فعلا أي تابع للفظها فقط (قوله اسمها
 جمعناه) كالياء في ارجوني فإنها بمعنى أيها الفتى أي أن المراد منها ما شئ واحد
 وهذا أوضع مما قاله البعض (قوله وأنه نصب) أي لفظا لا محلا فقط مع كونه مفردا
 أي معرفا قال في التوضيح كما في هذا المثال يعني المثال المتقدم في عبارته وهو بك
 الله نرجوا الفضل كما في شرحه ويستثنى من ذلك أي كما في مثال الناظم فان نصبها
 محلي فقط ومما ذكرنا يعلم ما في كلام البعض من التخليط (قوله وهنا لا توصف به)
 الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنه توصف بالموصول سم (قوله ولم يتحكما ههنا
 خلافا لـ) لعل وجهه أنه يتوسع في النداء مالا يتوسع في الاختصاص لانه أكثر
 منه دورا ناوله وفي وجوب رفعه أي مراعاة لفظ أي وظاهر عبارته أن شبهته
 اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كمر في النداء اذا لم تقتضى الرفع الاعرابي
 (قوله بعد ضمير تخصصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أي يخص الاسم
 الظاهر كما نأفعل كذا أي الرجل أو يشارك فيه أي يشارك الاسم الظاهر في
 الضمير غيره كنحن العرب أسخى من يدل وينتجما اه وفيه أن الضمير دائما
 يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كصرت حواءه
 وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن مراد بشار كغير الاسم الظاهر
 له في الضمير ما كنا الصلاحية نحن مثلا في نفسها قطع النظر عن المقام لان يراد
 بها ما يعي الانبياء وغيرهم قد تدبر وقوله يشارك فيه امامبني للفعل أول الناعل
 وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة
 جارية على غيرها الموصوف وان كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز
 الضمير الراجع الى الاسم الظاهر لامن اللبس ويصح على بناء يشارك للمفعول
 جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خالبا من الضمير جاريا على الموصوف (قوله أيها)
 أي للذ كرمفرد أو مثنى أو جمعا وأيتها أي للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا

* الثاني أنه لا يصح في
 أول الكلام بل في أمثاله
 وقد أشار اليه بقوله (كأيا
 الفتى باثر ارجونيا)
 (والثالث) أنه يشترط أن
 يكون المقدم عليه اسما
 جمعناه * والرابع والخامس
 أنه يشترط كونه علما وأنه
 نصب مع كونه مفردا
 (والسادس) أنه يكون
 بالقياسا كما سأتى أمثلة
 ذلك * السابع أن أتوصف
 في النداء باسم الإشارة
 وهنا لا توصف به * الثامن
 أن المازني أجاز نصب تابع
 أي في النداء ولم يتحكما ههنا
 خلافا في وجوب رفعه وفي
 الارشاد لا خلاف في
 تابعها أنه مرفوع واعلم
 ان الخصوص وهو الاسم
 الظاهر الواقع بعد ضمير
 يخصه أو يشارك فيه على
 أربعة أنواع * الأول أن يكون
 أيها وأيتها فلمها حكمهما
 في النداء وهو الضم
 ويلزمهما الوصف باسم محلي
 باللازم الرفع

نحو أنا فاعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيها العصاة * والثاني أن يكون معرفة بأل واياه الإشارة بقوله
 (وقد يرى ذادون أي تلوال * كمثل نحن العرب أئحى من بذل) بالذال المحجمة أي أعطى * والسالث أن يكون
 معرفة بالاضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء (١٩٤) لا نوث وقوله * نحن بني ضبة أصحاب

الجمال * قال سيبويه
 وأكثر الاسماء دخولاً في
 هذا الباب بنو فلان ومعاشر
 مضافة وأهل البيت وآل
 فلان * والرائع أن يكون
 علماً وهو قابل ومنه قوله
 * بنا تجمياً يكشف الضباب
 ولا يدخل في هذا الباب نكرة
 ولا اسم إشارة * (تنبية) *
 لا يقع المختص منبياً على
 الضم الا بلفظ أيها وأيتها
 وأما غيرهما فنصوب ونائبه
 فعل واجب الحذف تقديره
 أخص واختلاف في موضع
 أيها وأيتها فذهب الجمهور
 أنهما في موضع نصب
 بأخص أيضاً وذهب
 الأخص إلى أنه منسأدى
 ولا ينكر أن منسأدى
 الانسان نفسه الأترى الى
 قول عمر رضي الله عنه كل
 الناس أقره منكم يا عمر
 وذهب السيرافي إلى أن تأتي
 الاختصاص معرفة وزعم
 أنها تختص وجهه من أن
 تكون خبر المبتدأ محذوف
 والتقدير أنا فاعل كذا هو
 أيها الرجل أي المخصوص

في الشاطبي (قوله نحو أنا فاعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص في المشايخ
 في موضع نصب على الحال والمعنى أنا فاعل ذلك مخصوصاً من بين الرجال واللهم اغفر
 لنا مخصوصين من بين العصاة قاله الرضي (قوله العصاة) هي بكسر العين
 الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفة بأل) قال ابن الحاجب المعروف بأل
 ليس منقولاً عن النداء لان المنادى لا يكون إلا مع نداء ونحو أيها الرجل منقول عنه
 قطعاً والمضاف يحتمل الاحسين أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بما مقدرة
 كما في أيها الرجل وأن يتنصب بفعل مقدرة نحو أعني أو أخص أو أمدح كما في
 المعروف بأل والنقل خلاف الاصل فالاول أن يتنصب انتصاباً نحو العرب اه
 وقوله ونصبه بما مقدرة أي مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة
 لا معنوية ولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضع وغيرهما أن كل
 مخصوص منصوب بفعل مقدرة تقديره أخص مثلاً وليس هناك بما مقدرة قوله وقد
 يرى (ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذواته مفعول ثان ليرى
 والكسوف في كثير زائدة (قوله العرب) منصوب محذوف والجملة معرفة شبهة بين
 المبتدأ والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت كذا في المعنى (قوله نحن معاشر
 الانبياء) قال في التصريح بهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما
 الموجود في سنن القسائي الكبرى انما معاشر الانبياء اه وقال شيخنا السيد رواه
 الزائر بلفظ نحن ورواه القسائي بلفظ ان (قوله وأهل البيت) قبل منه انما يريد
 الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحیح كما في (قوله يكشف الضباب) هو شئ
 الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما في (قوله ولا اسم إشارة) وهو موصول ولا
 كالغبار يكون في أطراف السماء عيني (قوله ولا اسم إشارة) وهو موصول ولا
 ضمير قاله في الارشاد تصريح (قوله اللفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيها
 استصحاب حالهما في النداء بان نقلاً بحالهما عن النداء واستعمالاً في غيره كذا
 في الحواشي وقال في المعنى وجه بناءهما على الضم مشابهة ما في اللفظ أيها وأيتها
 في النداء وان اتقى هنا موجب بناءهما في النداء (قوله هو أيها الرجل) لعل أيها
 على كلامه واقعة على الشخص مثلاً فتأمل (قوله أي المخصوص به) تفسير للضمير
 أعني هو والضمير في به يرجع الى الفعل المفهوم من فاعل كذا (قوله أنا المذكور)
 خبر عن أيها ولا حاجة الى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلي ضمير متكلم) ولا يجوز

به وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل
 المخصوص أنا المذكور * (خاتمة) * الاكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت وقد يدل على ضمير مخاطب
 كقوله بلى الله نرجوا الفضل وسبحانك الله العظيم

أن يتقدم على الضمير كقوله السيموطي وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا
يعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب حتمت المسكارم ولا يزيد العالم تقدي
الناس تصریح

التحذير والاعراء

قال في النكت جمعها في باب واحد لاستواء أحكامها - ما وكان ينبغي تقديم
الاعراء على التحذير لان الاعراء هو الاحسن معني وعادة النحويين البداءة به
كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب وتعود ذلك
ولا ترى طباعهم - العكس اهـ ولك أن تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل
التخاية والاعراء من قبيل التلمية ثم - ما وان تساوي احكاما مقرران معني فالاعراء
التسلط على الشيء والتحذير لا يبعد عنه ويشتمل التحذير على محذر بكسر الهمزة
وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشئ مثلا كذاني
الغزى ومثله يجرى في الاعراء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون
المتكلم والغائب لان تحذيره - ما شاذ كما سيأتي قال شيخ الاسلام التحذير يكون
بثلاثة اشياء باباك وأخواتها وبماتك عنهما من الاسماء المضافة الى ضمير
المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد وسيأتي بيانها في كلامه (قوله
تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لان تحذيره
هو الكثير المقيس فقصده الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر
مكروه) ولو في زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليجتنبه الخ)
بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبهه والظاهر
عندي الأول من الاعراء والثاني من التحذير وانما لم يذكره - ما الشارح
لانها لا ينبغي صدوره من العاقل بقي أن تعريف التحذير يشمل تحذيرا تؤذ أخاك
ولا تعص الله ونظائر ما نقلناه فربما عن شيخ الاسلام خلافة وتعريف الاعراء
يشمل نحو أحسن الى أخيك وأطع الله واصل مروفي كون كل ذلك ونحوه يسمى
اعراء اصطلاحا بعد قدام (قوله محمود) فيه ما حصر في نظيره وكان الاحسن في المقابلة
أن يعبر بال مكروه والمحجوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أي حقيقة
أو صورة يشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتي) حاصله أن محل الوجوب اذا
كان التحذير بابيا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب سترعامله) أي
حذفه قال البعض مقدر اعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أهم
ذكر وان أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا
الحذف بل صرح به بعضهم فان فعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره

ولا يكون بعد ضمير غائب
* (التحذير والاعراء) *

التحذير تنبيه المخاطب على
أمر مكروه ليجتنبه
والاعراء تنبيهه على
أمر محمود ليفعله وانما
ذكر ذلك بعد باب النداء لان
الاسم في التحذير والاعراء
مفعول به بفعل محذوف
لا يجوز اظهاره كالنداء
على تفصيل يأتي * اعلم أن
التحذير على نوعين * الأول
أن يكون بابيا ونحوه
* والثاني بدونه فالأول
يجب سترعامله

من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو في الفعل الملقوظ به فاعلى به
تقدير الفعل بعد اياك لانهاض والتعليل الصحيح ما في الدماميني ونصه تقدير الفعل
بعد اياك واجب اذ لو قدر مقدم الزم أن يكون أصله باعدك أي باعد أنت اياك
فيلزم تعدى الفعل الرفع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال
القلوب وما حمل عليها اه ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صفيح التصريح وصرح
به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد
عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وهو
ما شئ عليه الشارح والموضع فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء المحذور المذكور
ظنرا الى أن المفعول في الحقيقة تلاقى لا الضمير هذ تخفى المقام فاحتفظ عليه
والسلام فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذور والاسد محذور منه
وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف
للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهي هنا كونه
مفعولا لا أي مبعادا وكذا الاسد مبعادا والمعنى اياك باعد وابعاد الاسد
كأمر (قوله مطلقا) أي سواء كان مع عطف أو تنكير أو لا (قوله جعله) أي هذا
اللفظ بدلا أي عوضا من اللفظ أي التلطف بالفعل أي ولا يجمع بين العوض
والمعوض (قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف
الثالث وان أوهمة عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيعمل
صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أي بعد أن كان
مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون طرف لغومة عملت بالنسب وكذا قوله لا باوذا
مفعول مقدم لانتسب (قوله والاصل) أي أصل اياك من الاسد باعد بنفسك الخ
حاصله أنه اذا ذكر المحذومه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جزمه بناء على أن
العامل عندهم في اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثاني بنفسه وأما البيت فعلى
حذف الجار ضرورة وعند ان الناظم يجوز نصبه ولا يتعين من كافي البيت بناء
على أن العامل عنده في اياك احذرو ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه كنجب
وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل اما أن يجزم أو ينصب بفعل محذوف آخر
تقديره دع ونحوه ويجوز اظهاره وأما نحو اياك أن تفعل فإثر عند الجميع (قوله
وقيل التقدير احذرك من الاسد) لان احذرت يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه قال
الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذرت الواجب
تقدير ما يؤدى الغرض اذا المقدر ليس أمرته بعد اياه لا يعدل عنه (قوله مجتمع على
التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما مر وجهه منصوصا
بقرع الخافض والاصل من الاسد يرده أنه سماعي الاعم أن وأن ومحل الامتناع

مطلقا كما أشار اليه بقوله
(اياك والشر ونحوه)
أي نحو اياك كاياك
وابا كما وياكم وياكن
(نصب * محذورا) أي
بعامل (استناره وحب)
لانه لما كثر التحذير بهذا
اللفظ جعله بلامن اللفظ
بافعل والاصل احذرت تلاقى
نفسك والشر ثم حذف
الفعل وفاعله ثم المضاف
الاول وأنيب عنه الثاني
فاتصّب ثم الثاني وأنيب
عنه الثالث فاتصّب
وانفصل (ودون عطف ذا)
الحكم أي النصب بعامل
مستتر وجوبا (لا انصب)
سواء وجد تنكير أو قوله
فاياك اياك المسرا فانه *
الى الشر ذعا ولشر جاب
أم لم يوجد نحو اياك من
الاسد والاصل باعد نفسك
من الاسد ثم حذف باعد
أعماله والمضاف وقيل
التقدير احذرك من الاسد
فصوابك الاسد مجتمع على
التقدير الاول

اذالم يضمن معنى فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه كجذب وحذروا الاجاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجاز على الثاني) لان أحد ذر يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما يتعدى اليه من كاسر ويبنى أيضا على التقديرين أن الكلام على الاول اثنائي وعلى الثاني خبري (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والمبعض بان مفاد ما استنقله عن التسهيل أن نصب الثاني بعامل آخر لا يناسب الاول ولك دفعه بحمل الضمير في قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل الى مجرد جواز النصب وان اختلف تخريجه (قوله اصلاحيته لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الاول وترك تعليله على الثاني لظهوره (قوله باضمارة نصب آخر) فالتقدير في اياك الشرع باعد نفسك ودع الشرع ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور في تقديرهم عامل اياك باعد اذ لو قدره الناظم أحد ذر ليجب الى تقدير نصب آخر للشرع كقوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد نفسك من الشرع والشرع منك وهو أقل تكافؤا من كون الاصل اتق نفسك الخ لا من كون الاصل احذر تلاقى نفسك والشرع وهذا القول صارت الاقوال في اياك والشرع أربعة (قوله أن يدنومن الشرع) بدل اشتمال (قوله والشرع أن يدنومنك) وقد حصل الواجب من اشتراط المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما محذر والآخر مضمرة (قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لاقبله والا كان الاصل أى الثاني اتقك فيلزم تعدى الفعل الرفع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حل عليها اسم وقد يقال لاندظر الى كون الفعل انما يتعدى في الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكف كما ظهره إلا أن يفرق بأن المقدرها عين الضمير في المعنى بخلاف المقدر في النظم المار وكل هذا يجري في قوله سابقا بتجويز اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبه (قوله بفعل آخر مضمرة) تقديره ودع الشرع مثلا (قوله حكم الضمير في هذا الباب) أراد ابا الضمير ما شمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنقلب الى اياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه في غيره قل الدماميني فاذا قلت اياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والآخر مرفوع مستكن فيه منقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت اياك قلت اياك بنفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حيث ذكروا أما العطف فتقول في العطف على اياك اياك وزيدا والشرع وان شئت قلت اياك أنت وزيدا والشرع وتقول ان عطفك على

وهو قول الجمهور وجاز على الثاني وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل وبعضه الميت ولا خلاف في جواز اياك أن تفعل اصلاحيته لتقدير من قال في التسهيل ولا يخذف يعنى العاطف بعد اياك الا والمحذور منصوب باضمارة نصب آخر أو محذور عن تقديرهما مع أن تفعل ككف* (تنبهان) الاول ما قدمته من التقدير في اياك والشرع هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال انه أقل تكافؤا وقيل الاصل اتق نفسك أن يدنومن الشرع والشرع أن يدنومنك فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور وذهب ابن طاهر وابن خروف الى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمرة فهو عندهما من قبيل عطف الجملة * الثاني حكم الضمير في هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكمه في غيره نحو اياك نفسك أن تفعل و اياك أنت نفسك أن تفعل و اياك وزيدا أن تفعل

واياك أنت وزيدان تفعل
 (وما سواه) أي ماسوي
 ما يابا وهو النوع الثاني
 من نوعي التحذير (ستر فعله
 لن يقرها الامع العطف)
 سواء ذكر المحذّر نحو ما
 رأستك والسيف أي يمازن
 في رأستك واحذرا السيف
 أم لم يذكر نحو ناقة الله
 وسقياها (أو التكرار)
 كذلك (كأضبعن الضيعم)
 أي الاسد الاسد (إذا
 السارى) ونحو رأستك
 رأستك جعلوا العطف
 والتكرار كالبدل من
 اللفظ بالفعول فالجملتين
 عطف وليا تكرر اجاز ستر
 العامل وظاهرا تقول
 ففعلنا الشراى جنب نفسك
 الشرا وان شئت أظهرت
 وتقول الاسد أي احذر
 الاسد وان شئت أظهرت
 وسنه قوله *خل الطر يقر
 يعني المناربه * (تبيينها) *
 القول اجاز بد مهم الظهار
 العامل مع التكرار وقال
 فيقول ولا تتبع * الثاني
 فعل قوله الامع العطف
 أو التكرار الظهور الاربع
 التندس وكلامه في الكافية
 يشعر بان الاخوة منها
 وهي رأستك رأستك يحوز

المرفوع اياك أنت وزيد ويقع بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم اه قال شيخنا
 والبعض وهذا مبني على انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف
 ما تقدم في الشرح في قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعلمه فليس معنا الاضمة وواحد
 وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أو لام فعله لأن في عوده ثانيا عند مجيء
 ما يستكن فيه وهو اياك اذ هو في وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على ما في كثير
 من النسخ من رفع زيد في قوله واياك أنت وزيدان تفعل أماعلى ما في بعضهما من
 نصبة فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأن يتبسه وبين
 تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحيد فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف
 ذلك (قوله الامع العطف) أي بالواو فقط كما أتى (قوله سواء ذكر المحذّر) بفتح
 الذال المحجمة قال شيخنا الظاهر أن مراده من مخاطب كإذن من رأستك والسيف
 وذا السارى من الضيعم الضيعم إذا السارى لكن هذا خلاف ما اصططحو
 عليه من أن المحذّر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو منكسر على
 التفصيل المعلوم من اياك وما جرى مجراه وعليه قول المصنف وكحذراخ والدليل
 على أن مراده مخاطب أنه مثل المالم يذكر فيه التحذير ناقة الله وسقياها مع أنه
 بصا في علية أنه اسم منصوب الخ اه وتمثله بقوله كإذن الخ يشعر بأن المراد مخاطب
 بالنداء لا بالكافي فيكون نحو رأستك رأستك مثلا للمالم يذكر فيه المحذّر وقد علم
 من ذلك أن قول المصنف إذا السارى ليس تسكمه بل من جملة المثال (قوله أي
 يمازن في رأستك واحذرا السيف) هلا جعل تقديره كهو في اياك والشراى احذر
 تلاتي رأستك والسيف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذّر من مع العطف قال
 البيضاوي أي ذروا ناقة الله وسقياها فلا تدودوها عنها قال الشيخ زاده في حاشيته
 عليه هذا اشارة الى أن ناقة الله منصور بعامل مضمر على التحذير واضمار
 الناصب هنا واجب لمسكان العطف اه (قوله كذلك) أي سواء ذكر المحذّر أو لا
 (قوله ونحو رأستك رأستك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بد المحذّر عن ذكر
 المحذّر منه كحكسه (قوله ومنه) أي من الاظهار (قوله خل الطر بقى) الشاهد فيه
 حيث أظهر العامل لأن المحذّر منه وهو الطر بقى خال من التكرار والعطف
 تصرح والمنار بفتح الميم والنون حدود الارض ويوجد في بعض النسخ تمام البيت
 وهو * وبرز بهزة حيث اضطررك القدر * أي في برزهرى الارض الواسعة
 (قوله ونحو رأستك كاياك جعل الخ) يعني أن رأستك انما يكون كاياك في وجوب ستر
 عامله حيث عطف عليه المحذّر ففهو ما حيث لم يعطف عليه لا يكون كاياك ولو
 حصل تكرر وهو هذا وجه الاشعار الذي ذكره واعترض البعض على الشارح بأن
 في كلامه قصورا لان كلام الكافية يشعر بجواز الاظهار في الثالثة أيضا اذ

فيها الظاهر العامل فله قال ونحو رأستك كاياك جعل اذا الذي يحذّر معطوف واصل ليس

ليس في كلامها تهديد بحذف المخدري المحاطب اهـ وأقول اذا أحسنت التأمل
 في كلام الكافية وجدته مشعرا يجوز الاظهار في بعض أفراد الاربعة وبعض
 افراد الثلاثة في جميع أفرادها لان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه
 بذكر غير المخدز منه أولا بقرينة قوله اذا الذي يحذرا الخ سواء ذكر المخاطب أولا
 وحينئذ يفيد كلامها أنه اذا قبل رأسك رأسك وأرأسك رأسك يذ جازاظهار
 العامل لعدم عطف المخدز منه والاول من أفراد الاربعة والثاني من أفراد الثلاثة
 ولا تعرض في كلامها منطوقا ولا مفعولا والخبر ما اذا قبل الضمغ الضمغ وهو
 من افراد الاربعة أو الضمغ الضمغ اذا الساري وهو من أفراد الثلاثة لان فرض
 كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير المخدز منه أولا والتحذير في هذين المثالين
 بذكر المخدز منه أولا فلا يتم اطلاق الشارح ولا اطلاق البعض فافهم (قوله بما
 تقدم) أي من وجوب ستر العامل في الصور الاربعة (قوله وكون ما بعدها الخ)
 وعلمه فالخفيف جائزا ولا واجب لعدم العطف قاله الدماميني (قوله لتذك) من التذكيرة
 والاسل بفتح الهمزة والسين الهمزة مارق من الحديد كالسيف والسكين تصریح
 (قوله والاصل اباي باعدوا عن حذف الارب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج
 التقدير اباي وحذف الارب و اياكم وان يحذف أحدكم الارب تحذف من كل من
 الجمعتين ما أثبت نظيره في الأخرى أي فيكون احتميا كما كذا في السندوفي
 والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فضعف قول الجمهور بأن فيه
 الحذف من الاول دلالة الثاني وهو قليل يجري مثله في قول الزجاج وزيد بأن فيه
 ادعاء حذف اياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها في هذا الباب من أنها بديل من اللفظ
 بالهـ (قوله تم حذف من الاول المخدور) وهو حذف الارب ومن الثاني المخدز
 وهو أنفكم وقول البعض تبعاً للتصريح وهو باعدوا أنفكم فيه تساهل (قوله و ايا
 الشواب) يشبه من معجزة وآخرة موحدة جمع شابة ويروي بسين مهملة آخرة مشابة
 فوقية جمع سواؤه (قوله والتقدير فلينحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أي حذف
 الفسعل مع فاعله ثم لا يتم نفس فان فصل الضمير وانصب وأقام اياهم أقام أنفس
 (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كما
 في التوشيح وظهور في اربع وهو جعل ايا المخدز منه ثم رأيت في الهمع خلافا حيث
 ذكر أن المخدز منه يكون ضمير غائب معطوفا على المخدز واستشهد بقول الشاعر
 فلا تحب أحاط الجهل * و اياك و اياه

مفعولا معه جائزا فاذا قلت
 اياك وزيدا أن تفعل كذا
 صح أن تكون الواو و اوسع
 (وشذ) التحذير بغير ضمير
 المخاطب نحو (اياي) في
 قول عـ ر رضي الله عنه
 لتذك لبيك الاسل والرماح
 والسهام و اياي وأن يحذف
 أحدكم الارب والاسل
 اياي باعدوا عن حذف
 الارب و اعدوا أنفسكم
 عن أن يحذف أحدكم
 الارب ثم حذف من الاول
 المخدور ومن الثاني المخدز
 ومثله اياي انا (و اياه)
 وما أشبهه من شواثر الغيبة
 المنفصلة (أشذ) من اياي
 كما في قول بعضهم اذا بلغ
 الرجل الستين فانا و ايا
 الشواب والتقدير فلينحذر
 تلاقى نفسه وأنفس الشواب
 وفيه شذوذان مجيء التحذير
 فيه لغائب و اضافة اياي الى
 ظاهر وهو الشواب ولا
 يقاس على ذلك كما أشار الى
 ذلك بقوله (وعن سيبويه
 التقصير من قاس اتبذ) أي
 من قاس على اياي و اياه وما
 أشبههما فقد حاد عن طريق
 الصواب اهـ * (تنبیه) *
 ظاهر كلام التسهيل أنه

يجوز القياس على اياي و اياها فانه قال ينصب محذرا اياي و اياها معطوفا عليه المخدور فلم يصرح بشذوذ وجه
 خلاف ما هنا (و كحذف بلا ايا جمعلا

مغرى به في كل ما قد فصلا من الاحكام فلا يلزم مترجمه الامع العطف كقوله المبر وأتوا الخبذة بتقدير المزم أو
التكرار كقوله * أخلأ أخلأ ان من لا أخاله (٢٠٠) * كساع الى الهيجا بغير سلاح * وان

ابن عم المرء فاعلم جناحه
وهل ينض البازي بغير
جناح * أي الزم أخلأ ويجوز
اظهار العامل في نحو
الصلاة جامعة اذا الصلاة
نصب على الاعراء بتقدير
احضروا وجامعة حال فلو
صرحت باحضر واجاز
* (تنبه) * قد يرفع المكرر
في الاعراء والتخدير كقوله *
ان قومنا هم عمير واشبا
* عمير ومنهم السفايح
لتدبرون بالوفاء اذا قيل
أخوات الخبذة السلاح السلاح
وقال الفراء في قوله تعالى
تأقته الله وسبقها نصب
الناقعة على التخدير وكل
تخدير فهو نصب ولورفع على
اشمار هذه لجاز فان
العرب قد ترفع ما فيه معنى
التخدير اه (خاتمة) *
قال في التسهيل ألحق
بالتخدير والاعراء في التزام
اشمار الناصب مثل وشبهه
نحو كايهما وتمر او امرا
ونفسه والكلاب على
البقر وأحشفا وسوء كدلة
ومن أنت زيد او كل شيء ولا
هذا ولا شئمة حر وهذا

ان انا في نحو اباه مضافة لها مع أنها حرف غيبة والضمير يا هو وغيره مضاف فعمل
ما ذكره قول أو أراد بالاشافة الربط والتعاقب اه سم وقد يمنع الاقتضاء وماتجاه
هو الواقع كما مر في باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاعراء الا للخطاب وقيل
جاء قليلا للغائب نحو فعلية بالصوم وللتكاسم نحو على زيد او أول فعلية بالصوم بأن
الامر للخطاب أي الزموه الصوم أو دلوه عليه مشلا فأفاده سم أي وكذا يقول
على زيد أي الزموني زيد او نحو ذلك وسما في في الباب الآتي كلام آخر في قوله فعلية
بالصوم (قوله والخبذة) ويقع النون أي الشجاعة (قوله نصب على الاعراء الخ)
ويجوز رفعهما على الإبداء والخبر ورفع الاول على الإبداء مع حذف الخبر أو على
الخبرية لمخذف ونصب جامعة على الحالية ونصب الاول على الاعراء ورفع الثاني
على الخبرية لمخذف (قوله قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر التعاطف ان كما أشار
اليه ينقل كلام القراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يميل لشبه المثل ومثاله
اتهموا خيرا لكم اه وفي كلام شيخنا السيد ميارده حيث قال قوله وامرأ أو نفسه هذا
من شبه المثل كما في الدمايني وكذا عذيرك وديارا الاحباب وان تأتت فأهل الليل
وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعمنا لك وكل شيء ولا هذا ثم قال ولو آخر
ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه ولخصنا وذكر شيخنا
أيضا أن امرأ أو نفسه شبه مثل (قوله كايهما وتمر) هذا مثل وأصله ان انسانا
خير بين شئين فطلب ما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه دمايني (قوله والكلاب
على البقر) مثل معناه دخل الناس خيرهم وشهرهم واعتنم أنت طريق السلامة
(قوله وأحشفا وسوء كدلة) بكسر الكاف كالجساسة للهيشة وهو مثل لمن يظلم الناس
(قوله ومن أنت زيد) مثل لمن يذ كر عظيما بسوء (قوله بانصهارا عطني الخ)
ساق الافعال الخاصة بالنصوبات المتقدمة على ترتيبها في الذكر السابق فأعطي
ناصب كايهما وتمر او ظاهر كلامه ان تمر اعطو على كايهما لانهم لم يقدر له ناصبا
وقدر غيره وزد في تمر ان يكون من عطف الجمع ودع هو ناصب امرأ واما نفسه
فخصم ان يكون معطوفا وان يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على
البقر وأتبع ناصب حشفا واما سوء كدلة فيجتمعا ان يكون بتقدير وتريد وان
يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيد او اصنع هو ناصب كل شيء ولا ترتكب
هو ناصب هذا من قوله كل شيء ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعمنا من قواهم
هذا ولا زعمنا في هذا التركيب فتناصبه مخدرف أي أرضى هذا ولا أتوهم

ولا زعمنا وان تأت فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا
وأهلا وسهلا وعذيرك وديارا الاحباب بانصهارا عطني ودع وأرسل وأتبع وتذكر او اصنع ولا ترتكب
ولا أتوهم ويتجد وأتبت وأتيت ووطئت واحضروا ذكرتم قال

زعما تلك كما قاله ابن الحاجب ولم يبقه عليه المؤلف لجوار أنه خبز مخدوف أو مبدأ آخره
مخدوف كما قيل أي الحق هذا وهذا الحق يتجدد وناصب أهل الليل وأهل
النهار أي يتجدد يقوم للمقام أهلك في الليل والنهار وأصب ناصب مرحبا
وأنت ناصب أهلا ووطئت ناصب شهلا فعلى هذا هي ثلاث جمل وغيره جعل العامل
فيها كالأواحد أو قدره صادفت فعلى هذا هي جملة واحدة وأحضر ناصب عذرك
قال سيمو به أي أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك وأذرك ناصب
ديار الاحباب اه دما ميني ببعض زيادة وظاهر سكونه عن قوله ولا شتيمة حر أنه
من تمة ما قبله وأن العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها وهو ترتكب
وفي كلام شيخنا السيد تبع اللام ميني أنه جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة
بمعامل تصديره ترتكب وأنه كان الأولى زيادة أو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر
لتكون إحدى الواو من الحسابة والأخرى من المحكي فيبدأ ولا شتيمة حر
جملة منفردة قال وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شيء ولا شتيمة حر جملة
أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجمع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط وقد
يقال كل شيء ولا شتيمة حر والظاهر أن الأول عطف على اصنع كل شيء مخدوفا
(قوله وربما قيل كلاهما وترا) باثبات الألف في كلاهما و نصب تهما فكلاهما
مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من ألزمه الألف قال شيخنا والبعض
و يترجح بسلامته من عطف الأثناء على الخبر اه وفيه أن السلامة من ذلك
ممكنة على الرفع أيضا بأن يقدّر ناصب تهما أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلا وان كان
خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شيء) يرفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أحم)
بفتحين أي سهل يسير (قوله كلام يزيد) أي متكلم أي الذي تتكلم فيه
وقوله أوز كرك أي مذكورك

وربما قيل كلاهما وترا وكل
شي ولا شتيمة حر ومن أنت
زيد أي كلاهما إلى وزد في
وكل شيء أحم ولا ترتكب ومن
أنت كلام يزيد أوز كرك
والله أعلم
* أسماء الأفعال
والاصوات *
(ماناب عن فعل) في العمل
ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن
فضلة (كشتان وصه) *

* (أسماء الأفعال والاصوات) *

أي وأسماء الإصوات كما يصرح به الشارح وصرح جماعة بأنها ليست أسماء
بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى
اتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالاصوات عملا يعقل
وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه
العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحدان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب
به من يعقل (قوله ماناب عن فعل) أي اسم نابع عن فعل بدليل الترجمة فالخروف
خارجة عن الحد فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح والنتيجة عن الفعل
فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها اه سم وقوله

فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة ابن الناطم أسماء الافعال
الفاظ نامت عن الافعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افرق وصه بمعنى اسكت
واؤه بمعنى اتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الافعال من كونها
عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فانها وان كانت
كالافعال في المعنى فليست مثالا في الاستعمال لتأثرها بالعوامل اه ومنه يعلم
فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة
الى زيادة ما يخرج المصدر اه وذلك لان النيابة عن الفعل في المعنى والعمل
خاصة للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف يخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى
والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناطم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير
معمولة قال شيخ الاسلام زكريا بن أبي غير معمولة للاسم والفعل والافعال تكون
معمولة للحرف المناسب أو الجازم اه ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم
الجازم أيضا الآن يقال عمله فيها الاذات بل تضمنه معنى الحرف وهوان (قوله
هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه سبحانه قصد المبالغة فان القائل
اف كانه قال اتضجر كثره اوجدا والقائل هبهات كانه قال بعد جدا كما قاله ابن
المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) تخوضر بازيد واسم
الفاعل نحو أقام الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل فان العوامل اللطيفة
والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو
اضرب وقائم مرفوعا بالابتداء اه نصرح (قوله لإخراج الحروف) كان
وأخواتها (قوله فقد بان لك) أي من احتياج قوله ملاب عن فعل الى ما يخرج
الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تميم
للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيد السابقين فلما أخرج
الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان
لك الخ الإسكان أوضح (قوله ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن
انكفف وهي انما تصح على ما تبين انه سمع في انكفف التعدي وعدمه مع أنه قد يفسر
اللازم بالتعدي وعكسه (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال سبعة (قوله
هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر
الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الافعال نحو نزل وقر قرأ وأن الطلبي منها
لا تلحقه نون تو كدسم (قوله استعملت اسماء) أي من حيث انها
تتوزن تارة ولا تتوزن تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة
ومن حيث ان الطلبي منها لا تلحقه نون تو كيد ونحو ذلك (قوله وذهب السكوفيون

هو اسم فعل وكذا أو ومه)
فبان عن فعل جنس
يشمل اسم الفعل وغيره
بما يوجب عن الفعل والقيد
الاول وهو يوجب تأثيرا لعوامل
فصل يخرج المصدر الواقع
بدلا من اللفظ بالفعل
واسم الفاعل ونحوهما
والقيد الثاني وهو يوجب
يكن فضلا لإخراج
الحروف فقد بان لك أن قوله
كشتان تميم للعد فشتان
يوجب عن افرق وصه يوجب
عن اسكت وأؤه عن
اتوجع ومه عن انكفف
وكاه الابتداء بالعوامل
ولست فضلا لاستقلالها
تتميمها بالاول كون
هذه الالفاظ أسماء حقيقة
هو الصحيح الذي عليه جمهور
البصريين وقال بعض
البصريين انها أفعال
استعملت استعمال
الاسماء وذهب السكوفيون

الى أنها أفعال) أى دلالاتها على الحدث والزمان مع (قوله حقيقة) قال البعض
أى لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قائل الجزار اه وأنت
خبير بأن هذا يؤدى الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف نكرأ أحد أنها
استعملت استعمال الأسماء فيما مر والى عندى أن مذهب بعض البصريين
ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا فى العبارة (قوله وعلى
الصحيح الخ) كان المناسب تأخيره عن القولين الاخيرين الآتين أو تقديمه على قوله
وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر للتمام (قوله لفظ الفعل) أى من حيث
هو دل على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ فأين مثلا مسمى به
الفعل الذى هو استجاب لا من حيث كونه لفظا من اللفاظ بل من حيث كونه
لفظا دال على طلب الاستجابة دما ميني (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو
اسم فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أى فهى أسماء
بمعنى الأفعال وفى قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الأفعال لفظ الفعل بل
معناه ميل الى هذا القول (قوله لكن بالوضع) يعنى المادة كالصوب ولو عبر بها
لكان أوضح وقوله لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول
فان دلالاته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وانساقه أصل الى الصيغة
للبيان ولو قال لا بالمادة والصيغة لكان أحسن ادلا قائل فى الفعل بأنه يدل على
الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك فى اسم الفعل فيحتاج الى تفهيم ويمكن
ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يراد ما ذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر)
أى النابتة عن أفعالها كما فى الفارضى وغيره و يظهر أن فى الكلام حذف
مضاف أى وقيل مدلولها مدلول المصادر وانما بنيت على هذا القول مع اعراب تلك
المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التى هى
من معانى الجروف وعليه فالمراد بالأفعال فى قولهم أسماء الأفعال الأفعال
اللفظية التى هى المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارشاف (قوله كرويد زيد الخ)
نشر على تشويش اللف (قوله خالفة الفعل) أى خليفته ونائبه فى الدلالة على
معناه (قوله الثانى الخ) هذا الخلاف مبنى على الخلاف الاول فعلى القول بأنها
أفعال حقيقة أو أسماء لالفاظ الأفعال لا موضع لها من الاعراب وعلى القول
بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر
وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النابتة عن الأفعال موضعها فاصب بأفعالها
النابتة هى عنها كذا فى التصريح والفاضى ولم يظهر وجه بناه القول بأنها فى
موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأن أسماء لمعاني الأفعال

الى أنها أفعال حقيقة
وعلى الصحيح فالارجح أن
مدلولها لفظ الفعل
لا الحدث والزمان بل تدل
على ما يدل على الحدث
والزمان كما أفهمه كلامه
وقيل انها تدل على الحدث
والزمان كما فعل لكن
بالوضع لا بأصل الصيغة
وقيل مدلولها المصادر
وقيل ما سبق استعماله فى
ظرف أو مصدر باق على
اسميتها كرويد زيدا
ودونك زيدا وما عداه فعل
كزال وصه وقيل هى قسم
برأسه يسمى خالفة الفعل
(الثانى) ذهب كثير من
الخويين منهم الاخفش
الى أن أسماء الأفعال
لا موضع لها من الاعراب
وهو مذهب المصنف
ونسبه بعضهم الى الجمهور

وعن الفارسي القولان
 وذهب بعض النحاة الى
 أنها في موضع رفع بالابتداء
 وأغناها من رفعها عن
 الخبر كما أغنى في نحو أقاتم
 الزيدان (وما بمعنى افعال
 كآمين كثير) ما موصول
 مبتدأ وما بعده صلته وكثير
 خبره أي ورد وما مع الفعل
 بمعنى الامر كثير من ذلك
 آمين بمعنى استجب وصه
 بمعنى اسكت ومه بمعنى
 انكف وتيد وتيدخ بمعنى
 أمهل وهيت وهيا بمعنى
 أسرع وويها بمعنى أغروا به
 بمعنى امض في حديثك
 وحيهل بمعنى انت أو قبل
 أو يحل ومنه باب نزال وقد
 مر أنه مقبوس من الثلاثي
 وان قرقر بمعنى فرقر
 وعرعر بمعنى عرعر شاذ
 * (تبيينه) * في آمين لغتان
 آمين بالقصر على وزن فاعيل
 وآمين بالمد على وزن
 فاعل وكتاها ما سمعوه
 فن الأولى قوله
 تباعدني فطهل وابن أمه
 آمين فزاد الله ما ينابعدا
 ومن الثالثة قوله * ويرحم
 الله عبدا قال آمينا * وعلى
 هذه اللغة فقبل انه بمعنى
 معرب لانه ليس في كلام
 العرب فاعيل وقيل أصله آمين بالقصر فأشبعت فحة الهمزة فتولدت الالف كما في قوله * أقول

كلافعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل (قوله وذهب المازني
 الخ) ظاهر هذا وما بعده جريا عن ما في عليك واليك سم (قوله وذهب بعض النحاة
 الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما في الوصف قال
 الشيخ بس وعليه في الفرق (قوله كثير) لان الامر كثير ما يكتب فيه بالاشارة
 عن النطق فكيف لا يكتب بل بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر تصرح أي
 فالخبر لم يكتب فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة بالرأس عن نعم أولا
 (قوله وتيد) بقوية مقنونة فحسية ساكنة فسدال مهمله قال أبو علي من
 التؤدة فأبدلت الهـ مرة باء دما ميني (قوله وتيدخ) بالخاء المحجمة (قوله بمعنى
 أمهل) راجع للكاهنين قبله وفي القاموس أن تبد تأتي بمعنى ابتدأ أيضا (قوله
 وهيت) بفتح التاء وكسر ها وضهها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك بالأوجه الثلاثة
 اه همم واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادني أو أعني لك ولا تتعلق بهت دما ميني
 (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسر ها مع تشديد الياء فيها ما جمع (قوله بمعنى أسرع)
 راجع للكاهنين قبله (قوله وويها) بالتنوين زوما كما في الفارسي وسيأتي عند
 قول المصنف واحكم بتكثير الذي يتون الخ (قوله بمعنى أعر) يقطع الهمزة لانه
 من أعريت (قوله وايه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتون المكسورة اه
 قاموس وأما يها بفتح الهاء مع التنوين زوما فبمعنى انكف كما في الهمم وجعله
 في القاموس أمرا بالسكون فنعمل قول الهمم بمعنى انكف أي عن الكلام (قوله
 بمعنى امض في حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدني أي من حديثك وهمزة امض
 وصل كها وظاهر (قوله وحيهل) وقالوا حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف بلا تنوين
 وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وهل التي للعت والجمله لا التي للاستفهام فجعلنا
 كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير خمسة عشر كذا في الفارسي وذكر بعضهم
 أن لام حيهل تسكن وتفتح وان هاء حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف تفتح وتسكن
 وان الالف بدل التنوين وبقاؤها قد تثبت وصلا (قوله بمعنى أنت الخ) هو بمعنى
 الاول متعدي بنفسه وبمعنى الثاني متعد بعلى وبمعنى الثالث متعدي بالباء أو بالي اه
 زكريا وقد تفرد حي من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى أنت ويعدى
 بنفسه كما في الدماميني (قوله ومنه باب نزال) أي من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثي
 أي التام المتصرف كما مر وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العب (قوله في آمين
 لغتان) أي آمين المتكلم عليها التي هي اسم فاعل وأما آمين بالمد وتشديد الميم
 فليست لغة في آمين المد كورة حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لانها جميع أم بمعنى
 فاصد (قوله وآمين بالمد) أي مع الامالة وعدمها فاللغات تقضي ثلاث (قوله أقول

اذخرت على الكسكال) أى سقطت قال في القاموس الكسكال والكسكال
الصدر أو ما بين الترقوتين أه قيل الشاهد في الكسكال فان أصله الكسكال
واعترض بأن ظاهر القاموس أن كلاً أصل ولذا قيل إن آ قول باشباع الهمزة
وتوليد الألف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج إلى نقل صحيح وأما
الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وإن كان بعضها
فرعاً عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقبده النحشري
بكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعالم والجهل والجمعة والسقم فلا
تستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان الخصبان عن مجلس الحكم ويطلب فاعل إلا
على اثنين نحو شتان الزيدان وقد تراد ما بينهما ما يقال شتان مازيد وعمرو وقد تراد
ما بين بينهما كما قوله * فستان ما بين الزيدين في الندي * ولم يجعل ما موصولة
على معنى افتراق الخالتان اللتان بينهما لأنه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى
أن أحدهما مختصة بأحدهما والآخرى بالآخر بل لا يقال إلا إذا كانا مشتركين
في الخالتين فلوفرنا قوله شتان ما بين الزيدين بمعنى افتراق الخالتان اللتان بينهما
لكانا مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك على أن شتان
بمعنى بعدلانه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدماميني قال في شرح
الشدور وأما قول بعض المحدثين

جاز يتوفى بالوصال قطيعة * شتان بين صفيحكم وصنيحي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على ضم ما موصولة بين أه وذهب الأصمعي
إلى أن شتان مثنى مشت بمعنى مقترق وهو خبر لما بعده واحتج بأمرين أحدهما
كسر نونه في لغة * والثاني أن المرفوع بعده لا يكون الا مثنى أو جمعاً ولا يكون
جمعاً ولو كان بمعنى افتراق جاز ككون فاعله جمعاً وردهم به بثبوت أحدهما
فتخونه في اللغة النحوي * والثاني أنه لو كان خبراً لجاز تأخره عن المبتدأ ولم
يسم كذا في الدماميني (قوله وهيهاش بمعنى بعد) في واقع بعده الام كانت زائدة
كما في قوله تعالى هيهاش هيهاش لتا توعدون (قوله ومعنى المضارع) لم يثبت
إن الخاب عليه فأنف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا إكمال الخاسمي
والأذناف أن المذهبين محتملان (قوله كأوه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة
وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه
بقاب الواو أو آه بفتح الهمزة ومدودة وكسر الواو ومشددة ومخففة وسكون
الهاء أو آه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد عدا الهمزة في هذه كذا
في الدماميني (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربع لغات منها تثلث الفاء
المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم

اذخرت غلى الكسكال
قال ابن اياز وهذا أولى
(وعبره كوى وهيهاش نزر)
أى غير ما هو من هذه
الأسماء بمعنى فعل الأصر
فعل وذلك ما هو بمعنى
المسافى كستان بمعنى افترق
وهيهاش بمعنى بعد وما هو
بمعنى المضارع كأوه بمعنى
أتوجع وأف بمعنى أتضجر
وواو وي وواها بمعنى أعجب
كقوله تعالى وي كانه لا يعلم
الكافرون

الهمزة وتحذف الفاعل مع التنوين وعدمه وأف يضم الهمزة وكسر هاء مع
 تثابت الفاعل مشددة وأى كحكي وذ كرى وفى بكسر الهمزة والفاء مشددة
 وبفتح الهمزة (قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار إلى أن وى بمعنى أعجب
 وأن الكفى بمعنى لام التعليل وأن مصدره يعمؤ كدوة وحاصل ما ذكره الشارح
 فى وى كان أربعة أقوال (قوله وأبى الخ) خبره مقدم وأنت بكسر التاء ممتد أمؤخر
 أى أنت مفدأه أبى وفوك مبتدأ والاشنب صفتة من الشنب وهو وحدة الاسنان
 وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كاشفاً عن علية الزنب وهو نبت طيب
 الرائحة (قوله قبل الفوارس) أى قول الفوارس ويرى هكذا وهو الالص وقد
 تمازغ فيه شفى وأبرأ فأعمل الشانى وأضمر فى الاول وعترت منادى مرخم أصله
 باعترة واقدم أمر من قدم بتقديم بالضم فيها ما كذا فى بعض نسخ العيني وفيه أن
 قدم يقدم بالضم فيها ما ضدت حدث يحدث هو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم
 كنهض بصير بمعنى تقدم كفى القاموس لنا سب هنا ولا مانع من قراءة أقدم بقطع
 الهمزة وكسر الدال من الاقدام كفى بعض آخر من نسخ العيني وهو الشجاعة
 والتقدم بل هذا أوفق بالوزن الا أن تثبت الرواية بخلافه والشاهد فى ذلك حيث
 الحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعته
 باعترة فقول البعض الظاهر أن الأصل فى البيت ويك ولا يظهر كونه فيه اسم
 فعل ممنوع وقد ذكر العيني أن الكسانى استشهد به على أن ويك تختصر ويك
 والكاف محرورة بالاضافة وأنه أجيب عن استشهاده بأن وى بمعنى أعجب
 والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لا ضمها اللام قبلها كفى
 المعنى عن أبى الحسن الاخفش أو لكونها معموله لخذوف تقديره اعلم كما يؤخذ
 من التصريح وقد يجعل قول الشارح وفتح الخ راجعاً لهذا القول أيضاً واعلم
 فى كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح
 لسكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب وأختصر
 على بالكاف اسم مضاف اليه ويل ولعل الثانى أقرب وفى كلام البعض على
 قول الشارح أى أعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثانى فعلمنا بالتثبت (قوله
 والصحح الاول) أى كون وى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقرينة
 تقويته بكلام سيبويه فان هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كفى التصريح
 ولان كلام سيبويه يدلنا على هذا القول لان الكاف انما تكون مفصولة
 من وى اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسماً مضافاً
 اليه كذا قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكفى مفصولة من وى
 لا يعين كونها لتعليلية لاحتمال أن يكون كان للتحقيق فلا يهض فصلها معهما

أى أعجب لعدم فلاح الكافرين
 وقول الشاعر * وأبى أنت
 وفوك الأشنب * وقول
 الآخر * واه السلى ثم واه
 واه * تشبهان * الاول
 تلحق وى كاف الخطاب
 كقوله * وقد شفى نفسى
 حو أبرأ سقمها * قبل
 الفوارس ويك عتر أقدم
 قيل والآية المشذورة
 وقسوله تعالى ويك أن الله
 يبسط الرزق لمن يشاء من
 ذلك وذهب أبو عمرو بن
 العلاء الى أن الأصل ويك
 تحذفت اللام لكثرة
 الاستعمال وفتح أن بفعل
 مضمرة كأنه قال ويك اعلم
 أن وقال قطرب قبلها الام
 مضمرة والتقدير ويك لان
 هو الصحح الاول قال سيبويه
 سألت الخليل عن الآيتين
 فزعم أمها وى مفصولة من كان

اللغات السابقة فان الهاء فيهما للتأنيث يدل عن التاء ومحركة وقوله وهيهاء أى
 بالمد أيضاً ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الاول والخامسة من هذه اللغات
 الست ولعلها الفتحمة وزاد في القاموس ثلاث عشرة أخرى هاءيات وآهيات
 وهاءيان وآهيان زيادة أف بين الهاء أو الههزة والياء المكسورة لانتقاء
 الساكنين مثلثات الآخر وأبأت بابدال الهاء من هـ مزنين (قوله والفعل) أى فعل
 الامر (قوله بعنى أن اسم الفعل الخ) اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل الى
 مرتحل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع
 الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقضى أن اسم الفعل هو الجار فقط اه يس
 وتوقف البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو توقف في غير محله بعد
 قولهم منقول من طرف أوجار ومجرور (قوله ما وضع من أول الامر كذلك) أى
 اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يعدى بالباء نحو عليك بذات الذين
 فيكون بمعنى فعل مناسب متعديها وصرح الرشي بان الباء في مثله زائدة قال
 والباء تراد كثيرا في مفعول أسماء الافعال اضعفها في العمل اه دما يعني (قوله
 ومنه عليك أنفسكم) قيل ومنه عليك في قوله تعالى قل تعالوا آتوا آلنا محرم ينكم عليكم
 أن لا تشركوا به شيئا والوقف على قوله ينكم والذي أخرج القائل الى ذلك اشكال
 ظاهر الالفة لان ان جعلت مصدرية بدلا من مأوم من العائد المحذوف وردان
 المحرم الاشرار لانه فيهما وأن الاوامر الالفة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه
 عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرفا فاحتج الى تكلفات مثل جعل
 لازادة وعطف الاوامر على المحرم باعتبار حرمة أئد ادها وتضمن الخبر معنى
 الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لانهما أشكل عطف الاوامر المذكورة
 على النهي لانها لا تصلح بيان المحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطي مستقيما
 على أن لا تشركوا اذ لا معنى اعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشري
 كونها مفسرة تقرينة عطف الاوامر وأجاب عن الاول بأن عطف الاوامر على
 النهي باعتبار لوازمها من النهي عن أئد ادها وعن الثاني بجمع عطف أن هذا
 صراطي مستقيما على أن لا تشركوا بل هو تعليل لا تبعوعا على حذف اللام وجاز
 عود ضمير تبعوعه الى الصراط لتقدمه في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون تبعوعه
 عطفا على لا تشركوا وبصر التقدير فانه مواضرا على لانه مستقيم وفيه جمع بين
 حرفي عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استئنافية قلنا وورد
 الواو مع الفاء عند تقديم المفعول فصلا بينهما ما استغنى الكلام مثل وور بك فكبر
 وأن المساجد لله فلان دعوامع الله أحدان آيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان
 آيت فاجعل المفعول متعلقا محذوف والعامل المقرون بالفاء عطفها عليه مثل

(والفعل من اسمائه عليك
 وهكذا ونك مع اليك) الفعل
 مبتدأ ومن اسمائه عليك
 جملة اسمية في موضع الخبر
 وديك أيضا مبتدأ خبره
 هكذا يعني أن اسم الفعل
 على ضربين أحدهما
 ما وضع من أول الامر
 كذلك ككشتان ووصه
 والتا في ما نقل عن غيره
 وهو نوعان الاول منقول
 عن طرف أوجار ومجرور
 نحو عليك بمعنى الزم ومنه
 عليك أنفسكم أى الزموا
 شأن أنفسكم وديك زيدا
 بمعنى خذ

عظيم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا أو آثروه فاتبعوه فتنازاني على الكشاف
 باختصار (قوله ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازما وحكي الكوفيون تعديته
 وأنه يقال مكانك زيد أي انتظره قال الدماميني ولا أدري أي حاجة إلى جعل
 مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابها واتما بحسن دعوى اسم الفعل
 حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعلبك والبك وأما إذا لم يكن
 فلا فإنه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمملك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا
 يقاس على هذه الظروف) أي المسموعة غيرها مما لا يسمع لخروجها عن أصلها وما
 خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به
 الدماميني (قوله بل يقيس الخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احتراز من نحو بك
 ولك اه دماميني (قوله وشذوذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم) ولشذوذ رد في المغنى
 قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف بهما أن الوقت على فلا جناح وإن عليه
 بمعنى ليلزم لا يفيد سرحا وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من
 الآية استحباب التطوف بهما بل إبطال ما كانت الانصار تعتقه في الجاهلية من
 تحريم التطوف بهما حتى سأوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله
 اننا كنا نخرج أن نطوف بالصفا والمروة فأنزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية
 كافي صحيح البخاري عن عائشة في قصة ردّها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير
 في زعمه أن الآية لرفع الجناح عن من يطوف بهما بأنهم لو كانت كجزم كانت فلا
 جناح عليه أن لا يطوف بهما واتماهي لا يبطال معتقد الانصار قال في المغنى مع أن
 الاستحباب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقا اه وأما
 قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر المشركين استطيع منكم الباءة فليتروج
 ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور ان عليه خير
 والصوم مبتدأ أو الباءة زائدة اه فارضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم
 فقد حسنه كمن ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أولا
 بقوله من استطيع منكم (قوله بمعنى أولنيه) فيه نظر لان أول متعديا ثانيا وعلى لم
 يتعد الا لغيره واحد فكيف يكون هو وضمها مختلفين وقد يقال انه مثل أمين
 واستحب وانظرا أنه اسم لقولك لا لزوم أي ان فعل مضارع مقرون بلام الامر فانه
 متعد لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر فان قلت يلزم
 دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لزومه غير شارف في التثنية ولتحصل
 خطا باكم وفي الحديث قوموا فلاصل لكم اه دماميني وقوله وقد يقال انه مثل
 أمين واستحب أي في اختلاف الاسم والمسمى فان أمين لازم واستحب متعد كما
 سياتي في الشرح وقوله وانظرا الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا

ومكانك بمعنى اثبت وأمملك
 بمعنى تقدم ووراءك بمعنى
 تأخر والبك بمعنى نغ
 * تبيهات * الاول قال
 في شرح الكافية ولا
 يقاس على هذه الظروف
 غيرها الا عند الكسائي
 أي فانه لا يقتصر فيها على
 السماع بل يقيس على
 ما سمع مالم يسمع * الثاني
 قال فيه أيضا لا يستعمل
 هذا النوع أيضا الا متصلا
 بضمير المخاطب وشذوذ
 قولهم عليه رجلا بمعنى
 ليلزم وعلى الشيء بمعنى
 أولنيه والى

بل يلزم أن المراد بفعل الامر الذي جعل الظرف اسما له ولو شذوذ ما يشتمل المضارع
 المقرون بلام الامر هو - نذا يسقط استشكل البعض نفسه بالشارح المذكور
 (قوله بمعنى أنتهى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للعنى أن يوثق بالامر فيقال
 بمعنى تخفى وفي نسخة أنتهى بالامر وعليه الاشكال فيه اه زكريا وقوله وعليها
 لا اشكال فيه ان هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه
 للدماميني أنتهى بلفظ المضارع كما في النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف في
 الضمير الخ) كون الكف في عينك وأخواته ضمير هو من ذهب الجمهور وذهب
 ابن بادشاذالى أنها حرف خطاب كالسكاف في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده
 وقولهم على - وعليه فإن الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الاخفش على - عند
 الله زيد ادماميني (قوله فوضعه رفيع) أى على الفاعلية عند القراءة ويرده أن الكف
 ليست من ضمائر الرفع اه دماميني ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له
 اه يس واعلم أن القول بأن موضع الضمير رفيع والقول بأن موضعه نصب منظور
 فيها الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر منظور فيه الى ما قبل
 النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف وما لما توب
 عنه من عمل لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند
 الكسائي) أى على المفعولية والفاعل مستتمرة والتقدير أزم أنت نفسك من
 الازام قال الدماميني ويرده قولهم عليه زيد بمعنى خذو خذنا بما يتعدى لواحد
 اه للكسائي أن يمنع كون عليه زيدا بمعنى خذو يقول معناه أزم نفسك زيدا
 من الازام وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأما ما لمعنى تقدم
 ووراءك بمعنى تأخر فإن ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل
 ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حل عليها (قوله وجره
 البصريين) على الاصل بالانضافة في نحو دونك وبالجر في نحو عليك سم (أ
 على عبد الله زيدا) بتشديد الباء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول
 لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أى يدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماه
 لانه يدل ظاهرا من ضمير الحاضر يدل كل غير فيبدل للاحاطة وجواز ذلك رأى
 الاخفش والاقرب جمعة عطف سان كذا قال الدماميني وقال شيخ الاسلام زكريا
 وهم من فهم أن على فى عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن
 عبد الله عطف سان أو يدل من الياء اه وعليه يقرأ على بالاف وعبد مجرور
 بها (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكف في موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر نو كيدا
 للوجود المجرور ومثل ذلك ما اذا قلنا انها في موضع نصب فيجوز عليه أيضا فى
 التوكيد عليكم كما كزيد انصب كل نو كيدا للوجود المنصوب ورفعه نو كيدا

بمعنى أنتهى وكلامه فى التسهيل
 يقتضى أن ذلك غير شاذ
 الثالث قال فيه أيضا اختلف
 فى الضمير المتصل به من
 الكلمات لموضع رفيع عند
 الفراء ونصب عند
 الكسائي وجر عند
 البصريين وهو الصحيح لان
 الاخفش روى عن عرب
 فقهاء على - عبد الله زيدا
 بجر عبد الله فتبين أن
 الضمير مجرور والموضع
 لامرفوعه ولا منصوبه ومع
 ذلك فتح كل واحد من هذه
 الالهام ضمير مستتر
 مرفوع الموضع بمقتضى
 الفاعلية فك فى التوكيد
 أن تقول عليكم كما كزيدا
 بالجر نو كيدا للوجود
 المجرور وبالرفع نو كيدا
 للمستكن المرفوع والنوع
 الثانى منقول من مصدر
 وهو على قسمين مصدر
 استعمل فعله ومصدر
 أهمل فعله والى هذا
 النوع بقسميه الاشارة بقوله

للمسكن المرفوع بخلاف ما اذا قلنا انها في موضع رفع لانها حقيقة الفاعل (قوله ناصبين) أي مع عدم تنوينها والا كانا مصدرين كما سيأتي (قوله ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم) أي حذفوا الهمزة والالف الزائدة تميزا وتنعوا والتصغير على اصوله فقالوا رويد وسمى تصغير تخريم لما فيه من حذف الزوائد والتخيم حذف اه تصریح قال سم والاحسن أن يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل يصغر فاما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدر او الفرض أنه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسيأتي أنه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقالوا رويد أي امها الزيد (قوله فقالوا رويد زيدا) أي أمهل والغتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله (قوله رويد عليا الخ) لم أر من تكلم على هذا اليبق (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا) اعترضه الحفيد واقره شيخنا والبعض بأنه لا يلزم من بنائية كونه اسم فعل لبناء كنه من الائمة وليست أسماء أفعال وقد يقال معلوم انحصار رويدين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود اثبات كونه اسم فعل ونفي كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أي لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الاختصاص يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدر لان البناء في المصدرية قسمت اسمية الفعل فتأمل (قوله والدليل على بنائية عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنيا فكان ينبغى أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف في كونها أبا اعاملة غير معمولية ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل (قوله ومنه قوله بله الا كف الخ) صدره * تذر الجمال ضاحيا هاما متج * قاله كعب ابن مالك الشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في وقعة الاحزاب وضمير تذر يرجع الى السموف ويروي قترى الجمال الح والجمال جمع جمع جمجمة قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الانسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص رأسه فالناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالانسان وفرق الزجاج بين الجمجمة والهامة يجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال سميعة من الجمال جمع وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضح إذا ظهر ويرز عن مجله وقوله كأنهم الخلق متعقب بقوله ضاحيا هاما متج أي كأنهم الخلق متصله بخالها ومعنى بله الا كف على رواية نصب الا كف دذ كر الا كف فان قطعها من الايدي أهون من قطعها مات الجمال بتلك السموف فيه على هذا اسم فعل

(كذا رويد بله ناصبين)
 أي ناصبين ما بعدهما مخف
 رويد زيدا وبه عمرا فاما
 رويد زيدا فاسمه أو رويدا
 ارواد اجعني أمهله امهالا
 ثم صغروا الارواد تصغير
 الترخيم وأقاموه مقام فعله
 واستعملوه تارة مضافا الى
 مفعوله فقالوا رويد
 وتارة متوناناسبا للمفعول
 فقالوا رويدا زيدا ثم اتهم
 نفلوه وهو له فعله فقالوا
 رويد زيدا ومنه قوله
 رويد عليا جندى أمهم
 الميناو اي صكن بعضهم
 متباين * أشد سهو سبويه
 والدليل على أن هذا اسم
 فعل كونه مبنيا والدليل
 على بنائية عدم تنوينه
 وأما بله فهو في الاصل
 مصدر فعل مهمل مرادف
 لدع وارتك فصيل فيه بله زيد
 بالاضافة الى مفعوله كما
 يقال ترك زيد ثم قيل له
 زيد انصب المفعول وبناء
 بله على أنه اسم فعل ومنه
 قوله * بله الا كف كأنها
 لم تخلق * ينصب الا كف
 وأشار الى استعماله
 الاصل بقوله

(وبعملان الخفض مصدرين)

وعلى الجر ترك ذكر الالكف أى اترك ذكرها تركا فانما باناسبة الى الهامة سهلة
 فبله على هذا مصدر مضاف الى مفعوله وعلى الرفع كيف الالكف لا تقطعها تلك
 السيف مع قطعها ما هو أعظم منها وهى الهامات أى أزالته هذه السيف تلك
 الهامات عن الايدان فلا يجب أن تزيل الالكف عن الايدى قبله على هذا معنى
 كيف للاستفهام التجيى قبله الالكف على الاول والثالث جملة اسمية وفتحته بـ
 بناءية وعلى الثانى جملة فعلية حذف صدرها وفتحته بـ اعراية اه لخصام
 شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندى وفي شرح الدمامينى على المعنى أن المعنى
 على الجر أن السيف تترك الجماع من منفصلة هاماتها ترك الالكف منفصلة عن
 محالها كأنها لم تخلق متصلة بها اه وعلى هذا يكون له منصوبان تندر ويكون
 قوله كأنها لم تخلق الخ متعلقا بقوله بله الالكف أو بقوله شاحياها ماتها (قوله
 وبعملان الخفض) أى والنصب منونين وسكت عنه لانه الأصل وقوله دالين على
 الطلب أيضا أى لنيابتها عن فعل الامر كما ذكره الشارح (قوله فرويد تضاف الى
 المفعول كـ امر) فيه أن ماص وهو شحور وي زيد يحتمل الانساق الى المفعول
 والاضافة الى الفاعل (قوله شحور وي زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر
 النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير متروك واداء لانها محمول
 على المنون كما يدل عليه تمثيلهم (قوله فاضاقتها) مبتدأ أو قوله الى المفعول خبر كما
 يشعر بذلك مقابله بقوله وقال أبو على الى الفاعل وفى قوله كـ امر ما أسلفناه (قوله
 وقال أبو على الى الفاعل) ظاهر ضيعه أن الاول يعين انساقتها الى المفعول
 والثانى يعين انساقتها الى الفاعل وكذا ضيع الفارضى يقتضى ذلك ويقضى
 جريان الخلاف فى رويد أيضا وعبارته وكونان مصدرين اذا تجر ما بعدهما
 كـ زيد زيد وبله عمرواى امهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول
 وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيها حينئذ انقلب) أى حين اذ كانت مصدرا
 وقوله نحو بله زيد أى يقع الهاء وسكرتها (قوله ويجوز فيها) أى فى رويد وبله
 حينئذ أى حين اذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم ذكره هنا
 توطئة لقوله ومنع المبرد لك أن تقول هلاذ كـ منع المبرد سابقا واستغنى عن اعادة
 تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الاصل فى المصدر المضاف) أى المصدر
 المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعنى أن المضاف محمول عن
 المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما حزموا به فى افعال
 المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا افعال هذا الصغر الا أن يكون هذا
 مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول فى كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله
 فى اللفظ لافى المعنى) أى فى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المصدران

أى معربين بالنصب دالين
 على الطلب أيضا لكن
 لا على أنهما اسماء فعل بل
 على أن كلامهن ما يدل من
 اللفظ بقوله شحور وي زيد
 وبله عمرواى امهال زيد
 وترك عمرو وقد روى قوله
 بله الالكف بالجر على
 الاضافة فرويد تضاف الى
 المفعول كـ امر والى
 الفاعل شحور وي زيد عمرا
 وأما بله فاضاقتها الى
 المفعول كـ امر وقال أبو
 على الى الفاعل ويجوز فيها
 حينئذ انقلب شحور
 زيد واه أبو زيد ويجوز
 فيها ما حينئذ تنوين
 ونصب ما بعدهما
 وهو الاصل فى المصدر
 المضاف شحور وي زيد وبله
 عمرا ومنع المبرد النصب
 بزويد لكونه مصغرا
 * تقيدها فى الاول النخب
 فى عملان عائد على رويد
 قوله فى اللفظ لافى المعنى
 فان رويد وبله اذا كانا اسمي
 فعل غير رويد وبله المصدرين
 فى المعنى * الثانى اذا قلت
 رويدك وبله الفتى احتمل
 أن يكونا اسمي فعل
 ففتحتهما فتحة بناء

والسكنى من رويدك حرف خطار لا موضع لها من الاعراب مثلها في ذلك وان يكونا مصدرين ففتحتهما مفتوحة
اعرابا وحيدتا فالسكنى في رويدك (٢١٣) تحتعمل الوجهين ان تكون فاعلا وان تكون مفعولا

الثالث تخرج رويدك
عن الطلب فأما بله فتكون
اسما بمعنى كيف فيكون
مابعد هاء مرفوعا وقدرى
بله الاكف بالرفع أيضا
وعن أجاز ذلك قطرب
وأبو الحسن وأبو بكر أبو علي
الرفع بعد هاء وفي الحديث
يقول الله تبارك وتعالى
أعددت لعبادي الصالحين
مالا عين رأت ولا أذن
سمعت ولا خطر على قلب
بشر ذخرا من بله ما أطلعتم
عليه فوقت مغربة محجورة
بين وخارجة عن المعاني
المذكورة قال الشعبي يجوز أن تكون مصدر بمعنى تزدوم وتعديلية أى من
أجل تركهم ما عليه مضمومة من المعاصي فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى
المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة ضمير بقرينة قول الشارح أى
ساروه (قوله سيرارويدا) أى مردوا فيه (قوله أو محذوف نحو ساروارويدا) مذهب
سبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير
خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على نعت ليس الغرض بالستر بالخصوص
بالموصوف الا يكون ذلك قرينة يعلمها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة
خاصة بالموصوف لم يمنع الحذف كما هنا حصول العلم بأن الموصوف هو السير لقرينة
الدالة عليه فلا ضير في حذفه ما معنى (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على
جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى في والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل
الذى تنوب هي عنه في العمل ثابت لها وفيه من الركاة كما لا يخفى وان خفيت على
البعض فاقرب هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما المتدا
وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال
محذوفة من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله في الجار
والمجرور الواقع خبرها أى وفى الجار والمجرور الواقع صلته بل هذا أحسن لما يلزم
على الاول من تقديم الحال على عامها الظرفى وهو نادر كما تقدم في قوله ونذر نحو

الضمير ووجه لفظ رويدا ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله في اللفظ لا في المعنى
باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وانما لم يجعل اسما فاعلا لان
السكنى ليست ضمير رفع واسمها تارة الرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لئلا يلزم
عمل اسم الفعل في ضمير محاطب وذلك خاص بأفعال التسلوب وما حمل عليها
ولا مجرور لان اسم الفعل لا يعمل الجر (قوله ذخرا) بذال محجمة مضمومة (قوله
من بله) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال
الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكي أبو زيدان فلان لا يطبق
حمل الفهر لهن بله أن يأتي بالضمرة أى كيف ومن أين وعليه تتخرج هذه الرواية
فتكون بله بمعنى كيف التى لا تستبعد وما مصدرية فى محل رفع بالابتداء والخبر
من بله والضمير الجارور يعلى عائد على الذخرا ه دما بينى وشئنى والمعنى على هذا
من كيف أى من أين اطلعكم على هذا الذخراى المذخر ولا يخفى ما فى جعلها على
هذه الرواية بمعنى كيف من الركاة ولو جعلت فيها من أول الامر بمعنى أين
سكن أحسن (قوله ما أطلعتم) بضم الهزرة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعاني
المذكورة) قال الشعبي يجوز أن تكون مصدر بمعنى تزدوم وتعديلية أى من
أجل تركهم ما عليه مضمومة من المعاصي فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى
المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة ضمير بقرينة قول الشارح أى
ساروه (قوله سيرارويدا) أى مردوا فيه (قوله أو محذوف نحو ساروارويدا) مذهب
سبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير
خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على نعت ليس الغرض بالستر بالخصوص
بالموصوف الا يكون ذلك قرينة يعلمها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة
خاصة بالموصوف لم يمنع الحذف كما هنا حصول العلم بأن الموصوف هو السير لقرينة
الدالة عليه فلا ضير في حذفه ما معنى (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على
جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى في والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل
الذى تنوب هي عنه في العمل ثابت لها وفيه من الركاة كما لا يخفى وان خفيت على
البعض فاقرب هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما المتدا
وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال
محذوفة من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله في الجار
والمجرور الواقع خبرها أى وفى الجار والمجرور الواقع صلته بل هذا أحسن لما يلزم
على الاول من تقديم الحال على عامها الظرفى وهو نادر كما تقدم في قوله ونذر نحو

من عمل * لها) ما مبتدأ موصول صلته لها وما من لها موصول أيضا صلته تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب
ولها خبر المبتدأ والعائد على ما لاولى ضمير

لمستتر في الاستمارة الذي هو متعلق باللام من لسا والاعاء على ما الثالثة الهاء من عنه يعني أن العمل الذي استمر
 للادفعال التي نابت عنها هذه الاسماء مستقرها أي هذه الالهاء فترفع الفاعل ظاهرا في نحو هيئات تخذ وشتان
 زيد وعمر ولا نك تقول بعدت تخذوا فترقى زيد وعمر ومضمر (٢١٤) في نحو تزال وينصب منها المفعول

ما نابت عن متعد تخذوا ذلك
 زيد الا نك تقول أدركت زيدا
 ويتعدى منها بحرف من
 حروف الجر ما هو بمعنى
 ما يتعدى بذلك الحرف
 ومن ثم عدى حيهل بنفسه
 لما نابت عن ائتت في نحو
 حيهل السريد وبالباء ما
 نابت عن عمل في نحو اذا
 ذكر الصالحون في جهلا
 يعمر أي فيجبوا بذكر صهر
 ويهلى لما نابت عن أقبل في
 نحو حيهل على كذا
 * تنبيهات * الاول قال
 في التسهيل وحكمها يعني
 أسماء الافعال غالباً في
 التعدى واللامموم حكم
 الافعال واحترز بقوله
 غالباً عن آمن فانه نابت
 عن متعد ولم يحفظ الهاء مفعول

سعيد الخ ولم يتعمل الحال من مانع الجمهور والحال من المتدا (قوله مستتر في
 الاستمارة) أي بحسب الاصل أي قبل حذفه والافاضمير بعد حذف المتعلق
 مستتر في الظرف لا تنقله اليه من المتعلق على الراجح (قوله درالزيد) في بعض
 القمح ترالزيد بالفوقية والراء والسكف وهذا ميس ودرال شاذ لأنه من أدرك
 (قوله في نحو حيهل السريد) قيل هو الخبر المغمور وعرق اللحم وقيل الخبر المأكول
 باللحم (قوله اذا ذكر الصالحون في جهلا بجر) هذا أثر يروي عن ابن مسعود رضي
 الله تعالى عنه والمراد صرح من الخطاب رضي الله عنه تصريح (قوله عن أمين) مثلها
 اي فانه لم يحفظ لها أيضاً مفعول ومساها وهو زيد بتعدى كذا في التصريح (قوله
 مضمر) أي محذوف (قوله جاتر عند سيبويه) وخرج عليه الناظم * يا أيها السامع
 دلوي دونك * فعل دلوي منصوب ويدون مضمر الدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك
 الشارح فعلم بطلان جعل بعضهم نصب نحو اب كذا في الهمزة مقدراً لأن من يجوز
 عمل اسم الفعل محذوفاً بشرط تأخر دال عليه كافي البيت (قوله ولا علامة للضمير
 المرتفع بها) أي لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطبقاً بخلاف الفعل فتقول
 صه للواحد والاثنتين والجمع ولذا كروا المؤنث بلفظ واحد هـ جمع فأراد يفتي
 علامة المضمر في ظهوره من الطلاق الملزوم واردة الازم (قوله دليل فعليته) أي
 فعلية مشهها (قوله كافي هات) بكسر التاء مبني على حذف الياء كرم وتعال بفتح
 اللام مبني على حذف الالف كخش (قوله غلط فعدهما الخ) قال الدماميني
 لا وجه للتعليل فان الذاهب الى هذا لا يترجم مقاله المصنف من ان حقوق الضمائر
 البارزة لا يكون الافي الافعال بل من عدهما من أسماء الافعال يجوز لحوقها
 بما قوى شبهه بالافعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بها بقوة مشابهتها للافعال
 فعملها معاملةتها في ذلك اه ملخصاً (قوله هاتي وتعالى) بالبناء على حذف التون
 وأصل هاتي هاتي ياء عن استنقلت الكسرة على الياء الأولى التي هي لام الفعل
 فحذفت فاتت ي سا كان فحذفت تلك الياء لا لتقاء السا كتنين وأصل تعالى تعالى
 فقلبت الياء الأولى ألفاً فحذرت كها وانفتح ما قبلها فاتت ي سا كان فحذفت الالف
 لا لتقاء السا كتنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلها هاتوا تعالوا فعملها ما مر
 مع ضم تاء هاتوا المناسبة الواو (قوله وهكذا حكمهم) نقل بعضهم الاجماع على

للفضمر المرتفع بها يعني بأسماء الافعال ثم قال وبرز مع شبهها في عدم التصرف تركيها
 دليل على فعلية يعني كافي هات وتعال فان بعض الخويين غلط فعدهما من أسماء الافعال وليس اسمها بل هما
 فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك لا تفتي هاتي وتعالى ولا تفتين والاثنتين هاتي
 وتعاليا وللجماعتين هاتوا وتعالوا هاتين وتعالين وهكذا حكمهم

ر كيهما وفي كصفته خلاف قال البصريون مركبة من ها التثنية ولم التي هي فعل
 أمر من قولهم لم الله شعته أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك البنا فحذفت أنهما
 تخفيفا ونظرا إلى أن أصل اللام السكون وقال الخليل رك قبل الادغام فحذفت
 الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الافلا لتقاء الساكنين ثم نقلت
 حركة الميم الأولى إلى اللام وأدخمت وقال الفراء مركبة من هيل التي لجزر وأم
 بمعنى افسد فحذفت الهمزة باقعا وحركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم
 قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين أقرب إلى الصواب قال في البسيط
 وبدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هلم اه مع (قوله فهمي عندهم فعل) أي
 لبروز الصمات معهما (قوله بمنزلة تدخل) أي في كون فعل أمر (قوله لا هلم) بفتح
 الهمزة والواو هلم وضع اللام (قوله هلم شهدا) أي أي أحضر (قوله هلم البنا) أي
 أقبلوا كذا استخفنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدي بحرف يتعدى بذلك
 الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر في الشرح قبيل التثنية وكذا في غيره
 فالمتناسب أن هلم في الآية بمعنى أتت لانها ترد بمعنى أتت أيضا والبيان يتعدى إلى
 كناية بعدي بنفسه (قوله وهى عند الحجاز بين الخ) ان قلت هى بمعنى احضر أو أقبل
 عند التثنية ميم أيضا قلت كأنه أراد أنها اد على لفظ احضر واقتضوا قبل فهذا
 خص الحجازين بالذكر (قوله بمعنى أقبل) أي وبمعنى أتت تجزوهلم التريد
 فائدة تجزوهلم توفيق هشام في عريضة قول الناس هلم جزا قال والذي ظهر لنا في
 توجيهه أن هلم هى التي بمعنى أتت إلا أن فيها تجزوين أحدهما لأنه ليس المراد
 بالبيان المحيى الحسى بل الاستمرار على الشئ وملازمته والثانى أنه ليس المراد
 بالطلب حقيقة بل الخبر كإي قوله فلم يدله الرحمن مداو جزا مصدر جره بجزه إذا
 سمحه وليس المراد الجز الحسى بل التعميم فإذا قبل كان ذلك عام كذا وهلم جزا
 فكأنه قبيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا واستمر مستمر على الجمال
 المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو
 مجتمع أضعيف واشكال التزام افراد الصمات إذ قال هلم هذه مفرد أبدا اه أى مع
 ان بنى تميم لا يتر مونه في غير هلم هذه (قوله وأخر ما لذى فيه العمل) أى لضعفها
 بعدم تصرفها (قوله بأياها الماشح) بهمزة قبل الخاء المهملة وهو الذى يتزل البئر
 فيلأ اللؤلؤ اقل ماؤها أى البئر (قوله لهجة تقدير دوى مبتدا) أى خبره
 دونك بمعنى قدامك أى ويكون الكلام حينئذ كنا به عن طلب ملىء اللؤلؤ كأن
 عطشان كنا به عن طلب سبق الماء فاندفع نظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا
 والبعض بان المعنى ليس على الاخبار المحض حتى يحبر عن اللؤلؤ بكونه دونه بل
 القصد وطلب ملىء اللؤلؤ على أنه يصح على تقدير دوى مبتدا خبره دونك ان يكون

عند بنى تميم فانهم م يقولون
 هلم هلى هلى هلموا هلمن
 فهمي عندهم فعل لا اسم
 فعل وبدل على ذلك أنهم
 يؤكدون بالنون نحو هلمن
 قال سيبويه وقد تدخل
 الحقة والنقلة يعنى على
 هلم قال لانها عندهم بمنزلة
 رة و ردا و ردى و ردا
 وارددن وقد استعمل
 لها مضارعا من قبل له هلم
 فقال لا أهلم وأما هلم
 الحجاز فيقولون هلم في
 الاحوال كلها كغيرها من
 أسماء الافعال وقال الله
 تعالى قل هلم شهداءكم
 والقائلين لاخوانهم هلم
 المينا وهى عند الحجازين
 بمعنى احضروا فأتى عندهم
 بمعنى أقبل (وأخر ما لذى)
 الاسماء (فيه العمل)
 وجوابا فلا يجوز زيد ادراك
 خلافا لكسائى قال الناطم
 ولا حجة له في قول الراجر
 بأيم الماشح دوى دونك
 أنى رأيت الناس يجمدونك
 لهجة تقدير دوى مبتدا
 أو مفعولا بدونك مضمرا
 ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه

وبأق هذا التأويل الثاني في قوله تعالى **كأب الله عليكم** **(تبيينات)** الاول ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسئلة سوى الكسائي ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين (الثاني) توهم المكودي أن لذي اسم موصول فقال والظاهر أن ما في قوله ما لذي فيه اعمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة لأن لذي بعدها موصولة وليس كذلك بل موصولة ولذي جار مجرور (٢١٦) في موضع رفع خبر مقدم والجر

مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما * الثالث ليس في قوله اعمل مع قوله عمل ايطاء لان أحدهما نكرة والآخر معرفة وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب (واحكم بتمكيد الذي يتون منها) أي من أسماء الأفعال (وذكر يعرف سواه) أي سوى المتون (بين) قال الناظم في شرح السكافية لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتتمكيد فعلا مة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين وعلامة تمكيد النكرة منها استعماله متوناً ولما كان من الأسماء المحضة ما لا يزعمه التعريف كالضممرات وأسماء الاشارات وما يلازم التمكيد كأحد وعرب وديار وما يعترف وقتاً ويشكر وقتاً كجل وفرس جعلوا

دون ذلك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أي دونك فاعرفه (قوله) وبأق هذا التأويل الثاني في قوله تعالى **كأب الله عليكم** أي بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليك متعلق به أو بالفاعل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كأب الله عليكم في ظرف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة اه ومثل ذلك للتعريف حيث قال والصحح أن **كأب الله** مصدر مؤكدة لفظه لان ما قبله وهو حرمت عليكم أي ما تكلم على أن ذلك مكتوب فكانه قال كتب الله عليكم ذلك **كأب** (قوله أن لذي اسم موصول) بناء على كون لذي بفتح اللام إحدى لغات الذي (قوله واحكم بتمكيد الخ) قال الرضي ليس المراد بتمكيد أي اسم الفعل تمكيد الفعل الذي هو بعينه لان الفعل لا يكون معرفة ولا منكر ابل التمسك راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فصح متوناً بمعنى اسكت سكتوا أي افعل مطاق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصح مجرداً من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود العين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكميل بغيره هكذا حقق القائم ودع الأوهام اه سندوي وقد يؤخذ منه أنها في حال تعريفها من قبل المعرف بأل العندية وهو أظهر من قول بعضهم انها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا في هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فأرجع اليه (قوله من قبيل المعنى أفعالا) ذكره تميمي للقائدة والاقوله جعل لها تعريف الخ انما يبين على كونها من قبل اللفظ أسماء (قوله كأحد) أطلق أحدوله استعمالاً أربعة أحدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قل هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين الرابع أن يكون اسماً عامياً في جميع من يعقل نحو ولما منكم من أحد وهو المراد هنا فانه الملازم للتمكيد ونذكر تعريفه قاله الموضح في الحواشي تصريح (قوله وبه) لا ياتيه مامر

هذه الأسماء كذلك فالزمو بعض التعريف كترال

وبله وآمين وأزمو بعضاً التمكيد كواها وويرا واستعملوا بعضاً بوجهين فنون مقصوداً تمكيداً وجرده مقصوداً تعريفه كصه وصه وأف اشهسي **(تبيينات)** ما ذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم الى أن أسماء الأفعال كلها معارف فالتون منها

في

في شرح قوله ويعملان الخفض من قوله ويلها عمر الان ذلك على المصدرية سم
(قوله تعرف علم الجنس) يعنى أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتعد في الذهن
(قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أى في الاكتفاء به وعدم احتياجه
في افادة المراد الى شئ آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يقيس المراد وحدوثه
بضميمة فاعله الظاهر كما في ههات نجد أو المستتر كما في صه فوجه الشبه المذكور
لم يوجد في المشبه به اللهم إلا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرفع للمستتر ويراد
الاكتفاء به بتجيب الظاهر ووقف النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه
اسم الفعل بيان لما حال من الضمير الجرور بالباء على قاعدة من اليانسة ويجرورها
من كونها في موضع الحال وبهذا يعلم اختلاف قول البعض تبعاً للشارح الجار
والجرور بيان لما أحوال من الضمير في به فتنبه (قوله صوتاً يجعل) أى يجعل اسم
صوت (قوله كذا الذى إحدى حكاية) أى فادها وصيرحه أنها ليست نفس
الحكاية بل مفيدة ومفهومة لها وهو كذلك لان من شروط الحكاية أن تكون
مثل الحكي وهذه الانقاط مركبة من حروف صحيحة وليس الحكي كذلك اذ
الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا الى حكاية
تلك الاصوات وتعدرت أو نعتت عليهم أوردوا صورتها بادنى ما أمكنهم من انقاط
مركبة من الحروف شبهة بتلك الاصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم
كالحكاية فان قلت بقي عليه الاصوات المدالة على معنى في النفس كأخ لذي
السعال قلت هذه ليست موضوعة أصلاً فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لانها
انما تبدل بالطبع لا بالوضع اه دما منى لمخصاً (قوله كهـلا) في القاموس هـلا
وهال زجران للتحليل أى اقربى اه والكلمتان متوتتان بالقلم في نسخة العلامة
أبي العز الجبى المحببة بتخطه لكن في الهمع هـلا بوزن ألزجر التحليل عن البطء
اه ومنه يعلم أن قول القاموس أى اقربى تفسيره باللازم (قوله للتحليل) على حذف
مضاف أى لزجرها وقد يستحب بها العاقل تمثيله منزلة غيره كقوله * الأحبب
لبي وقولها هـلا اه زكريا وكذا بقدر المضاف في نظائره الآتية (قوله لا يغفل)
أى لزجره عن الابطاء دما منى (قوله وكخ) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة
ومكسورة اه سم وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح
الكاف (قوله لا لطف) أى لزجره عن تناول شئ كما في القاموس (قوله وفي الحديث
الح) هو أن الحسن رضى الله عنهما أخذت من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له
عليه الصلاة والسلام كخ كخ فانها من الصدقة فأقاهما من فيه (قوله وهيد) بفتح
الهاء وكسرهما وفتح الدال فيهما زكريا والتمتية بينهما ما ساكنة (قوله وهاد) بكسر
الدال على الاصل في التخلص من التلقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من

وماليتون تعرف علم
الجنس (وماب خوطب
مالا يعقل * من مشبه اسم
الفعل صوتاً يجعل * كذا
الذى إحدى حكاية كخ)
أى أسماء الاصوات ما وضع
نطاب مالا يعقل أو ما هو
في حكم مالا يعقل من صغار
الآدميين أو الحكاية
الاصوات كذا في شرح
السكاكية * فالنوع الاول
امار جركه للتحليل ومنه
قوله * أى جواد لا يقال
له هـلا * وعدس للبعث
ومنه قوله * عدس ما لعماد
عليك اماره * وكخ
للطفل وفي الحديث كخ كخ
فانها من الصدقة وهيد
وهاد وده وجه

(قوله لكن في الهمع الخ
هوى القاموس أيضاً في
باب الالف اللينة والاول
في باب اللام أفاده نص
الهورينى اه)

الاول والجميع من الثاني واسكان الهاء منهن ما وعاو وعيه بعين مهملة فيهما
 مكسورة من الثاني وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجم بعد الالف
 مكسورة وهج بفتح الهاء وكسر هاء مع كسر الجيم وسكونها وحل بفتح هاء مهملة
 مفتوحة فلام ساكنة ويقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام
 منقوطة واس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها الا أن أولها
 هاء وقال الرضي اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء
 ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دمايني وقال ذكر ياس
 وهس بكسر أوله هاء مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اه وفي القاموس
 هس بالضم زجر لغتم ولا يكسر اه وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فمضبوطة
 بالقلم بالسكون مشددة في نسخة أبي العز الجيمي الصحيحة بخطه وفي غيرها من النسخ
 والله أعلم (قوله وهج) هاء مفتوحة فجم ساكنة وقاع بفتحة فين مهملة
 مكسورة وهجاء هاء مفتوحة فجم فألف مقصورة اه دمايني (قوله وهج لا كلب)
 بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسر هاء منقوطة قاله الدمايني وفي القاموس ما وافقه وأما
 هج السابقة التي للغتم فاقصر شيخنا السيد في ضبطها تبعاً للدمايني والقاموس
 على فتح الهاء وسكون الجيم كما صرح وكتب شيخ الاسلام على هج الاولى مانحة وقوله وهج
 بفتح أوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتي فهو بفتح أوله مع
 اسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتثنيته فيهما اه ولخصه أن الاولى فيها
 لغتان كسر الثاني واسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيها لغتان كسر الثاني منقوطة
 واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملة تن ووح
 بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاي ساكنة اه دمايني
 والعين من عز مفتوحة كما يفيد صنيع القاموس وذكره البعض (قوله وعين)
 بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه زكريا وقال الدمايني بعين مهملة
 مفتوحة فثناة تنتمية ساكنة فزاي مكسورة والذي في القاموس أن العين بالسكون
 والفتح والزاي بالفتح وأنه لزجر الضأن (قوله وحر) بالحاء المهملة تخط الشارح وفي
 بعض النسخ وهر قال الدمايني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) بجم
 فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضاً فهو مشترك دمايني (قوله وأما
 دعاء) أى طلب كأو ضبط المرادى والدمايني بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بمد
 الهمزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون
 الواو وكسر الهاء كافي الدمايني وزكريا (قوله للربيع) بضم الراء وفتح الموحدة
 وبعدها عين مهملة وهو الفصيل دمايني (قوله وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة
 فهاء مكسورة اه دمايني والعين مفتوحة على ما ذكره البعض (قوله وبس)

(قوله بالسكون مشددة
 لا معنى له اه)

وعاو وعيه للابل وعاج وهج
 وحل للناقة واس وهس وهج
 وقاع لغتم وهجاء هج لا كلب
 وسع للضان ووح للبعير وعز
 وعيز للعرزورح للجمار
 وجاه للربيع وامادعاء كاو
 للفرس ودوه للربيع وعوه
 للبعش وبس لغتم

يضم الباء وتثلث السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر
 به الدماميني (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة ثمانية فوقية مفتوحة اه
 دماميني وفي القاموس في فصل الجيم من باب التاء الغوقية أن جوت مثلثة الآخر
 دعاء لا ابل الى الماء وصنعيه يقيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح
 في نسخة العججة (قوله وجئي) بجيم مكسورة فهززة ساكنة اه دماميني وأما حئي
 بكسر الخاء المهملة وسكون الهززة فدعاء للحمار الى الماء كما في القاموس (قوله
 لا ابل الموردة) أي لدعائها لتسرب زكريا (قوله وتو) بمنشأة فوقية مضمومة فهززة
 ساكنة وتو ثمانية فوقية مفتوحة فهززة ساكنة دماميني (قوله المنزى) أي على
 الاناث (قوله ونخ) بكسر النون واسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا
 وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدماميني (قوله المناخ) أي الذي تزدان اناخته
 زكريا (قوله وهودع) بكسر الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دماميني
 وزاد في القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنة) أي التي يراد
 تسكينها من نفاها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهززة وتشو
 بمنشأة فوقية مضمومة فثين معجمة مضمومة فهززة ساكنة اه دماميني وزاد زكريا
 جواز فتح الشين (قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس
 يضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه دماميني وزكريا (قوله كغاق)
 بغير معجمة وقاف مكسورة اه همع وقوله للغراب أي لحكاية صوته (قوله وماء
 بالامالة) قال الرضي ان ميمه مماله وهززة مكسورة أو ساكنة بعد الاا فزكريا
 (قوله للظمية) أي لحكاية صوتها اذا دعت ولدها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين
 المعجمة وسكون الختمة وكسرة الواو كذا في زكريا وقوله لشرب الا ابل أي لحكاية
 صوت شربها (قوله وعيط) بغير ميمه مكسورة ثمانية ثخمية ساكنة فطاء مهملة
 مكسورة اه دماميني زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للتلاع عين أي لحكاية
 أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما في الدماميني (قوله
 وطبخ) بكسر الطاء المهملة وسكون الختمة وكسر الخاء المعجمة أو فتحها كما في زكريا
 وقوله للضاحك أي لحكاية صوت ضحكك قل الدماميني أفرده لان الضحك يأتي من
 الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة
 فألف فطاق مكسورة وقوله للضرب أي لاصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما
 بعده وطقى بطاء مهملة مفتوحة فطاق ساكنة وقب بقاء مفتوحة لموحدة
 ساكنة وخاق باق بكسر القاف فيهما وأول الاو خاء معجمة قبل ألف وأول
 الثاني باء موحدة قبل ألف اه دماميني وخاق باق اسمان جعلهما واحدا
 وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله للضحك أي لاصوت الحادث

وجوت وجئي لا ابل الموردة وتو
 وتأل تيس المنزى ونخ مخففا
 ومشدد اللبعير المناخ
 وهودع لصغار الا ابل المسكنة
 وسأ وتشو للحمار الموردة
 ودج للدجاج وقوس للسكاب
 والنوع الثاني كغاق
 للغراب وماء بالامالة للظمية
 وشيب لشرب الا ابل وعيط
 للمتلاعيب وطبخ للضاحك
 وطاق للضرب وطقى لوقع السيف
 الحجارة وقب لوقع السيف
 وخاق باق للضحك

وقاش ماش للتماش **تنبية** قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبره أيضا في السكاكية ولم يذكر في شرحها ما احتزره عنه قال ابن هشام في التوضيح وهو احتراز من نحو قوله * بادارمية ناعلياء فالسند * وقوله آل أيها الليل الطويل الالنجلي * اه (والزمننا النوعين فهو قد وجب) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والاصوات وهو ماصح به في شرح السكاكية ويحتمل أن يريد نوعي الاصوات وهو أولى لانه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول كتاب وعلة بناء الاصوات مشابهتها الحروف المهمله في أنها لاعاملة ولا معموله فهى أحق بالبناء من أسماء الأفعال **تنبية** هذه الاصوات لاضمة بر فيها بخلاف أسماء الأفعال فهى من قبيل المفردات وأسماء الأفعال من قبيل المركبات

من اصطكاك الاجرام عند التماس كإلى الدماميني (قوله وقاش ماش) بشين محجة مكسورة آخر كل منهما كإلى الدماميني وقوله للتماش قال زكريا أى لصوته اذا طوى اه هكذا ينبغي التمسك على هذه الالفاظ التى ساقها الشارح وبه يعلم ما فى تكلم البعض عليها من التقصير فى بعضها والخطا فى بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله بادارمية الخ) فان قوله بادارمية خطاب للمال يعقل ولكن لم يشبه اسم الفعل فى الاكتماء به لكونه غير مكتمل به ولهذا احتج الى قوله أقوت الخ وكذلك أيها الليل خطاب للمال يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتمل به ولهذا احتج الى قوله انجلى كذا فى التصريح قال سم وفى الاحتراز عن ذلك نظر لانه يكتبى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكتمل به فى أداء المعنى المقصود للتكلم وان كان كلاما تاما عند النجاة (قوله بادارمية الخ) تمامه * أقوت وطال عليها ساف الامد * والعليا ما ارتفع من الارض وسند الجبل ارتفاعة حيث يسند فيه أى يصعد وأقوت خلت والساف الماضى والامد الدهر والفاء بمعنى الواو عيني وتصريح وفى القاموس السند محركة ما قبلت من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضح (قوله آل أيها الخ) تمامه * يصبح وما الاصبح منك بأمثل أى ليس الاصبح أمثل منك لاني أقاسى فيه أيضا الهموم وهذا قاله بعد تنبيهه والاول فى حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزوى وهو تميم لجهة الاستغناء عنه بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الحائز وحينئذ قد قوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جواره فقط (قوله نوعي الاصوات) أى ما خوطب به مالا يعقل وما أجدى حكاية (قوله فى أول الكتاب) أى فى قوله وكنا به عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصرح فى أول الكتاب غاية الامر أنه أدخلها فى قوله وكنا به عن الفعل الخ فيجوز أن يريد هاهنا دفع توهم عدم ارادتها هناك (قوله فهى أحق بالبناء من اسماء الأفعال) أى لان علة بناء اسماء الأفعال مشابهتها للمعروف العاملة فى أنها عاملة غير معموله فوجه الشبه فى أسماء الاصوات وهو كونه لاعاملة ولا معمولة تادرى غير نوع الحرف ذل لا يوجد فى غير نوعه الا فى أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص به فتمكون مشابهة أسماء الاصوات للمعروف فى ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه فى أسماء الأفعال وهو كونه عاملة غير معموله فانه موجود فى الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده فى الحرف فوجه وجود وجه الشبه فى أسماء الاصوات فتمكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الاصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الاولوية (قوله

* خاتمة قد يعرب بعض

الاصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله

قد اقبلت عزة من عرفها

ملاصة المرح بخناق باقها
أي بفرجها وقوله

اذناني مثل جناح غاق

أي غراب ومنه قول ذي

الرملة * تداعين باسم

الشيب في متمم * جوانبه

من بصرة وسلام وقوله

أيضا * لا ينش الطرف

الاما يتخونه * داع يناديه

باسم الماء مغموم * فالشيب

صوت شرب الابل والماء

صوت الظبية كما مر اه

والله أعلم

* (نونا التوكيد)

(للفعل توكيد بنونين

هما) الثقبلة والخفيفة

(كثوني اذهبن واقصدنهما)

وقد اجتمع في قوله تعالى

ليسجنن وليكونا وقد تقدم

أول الكتاب أن قوله

أفانن أحضروا الشهودا

ضرورة * (تنبية) *

فهب البصريون الى ان كلا

منهما أصل التخالف

بعض أحكامهما وذهب

الكوفيون الى أن الخفيفة

فرع الثقبلة وقيل بالعكس

وذكر الخليل أن التوكيد

بالثقبلة أشد من الخفيفة

قد يعرب بعض الاصوات) أي وجوبا كافي الدما بيني وقوله لوقوعه موقع متمكن
 أي بأن تخرج عن معانيها الاصولية وتستعمل في معنى ذلك المتمكن الذي وقعت
 موقعه فان خاق باق في البيت غير مستعمل في معناه الاصل لان لم يتصل به صوت
 الجماع بل استعمل في معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر حوازل
 اعرابها وبنائها فيما اذا أريد لفظها كافي قوله * وأى حواد لا يقال ههلا * (قوله
 اذلتى) بكسر اللام يعني شعر رأسى (قوله تداعين) أى الابل باسم الشيب أى
 يسمى اسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهم بعضا بذلك الصوت
 فالشيب هنا مستعمل في نفس الصوت لا محكي به الصوت وقوله في متمم أى
 حوض ماء متمم أى متمكسر وقوله من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هما
 نوعان من الخجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس في باب الرءاء البصرة بلد
 معروف الى أن قال وخجارة رخوة فيها يماض وفي باب الميم السلة كفرحة الخجارة
 والجمع ككتاب (قوله لا ينش الطرف) بالسين المجهمة أى لا يرفعه قال في
 القاموس نعشه الله كنعشه نفسه كنعشه ونعشه اه ومنه سمي النعش نعشا
 لارتفاعه وما فاعل نعش واقعة على أم الظبي وقوله يتخونه بضم التحتية وفتح الخاء
 المجهمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى تتعهد قال في القاموس تخونه تعهده
 كتخونه اه وقوله داع يدل من مأو عطف بيان أو خبر لمخزوف والمبغوم بالموحدة
 فالعين المجهمة من المغموم وهو عدم الانصاح والمعنى لا يرفع طرف الظبي الاسماعه
 أمه التي تتعهد تقول عند تعهد هاله ماء

* (نونا التوكيد)

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص سم (قوله بنونين) أي بكل منهما سم أى على
 انفراد (قوله ضرورة) أى وسهلهما شبه الوصف بالفعل (قوله التخالف بعض
 أحكامهما) كيدال الخفيفة أفاو قفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو لاتعنين
 الفتحهروهما ممتنعان في الثقبلة وكقوله الشديدة بعد الالف وهو متعنى في
 الخفيفة وعروض التعليل بأن الفرع قد يتخصص بأحكام ليست في الاصل كافي
 أن المفتوحة فانها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها انصر بجمع زيادة وحذف
 (قوله فرع الثقبلة) لاختصاصها منها ولان التأكد في الثقبلة أبلغ سم (قوله
 وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقبلة مركبة فالخفيفة أحق بالاصالة
 والثقبلة أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أى من التوكيد بالخفيفة ويؤيده
 أن زيادة البناء يدل على زيادة المعنى غالبا وقوله تعالى ليسجنن وليكونا من
 الصاغرين فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لانها

كانت تتوقع حسمه في بئها فتقرب منه وراه كلما أرادت (قوله يؤكدان افعال)
 أي جوازها كما سياتي (قوله أي فعل الامر) قال البعض تبعاً لشخصنا الأولى ففعل
 الطلب لبثهل الدعاء اه ويدفع بأن المراد فعل الامر الاصطلاحي وهو يشمل
 فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لبثهل المضارع المقرون بالام الامر مع أنه
 سيذكره المصنف ولا ينافي ~~بكون~~ المراد بفعل الامر ما ذكر قوله ومثله
 الدعاء لا يمكن حمله على الاستخدالم بأن يجعل الضمير عائداً على فعل الامر لا بالمعنى
 الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائداً على
 اضرين زيد الاعلى فعل الامر فتأمل (قوله مطلقاً) أي من غير شرط لانه مستقبل
 دائماً اه تصریح ويوشد الى نفسه بالاطلاق بذلك قوله بعد أي المضارع بالشرط
 الآتي فهو أحسن من قول البعض أي سواء كان على زنة افعال أو غيرها كما تفعل
 وافعل (قوله فأترنن سكينه علينا) تمامه * ونبت الاقدام ان لا قينا وهو من كلامه
 صلى الله عليه وسلم الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الآتي) هو قوله آتيا اذا طلب
 الخ (قوله ولا يؤكدان الماضي) لانهما يتخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك
 ينافي الماضي اه تصریح (قوله مطلقاً) أي ولو كان ذلك الماضي بمعنى المستقبل
 طرد اللباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف ان رحمت متيماً من تيمه الحيا أي
 استعبده وذلكه وتماهه * لولاك لم يلك للصبا به جانحاً * أي ما تلا الصبا به رقة
 الشوق (قوله فضرورة شاذة) أي لاسر للمولدين ارتسكها في شعرهم وكذا الأفلن
 الخ وان أوهم ضفيعه خلافه (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما
 يتحقق في الاستقبال اه سم وقال الدماميني سهلها ما فيه من بمعنى الطلب
 فعمول معاملة الامر (قوله آتيا اذا طلب الخ) عبارة التوضيح وأما المضارع فله
 حالات أي خمس احدها ان يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبناً
 مستقبلاً جواب القسم غير مقصود من لانه يفاسل نحو وثالله لا كبدن أصنامكم ثم
 قال والثانية ان يكون قريناً من الواجب وذلك اذا كان شرطاً لان المؤكدة بما
 نحو واما تخافن ثم قال الثالثة ان يكون كثيراً وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله
 تعالى ولا تحسبن الله غافلاً ثم قال والرابعة ان يكون قبله وذلك اذا وقع بعد لا
 النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بان ثم قال والخامسة ان يكون أقل وذلك بعد لم
 وبعد أداة جزاء غير اماه قال شيخنا وفيه ان تراد سادسة وهي امتناع التوكيد
 كالمضارع المنفي الواقع جواب القسم نحو والله لا تفعل كذا والمضارع الخالي نحو
 والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفعول من لام القسم كما سيذكره الشارح
 قال في النكبت أورد على الناظم نحو قولك لا عما طس يرجحك الله وقوله تعالى
 والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه

(يؤكدان افعال) أي فعل
 الامر مطلقاً نحو اضرين
 زيد او مثله الدعاء كقوله
 فأترنن سكينه علينا
 (ويشمل أي المضارع بالشرط
 الآتي ذكره ولا يؤكدان
 الماضي مطلقاً وأما قوله
 دامن سعدك ان رحمت
 متيماً * فضرورة شاذة
 سهلها كونه بمعنى
 الاستقبال وانما يؤكده
 جواب المضارع حال كونه
 (أي انما * ذا طلب) بأن
 تأتي أفعالاً أو غيرها
 تقوم من زيد
 أوتجيباً نحو ولا تحسبن الله
 غافلاً أو غيرها نحو لا ترنن
 عندنا وتخصيها كقوله

أي تربيقي
 أوله
 وهل يعنى ارتيادى البلاد
 دمن حذر الموت أن يأتيه
 وقوله * أفبعد كندة تدر حتى
 قبيل * وقوله * فأقبل
 على رهطى ورهطك
 بنتح * مساعينا حتى نرى
 كيف نفعلا * أو دعاء كقولهم
 لا يعبدن قومي الذين همو
 سم العداة وآفة الجزر
 النا زلون بكل معتزل
 والطيبون معا قد الأزر
 (أو) آتيا (شرطها) اما
 نالها) اما في موضع النصب
 مقول به تاليا أي شرطاً
 تابعان الشرطية المؤكدة
 بما نحو واما متخافتان فاما
 تذهبن فامترين واحترمن
 الواقع شرطاً بغير ما فان
 تو كندة قليل كما سيأتي
 (أو) آتيا (مشتقاً)
 جواب (قسم مستقلاً)
 غير مفصول من لامة
 بفواصل نحو وتالته لا كيدن
 أصنامكم وقوله
 فن يكلم يشار بأعراض
 قومه * فاني ورب الرافعات
 لا تبار * ولا يجوز تو كنده
 بهما ان كان متعباً نحو تالته
 فتقوئد كرو يوسف اذ التقدير
 لا تقوئوا أما قوله

أية يفعل آتيا ذالطلب ولا يجوز تو كنده فلو قال يفعل المقترن بنهى أو استنفهام
 الخ لكان أولى اه ويجاب بأننا نسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو
 فرض الكلام بل بالجملة لأنها من الحمل الخبرية المستعملة في الانشاء وإن سلم
 أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد اذا طلب باداة كلام الامر ولا التامية والطلب
 فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذالطلب حال من ضمير آتيا (قوله هلا تبن) أصله
 تمنين فلما كد بالنون حذف نون الرفع تخفيفاً فالتي ساكنان الياء والنون
 حذفتا الياء وذي سلم موضع بالحجاز اه زكريا وغير مختلفة حال من الياء المحذوفة
 (قوله تربيقي) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأين نقلت حركة الهززة الى
 الراء ثم حذف نون الهززة فصارت ترأين فقلت الياء ألفاً التحركها وانفتاح ما قبلها ثم
 حذف نون الرفع لالتقاء الساكنين فصارت ترأين فلما كد بالنون حذف نون الرفع
 لتوالي الامثال وكسرت الياء لالتخلص من الساكنين ولم تخذف لعدم ما يدل
 عليها فلما أتى ساء المتكلم لحقت نون الوقاية فصارت ترأين ويوم ظرف لغو متعلق
 بتربيقي (قوله أو استنفهام) أي بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافاً
 لمن خصه بالهززة وهي اه دما بيني ولذا عده الشارح الامثلة (قوله وهل يعنى
 ارتيادى البلاد) أي طوافيها ومن حذر الموت لتعليل لارتيادي وقوله أن يأتيه
 أي من اتيانته متعلق بيمعنى (قوله أفبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون
 اسم قبيلة وقبيلتين قبيلة للضرورة اه تصرح وقال زكريا قبيلتي أي جماعة
 ثلاثاً كما قرأه قال أرباب الحواشي وهو أولى لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة
 (قوله فأقبل الخ) الشاهد في نفعلا حيث أكد بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام
 ثم أبدلها ألفاً للوقف وبتح مساعينا جواب الامر أي نقض عن ما شرطنا فأفاده
 زكريا (قوله لا يعبدن) أي لا يعبدن وتقدم الكلام على البيت في النعت
 (قوله اما في موضع النصب الخ) ويصح أن يكون اما بدلاً من شرطاً وشرطاً مقول
 تاليا والمعنى تاليا شرطاً وشرطاً على هذا المعنى أداة شرط وعلى ما ذكره
 الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أي الزائدة (قوله فامترين) تقدم
 تصر به لکن نون الرفع حذف هنا للحجاز وسد ثمرتها في قراءة من قرأ ترأين ياء
 ساكنة بعدها نون الرفع على حذف قوله لم يوفون بالحجاز كما في المعنى (قوله فان تو كنده
 قليل) عبر في التوضيح بأقل كما مر (قوله فن يكلم يشار بأعراض قومه) أي لم
 ينتصر لها وهو يسكن المثلثة وفتح الهززة والاعراض جمع عرض وهو
 ما يحمله الانسان من أن يعاب فيه و اراد بالرافعات بل الخبيج التي تهرأ طرفها
 في مشيها كلها ترقص والشاهد في لا تبار فانه أكد بالنون الخفيفة ثم أبدلها

* نالته لا يحمد المرء بختيما * فعل السكرام و لوفان اورى حسبنا * فشاذا وضروقة

أو كان حالا كقراءة ابن كثير لا قسم يوم القيامة وقوله **يميننا لا بغض كل امرئ** * **يزخرف قولنا ولا يفعل**
 وقوله **انث ثلث قد مضت عليكم بيوتكم** * **لم يعلم ربنا ان يتيق واسع** أو كان مفصولا من اللام مثل
واثن مته أو قتلتم لاني الله تخشرون وتخشون وسوف يعظيكم (٢٢٤) **ربك فترضى** * **تقبهيهان** * الاول

التوكيد في هذا النوع
 واجب بالشروط المذكورة
 كما نض عليه في التسهيل
 وهو من ذهب البصريين
 فلا بد عندهم من اللام
 والنون فان خلا منها
 فترقب حرف النون فاذا
 قلت والله يقوم زيد كان
 المعنى نفي القيام عنه وأجاز
 الكوفيون تعاقب ما وقد
 ورد في الشعر وحكى سيبويه
 قوله لا ضربه واما التوكيد
 بعد الطاء فليس بواجب
 اتفاقا واختلفوا فيه بعد ما
 ذهب سيبويه أنه ليس
 بالزوم ولكنهما أحسن ولهذا
 لم يقع في القرآن الا كذلك
 والله ذهب الفارسي
 وأكثر المتأخرين وهو
 الصحيح وقد كثرت في الشعر
 مجيؤه غير مؤكدة من ذلك
 قوله * **يا صاح اما تتجددني**
 غير ذي جددة * **فما الخلى**
 عن الخيلان من شميمي
 وقوله * **فاماترني ولي لمة**
 فان الحوادث أودى بها
 وقوله * **فاماترني كلبنة**

القال للوقف أفاده زكريا (قوله أو كان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل
 الحال فلا يجوزون والله لا فعل الآن كما سأتى في التفسير الثاني ويؤولون القراءة
 والبيتين بأسماء على افعال مبتدا (قوله يميننا لا بغض) مضارع من باب نصر واما
 أبغض يبغض بالضم فلغة رديشة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولنا الخ أي
 يزمن قوله بالوعد ولا يفعل ما يعديه (قوله أو كان مفصولا من اللام) أي بجموله
 كالمثال الاول أو يخرف تنفيس كالمثال الثاني أو بقدر نحو والله لقد يقوم زيد كما في
 سم (قوله التوكيد في هذا النوع) أي الواقع في جواب القسم واجب لانهم كرهوا
 أن يؤكدا الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكده بما يتصل به وهو
 النون بعد صلاحيته له جازي (قوله قد ترقب) وفي بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى
 نفي القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم
 والذي يقضيه بناء الايمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم
 (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبها) أي اللام والنون فيكتفي بأحدهما (قوله غير
 ذي جددة) بكسر الجيم أي سعة في المسال (قوله فاماترني الخ) اللمة بكسر اللام شجر
 الرأس وأردى هلك وهو يتعدى بالياء فعنى أودى بها هلكها وانما لم يقل
 أودت بها اليوافق تأسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل
 حرف الروي زكريا (قوله كلبنة الرمل) يعني الناقصة ضاحيا يعني ملافا لخر
 الشمس على رقعة يعني مرقعة جلدة دمجي (قوله منع البصريون نحو والله يفعل زيد
 الآن) أي من كل جواب قسم مضارع جازي مثبت ويظهر لي أن منعهم ذلك من
 لوازم قولهم السابق لا يضمن اللام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام
 والنون لمنافاة النون للحال لاقتضاها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير
 لا قسم) ومن منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضمار مبتدأ أي لا أقسم
 ١ زكريا قال الدماميني والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ حاجته الى
 الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية
 ٢ وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد
 عليهم أنه لا ينافي الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل أنه لا بد عندهم من
 اجتماع اللام والنون لا تاتي هنا المنافاة للحال كما قدمناه فعلم ما في كلامه

الرمل ضاحيا * على رقعة أحق ولا أنثعل * وذهب
 المبرد والزجاج الى لزوم النون بعد ما وزعما أن حذفها ضرورة * الثاني منع البصريون نحو والله يفعل زيد الآن
 استغناء عنه بالجملة الاسمية المعذرة بالثبو كذكره كقولك والله ان زيد يفعل الآن وأجاز الكوفيون ويشهد لهم
 ما نقلت من قراءة ابن كثير لا قسم والبيتين ١هـ (وقل) التوكيد (بعدهما) الزائدة

الثاني لم يسمي بان من ذلك قوله - يعني ما أرينك ويجهد ما تبلغن وحيثما تكون أنك وتسمى ما تفعدن أو تفعدن وقوله * إذا مات منهم ميت (٢٢٥) سرق أبنة * ومن عضه ما ينبت شكرها

وقوله * قليلابه ما يحمده نك وارث (تنبيهان) الأول مراد الناظم أن التوكيد بعدها المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لاقيل مطلقا فإنه كثير كصريحه في غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل ان مالنا لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملة بعد اللام فص على ذلك سيبويه كحكاية في شرح الكافية * الثاني كلامه يشعل ما الواقعة بعد رب وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ما شئ المعنى وليس بعضهم على أن الحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى بما يقولون ذلك ومنه قوله * ربما أوفيت في علم * ترفع نون شمالان اه (ولم) أي وفي التوكيد

المعض (قوله التي لم تسمى بان) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل (قوله بعين ما أرينك) بقوله لمن يحكي أمرا أنت به بصير تضرع (قوله ويجهد ما تبلغن) بقوله إن جلتها فعلا فأباه أي لا بد لك من فعله مع مشقة تصرع (قوله إذا مات الخ) المعنى إذا مات منهم شخص سرق أبنة صفاته فصار مثله وقوله ومن عضه الخ قال الشارح في شرحه على التوضيح العضه بالتاء واحدة العضاها الماء وهو كل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الماء الأصلية كع في شفة والشكر ما ينبت حول الشجرة من أساها قاله الجوهري اه (قوله قليلابه) أي جدا قليلا وضمير به للجال في بيت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أي بالنسبة لما تقدم وفي نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما أو أنه لا يتخفف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعني بعد عين وجهه وحيث ومثي وعضه وقليلاب في التراكيب المتقدمة وما أشبهها وعندى في اللزوم بالنسبة الى متى نظر لقاطع يجوز امتي تفعد أنفعد فتأمل وانما زيدت ما بعد النسكرة لتوكيد الإيهام كما قال شيخنا وقول البعض زوال الإيهام سبق ولم (قوله أشبهت) أي في اللزوم وأما قول شيخنا أي في التوكيد فيرد عليه أن المشابهة في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بهما على مجرد صواها (قوله معاملة بعد اللام) أي في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل (قوله ما شئ المعنى) أي فلا يناسبه التوكيد بالنون المتضمنة للاستقبال والمراد ما شئ المعنى غالبا فلا يرد ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح تشبيهه على أنه قليل وعلى أنه شاذ (قوله ربما أوفيت الخ) أي تزامت والعلم الجمل وفي بمعنى على والشاهد في ترفعه وفاعله شمالان جمع شمال يحج من ناحية القطب زكريا (قوله أي وفي التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة الى التوكيد بعد لم بمعنى الندور كما في ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) أي الجمل الذي يحسبه الخصب وحفنه النبات والشاهد في ما لم يعلم اه عيني وهذا ما نقله السبوطي في شرح شواهد المعنى عن الاعلم ثم قال وقال ابن هشام اللغضي ليس كذلك وإنما شبهه اللان في القعب أي ما عليه من الغوة حتى امتلأ بشيخ معهم فوق كرسي وما قبله من الايات يدل على ذلك اه (قوله كالواقع بعد ربما) أي في أنه ما شئ المعنى (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لان لم تغلب المضارع الى

٢٩ صبان ث بعد لم كقوله * يحسبه الجاهل ما لم يعلم * شيخنا على كرسبه معما * (تنبيه) * نص سيبويه على أنه ضرورة لان الفعل بعدها ما شئ المعنى كالواقع بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما أحسن

(ووبعدلا) أي وقيل التوكيد بعد لا النافية قال في شرح السكافية (٢٢٦) وقد يؤكدها إحدى التوئين المضارع

المنفي بلا تشبيهها بالنهي
كقوله تعالى واقفوا فتمت
لا تصيب الذين ظلموا منكم
خاصة وقد زعم قوم أن هذا
نهي وليس بصحيح ومثله
قول الشاعر
فلا الجارة الدنيا بها التحسبها
ولا الضيف فيها أن أناخ
محمول * إلا أن توكيد تصيب
أحسن لانصاه بلا فهو بذلك
أشبهه بالنهي كقوله تعالى
لا يقبضنكم الشيطان
بخلاف قول الشاعر فإنه
غير متصل بلا في بعده شبهه
بالنهي ومع ذلك فقد سوغت
لأن توكيده وإن كانت
منفصلة فوكيد تصيب
لانصاه أحق وأولى هذا
كلامه بحروفه **بوتئيبها** **ب**
الأقول ما اختاره الناظم
هو ما اختاره ابن جنى
والجمهور على المنع وأهم
في الآية تأويلات فقيل
لأنهية والجمل محكية
يقول محذوف هو صفة فتنة
فتسكون نظير * جاؤا مذق
هل رأيت الذئب قط
وقيل لأناهية وتم الكلام
عند قوله فتنة ثم ابتدأ النهي
الظلمة عن التعرض للظلم

المضي أبدأ بخلاف مما قاله قد تدخل على المستقبل كما في جمود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين اهـ ويحتمل أن الاحسنية في وجود الزائدة التي يؤكدها
كثيرا في غير بما (قوله ووبعدلا) لم يمتحج تقييدها بالنافية لانه قد علم من قوله
ذا طلب المراد التوكيد بعد لا الناهية تسكت (قوله وليس بصحيح) اعلم وجهه أن
الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اهـ سمى أى والاصل عدم التأويلات
الآتية من طرف من جعل لأناهية (قوله فلا الجارة الدنيا) أى القريبة لها أى
الجمرة محبو بته وتحميها خبر الجارة أن أعيت لا وخبر لان أمحلت عمل ليس من
لحمته الخاء ما ذمته وفيها معنى عنها والضمير للجمرة وتقدير عجز البيت ولا الضيف
محمول عنها أن أناخ أى نزل وجمرة بالحلم والراى نقله شيخنا وقوله وخبر لان أمحلت
عمل ليس أى بناء على القول بجواز عملها في المعرفة الذى في المعنى بها بالباء بدل
اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائذ الى أرض المحبوبة وكذا
الضمير في فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدمامى بنى (قوله ما اختاره
الناظم) أى من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة (قوله على المنع) أى منع
التوكيد بدلتون بعد لا النافية الا فى الضرر ورد (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة)
والتقدير واقفوا فتمت مقولا فيها لا تصيب الخ أى وفي لا تصيب الخ محمول على النهي
الآتى يأتى فى الوجه الثانى ويحتمل عندى تنزيل القسمة منزلة العاقل الذى ينهى
فلا تحويل (قوله فأخرج النهي عن اسناده للفتنة) يعنى أن النهي وإن كان
باعتبار القصد الاصلى عن تعرض الحاطمين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والاصل
لأنه تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه حوّل فى العبارة عن ايقاعه على
هذا التعرض الى ايقاعه على الاصابة المسببة عنه وأوقع الظلماء وقع ضمير
خطاب جماعة الذكور تقييدها على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح
أخرج أى حوّل وقوله عن اسناده أى ايقاعه وصلته محذوف أى اسناده للتعرض
لظلم وقوله لا فتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى الى مع حذف أى الى اسناده لاصابة
الفتنة أى تنزىل للسبب منزلة السبب وعلى هذا فالاصابة خاصة بالتعرضين لان
مفعول الاصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الاول ومن فى منكم على هذا البيان
الجنس لا للتبعض ائسلا يتقسم المتعرضون للظلم الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك
بخلاف الوجه الاول فن عليه للتبعض (قوله كما قال الأرى بنك) هو نهى محمول
عن اسناده للغاطب الى اسناده للتسكام والاصل لآتات فقول النهي عن الايمان
الذى هو سبب لرؤيته الى المسبب الذى هو الرؤى به سمى (قوله هو على معنى الدعاء)
أى فلا داعية لأنافية وحينئذ نهى انشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير

فتصيبهم الفتنة خاصة فأخرج النهي عن اسناده للفتنة فهو نهى محمول كما قالوا
لا أرى بنك ههنا وهذا يخرج الزجاج والمبرد والفراء وقال الأخفش الصغير لا تصيب هو على معنى الدعاء

القول

وقيل جواب قسم والجملة موجبة والاصل لتصديق كقراء ة بان مسعود وغيره ثم اشعبت اللام وهو ضد جف لان
 الاشباع بابه الشعر وقيل (٢٢٧) جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها

القول أو الوقف على فتمته ولا يخفى أنه ينزله على هذا الوجه أن يكون الدعاء على
 الظالمين وغيرهم وأنه إنما يأتي إذا كان هذا الكلام مقولا على لسان بعض
 الناس وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل (قوله وقيل
 جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذ في التأويلات
 المذكورة لأنها على مذهب الجمهور السامعين جواز التوكيد بعد لا النافية اه
 وقد يقع بحمل انكارهم محيى التوكيد بعد النبي بلا على النبي الذي ليس جواب
 قسم يدل على قوله ههنا بما عا في النبي الذي هو جواب قسم (قوله تشبيها
 بالموجب) أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب
 الامر) يعنى اتقوا ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لان المعنى حينئذ
 ان تتقوا والالتصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان أصابتمكم لا تصيب الظالم
 خاصة مردود لان الشرط إنما يقدر من جنس الامر لان جنس الجواب الآتري
 أنك تقدر في أنتي أكرمك ان تأتي أكرمك اه معنى وأجاب التقنازاني بأنه على
 رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلزم كون التقدر من جنس الامر ولا موافقا
 له نفيًا وإثباتًا في الآية تقديران لم تتقوا وتقديران أصابتمكم كذا في الشنبي
 (قوله مطلقا) أى سواء كانت لا مفصولة من المضارع بقا صل كافي قوله فلا الجارة
 الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به (قوله على أنه بعد المفصولة ضرورة) الذى فى
 المعنى أنه بعد المفصولة والموصولة سماعيا (قوله وذلك يشمل الخ) أى لو أتوا قبل
 بعد غير اما الشرطية لكن محط شمول ان وغيرها قوله غير اما محط شمول الشرط
 والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالتصيب عطفًا على ان (قوله والجزاء) أى
 جزاء غير اما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء اما ويمكن أن يعنى
 فى الجزاء بناء على أن جزاء اما داخل فى كلام المصنف بمفهوم الموافقة الأولى
 فاعرفه (قوله من يتقن) بالبناء للجمهور أى يوجد يقال تقننه من باب فهم أى
 وجدته والآيب الراجع وتوهم البعض أن يتقن معنى للفاعل بمعنى يوجد فقال
 يتقن مضارع تف من باب علم يعلم أى يوجد اه وهو خطأ واضح ثم رأيت فى
 نسخة صحيحة من العيني ونسخة صحيحة من ابن الناطم يتقن بناء الخطاب منبا
 للفاعل فيكون بمعنى يتحد وهو واضح (قوله لهما نشأ الخ) منه متعلق بتعظيمكم
 وفزارة فاعل نشأ (قوله حديثنا) أى حدث حديثنا أى قل ذلك جهارا فإنه مسلم (قوله
 وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطلقا أى سواء كان جواب اما أو جواب
 غيرها (قوله الثانى جاء) أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى لمع كونه فى غاية الندرة

بالموجب كادخلت فى قوله
 تالفة لا يحدد المرء يجتنبها
 فعل الكرام وقال الفراء
 الجملة جواب الامر نحو
 قولك انزل عن الدابة
 لا تظر حنك ولا نافية ومن
 منع النون بعد لا النافية منع
 انزل عن الدابة لا تظر حنك
 الثانى اذا قلنا بجماره
 الناطم فهل يطرد التوكيد
 بعد لا كلامه يشعر
 بالاطراد مطلقا لكن نص
 غيره على أنه بعد المفصولة
 ضرورة (وغير اما من
 طوالب الجزاء) أى وقبل
 بعد غير اما الشرطية من
 من طوالب الجزاء وذلك
 يشمل ان المجردة عن ما غيرها
 ويشمل الشرط والجزاء فن
 توكيد الشرط بعد غير اما قوله
 من يتقن منهم فليس بأيب
 ومن توكيد الجزاء قوله
 فهما نشأ منه فزارة تعظيمكم
 وهما نشأ منه فزارة تمنعا
 وقوله
 ثم ثبات الخبر فى
 الوعى * حديثنا ما أتت
 الخير بقعا * (تبيينان) *

الاول مقبضى كلامه أن ذلك جائز فى الاختيار ووجه صريح فى التسهيل فقال وقد تلحق جواب الشرط اختيارا
 وذهب غيره إلى أن دخولها!

في غير شرط المناجواب الشرط مطلقا مشروطة * الثاني جاء تأكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية
 البندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله ليت شعري وأشعرن انا * ملقرا بوهام مشروطة ودعيت
 وأشد من هذا تأكيد الفعل في التعجب كقوله (٢٢٨) * ومستبدل من بعد عضي

كأقال الشارح وهو خاص بالضرورة (قوله في غير ما ذكر) أي غير المواضع السبعة
 (قوله ليت شعري) أي على أي ليتي أعلم والضمير في قرينه هو الحقيقة الاعمال (قوله
 وأشد من هذا تأكيد الفعل في التعجب) أي لأنه ماضٍ بمعنى (قوله ومستبدل من
 بعد عضي بصريحة) قال الشمني عضي معرفة لا تتون ولا تدخلها آل وهي ما تمن
 الأبل وصريحة نصف صريحة بالكسر وهي القطعة من الأبل نحو السلائين وأجر يا
 بجاء مءه ففراء فتختية (قوله من تشبيه لفظ) وهو فعل التعجب بلفظ وهو أفعال
 في الأمر ميم (قوله وآخر المؤكد افتح) بيان لها عده وقوله واشكاه إلى آخره ليت
 استغناء عنها (قوله فأنشد في آخر الفعل الخ) الظاهر أن الفعل على هذه اللغة
 مبني على فحة الأياء المحذوفة (قوله هذا) أي ما ذكر من فتح آخر المؤكد (قوله
 واشكاه) أي حرك آخر المؤكد كما حال كون هذا الآخر قبل ضميرين يفتح الألام
 مخفف لئلا يهذه والمبهوع والظاهر وإن جاز كسر هاء على أنه من النعت بالصدر
 وقوله من تحرك بيان لما قول الشيخ خاله متعلق بحانن غير ظاهر (قوله المسند
 إليه) قيد به نظر إلى المتبادر من أفظ الضمر والأبيض أن يراد بالضمير ما يميم
 الحرف المعجول علامة للتثنية والجمع مجاز على لغة أو كوفي البراغيث نحو هل
 بضمير الزيدون بضم البناء (قوله أخذفته لاجل التقاء الساكنين) أي لأنه
 ليس على حده الحائز بشرطه أن يكون الساكن في كلمة وهنالك كذلك فان
 النون كالكاهة المنفصلة كذا قال سم والصحح الذي درج عليه الشارح فيما يأتي
 عدم اشتراط كونه ما في كلمة دليل نحو أنما جوفى وعلة الحذف عند من لا يشترط
 ذلك استنقال الكلمة واستطاعتهم الوأبق المضمر فان قلت المقتضى للحذف على
 كلا القولين موجود في اضربان فلم يتحذف الا فقلت لما منع وهو لا يتباس بالمفرد
 لو حذف الآف والمانع يغلب على مقتضى فان قلت كسر النون يفتح اللبس قلت
 المقتضى لكسر النون مشابهة نون التثنية في الوقوع آخر اربع ابد الآف اذا
 ذهبت الآف ذهب مقتضى الكسر فان قلت كان ينبغي حينئذ حذف الآف في
 اضربان لعدم الاتباس قلت لو حذف زال الغرض الذي أتى به لاجله وهو الفصل
 بين الأمثال وما قد تمناه من الخلاف في كون التقاء الساكنين فيما مر على حده
 أولا انما هو مع النون الثقيلة أمام الحقيقة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا

صريحة * فأحر به من طول
 قروا وأجرا * وهذا من تشبيه
 لفظ بلفظ وإن اختلفا
 معنى وأشد من هذا قوله
 أفانلن أحضروا الشهودا
 * (وآخر المؤكد افتح) لما
 عرفت أول الكسب أنه
 تركيب مع هاتركيب خمسة
 عشر ولا فرق بين أن يكون
 صحيا (كأربا) إذا وصله
 ابرزت بالنون الحقيقية
 فأبدت ألفا في الوقف كما
 سيأتي واضربن أو معتسلا
 نحو اشين وارمين واغزون
 أمرا كما مثل أو مضارعا
 نحو هل تبرزن وهل ترمين
 هذه لغة جميع العرب
 سوى فزارة فانما تحذف
 آخر الفعل إذا كان بآء تلي
 كسرة نحو ترمين بقول هل
 ترمين يازيد ومنه قوله
 ولا يتباس بعدى الهم
 والجزعا * هذا إذا كان
 الفعل مسندا الغير الآف
 والواو والباء فان كان مسندا
 اليهن فكسره ما أشار
 إليه بقوله (واشكاه قبل

مضميرين بما جانس) أي بما جانس ذلك المضمير
 (من تحرك قد علما) فيجاءن الآف الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل
 (أخذفته) لاجل التقاء الساكنين ميم حركته دالة عليه (الآلاف) أبقها لفظها تقول يا قوم هل نصر بن
 بضم الباء ويا هتدل نصر بن بكسرها فأصل يا قوم هل نصر بن هل نصر بنون فحذفت نون الرفع

لكثرة الامثال فصارت تضر بنون حذف الواو لاتقاء الساكنين وأصل ياهند هل تضر بن هل تضر بن فعل به
 ما ذكره وتقول بازيدان هل تضر بان فاصل تضر بان تضر بان حذف نون الرفع لما ذكره لم تحذف الالف خلفتها واللام
 يلبس بفعل الواو وحذف لامها (٢٢٩) لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها اللهم انون

الثانية في زيادتها آخر
 بعد ألف هذا كاه اذا كان
 الفعل مصححا فان كان
 معتلا نظرت ان كان بالواو
 والياء فكما صحح تقول
 يا قوم هل تعزن وهل ترمن
 بضم ما قبل النون ويا هند
 هل تعزن وهل ترمن بكسره
 فتحذف مع نون الرفع الواو
 والياء وتقول هل تعزوان
 وترمين فتبقى الالف فان
 قلت ليس هذا كالصحح لانه
 حذف آخره وجعلت
 الحركة المجانسة على ما قبل
 الآخر بخلاف الصحح
 قلت حذف آخره انما هو
 لاسناده الى الواو والياء
 لا لتوكيده فهو مسأول الصحح
 في التغيير الناشئ عن
 التوكيد ولذلك لم يتعرض
 له الناظم وان كان بالالف
 فليس كالصحح فيما ذكر
 بل له حكم آخر أشار اليه
 بقوله (وان يكن في آخر
 الفعل ألف * فاجعله) أي
 الالف (منه) أي من الفعل

لعدم ادغام الساكن الثاني (قوله لكثرة الامثال) أي الزوائد فلا يدخلو
 الفسوة حين ويحين كما قدمناه أول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأق مع الخفيفة مع
 أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكره إلا أن يقال حذف مع الخفيفة محلا على
 حذفها مع الثقيلة طردا اه سم وتقدم تعلم الحذف بالتخفيف أيضا في كلام
 زكريا (قوله هذا كاه) أي ما ذكره من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمر الا
 الالف (قوله هل تعزن وهل ترمن) أصل الاول قبل التوكيد بالنون تعزرون
 استقبلت الضمة على الواو والاولى حذف الضمة ثم الواو لاتقاء الساكنين ثم أكد
 بالنون فحذفت نون الرفع اتوا الى الامثال ثم الواو لاتقاء الساكنين مع كون الضمة
 قبلها ما دللنا عليها وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترمينون استقبلت الضمة على
 الياء فنقلت الى ما قبلها ثم حذف الياء لاتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر
 ما تقدم وان شئت قلت استقبلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لاتقاء
 الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم
 (قوله ويا هند هل تعزن وهل ترمن بكسره) أصل الاول تعزرون استقبلت الكسرة
 على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذف الواو لاتقاء الساكنين ثم أكد بالنون
 فحذفت نون الرفع اتوا الى الامثال ثم الياء لاتقاء الساكنين وان شئت قلت
 استقبلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لاتقاء الساكنين ثم قلبت
 ضمة الزاي كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم وأصل الثاني
 ترمينون استقبلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لاتقاء الساكنين
 ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله امس هذا) أي المعتل بالواو والياء (قوله لانه
 حذف آخره) أي اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء)
 يدلل أنه اذا لم يسند اليهما ثبت الآخر متوحا نحو هل تعزرون بازيد وهل ترمن
 يا عمرو (قوله وان كان بالالف) أي معتلا بالالف (قوله في آخر الفعل) فيه ظرفية
 التي في نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بان المراد بالآخر ما قبل الاول وحينئذ
 تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله منه) حال من الضمير في اجعله
 (قوله حال من الفعل) أي من ضمير الفعل أي من الضمير الرجوع الى الفعل (قوله
 بنحو هل تخشيان) تشير على ترتيب الالف ومثل بفتلين إشارة الى أنه لا فرق بين كون

رافعا) حال من الفعل أي حال كون الفعل رافعا (غير الياء * والواو) أي بأن رفع الالف أو
 المون أو ضميرا مستترا أو مبيها ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل أي اجعل الالف حيثما ذاب نحو هل تخشيان
 وترضيان بازيدان وهل تخشعنان وترضعنان بالنسوة ويا زهد هل تخشعنان وترضعنان وهل تخشعنان
 وترضعنان

والاخر في ذلك كما مضى (كسعين سعيًا) يازيد وكذا نقيبة الامثلة * (تنبيه) * انما وجب جعل الالفاء لان
 كلامه في الفعل المؤكد بالذات وهو المضارع والامر ولا تكون الالف فيهما الا منقلبة عن ياء غير مبذولة كسعي
 أو مبذولة من ياء والياء منقلبة عن واو كبرضي لانها من الرضوان (واحد فة) أي الالف (من رافع هاتين)
 أي الياء والواو تبقى الفتحه قبلهما دليل علىه (٢٣٠) (وفي * واو ياشكل مجانس في) أي

تبع بعض أن الواو بعد حذف
 الالف تضم والياء تكسر
 وانما احتج الى تحريكهما
 ولم يحذفان قبلهما حركة
 غير مجانسة أعني فتحة
 الالف المحذوفة فلو حذفنا
 لم يبق ما يدل عليه ما (نحو)
 اخشين ياهند وهل ترشون
 ياهند (بالسكسرويا * قوم
 آخشون) وهل ترشون
 (واضمم الواو وقس)
 على ذلك (مسويًا)
 * تنبيهان * * الاول
 أجاز الكوفيون حذف
 الياء المفتوح ما قبلها نحو
 اخشين ياهند فنقول اخشن
 وحكي القراء أنها لغة طي
 * الثاني فرض المصنف
 الكلام على الضم وحكم
 بالالف والواو اللذين هما
 علامة أي بأن أسند الفعل
 الى الظاهر على لغة أكاوي
 البراغيث لحكم الضمير
 وهذا واضح (لم تقع) أي
 النون (خفيفة بعد الالف)

الالف منقلبة عن ياء كخشى أو واو كبرضي لانه من الرضوان (قوله والامر في ذلك
 كما مضى) أي في التمثيل المذكور أي في غايه والالف لا يرفع الظاهر
 بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبذولة) أي عن ياء أصلية ليست مبذولة عن شيء
 (قوله لانها من الرضوان) فأصل برضي رضو قلبت الواو ياء لمجاورتها منطرقة ثلاثة
 أحرف ثم الياء ألقا التحركها وانفتاح ما قبلها هذانما يفيد كلام الشارح وعلمهم
 لم يقلوا الواو من أول الامر ألقا لتكون في المضارع ماقى الماضي من قلب الواو ياء
 فان أصل برضي رضو قلبت الواو ياء لتطرت فها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله
 واحد فة أي الالف) انما لم يقل ياء كما تقدم لانه لو قلب هاتين ياء لاجتماع آن في نحو
 اخشين ياهند اذ كان يقال اخشين بفتح الياء الاولي المنقلبة عن الالف وكسر
 الثانية الفاعل وكذا في نحو هل ترشون ياهند اذ كان يقال ترشون بفتح الالف وكسر
 ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شجنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء
 في نحو هل ترشون ياهند اجتماع واو ياء اذ كان يقال ترشون وهو أيضا ثقيل وهذا
 سهو منهم ان كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليل علىه) أي
 الالف وذكره باعتبار أنه حرف شلا مرفقة للفظ (قوله وفي واو ياء) من وضع
 الظاهر موضع الضمير (قوله أعني فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحه ما قبل
 الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين
 حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذي ينبغي (قوله وحكم الالف
 والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لانها لا تكون الا ضميرا (قوله ولم تقع
 حقيقة الخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الحقيقة عن التثنية وهو أربعة الاول
 ما ذكره في هذا البيت (قوله أي النون) صريح في أن خفيفة بالنصب على الحال
 من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جريان في قوله شديدة أيضا
 (قوله وفاقا لسبيرويه والبصرين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الحقيقة
 بعد الالف بأقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أي بالنظر الى
 أصل الحقيقة وهو السكون والافسياني أن من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرها
 زعم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والاتقاء على هذا الظاهر (قوله على غير حده)

أي سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مسندا
 اي
 إليها أو حرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهره على لغة أكاوي البراغيث أو كانت التاليفية لكون جماعة النساء وفاقا
 لسبيرويه والبصرين سوى يونس وخدلا فالجوز والسكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (ليكن)
 فتح (شديدة وكسرها)

لاتقاء الساكنين (الف) لانه على حده اذ الاول حرف لين والثاني مدغم وبعض ما ذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم قد مر

من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذي لا يعلمون * (تبيينان) * الاول ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الالف بكسرهما وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسي في الجملة أن يونس بقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محبى * الثاني هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الالف اذا كان بعدها مدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان قال الشيخ أبو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال يجوز وقد صرح سيبويه بجمع ذلك نون التوكيد مؤكدا * فعلا الى نون الاثالث أسندا للثلاث الى الامثال فتقول هل تضر بن يانسوة بنون مشددة مكسورة وفي جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ولا يجوز ترك الالف فلا تقول هل تضر بن يانسوة (واحدف

أى غير طريقه الجائر لان الساكن الثاني غير مدغم (قوله لاتقاء الساكنين) قال سم فيه نظر لان التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزاله اه وأجاب الاسقاطي بأنه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبني النظر بل النونين يعني أن النون المشددة ذات نونين وألاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر الا لتنتفي ساكنة مع النون الاولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله مغلا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أى التقاء الساكنين بين الالف والنون على حده الخ أى لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون لناقض قوله لاتقاء الساكنين قوله لانه على حده لاقتضاء الاول زواله لان معناه لدفع التقاء الساكنين والثاني بقاءه قال شيخنا وما ذكره بعيد اذ لو كان الخبر يك لاتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الاولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين اه وعلل جماعة الكسريين بما هم نون المثني وهو ما قدمه الشارح آنفا (قوله لانه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم انه فاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هذا على حده مبني على الصحيح من عدم اشتراط كونها مافي كلمة كما مر بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للهمزة ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للتحال وللنفي والموجود نون الرفع اه تصریح وليس عن الآية الاولى جواب اه سندوني (قوله بقراءة نافع محبى) وجهها الوصل بنية الوقف (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر الملاقا الناظم (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لان الساكن الثاني مدغم فيه (قوله لثلاث تنو الى الامثال) نظر الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الالف فعلم بهذا التعاميل الذي لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الالف لان اللازم بالنسبة اليها تنو الى مثلين فقط ولونظر الى المذهبين لعل بقصد التحقّف كما عمل غيره وكلا المسلكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أى على ما تقدم من كسرهما عند من أجاز الوقوع أو سكونها (قوله واحدف خفيفة الخ) وانما لم تحرك عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاتها ساكنا في الاكثر لنقصها عنه في الفضل بكونها في الفعل وهو في الاسم فصدروا بحذفها وابقائه محركا ظاهرا شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو دونه (قوله لساكن ردف) أى لها سواء قلت فتحة كما شرب الرجل يازيد أو شمة

خفيفة لساكن ردف) أى تحذف النون الخفيفة وهي مرادة لامرين * الاول أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل زيد اشربن ومنه قوله

كأضرب الرجل بأقوم أو كسرة كأضرب الرجل بأهدد ما ميني^١ (قوله لا تنين
 الفقير) أصله لا تنين بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الغل ردت
 لزوال الالتقاء كذا في مطالع السعد وما ذكره من دخول الحازم قبل التنون هو
 الموافق لقوله ويقول آتيا إذا طلب وينقدح أن هذا الفعل معرب تقديره لأن التنون
 لم يدخل الإبعاد استيقا الحازم مفضاه وليس هو كالفعل المتصل بثون الأناث إذا
 دخل عليه الحازم لأن اتصال ثون الأناث سابق على الحازم قاله شيخنا السيد
 والذي ذكره هو كغيره في باب اعراب الفعل أنه في محل نصب أو حزم مع ثون التوكيد
 أو ثون الأناث إذا دخل عليه ناصب أو حازم وينقدح هذا أيضا في باب المغرب والمبني
 وقوله علت أي علتك وحمل لعل على عسي فقرن خبرها بأن وهو قبل وأراد
 بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل في مستقيل أوله الحزم
 بالراء بعد خبته فصار فاعلن كما قاله الدماميني^٢ والشعبي^٣ ويدل به بقية القصيدة
 ومنها يعد هذا البيت

وصل حبال البعيدان وصل السجبل وأقص القريب ان قطعة
 وارض من الدهر ما أتأله * من قرأ عينا بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه أنه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ ثم قوله واقباس
 الخ) هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الألف
 يكسرهما وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام
 سيبويه أن من يلحقها بعد الألف يبعثها ساكنة هـ سم والظاهر الثاني لأن سيبويه
 المعارض ليونس فيما ذكر ظاهره وكلامه كما مر أن يونس يسكنها بل حزم المغض
 بالثاني واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضرباء الغلام) أي يازيدان واضربنا الغلام
 أي يانسوة (قوله واقباس) أي على ما إذا وليها ساكن ولم تسكن بعد الألف (قوله
 بحذف الألف) قال شيخنا أي ألف التثنية من اضرب بالغلام والألف الفاصلة بين
 ثون النسوة و ثون التوكيد في اضرب الغلام وقوله والتنون أي ثون التوكيد الحقيقية
 في المثاليه والتبادر من كلام الشاعر حذف الألف لفظا وخطا حتى من المثال
 الأول وهو الموافق لما في النسخ والقياس اثباته اخطا في المثال الأول كما لا يخفى
 على العارف (قوله واررد الخ) فان قلت لم رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرتديه في
 نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرتديه أيضا وان كان أكثر خلافه وعليه
 فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كية و ثم جزء كلمة الاعتناء بالكاهة أتم منه
 بجزء ازكريا والذي يظهر لي في معنى كلام المصنف والشارح أنه إذا ورد عليك
 فعل مؤكدا سابقا بالنون الحقيقية لكونه في حال توكيده بها وصل بما بعده
 واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واررد ما كان حذف

* لا تنين الفصحى عليك أن
 * تركع يوما والدهر قد
 رفته * لانها المالم تصلح للحركة
 عومت معاملة حرف المد
 فحذفت لالتقاء الساكنين
 وإذا وليها ساكن وهي
 بعد ألف على مذهب الجيز
 فقال يونس انها تبدل
 همزة وتفتح فتقول اضرباء
 الغلام واضربنا الغلام
 قال سيبويه وهذا لم تقبله
 العرب واقباس اضرب
 الغلام واضرب الغلام
 يعني بحذف الألف والتنون
 والثاني أن يوقف عليها
 بالنسبة ضمة أو كسرة وإلى
 ذلك أشأ ريقوله (و بعد
 غير فحة إذا تفت) فتقول
 ياهؤلاء اخرجوا ياهذه
 أخرجي زيد أخرجني
 وأخرجنا أما إذا وقعت
 بعد فحة فبأنى (واردد
 إذا حذفها

في الوقف (أي الذي (من آجلها في الوصل كان عدما) فتقول في اضربن أقوم واضربن يأهنة
 اذا وقتت عليها ما اضربوا واضربوا برادوا والضمير وبائه كما مر وتقول في هل تضربن وهل تضربن
 اذا وقتت عليها هل تضربون وهل تضربن برادوا والياء والياء ويون الرفع لزوال سبب الحذف (وأبدلها بعد
 فتح ألفا * وقفا) أي واقفا ويحتمل أن يصحكون مفعولا له أي لاجل الوقف وذلك لشبهها بالتنوين (كما
 تقول في فتن وقفا) ومنه (٢٢٢)

فأعدا وقوله * فن يكلم
 يثار بأعراض قومه * فاني
 ورب الرافضات لا تارا
 ونذر حذنها الغبير ساكن
 ولا وقف كقوله * اضرب
 عنك اللهم وطارتها
 * وقوله * كما قيل قبل
 اليوم خالف تدكرا * وحل
 على ذلك قراءة من قرأ ألم
 تشرح لك صدرك * خاصة
 أجاز يونس للواقف ابدال
 ياء أووا في نحو واخشين
 واخشون فتقول واخشى
 واخشوا وغيره يقول
 اخشى واخشوا وقد نقل
 عنه ابدالها واو بعد ضمة
 ويا بعد كسرة مطلقا
 وكلام سيبويه يدل على أن
 يونس إنما قال بذلك في
 المعتل فانه قال وأما يونس
 فمقول اخشوا واخشى
 يزيد الواو والياء بدلان
 النون الحقيقية من أجل
 الفسمة والكسرة وهو

لاجلها وليس المراد أنه اذا صدر منك فعل تريد تو كيدوه والوقف عليه فاحذف
 منه النون بعد تو كيدوها وازددا كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبي حيان
 ما معناه الذي يظهر لي أن تو كيد الفعل الموقوف عليه بالنون الحقيقية خطأ لأنها
 تحذف في الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للاتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة
 (قوله في الوقف) تنازعنا اردد وحذفها (قوله كما مر) أي في قوله فتقول ياء ولاء
 اخرجوا ويا هذه اخرجي (قوله لزوال سبب الحذف) هو في النون اجتماع المثلين
 وفي الواو والياء التقاء الساكنين دما ميني (قوله ألفا) ولذلك رسمت بالألف نظرا
 الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدته الرسم (قوله أي واقفا) ضعف بأن يجيء
 المصدر حالاً سماعى وضعف الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قلبي فالأولى كونه
 نظرا بتقدير وقت (قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الإشارة راجع الى
 حذفها بعد الضم والكسر وقلها ألفا بعد الفتح اه وهو وجه (قوله كقوله
 الخ) ان قامت بعد المحذوف في المبتدئ والآية النون الثقيلة قلت تعاليل الحذف
 والحمل على ما ثبت حذفه أولى قاله في الغني (قوله اضرب عنك) شبهه معنى الطرد
 فعذاه بعن وطارتها يدل من الهموم (قوله وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها
 بعضهم على أنها من النصب لم كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين دما ميني (قوله
 مطلقا) أي في المعتل والصحيح بدليل ما بعده لكن يلزم على الابدال في الصحيح ليس
 لذلك اذا قلت اضربني في اضربن التبتت الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا
 يقال اذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لذلك تنطق بياء من في اخشى
 وبواو من في اخشوا ولو لم تزد التوكيد لم تنطق بالياء واحدة وواو واحدة (قوله
 يجمع بين الالفين) أي في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لعدم التقاء
 الساكنين سكنوا ذاتيا ومن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام زكريا
 كما سياتي عنه في محب ألف التانيث من باب ما لا ينصرف اللهم إلا أن يراد الجمع
 بينهما ما صورته لان مسد الالف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين الفين وعلى

ما نقله الناظم في التمهيل واذا وقف على المؤكد
 صبان ٣٠
 ناخفة بعد الالف على مذهب يونس والسكرانيين أبدلت ألفا نص على ذلك سيبويه ومن واقفه ثم قيل يجمع بين
 الالفين فيمد بقدرهما وقيل بل ينبغي أن تحذف احدهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة
 اذا وقتت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجمع ألفان فهزمت التانية فقلت اضرب ياء اه
 وقياسه في اضربان اضرب ياء الله أعلم

معربا منه صرفا وانما يخرج
 عن أصله شبهة بالفعل أو
 بالحرف فان شابه الحرف
 بلا معاند بني وان شابه
 الفعل يكونه فرعا بوجه من
 الوجوه الآتية منع الصرف
 ولما أراد بيان ما يمنع الصرف
 بدأ بتعريف الصرف
 فقال (الصرف تنوين أفي
 مينا * معنى به يكون الاسم
 أمكا) وقوله تنوين جنس
 يشمل أنواع التنوين وقد
 قدمت أول الكتاب وقوله
 أفي مينا الخ مخرج لما
 سوى المعبر عنه بالصرف
 والمراد بالبعني الذي يكون
 به الاسم أمكن أي زائدا
 في التمكن بقاؤه على أصله
 أي أنه لم يشبه الحرف
 قبيني ولا الفعل فيمنع من
 الصرف * (تبيهات) *
 الأول ما ذكره الناظم
 من ان الصرف هو التنوين
 هو مذهب المحققين وقيل
 الصرف هو الجر والتنوين
 معا * الثاني تخصيص
 تنوين التمكن بالصرف هو
 المشهور وقد يطلق الصرف
 على غيره من تنوين التمكن
 والعوض والمقابلة
 * الثالث يستثنى من كلامه

هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفًا تفسيريا وقوله بمقدارهما نائب
 فاعل يمد

* (مالا ينصرف) *

ذكره عقب نفي التوكيد لان فيه شبهة الفعل فله تعلق به كأن لهما تعلقا به ولان
 نفي التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقل وهو مالا ينصرف
 والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات (قوله بلا معاند)
 أي معارض لشبه الحرف (قوله بوجه) الباسمية متعلقة بفرعا (قوله أمكا)
 اسم تفضيل من ممكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لان من تمكن خلافا
 لابي حيان ومن واقفه لان بناء اسم التفضيل من غير التلاقي المحر شاذ
 تصریح (قوله والمراد الخ) يرد عليه أنه حقيقا يلزم الدور لان معرفة هذا
 المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لاخذه في تفسيره
 ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف لفظي خوطب به من
 يعلم المعروف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعروف للتعريف لانا نقول لو كان
 الخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون
 جاهلا بوضع اللفظ له وقد يقال انه ليس لفظيا ويصح لزوم الدور بأن يقال المعترف
 بالتعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما
 قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد
 بيان أمر واقعي أفاده سم (قوله هو التنوين) أي وحده وأما الجر بالكسرة فمما
 له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفحة
 مالا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من
 الصريف الذي بمعنى الصوت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها أنه متى
 اضطر شاعر الى صرف المرفوع أو المنصوب ثبوت وقيل صرفه للضرورة فمع أنه لا جر
 فيه اه يس وقوله وقيل معرفة أي قالوا فيه حينئذ انه صرفه للضرورة فأطلقوا على
 مجرد تنوينه صرفا (قوله تخصيص تنوين التمكن بالصرف) الماء داخل على
 المقصور (قوله يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين
 المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون
 مستثنى واستشكله سم بأن المنصرف هو الذي قام به الصرف واذا كان حقيقا
 المنصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون
 منصرفا قال وقد يجب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لان نفسه والعلامة
 لا يجب انعكاسها اه قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصرف

بالانصراف وعدمه انما هو الاسم العرب بالحركات والافينبغي أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرفي حيث لا مانع اه (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم وهل ذلك قبل التسمية به أم ما سمى به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد (قوله اذ تنوينه للفاصلة) هذا من ذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمى به لانه لو حذف لتبعه الجر في السقوط فينعكس اعراب جمع المؤنث السالم فبقى لاجل الضرورة اه زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بد في انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب في المعنى (قوله وقيل من الصريف الخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لانه يصدد المعنى الغوى المأخوذ منه الاصطلاح وان اياز تنبه لذلك فحذفها اه دنوشري (قوله فسكانه انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصر ف الخ) كالتمسك ففحو الرجل منصرف لانك تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر أن القول الأول والثالث مقرون على أن الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على أنه التنوين والجر (قوله وعن وجهه من وجوه الاعراب) أي حركة من حركاته (قوله اما فيه فرعتان الخ) انما يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذا الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلة غير ظاهر فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم اذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطلق على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم ينسب الاسم بشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها اذ لم يشبهه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعطها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم أن معنى فرعية الشيء كونه فرعا عن غيره اكنه انا تارة يرادها السكون فرعا وتارة يرادها سبب السكون فرعا وقد استعمل الشارح الامرين فتنبه (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما عترف به لا من حيث اللفظ على أن كثيرا من الاسماء يدل على شيئين

نحو مسلمات فانه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور اذ تنوينه للفاصلة كما تقدم أول الكتاب * الرابع اختلاف في اشتقاق المنصرف وقيل من الصريف وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت قال النابغة له صريف صريف القعو بالمد أي صوت صوت البكرة بالحبل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فسكانه انصرف عن شبهه الفعل وقال في شرح الكافية سمي منصرفا لانقياده الى ما يصر ف عن عدم تنوينه الى تنوين وعن وجهه من وجوه الاعراب الى غيره اه واعلم أن المعبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم اما فيه فرعتان مختلفتان مرجع لحداهما اللفظ ومرجع الأخرى للمعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعتين وذلك لان في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى

وهي احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون الا اسما ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يجعل عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعتان كقاي الفعل ومن ثم صرف من الاسماء ما جاء على الاصل كالفرد الجامد المنكسر كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدرهم وما تعددت فرعيته من

(٢٣٦)

بل اشياء كضارب واكرم اه دفوشرى (قوله احتياجه) أى الفعل اليه أى الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله في الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكانية (قوله ما جاء على الاصل) أى عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدرهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فاعيل فدرهم فرغ من درهم وفرعية المعنى التحقير ادرهم أى والتحقيق فرغ من عدمه أى وهاتان الفرعتان من جهة واحدة وهى التصغير بمعنى أن كل منهما نشأ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل (قوله كأجيمال) تصغير أجمال جمع جمل فان فيه فرعتين التصغير الذى هو فرغ التكبير والجمع الذى هو فرغ الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطائم) أى حائض فان فيه ما فرعتين التأنيث الذى هو فرغ التذكير والوصف الذى هو فرغ الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعاً لكرابا قال شيخنا لکن فيه أنه سياتى أن التأنيث من العلة الراجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال لزوم التأنيث اه وسبصر هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤث الخ بأن التأنيث مطلقاً من العلة اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثاً معنوياً مقدراً فيه ناء التأنيث كما سياتى لا يقال هلا منع حقيقة صرف نحو حائض للفرعتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سياتى أنه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لجهة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو أحمد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله تسع) حصرها في التسع استقر أى (قوله عدل) أى تقديرى أو تحقيقي وقوله وتأنيث أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها أف أى زائدة وقوله وهذا القول تقرب أى لانه ليس فيه تعيين ما يستعمل بالجمع والتعيين ما يمنع مع العلمية وما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتمدة في بعضها (قوله كعمر ويزيد ومروان) نشر على ترتيب الالف (قوله كأرطى) اسم شجر وألفه للاحاق بجمع (قوله وسبعة) وهى ما كانت احدى علمية العلمية (قوله فأف التأنيث) خرج فيها كالالف الاصلية في نحو مرعى

بجهة المعنى كحائض وطائم لانه لم يصرف بتلك الفرعية كاسم الشبه بالفعل ولم يصرف نحو أحمد لان فيه فرعتين مختلفتين مرجع احدهما اللفظ وهى وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً والعلل السابعة من الصرف

تسع يجمعها قوله عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * ونعجة ثم جمع ثم تركيب * والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقرب من المعنوية منها العلمية والوصفية وباديها لفظي فممنوع مع الوصف ثلاثة اشياء العدل كثنى وثلاث ووزن الفعل كأحمر ووزن اية الالف والتنوين كسكران

ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة

وألف

كعمر ويزيد ومروان وأربعة أخرى وهى

الجهة كبراهيم والتأنيث كطلحة وزيب والتركيب كعديكرب وألف الاحاق كأرطى وسترى ذلك كله مفصلاً وجميع ما لا يصرف اثنا عشر نوعاً خمسة لا تصرف في تعريف ولا تتكسر وسبعة لا تصرف في التعريف وتصرف في التنكير والشرع في بيان المواضع بدأ بما يمنع في الحالتين لانه لا يمكن في المنع فقال (فأف التأنيث)

مطلقاً منع * صرف الذي حواه كیفما وقع) أى ألف التأنيت مقصورة كانت أو ممدودة وهو المراد بقوله مطاناً
 تمنع صرف ما هي فيه كیفما وقع أى سواء وقع نكرة كذكري وصحراء أم معرفة كرشوى وزكرياء مفرداً كالمراً أو
 جمعاً كجرحي وأصدقاءهما (٢٣٧) كالمراً مصفة كحيلي وحرراً وانما استقلت

بالمع لانها فاعلة مقام شيئين
 وذلك لانها لازمة فلها هي
 فيه بخلاف التاء فانها في
 الغالب مقدرة الانفعال
 ففي المؤنث بالالف فرعية من
 جهة التأنيت وفرعية من
 جهة لزوم علامته بخلاف
 المؤنث باناء وانما قلت في
 الغائب لان من المؤنث
 بالتاء مالا ينقل عنها
 استعمالاً ولو قدر انفكاك
 عنها لوجد له نظير كهمزة فان
 التاء ملازمة له استعمالاً

وألف اللاحق في نحو أرطى وعلباء وألف التسكر في نحو قبع ثمى نغم ألف
 اللاحق المقصورة وألف التسكرين معان الصرف مع العجمة كما سيأتي (قوله
 مطلقاً) حال من الضمير في منع العائد على المتبدل من المتبدل لا عن ممنوع عند
 الجمهور وان جوزه سيبويه (قوله كیفما) اسم شرط على مذهب السكرفيين
 من عده من أسماء الشرط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله
 منع والتقدير كیفما وقع ألف التأنيت منع صرف الذي حواه كذا في القارضي
 وخالد لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذي حوى ألف التأنيت
 وتقدير الجواب على هذا كیفما وقع المنع صرفه أو نحو ذلك ووقع في كلام البعض
 مالا ينبغي (قوله كذكري) مصدر ذكر وقوله كرشوى بفتح الراء علم جبل
 بالمدينة (قوله اسمها كالمراً) قد يقال ان جرحي وأصدقاء وصفان إلا أن يقال انهما
 غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لما هي فيه) هذا مسلم بالنسبة لالف
 التأنيت المقصورة ودون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره
 المصنف بقوله

ولو قدر انفكاكها عنهما السكان
 همز كحطم لكن حطم
 مستعمل وهمز غير مستعمل
 ومن المؤنث بالتاء مالا
 ينقل عنها استعمالاً ولو
 قدر انفكاكها عنهما لم يوجد
 له نظير كذرية وعرقوة
 فلو قدر سقوط تاء جذرية
 وتاء عرقوة لزم وجودان مالا
 نعلم به اذ ليس في كلام
 العرب فعل ولا فعلاً إلا أن
 وجود التاء هكذا قليل
 فلا اعتداده بخلاف الالف
 فانها لا تسكون الا هكذا
 ولذلك عولت خامسة في

وألف التأنيت حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدداً فتأمل
 (قوله في المؤنث بالالف الخ) أى ففيه في الحقيقة فرعيان احدهما من جهة
 اللفظ وهي الأولى والثانية من جهة المعنى وهي الثانية (قوله كذرية) بكسر
 الحاء المهملة وتسكون الذال المحجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهي القطعة الغليظة
 من الارض كما في القاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وتسكون الراء وضم
 القاف احدى الخشتين المعترضتين على الدلو كما الصليب وهما عرقوتان قاله
 الجوهري (قوله هكذا) أى لازمة وكذا هكذا الآتي (قوله في التصغير) متعلق
 بعولت (قوله معاملة خامس أسلي) أى فانها تغيير التصغير حيث حذف
 مراعاة حصول صيغة فاعيل وبدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده
 من حكم التاء اسم (قوله زجججة) بتشديد الباء لان زجاجته باعي وتصغير الرباعي
 يكون على فاعيل كما يأتي (قوله اذا سميت بكتنا) قال الاسفاطي يريد كتنا المرفوعة
 اه قال شيخنا واعلمه أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن
 فيه أن التعليل يقتضى أن المراد كتنا بالالف سواء المرفوعة كما في مثاله أو المنصوبة
 كما رأيت كتنا جاريتك على اللغة الفصحى اه أى أو المجرورة كما في مررت

التصغير معاملة خامس أصلي فقبل في قرقرى قرقر كما قبل في سفرجل سفرجوعولت التاء معاملة عجز المركب
 فلم ينلها تغيير التصغير كما ينال عجز المركب فقبل في زجاجته زجججة * (فرعان) * الاول اذا سميت بكتنا من قولك
 قامت كتنا جاريتك منعت الصرف لان ألفها للتأنيت

نكنا جار يتبدل على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجوه به جزم البعض وانما
اقضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المدار على كون الالف للتأنيث (قوله وان
سميت بهامن قولك الخ) قال الاسقا طي يريد كنا المنصرف بالبناء اه قال شخبنا
وفيه أن التعليل يقتضى أن المجزورة مثلها اه أى لانه يقتضى أن المدار على
كون الالف منقلبة عن الياء (قوله في لغة كائنة) أى الذين يعاملون كلا وكنا
معامله المتنى وان أضيفا الى ظاهر فقوله في لغة كائنة راجع لقوله أو كاتى المرأتين
فقط (قوله عند من أجازوه) تقدم أن الرابع منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم
عليه من عدم النظر اذ ليس لهم فعلى الالف منقلبة (قوله فقلت يا جبلى) أى
يحذف ياء الفب لترخيم ثم قلب الواو أو الالف كرها وانفتاح ما قبلها (قوله لما
ذرت فى كتابنا) أى من أن الالف منقلبة فليست للتأنيث سكن انقلابها عن
واو ثم عن ياء (قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن وزيادة
الالف والنون اه نالذو فعلان بفتح الفاء فخرج غيره كحصان كجأبى وفى حاشية
الجامى للعصام الالف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء ويضم
الفاء لا تكون الامع فعلا لانه بخلاف الالف والنون فى الاسم فانه يكون على
الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير فى منع) وجاز العطف عليه لوجود
الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف دلالة ما تقدم عليه أى
وزائد فعلان كذلك فى منع الصرف (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا اخبار آياته
من الفسخ وكان النسخة التى وقعت للبعض فيها ومنع بصيغة المضارع فاعترض
بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة
الماضى نعم عبرا الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله (قوله
فى وصف) حال من زائد (قوله سلم الخ) شرط فيه فى الجملة وشرحا شرطانأنا وهو
أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى وألغيت عارض الوصفية الى
هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا يأتى رجوعه الى هذا ما قرع به بقوله فالأدهم الخ
لان تقرير بعض الامثلة والاوزان الخمسة لا يقتضى التخصيص اه سم
والاحتراز بهذا الشرط عما عرشت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه
أى قاس (قوله من أن يرى) اما عملية فجملة بناء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية
فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خاليا من قد كاتى
قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم (قوله ويدمان من الندم) وأماندمان من
الماناد مفعول لان مؤنثة ندمانه كجأبى (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى
بين الحكمة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض
شيبغا والبعض بأنه يأتى فى ما سأتى فى الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان

وان سميت بهامن قولك
رأيت كلتيهما أو كاتى
المرأتين فى لغة كائنة صرفت
لان ألفها حثت منقلبة
فليست للتأنيث * التانى
اذ اخرجت جملوى على لغة
الاستقلال عند من أجازوه
فقلت يا جبلى ثم سميت به
صرفت لما ذكرت فى كتابنا
(وزائد فعلان) رفع
بالعطف على الضمير فى
منع أى ومنع صرف الاسم
أيضا زائد فعلان وهما
الالف والنون فى وصف
سليم * من أن يرى ببناء
تأنيث ختم امالان مؤنثة
فهى كسكرة ونغضبان
وندمان من الندم وهذا
متفق على منع صرفه وامالانه
لامؤنثه

١٥ ولحيان الكبير اللمبية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لأنه وإن لم يكن له فعلى وجوده فله فعلى تقدير الأنا
 لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى (٢٣٩) أولى به من فعلان لان باب فعلان فعلى أوسع من باب
 فعلان فعلانة والتقدير فى

حكم الوجود يدل الاجماع
 على منع صرف أكر وأدر
 مع انه لا مؤنث له ولو فرض
 له مؤنث لا يمكن أن يكون
 كؤنث أرمل وأن يكون
 كؤنث أحر لكن حملته
 على أحر أولى لسكثرة
 نظائره واحترز من فعلان
 الذى مؤنثه فعلانته فانه
 مصروف نحو ويندمان من
 المنادمة ويندمانه وسيفان
 وسيفانته وقد جمع المصنف
 ما جاء على فعلان ومؤنثه
 فعلا في قوله
 أجزع على لفعلانا

إذا استثبتت جملانا
 ودخنانا وسخنانا
 وسيفانا وصحبانا
 وصوجانا وعدلانا
 وقشوانا ومصاننا
 وموتانا وندمانا
 واتبهون نصرانا
 واستدرك عليه افظان
 وهما خصصان لغة في خصصان
 وألبان في كبش ألبان أى
 كبير الامة فذيل الشارح
 المرادى آياته بقوله

على فعلان لا التزامهم فى مؤنثه فعلانته التاء فاحفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أى
 كرحمان (قوله وهذا فيه خلاف) لمن لم يشترط لمنع صرف فعلان الاتقاء فعلا
 منعه من المصروف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا
 صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان ان الصحيح فيه صرفه لانا
 جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل فى الاسم المصروف فوجب الحمل به اه فهذه
 المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب قننمه (قوله أكر) لعظيم الكثرة
 بفتح الميم وهى الحشفة وأدر بالمذا الكبير الانثيين (قوله كؤنث أرمل) وهو أرملة
 والأرمل القبر (قوله ندمان من المنادمة) وهو المواثق للشارب فى فعله واحترز
 بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثه مذمى وفعله ندم وفعل الأول نادم
 (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فاليرد أن ما عدا
 الالفاظ الستة يجب فى مؤنثه فعلى أو يقال عبر بأجردون أو جب نظر اللغة
 بنى أسد الآتية وهذه الآيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل
 أن تكون من الوافر المجزؤ وأن تكون من الهزج لكن التذييل بعين الأول
 لتعين كونه من الأول لان قوله فيه فعلى لغة بوزن مفاعلتى لا بوزن مفاعلين هذا
 وقد نظم الالفاظ الاثني عشر التى فى نظم المصنف الشارح الاندلسى مع زيادة
 تفسيرها فقال

كل فعلان فهو أنثاه فعلى * غير وصف الندم بالندمان
 ولذى البطن جاء جملان أيضا * ثم دخنان للسكثير الدخان
 ثم سيفان للطويل وصوجا * نذى قوة على الحملان
 ثم صحبان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
 ثم ميويان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذوالنسيان
 ثم قشوان للسنى قتل لهما * ثم نصران جاء فى النصرانى
 ثم مصان فى اللثيم وفى لحيان رحمن يفقد النوعان
 ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير فى بيت يعنى بوضع قبل البيت الاخير فقلت
 ولذى ألية كبيرة البيا * ن وخصصان جاء فى الخصصان
 (قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح المرادى آياته بقوله أى جعل قوله
 المذكور ذيل الآيات المصنف (قوله خصصان) يقال رجل خصصان البطن وخميصه
 أى ضامره (قوله والصوجان البعير اليابس الظهر) فى القاموس فى فصل

وزد فيه ن خصصانا * على لغة وآياتنا فالجملان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان اليوم
 المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والصحبان اليوم الذى لا عجم فيه والصوجان
 البعير اليابس الظهر

والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحفيو والقشوان الدقيق الساقين والمصان اللثيم والموتان البلدة الميت
القلب والنسيمان المنادم أما ندمان من الندم فغير مصروف اذ مؤنثه مذمى وقد مر والنصران واحد النصرارى
تنبهات الاول انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه أما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية
وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف (٣٤٠) ينسب معناها اليه والخامد

لا يحتاج الى ذلك وما
فرعية اللفظ فلان فيه
الزادتين المضارعين لاني
التأنيث في نحو حراء في
انها في بناء يخص المذكر
كأن أني حراء في بناء
يخص المؤنث وانها
لا تحذف التاء فلا يقال
سكرانه كالا يقال حراء
مع أن الاول من كل من
الزادتين ألف والثاني
حرف يعبر به عن التثنية
في أفعال وتفاعل فلما اجتمع
في نحو سكران المذكور
الفرعيتان امتنع من
الصرف وانما لم تكن
الوصفية فيه وحدها مانعة
مع أن في الصفة فرعية في
المعنى كما سبق وفرعية في
اللفظ وهي الاشتقاق من
المصدر لضعف فرعية
اللفظ في الصفة لانها
كالمصدر في البقاء على
الاسمية والتشكيك ولم
يخرجها الاشتقاق الى
أن تكون نسبة معنى الحدث

الصاد المهمل من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس وتخله
صوجانته يابسة اه وقال في فصل الصاد المعجمة من باب الجيم الصوجان الصوجان
اه فعلم أنه بالصاد المهمل والصاد المعجمة وبالجم وعلم ما في كلام شيخنا والبعض
من انقصوا (قوله والعلان) أي يعين مهمله كافي القاموس (قوله وقيل الرجل
الحقير) وفي القاموس امرأة علانية جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) نقاف
وشير معجمة (قوله الدقيق الساقين) الذي في خط الشارح الدقيق بالذال وفي
القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهي بهاء اه (قوله والمصان) بالصاد
المهمل كافي القاموس (قوله والخامد لا يحتاج الى ذلك) أي وما يحتاج فرع عما
لا يحتاج (قوله المضارعين لاني التأنيث في نحو حراء) بناء على أن الهجزة
تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الالف قبلها للتأنيث ولا نظيره اذ ليس لنا
علامة تأنيث بحرفين والمقول عن سيبويه وغيره أن الهجزة تبدل من ألف
التأنيث وأن الأصل حمري بوزن سكرى فلما قصدوا وادته زادوا قبلها ألفا أخرى
والجمع بينهما محال وحذف احدهما يناقض الغرض المطلوب اذ لو حذفوا
الاولى لفات المذأ والثانية لفات الدلالة على التأنيث وقلب الاولى مخجل بالذ
فقبلوا الثانية هجزة وقبل ان الاولى للتأنيث والثانية مزيدة لافرق بين مؤنث
أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا اه زكريا
ويمكن دفع الاعتراض بجعل الانشافة في قوله لاني التأنيث بالنسبة الى الالف
الاولى لاني ملائمة (قوله والثاني) أي من كل منهما وذلك الثاني هو الهجزة
في نحو حراء والنون في نحو سكران (قوله كما سبق) أي من أن الصفة فرع الخامد
(قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف
اذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا وانما قال بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالاتباع
(قوله عن معناه) أي المصدر وقوله فكان أي اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أي
من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ (قوله
مع تحقق ذلك) أي ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو
ندمان) أي بمعنى المنادم (قوله لا يخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمانه (قوله

فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كافي رجل عدل ودرهم ضرب الامر فلم يكن
اشتقاقها من المصدر بعد الهاء عن معناه فكان كالفقود فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروف فاع تحقق
ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص
بل ذكر وتلقه التاء في المؤنث نحو ندمانه فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول

في لزومها في حالي التذكير والتأنيث وقبول علامته فلم يعتد بها وبشبه ذلك ان قوم من العرب وهم بنو أسد
 يصرفون كل صفة على فعلا ن لهم (٢٤١) يؤشرونه بالناء ويستغنون فيه بفعلا نة عن فعلي

فيقولون سكرانة وغضبانة
 وعطشانة فلم تكن الزيادة
 عندهم شبيهة بألفي حمراء
 فلم تمتنع من الصرف * الثاني
 فهم من قوله زائدا فعلا ن
 أنها لا تمتنع في غيره
 من الاوزان كفعلا ن بضم
 الناء نحو خصمان لعدم
 شبههما في غيره بألفي
 التأنيث * الثالث ما تقدم
 من أن المنع بزائد فعلا ن
 لشبههما بألفي التأنيث في
 نحو حمراء هو مذهب
 سيبويه وزعم المبرد أنه
 امتنع لكون النون بعد
 الألف مبسدة من ألف
 التأنيث ومذهب الكوفيين
 أنهم ما منعوا الكون بها
 زائدين لا يقبلان الهاء
 للتشبيه بألفي التأنيث
 (ووصف اسلي ووزن أفعلا
 ممنوع) بالنصب على
 الحال من وزن أفعلا أي
 حال كونه ممنوع (تأنيث
 بتا كأشعلا) أي ويمتنع
 الصرف أيضا اجتماع
 الوصف الأصلي ووزن
 أفعلا بشرط أن لا يقبل
 التأنيث بالناء اما لأن
 مؤنثه فعلا ن كأشعلا أو

في لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب الفعلان اللزوم راجع الى قوله لا تختص المذكور
 وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله وتلقه الناء في المؤنث (قوله ويشهد لذلك)
 أي لكون صرف نحو بولدا من اضعف فرعية اللفظ فيمنه من الجهة المتقدمة وهذا
 أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حمراء)
 أي في الاختصاص بواحد من المذكورين وفي عدم حقوق الناء (قوله لشبههما
 بألفي التأنيث) ان قلت هلا اكتفي في المنع بزيادة كما في التأنيث قلت الشبه
 لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال في المعنى انما شرطت العجمة أو الوصفية
 لان الشبه بألفي التأنيث اعجابة قوم باحداهما اه أي لا يتحقق في الواقع الا في
 علم أو صفة (قوله امتنع) أي فعلا ن لكون النون بعد الألف مبسدة من ألف
 التأنيث فكذا لا يصرف حمراء لا يصرف سكران واستدل على الابدال بقوله هم
 به راز وصنعاني في النسب الى حمراء وصنعاء وأجيب بأن النون بدل من الواو
 والاصل هر اوى وصنع اوى وأيضا المذكور سابق على المؤنث لا العكس (قوله
 لكونهم ما زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عقر يت وان أرادوا
 خصوص الألف والنون سألتهم عن علامة الخصوصية فلا يجدون معدا لآل
 التعليل بانهم لا يقبلان الهاء فيرجعون الى ما اعتبره البصريون كذا في المعنى
 لا يقال هلا اكتفي في علامة المنع بالزيادة كما اكتفي بألف التأنيث لآنا نقول المشبه
 لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن في المعنى أن تعليل منع صرف نحو سكران
 بالوصفية والزيادة اشهر بين المعربين منه مذهب الكوفيين اما البصريون
 فذهبهم أن المنع الزيادة المشبه لألفي التأنيث ولهذا قال الجر جاني يقب على أن
 تعدم واقع الصرف ثمانية لا تسعة (قوله لا لتشبيه بألفي التأنيث) أي وان استلزم
 كونهم زائدين لا يقبلان الهاء عشبهما بألفي التأنيث في الزيادة وعدم قبول
 الهاء اذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع في
 علامة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهم ما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير
 ملاحظة الشبه بألفي التأنيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع
 أو مبتدأ أخبره محذوف على وزان ما عرف زائدا وقول خالده معطوف على زائدا
 لا يجري على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الاول (قوله على الحال
 من وزن) وقال خالده من أفعلا قال الفارسي لانه علم على اللفظ اه وشرط مجيء
 الحال من المضاف اليه موجودا للجهة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف
 أصلي وأفعلا أي هذا الوزن (قوله كأشعلا) الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة

فان وزن الفعل به أولى لان في آوله زياده ثلث على معنى في الفعل دون الاسم فكان ذلك أصلا في الفعل لان ما زيادته
 لمعنى أصل لما زيادته الغير معنى فان أثبت بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلطف
 المضارع لان تاء التأنيث لا تلحقه وأجاز الاخفش منعه لجره مجرى آخر لانه صدقة وعلى وزنه نعم وقوله عام
 أرمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالأصل عن العارض فانه لا يعتد به كإسما في
 * (تبيينان) * الاول مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل (٢٤٤) وأبتر وهو القاطع رحمه وأدبر وهو

الذي لا يقبل نصفا فان
 مؤنثها أرملة وأبتره وأدبره
 اما أرمل فواضع واما أبتر
 وأدبر فلا يحتاج هنا الى
 ذكرهما الذي يدخل في كلام
 الناظم فانه عاقب المنع على
 وزن أفعل وانما ذكرهما
 في شرح الكافية لانه عاقب
 المنع على وزن أصل في
 الفعل أى الفعل به أولى
 ولم يخصه بأفعل واقظنه فيها
 ووصف أصلي ووزن أصلا
 في الفعل تأنيثه لن توصل
 واهذا احتز أيضا من
 يعمل ومؤنثه يعمل وهو
 الجمل السريع * الثاني
 الأولى تعليق الحكيم على
 وزن الفعل الذي هو به
 أولى لاعلى وزن أفعل ولا
 الفعل مجردا ليشمل نحو
 أحيمرو أفضل من المصغر
 فانه لا ينصرف لكونه على
 الوزن المذكور نحو أيطر
 ولا يرد نحو بطل وحسد

(قوله فان وزن الفعل به أولى) علما بقيد سابقه من مدخلية وزن أفعل في منع
 صرف الوصف المذكور لكن لوحذف لفظ وزن السكان أو فتح وأما قول البعض علما
 لمخروف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل لان الخ ففيمه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا
 الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفي بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى
 وهو أوضح فتأمل (قوله لان في آوله) اعترضه شيخنا والبعض بأن قيمة ظرفية الشيء
 في نفسه فكان الأولى اسقاطه في ويمكن دفعه بأن المراد بالاول ما قبل الآخر فيكون
 من ظرفية الجزء في السكك (قوله على معنى في الفعل) وهو التسكك (قوله فكان
 ذلك) أى وزن أفعل (قوله فان أثبت بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا (قوله
 لضعف الخ) علما لانصرف (قوله لان تاء التأنيث) أى المتحركة بحركة اعراضة
 فلا يرد المتحركة بحركة بنية في نحو همد تقوم (قوله وأجاز الاخفش منعه) أى نحو
 أرمل (قوله نعم الخ) استدرك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أى قليل المطر
 والنعيم كافي القاموس وحينئذ قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير الا أن يحجب بأن
 تقارب المعنيين كاستخدامهما فتأمل (قوله وأبتر) من البتر وهو القاطع وأدبر من
 الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) يوزن بفرح الجمل الخبيث المطبوع ويقال
 للناقة الخبيثة المطبوعة بعمله كافي القاموس (قوله الذي هو) أى الفعل به أى
 الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أى الذى الفعل به أولى وان لم يكن في حال
 التصغير على وزن أفعل (قوله أيطر) مضارع يطر اذا عالج الدواب قاموس (قوله
 وحسد) بفتح الدال وتكسر الصاب الشديد ونس كعسد وكغيب السر بيع
 الاستماع لصوت خفي والفهم كذا في القاموس (قوله وألغين عارض الوصفية) هذا
 نصريح بمفهوم قوله أصلى اه مرادى وازضافة عارض الوصفية من اضافة
 الصفة الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها اضافة عارض الاسمية (قوله وصفت به)
 أى في قولهم حررت بنسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل
 بمعنى فقير فانه متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التأنيث

اولا

ونفس فان كل واحد منها وان كان أصلا في الوصفية وعلى وزن

فعل لكونه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداده اه (وأعني عارض الوصفية * كإربع)
 في نحو حررت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظر الاصل ولا نظر
 لما عرض له من الوصفية وأيضا فهو يقبل التاء فهو وأحق بالصرف من أرمل لان فيه مع قبول التاء كونه
 عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل

فانه منصرف لعروض الوصفية اذ اصله الارنب المعروف (وعارض الاسميه) أي وأنع عارض الاسميه على الوصف فتكون الكلمه باقيه (٢٤٣) على منع الصرف للوصف الاصل ولا ينظر الى ما عارضها

من الاسميه (فالاذهب
 القيد لكونه وضع * في
 الاصل وصفا انصرف فيه
 منع) نظرا الى الاصل
 وطرحا لما عرض من
 الاسميه * (تبيه) * مثل
 اذهب في ذلك اسود للحيه
 العظيمة وأرقم لحيه فيها
 نقط كالأرقم نظرا الى الاصل
 وطرحا لما عرض من
 الاسميه (وأجدل) لاصغر
 (وأخيل) لطارذي نقط
 كالجبلان بقاله الشقراق
 (وأعبي) للحيه (مصروقه)
 لانها أسماء مجردة عن
 الوصفية في أصل الوضع ولا
 أثر لما يلعب في أجدل من
 الجدل وهو الشده ولا في
 أخيل من الخيول وهو كثرة
 الجبلان ولا في أفعي من
 الانداء لعروضه عليه
 (وقيدلن المنعا) من
 الصرف لذلك وهو في أفعي
 أبعده من في أجدل وأخيل
 لانهما من الجدل ومن
 الخيول كما مر واما اعبي
 فلا مادّة لها في الاشتقاق
 لكن ذكرها يقاربه تصور
 ايادها فأشبهت المشتق
 وحرت مجراه على هذه
 اللغة وبما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله * كان العقيلين يوم لقبهم * فواخ انقلا لاقين
 أجدل بازيا * وقول الآخر

أولا وقد يؤخذ الثاني من اقتصاره في عمله انصرف على عروض الوصفية فخره
 (قوله فالادهم الى آخر البيت) نقر بع على قوله وعارض الاسميه وما قاله البعض غير
 مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الاذهب من نفسه لاخفي بالاخيل كما تقول
 البر القمع والعقار الحمر سندوبي (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه
 قاق الحصى وأجرع وهو المسكان المستوي وأرق وهو أرض خشنة فيها حجارة
 ورمل وطين مختلطة وذكروا سببه بأن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة
 أعني أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأرق اه مرادى ويخالفه ما سبقت
 في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الاخيرة (قوله كالجبلان) بكسر
 الخاء المحجمة وسكون الياء جبال وهو النقطه الخالفة لبقية البدن خاله (قوله
 الشقراق) فيه اغتات ذكرها في القاموس منها الشقراق كقرطاس والشقراق
 كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط نخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض
 الحرم (قوله لانها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع) أي وفي الحال وانما
 اقتصر الشارح على نفي وصفيتها في الاصل لانه المعتبر فهي أسماء في الاصل
 والحال كإني التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارتختوا أربع فان أربع
 اسم في الاصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل
 فيها الوصفية وكان منع صرف أربع ألقى من منع صرفها الا أنه لم يرد فيه ورود فيها
 فقبل اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله
 وأعبي عارض الوصفية لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غايه الامران
 الوصفية تتخيل فيها فالعارضات تتخيل الوصفية لانفس الوصفية ادلا يلزم من
 تخيل شيء تحقيقه وحينئذ كان الاولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله
 لعروضه أي الخ الوصفية علميهن التجردا عن الوصفية رأسا وان تخيلات فيها ثم
 ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو
 أجدل لا يصح توجيهه بل هو تقرير لاسأل فأمثل (قوله لما يلعب) عبارة الفارسي
 وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد يلن) أي يعطين (قوله
 لذلك) أي للوصفية الملوحة المنضمة الى وزن أفعال فيكون أجدل بمعنى شديد
 وأخيل بمعنى متلون وأعبي بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلما مادة لها
 في الاشتقاق) أي ليس لها مادة يتأدى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أي
 حرارته فأصل أفعي أفوع فدخله القاب المسكاني ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فوعة
 السم أي شدته وعليه فلا قلب مكانيا (قوله كان العقيلين) بضم العين وقوله لاقين

أجدل بازيا * وقول الآخر

ذريني وعلى بالامور وشيتي * لحاظ ا ترى يوما علمك بأخيل * وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أحدل وأخيل
 وانبي كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية (٢٤٤) في أبطلح وأجرع وأبرق فصرفها

بعض العرب واللغة
 المشهورة منعهما من الصرف
 لانها صفات استغنى بها
 عن ذكر الموصوفات
 فيستحب منع صرفها كما
 استحب صرف أرب
 وأكل حين أجزا بجري
 الصفات الآن الصرف
 لكونه الاصل فيما يرجع
 اليه بسبب ضعفه بخلاف
 منع الصرف فانه خروج عن
 الاصل فلا يصار اليه الا
 بسبب قوى (ومنع عدل
 مع وصف معتبر * في لفظ
 منتهى وثلاث وآخر) منع
 مبتدأ وهو مصدر مضاف
 الى فاعله وهو عدل والمفعول
 محذوف وهو الصرف
 ومعتبر خبره وفي لفظ
 متعاقبه أي مما يتبع
 الصرف اجتماع العدل
 والوصف وذلك في موضعين
 أحدهما المعدول في العدد
 الى مفعول نحو منتهى أو نعال
 نحو ثلاث والثاني في آخر
 المقابل لآخرين أما المعدول
 في العدد فالما قبله عند
 سيبويه والجمهور العدل
 والوصف فأحاد وموحد

بنون الاناث أي فرائح القطا وقوله أحدل أي صقروا بازيا وصفته من بزى عليه
 اذا تطاول عليه ويجوز أن يراد بالمازى الطير المشهور ويكون عطفًا على أحدل
 بخذف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا (قوله ذريني) أي دعيني والواو بمعنى
 منع والشمسة الطبيعية والاخيل الشقراق والعرب تشابهه يقال هو أشام من
 أخيل قاله العيني وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أي بعروض تخيل الوصفية
 ايوافق ما قدمناه فتفظن (قوله وأكل) مقضى سياقه أنه اسم جنس جامد
 سكن قد يوصف به عروض الاصله مثل أرب ولم أنف على الجنس المعنى به بعد
 مراجعة اقاموس وغيره فانظره (قوله الآن الصرف الخ) يعني أنه صرف نحو
 أبطلح ومنع صرف نحو أحدل وان كانا شذ من سكن شذ وصرف نحو أبطلح أحدل من
 شذ ومنع صرف نحو أحدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صيغتها
 الاصلية لغرض أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقلوب يس
 وفخذ باسكان الخاء مخفف فخذ ~~ب~~ كسرهما وكوثر زيادة الواو الحاقه بجمع
 ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحبير وفائدة تخفيف اللفظ وتخصه للعلمية في نحو
 عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيق ان دل عليه غير منع الصرف
 وتقديرى ان لم يدل عليه الا منع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محله أربعة اقسام
 لانه اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال امه معدول عن جمع أو بالنقص فقط
 فيما عدل عن ذى آل وهو محذوف أو مس وكذا آخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل
 كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كذمام ومثلث (قوله مع وصف) متعلق
 محذوف نعت عدل (قوله والثاني في آخر) الاولى اسقاط في لان الموضع الثاني
 نفس آخر وقوله المقابل لآخرين سبأ في محترزه في التنبه الاول وهو صريح في أن آخر
 وصف الجماعة الاناث لان آخر جمع أخرى وانه ضد آخرين الذى هو وصف الجماعة
 المذكور لان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام أخر فلأنه بالجماعات (قوله
 معدولان عن واحد واحد) أي لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر أبدا
 نحو جاء القوم رجلان رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم
 كما علمت حكما بان أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه الا واحد واحد في كبرائه
 أصله وكذا يقال في الماقى أفاده الدماميني (قوله وأما الوصف الخ) مقابل
 لقوله فأحاد وموحد معدولان الخ لانه في قوة أن يقال أما العدل فلان أحاد الخ أي
 أما ما كان العدل فأحاد الخ وأما ما كان الوصف الخ ولو قال الوصفية لسكان أو ضع (قوله
 لم تسم عمل الانكسرات اذ تعطل الخ) أي قد سكرن أو صافا أصله قال السيد الوصفية

معدولان عن واحد واحد وثماني ومثني معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرهما واما الوصف في
 فلان هذه الالفاظ لم تستعمل الانكسرات اذ تعطلت نحو اولي أجنحة مثني وثلاث ورباع واما حالا نحو قوله تعالى

فإنه كجواما طلب الحكم من النساء منى وثلاث ورباع واما ما خبر نحو صلاة الليل منى منى وانما كرر لقصده التأكيد
للافادة التكرير ولا تدخلها (٢٤٥) أل قال في الارتشاف واثافتها قليلة وذهب الزجاج الى أن

المانع لها العدل في اللفظ
وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر
وأما في المعنى فذلك كونها
تغيرت عن مفهومها في
الأصل الى افاضة معنى
التضعيف ورتباً به لو كان
المانع من صرف أحاد مثلاً
عده عن لفظ واحد وعن
معناه الى معنى التضعيف
لزم أحد أمرين اما منع
صرف كل اسم يتغير عن
أصله لتحديد معنى فيه
كبنية المبالغة وأسماء
الجموع واما ترجيح أحد
المتساويين على الآخر
واللازم متفق بافتقار أيضاً
كل مجموع من الصرف لا بد
أن يكون فيه فرعية في
اللفظ وفرعية في المعنى
ومن شرطها أن تكون من
غير جهة فرعية اللفظ
ليكمل بذلك الشبه بالثقل
ولا يتأتى ذلك في أحاد الا
أن تكون فرعية في
اللفظ بعده عن واحد
المعنى معنى التكرار وفي
المعنى بلزومه الوصفية
وكذا القول في أخواته واما
آخر فهو جمع أخرى انى

في ثلاث مثلاً أصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الاوصفا
فكذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحد اثنان
الح أصلية (قوله واما نعم الخ) علم منه ما صرح به الفارسي من انه لا بد أن تقدمها
شيئ (قوله وانما كرر الخ) أي فلا يريد أن معنى يقدم التكرير فأى فائدة في اعادته
وقوله لا فائدة التكرير أي لا لتأسيس معنى زائده والتكرير لخصوله بمعنى الاول
(قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزنجشري أنها تعرف فقال يقال فلان يشكخ المشي
والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة
مثلاً قاله الفارسي (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى أحاد
وموحد واحد والى ثناء ومنى اثنان وهكذا كالمشيشير اليه الشارح بخلافه على
المذهب الأول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كبنية المبالغة) نحو
ضراب فانه تغير عن ضارب لافادة معنى جديد وهو التكرير (قوله وأسماء الجموع)
ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تغير فيها بل المراد
الجموع نفسها فالافادة للبيان أفاده زكريا فجمع تغير عن الواحد لافادة معنى
جديد وهو التعمد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أي في التمهير لافادة معنى جديد
على الآخر ومراده باحدهما المعدول في العدد وبالآخر غيره كبنية المبالغة
والجموع (قوله ولا يتأتى ذلك) أي الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو
كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الآن تكون الخ أي لان الجهة على
ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل (قوله عن واحد اثنان معنى التكرار)
يعني واحد المكرر أي عن واحد واحد كزكريا (قوله بمعنى مغاير) أي باعتبار
الحال والالغنى آخر في الاصل أشد تأخراً وكان في الاصل معنى جاء زيد ورجل آخر
جاء زيد ورجل أشد تأخراً في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير معنى رجل آخر
رجل غير زيد ماميني (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير
باعتبار الحال ومعنى أشد تأخراً باعتبار الاصل كامر وعلى كل فهو وصف
والظاهر أن صوغه من تأخره واسم تفضيل مصوغ من شماسي شذوذاً (قوله)
عن الالف واللام) أي عن ذى الالف واللام ولا شأ في ذلك انه نكرة فكيف
يكون معدولاً عن معرفة لانه لا يلزم في المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل
وجهه خلافاً للفارسي دما معنى (قوله الامقر ونا بال) أي ومضافا الى معرفة
(قوله والتحقيق الخ) فأخر على الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالافراد

آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضا العدل والوصف اما الوصف فظاهر واما العدل فقال أكثر النحويين
انه معدول عن الالف واللام لانه من باب أفعلي التفضيل فحقه أن لا يجمع الامقر ونا بال والتحقيق أنه معدول

كما كان يستحقه من استعماله بلفظ مالوا واحد المذكور بدون تغيير معناه وذلك ان آخر من باب أفعال التفضيل
 يفقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الامع الالف واللام أو الاضافة فعديل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد
 المذكور عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث (٢٤٦) بحسب ما راد به من المعنى فقبل عندي

والتمذ كبر ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه
 عليه تشكيرا فتدبر (قوله عما كان يستحقه) أي عن استعماله كان يستحقه
 بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ مالوا واحد المذكور الاضافة للمباني أي بلفظ
 هو اللفظ الذي للواحد المذكور ~~هـ~~ كذا ينبغي تقرير عبارته لا كما قررها البعض
 وكلامه صريح في أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع أنه لفظ الواحد المذكور
 فلو قال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكور لكان
 أخصر وأولى وقوله بدون تغيير معناه حال من لفظ أو من مآى حالة كون لفظ الواحد
 المذكور لم يغير معناه الذي هو الواحد المذكور (قوله وذلك) أي وسان ذلك
 (قوله أو الاضافة) أي الى المعرفة (قوله فعديل في تجرده) أي في حاله هي تجرده الخ
 فان قلت يجوز أن يكون بتقدير الاضافة قلت لان المضاف اليه لا يتخذف الا اذا
 جازاظهاره ولا يجوز اظهاره هنا تنقله الدماميني عن الرضى وانظر وجه عدم
 جواز اظهاره وعلله كونه يؤدى الى وصف النكرة بالمعرفة في نحو مررت بنساء
 ونساء آخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تنبيه الاضافة تعريفا لأن يقال كونه
 بمعناه لا يقتضى أنه في حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة
 الظاهر مقام المظهر اذا المعنى عدل في تجرد آخر عن لفظه الى لفظ المثني والجموع
 والمؤنث زكريا ولعل نكتة الاظهار طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة
 ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بجمع الصرف وان لم يظهر أثره الا في المعرب
 بالحركات فنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره
 كذا في سيم (قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أي وهي تستعمل بالمنع فاعتبرت
 لانها أوسع من الوصفية والعدل كما في زكريا (قوله مراد به جمع المؤنث) حال من
 آخر بفتح الهمزة وفي هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثني والجمع
 وأخر لا يصلح للجمع فكيف يكون معدولا عنه ووجه الدفع أنه معدول عن
 آخر بمعنى الجماعة لا مطاقا (قوله بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله بمعنى آخره
 ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآلة بالآخرى وبالآخره في الآلة الثانية
 وذلك يدل على أن معناهما واحد (قوله والفرق) أي من جهة المعنى (قوله مشاهها
 من جنسها) فلا يقال عندي رجل وحمارة آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا
 فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقي لا يتعدد

فرد لان آخران ورجال
 آخرون وامرأة أخرى
 ونساء آخر فكل من هذه
 الامثلة صفة معدولة عن
 آخر الا أنها لم يظهر أثر الوصفية
 والعدل الا في آخر لانه
 معرب بالحركات بخلاف
 آخران وآخرون وليس فيه
 لها يمنع من الصرف غيرها
 بخلاف أخرى فان فيها
 أيضا ألف التأنيث فلذلك
 نص آخر نسبة اجتماع
 الوصفية والعدل اليه
 واجاله منع الصرف عليه
 فظهر أن المانع من صرف
 آخر كونه صفة معدولة عن
 آخر مراد به جمع المؤنث
 لان حقه ان يستغنى فيه
 بأفضل عن فعل تجرده من
 آل كما يستغنى بأكبر عن
 كبر في قولهم رأيتهم نساء
 أكبر منها * تنبيهان *
 الاول قد يكون آخر جمع
 الأخرى بمعنى آخره فيصرف
 لا تنشاء العدل لان مذكورها
 آخر بالنكسر بدليل وان
 بعلية النشأة الأخرى ثم الله
 ينشئ النشأة الآخرة فليست

من باب أفعال التفضيل والفرق بين أخرى أنثى
 آخر وأخرى بمعنى آخره أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى
 واما أخرى بمعنى آخره فتدل على الاشياء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المتابلة الاولى في قوله تعالى

قالت أولاهم لا خراهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحتز عن هذه كإفعال في الكافية فقال * ومنع الوصف
 وعدل أخرا * مقابلا لآخرين فاحصرا * الثاني اذا سمي بشئ من هذه الأنواع التسلا فهو ذوالزيادتين
 وذو الوزن وذوالعدل بقي على منع الصرف لان الصفة لما ذهبت بالنسبة خلفتها العلمية (وزوز منثنى وثلاث
 كهما من واحد لاربع فليعلم) (٢٤٧) يعني موازن منثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدود

من واحد الى أربع فهو
 مثلهما في امتناع الصرف
 للعدل والوصف تقول
 مررت بشوم موحد وأحد
 ومنثنى وثمنا ومثلث وثلاث
 ومرديع ورباع وهذه
 الانقاس الثانية متفق
 عليها واذا اقتصر عليها
 قال في شرح الكافية وروى
 عن بعض العرب نخس
 وعشار ومعشر ولم يرد غير
 ذلك وظاهر كلامه في
 التسهيل انه جمع فيها خمس
 أيضا واختلف فيما لم يسمع
 على ثلاثة مذاهب * أحدها
 انه يقاس على ما جمع وهو
 مذهب السكوتيين والزجاج
 ووافقهم الناظم في بعض
 نسخ التسهيل وخالفهم في
 بعضها * الثاني لا يقاس بل
 يقتصر على المجمع وهو
 مذهب جمهور البصريين
 الثالث انه يقاس على فعال
 لكثير تدل على فعل قال
 الشيخ أبو جحان والصحاح ان
 البناء من مسموعان من

بخلاف معنى المتغيرة في تعدد سم (قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء بمعنى متغيرين
 ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترزه عن آخر مقابلا لآخرين بكسر
 الخاء في نحو يجمع الله الأولين والآخرين وقوله فاحصرا أي احصر منع صرف آخر
 في آخر المقابلا لآخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العلمية) فاذا نسكرك بعد أن سمي به
 فذهب الخليل وسيبويه الى أنه لا ينصرف لانك رددته الى حال كان لا ينصرف فيها
 وذهب الاخفش الى أنه ينصرف لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتي ذلك
 (قوله وزوزن) أي موازن كما أشار اليه الشارح وقوله كهما فيه جراكف للضمير
 وتقدم أنه شاذ فالاولى جعلها اسماء بمعنى مثل مضافا الى الضمير وقوله من واحد
 متعلق بخذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أي حالة كونه مأخوذا من واحد
 وقول شيخنا العيان لوزن جمع من موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أي على
 ورودها عن العرب يدل ما يأتي (قوله الى عشرة) الغاية داخله بقرينة ما سبق
 وما يأتي وقولهم الصحيح أن الغاية بالى خارجة محمله اذ لم يتم قرينة على دخولها وأما
 قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا اهرج بالى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال
 ومفعول منها كما قاله العصام فهو مختلف لما في الشرح (قوله وحكى أبو جحان وابن
 السكيت من أحادى عشار) ولم يتعرضوا للسمع موحد الى معشر وهذا آخر
 حكاهما عن حكاية أبي عمرو الشيباني (قوله مذهباها مذهب الاسماء) أي
 المنسكرة أو الجاسمة على الوجهين الآتين عاجلا في كلام الدماميني وعلى الاول
 اقتصر في الهمع (قوله خلافا للفراء) أي فانه زعم أن هذه الانقاس منعت
 الصرف للعدل والتعريف بنمية آل وأنه يجوز جعلها منسكرة ويذهب بها مذهب
 الاسماء المنصرفه وطاهر بتقريرهم المذكور وعن الفراء أن يقال انها تصرف
 بناء على كونها أسماء منسكرة وأنما في حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضي
 أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة
 واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير دماميني ورد قول الفراء عجيبها أحوالا
 وصفات للمنسكرة (قوله ولا سمي بها خلافا لابن علي وابن برهان) أي لان
 الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبي علي وابن برهان نقله في التصريح عن

واحد الى عشرة وحكى البناء عن أبو عمرو والشيباني وحكى أبو جحان وابن السكيت من أحادى عشار ومن حفظ حجة
 على من لم يحفظ * تنبيه * قال في التسهيل ولا يجوز صرفها يعني آخر مقابلا لآخرين وفعال ومفعول في العدد مذهبها
 بهامذهب الاسماء خلافا للفراء ولا سمي بها خلافا لابن علي وابن برهان ولا منسكرة بعد التنبيه بها خلافا
 لبعضهم اه اما المسئلة الاولى

الاختفش وأنى العباس وغيرهما وعبارته وقال الاختفش في المعاني وأبو العباس
 ابن لونهى بمعنى أو أحد أخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين
 اثنين وثلاثة وثلاثة وأربعة وأربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك
 الفارسي وارضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظيره الا لا يوجد بناء
 ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارته الفارسي
 في التذكرة تخالف هذا فانها قال الوصف يزول فيمخلفه التعريف الذي للعلم والعدل
 قائم في الحاصلين جميعا اه وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل
 والعملية محقة فبسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اه (قوله فالمعنى أن
 الفراء الخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الاسماء وأما ما نقله البعض
 عن البهوتي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى أن الفراء يوجب صرفها
 لكونه جوارزا ماقبالا للمنع وهو يقتضى الوجوب مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز
 كل من الصرف وعدمه احتجاج الشارح الى بيانه بقوله فالمعنى الخ فيرد بأن الجواز
 الذي قالوا به يقتضى الوجوب هو جواز الشيء شرعا بعد امتناعه شرعا لا مطلق
 الجواز في مقابلة مطاق المنع كما في هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلته منع
 الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل استحباب الفراء صرفها غير
 مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أى في قوله اذا سمي بشئ من هذه الأنواع
 الخ (قوله لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما شرح به السيوطي وغيره
 بل كل ما كان على هذين الوزين واستوى في الشرط المذكورة في الشرح منع صرفه
 وان فقدت الجمعية فكان الاولى أن يقول للفظ ويجاب بأن الجمع في كلامه تمثيل
 لا تقييد بل قوله ولسراويل الخ وانما أثر الجمع بالتتمثيل لانه الغالب في الوزين
 (قوله مشبه مفاعلا) أى في الجمال كساحدا أو في الاصل كعذارى اذا وصله
 عذارى بكسر الراء ونحو ذلك الباء قلبت الكسرة فتحته والياء ألنا كما يأتي (قوله
 يجمع) أى اصرفه فصلا منع محذوف لانه المقام عليها (قوله أى في كون أوله
 مفتوحا) خرج به نحو عذافر وقوله ثالثه ألنا غير عوض أى من احدى بآى الذب
 تخفيفا أو تصديرا نحو عيمان وشام ونحوهما وثمان ونحوه بلهيا كسر خرج نحو
 براكا وندرك ونحوه غير عارض خرج نحو دنان وتوان ونحوه أو سطرها سا كن
 خرج نحو ملائكة ونحوه غير ممنوع به وما بعده الانفعال أى بأن يكونا غير
 باى النسب بأن يكون الثالث غير باى كصا بيج أو باى من بنية الكلمة بأن
 يكون سا بقا على ألف التوكيد ككبرى وكراسى وكراسى خرج نحو رياحى وحوارى
 وحلة الشروط ستمه كذا قل شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذه الامور المخرجة
 لم يدخل في موضوع المسئلة حتى يخرج هذه التيمود لان موضوع المسئلة الجمع

فالمعنى أن الفراء أجاز
 ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا
 ثلاثا وثلاثة غيره وهو الجمع
 وأما الثانية فقد تقدم
 التنبيه عليها (وكن لجمع
 مشبه مفاعلا أو المفاعيل
 يجمع كافلا) كافلا خبر كن
 ويجمع متعلق بكافلا وكذا
 لجمع ومفاعل مفعول
 يشبه يعنى ان يجمع من
 الصرف الجمع المشبه
 مفاعل أو مفاعيل أى في
 كون أوله مفتوحا وثالثه
 ألفا غير عوض بلهيا كسر
 غير عارض ملقوط أو مقدر
 على أول حرفين بعدها أو
 ثلاثة أو سطرها سا كن غير
 ممنوع به وما بعده الانفعال

فإن الجمع متى كان بهذه
الصفة كان فيه فرعية اللفظ
بخروجه عن صيغ الآحاد
الغريبة وفرعية المعنى بالدلالة
على الجمعية فاستحق منع
الصرف ووجه خروجه
عن صيغ الآحاد العربية
أنك لا تستخدمه فردا لأنه أنف
بعدها حرفان أو ثلاثة إلا
وأوله مضموم كعذافر
أو ألفه عوض من إحدى
ياءى النسب اما تحقيقا
كيمان وشأم فإن أصلهما
يبنى وشامى خذفت إحدى
الياءين وعوض عنها الالف
أو تقديرا نحو تمام وثمان
فإن ألفهما موجودة قبل
وكانهم نسبوا إلى الفعل أو
فعل ثم حذفوا إحدى
الياءين وعوضوا عنها
الالف أو ما إلى الالف غير
مكسور بالاصالة بل أما
مفتوح كبراء أو مضموم
كندارك أو عارض الكسر
لأجل الاعتلال كندان
وتوان ومن ثم صرف نحو
عبال جمع عبالة لأن
الساكن الذى إلى الالف
فيه لا حظ له فى الحركة
والعبالة الثقيل يقال ألقى
عبالته أى ثقله أو يكون
ثانى الثلاثة متحركا للوسط
كطواعية وكراهية ومن ثم

والامور المخرجة تمفردات والجواب ماء سلم بما مر أن الجمع مشال لا قيد والمراد
الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فإن الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله
بما يتبع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليلا لمخدوف كما زعم البعض (قوله
كعذافر) هو جملة فحمة الحمل الشديدا وسام من أسماء الاسد (قوله كيمان
وشأم) بخذف الياء الخفيفة الساكنة لاتقاء الساكنين هى والتنوين (قوله
خذفت إحدى الياءين وعوض عنها الالف) أى وفحمت همزة مشا لم تناسب
الالف (قوله أو تقديرا) قال شيخنا هو مسلم فى تمامى أمثان فبمعنى أن الجوهري قال
انه منسوب حقيقة كما يأتى اه قال الدماميني والذى دعاهم إلى تقدير نسيب نحو
تمام سمعاه مضروفا فانهم قالوا رأيت تماميا بخذف الياء والتنوين فلو لا أنه على
تقدير النسب لمع الصرف وان كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوارى منع
الصرف وجعل التنوين عوضا لانه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) أى
قبل ياء النسب (قوله وكانهم نسبوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما طرحه
ابن الناظم لكن فى كلام الجوهري ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الاصل
منسوب الى الثمن لانه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمان ثم فتحوا أوله لانهم
يعبرون فى النسب كما قالوا دهري وسهل وحذفوا منه إحدى ياءى النسب وعوضوا
مها الالف كما فعلوا فى المنسوب الى اليمن فثبتت ياءه عند الاضافة كما ثبتت ياء
القاضي فتقول ثمانى نسة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبدالله وتسقط مع التنوين
عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس بجمع فيجوز مجرى جوارى وسوار
فى ترك الصرف وما جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر
المكي وقوله فيجوز الخ تقرير على المنق بالميم (قوله الى فعل) أى يقع العين كما
نسبوا الى يمن أو فعل أى يسكنونها كما نسبوا الى شأم (قوله أو ما إلى الالف الخ)
عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتى (قوله كبراء) بالمد والهمزة الثبات فى
الحرب اه زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى
الجموع وان كان مما منع صرفه لالف التأنيث الممدودة (قوله كندان وتوان)
أصلهما مائدان وتوانى يضم النون فيهما ما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء أو أعلا
اعلال قاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود غير كسرتا إلى الالف أصالة فى غير
وزن منتهى الجموع (قوله لا حظ له فى الحركة) أى لانه ليس له أصل يرجع اليه
فى ذلك بخلاف نحو دواب فانه من دب والماضى أصل عينه التحريك (قوله
متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة النضر صرح لان الثاني هو الوسط
لاثنى له وسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحريك ثانى الثلاثة فى

هرف نحو ملائكة وصيافة وهو الثالث غرضان للنسب منزوي بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا
 الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كزباحي وطفقاري (٢٥٥) أو غير منفكين كحواري وهو

الناسر وحوالي وهو المحتمل
 بخلاف نحو قاري وبنخاق
 فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر
 من هذا أن زنة مفاعل
 ومفاعيل ليست الأجمع
 أو منقول من جمع كسبائي
 وقد دخل بدكر التقدير
 نحو دواب فانه غير منصرف
 لان أصله دواب فهو على
 وزن مفاعل تقديرا
 * تشبيهات * الأول لا فرق
 في منع مجاء على أحد
 الوزنين المذكورين بين أن
 يكون أوله ميمًا نحو مساجد
 ومصابيح أوله يكن نحو
 ذراهم ودنانير * الثاني
 اشتراط كسر ما بعد الالف
 مذهب سيديويه والمجهور
 قال في الارشاف وذهب
 الزجاج الى أنه لا يشترط
 ذلك فأجاز في تكسره هي
 ان يقال هساي بالادغام
 أي ممنوعا من الصرف قال
 وأصل الباء عندى السكون
 لولا ذلك لا ظهرتها * الثالث
 اتفقوا على أن أحدى

غير وزن منتهى الجموع (قوله أو هو) أي الثاني وقوله للنسب أي تحقيقا كما في
 زباحي وطفقاري أو تقديرا كما في حواري وحوالي فالباة فانه ما ملحقة بباء النسب
 لانها معها مصروفين فقد تفرقت بهما النسب وان لم يكنوا منسوبين بحقيقة وقوله
 منزوي بهما الانفصال صفة لازمة لغرضان للنسب (قوله وضابطه) أي العروض
 للنسب أن لا يسبقا الالف في الوجود بأن سبقتهما الالف أو قرأها لبناء الكلمة
 على الجميع فالأول ما أشار اليه بقوله مسبوقين بها والثاني ما أشار اليه بقوله
 أو غير منفكين (قوله كزباحي) نسبة الى زباح بلد يجلب منه الكافور وطفقاري
 نسبة الى طقار بوزن نظام مدية فالجن اه زكريا (قوله بخلاف قاري
 وبنخاق) أي ونحوهما ككراستي فالباة المشددة في نحو قاري موجودة قبل
 ألف الجمع لانها وجدت في المفرد نحو قري وهو سابق على الجمع * فائدة * لو
 نسبت الى نحو قاري صرفت النسب لان هذه الباء الموجودة في المنسوب اليه
 تخذف وبثوبى باء النسب وهي لا تؤثر المنع كما قاله الدماميني (قوله فانه بمنزلة مصابيح)
 أي في سبق الثاني والثالث على الالف لا يقال بام مصابيح لم تكن في المفرد حتى
 تكون سابقة على ألف الجمع لانا نقول هي بدل ألف مصباح وللمبدل حكم المبدل
 (قوله وقد ظهر من هذا) أي من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو
 مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض في مرامر
 للمقول من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ الآن يقال المراد من قوله سابقا
 ان لا لا تخدم فرد أي أسالة فيكون فيه إشارة الى وجود المفرد بالنقل فأمثل
 وتوله كسبائي أي في قوله وان به سمي الخ فهو راجع للثاني فقط (قوله وقد دخل
 بدكر التقدير) أي في قوله نعمنا لكسر ما قوط أو مقدر (قوله هي) بفتح الهاء
 والباء الموحدة وتشديد الختمة الصبي الصغير والناثي هبة كذا في القاموس (قوله
 ولولا ذلك لا ظهرتها) أي بالفتحة ونها متحركة حينئذ فيكون يقال هساي
 واعترضه سم بأن اجتماع المثليين في كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما متحركا كما
 في دواب ونحوه وأجاب يس بأن الباء لو ظهرت لتقبل هبا بالمسنة معرفة من قول
 المصنف

والمدريد الثالث في الواحد * همزاري في مثل كالتلاذ

واقفع ورد الهمز ياقبما أعل * واذ قبل هبا بالجمع الادغام وفيه عندى نظر
 وان أقره غيره لعدم دخول نحو هي في قول المصنف والمد الخ لان ثالثة ليس مدا
 وان كان ليناً (قوله وهو معنى قولهم الخ) أي الخروج أي مع الدلالة على الجماعة

معنى

الرايح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية فاقمة مقام علتين
 وقال قوم العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا التحقيق

تحواسك اكب. وازا هط اذهما جمع اكب وازا هط. والتقدير ينحومنا جيد ومن لم ير فانه وان كان جمعا
من اول وهله لكثه برية فلنك (٢٥١) المسكر أعني اكب وازا هط فنكناه أيضا جمع

جمع وهذا اختيار ابن
الخطيب واستضعف فعليل
أبي على بأن أفعالا وأفعلا
نحو أفراس وأفلس جمعان
ولا نظير لهما في الأحاد
وهما مصر وفان والجواب
عن ذلك من ثلاثة أوجه
الأول ان أفعالا وأفعلا
يجمعان نحو أ كالب وأنعام
في كالب وأنعام وامامفاعل
ومفاعيل فلا يجمعان
فقد جرى أفعال وأفعال
مجرى الأحاد في جواز
الجمع وقد نص الزنجشيري
على انه مقيس فيهما
الساكن انهما يصغران على
لفظهما كالأحاد نحو
كالب وأنعام وامامفاعل
ومفاعيل فانهما اذا صغرا
ردا الى الواحد وألى جمع
القلة ثم بعد ذلك يصغران
الثالث ان كلاما من أفعال
وأفعال له نظير من الأحاد
يوزنه في الهيئة وعدة
الحروف فأفعال نظيره في
فتح أوله وزيادة الألف رابعة
تفعال نحو تجوال ونطواف
وفاعال نحو ساباط وخاتام
وفعالل نحو وصلصال

معنى قولهم الخ ولت أن تقول يتجمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع
كأهو اختيار ابن الخطيب (قوله من أول وهله) قال في الصباح يقال لقبته أول
وهله أي أول كل شئ (قوله ولا نظير لهما في الأحاد) أي فلو كانت العلة الثانية
الخروج عن صيغ الأحاد لنعان من الصرف (قوله فلا يجمعان) أي جمع تكسير
والا فقد يجمعان جمع تصحيح يقولهم في نوا كس نوا كسون وفي أيامن وأيامنون
وكقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحيبات قاله الشاعر في آخرها -
التكسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعال الخ) فان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لأن
هذا لا يقتضي أن لهما ما نظير في الأحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن
صيغ الأحاد الخروج عن صيغها النفاذ وحكما وأفعال وأفعال لم يجزها عن حكم
الأحاد لجواز جمعها كالأحاد وكذا يقال في الجواب الثاني اه هندی (قوله وقد
نص الزنجشيري الخ) أي فليس في جمع كالب وأنعام على كالب وأنعام شذوذ
حتى يضعف به الوجه الأول (قوله على أنه) أي الجمع على مفاعل (قوله وأنعام)
بالألف لمسألتها في قول الناظم كذلك ما مدة أفعال سبق الخ فلا يقال أن يعجم
يقب الألف بابل تبقى الألف (قوله أو الى جمع القلة) قال شيخنا لعله أراد
ما يشمل جمعي التصحيح فانهما من جموع القلة فتقول في تصغير مساجد مسجديات
(قوله الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الأحاد لفظا بآثبات نظائر
لهما من الأحاد في الهيئة وعدة الحروف وان لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما
فكان الأولى تقديمه على الجوابين الأولين لان محصلهما ما تسلم خروجهما عن
صيغ الأحاد لفظا وعدم آثبات خروجهما عنهما حكما (قوله تجوال ونطواف)
مصدران لجال وطواف وقيل انحول ونطوف (قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين
تحتها طريق فاموس (قوله وخاتام) لغة في الخاتم (قوله نحو وصلصال) هو الظن
مالم يجعل خزا وخزعال بالخاء المعجمة فالزاي فالعين المهمله هو العرج يقال ناقة
بها خزعال أي عرج (قوله نحو تنفيل) بفتحين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفتوحة
فتون فضا المعجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدران كرم
وهلك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن
الخطيب لو سهل الخ) قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بأنه لم يتكرر لاختصاصه وهو
ظاهر اذ هو جمع ملك من أول وهله ولا تقدير لانه ليس على وزن المسكر الذي هو
مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التي بعد الألف سم باضاح (قوله

وخزعال وافتعل نظيره في فتح أوله وضم ثائسه تفعل نحو تنفيل وتنضب ومفعل نحو مكرم ومهلك على
ان ابن الخطيب لو سهل عن ملائكة كلسا أمكنه أن يعلل صرفه إلا بان له في الأحاد نظير انحوطا عسوة وكبراهمة

(وذا اعتلال منه كالجوارى
 رفعا وحزرا أجره كسارى)
 يعنى ما كان من الجمع
 الموازن مفاعل معتلا فله
 حالتان * احدهما أن
 يكون آخره ياء قبلها كسرة
 نحو جوارى وغواش والآخرى
 أن تقلب ياءه أو لفتا فخذ
 عذارى ومدارى فالأول
 يعبرى فى رفعه وجره مجرى
 قاض وسارى فى حذف يائه
 وثبوت تنوينه نحو ومن
 فوقهم غواش والفجر وليال
 عشر وفى النصب مجرى
 دراهم فى سلامة آخره
 وظهور فتحته نحو سورا
 فيها ليا لى * والثانى يقدر
 اعرابه ولا يتون بحال ولا
 خلاف فى ذلك وهذا خرج
 من كلامه بقوله كالجوارى
 * تشبهات الأول المختلف
 فى تنوين جوارى ونحوه
 فذهب سيبويه الى أنه تنوين
 عوض عن الياء المحذوفة
 لا تنوين صرف وذهب المبرد

منه) صفة لذا أحوال منه وكذا قوله كالجوارى ونحوه من الجمع المتقدم وقوله
 كسارى أى اجراء كالجوارى سارى أو حاله كونه كسارى (قوله يعنى ما كان الخ)
 لما كان مفهوما قول المصنف كالجوارى أن ما كان من معتدل منتهى الجموع
 كالعذارى لا يعبرى كسارى فى حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف
 العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعنى فإنيابه بالعباية المقنضية تضمن كلام
 المصنف حكم نحو جوارى وحكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم وهذا
 لا ينافى ما سبذ كرهه الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوارى بقول
 المصنف كالجوارى كما لا يخفى على ذى بصيرة ولغلة البعض عماد كرتاز عم أن فى
 كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول التثنية فى النظم واقتضاء
 آخر كلامه خروج الثانى منه وأنه كان الأولى حذف يعنى (قوله أن تقلب ياءه
 ألفا) أى بدلت قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتى (قوله نحو عذارى) جمع عذراء
 بالمد وهى البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تختل
 به المرأة رأسها وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى
 أتباعا للفتحة ما قبل الألف قبلت الياء ألفا فخرجها وانفتاح ما قبلها اه نصرح
 والذى فى شرح الشارح على التنوين أن مسدارى جمع مدراء أى كحمراء وهى
 المنتفخة الجنين وفى القاموس ما يوافقوه وذكر أن الفعل مدر كفروح فهو مدر
 وهى مدراء ودالها أهمله (قوله فى حذف يائه الخ) أى فى جميع الوجوه فإن جره
 بفتحة مقدرة وتنوينه عوض بخلاف نحو قاض فإله بكسرة مقدرة
 وتنوينه تنوين صرف كما سببه علمه الشارح (قوله والفجر وليال) فإلما لم يجرور
 بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها النقل نيابة
 عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقدير أى بحسب
 الأصل (قوله فى سلامة آخره) أى من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) أى
 من منطوق كلامه فلا ينافى دخوله فى كلامه مفهوما أعنى أن حكمه مستفاد من
 كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح فى أول عبارته يعنى كما وخفنا سابقا
 (قوله فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجها الاكثر على
 أن الاعلال مقدم على منع الصرف ليكون سببه وهو النقل أمرا ظاهرا محسوسا
 بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم الفعل وهى خفية فأصل جوارى على
 هذا جوارى بالتنوين استتقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان
 فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقدير الان
 المحذوف لعله كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها وخرجه
 بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوارى على هذا جوارى بترك التنوين لصيغة

والزجاج الى انه عوض عن
 حركة الباء ثم حذفت الباء
 لاتبقاء الساكنين وذهب
 الاخفش الى انه توين
 صرف لان الباء لما حذفت
 تخفيفا فالزج تصيغة مفاعل
 وبقي اللفظ كخناج فانصرف
 والصحيح مذهب سيبويه
 واما جعله عوضا عن الحركة
 فضعف لانه لو كان عوضا
 عن الحركة لكان التعويض
 عن حركة الالف في نحو
 موسى وعيسى أولى لان
 حاجة المعذر الى التعويض
 أشد من حاجة المتعبر
 ولا الخج مع الالف واللام
 كما الخج معهما تنوين الترم
 واللازم منتف فيهما
 فكذا المزم واما كونه
 للصرف فضعيف أيضا اذ
 المحذوف في قوة الموجود
 واللسان آخر ما يتحق حرف
 اعراب واللازم كما لا يخفى
 منتف فان قلت اذا جعل
 عوضا عن الباء فماسب
 حذفها أولا * قلت قال في
 شرح الكافية لما كانت
 باء المنقوص قد تحذف
 تخفيفا وبكفي بالكسرة
 التي قبلها وكان المنقوص
 الذي لا ينصرف أقبل
 الترموا فيه من الحذف
 ما كان جائزا في الادنى ثقل

منتهى الجمع فحذفت نعمة الباء للثقل ثم الباء تخفيفا ثم أي بالتنوين عوضا عنها فاعلم
 أن سبب الحذف على الاول اتقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف وعليه مبنى
 الشارح السؤال والجواب الآتين (قوله عوض عن حركة الباء) أي وحصل
 التعويض قبل حذف الباء بدليل قوله ثم حذفت الباء وهذا بناء على أن منع الصرف
 مقدم على الاعلال فأصله على مذهب المبرد حواري يترك التنوين حذف نعمة الباء
 لتعاقبها وأتى بالتنوين عوضا عنها فالنقي سا كان فحذفت الباء لاتبقاءهما (قوله لان
 الباء لما حذفت تخفيفا) أي لاتبقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف
 على الاعلال (قوله لان حاجة المعذر الخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص
 والمقصود طالبا أثر أو تدظهر الأثر مع المنقوص في الجملة لظهوره حالة النصب ولم
 يظهر في المقصور أثره بالكتابة فكان أولى بالتعويض وبه ناسطة ما يقال كان الظاهر
 عكس الاول وانه لان التعويض يقتضي حذف شيء واقامة غيره مقامه والمقصود لم
 يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات
 تظهر في لفظه لكن تفل بعضها فترك وعوض عنه التنوين فأاده الهوي (قوله
 ولا الخج مع الالف واللام كما الخج الخ) أي يجامع أن كلام من توين الترم وتوين
 نحو حواري على مذهب المبرد عوض عن شيء فتوين الترم عوض عن مدة الإطلاق
 وتوين نحو حواري عوض عن حركة الباء قال البعض تبعا لشكنا كان الاول أن
 يقول الشارح ولا الخج مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة والحركة
 تجامع الالف واللام اهل وعلم وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من
 قياسه على تنوين الترم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على القول
 بأنه عوض عن الباء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الباء لا الخج مع
 الالف واللام كما الخج معهما تنوين الترم يجامع أن كلامهما عوض عن حرف اه
 وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس المحض العوضية عن الباء بل له عوضية عنها ومنع
 عودها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكأن كضد الباء التي تجامع الالف
 واللام فماسب ان لا يجامع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللازم) يعني
 أولوية التعويض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى والجايق التنوين مع
 الالف واللام وقوله فمهما مر تبط باللازم والضعف لاقتضيت المتقدمتين أي قوله
 لكان التعويض الخ وقوله ولا الخج الخ (قوله اذا المحذوف) وهو الباء في قوة
 الموجود أي فصيغة منتهى الجمع موجودة بتقدير (قوله فان قلت الخ) مبنى السؤال
 والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر (قوله فماسب حذفها) أي
 على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعلييل حذفها على سبيل الوجوب (قوله
 قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف الباء المنقوص غير واجب وبصرح بذلك قوله

ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى * واعلم ان ما تقدم عن المبرد من ان التنوين
عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى ان فيما
لا ينصرف تنويناً مقدر اذ ابل الرجوع اليه في الشعر وحكمه واليه في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذف اللاحه
الياء في الرفع والجر لتوهيم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الجذف للملااة
ساكن متوهم الوجود مما لو حذفه نظير ولا يحسن (٢٥٤) ارتكاب مثله * الثاني ما ذكر من

تنوين جوار ونحوه في الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره أبو علي من أن يونس ومن واقفه ذهبوا الى أنه لا يتون ولا تحذف ياءه وأبى يعرج فحقة طاهرة وهم وانما قالوا ذلك في العلم وسبأتي يانه * الثالث اذا قلت ضررت بحوار فعلا مخرجه فحقة مقدره على الياء لانه غير منصرف وانما قدرن مع حقة الفحقة لانها نابت عن الكسرة فاستقلت لنسبتها عن المستقل وقد ظهر أن قوله كسار انما هو في اللفظ فقط دون التقدير لان سارجره بكسرة مقدره وتنوينه تنوين التمكن لا العوض لانه منصرف وقد تقدم أول الكتاب (واسر اويل

ما كان جائزاً في الاذن وفيه نظر فان أراد المقرونون بألفليس الكلام فيه اه سم على أن المقرونون بألف يستوي فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد محالاً السيدويه في الساكن الذي روف الياء فيسبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر في كل ممنوع من الصرف وموافقا له في أن المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا اللاحه الياء) أي بعد حذف حركتها المقدره استتة الأزر كرايا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله وانما يحجر فحقة طاهرة) أي ويرفع بضعة مقدره على الياء الموحدة فيقال جاء جوارى ياء اسما كنه وقوله وانما قالوا ذلك في العلم أي في المنقوص العلم كفاض علم امرأة وقوله وسبأتي يانه أي في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع حقة الفحقة) لم يضر لانه لو أشهر لرجع الضمير الى خصوص الفحقة المقدره على الياء نيابة عن الكسرة فيقدر افع مع قوله فاستقلت الخ فالمراد بالفحقة جنسها فليس في قوله مع حقة الفحقة اظهار في مقام الاشهار (قوله واسرا ويل) خبر شبهه وبهذا متعلق بشبهه وفيه تقديم جهول المصدر عليه للوزن كذا قال خالده وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لان الظاهر أن شبهه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد انما رضي نكرة مؤنث وقال في القاموس السراويل فارسية معربة وقد نذكر ثم قال والسراويل بالنون والشربا بالسين أي المجمع لغة (قوله لما عرفت الخ) أي وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جميع) وهو ما سمي به من هذا الجمع (قوله فحق ماوازيهما) أي فحق اسم الجنس الذي وازن مفاعيل أو مفاعيل وكانه تفرع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعبرة صرح به توطئة بقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك) أي تمام شبهه بهما بأن لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق ماوازيهما أن يمنع من الصرف وان

فقدت

بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع اعلم ان سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعبرة لما عرفت أن بناء مفاعيل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جميع فحق ماوازيهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بأن لا تكون ألفه موحدا عن احدي ياءى النسب ولا كسرة مايلي ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كهمز وانما وجد في مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن الامتنع من الصرف وجهوا واحدا

اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعبرة لما عرفت أن بناء مفاعيل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جميع فحق ماوازيهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بأن لا تكون ألفه موحدا عن احدي ياءى النسب ولا كسرة مايلي ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كهمز وانما وجد في مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن الامتنع من الصرف وجهوا واحدا

فقدت منه الجمعية اذا تم شيهما واسم الاشارة يرجع الى تمام شيهما وكذا
الضمير في قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال في
الكافية وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه انجمى حمل على موازنه
وقيل عربي جمع سر والة واذ صرف فلا شكل اه وفي التوضيح ونقل ابن الحاجب
ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك عليه ذلك اه قال الحفيديلا حه لا نكاره
لان ابن الحاجب ثقة وقد نقله (قوله وانه في التقدير الخ) أي بقدر أن سراويل
كل جمع سر والة فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسما في وجه آخر في معنى
العبارة (قوله هي به المفرد) أي أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر
بذلك المرادى (قوله ورد أن سر والة لم يسمع) اعترض بأنه لا يصلح رد القول بأنه
جمع سر والة تقديره ان تقدير كونه جمعا لسر والة لا يستلزم جماع سر والة وانما
يصلح رد القول بأنه جمع سر والة تحقيقا كما حكاه السندوني وغيره وعمارة
السندوني وقيل انه جمع سر والة تقديره أو وتحقيقا بناء على سماع سر والة كما نقل
عن أهل اللغة اه ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله في
التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من الؤم سر والة) تمامه * فليس يرفق لستعطف
والضمير في عليه للذموم واللؤم الدناءة في الاصل والخصاسة في الفعل زكريا (قوله
مفصوغ) أي من كلام المرادين (قوله وذكريا لا يخش) رد لرد ولرد له احتياج الى
رد آخر قاله ويرد هذا القول أي القول بأن سراويل جمع سر والة في التقدير أمران
الخ وحواصل الاول أن الؤم لم أن سر والة وان كانت مسهومة مفرد سراويل بل هي
لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سر والة وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير
جمعا فسمي به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو متفق لان الثابت
انما هو نقل الجمع الى العلم كما في مدائن واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان
في التقدير جمعا فسمي به المفرد وهذا هو اللائقي في تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى
البعض أن الامر الثاني مبنى على تسليم أنه جمع سر والة غير مسهومة وأن تجميعه
هنا بما لا ينبغي على من لولا ما راجح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق
تسليم كونه جمع سر والة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس الامتنع كونه جمع
سر والة لانه المنازع فيه لا يمنع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به يحمل اتفاق
فلا يصح منعها تقديره بل أنه قد يبحث في الامر الاول بمنع أن سر والة بمعنى سراويل
بل هي معنى قطعة خرقه كما في الرضي وفي الثاني بأن اختصاص المقتبل بالاعلام
دون اسماء الاجناس مسلم في النقل التحقيقي دون التقديري الذي كلامنا فيه الا
أن يجاب بأن معنى قوله في التقدير بحسب الاصل كما مر أيضا حقه (قوله اسم
مؤنث) وانما لم تحقه تاء التأنيث عند تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا

خلافا لمن زعم أن فيه وجهين
الصرف ومنعه والى التفتيه
على ذلك أشار بقوله شبهه
اقتضى عموم المنع أي عموم
منع الصرف في جميع
الاستعمال خلافا لمن زعم
غير ذلك ومن الخويين
من زعم أن سراويل عربي
وانه في التقدير جمع سر والة
سمي به المفرد ورد بأن
سر والة لم يسمع وأما قوله
عليه من الؤم سر والة
فمضوع لاجته فيه وذكر
الاخفش أنه سمع من العرب
من يقول سر والة ويرد هذا
القول أمران أحدهما أن
سر والة لغة في سراويل
لانها بمعناه فليس جمعا لها
كما ذكره في شرح الكافية
والآخر أن النقل لم يثبت
في اسماء الاجناس وانما
ثبت في الاعلام
تأنيثها في الاول قال في
شرح الكافية وينبغي ان
يعلم ان سراويل اسم مؤنث

فلو سمى به مذكر ثم صغر
 لقبيل فيه سرييل غير مصروف
 للتأنيث والتعريف ولولا
 التأنيث لصرف كما يصرف
 شرا حيسل اذا صغر فقبل
 شري حيسل لزوال صيغة
 منتهى التكسير * الثاني
 شذ منصرف ثمان تشبها
 له بجوار نظر الما فيه من
 معنى الجمع وان أنه غير
 عوض في الحقيقة قال في
 شرح الكافية ولقد شبه
 ثمانيا بجوار من قال
 يحدو ثمانى مولعا بالحقا
 حتى هم من بزفة الارتاج
 والمعروف فيه الصرف لما
 تقدم وقيل هما الغتان
 (وانه سمي أو بالحق
 به فالانصراف منه محقق)
 يعنى أن ماسمى به من مثال
 مفاعل أو مفاعل فحقه
 منع الصرف سواء كان
 متقولا من جمع محقق
 كسا جدا اسم رجل أو ما
 لحقه من لفظ أعجمى
 مثل سراويل وشرا حيل
 أو لفظ ارتجى للعلمية مثل
 هوازن قال الشاعر وخوالعه
 في منع صرفه ما فيه من
 الصيغة مع أصالة الجمعية

معنوا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سأتى في قول المصنف
 واختتمتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثى كسبن
 (قوله سرييل) أصله سريويل فقبلت الواواء لاجتماعها مع الياء وسبق
 احدهما بالسكون (قوله للتأنيث) أى السكون اللفظ مؤنثا وشعا كز يثب (قوله
 لزوال صيغة منتهى التكسير) أى مع عدم ما يتخالفها في المنع بخلاف الاول (قوله
 يحدو ثمانى الخ) الحد وسوق الأيسل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من
 الضمير في يحدو من أولع بالشيء أغرى به والفتح بفتح اللام ماء الفحل وأما
 بكسرها فجمع القحمة وهى الناقة التى تحلب وليس مرادها من الزينة بفتح الزاى
 المبلة والأرتاج بالكسر من أرتجت الناقة اذا أغلقت رحها على الماء والمعنى من
 شدة طربهم من الحدوه من يميل عن الارتاج كذا في العيني (قوله من لفظ
 أعجمى) بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرز أعجمى (قوله وشرا حيل) مقتضى
 سببا قه أنه اسم جنس مثل سراويل لاعلم ولويد كرفى القاموس الأنة علم قدسبر
 (قوله أولفظ) هكذا في النسخ بالجر عطف على لفظ الاول أو على جمع قال البعض
 والصواب النصب عطف على متقولا لان العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لأن
 الثاني منقول عن الاول اه بايضاح وهو تصويب في غير محله لا مكان تصح
 عبارة الشارح يجعل قوله أو ما لحقه عطف على متقولا وجعل من فيه تبعية
 لأصله النقل وجعل قوله أولفظ عطف على لفظ الاول والمعنى أو كان ماسمى به من
 مثال مفاعل أو مفاعل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أولفظ ارتجى
 للعلمية ويرجع هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع
 فيكون مما شمله قول المصنف وان به سمي أو بما لحق الخ بخلافه على نصب لفظ
 عطف على متقولا فإنه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فيما في تصدير
 الشارح العبارة بالعناية بضع على هذا التحقيق والله ولى العناية * ثم لا بد من
 كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا ثلاثيا في ما أسلفه الشارح من أن هذا
 الوزن لا يكون في العربية الا جمعا أو متقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم
 حينئذ في قوله من لفظ أعجمى لاننا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الاعجمى
 اسم الجنس المفرد الاعجمى (قوله مثل هوازن) كذا في نسخ وهي ظاهرة وفي
 نسخ أخرى مثل كساجم يشين منجمة ثم حرم واعترض عليها بأن كساجم بضم
 الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر
 مقنوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله والعلة في منع صرفه) أى ماسمى به من
 ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية) هذه العلة الاولى قاصرة على
 ماسمى به من الجمع كساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشرا حيسل ولا نحو

أو قيام العلمية مقامها فلوطرأت تكبيرها انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول اه قال المرادى قلت
 مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التاكثير لشبهه بأصله ومذهب المبرد صفة لذهاب الجمعية وعن الأخفش
 القولان والصحيح قول سيبويه لانهم (فون) منعوا سراويل من الصرف وهو تنكرة وليس جمعا
 على الصحيح اه (والعلم المنع

صرفة مركبا * تركيب
 خرج نحو معد يكربا) قد
 تقدم ان مالا ينصرف على
 ضربين أحدهما مالا ينصرف
 في تعريف ولا تنكير
 والثاني مالا ينصرف في
 التعريف وينصرف في
 التنكير وقد فرغ من
 الكلام على الضرب الاول
 وهذا شروع في الثاني وهو
 سبعة أقسام كما ترى الاول
 المركب تركيب المزوج نحو
 بعلمك وحضر موت
 ومعد يكرب لاحتماع
 فرعية المعنى بالعلمية
 وفرعية اللفظ بالتركيب
 والمراد بتركيب المزوج
 أن يجعل الاسمان اسمها
 واحدا لا يضاف ولا
 باسناد بل ينزل بحجزه من
 الصدر منزلة ناء التأنيت
 ولذلك التزم فيه فتح آخر
 الصدر الا اذا كان معتلا
 فانه يسكن نحو معد يكرب
 لان ثقل التركيب أشد
 من ثقل التأنيت فجعلوا
 لمزيد الثقل مزيد تخفيف

هو وزن وكشاجم ولعل العلمية في هذين التسمين ما قاله البعض من وجود صفة
 منتهى الجمع قبل العلة وبعدها (قوله أو قيام العلمية مقامها) أي أو ما فيه من
 الصيغة مع قيام علمية مقام جمعيتها التي كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل
 الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الاول هو
 ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أي بالعلمية التي
 خالفت الجمعية ثم الت بالاختلاف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه رد
 لتعليل المبرد انصرف بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول المحذوف بفسره
 المذكور بالزوم أي قصد العلم المنصرف فهو على حد زيدا أكرم أخاه (قوله
 مركبا تركيب مخرج) أي غير عددي وغير نحو موبويه كما يؤخذ من قوله نحو
 معد يكربا على ما يأتي (قوله مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير) هو ما احدى
 علمته الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعله واحدة وهو اثنان (قوله والثاني مالا
 ينصرف الخ) ضابطه ما احدى علمته العلمية (قوله بل ينزل بحجزه الخ) التعريف
 للمركب المزجي المعرب فلا اعتراض بأن المركب العددي والمختوم موبويه والمركب
 من الاحوال والظروف مركبات مخرجة مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده
 شيخنا السيد (قوله منزلة ناء التأنيت) أي أن الاعراب على الحجز وما قبله
 ملازم للحالة واحدة وهي الفتح الا في نحو معد يكرب كما سيذكره الشارح (قوله
 ولذلك) أي للنزول المذكور وقوله فانه يسكن أي يبقى على سكونه (قوله بأن
 سكنه وا) الباء اسمية متممة بحال مجزئ تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور وقوله
 ونحوه كقالي فلا اسم موضع وقوله وان كان مثلها أي الياء (قوله وقد يضاف أول
 جزأى المركب) أي المزجي سواء كان آخر صدره ياء أو لا فالله المذكورى لكنه
 بعد الاضافة لا يسمى مركبا مخرجا لان الاضافة قد يحتمل المزجي قديمته مخرجا
 باعتبار حاله الاخرى اعنى حاله مخرجه (واعلم) أن هذه الاضافة لفظية لا معنوية
 لان بكامته لا ليس اسمها شئ أضيف اليه جعل حتى تظهر ثمرة الاضافة المعنوية
 بل هو مجزئة الرء من جعفر فلا فرق في المعنى بين الاضافة وعددها ولا فائدة لها الا
 التنبه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لان المتضامين كالشئ الواحد
 ولا ينافيه حصول هذه انفاءة بالمزج لان فائدة الشئ قد تحصل بغيره أيضا (قوله
 فيسبب سكون الخ) أي في الاحوال الثلاثة وقيل تنفتح في النصب وتسكن في

بأن سكونها ياء معد يكرب ونحوه
 وان كان مثلها قبل ناء التأنيت فيفتح نحو رامية وعادية وقد يضاف أول جزأى المركب الى ثانيهما فيسبب سكون
 ياء معد يكرب ونحوه

في النصب مع الافراد تشبها بالالف فالتر في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائز في الافراد ويعامل الجزء الثاني معاملة لو كان منفردا فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثرا متعصفا كهرمض من رام هرمض لان فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجرب بالفتح وهو يعرب الاول بما تقتضيه العوامل نحو جوارم هرمض ورأيت رام هرمض ومررت برام هرمض ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت لان موثا ليس فيه مع التعريف سبب ثان وكذلك يعرب في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصر فحينئذ فيقول في الاضافة هذا معديكرب فيجعله مؤثرا وقد بينا معاملة الفتح ما لم يعمل الاول فيسكن تشبها بخمسة عشر وانكسر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الانثبات وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم

الرفع والجر (قوله تشبها بياء درديس) أي بجماع أن كلام من البياء وسط وان كان درديس كلمة تحقيا ومعديكرب كلمة نثر بلا ودرديس اسم لاداهية والعجز القانية وخزرة للعقب قوله في القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه البياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن الهوي وأقره وقوله مع الافراد أي عدم التركيب بقوله * ولان واش باليمامة داره * وقوله تشبها بالالف أي في نحو الفتى بجماع أن كلا حرف عمله وقوله ما كان جائز في الافراد معني جوازه في الافراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وان كان البعض الآخر يوجب الفتح وأن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معني جوازه في الافراد أن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثاني الخ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثاني المذكور على لغة اضافة صدره الى عجزه كما قاله المرادى وقوله معاملة أي معاملة نفسه في الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالعرفه سم (قوله وبعض العرب لا يصر فيه) أي كرى باحثين إذ أي حين اذ يصر اليه معدي قال الخبيصي من قد ذكر باسما للكرب به منع صرفه ومن قدره اسما للجزء صرفه ومن قدره كواولا في يعلمك وقال فيلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما للموضع أو مكان صرفه دما ميني (قوله فيجعله مؤثرا) لوقال كان الناظم يجعله مؤثرا اسكان أولى لان جعله مؤثرا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب سابقه (قوله تشبها بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعني تشبها للنوع المتكلم فيسكن وهذا النوع منه هو العرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني فلا ينافي كلامه أن المركب العدي من المزجي (قوله وقد نقلها الانثبات) جمع ثبت بفتح المثناة (١) وسكون الواحدة وهو الثقة قوله أخرج بقوله معديكرب الخ) فيه أن المثال لا يخص اه سم وأجاب شيخنا بان الناظم كثيرا ما استغنى بالتمثيل عن التقييد أي وقولهم المثال لا يخص معناه أنه ليس نصا في التخصص فلا ينافي أنه راجح فيه تهيئة كعادة الناظم فافهم (قوله لانه ميني) أي على الكسر أما البناء فلأن وياه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله لا يدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه

تشبها بالالف في الاول أخرج بقوله معديكرب ما اخترت بويه لانه مبني على الاشهر ويجوز أن يكون لجرءا التمثل وكلامه على عمومه الا لا يدخل على لغة من يعربه (١) قوله وسكون الواحدة الخ الا قيس فيها الفتح وقد تسكن كما في شرح القاموس اه

الالبناء على الكسبر وأما الجرحى فحوز اعرايه اعرا ملا ينصرف قال أبو حيان
 وهو مشكل الآن يستند الى سماع والام يقبل لان القياس البناء لاختلاط
 الاسم بالصوت وسيرورتهما اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أي
 ذكر المختوم بويه بما فيه من الغمات بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي فلا
 حاجة الى استقصائهما هنا حتى يراد أنه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المختوم بويه
 (قوله شفر بغير) يعنى بمجتمعة مقنونة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب
 القوم شفر بغير أي متفرقين من أشعر في البلاد بعدد بغير النجم سقط لانهم
 تفرق وهم تبعاء بعضهم عن بعض وسقطوا في الاماكن التي تفرقوا اليها أفاده
 الدماميني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الاحوال وأما المثال فلما
 ركب من الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله
 بيتا ملاصقا لبيت حذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الخال ما في قوله
 جارى من معنى الفعل فانه في معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المتدرى الى
 وأن لا يتدر جار أصلا بل العاطف شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان
 يا بنينا صباح مساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا
 للتخفيف ولو أضفت قلت صباح مساء لحاز أي مباحا متبنا بمساء اه شرح
 الشذور ونظا هره أن العاطف الذي تضمنه التركيب الواو وفي الرضى أنه افاء لان
 الفاء للتعميق فتفيد العموم اذا المعنى يا بنينا صباحا مساء عقبه بلا فصل الى الملا
 يتناهي فليراجع الرضى ومثال الظروف المسكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين
 وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف
 العاطف وركب الظرفان بس (قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أي كحال قبل
 التسمية به فان التركيب والبناء وجه واحد هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة اذا
 أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور في قوله وزال التركيب
 وفي قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والهموز في
 فعلية الاثبات (قوله كذلك حاوى) أي علم حاوى زائدى فعلا نانا فائدة كما قال أبو
 الفتح اذا سميت رجلا ذان صرفته لان ألقه وان كانت زائدة فانها لما عاقبت ألف
 ذال التي هي عين حرت مجرى الاصل وأما زيدان المسمى به رجل فانه لا ينصرف لانه
 يبقى بعد اسقاط زائده ثلاثة أحرف وهذا شئ يكون وضع الاسماء المعربة عليه
 وأما ذان فانه يبقى بعد الحذف على حرف واحد قوله سم (قوله كعطفان) يقع العين
 المعجمة والطاء المهمل اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها ترمج (قوله
 وكصهان) يقع الهمزة وكسرها ويقع البناء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند
 أهل الشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وأصبه اسم فرس كذا

ولا يرد على لغة من بناء لان
 باب الصرف انما وضع
 للعربات وقد تقدم ذكره
 في باب العلم * الثاني احتز
 بقوله تركيب خرج عن
 تركبي الاضافة والاسناد
 وقد تقدم حكمهما في باب
 العلم وأما تركيب العدد
 نحو خمسة عشر فحكم البناء
 عند البصريين وأجاز فيه
 الكوفيون اضافة صدره
 الى عجزه وسأني في بابه فان
 سمي بدفقيه ثلاثة أوجه أن
 يقر على حاله وأن يعرب
 اعراب مالا ينصرف وان
 يضاف صدره الى عجزه
 وأما تركيب الاحوال
 والظروف نحو شفر بغير
 وبيت بيت وصباح مساء
 اذا سمي به أضيف صدره
 الى عجزه وزال التركيب
 هـ ذار أي سيدويه ومثيل
 يجوز فيه التركيب
 والبناء (كذلك الشاوى
 زائدى فعلا نانا كعطفان
 وكصهانا) يعني أن زائدى
 فعلا نانا مع العلية في
 وزن فعلا نانا وفي غيره نحو
 حمدان وعثمان ومجمران
 وعطفان وأصبهان وقد
 نبه على التعميم بالتمثيل

* (تنبیهاث) * الاول علامت زبادة الالف والنون سقطوهما في بعض التصاريف كسقوطهما في زردنسيان وكفران الى ذبي وكفران كنافيما لا يتصرف فعلا لانه الزيادة ان يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا فان كان قبلهما حرفان تأتيهما مضعف فك اعتبار ان ان قدرت (٢٦٥) أصالة التضعيف فالالف والنون

زادتان وان قدرت زبادة التضعيف فالنون أصلية مثال ذلك حسان ان جعل من الحس فوزنه فعلا ان وحكمه أن لا يتصرف وهو الاكثر فيه ومن شعره ما هاج حسان رسوم المدام * ومظعن الحى ومبني الخيام * وان جعل من الحسن فوزنه فعلا وحكمه أن يتصرف وشيطان ان جعل من شاط يشيط اذا احترق امتنع صرفه وان جعل من شطن انصرف ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل الى المنع لسكتة زبادة النون في نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعلا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة * الثاني اذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف أعطاء للبديل حكم المبدل مثال ذلك أصيلا فان أصله أسيلان فلوسمى به منع ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف

في التصريح قال في القاموس وهي كلمة أعجمية وأصلها السبها من أى الاجناد لانهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد أن فتح الهزرة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلا لانه الزيادة الخ) فاذا جهل كل من زيادة الالف والنون وأصالتها في سيبويه والخليل بمنعان الصرف لوقا بالاكثير وغيرهما لا يحتم الزيادة الا بدليل اه حفيد (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر الى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان قبلهما حرفان الخ من صور ما اذا كانا فيما لا يتصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستعمل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أى أصالة ما حصل له التضعيف وهو الحرف الثاني فيميل لبعضهم أن تصرف عفان قال ان هجوته أى لانه حينئذ من العفونة لان مدحمة أى لانه حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بأن المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلا الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غيرناض كلابحفي ودعواه أن الكلام فيما لا يتصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت منه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخبر في الصرف وعدمه نظر الالاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سياتي في رمان من الخلاق لان فيه وجد المرجح لاجل الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لانه صفة والكلام في الأعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد يبحث في العلة الاولى بأن المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أى بعد عن الحى وبابه فعدم مصباح (قوله لان فعلا في النبات أكثر) أى من فعلا بالضم (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ مرمنة والعنى كثره الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أى الاولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للاصل لا للاطرائى اه سم أى في الصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أصيلا) تصغير أصبل على غير قياس اه تصريح والاصيل العشى كما في القاموس (قوله صرف) لأصالة النون حينئذ لا يبدل من أصلى (قوله حنان) أى مسمى به لان الكلام في العلم (قوله

بمعك أصيلا ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت بمعزتها نونا * الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيهها بالزائدة حوسنان ويان والصح صرف ذلك

(كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشروط منع العار كونه ارتقي * فوق الثلاث أو بكجور أو سقر * أوز يد اسم امرأة لانهم ذكر * وجهان في العادم تدكيرا (٢٦١) سبق * وعجمة كهندو المنع أحق) بما يمنع الصرف اجتماع

العلمية والتأنيث بالتاء
 لفظا أو تقييدا أما لفظا
 فخصه وفاطمة وانما لم يصرفه
 لوجود العلمية في معناه ولزوم
 علامة التأنيث في لفظه
 فان العلم المؤنث لا تقارقه
 العلامة فالتاء فيه بمنزلة
 الالف في حبيلى وصغراء
 فأثرت في منع الصرف
 بخلافها في الصفة وقواما
 تقديرها في المؤنث السمي
 في الحال كسعادوز يرب
 أو في الاصل كعناق اسم
 رجل أقاموا في ذلك كانه تقدير
 التاء بمقام ظهورها اذا
 عرفت ذلك فالتأنيث بالتاء
 لفظا مخذوع من الصرف
 مطلقا أى سواء كان مؤنثا
 في المعنى أم لازما ادعى
 ثلاثة أحرف أم لاساكن
 الوسط أم لا الى غير ذلك مما
 سيأتى نحو عائشة وطلحة
 وهبة وأما المؤنث المعنوي
 فشرط تحتم منعه من
 لصرفه أن يكون زائدا على
 ثلاثة أحرف نحو روز يرب
 وسعدان الرابع يرب
 منزلة تاء التأنيث أو محرك
 الوسط كسقر وطلحى لان

كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما في أبى هريرة وأبى ترفة
 (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر (قوله وشروط منع العار) أى المؤنث العارى
 من الهاء (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أى فوق ذى الثلاث لان الاسم
 لا يرتقى فوق الاحرف الثلاثة وانما يرتقى فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة كذا في
 الشاطبي (قوله أو بكجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقرا أو يزيد عطفان على
 جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والمستوع كونه في
 معرض التقسيم وفي العادم خبر وبتدكيرا معول العادم وسبق جملة في محل نصب
 نعمت تدكيرا وعجمة عطف على تدكيرا وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط الأأن
 يقال هو مأخوذ من قوله كهند (قوله في معناه) أى فيه باعتبار وروده معناه
 المتخصص فيه مساحمة (قوله ولزوم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم بأنه
 مضاف لما تقدم من الفرق بين أف التأنيث وتائه حيث استقلت الأولى بالنوع
 دون الثانية بأن الأولى لازمة لها هي فيه دون الثانية وأوجب بأن الالف لازمة
 مطاقما أى في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تلزم في العلم وكلامنا
 الآن في العلم (قوله بخلافها في الصفة) أى بخلاف التاء حالة كونها في الصفة
 كعائشة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها الا انها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة
 تقترن بها تصريح (قوله في المؤنث السمي) من إضافة الوصف الى مرفوعه أى
 المؤنث سمى به وقول البعض أى السمي به لان الكلام في اللفظ غفله ناشئة عن توهم
 أن السمي صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعادوز يرب
 أو في الاصل الحفلاتيكن من العاقبين (قوله وهبة) أى علمها (قوله وأما المؤنث
 المعنوي) أى ما ليس علامته لفظية والافالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم
 لان علامته المفعولة أو المندثرة لفظية اهـ يس وأراد باللفظية أولا الظاهرة
 وثانيا الاعمال فلانما فوض ومعنى كون المندثرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد
 المؤنث المعنوي من الاعلام لانها موضع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام
 لرابعة) لان الاسم بالحركة خرج من أعدل الاسماء وهو الثلاثى الساكن الوسط
 فصار كالمعنى في الثقل ولانها في النسب كالحرف الخامس فلونسبت الى جزى
 اقلت جزى بخذف الالف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الحذف والقلب
 واواة وقول في النسب الى حبيلى وحملوى كما سيأتى دنوشرى (قوله اسمي
 بلدين) ينبغى أن يقول اسمي بلدين ليكون جور وماه سماخن فيه وأما اذا جعل

الحركة قامت مقام الرابع خذ لافلاين الانبارى فانه جعله ذوا جهين وما ذكره في البسيط من أن سقرا ممنوع
 الصرف باتفاق ليس كذلك أو بجمعا بكجور وماه اسمي بلدين لان العجمة لما اضممت الى التأنيث والعلمية
 تحتم المنع

وان كانت الهجعة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنالم تؤثر منع الصرف وانما أثرت شحيم المنع وتحتي بعضهم فيه خلافا
 فقيل انه كهندي جواز الوجهين أو منه قولاً من مذكر نخوز يد اذ اسمي به امرأة لانه حصل ببقوله الى التانيث
 نقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمرو الجرمي والمبرد الى أنه ذو وجهين
 واختلف الثقل عن يونس وأشار بقوله وجهان في العادم تذكيرا الى آخر البيت الى أن الثلاثي الساكن
 الوسط اذالم يكن أعجميا ولا منقولاً من مذكر كهندي وصدق (٢٦٢) يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع

أحق فن صرفه نظرا الى
 خفة السكون وانها قاومت
 أحد السيبين ومن منع نظرا
 الى وجود السيبين ولم يعتبر
 الخفة وقد جمع بينهما
 الشاعر في قوله
 لم تلتفع بفضل مترها
 دعولم تسوق دعدي الغلب
 * (تبيهات) * الاول
 ما ذكره من أن المنع أحق
 هو مذهب الجمهور وقال
 أبو علي "الصرف أفصح قال
 ابن هشام وهو غلط جلي"
 وذهب الزجاج قبل والاخش
 الى أنه يحتم المنع قال الزجاج
 لان السكون لا يغير حكما
 أوجه اجتماع عتسبن
 تمنعان الصرف وذهب
 الفراء الى أن ما كان اسم
 بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد
 لانهم لا يرددون اسم البلدة
 على غيرها فلم يكثر في الكلام
 بخلاف هند * الثاني

اسمي بلدين كنامذ كرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف (قوله أو منقولا
 من مذ كراخ) لي ههنا بحث وهو أنه كيف يحتم منع نخوز يد اذ اسمي به مؤنث
 عند سيبويه والجمهور ولا يحتم عندهم منع نحو هند مع عرض تأنيث الأزل
 وأسالة تأنيث التثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيمته وهلاجاز
 الوجهان في الاول كالثاني أو يحتم منع الثاني كالأول ومن هنا تظهر قوة مذهب
 عيسى بن عمرو الجرمي والمبرد فتأمل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلبوا بقوله تعالى
 اهبطوا بصراع قوله وقال ادخلوا اصرفان مصرفي الاصل اسم مذكر وهو ابن نوح
 ثم نقل وجعل علماء على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لان سلم
 عليه المنصرف سلطنا سكن لانسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المسكان
 دمايني (قوله كهندي وصدق) مثلهما ابنت وأخت على مؤنث كما سيأتي (قوله والمنع
 أحق) أي لوجز السيبين (قوله لم تلتفع الخ) يعني أنها ليست من المدوحتي يكون
 لها ذلك بل هي حضرية قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لتقاومة الخفة أحد
 السيبين مع كون الصرف هو الأصل فيرجع اليه بأني سبب فدعوى ابن هشام أنه
 غلط جلي غير ظاهرة (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) أي لا يقعون
 فيه الا شتران اللفظي أي غالبا بخلاف أسماء الاناسي فانهم يوقعونه فيها كثيرا
 فاحتاجت الى التحقيف وانما قلنا أي غالبا لانهم قد يوقعونه في اسم البلدة (قوله
 أو الاعلال كدار) لان أصله دور فقلت الواو الالف لتحركها وانفتاح ما قبلها
 (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا اذ يدوان كان ثنائيا لفظا
 فهو ثلاثي تقديرا ساكن الوسط أصله يدى بالاسكان كما في الصحاح ذكر يا (قوله
 نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوها مما سيأتي
 في التصغير (قوله انصرف) قال الاسقاطي وتبعه غيره لعل المراد جواز اخيوز
 المنع أيضا كهند اه وهو متجه ويسبقه من كلام الشارح أن ياء التصغير لم

لا فرق في ذلك بين مسكونه أو سمي كهندي وأعرض بعد التسمية
 كفتح أو الاعلال كدار * الثالث قال في شرح الكافية واذا سميت امرأة سيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز
 في هندی كره سيبويه هذا النظم وظاهره جواز الوجهين وأن الاجود المنع وبه صرح في التسهيل فقول صاحب
 البسيط في يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح * الرابع اذا صغر نحو هندو بدتحت منعه لظهور التاء نحو وهنديه
 ويديه فان صغر بغير تاء نحو حريب وهي ألقاطه سمعوا انصرف * الخامس اذ اسمي مذكر نحو ثوبت مجرد من التاء
 فان كان ثلاثيا صرف

يعدتوا

يعتدوا بها في تصديره وابعيا والا كان محتتم المنع اتفاقا (قوله مطا) أي تحرك
 وسطه أما كما يؤخذ مما ذكره في القولين بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا
 واستظهر البعض أنه لا فرق قال يس فان قلت لم يكتبوا هنا بحر بل الوسط لان
 حكمه حكم الزادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معني
 التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرا فاحتاجوا للتقوية معني التأنيث
 بأقوى الامور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام
 التاء أقوى من تحريك الوسط اه (قوله وان كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط
 في التمهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكيرا نقرديه محققا أو مقدر
 وأن لا يحتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العملية في المذكر
 قال الدماميني فيصرف ان سبق له تذكيرا نقرديه محققا كدلال علم مذكرا مثولا من
 مؤنث لانه في الاصل مصدر أو مقدر كما تخاف من ذكرا كسبق التذكير تقدير
 اذا معني شخص حاضر بدل الهمزة اذا صغروه لم يتأول التاء وقال الكوفيون اذا
 سمي نحو حاضر مذكرا لم يصرف بناء على أن قولهم ان نحو حاضر لم يدخله التاء
 لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ويرد عليهم أنهم اذا أرادوا نحو
 حاضر معني الفعل وهو الحادث أدخلوا التاء فقالوا حاضرته ومضعة واحترز
 المصنف بقوله انقرديه من نحو طلوم علم مذكرا منقول من مؤنث فهو ممنوع من
 الصرف لانه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل طلوم
 وامرأة طلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به منذ كان احتاج
 تأنيثه الى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكرا لان تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز
 تأويله بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل العملية في المذكر كذراع علم
 مذكرا فهو في الاصل مؤنث لكن غلب في اعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا
 ثوب ذراع أي قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقدير أي تقدير كائنا
 كاللفظ وبجملته بأن يكون الحذف قياسا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها
 قياسي ومثله مثل تخفيف شمال واحترز به مما هو على غير قياس كيم في آيم فليس
 المحذوف من هذا كاللفظ به اه يس وعبارة الدماميني فان الحرف المقدر
 بجملته الملقوب به أما أولا فلانه قد ينطق به وأما ثانيا فلان حركة الهمزة مشهورة
 ولهذا اقل كاللفظ واحترز به عن نحو كفت فانها التانيث مقدرة فيه بدليل
 ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمي به مذكرا ذلا يلقبها وليس
 في اللفظ مشعر بها اه (قوله اسم للضيع) أي الاثني ونقال لذلك كرضيعان
 وقوله بالنقل متعلق بخفف (قوله اذا سمي رجل بينت وأخت الخ) * فائدتان *
 الأولى قال الدماميني لو سمي مذكرا سمي هو اسم مؤنث على لغة وصفة مؤنث على لغة

مطلقا خذ لافا التاء
 وتغلب اذ ذهب الى أنه
 لا يصرف سواء تحرك
 وسطه نحو فذا م سكن نحو
 حرب ولان حروف في
 المتحرك الوسط وان كان
 زائدا على الثلاثة لفظا نحو
 سعادا وتقديرا كاللفظ نحو
 حليل مخفف جبال اسم
 للضيع بالنقل ممنوع من
 الصرف * السادس اذا
 سمي رجل بينت أو أخت
 صرف عند سيبويه وأكثر
 النحويين لان تاء قد بينت
 الكلمة عليها وسكن
 ما قبلها

فأشبهت تاء جبت وسحبت قال ابن السراج ومن أحبا بنامن قالان تاء بنت وأخت للتأنيث وان كان الاسم مبنيا عليها فإعنه ونها الصرف في المعرفة ونقله بعضهم (٣٦٤) عن الفراء قلت وقياس قول

نحو جنوب وديور وشمال يقع أوله فإشباعه عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات حرت على الريح وهي مؤنثة ففسيه وجهان المنكر بنب والصرف كتاب حائض اه الثانية قال في التسهيل صرف أسماء القمائل والارضين والسكام ومنعه مبنيا على المعنى فان كان أبأ وحيا أو مكانا أو قضا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس عليين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تدكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني والطلاقهـم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمخ الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وخذولان وقوله وقد يعين الخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو في ما لم تقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا يتجاوز فيه ما سمع زاد في الهمع وقد يعين اعتبار الحرف ككتاب (قوله فأشبهت تاء جبت وسحبت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت في الاصل اسم للصبغ ثم استعمل في كل ما بعد من دون الله عز وجل والسحبت هو الحرام (قوله وقياس قول سيبويه) أي قوله ان بنتا وأختا إذا سمي بهـ مار جعل يصرفان كما في زكريا (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه اه سمي لانهما حينئذ كهنند وفي عبارة الشارح ركازة ظاهرة وكان ينبغي أن يقول انهما إذا سمي بهما مؤنثا كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز على القول بأن تاءهـما ليست لتأنيث أما على أن تاءهـما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العملية (قوله وكذا فعل في التسهيل) أي عبر هنا بالهاء وفي باب التأنيث بالتاء كما عليم بالوقوف عليه (قوله والجمعي الوضع والتعريف) انما اقتضته لفظية فلنست على معنى حرف كما سلف أي الجمعي وضعه وتعر يفه وقوله مع زيد حال من الضمير في الجمعي وغيره هذا لا يتخلو عن شيء والمراد الزيادة على الثلاث بغير تاء التصغير كما سلف أي وانما لم يتم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام في المؤنث لضعف الجمعي بعد عدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوى مجرد تحرك الوسط الذي هو متوضوئعيف وهذا أووجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أي الموضوعات (قوله أي يكون علما في الغتهم) وان نقلته العرب الى عليه أخرى كان سميت باسمه عيل شخصا آخر (قوله ككجام) الجيم وضعه العجم اسم جنس لالة التي تتجمل في فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما في التماموس

سيبويه انه اذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين أي هند * السامع كان الاول أن يقول بتأنيث قوله هاء فان مذهب سيبويه والبصر بين أن علامة التأنيث التاء والهاء يبطل عندهم نهائي الوقت وقد يعبر بالتاء في باب التأنيث فتقال علامة التأنيث تاء أو الف وكأنه انما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل في التسهيل * الثامن مراده بالعار في قوله وشرط منع العمار العاري من التاء انقطا والالهام مؤنث بغير الالف الا وفيه التاء امام لفظة أو وقدرة (والجمعي الوضع والتعريف مع * زيد على التثنية صرفه امتنع) أي مما لا يصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الجمعية لكن بشرطين أن يكون جمعي التعريف أي يكون علما في الغتهم وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف وذلك نحو ابراهيم

واسمه عيل واجتق فان كان الاسم جمعي الوضع غير جمعي التعريف انصرف كما جام اذا سمي به رجل لانه قد تصرف فيه بنقله عما وضعه الجهم له فأخلق بالامثلة العربية ومذهب قوم منهم السلوليين وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك

وغيره

وغره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء هو (قوله الى
 العميلة ابتداء) بأن لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كبندار)
 بضم الموحدة وهو في لغة العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن ولن يتخزن
 البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ) بل الشرط عندهم
 أن يكون أول استعمال العرب له في العميلة (قوله الحيشة على أصل ما تبنى الخ)
 إضافة أصل الى ما على معنى في وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب
 يراعون في كلامهم التحفيف وأما الأحاد العجيبة فالأصل فيها الزيادة لان العجم
 يراعون في كلامهم الطول (قوله تخويج و نوط) أي من كل علم ثلاثي ساكن لوسط
 أعجمي مذكرا أما المؤنث كما هو موجود فممنوع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث وإنما لم
 يعز في نوح و لوط الوجهان كما جاز في هندود عدم أن كلا وجد فيه سببان لان
 التأنيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع ساكن الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام
 (و اعلم) أن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف الاستة محمد
 وشعيب وصالح وهود ونوح و لوط خلقه الاخيرين وكون الاربعة الاول عربة وقيل
 هود كنوح لان سيديويه قرينه معه فو أعجمي وصرفه للثقة ويؤيده ما يقال من أن
 العرب من ولده اسمعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل وكان كنوح
 كذا في الجاهلي قال العصام ويرد على الحصري في الستة شيت وعزير وقال البضاوي
 تنوين عزير بناء على أنه عربي وترك تنوينه بناء على أنه أعجمي اه واستشكاه ابن
 قاسم بأن ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو قضية القراءة بهم ما يوجب جوازهما
 فكيف يكون أحدهما شيا على أنه عربي والآخر على أنه أعجمي مع أنه في الواقع
 لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط وأجيب بأنه يكفي في تخرج القراءة
 الطائفة لوجه نحوي وان لم يوافق توجيه القراءة الاخرى وقد فرئ تترى بالتنوين
 على أن الاف لا الحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون في الواقع هما
 والماء على أنه أعجمي ليست للتصغير لان الظاهر أن الكامة وضعت عليها في لغة
 العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولا ثم الوكانت
 للتصغير لم تؤثر عجمية منع الصرف المسمى أن الاعجمي اذا كان ربا عباياء
 التصغيرا صرف ولم يعتمد الباء فعلم ما في كلام البعض على قول الشارح ولا يعتمد
 بالباء فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة وائفاء الفوقية اسم قلعة فهو
 مؤنث فيشكل على ما ساق ان العجمة اذا انضمت الى تأنيث الثلاثي الساكن
 الوسط تختم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الآن يقال اعتبار التأنيث فيه غير
 متعين لجوارز اداة المسكان يس (قوله ولك) فمره شيننا والبعض بما في القاموس
 من أنه بجلاء يتكلم به وهو غير مناسب لان الكلام في العلم والمذهب هذا المعنى اسم

الى العميلة ابتداء كبندار
 وهؤلاء لا يشترطون أن يكون
 الاسم علما في لغة العجم وكذا
 ينصرف العلم في العجمة اذا لم
 يزد على الثلاثة بأن يكون
 على ثلاثة أحرف لضعف
 فرعوية اللفظ فيه لمجيئه على
 أصل ما تبنى عليه الأحاد
 العربية ولا فرق في ذلك
 بين الساكن لوسط نحو
 نوح و لوط والمتحرك نحو
 شتر ولسك قال في شرح
 الكافية أولا واحدا في
 لغة جميع العرب ولا التفات
 الى من جعله ذا وجهين مع
 السكون ومختم المنع مع
 الحركة

لان الحجة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة وقال ومن سرح بالغناء عجمة الثلاثي مطلقا السترافي
 وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ولو كان منع صرف العجي الثلاثي جائزا لوجد في بعض
 الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغربية اه قلت الذي (٢٦٦) جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى

ابن عمرو وتبعه ابن قتيبة
 والحرجاني ويتحصل في
 ثلاثي ثلاثة أقوال * أحدها
 ان الحجة لا أثر لها فيه مطلقا
 وهو الصحيح * الثاني أن ما
 يتحرك وسطه لا ينصرف
 وفيما سكن وسطه وجهان
 * الثالث أن ما يتحرك
 وسطه لا ينصرف وما سكن
 وسطه ينصرف وبه جزم ابن
 الجاحب * (تنبيهات) *
 الاول قوله زيد هو مصدر
 زاد يزيد زيدا وزيادة
 وزيدان * الثاني المراد
 بالعجي ما نقل من لسان
 غير العرب ولا يتخص بلغة
 الفرس * الثالث اذا كان
 الالعجمي رباعيا وأحد
 بحروفه ياء التصغير انصرف
 ولا يمتد بالياء * الرابع
 تعرف عجمة الاسم بوجوه
 أحدها نقل الأئمة ثانيها
 خروجها عن أوزان الاسماء
 العربية نحو ابراهيم ثالثها
 عسره من حروف الذلاقة
 وهو خاسي أو رباعي فان
 كان في الرباعي السين فقد
 يكون عربيا نحو عبيد
 وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر ينقل
 رابعها أن يجمع فيه من الحروف ما لا يجمع في كلام العرب كالخيم والقاف بغير فاصل نحو قح وجق والصاد
 والخيم نحو صولجان والسكاف والجحيم نحو أسكرجسة وتبعية الرء

جنين ونقل شيخنا السيد عن السيد في شرح الباب أن الملك بفتح اللام والميم هو
 ابن متوشلخ بن نوح والأمر عليه ظاهر (قوله لان الحجة سبب ضعيف) علة لقوله
 ولا فرق في ذلك الخ (قوله مطلقا) أي ساكن الوسط أو متحرك (قوله جائزا) المراد
 بالجواز ما قابل الامتناع في صدق بالوجوب في متحرك الوسط وقوله لوجد في بعض
 الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه منقطع المنع أن
 يقول لوجد في بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الا أن
 يقال المراد المبالغة في عدم وجوده في كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو في بعض
 الشواذ فقطن (قوله ويتحصل) أي من كلام النخاعة لا بما تقدم اذا قول
 الثالث لم يتقدم (قوله وما سكن وسطه ينصرف) أي وجوبا بالبعبار الثاني (قوله
 مصدر زاد يزيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد زيد الخ (قوله عرقوه من
 حروف الذلاقة) أعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من
 وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فدلزم من وجود الخلق في الخاسي
 أو الرباعي وجود الحجة ولا يلزم من عدم الخلق فيما ذكر عدم الحجة فلا يرد أن يوسف
 أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذا علمت ذلك علمت أن
 ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فما فيه حرف من حروف
 الذلاقة عربي وينبغي أن يقال حيث لم تنقل معجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن
 الغفلة عن حكم العلامة قدبر (قوله فان كان في الرباعي السين) أي ما ذكر من
 عجمة الرباعي العارفي عن حروف الذلاقة اذا لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله
 نحو عبيد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط
 ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجر موق (قوله نحو قح وجق) الاول بقاف
 مقصور نحو جيم مشوية بالسين ساكنة لغت تركية بمعنى اهر ب ومعنى كم الاستفهامية
 وأما بكسر القاف بمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج
 وقال في اقاموس الحقة بالكسر الناقة الهرمة وحق الطائر ذرق اه ولم يذكر
 قح ووثخذ من صديق شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقح وحق التركيتين
 وحينئذ يدعى الشارح أن كلامه في الاسماء وحق ليس في اللغة التركبية اسمها
 اللهم الا أن يراد بالاسماء مطلق الكلامات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد
 واللام المحجن وجمعه صولجانة قاموس ومثله الحص والصخبة (قوله نحو أسكرجسة)

قال

وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر ينقل

رابعها أن يجمع فيه من الحروف ما لا يجمع في كلام العرب كالخيم والقاف بغير فاصل نحو قح وجق والصاد
 والخيم نحو صولجان والسكاف والجحيم نحو أسكرجسة وتبعية الرء

قال البعض يسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه
وانظر ما حركه الهجزة (قوله والراء بعد الدال) أى وكالراء بعد الدال ولو قال
والراء للدال أى وتعبية الراء للدال لكان أخضر وقيدى الهم مع تبعية الراء
للدال يكون فى آخر الكلمة وقوله تخوم همدن قال بس وقد تبدل زاه سندا (قوله
كذلك ذووزن) أى علم ذووزن وفى البيت عطف الاسم على الفعل لتكون أحدهما
بمعنى الآخر والآخر هنا يرجع إلى الأول إلى الثاني لأن الأصل فى الوصف الأفراد
(قوله كأحد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله
الاقى نادر) أى فى لفظ نادر عربى غير علم بقرينة عطف العلم والتعجب عليه والعطف
يقضى الغائبة وقوله كصيغة الماضى الخ تمثيل للمختص وعطف عليه وقوله وما سوى
الخ وقوله سلمت الخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ الخ (قوله أوبه مزة وصل) وحكم
هـ مزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله
فالتحق بنظائره من الأسماء فتحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم
كأقدر فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يعد عن
أصله فلم يستحق الخروج عما هو له نصريح (قوله وما سوى أفعال ونفعل ونفعل
وبفعل) أى لأن هذه من الغالب كالجمل مما يأتى اه سم ومثال ما سواها يهيد حرج
ويستخرج (قوله وما سلمت الخ) أحترز بالسلامة عن التغيير كدوقيل وسى يأتى
وقوله من مصوغ بيان لما سلمت الخ وقوله وبناء فعل أى بالتشديد (قوله من غير فاعل)
أماما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس
من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر نصريح (قوله والثلاثى) أى
وغير الثلاثى لأن ما صيغ من الثلاثى من الغالب كما يأتى سم (قوله تخو انطلق
وخرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثى (قوله مجردين عن الضمير)
أذلو اقترابه لكان من المحسكى لامن المنوع الصرف لأن العلم حقيقة منقول من
ملا لامن الفعل وحده لكان هذا القيد لا يخص هذين المتأخرين كالأخفى (قوله
فيه هذا انطلق) بقطع الهمزة لما صر (قوله وهكذا) أى كالذكور من صبغة
المنبى المفتوح بشاء المطاوعة وغيره مما صر وقوله المنبى أى الموضوع (قوله
والاحترز بالنادر من تخود نسل) أى من خروج وزن تخود نسل بصبغة الماضى
الجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدوية أى شبيهة بآبن
عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال فى قوله لحزرة وقوله لاطر فدئل وينجلب
وتبشر أسماء أحناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا
ل سم وفى التوضيح ما يؤيده وينجلب بجمع بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح المياء
سمر الشين مشددة كفى سم وغيره وصدر فى التماس بضم الباء الموحدة ثم

لنون أول كلمة تخو بجمع
والراء بعد الدال تخو
مهندز (كذلك ذووزن
يخص الفـ عملا * أو غالب
كأحد ويعلى) أى مما يمنع
الصرف مع العلامة وزن
الفعل بشرط أن يكون
مختصا به أو غالبا فيه والمراد
بالمختص ما لا يوجد فى غير
فعل ل الاق نادر أو علم أو
أعجمى كصيغة الماضى
المفتوح بشاء المطاوعة كتعلم
أوبه مزة وصل كأنطلق
وما سوى أفعال ونفعل
ونفعل وبفعل من أوزان
المضارع وما سلمت صبغته
من مصوغ المالم يسم فاعله
وبناء فعل وما صيغ للامر
من غير فاعل والثلاثى نحو
انطلق وخرج فاذا سمى
بهم مجردين عن الضمير
قيل هذا أذلق وخرج
ورأيت أذلق وخرج
ومررت انطلق وخرج
وهكذا كل وزن من الأوزان
المنبىة على أنها تختص
بالفعل والاحترز بالنادر
من تخو ودئل لدوية
وينجلب لحزرة وتبشر
اطر وبالعلم

فمن نحو خضم بالمجتهدين
 لرجل وشعر نفسرس
 وبالأعجمي من بضم
 واستبرق فلا يمنع وجدان
 هذه الأسماء اختصاص
 أوزانها بالفعل لان النادر
 والعجبي لاحكم لهما ولان
 العلم منقـول من فعل
 فلا اختصاص باق والمراد
 ما غالب ما كان الفعل
 به أولى اماله اكثر منه كما تم
 واصبح وألم فان أوزانها
 تقل في الاسم وتكثر في
 الامر من التلائي واما لان
 أوله زيادة بتدل على معنى في
 الفعل دون الاسم كأفعل
 وأكـاب فان نظائرهما
 تكثر في الاسماء والافعال
 لكن الهمزة من أفعل
 وأفعل تدل على معنى في
 الفعل نحو أذهب وأكتب
 ولا تدل على معنى في الاسم
 فكان المفتوح بأحدهما
 من الافعال أصلا للمفتوح
 بأحدهما من الاسماء
 وقد يجتمع الامران نحو
 يرمع وتضرب فانهما كما تد
 في كونه على وزن يكثر في
 في الافعال ويقل في الاسماء
 وكأفعل في كونه مفتوحا
 كما يدل على معنى في الفعل
 دون الاسم * (تنبيهات) *
 الاول قد اتضح بما ذكر

حكي فقها (قوله من نحو خضم) يفتح الخاء المعجمة وتشديد الصاد المعجمة مفتوحة كما
 في القاموس (قوله من بضم واستبرق) البقم يفتح الواو وتشديد القاف مفتوحة
 صبيح معروف وهو العندم والاستبرق الدسياج الخلف (قوله اما لكثرة فيه) يرد
 عليه أن وزن فاعل يفتح العين كضارب وقائل أكثر في الأفعال مع أن ماعلى وزنه من
 الاسماء تخالف بالفتح مصروف إلا أن يكون أولها شاء على أن الغالب أن أكثرية
 الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كما تمد) بكسر
 الهمزة والميم وسكون الميم وبالذال المهملة واصبح بكسر الهمزة وفتح الباء
 الواو واحدة الا صايم وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في
 ثلاثة أحوال الباء والعائمة أصـوع وألم يضم الهمزة واللام بينهما مواحدة
 ساكنة سبعة المقل اه تصريح ونقل البعض عن الهوتى فتح الهمزة واللام
 وكسرهما أيضا (قوله واما لان اوله) احتزب بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فانه وان
 اشتمل على زيادة بتدل في الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهي ألف المفاعلة لكن
 ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر في الفعل فتعطف (قوله
 زيادة الح) احتزب زيادة عمالو كان أوله أصليا فلا أثر له وان ما مثل حروف المضارعة كما
 في رجب ونشل * واعلم أنه يدخل في كلامه نحو يخجل وتشر فلم جعل ذلك من
 المختص وهلا جعله من الغالب اه سم قلت انما جعل ذلك من المختص نظرا الى
 الصيغة بما هما وأولى من جعله من الغالب نظرا الى جزمه فتأمل اه اسقاطي
 والمحب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزم وكما هو عا دته ولم
 يتخذ لفظ قامت فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كأفعل) وهو
 الردة وأكـاب جمع كـاب وقوله فان نظائرهما الح من نظائر أفعل من الاسماء
 أبيض وأسود وأفضل ومن الافعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكـاب من
 الاسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الافعال أنصرت وأدخل وأخرج (قوله بأحدهما)
 أي همزة أحدهما أي أفعل وأفعل (قوله وقد يجتمع الامران) أي المعال
 هما الاول يتوهمهما الاكثر بقوال الافتتاح بزيادة بتدل على معنى في الفعل دون
 الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعدد واما مقاله سم وتبعه شخبنا والبعض من أنهم
 الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعدد فانهم (قوله نحو يرمع) بختية فراء
 لم يفتح من معجمة بوزن يضرب اسم لمحاربة يضرب فاق تلمع وتضرب بقوية فتون
 فضاء معجمة فوحدة بوزن تنصرا سم شجر فلو قال بدل قوله فانهم كما تمد فانهم
 كما صبح وأصبع لكن أذهب ذهب يرد على الشارح أن وزن أفعل يضم العين
 كثير في الاسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد اتضح بما ذكر الح) يجوز أن يحمل
 قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرة في الفعل وأحكام بأن يكون

القياس يقتضى كثرة في الفعل لانه أنسب به لان أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم ويدل على هذا الحمل تمثيله باحد ويعلى لغالب لانها من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بالغالب (قوله أوجدوا الخ) أى لانه وزيان أن هذا النوع قسمان ما يغلب فى الفعل وما الفعل به أولى وان لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثانى بدون تأويل (قوله الثانى قد فهم من قوله الخ) عبارة السنديون وفيهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر فى المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشتركة أى وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أى فى الفعل فيصدق بالغالب فى الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ نسيبو يدوش شيخه الخليل دمايني (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحين يعنى من الفعل الماضى مطلقا أى لا يقيد بصيغة مخصوصة كجاء عليه كاد عيسى بن عمر فانه قال كفى الشاطى كل فعل ماض اذا سمي به فانه لا يصرف ويدل على الرد عليه بعد بدأ العرب أنهم على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب اذا أسرع اذ لو كانت مخالفة عيسى فى خصوص المائى الذى على وزن فعل ككل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب اجماعا لان وزن كعسب فاعل وكلامه فى موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلال الخ) الجملة خلاف مواضع حذف صفة المحذوف واعتراض بان الموصوف بالجملة لا يحدف الا اذا كان بعض اسم مجرور ومن أوفى كاهن فى النعت ليكن نقل بس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد ان اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكى) نظرى فى تفرير هذا على سابقه بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها الا على أنها صفة المحذوف لان الجملة الموصوف بها الاسمى محكية بل هما احتمالا ان كما صرح به عبارة التوضيح وهى وأجيب بأنه يتحمل أن يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا فبه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله نبئت أخوالى بنى زيد * وأن يكون ليس بعلم بل صفة المحذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى (قوله بنى زيد) فزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر يدل ليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصریح (قوله والذى يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل المائى خالفا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة فى الدلالة المذكورة على لم يرد مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير سمي به لانسلا من دلالة على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكى بناء على هذا المذهب

أن التعبر عن هذا النوع بأن يقال أو ما أصله للفعل كقوله فى الكافية أو ما هو به أولى كما فى شرحها والتسبيل أوجد من التعمير عنه بالغالب * الثانى قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب وخرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فاه لا يصرفه تمسكا بقوله * أنا ابن جلا وطلاع الشيا * ولا وجه فيه لانه محمول على ارادة أنا ابن رجل جلا الامور وجره المخللا جملة من فعل وفاعل فهو محكى لا يمنع من الصرف كقوله نبئت أخوالى بنى زيد * والذى يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا أسرع وقد ذهب بعضهم الى أن الفعل قد يحكى مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير متمسك به هذا البيت ونقل عن الفراء

ما يقرب من مذهب عيسى
قال الامثلة التي تكون
للاسماء والافعال ان
غلبت للافعال فلا تجرحه في
المعرفة فتجرح رجل اسمه
نرب فان هذا اللفظ وان
كان اسما للعل الايض
هو اشهر في الفعل وان
غلب في الاسم فاجره في
في المعرفة والنكرة فتجرح
رجل مسمى بتجرح لانه
يكون فعلا تقول تجرحه
القاضي ولكنه اشهر في
لاسم * الثالث يشترط في
الوزن المانع للصرف
شروط احدى هما ان
ان يكون لازما * الثاني ان
لا يخرج بالتعريف الى مثال
هو الاسم فخرج بالاول نحو
امرئ فانه لو سمي به انصرف
وان كان في النصب شيئا
بالامر من علم وفي الخبر
شيئا بالامر من ضرب
وفي الرفع شيئا بالامر من
خرج لانه خالف الافعال
يكون عينه لا تلزم حركة
واحدة فلم تقع عرفه
الموازنة وخرج بالثاني
نحو رد وقيل فان اصلهما
ردد وقول ولكن الادغام
والاعلال اخرجهما الى
مشابهة برد وقيل فلم يعتبر
فيهما الوزن الاصل ولو
سميت رجلا باليب بالضم
(قول الخشي أي بالسكرة فهم أن قوله فلا تجرحه من الجر وليس كذلك بل هو من الاجزاء اه)

وقوله بهذا البيت أي أنا ابن جلال الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما قال
يقرب لاختصاصه مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان وافقه فيما غلب
استعماله فعلا ولان نظره عيسى الى الوزن، يقطع النظر عن المادة ونظر القراء الى
المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التي تكون الخ) أي الكلمات التي تارة تكون
اسماء وتارة أفعالا ان غلب استعمالها أفعالا لم يقل الشارح حكمها
استعمل اسما وفعلا على السواء عند القراء واعلمه يجوز الوجهين في المعرفة فراجع
(قوله فلا تجرحه) (١) أي بالسكرة والضمير البارز للامثلة لتأولها بالمدكور
(قوله أن يكون لازما) أي للكلمة فنحو ائذ لازمه وزن اضرب ونحو اصعب لازم له
على احدى لغاته وزن اقطع ونحو ايل لازمه وزن اكتب قال الخفيد اعلم أن الوزن
اذا كان مختصا تجب الموازنة في اللفظ والتقدير وان كان غالبا لكونه مبدؤا بزيادة
هي بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لان اوله مما يمينه على
الوزن واهذا اعني صرف اهب واشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم محمول قوله
أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا أي أو غالبا لكثرته في الفعل دون
الاسم بدليل بقیة كلامه والذائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثاني وابدال
قوله علمت عدم محمول قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم محمول قوله أن لا يخرج
بالتعريف الى مثال هو الاسم ومع كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الاول
نصرف في عبارته واختصرها تصرفا واختصارا لمخمين (قوله الثاني أن لا يخرج الخ)
اعترضه البعض بأنه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما اخرجهم به من نحو رد وقيل
خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقصد السلامة في قوله
سابقا وما علمت صبغته من مصروف اسم باسم فاعله لان المراد بالاسم عندهم ما سلم
من الاعلال والتضعيف ويمكن أن يدفعا بان خروجه من ضابط الوزن المختص
لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الآن في شرط مطلق
الوزن المانع وقوله وما علمت الخ من مدخول كلف التمثيل والمثال لا يختص بقدر
(قوله نحو امرئ) أي على لغة الاتباع فيه فان سمي بعدى لغة من يلزم فتح عينه منع
من الصرف لتكون الوزن لازما حية ثم ذكر ذلك الكلام في ابنه على اللغتين دما ميني
بجذف (قوله وفي الرفع شيئا بالامر من خرج) رديان همزة مكسوة كما كانت
قبل التسمية وهمزة خرج فمضمومة فلان مشابهة ووجهة ذفره في هذه الحالة
أقوى من صرفه في الخالين الاولين (قوله ولكن الادغام) أي في رد والاعلال أي
في قبيل القتل والقلب (قوله ولو سميت الخ) مختصر قوله الى مثال هو الاسم (قوله
بالضم) أي ضم الباء الاولى وأما الهمزة فتوجه كافي الفارض في قال الدما ميني
واحتز عن ألب بفتح الباء الاولى فانه لا خلاف في منع صرفه لانه اسم تقضيل

بمعنى

(قوله ولم أجد في الفاموس وهو البناء (٢٧١) محرف والذي في الفاموس انفعال بالقاف كجر دخل اه)

جمع لب لم تصرف لانه لم
 يخرج بقت الادغام الى
 وزن ليس للفعول وحكى
 أبو عثمان عن أبي الحسن
 صرف لانه بين الفعل بالفتحة
 وشمل قولنا الى مثال هو
 للاسم قسمين * أحدهما
 ما يخرج الى مثال غير نادر
 ولا اشكال في صرفه فتجوز
 وقيل والأخر ما يخرج الى
 مثال نادر نحو انطلق
 اذا سكنت لامه فانه يخرج
 الى بناء انطلق وهو نادر
 وهذا فيه خلاف وجوز فيه
 ابن خروف الصرف والمنع
 وقد فهم من ذلك أن مادخله
 الاعلال ولم يخرج الى وزن
 الاسم فتجوز بامتنع صرفه
 * الرابع اختلف في سكون
 التخفيف العارض بعد
 التسمية فتجوز بـ سكون
 العين مخففا من ضرب
 الجهول فذهب سيبويه
 أنه كالسكون الا لازم
 فينصرف وهو اختيار
 المصنف وذهب المازني
 والمبرد ومن واقفهما الى
 أنه يمتنع الصرف فلوحقفت
 قبل التسمية انصرف قولاً
 واحداً (وما يصير علما من
 ذى ألف * زيت لالحاق
 فليس ينصرف) أى الف

بمعنى أعقل فيسحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن (قوله جمع لب) يضم اللام
 وتشديد الواحدة وهو العقل وجمع لب على ألبي قليل والاكثر أن يجمع على ألبياب
 تصریح (قوله لانه بين الفعل) أى فعله الذى هو لب الفعل مطلقا فانه يوزن
 أكتب وأقبل اه زكريا وانظرا هـ لانه لا حاجة الى ذلك لأن الشارح لم يدع انقضاء
 كونه يوزن الفعل وانما ادعى كونه مينا للفعل بالفتحة لان الفعل الذى على وزنه
 مدغم نحو أشد وأرد أى فضعف اعتبار الوزن قال فى الهمع والاصح وعليه سيبويه
 منعه ولا مبالاة بفساده لانه رجوع الى أصل متروك فهو كمنهج مثل استخوذ وذلك
 لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفتح ولان وقوع الفتحة فى الافعال معهود
 كاشد فى التعجب ولم يرد دوال السقاء فلم يمانه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد
 أنه نادر فى الاسم وكثير فى الفعل والاكبان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان
 الاسم الخاصة به الا أنه نادر فيه سم (قوله الى بناء انقل) قال شيخنا بالحاء
 المهملة الساكنة اه ولم أجد في الفاموس (قوله ما دخله الاعلال ولم
 يخرج الى الح) نحو زيد فانه أعلى اذا سلمه زيد كضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال
 الاسم فنح من الصرف فان قيل زيد على وزن يربد أحيب بأنه وان كان على وزنه
 لكن يربد يفتح ياء تبدل فى الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف يربد فلم يخرج يربد
 عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والأسل
 الصرف ولصرفهم جنود بعد حذف الالف وان كان حذفها راضعا عن فيه ما يدل
 على تعددها وهى توالى أربع متحركات دما ميني (قوله يمتنع الصرف) أى
 لغير وض السكون كمالا تصرف جيل الخفف من جبال وأحيب عن هذا بان
 الفقه باقية فهى بمنزلة الهـ مرة دما ميني قال فى الهمع ويجرى القولان فى بعض
 علما اذا ضم ياؤه انما عا فالاصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه
 أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاخفش لغير وض الضمة
 فلا اعتداد بها ويجوز بان أيضا يبدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علما والاصح
 فيه المنع ولا مبالاة هذا لابدال (قوله فلوحقفت) أى بالسكون (قوله لالحاق)
 هو جعل كلمة على ل أخرى رباعية الاصول أو خاسيتها كجعل أرطى وعلى
 على مثال جمع قرو عزد وذفرى على مثال درهم وجلب جلبة وجلبا باعلى مثال
 دخرج دحرجة ودراجا وحليت وحلايت وعقرت وعقارت على مثال
 قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف الحلق المدودة كاسباني (قوله
 مع العلمية) ولم تستقل ألف الحلق بالفتح كالف التانيث لان الحلق بغيره أحط
 رتبة منه سم (قوله شبهها بألف التانيث) أى المقصورة وقوله من وجهين أى
 لان كل وجه فانها تقاربهان من حيث أن ألف التانيث لا يقبل ما هي فيه التثوين
 الحلق المقصورة يمتنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التانيث من وجهين الاول أنها زائدة ليست
 بمبدلة من شيء

بخلاف المدودة فانها مبدلة
من باء والثاني انها تقع في
مثال صالح الالف التانيث
تخو أرطى فانه على مثال
سكري وعزهي فهو على
مثال ذكرى بخلاف المدودة
تخو علمباء وشبهه الشيء بالشيء
كذير اما بحقه به كحاميم
اسم رجل فانه عند سيبويه
ممنوع الصرف اسم بهما ييل
في الوزن والامتناع من
الالف واللام وكحمدون
عند أبي علي حيث يمنع
صرفه لتعريف والعجمة يرى
أن حمدون وشبهه من
الاعلام الزيدى آخرها
واو بعد ضمة ونون الغير
جمعة لا يوجد في استعمال
عربي مجبول على العربية
بل في استعمال عجمي
حقيقة أو حكما فالحق بما
منه صرفا لتعريف والعجمة
المحضة * (تقيهان) *
الاول كان ينبغي أن يقيد
الالف بالمقصود صرحا
أو بالمثل أو بها كما فعل
في الكافية فقال
وألف الاخلاق مقصورا
منع * كعليق ان ذاعلمة وقع
* الثاني حكم ألف التكبير
حكم ألف الاخلاق في أنها
تتبع مع العلية تخو قبعثرى
ذكره بعضهم (والعلم منع
صرفه ان عدلا

ولاء التانيث وما فيه ألف الاخلاق يقبلها وقد استعمل بعض الاسماء ممنونا
بجعل ألفه للخلاق وغير ممنون بجعل ألفه للتانيث تخو قبعثرى وبالوجهين قرئ
في السبع (قوله بخلاف المدودة) أي ألف الاخلاق المدودة فانها الاثو تمنع
الصرف لعدم شبيهها بألف التانيث المدودة لان همزة الاخلاق منقلبة عن باء
وهـ همزة التانيث منقلبة عن ألف وأيضاً همزة التانيث منقلبة عن مانع وهو
الالف فتتبع وهـ همزة الاخلاق منقلبة عن غير مانع وهو الماء فلا تمنع أفاده في
التصريح (قوله فانها مبدلة من باء) أي فلم تشبهه بألف التانيث المدودة لانها
مبدلة من ألف ثانية وتظاهر هذا الجري على أن ألف الاخلاق المدودة الهمزة
بعد الالف وألف التانيث المدودة الهمزة بعد الالف وفيه خلاف سيبا في
باب التانيث (قوله في مثال) أي وزن وقوله تخو أرطى اسم شجر وألفه للخلاق
بجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعل فأنزه العلية ووزن الفعل قال الفارسي
ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلي لتانيث لانهم قالوا أرطاة وعلقاته فلو كانت
لتانيث لاجتمع تأنيثان في السكامة اهـ (قوله وعزهي فهو على مثال ذكرى) كذا
زيد في نسخ وعزهي بعين مهملة فزاي اسم للرجل الذي لا يلهو وكما سأتى في الشرح
في باب التانيث وألفه للخلاق بدرهم وتركه مثال الضم لعدم ألف الاخلاق في فعل
بالضم بل هي ألف تانيث كخشي (قوله بخلاف المدودة) أي ألف الاخلاق
المدودة فانها لا تقع في مثال صالح الالف التانيث (قوله وتخو علمباء) بعين
مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه المدودة للخلاق بقراطس وانما
لم تكن ألفه للتانيث قال الفارسي لان علمباء لاوازنيث مني أو زان ألف
التانيث المدودة كما سأتى ان شاء الله تعالى في علامة التانيث (قوله وشبهه
الشيء) بخربكشبهه (قوله لشبهه بهما ييل) فيكون مانعه من الصرف العلية وشبهه
العجمة (قوله لتعريف والعجمة) أي الحكمة بقية ما بعد وهو يعبر عنها بشبهه
العجمة (قوله في استعمال عربي) أي في استعمال شخص عربي مجبول على العربية
أي فصيح موثوق بعربيته (قوله والعجمة المحضة) يعني الحقيقة (قوله حكم ألف
التكبير) أي التي أتى بها الأحول تكثير حروف السكامة ولتحققها التانيث
كألف الاخلاق فتقال قبعثراة (قوله تخو قبعثرى) ومن أدخلها في ألف الاخلاق
فقد سها اذ ليس في أسول الاسم سداسي فيلحق به اهـ تصريح والتبعثرى الجمول
العظيم والقصيل الموزول قاموس (قوله والعلم) أي حقيقة أو حكما بقية التمثيل
بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما في شرح الكافية وتصحح
بعضهم ابتداء العلية على ظاهرها بجعل الكافي للتظليل بالتمثيل يمنع العطف
في قوله أو كعللان فعل مثال قطعا فاناسب أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك

كفعل الوكيد أو كفعلا والعدل والتعريف ما نعا سحر * اذابه التعمين قصد ايعتمر) أي يمنع من الصرف
ثلاثة أشياء * أحدها فعل في التوكيد وهو جمع

وتكسح ووسع وشع فانها
معارف بنية الاضافة الى
ضمير المؤكد فشابهت
بذلك العلم لكونه معرفة
من غير قرينة لفظية هذا
ما شئ عليه في شرح
السكافية وهو ظاهر مذهب
سيبويه واختاره ابن عصفور
وقيل بالعلية وهو ظاهر
كلامه هنا ورد في شرح
السكافية وأبطله وقال في
التسهيل يشبهه العلية أو
الوصفية قال أبو حيان
وتجزئه أن العدل يمنع مع
شبه الصفة في باب جمع
لأعرف له فيه سلفا
ومعدولة عن فعلاوات فان
مفرداتها جمعاء وكتعاء
ووصعاء وتعاء وانما قياس
فعلاء اذا كان اسمان
يجمع على فعلاوات
كعجاء وصعراوات لان
مذكرة جمع بالواو والنون
حق مؤنثة أن يجمع بالالف
والتاء وهذا الاختيار الناظم
وقيل معدولة عن فعل لان
قياس أفعل فعلاء أن يجمع
مذكرة ومؤنثة على فعل
نحو حمر في أخمر وحمرء
وهو قول الاخفش والسراني

الابقاء بجزء كلامه هنا على القول بأن فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الاحاطة
وان كان خلاف ما شئ عليه في السكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى
اللام أوفى وكلام الشارح يشير الى هذا (قوله كفعلا) هو علم جنس للتعلم (قوله
اذابه) الباء بمعنى في متعلقة بعتبر وقصد أي مقصود لحوال مؤكدة من نائب
الفاعل وفي كلامه ما دخل اذا على المضارع وهو جرح وان كان قليلا (قوله بنية
الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل في رأيت النساء جمع جمعهن فخذ الضمير
للعلم به واستغنى بنية الاضافة وضعف هذا القول بأن تعريف الاضافة غير معتبر
في منع الصرف وأجيب بأن عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم
منع الصرف لا يمتنع معهما مع حذفه في المانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك
العلم الخ) فان شئ به أعي بقول المؤكد كذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن
الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان سكر بعد التسمية
صرفه فالفذهب العلية بلا عوض عنها بخلاف آخر لانه في الاصل صفة أفاده
السيوطي (قوله وقيل بالعلية) أي لعلى الاحاطة اه تصریح فحسب علم جنس
لمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد
وانما قال لماهرا لمكان حمل العلم في كلامه على ما يشتمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم
الحقيقي في كون تعريفه بغير أداة ظاهرة (قوله ورد في شرح السكافية وأبطله)
فقال وليس يعني جمع بعلم لان العلم ما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص
ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح
لغيره وجمع بخلاف ذلك فالشخصي بعلمه باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم
الجنس المعنوي كسبحان لتسبيح وفي تركانه توفية بالقاعدة وهي أنه لا يعتبر في
منع الصرف من المعارف الا العلية تصریح (قوله يشبهه العلية) أي نظرا لكونه
معرفا بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أي وشبهه الوصفية أي نظرا لكونه
مذكرة أفعل ومؤنثة فعلاء كعجاء وصفات (قوله ومعدولة عن فعلاوات)
عطف على معارف في قوله السابق فانها معارف بنية الاضافة سم (قوله لان
مذكرة جمع الخ) كان ينبغي أن يقول ولان مذكرة الخ لان هذا تعليلا آخر للناظم
وايشه غير تعليلا ابن هشام السابق في قوله فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبععاء
وتعاء وانما قياس فعلاء الخ ولان صنع يجمعهم أن صمراء له مذكرة وليس كذلك
كلمة يصح به الشارح أفاده المهورتي (قوله عن فعل) أي يضم الفاء وسكون العين
(قوله وقيل انه معدول عن فعالي) أي لان فعلاء الذي ليس بصفة قياسه أن يجمع

لأفعل صفة كجاء وصفر أو اعلى فعلى الا اذا كان اسما محضا لا مذكوره كجاء وجماء ليس كذلك
 (الثاني) علم المذكر المعدول الى فعل نحو صمرو وزفر وزحل ومضرو ونعل وهبيل وحشم ونتم وجمج
 وفزع وداف فهم معدول عن عامر وزفر معدول (٢٧٤) عن زافر وكذا باقيها قبل

وبعضها عن أفعل وهو
 فعل وطريق العلم يعدل
 هذا النوع جماعه غير
 مصروف عاريا من سائر
 الموانع وانما جعل هذا
 النوع معدولا لا لغيره
 أحدهما أنه لو لم يقدر عدله
 لزم ترتيب المنع على علمه
 واحدة اذ ليس فيه من
 الموانع غير العلمية والآخر أن
 الاعلام يقرب عليها النقل
 فيعمل معدولا عن عامر
 العلم المنقول من الصفة
 ولم يجعل مر تبجلا وكذا باقيها
 وذكر بعضهم لعدله فأنه
 احدهما الظمية وهي
 التخفيف والاخرى معنوية
 وهي تحضيض العلمية اذ لو قيل
 عامر انهم أنه صفة فان
 ورد فعل مصروف او هو علم
 علمانه ليس معدول وذلك
 نحو أدد وهو عند سيبويه
 من الودفهمزة عن واو
 وعند غيره من الادوهو
 العظيم فهمزة أصلية فان
 وحسد في فعمل ما منع مع
 العلمية يجعل معدولا نحو

على فعلى دما ميني (قوله صفة) حال من أفعل وقوله لا مذ كر له بيان لقوله محضا
 كمثل علمه عبارة الدما ميني (قوله وجماء ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذ كر
 فبطل القولان الاخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل تحت نحو هذا وعصم وبلغ
 وجبى فجملة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر
 أو حامل كما في الفارسي قال وأما زفر بمعنى كثير العطاء فصرف لانه نكرة
 بدليل دخول أل علمه اه (قوله وهو نعل) قال أبو حيان لان ناعلا غير مستعمل
 وأ نعل مستعمل قال في الصحاح النعل بالحر بلزوا ثم في الاسمان واختلاف
 منابها رجل أن نعل وامرأة تعلاء اه (قوله عاريا من سائر الموانع) أي غير العلمية
 لان الكلام في العلم (قوله لو لم يقدر عدله الخ) وانما يقدر العدل دون غيره لامكانه
 دون غيره دما ميني (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في أن المعدول
 عنه العلم لا الصفة (قوله وهي التخفيف) أي بحذف الالف (قوله فان ورد فعل
 مصر وفالخ) والم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه بصرفه جملا على الاصل في
 الاسماء وغيره يمنع صرفه جملا على الغالب في فعل علما وليس يجيد قوله الخضراوي
 اه تصريح وبعبارة الاشياء للسيوطي قال في البسيط لوسمي بفعل بمالم يثبت
 كيفية استعماله فقيه ثلاثة أقوال أحدها الاولى منع صرفه جملا على الأكثر
 والثاني الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس
 والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف جملا على الأكثر والاصرف وهو
 نحو كلام سيبويه اه (قوله وهو علم) يظهر لي أن هذا القيد ليكون الكلام
 في الاعلام وأن ما ورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا والا
 استحق منع الصرف (قوله من الودف) أي مشتق من الودف وقوله من الاد أي مأخوذ
 من الادلان الابد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا (قوله فان منعه للتأنيث)
 أي المعنوية باعتبار البقعة ونونية باعتبار المسكان لغة فيه فريه في السبع
 (قوله ونحو نعل) بفوقه تين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عن من يرى الخ أما عند
 من يرى عدم منعه فبانع تمل العلمية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ علة لقوله لم يجعل
 معدولا (قوله بهذا النوع) أي الثاني (قوله حكم عمر) فان نسكر زال المنع سيوطي
 (قوله لان عدله محقق) فقدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق

طوى فان منعه للتأنيث والعلمية ونحو تمل اسم أعجمي فالمنع له العجمة
 والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة اذ لا وجه لتكافؤ تقدير العدل مع امكان غيره ويلحق بهذا النوع ما جعل
 علما من المعدول الى فعل في النداء كغدر وفسق فحكم عمر قال المنع وهو أحق من عمر بنع الصرف لان
 عدله محقق وعدل عمر مقدر اه وهو مذهب سيبويه وذهب الاخفش وبعه ابن السيد الى صرفه

له قبل التسمية وأما بعد ما فبق لفظ المعدول على ما هو عليه فأعتبر ما نعه العلمية
 وبقا لفظ العدل دما مبنى (قوله سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل الخ) كان
 يكفيه أن يقول سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكانه انما زاد
 قوله فالأصل الخ الميان وجسه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله اما العدل الخ
 وان لم يدكر ثم الأضافة قنامل وقوله اذا أريد به سحر يوم بعينه أى وجعل طرفا كما
 سياتى (قوله نحو حئت يوم الجمعة سحر) قال في مبحث اذا من المعنى وعمل العامل
 في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم نحووا تسلبون يوم الجمعة سحر اه
 واستشكل كل بأن السكر هو الوقت الواقع قبل الفجر بتقليل وضبطه بعضهم بالسدس
 الأخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب
 فلم يصدق أحد الظرفين على الآخر فلاعموم * وأجيب بحمل السكر على أول
 الفجر لقربه منه أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر (قوله فعن اللفظ بال) أى
 لفظ عن سحر المقرون بأل أى العهدة كما في الدمامين وذلك لانه اسم جنس أريد
 به معين كرجل اذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الأضافة أو أل لكنهم عدلوا عن
 قرنه بأل الى جعله علما على هذا الوقت فان قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى
 أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمتم بأنه معدول عن ذى اللام دون
 المضاف فالجواب أن التعريف بأل أحسن من التعريف الأضافى والضرورة
 داعية الى اعتبارا التعريف ومعها التمايز تسكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح
 أو الأضافة مع أنه انما بقى لقوله سابقا فالأصل أن يعرف بأل أو بالأضافة واعلم
 أن عدل سحر تحقيقي لا تقديري لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف
 وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرف بأل بخلاف التقديري فإنه لا دليل
 عليه الامنع الصرف وليس المراد بالتحقيقي ما نطقوا بأصله (قوله بالعلمية) قال
 الحفيداى الشخصية اه قال سم ويلزم عليه تعدد الأضاع تعدد الاسرار المعينة
 أى والأصل عدم تعدد الوضع فالأقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به في
 التسهيل) استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه
 كشمال مثنى وفسدى على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى
 السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يتجمع تعريف اللام فلا يتجمع علمه سحر
 اشتماله على معنى السحر همع باختصار (قوله الى أنه مبنى) هذا ثانى أربعة أقوال
 فيه ذكرها الفارضى ثالثا أنه معرب منصرف وسبق له الشارح عن السهل
 والشلوبين الصغير رابعها أنه لا معرب ولا مبنى وهى مفروضة في سحر المساربه
 معين المجهول طرفا فان نكر صرف وان أريد به معين ولم يجعل طرفا قرن بأل

الثالث سحر اذا أريد به
 سحر يوم بعينه فالأصل أن
 يعرف بأل أو بالأضافة فان
 شجر دمهم ما مع قصد التعيين
 فهو حينئذ ظرف لا يتصرف
 ولا ينصرف نحو حئت يوم
 الجمعة سحر والمانع له من
 الصرف العدل والتعريف
 اما العدل فعن اللفظ بأل
 فانه كان الاصل ان يعرف
 بها وأما التعريف فقبيل
 بالعلمية لانه جعل علما لهذا
 الوقت وهذا ما صرح به في
 التسهيل وقيل يشبه العلمية
 لانه تعرف بغير أداة ظاهرة
 كالعلم وهو اختصارا بن
 عضو روقوله هنا والتعريف
 يبنى اليه اذ لم يقل والعلمية
 وذهب صدر الافاضل وهو
 أبو الفتح ناصر بن أبى المسكارم
 المطر زنى الى أنه مبنى

لتضمنه معنى حرف التعريف قال في شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة أوجه أحدها أن مادعاها
 يمكن وما ذعيناها يمكن لكن ما ذعيناها أولى لانه خروج (٢٧٦) عن الاصل بوجه دون وحواله

المفروق الصرف باق
 على الاعراب بتخلاف
 مادعاها فانه خروج عن
 الاصل بكل وجه * الثاني
 انه لو كان مبنيا لكان غير
 الفتح أولى به لانه في موضع
 نصب فيجب اجتناب الفتحة
 لثلاثيته وهم الاعراب كما
 اجتنبت في قسمل وبعد
 والنادى المبني * الثالث
 انه لو كان مبنيا لكان جائز
 الاعراب جواز اعراب حين
 في قوله * على حين عاقبت
 المشبى على الصبا

لتساوي ما في ضعف سبب
 البناء بكونه عارضا وكان
 يكون علامة اعرابه توينه
 في بعض المواضع وفي عدم
 ذلك دليل على عدم البناء
 وأن فتحة اعرابه وان
 عدم التنوين إنما كان
 من أجل منع الصرف فلو
 نكر سحر وجب التصرف
 والاضراف كقوله تعالى
 سبحانه هم بسحر ذمعة من
 عندنا اه وذهب السهلي
 الى أنه معرب وانما حذف
 تنوينه لنية الاشافة وذهب
 الشلوطين الصرف الى أنه

أو أن يوجب جوبا كما صرح به الهماميني (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق
 بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاصل والتضمين
 اشراك اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الاصلية فحجر
 المذكور وعند الجمهور ومغير عن لفظ السحمر من غير تغيير معناه وعند صدر الافاضل
 وارد على صيغته الاصلية مع اشراكه معنى زائدا على أصل معناه وهو التضمين
 أفاده في التصريح بالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس
 (قوله مادعاها) أي من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالصنف الخامس
 إمكان التضمن الذي علل به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لان
 مسائله كما أسلمه فسقط ما نقله البعض عن الهوتى وأقره من الاعتراض (قوله لانه
 خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضا حه أن أصل الاسم الاعراب والاضراف فالمنع
 من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح
 الخ) قيد بقض باسم لا التعرئة المبني لان بناءه على الفتح مع أنه في موضع نصب فلهل
 كلامه باعتبار الخائب (قوله فيجب اجتناب الفتحة) أي بما كد لموافق قوله قبل
 لكان غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أي حوازا وقوعا كما يؤخذ من بقية
 كلامه (قوله جواز اعراب حين) أي اذا أشيف الى جملة واللازم بالحل عند صدر
 الافاضل لانه مبني عنده مطلقا كرايا (قوله في ضعف الخ) وفي كون كل منهما ظرفا
 زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بأن الفرق بين سحر وحين ظاهر لان
 سبب بناء حين اضافته لمبني وهي مجوزة للمبنا علا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه
 معنى الحرف وهو موجب لا مجوز كما لا يخفى أي وسجردا شترا كما هو في عروض
 البناء لا يقتضي جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى
 واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفي عدم ذلك)
 أي التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع
 التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فعثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف
 (قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله اذا أُرِيبه سحر يوم بعينه واعلم أن هذا
 من ثمة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بأن الأولى تأخير عن جملة
 لا ذوال في سحر المعرفة (قوله الى أنه معرب) أي ومنصرف كما يؤخذ من قوله
 وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهلي والشلوطين انما هو في علة حذف
 التنوين كما هو ظاهر من سابقه (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس
 الخ) مثل ذلك أيضا رجب وصفه فان كلامهما علم خنس على الشهر المخصوص

معرب وانما حذف تنوينه لنية أشافة وعلى هذين القواين فهو من قبيل
 المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور * تنبيه * نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم
 ومعدول

ومعدول عن ذي آل (قوله من يعربه في الرفع الخ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد توجه بان الرفع شأن العمدة في تخرج فيه عن الاصل في الاسماء بالكسرية بخلاف النصب والجر فانها شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الاصل بالكسرية فاعرفه (قوله وبينه على الكسرة) أي لما يأتي قريبا (قوله بينونه على الكسرة) أي بالشرط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يأتي ولا خلاف في اعراب أمس وهي أن لا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يتحلى بأل وانما بنى لتضمنه معنى حرف التعريف وهو على حركة للتخلص من الالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص (قوله اذا رفعه أوجر بمدًا ومنذ فقط) أي وبينونه على الكسرة في غير ذلك ولعل وجه تخصصه مد ومنذ كثره جر أمس بهما (قوله لا تمنع الفتح في موضع الرفع) قال البعض أي لعدم وجودان الفتح في اسماهم في موضع الرفع فقالوا مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيًا على الفتح في الاحوال كلها أي عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح اه وفيه تصریح بأن متقول الزجاج البناء على الفتح في كل الاحوال وحينئذ يتم التعليل أما ان كان منقوله البناء على الفتح في الجر فقط فلا (قوله ولان سيدي به استشهد بالجر الخ) هذا التعليل غير باهض اذا شرد في تخرج انسان يتأ على خلاف تخرج من نقل هذا البيت عن العرب قد - (قوله فتح اعراب) أي نائب عن الكسرة كماه وشأن المنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أسما فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أي أمسي هو أي المساء (قوله وأبو القاسم) أي الزجاج (قوله ويدل للاعراب الخ) ان كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لان الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض ذاهم (قوله اعتصم) أي تمسك وعن ظهر (قوله ولا خلاف الخ) نظر فيه بعضهم بان من العرب من يستحب البناء مع آل كقوله

واني وقت اليوم والامس قبله * بيابك حتى كادت الشمس تغرب
 بكسر سين الامس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخرج على أن آل زائدة
 لغير تعريف واستحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على اشعار
 الباء فالكسرة اعراب لانباء (قوله أو نسكر) أي أريد به يوم من الايام الماضية
 مهم كافي التوضيح بقي ما اذا أريد به معين من الايام الماضية غير اليوم الذي يليه
 يومك كأن يراد به اليوم الذي يليه أول الشهر الماضي ولا يبعد أن يكون حكمه
 حكم ما لو أريد به اليوم الذي يليه يومك ويكون التقييم باليوم الذي يليه يومك لانه
 الغالب في ارادة المعنى اه سم ورجا يشر الى ذلك قول التوضيح مهم فإيتبادر

فان منهم من يعربه في الرفع غير منصرف وبينه على الكسرة في النصب والجر ومنهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاث خلافا لمن أنسكرك ذلك وغيره بنى يتم بينونه على الكسرة وحكى ابن أبي الربيع أن بنى يتم يعربه اعراب ما لا ينصرف اذا رفع أو جر بمدًا ومنذ فقط وزعم الزجاج ان من العرب من بينه على الفتح واستشهد بقول الرازي * اني رأيت عجيما مذ أمسا * قال في شرح التمهيل ودمتاه غير صحيح لا تمنع الفتح في موضع الرفع ولان سيدي به استشهد بالجر على أن الفتح في أمسا فتح اعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيدي به فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق أن لا يعول عليه اه ويدل للاعراب قوله * اعتصم بالرجاء ان عن بأس وتماس الذي تضمن أمس وأجاز الخليل في لفته أمس ان يكون التقدير بالامس فيرف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة اعراب قال في شرح الكافية ولا خلاف في اعراب أمس اذا اضيف أو لفظ معه بالالف واللام وأنسكرك

من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح (قوله أو صغر) أي على
 مذهب من يغير تصغيره كالبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا عند
 استغناء تصغير ما هو أشد تمكينا وهو البوم والليله قاله أبو حيان (قوله أو كسر)
 أي جمع جمع تكسير على أمس كفلس وأموس كفلوس وأماس كأوقات فعلم
 ما في قول البعض بأن قيل أموس من القصور (قوله مطلقا) أي سواء ختم براء أو لا
 والحاصل أن فيه ثلاث لغات بناء على الكسر مطلقا وأعرابه اعتراب مالا
 ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخرهاء فيبني وما لا فتمنع من الصرف (قوله
 لشبهه بقرال) علمه لأن ولا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء في شبهه الحرف لأن
 الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كلفنا لأن نزال تشبه الحرف وقوله
 وتعرى بقا الماسم من أن اسم الفعل التعر المأمون معرفة وقوله وتأنينا عمله في نزال
 باعتبار أنه اسم لكلمة انزل أو هو جار على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة
 وعبارة الهمع لشبهه بفعل الواقع موقع الامر كترال في الوزن والعدل والتعريف
 فأسقط التأنيث (قوله لتمضه معنى هاء التأنيث) أي التي في المعدول عنه
 (قوله لتوالي العلل) أي العلية والتأنيث والعدل ورد بأن اذربحان فيه خمسة
 أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد ويحاج بأنهم نهوا باعرابه على أن اجتماع
 الاسباب يجوز للبناء لا موجب سم والخمسة هي العلية والعجمة وزيادة الالف
 والنون والتأنيث لانه علم ببلدة التركيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من
 الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسمها مكة وسكك اسمها القرس (قوله
 جشها) معدول عن جائم أي عظيم كافي سم (قوله هذارأي سيبويه) وهو
 مقتضى قول المصنف وهو نظير جشها (قوله وهو أقوى على ما لا يتخى) أي لان
 التأنيث متحقق فلا حاجة الى تقدير العدل لانه انما يقدر اذا لم يتحقق غيرها
 وأجاب الدماميني بأن الغالب على الأعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن
 فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة
 وأجيب بغير ذلك أيضا كاذر شخنا (قوله نخوو بار) اسم لارض كانت لعباد
 ونظار اسم مدينة وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعا
 فيه التوضيح قال شارحه من مياه العرب المحووظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال
 سيبويه اسم لماء وقال الجوهرى اسم لبر وهو المناسب لان الكلام في أعلام
 المؤنث والماء مذكرة (قوله لان لغتهم الامالة) أي لغة جميعهم كصرحوا به
 واعترض بأن التوصل للامالة ليس من أسباب البناء ولو سلم يقتضى امالة جميعهم
 أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل
 للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب

أو صغرا أو كسر (وابن على
 الكسر فعال علما * مؤنثا)
 أي مطلقا في لغة الحجازين
 لشبهه بنزال وزنا وتعريفها
 وتأنينا وعدلا وقيل لتمضه
 معنى هاء التأنيث قاله
 الربيعي وقيل لتوالي العلل
 وليس بعد منع الصرف الا
 البناء قاله المبرد والاول هو
 المشهور تقول هذه حذام
 ووبرور أيت حذام ووبرار
 ومررت بحذام ووبرار منه
 قوله * اذا قالت حذام
 فصدقوها * فان القول
 ما قالت حذام * (وهو نظير
 جشها) وعمر ووفر (عند
 تميم) أي ممنوع الصرف
 للعلية والعدل عن فاعلة
 وهذا رأي سيبويه وقال
 المبرد للعلية والتأنيث
 المعنوي كزف وهو أقوى
 على ما لا يتخى وهذا فيما
 ليس آخره هاء فأما نخوو
 وباروظفار وسفار فأكثرهم
 يبنونه على الكسر كأهل
 الحجاز لان لغتهم الامالة فاذا
 كسروا توصلوا اليها ولو
 منعوه الصرف لا تمنعت

والامالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لسكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتيب الامالة عليه لسكونه لا يبيح الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسبر فا عرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أى حيث كسر الأول بلا تنوين كما فى الفاراضى ورفع الثانى بالضمه قال الدونشرى فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تميمى فليس عنده الا البناء على الكسبر وكذا ان كان من أكثر بنى تميم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم يجوز للعربى أن يتكلم بغير لغته مردود اهـ والختمه ق كما أوضحناه سابقا أن العربى قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا اشكال نعم قال فى شرح الشذور وقيل ان وبار الثانى ليس باسم كو بار المنى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والحمله معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا بار وابتداء تذكير على معنى الخى وعلى هذا القول يكتب بار و بالواو والالف كما يكتب ساروا اهـ فعلى هذا القول لا جمع بين الغنمين (قوله والنقل عن مؤنث) لوقال والتأنيث بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثا الخ) أى لان حذام انما كان مؤنثا لانها أردت به فى حالة كونها اسمها لاننى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل جعله اسمها المذكرة وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث فاتفق سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون فى حالة كونها اسمها المذكرة معدولا عن حاذمة لا متناع الطلاق حاذمة على المذكرة مع أن شأن العدل صحة الطلاق المعدول عنه على سمي المعدول ولوقال الشارح يدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم تزد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا قأمل (قوله واما أمر) ان حمل على الامر الاصطلاحي كان التقدير اسم فعل أمر وان حمل على الامر الغوى وهو الطلب كان التقدير دال أمر قال فى التسهيل وقد فعال أمر الغة أسد به قال الدماميني فيقولون نزال بفتح الاخر ايتار الخفيف (قوله نحو حماد) معدول عن محمدا بفتح الميم الثانية وكسرهما (قوله فى الصعيد) قال فى القاموس الصعيد التراب أو وجهه الارض أو الطريق و بلاد بصيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبي صلى الله عليه وسلم اهـ وقوله ببدأ معدول عن متبعدة (قوله جارية مجرى الاعلام) أى فى استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالخاء معدول عن حالقة والتمية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا فى الامر ظاهر على رأى المراد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيدي به أنه معدول عن الفعل كما فى الهمع فتأنيث الفعل باعتبار أنه كلمة أو لفظه (قوله فهو كعناق) أى فى الاعراب والمنع من الصرف كما هو وقوله كصباح أى فى الاعراب والصرف

وقد جمع الاعشى بين الغنمين فى قوله * ومرداهن على وبار * فهلكت حجرة وبار * تنبيهان * الاول أفهم قوله مؤنثا أن حذام وبابه لو سمى به مذكرة لم يكن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيرها ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادته ماعدا عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله * الثانيه فعال يكون معدولا وغير معدول فالعديول اما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه واما أمر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو * والخيل تعدوفى الصعيد * واما صفة جارية تجرى الاعلام نحو حلاق للتمية واما صفة ملازمة للنداء نحو فساق فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسبر معدولة عن مؤنث فان سمي ببعضها مذكرا فهو كعناق وقيل يجعل كصباح

وان سمي به مؤنث فهو كخادم ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول يكون اسمها كجناح ومصدر انحو
 ذهاب وصفة خروج واد وجنس انحو سحاب فلو سمي بشئ من هذه مذكرا انصرف قولوا واحدا الا ما كان
 مؤنثا كعناق (واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه أترا) وذلك الانواع السبعة المتأخرة وهي
 ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الألف أو العجمة أو وزن الفعل أو
 ألف الخلق أو العدل أو قول رب معديس كرب وعميران وفاطمة وزينب وابراهيم وأحمد وأرطى وعمر
 لقيتهم ذهب أحد السببين وهو العلمية واما الخمسة المتقدمة (٢٨٠) وهي ما امتنع لآلف التأنيث

أول وصف والزادتين أو
 لوصف ووزن الفعل أو
 لاوصف والعدل أو للجمع
 المشبه بمفاعل أو مفاعل
 فانها لا تصرف نكرة فلو
 سمي بشئ منها لم تصرف
 أيضا اما ما فيه ألف التأنيث
 فلانها ككافية في منع
 الصرف ووهم من قال في
 حواء امتنع لتأنيث والعلمية
 واما ما فيه الوصف مع زائد في
 فعلان أو وزن أفعل فلان
 العلمية تختلف الوصف
 فيصير معناه للعلمية والزيدتين
 أو للعلمية ووزن أفعل واما
 ما فيه الوصف والعدل
 وذلك آخر وفعال وفعال
 نحو أحاد وموحد فذهب
 سيبويه أن اذا سمي بها
 امتنع من الصرف للعلمية
 والعدل قال في شرح

(قوله وان سمي به مؤنث الخ) أتى به تقبلا للتقسيم والاف هو محاد دخل تحت قول
 المصنف وابن على الكسر فعال علم مؤنثا وهذا أولي مما ذكره البعض لما يلزم
 عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو كخادم) قبيحه على لغة الجحاز وتعر به غير
 منصرف على لغة تميم وان كان آخره فعلى ما تقدم أيضا نحو حذارو يسار اه
 دماميو (قوله ولا يجوز البناء) قال الله ما بيني أي في اسمي به من ذكره أي لا فيها
 سمي به مؤنث حتى يعترض بأن في كلامه تناقضا لان قضية التشبيه بخادم جواز
 البناء فيها في قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وان سمي به مؤنث الخ
 سلم من الأيهام (قوله من كل الخ) حال من ما بين اها (قوله من كل ما التعريف فيه
 أترا) أي مما يمكن تكثيره فلا يردان فعل في التوكيد كما يؤثر فيه التعريف مع أنه
 لا يسكر لوجوب اضافته ولو تية الى نمر أو كد (قوله ووهم من قال الخ) أي لان
 ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل معدول الخ) حاصل
 ما فرق به بين ما يقع فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الأول فيه
 ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اه زكريا ووجه بعضهم زوال
 عدل سكر وأمس بالتسمية بأن لا تتخام العلمية (قوله في لغة تميم) راجع
 لأمس فقط أي واما في لغة الجحاز بين قبتي على الكسر (قوله فان عدله بالتسمية
 باق) الباعث معنى مع متعلقة بما قبل (قوله عددا كان) أي غير سكر وأمس وتسمية نحو
 ثلاث مسمى به عدد ابا اعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية
 لنقله ويحتمل أنه قاله تبيين التكرار الذي فيه لان قوله وهو خلاف مذهب
 سيبويه يدعي عنه التخصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أومع العدل الى فعال
 أومفعل) لا يشمل آخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله الى فعال

العلمية وكل معدول سمي به فعده باق الساكن وأمس في لغة تميم فان عدله ما يزول أو
 بالتسمية فيصير فان بخلاف غيرهما من المعدولات فان عدله بالتسمية باق فيجب منصرفه للعدل والعلمية عددا كان
 أو غيره هذا هو مذهب سيبويه ومن عزا اليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم يقل والى هذا أشرت بقولي * وعدل
 غير سكر وأمس في * تسمية تعرض غير متين * وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان الى صرف العدد المعدول
 مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه * واما للجمع المشبه بمفاعل أو مفاعل فقد
 تقدم الكلام على التسمية به واذا نكسرت شئ من هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم تصرف أيضا اما ذوات
 التأنيث فللا لآلف واما ذوات الوصف مع زياد في فعالان أو مع وزن أفعل أو مع العدل الى فعال أو مفعل فلانها ما نكسرت

ففي * اعرابه ثم يحوار
 يقنق (يعني أنما كان
 مقوصا من الاءاء التي
 لا تنصرف سواء كان من
 الانواع السبعة التي
 احدى علمتها العلمية أو من
 الانواع الخمسة التي
 قبلها فانه يحري محري
 حوار وغواش وقد تقدم
 أن نحو حوار يلحقه
 التنوين رفعا وجرافلاوجه
 لما حمل عليه المرادى
 كالام التاليم من أنه أشار
 الى الانواع السبعة دون
 الخمسة لان حكم المقوص
 فيهما واحد فنه في غير
 التعريف أعيم تصغيرا عي
 فانه غير منصرف للوصف
 والوزن ويلحقه التنوين
 رفعا وجرانوه هذا عيم
 ومررت بأعيم ورأيت
 أعيم والتنوين فيه عوض
 من الاءاء المحذوفة كما في
 نحو حوار وهذا الخلاف
 فيه ومثاله في التعريف
 قاض اسم امرأة فانه غير
 منصرف لتأنيث والعلمية
 ويعمل تصغيرا يعلى ويرم
 مسمى به فانه غير منصرف
 للوزن والعلمية والتنوين
 فيهما في الرفع والجر عوض

بأن مدلول الصفات ذات مهمة لا معينة والتعيين اذا وجد يكون بقدر شدة لا بالوضع
 وتقرر يحتم بأن المنفصل عليه قد يكون معيناً وقد يكون مهمـها الثاني أن ما ادعاه
 من كون معناه اذا انكر بعد التسمية ذاتا ثابت لها الزيادة غير مسلم بل معناه
 ذات ثابت لها التسمية بكذا وعن صرح بها وذاو يكون مدلول الصفة ذاتا مهمة
 ذلك البعض قبل هذه القولة بخوضف صفحة الثابت أن ما ادعاه من عدم رجوع
 شبه الحالة الاولى ينازع فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما ذكرت
 شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحر مرثا بعد التنكير
 ذات مامسما بأحر فلما لوحظ بعد التنكير اضافة الذات المهمة بالتسمية بأحر
 أشبه أحر بعد التنكير حاله قبل التسمية في الأجرام وملاحظة مطلق الأتصاف
 ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار في أفضل من بعد التنكير وهذا يدل
 على رجوعه شبه الحالة الاولى وأما ادعاه من كون شبهها يكون مرثا أيضا من
 منفصل ومنفصل عليه في محل المنع لان ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من
 الصرف وأما في الشرح من تعليل عدم العود بأن الوصفية مشروطة بمصاحبة من
 فلا يدل الاعلى عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر على أن الوصفية
 المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون
 منه مقوصا الخ) أي والذي يكون محلا لا ينصرف مقوصا فهو يقنق في شرح حوار في
 اعرابه فلو سميت بغيري ويقضى أعلته اعلال حوار ولو سميت بغيري ويبدو
 ورجعت بالواو لاءاء أجزته محري حوار وتقول في النصب رأيت برمي ويقضى قال
 بعضهم ووجه الرجوع بالواو لاءاء ما ثبت أن الاءاء المتكئة ليس فيها ما آخره
 واوقبلها نعمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت بغيري من لم يردد اليه
 ما حذف منه ومنعته من انصرف تقول هذا يرم ومررت بريم والتنوين للعوض
 ورأيت برمي واذا سميت بغيري من لم يغير قلت هذا يغير ومررت بغيري ورأيت بغيري
 لأن هذا نزل اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال حوار اسم (قوله
 من الاءاء التي لا تنصرف) يشير الى أن الاءاء في منه ما لا ينصرف أهم من
 المعرفة والنكرة يشهل محل الخلاف والوافق كما سيذكره (قوله فلاوجه لما حمل
 الخ) اعترضه بأن الاءاء على ذلك أن أقرب مذكور الى الضمير في وما يكون
 منه ما التعريف فيه أثر و بان العلم المقوص محل الخلاف فبمعنى به (قوله وهـذا
 لا خلاف فيه) أي لا خلاف في حذف الاءاء ولحق التنوين رفعا وجرافلاوجه
 بتخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما في حذف ياءه ولحق التنوين له رفعا وجرافلاوجه
 خلاف شبه عليه بقوله الاتي وذهب بونس الخ (قوله الى أن نحو قاض الخ) أي من
 كل علم مقوص وحذفه متضمن مع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى

من الاءاء المحذوفة وذهب بونس وعيسى بن عمرو السكسائي الى ان نحو قاض اسم امرأة ويعيل على

ويرمى وقاضى ورأيت يعلى
ويرمى وقاضى ومررت يعلى
ويرمى وقاضى واحتجوا
بقوله * قد عجمت منى
ومن يعلىما * لما رأيتى
خلقا مقلوبا * وهو عند
الخليل وسيبويه والجمهور
شجول على الضرورة
كقوله * ولكن عبد الله
مولى مواليا (ولانظرار
أوتناسب صرف * ذوانع)
بلاخلاف مثال الضرورة
قوله * ويوم دخلت الخدر
خدر عنيزة * فقالت لك
الويلات انك مرحلى
وقوله * وأناها أحمر
كأخى السهم بعصب فقال
كوفى عقيرا وقوله * تبصر
خليل هل ترى من ظهائن
وهو كدبر نغم اختاف في
نوعين * أحدهما مافيه
أف التأنيث المقصورة
لنوع بعضهم صرفه للضرورة
قال لأنه لا فائدة فيه اذ يزيد
بدرمايتقص وردة بقوله
انى مقسم ماملكت فاعل
جزأ الآخر في ودنيا أنتفع
أشده ابن الاعراب بتعوين
دنيا * وأنيهما أفعل من
منع السكون فيون صرفه
للضرورة قالوا الان حذف
تنوينه لاجل من فلا يجمع

على قولهم بخفة العلم فاحتمت الحركة على الباء (قوله بحرى مجرى الصبح الخ)
حاصل مندهم ان المعرفة تثبت باؤه مطلقا وتسكن رفعا انقل الضمة وتفتح جزا
ونصبا لحقة الفخسة (قوله خلقا) بفتح الحجة واللام أى عتقا جدا وأراد به
الضعيف رث الهيئة وقوله مقلوبا يضم الميم لانه اسم فاعل اقلولى أى تخافى
وانكمش كفى القاموس وقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر وعمل المراد
بالمقلولى هنا مع الخلفة (قوله مولى مواليا) بانساقه مولى الى مواليا جمع مولى
(قوله أوتناسب) هو قوسمان تناسب لكلمات منصرفة اضم اليها غير
منصرف نحو سلاسل وأغلا وتناسب رؤس الآى كقوارير الأول فانه
رأس آية فتون ايناسب بقية رؤس الآى في التنوين أو بدله وهو الالف في الوقت
وأما قوارير الثاني فنون ليشاكل قوارير الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب
الموافق لما فى التصريح وغيره وأما فى كلام البعض من العكس فخطأ (قوله
صرف) أى وجوب فى الضرورة وجواز فى التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر)
بكسر الخاء الميمية وسكون الدال أى الهودج وقوله انك مرحلى أى مصرى راحلة
أى ماشية لعقر لك ظهر يعرى تصريح (قوله وأناها) أى ناقة صالح عليه الصلاة
والسلام أحمر هو الذى عقرها وكان أحمر أررق أصهب كأخى السهم أى كمثل
السهم والعصب السيف وعقيرا فعلى يستوى فيه المذكر والمؤنث اه عني
وقال الدماميني كأخى السهم من اضافة الماعنى الى المعنر (قوله أحدهما مافيه
أف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الآتى أن تكون ألف اللاحق
المقصورة كالف التأنيث المقصورة (قوله اذ يزيد بقدر مايتقص) لانه اذا تون
سقطت الالف لالتقاء الساكنين والتنوين قد در الالف المحذوفة وكل ساكن
وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقى الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر
الى كسر الاول فينون ثم يكسر ومقتضى هذا انه اذا لم يفتح الى تنوين لم يتون اه
مرادى وهو مبنى على أن الضرورة مالا مندوحة عنه لا مطلقا موقع فى الشعر اه
سم أى مما يقع مثله فى النثر (قوله وردة بقوله الخ) قال الصقوى وضعف الرد
بمع الدليل لان تنوين المؤنث بالالف كدنيا لغة فيه فاعل الشاعر من أهل هذه
اللغة (قوله ودنيا) معطوف على جزأ والمعنى فاعل من جزأ الآخرى وجاعل
منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) أى اقيامها مقام المضاف اليه فالمنع قوى لكونه
كلمة مستقلة بخلاف سائر مواضع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن
ملفوظة أو مقدرة أى لاختيار اول الضرورة (قوله ومذهب المصرين جوارزه)
وبدله قول امرئ القيس وما الاصباح مثل ما مثل * فصرف أمثل للضرورة مع

بينهما ومذهب البصر بين جوارزه لان المانع له

انما هو الوزن والوصف كما حمر لامن بدل ليل صرف خـ بر منه شرم منه لزوال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والتكسائي سلاسلوا أغلا لا وسـ عبر اقوار اقوار بر او قـ راء الاعمش بن مهران ولا يغوثا ويغوثا ونسرا **تتمية** * أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه (٢٨٤) في الشعر فقوت أسنتهم على ذلك في الكلام

(والمصروف تدلا نصرف)
 أي للضرورة أجاز ذلك
 الكوفيون والافش
 والفسري وأباه سائر
 البصريين والصحيح الجواز
 واختاره الناظم لثبوت
 سماعه من ذلك قوله * وما
 كان حصن ولا حابس * يفوقان
 مرادس في شمع * وقوله
 وقائلة ما بل دوسر بعدنا
 صفا قلبه عن آل ليلي وعن
 هندد وقوله * طلب
 الازرق بالكتائب اذ
 هوت * بشيب غائلة
 النفوس غدور * وأبيات
 آخر **تتمية** * فصل
 بعض المتأخرين بين ما فيه
 علمية فأجاز منعه لوجود
 احدى العلتين وبين ما ليس
 كذلك نصرفه واثبته أن
 ذلك لم يسمع الا في العلم
 وأجاز قوم منهم تعلب
 وأحمد بن يحيى منع صرف
 المنصرف اختيارا
خاتمة * قال في شرح
 الكافية مالا ينصرف

ووجد من المقامة علمه في قوله منك قاله الامميني (قوله انما هو الوزن والوصف) أي
 فيجوز الجمع بينهم ما بين التثنية ضرورة لعدم قوتها قوتة من (قوله صرف الجمع
 الذي لا نظير له في الأحاد) كسلاسلوا وسببه جمعهم له جمع السلامة نحو صوابات
 فأشبهه الأحاد اه دماميني (قوله في الكلام) أي النثر (قوله وآياه) أي منعه
 سائر البصريين لكونه خروجا عن الاصل بخلاف صرف مالا ينصرف فانه يرجوع
 الى الاصل فاحتمل في الضرورة والكوفيين ومن وافقهم أن منعه وعدم تجوز
 الضرورة الخروج عن الاصل (قوله طلب الازرق) أصله الازرقة في ف
 الهاء للضرورة جمع أزرق في تقديم الزاي على الراء قوم من الجواز حنسوا الى نافر
 ابن الازرق وهو مفعول طلب وقاعله شمر بر يعود على سفيان نائب الحاج وزوج
 ابنته والكاتب جمع كتيبة مفعول بعد الكف وهي الجيش واظرف زمان وهوت
 من هوى به الامر اذا أطعمه وغرته وغائلة النفوس فاعل هوت أي شرها وغدور
 مما اعتد غادرة خبر المحذوف أو بدل من غائلة والشاهد في شيب يشين معجة متفوحة
 فوحدة مكسورة فتحمة فوحدة وهو شيب بن زيد وأس الازرقة كذا في العيني
 وشيخ الاسلام يقول البعض في هوت أي سقطت فيه شئ (قوله بين ما فيه علمية)
 اقتضاه على العلمية يقتضي أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلها واعله لمزجة
 لعلمية على غيرها لأن لها من القوة ما ليس غيرها ولورد السماع فيها دون غيرها
 كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعدل بما ذكر لا بوجود
 احدى العلتين لانه يقتضي أن غير العلمية من العلال مثلها فليتم اصل (قوله فأجاز
 منعه) أي في الضرورة فهذا التضمين خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام
 الشارح لكن ظاهرا وسنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع
 المصروف أربعة مذهب أحدها الجواز مطلقا الثاني المنع مطلقا الثالث وهو
 ائصح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز في العلم خاصة (قوله أربعة
 أقسام) هي مبنية على قاعدة وهي أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحسن منه فهو
 غير منصرف والا فهو منصرف دماميني (قوله وسرحان) بخلاف سكران لانك
 تقول في تصغيره سكران فتمتق الزيادة نبحا لها اه دماميني وهو يكسر السين

بالنسبة الى التكبير والتصغير أربعة أقسام مالا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ولا يصرف مكبرا
 وينصرف مصغرا ولا يصرف مصغرا ولا يصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويختص منعه فالاول نحو
 يعلبك وظهه وزينب وجرأ وسكران واستحق وجرأ وزيد مالا يعلم سبب المنع في تكبيره ولا تصغيره * والثاني
 نحو عمر وشمر وسرحان

وعلى وجنادل أعلامها يزول تصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشهير وسريحين وعليق وحنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألفي شرحان وعاقى وصيغة متمهى التذكير والثالث نحو تحلى وتوسط وترتب وتمهبط وعلاما مما يتكامل فيها بالتصغير (٢٨٥) سبب المنع فان تصغيرها تحلى وتوسط وتونب وتمهبط

على وزن مضارع يظفر
فالتصغير يكمل لها سبب المنع
تجمعت من الصرف فيسه
دون التذكير فلو حى فى
التصغير ياء معوضة عما
حذف تعين الصرف لعدم
وزن الفعل والرابع نحو
هندس وهنيدة فلك فيسه
مكبرا وجهان وليس لك
فيه مصغرا وليس لك
الصرف والله أعلم

كفى القاموس وفسره معان منها الذب والاسد والمراد المجمعول علما (قوله وعلى)
هو فى الاصل اسم نبت (قوله وجنادل) هو فى الاصل جمع حنديل والحنيدل قال
فى القاموس كحرف ما يشبه الرجل من الحدارة وتكسر الدال اه (قوله بزوال
مثال العدل) اذ العدل فى عمر قد يرى فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا
من الصرف وما سمع من أخواهم عمير الامصر وفاصرا ادعاء العدل فيه مناقضا
لكلامهم واذ احكمنا فى أدبانه غير معدول مع شبيهه على صيغة عمير لكونه
مصر وفا هذا أجدر دما مبنى (قوله ونحو) شبهه فى التصريح بكسر التاء
التفوية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهزمة آخره قال الشارح فى شرحه
على التوضيح هو شعروجه الاديم وسنخه وسواده وما فسده السكين من الجماد اذا
قُسر والتمهبط بكسرات مشددة التاء وطائر والترتب كقنفة وذو حنشدب الشئ المقبح
الثابت اه والتوسط مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثلين فى توسط
وتمهبط بان يقال توسط وتمهبط أى تخلف فلم يحذف منها شئ فكلامه
بالنظر للبعض (قوله الامنع الصرف) أى لوجود التاء لفظا

﴿اعراب الفعل﴾
(ارفع مضارعا اذا تجرد
من ناصب وجازم كسعد)
يعنى انه يجب رفع المضارع
حينئذ والرافعه التجرد
المذكور كما ذهب اليه
حذاق الكوفيين منهم
الفراء لا وقوعه موقع الاسم
كقائل البصريون ولا نفس
المضارعة كما قال ثعلب
ولا حروف المضارعة كما
نسب للكسائي واختار
المصنف الاول قال فى
شرح الكافية لسلامته من
من النقص بخلاف الثاني
فانه ينتقض بنحوه لا تفعل
وجعلت أفعال ومالك
لا تفعل ورأيت الذى تفعل
فان الفعل فى هذه المواضع

﴿اعراب الفعل﴾

(قوله حينئذ) أى حين اذ جرد من ناصب وجازم (قوله والرافعه التجرد) لان الرفع
دارث مع وجود اعدما والدوران مشعر بالعالية اه دما مبنى لان الدوران من
مساكنها (قوله ولا نفس المضارعة) لان التما اقتضت مطلق الاعراب لخصوص
الرفع لكن هذا لا يأتى على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل
على الاسم ومضارعة ايا (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشئ لا يعمل فيسه
(قوله كما نسب للكسائي) قال واتسالم تعمل مع عامل النصب والحزم اقوتها معا
(قوله فانه ينتقض الخ) جوابه أن المراد الحلول فى الجملة اه حفيد وأيضاً فالرفع
استقر قبل حرف التخصيص ونحوه فلم يغيره اذ اثر العامل لا يغير الابعامل آخر اه
تصريح (قوله بنحوه لا تفعل) لان اداة التخصيص مختصة بالفعل ومن نحو
المذكورات سيفوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت أفعال) لان أفعال الشروع
لا يكون خبرها اسما مفردا الا شذوذا كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا لعله
لان لم يسمع الاسم بعد مالك وان كانت الجملة فى تأويله لانها حال أى شئ ثبت
لك حالة كونك غير فاعل (قوله ورأيت الذى تفعل) لان الصلة لا تكون اسما
مفردا (قوله فبطل القول بأن رافعه موقعه موقع الاسم) أى الذى هو أقوى من

مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بالرافع
فبطل القول بأن رافعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد اه

القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما بما تقدم فاندفع
اعتراض البعض على قوله وسع القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد ابطال أن الرفع
وقوعه موقع الاسم لا يقتضي صحة أن الرفع التجرد وانما يقتضيها ابطال الاقوال
الثلاثة (قوله وأجاب الشارح بأننا لنسلم الخ) هذا جواب يمنع أن التجرد عدمي
ونسلم أن العدمي لا يكون علة للوجودي ولك أن تقول سلمنا أنه عدمي لكن لا نسلم
أن العدمي لا يكون علة للوجودي على الاطلاق بل ذلك في ما لا عدام المطلقة أما
العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودي (قوله لانه عبارة عن استعمال
المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبنى للمحلول ليكون وصفا للفعل فيصع
تفسير التجرد الذي هو وصف للفعل به (قوله أكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب)
قال ليس لاحاجة الى ذلك لان رفع المضارع اعم من كونه انظما أو محليا كالمضارع
المؤكد بالنون والذي فاعله نون الأناث اه وهو تابع في ذلك الشئخه سم قال
شئخنا وفيه نظر ان المضارع مع احدي النونين ليس له محمل رفع أبدا وله محمل الناصب
والجائز صرح بذلك القليوبي وغيره (قوله وبل انصبه) ولا يجوز الفصل بين ان
والفعل اختصارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول
الفعل ووافقوا القراء على القسم وزاد الفصل بأن ون الشرط كذلك في السبوطي
(قوله اي الادوات الخ) تفسيره قوله وبل انصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بأن
وقوله ونصبوا بان المستعمله لافهم (قوله ما ثبت بحرف التمهيس) أى معه وخصه
بالذكر كما ركزته ان في تخايف الفعل للاستعمال (قوله خلافا للزنجشري الخ) واقفه
على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأييد بأنه لا دليل عليه وبأنه لو كانت للتأييد
لزم التناقض بذكر اليوم في فلن أكلم اليوم انفسيا والتكرار بذكر أيادي ولن
بمعنوه أبدا أو ما التأييد في ان بخلة واذا بالافلامر خارجي لان مقتضى ما ان
ويجاب عن التناقض بأن القائل بالتأييد انما يتول به عند اطلاق منفيها وخلوه
عن مفيداته وعن التكرار بان هذا ليس تكرر ارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمعنى
لان الاسم لا يرادف الحروف لان التأييد نفس معنئ أبدا وجزء معنئ لن فلا يكون
تكرارا وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا في الشئخ
وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنئ تضمني لكلمة سابقة بلفظ دل
على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للقراء) لان المعهود ابدال النون ألفا كمنسفا
لا العكس (قوله خلافا للغليل والكسائي) لان دعوى التركيب انما تصح اذا
كان الحرفان ظاهرين حلة التركيب كولا وانظا ههنا جزء كل منهما (قوله
الجهه وور على جواز الخ) استثنى أبو حيان التمهيد فلا يجوز عرفان ان يصيب زيد قال

الشارح بأننا لنسلم أن
التجرد من الناصب
والجائز عدمي لانه عبارة
عن استعمال المضارع
على أول أحواله بخلاصه
عن لفظ يقتضى عدمه
واستعمال الشئ والجهي
به على صفة ما ليس بعدمي
* (تنبيه) * انما لم يقيد
المضارع هنا بالذي لم يماثره
فون توكيد ولا نون انث
اكتفاء بتقدم
ذلك في باب الاعراب
(وبل انصبه وكى) أى
الادوات الستى تنصب
المضارع أو بجمع وهى لن
وكى وأن واذن وسمايى
الكلام على الأخيرتين
فأما ان حرف نفي تختص
بالمضارع وتخلصه
للاستقبال وتنصبه كما تنصب
لا الاسم نحو لن أضرب ولن
أقوم فتنفي ما أثبت بحرف
التنفيس ولا تقيده بتأييد
النفي ولا تأكيده خلافا
للزنجشري الاول في أعودجه
والثاني في كشافه وليس
أصاها لا فإبدات الاف
فونا خلافا للقراء ولا لأن
فخذت الههزة تخففها
والاف للساكنين خلافا

الدهاميني

للتخليل والكسائي * (تنبيهات) * الاول

الجهه وور على جواز تقديم معمول معيولها عليه ان يجوز بدل ان أضرب

وبه استدلال سميوبه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير * الثاني تأتي في للدعاء كما أنت لا كذلك
 وفاق الجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله ان ترأوا كذلككم ثم لازلت لكم خالدا مخلودا الجمال
 وأما فلان أكون ظهيراً للبحر من (٢٨٧) فقيل ليس منه لان قول الدعاء لا يستدلى به

المتكلم بل الى الخاطب أو
 الغائب ويرده قوله ثم
 لازلت لكم * الثالث زعم
 بعضهم أنها قد تجزم كقوله
 فان يحل للعينين به سئل
 منظر وقوله
 ان يجب الآن من رجائك
 * حر لثدون بابل الحلقة
 والاول محتمل للاجترأ
 بالفتحة عن الالف الضرورة
 وأما كي فعلى ثلاثة أوجه
 أحدها أن تكون اسما
 محتصرا من كيف كقوله
 كي تتخون الى سلم وما نثرت
 * فتسلكم واطى الهجاء
 تضطرم * الثاني أن تكون
 بمنزلة لام التعديل معنى وعملا
 وهي الداخلة على
 ما لا استفهامية في قولهم
 في السؤال عن العلة كيمه
 بمعنى لمه وعلى ما المصدرية
 كما في قوله * اذ أنت لم تنفع
 فضر فانما * يرجي الفضي
 كما يضر وينفع * وقيل
 ما كافة وعلى أن المصدرية
 مضمرة نحو وجئت كي
 تكرمي اذ اقدرت النصب
 بأن ولا يجوز اظهار أن

الداماميني انما يمنع ذلك عند الجمه ورثتهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال
 عندهم عرفا تصدب زيد فهو ممنوع قبل مجي عن وأما ان مالك فلا يسلّم هذا الاستثناء
 لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقوله كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرفا
 ان يتصدب زيدا هـ لخصا (قوله وبه استدلال سميوبه على بساطتها) وجه الاستدلال
 أنه يمنع تقديم معمول معمول أن عليها ونونش في الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم
 الشيء بالتركيب دما ميني (قوله ومنع ذلك الاخفش) لان النفي له صدر الكلام ورد
 بأن ذلك خاص بما يختلف من يدل قول الشاعر * معاذي فها غما ان أبرجا *
 (قوله ان ترأوا كذلككم) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم
 لازلت الخ أفاده سم (قوله فلسن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني
 بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشيء في في المضارع محلو ثمني والسكافي في قوله بعدك
 مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله ان يجب الآن الخ) البيت من المنسرح الاله
 سقط من قلم الناخذ لفظ من بعد حركة والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد
 وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما في البيت (قوله اسما محتصرا من كيف)
 فتسكون بمعنى كيف ويلبها الاسم والماضى والمضارع من فوما ونظيرها
 في الاختصار سواء فعل أي سوف أو فعل وحكى الكوفيون سف أقوم كذا في الفارسي
 (قوله كي تتخون الخ) أي كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح ونثرت
 بالثنية في أوله مبنى للفعل من ثارت القتميل والقتميل قتلت فأنه والظلي النار
 والهجاء الحرب تمد كما في البيت وتضطر من تلمب والجملة حالان من
 فاعل تتخون أو الثانية حال من قتلا كمنهني (قوله كيمه يضر وينفع) أي لا ضرر ولا نفع
 (قوله وقيل ما كافة) أي كفت كي المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة)
 أي وجوبا كاستبشرا اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار
 أن بعدها الخ) جعل في التسهيل اظهار أن بعد كي قليلا ونقل في الهمع عن
 الكوفيين جواز اظهار اختيارا (قوله كيمه أن تغر وتخدعا) العطف تفسيري
 كما قاله الشافعي ويظهر لي أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو فها رحمة من الله لنت
 لهم وصدر البيت فقالت أكل الناس أصبحت ما تخا * لسانك الخ (قوله معنى
 وعملا) أما الثاني فظاهر وأما الاول فلان كالحرف مصدرى استعملت في (قوله ويتعين
 ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت قبل اللام سميوطى (قوله لدخول حرف

بعدها أو ما قوله * كيمه أن تغر وتخدعا ضرورية * الثالث أن تكون بمنزلة أن المصدرية بمعنى وعملا
 وهو مراد الناظم ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو اسكيا لا تسوا ولا يجوز أن تكون
 حرف جر لدخول حرف

الجر عليها فان وقع بعدها أن كقوله * أردت لاسكيا أن تطير بقرتي * احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعميلية مؤكدة للام ويترجح هذا الثاني بأمور * الاول ان أن أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لساكنت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على
 (٢٨٨)
 الاصل * الثاني ما كان

الجر عليها) أي ولا يجمع بين حرفي جر في الفصح ولك ان تقول هلا جاز ذلك ويكون الثاني مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكالوجاءت قبل نحو كي لاقرأ إلا أن يقال الضرورة داعية الى التوكيد هنا لا أي فيما اذا توسطت كي بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم بعض تغييرا لعمل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط الى كون خصوص كي تأكيدا للام لا لندفاعها كون أن تأكيدا للكي ويمكن دفعه بأن المراد الضرورة المختص منها على وجه وجهه وسأني أن جعل كي تأكيدا للام أولى من جعل أن تأكيدا للكي من ثلاثة وجهه فتأمل (قوله أردت لاسكيا أن تطير بقرتي) تمامه وتركها شائبا ببدء بلع * تطير تذهب سر يعامستار من طيران الطير والشئ يفتح المشين المحجمة القرية الخلقة والبيداء يفتح الموحدة والمذا الأرض التي يبدأ أي يهلك من يدخل فيها والباقي الأرض الفعرا التي لا شيء فيها شئني (قوله لا يكون مؤكدا للغيره) أي لا يليق أن يكون مؤكدا للغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكدا للغيره لان مقتضى ما قدمه جواز بهم جوحية (قوله تنبيهات) أي تعماق بي وأما التنبيهات قبل فتعماق بلر والحاصل أنه أفرد كلا التنبيهات ذكرها في محتمة وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف المارد (قوله على تقدير كي تفعل ماذا) أي لكي تفعل أي شئ والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها وحيد مثلا يظهر قوله واخراج مال المسايأتي قرينا ولا قوله في غير الجر لان أنف ماذا الاستفهامية لا تتخلف لافي الجر ولا في غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا مجرد بيان أن ما في كيه استفهامية لان الاصل ماذا (قوله واخراج مال) ذهب بعضهم الى أنهم الا يلزم صدرتها وفي الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذات تفرق وجوب التصدير شئني (قوله كي لتقتضى) باسكن الياء آخر الفعل للضرورة لان البيت من المديد كما قاله العيني قال وسختلس يفتح اللام مصدره بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة الى جعله مصدر اسمي بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام الجر لا تفصل الخ) أي فليس النصب بكي بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكي الجارة فبطل القول بأن مصدره يناسبه للفعل دائم (قوله حرف جر دائم) أي والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة وردت قوله تعالى لاسكيا لاتاسوا فان زعم

ان لا لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم الى أنها حرف جر دائم ونقل عن الاخفش * الثاني أجاز السكسائي تقديم مفعول معروا عليها نحو جئت الخنوكي أنعلم

ان كي تا كيدلام كقوله ولا للمباهم ابداد و اربان الفصح المقيس لا يخرج على
 الشاذ قصر مج (قوله ومنعه الجمهور) لان كي من الموصولات الحرفية ومعمول
 الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جازة فان مضمرة بعدها هي موسولة سم
 (قوله اذا فصل بين كي الخ) قال ابو حيان واجمعوا على جواز الفصل بينها وبين
 معمولها بلا النافية وبما الزائدة وهم ماعا واما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز
 عند البصريين وهشام ومن واقفه من السكوفيين في الاختيار مطلقا سواء رفع
 الفعل أو نصب وجوزه السكاساني بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وباقسم
 وبالشرط فيبطل عملها فرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما
 ذكر مع العمل فينصب الفعل فلخص في الفصل ثلاثة أقوال اه سيوطي ويرد
 يعلم ماني كلام الشارح من الاجمال والايهام (قوله بالرفع لا بالنصب) أي مع الرفع
 لامع النصب (قوله وطرف الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر بل
 يطابق على الواحد والجماعة قال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة
 الشرط والجزء ولا يجوز نصبه بخذوف يقسمه احبسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في
 متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شمخي وقوله فاحبسناه أي عن النظر
 اليها وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد أي يظنوا من حسب كما في نسخة قديمة
 سدى من شرح الكافية تشبى قلم وتظير بناء الخطار اه والمعنى اذا حثنا فلا
 تجعل نظرك المنايل الى غيرنا يظنوا ان هو لك الشئ الذي تنظر اليه لا لمحبوبك
 فاستترأ مرآك (قوله ونصب بها) فتسكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله
 كلف التشبيه الخ) عبارة الغني وقال ابن مالك هي كلف التعليم وما الكافة اه وهي
 تفيد ان كونها كلف التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل
 الاسم المختص به في الفعل وهو ممنوع وأجيب بأن نسبة نصب الفعل الى الكف
 التعليمية كنسبته الى اللام التعليمية وهي نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان
 مضمرة بعدها ولا يخفى ان التكلف فيما قاله ابن مالك وان رواية لكي يحسبوا
 مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن يقال ان ماني البيت مصدرية لا كافة والفعل
 منصوب بما حلا على أن أختها كما قيل في كتابه كوني ابوي عليكم كذا في الشمخي وأنا
 أقول لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه البعض وان
 سهل مما قاله وبما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسي أن تكون لكف تعليمية وما
 مصدرية كفي قوله تعالى واذكروه كما هداكم والفصح مرفوعا لكون المحذوفة
 تخفيفا كما في قوله * أبيت أسرى وتبينني تدي لكي فاحفظه (قوله وذلك قيل بل) أي
 النصب بكاف التشبيه المضممة معنى التعليم كذا قال شيخنا وهو صريح في بقائها
 على أفادة التشبيه مع زيادة التعليم والظاهر أنها في مثل ذلك لتعليم فقط

ومنعه الجمهور * الثالث
 اذا فصل بين كي والفعل لم
 يبطل عملها خلافا للسكاساني
 نحو جئت كي فيك أرغب
 والسكاساني يجيزه بالرفع
 لا بالنصب قيل والفصح أن
 الفصل بينها وبين الفعل
 لا يجوز في الاختيار
 * الرابع زعم الفارسي أن
 أصل كافي قوله
 وطرفك اما حثنا فاحبسناه
 كما يحسبوا أن الهوى حيث
 تنظر * كما حذفت الياء
 ونصب بها وذهب المصنف
 الى أنها كلف التشبيه
 كفت بما دخلها معني
 التعليم فنصبت وذلك
 قيل وقد جاء الفعل
 بعدها مرفوعا في قوله
 لا تشتم الناس كالا تشتم
 * الخامس اذا قيل جئت
 لتكرمني فالنصب بان
 مضمرة

وجوز أبو سعيد كون المضمركي
والاول أولى لان أن أمكن في

وتسمية المصنف لها كافي التشبيه باعتبار الاصل كما هو قدسبر (قوله وجوز أبو
سعيد) أي السيرا في وفاقه ابن كسان وحمله ما على ذلك أن العرب أطهرت بعد
لام كي أن تارة كي تارة همع (قوله كذا بأن) هي أم الباب لانها تعمل ظاهرة
ومقدرة وإنما أخرها عن ابن وكى اطول الكلام عليها عن ما قال في الهمع ويقال
فيها عن يبدال الهزرة عيناً (قوله أي ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى
لا بعد مادة علم فاحتماج الى قوله ونحوه والاولى حمله على أن المعنى لا بعد مفيد علم
كرأى وتحقق وتيقن وتبين وطن مستعملا في العلم وحينئذ لا يحتاج الى ذلك
ومثل هذا يقال في قوله والتي من بعد ظن (قوله رضى عن الله) يعنى نثنى عليه
ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف ياتي مسوق للتعليل وقوله أن لا يديننا
أي يقار بنا في المفاخر (قوله اذا أول العلم بغيره) من ذلك ما اذا ربيده الظن
(قوله ولذا أجاز سيبويه الخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على
حقيقته أو مؤولا كافي الهمع (قوله خرج مخرج الاشارة) أي وقع موقع الكلام
الدال على الاشارة لمعنى ما علمت الخ ما أشير عليك الابان تقوم وقوله تجري الخ أي
فعمل معاملة قولك أشير الخ في نصب الفعل (قوله والجمهور على المنع) أي منع
وقوع الناصبة للضارع بعد العلم بلا تاويل قال الدماميني هو الصواب لان
الناصبة تدخل على ما ليس بعستقر ولا ثابت لانها تتخلص المضارع للاستقبال فلا
تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف الحففة فانها تقضى تأكد الشئ وثبوته
واستقراره اه وفيه عندي نظر لانه ان أرد بعدم استقرار مدخولها وثبوته
عدم تيقنه لم يمنع وتعدله باستقبال مدخولها لا يفيد فقد يكون المستقبل متيقنا
وحينئذ لم يضر تلوان أفعال اليقين وان أرد بغيره عدم حصوله وقت التكلم لم
لكن لا يلزم من ذلك عدم تيقن حصوله في المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلوان
أفعال اليقين فكيف التصريح الذي ارتكبه وقال الفارسي انما وجب كونها
مخففة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وأن المقتلة كالحففة في التوكيد وأما ان
المصدرية فانها الرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد
بالمنع في قول الاشاره والجمهور على المنع وقوع الناصبة للضارع بعد العلم
بلا تاويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذي ترجاه شيخنا
وبدل له تعليل الدماميني الذي قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد
تلخص أن الاقوال الثلاثة قول المسبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول القراء
وابن الانباري بالجواز مطلقا وقول سيبويه والجمهور بالنصب ميل فاحرف ذلك
(قوله والتي من بعد ظن الخ) قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد السك الا النصب

عمل النصب من غير ما فهمي
أقوى على التجوز فيها بأن
تعمل مضمرة و (كذا
بأن) أي من نواصب
المضارع أن المصدرية
تخصر وأن تصوروا والذي
أطعم أن يغفر لي خطيئتي
(لا بعد علم) أي ونحوه
من أفعال اليقين فانها
لا تنصب لانها حينئذ
الحففة من التيقن واهما
ضمير الشأن نحو علم أن

سيكون أفلا يرون أن لا يرجع
أي أنه سيكون وأنه لا يرجع
وأما قراءة بعضهم أن
لا يرجع بالنصب وقوله
رضى عن الله ان الناس قد
علوا * أن لا يديننا من
من خلقه بشر * فما شذ
نعم إذا أول العلم بغيره جار
وقوع الناصبة بعده ولذلك
أجاز سيبويه ما علمت الا
أن تقوم بالنصب قال لانه
كلام خرج مخرج الاشارة
بجري جري قولك أشير
عليك أن تقوم وقيل يجوز
بلا تاويل ذهب اليه
الفراء وابن الانباري
والجمهور على المنع
(والتي من بعد ظن ونحوه

من أفعال الرجحان) فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحيح سبوطي

وحسبوا أن لا تكون قننة
قرأ أبو عمرو ووجهة
والكسائي يرفع تكون
والباقون ينصبه نعم
النصب هو الارجح عند
عدم الفصل بينها وبين
الفعل ولهذا اتفقوا عليه
في قوله تعالى أحسب
الناس أن يتركوا
* (تبيينات) * الأول
أجرى سيبويه والأخفش
أن يعد الخوف مجراها
بعد العلم لتيقن الخوف نحو
خفت أن لا تفعل وخشيت
أن تقوم ومنه قوله * أخاف
إذا ماتت أن لا أدوقها *
ومنع ذلك الفراء * الثاني
أجاز الفراء تقديم معمول
معمولها عليها مستشهدا
بقوله

ربيت حتى إذا تعددا
كان جزائي بالعصا أن أحلدا
قال في التسهيل ولا جنة فيما
استشهد به لتدوره أو
امكان تقديم عامل مضر
* الثالث أجاز بعضهم
الفصل بينها وبين
منصوبها بالظرف وشبهه
اختيار نحو أريد أن عندك
أقعد وقد ورد ذلك مع
غيرها اضطرابا كقوله
لمسأرت أبا يزيد مقانلا

سبوطي (قوله واعتقد حقيقته) أي حين أدرفت بها (قوله هو الارجح الخ) أي لأن
الناصب للضارع أكثر وقوعا من الخففة أما عند الفصل فالارجح الرفلان الفصل
بين الخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للضارع ومدخولها كذا قال
البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين الخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع
الناصب للضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف
القرء عند الفصل في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون قننة ولو كان راجحا لانتقوا
عليه كما اتفقوا على النصب لبحانه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما
سيتركه الشارح نعم ذكر بعضهم أن السبعة قد يتفقون على الرجوح فانهم
(قوله عند عدم الفصل) أي بلا فقط لانها التي يحتمل معها كون أن خففة أو ناصبة
لجواز الفصل بها بين الخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به
بين الخففة والفعل كان وقد ولو حرف التفسير لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة
والفعل فبمعنى كون أن خففة فيجب الرفع لأنه يترسخ فقط فقوله شيخنا عند
عدم الفصل أي بلا أو أن أو ما أشبههم ما من الحروف التي تنصل بين أن الخففة
والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أي الذي لم يستعمل بمعنى العلم والا كان من
بأبه سم (قوله لتيقن الخوف) أي عند تيقنه قال سيبويه يفهم منه وجوب
النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن الخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق
بالظن كما ألقى بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذي يفهم من قوله لتيقن
الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب
النصب ويجوز أن الوجهين متأمل (قوله أن لا أدوقها) أي برفع أدوق كبقية التوافق
والضمير للضمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) فأوجب النصب في تلك الصورة ونقله في
الجمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومنه البصر بين المنع لان معمول الصلة
من تمامها فكلاهما لا تقدم الصلة لا بتقديم معمولها الجمع (قوله تعددا) أي قويت
معدته كناية عن كبره (قوله أو أمكان تقديم عامل مضر) أي كان جزائي أن أحلدا
بالعصا أن أحلدا فالجار والمجرور متعلق بأحلدا المحذوف لا المذكور بداميني (قوله
أجاز بعضهم الخ) أما الجوهري ومنهم سيبويه فيمنعون في الاختيار الفصل مطلقا
(قوله بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان ترزني أزورك
بالنصب جمع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لمسأرت الخ) يلغزبه فيقال
أين جواب لما وجم انتصب أدع والجواب أن الاصل ان ما فأدغمت النون في الميم
لتقارب وحسبها أن يكتبتا منفصلين لكن وصلا خطا في بعض النسخ لا لا غازوما
ظرفية مصدرية وقد فصلهما أو فصلهما بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على
أدع لما فإنه قوله لن أدع القتال بل منصوب بأن ضمرة وأن والفعل عطف على

ادع القتال وأشهد الهيجا * والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجا مصدرية وهي أي يزد

القتال ألى أن أدع القتال وشهود الهيجا فهو من عطف الفعل على المصدر
الصريح ونظيره في الالغاز قوله

عافت الماء في الشتاء فقلنا * برديه تصاد فيه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه أن الأصل بل رديه بوزن
عديه من الورد وأي اشريه تجديه سخينا (قوله العياضي) يكسر اللام وسكون الحاء
المهمله ولحيان أبو قبيلة وصباح يفتح الصاد المهمله وتشديد الواو وحده وآخره حاء
مهمله أبو بطن من ضبة وشبة بمججمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة شهي مع
زيادة قولي أبو بطن من ضبة والعياني من البصر بين كافي الهـ مع (قوله اذا
ما ندونا) أي بكرنا ونخطب بحاء مهمله فطاء مهمله مكسورة مضارع خطب أي
جمع الخطب وهو جوار الأمر (قوله أن تعلمها) الضمير المستتر في تعلم يرجع الى
بشيرة محمودة الشاعر الذي هو جميل والضمير البارز في ما يرجع الى الحاجة
المذكورة في البيت قبله والنقل يكسر فسكون واحدا لا تنقل وهي الاشياء الثمينة
(قوله وهو فترتها) حصر المنصوب في فترتها لانه المنصوب فصلا بخلاف فتردها
اذ قد يعي أند مجزوء وحرك تخالفا من التقاء الساكنين وكانت حركته فحة
للخفة (قوله تأتي أن مفسرة الخ) وضمير اللمتسكلم في قول بعض العرب أن فعلت
وضمير الخاطب في نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيين وشروطية كان المكسورة
كافي قوله أبا خراشة أما أنت ذانقر * فان قومي لم تأبأ كلهم الضبيع

ورجحه في المغني بأمر منها يحيى الفاء بعدها كثيرا كافي البيت وتقدمتجر بجه
على غير قولهم في باب كان وأخواتها قبل ونافية كان المكسورة كافي قوله تعالى
حكايبة عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزنجشري
وغيره على معنى صدرتكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أي حملكم على ذلك الحد
فيكون متعلقا بمجذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهر والايمان بأن يؤتى
أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دنسكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا
وجملة قل ان الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بأن ما قبل الا لا يعمل فيها بعدها الا
المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما وأوجب باحتمال ان الزنجشري لا يرى ذلك
في الظرف والجار والمجرور لتوسعهم فيهما (قوله مفسرة) أي لتعلق فعل قبلها قال
الرشبي وأن لا تقسر الا منعولا مقدر نحو كتبت اليه أن قم أي كتبت اليه شيئا هو قم
أو ظاهرا نحو أو حينا الى أملت ما لوجي أن اذ فيه دما ميني (قوله المسبوقة بجملة
الخ) بقي قيدان وهما أن يتأخر عن الجملة ولم تقترن بحار فخرج من التعريف وآخر
دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه تخفية من الثقيلة كافي الفارسي
وغيره وانما لم تكن المسبوقة بجملة مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة

* الراجع أجاز بعض
الكوفيين الجزم بها
وتفله العياضي عن بعض
بني صباح من ضبة
وأندوا

أما اذا غدونا قال ولدان
أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا
الصيد نخطب * وقوله
أحاذر أن تعلمها فتردها
فترتها فتقلا على كاهيا
وفي هذا نظر لان عطف
المنصوب وهو فترتها عليه
يدل على أنه سكن للضرورة
لا يجزوم * الخامس تأتي
أن مفسرة وزائدة فلا
تنصب المضارع للمفسرة
هي المسبوقة بجملة فيها
معنى القول دون حروفه
نحو فأوحينا اليه

ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الامن جهة نفسه الماهم فيه وما بعد
المسبوقة بمقدار ليس كذلك فان ان الحمد لله خبر آخر دعواهم قاله الرضي وقلت له ان
أفعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لان الجملة
تقع مع فعلها الصريح القول وعلى تسامح أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيره بل زائدة
وجوز الخشعي في أن عبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت تأمرت
واستحسنه في المعنى قال وعلى هذا المعنى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حروف
القول أي باقيا على حقيقته غير مؤول بغيره اه وجوز ان عصفور أن يفسر بها
صريح القول ولا يقال أخذت عسجد أن ذهب ان عدم تأخر الجملة فلا يوقى بأن بل
تتحذف أو يوقى بدلها بابي وكتبت اليه بان أفعل أو كتبت اليه ان أفعل اذا قدم معها
الباء لا قبراها الجار فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم
صريح أو مؤول (قوله ان اصنع الفلأخ) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كالمعنى
وفيه عندي نظر لانه انما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في زيد امرته
لا في المفسرة بعد ان للفتوح لان الظاهر ان هذه في محل نصب تبعها المفسرة لانها
في معنى هذا اللفظ فيحذف المفرد محلها وفي كلام الكافي ما نصه الظاهر ان
الاصح ما يتعلق بالجملة تتعلق مفعولية فتسكون منصوبة المحل اه وهو يوقى بما قلنا
ان أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولية في اللفظ
مع كون أن زائدة فتسبى آخر فندبر (قوله وانطلق المألخ) ليس المراد بالانطلاق
المشي بل انطلق أسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي في ان امشوا المشى
المعارف بل الاستمرار على المشى * (فائدة) * ادولى ان الصالحة لانه تفسير مضارع
مع عمل نحو أمرت اليه لا يفعل جازر فعه على تقدير لافية وجرمه على تقديرها
ناهية وعليه ما فان مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وأن مصدرية فان فقدت لا
امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه معني أقول يصح على الجزم بلانهاية ان
تسكون ان مصدرية بناء على الاصح من كونها توصل بالامر والنهي (قوله التالية
للمأى التوقينية كالمعنى احتراز عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي
التي بمعنى الانفا يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاصد
(قوله نحو فلما أن جاء الدشير) وتقول اكرمنا ان يقوم زيد بالرفع فارضى
(قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب
القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه
أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على أن الجواب الامتناعي تقدم على
القسم أو تأخر أو جواب لو ولو ما دخلت عليه جواب القسم وسيأتي هذا الخلاف
في بحث عوامل الجزم (قوله وما لنا أن لا نقاتل) ان قلت ليست هذه من مواضع

أن اصنع الفلأخ وانطلق المألخ
منهم أن امشوا والزائدة هي
التالية للمأخو فلما أن جاء
الدشير والواو اتعة بين الكاف
ومجرورها كقوله
كان طبيعة تعطوا لى وارق
السلم * في رواية الجزر
وبين القسم ولو كقوله
فانتم أن لو اتقينا وأنتم
لكان لكم يوم من الشر
مظلم * وأجار الاخفش
اعمال الزائدة واستدل
بالسمع كقوله تعالى
وما لنا أن لا نقاتل وبالقباس
على حرف الجر الزائدة ولا
حجة في ذلك لانها في الآية
مصدرية تقبل دخلت بعد

الزيادة المقدمة قلت الاخفش لا يحص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزداد في غير ذلك اه نصرح بوجه زيادتها في الآية أن ما التاوخوه كالك لا يقع بعده عند الاخفش الا الفعول الصريح على أن الجملة حالية نحو مالي لأرى الهدهد أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قائما دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدل لاسم استقبال لان دليل الاسم استقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا في الدماميني (قوله لتأوله بما معنا) أي فان لا نقاتل مفعول ثان للهار والمجور وتأوله بفتح على يتعدى لثنتين (قوله اعمال الجار والمجور) وهو لنا في الفعول وهو أن لا نقاتل اه سم قال الدماميني قد يقال انما يرد ذلك لو كان أن لا نقاتل عنده هذا القائل مفعولا موصرا وليس في كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الحافض وهو عن فانه يقال منعته عن كذا كما في الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن لا تكون لازددة) أي كالمز على هذا القول إذ المعنى عليه وما معنا أن نقاتل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) - هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المعنى لا قول الاخفش كما زعم البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها في الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية (قوله في أن لا نقاتل) قد تكون أن مصدرية منسكة مع ما بعدها بمصدر محرو وريحار محذوف متعلق بما تعاقبنا (قوله والفرق بينهما الخ) هذا رد لقياس الاخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد (قوله حلا) أي بالحمل على ما يجتمع أن كلامها حرف مصدر ثنائي وبعضهم سم عمل ما المصدرية حلا على أن المصدرية تنحو كما تنحون ابولي عليكم اه معنى قال الدماميني ولا حاسة الى جعل ما هنا ناصبة فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اه (قوله حيث استخفت) أي أن عملا أي واجبا كما يفيد كلام الشارح والظرف متعلق بأهمل (قوله وذلك) أي استحقاق أن العمل (قوله لمن أراد أن يتم) أي بالرفع والقول بأن أصله يكون فهو منصوب بحذف النون وحذف الواو والساكنين واستحذف ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكاف نصرح بيج (قوله أن تقرأ الخ) اما في محمل تصب بدل من حاجة في قوله قبله

فالتاولة بما منعنا وفيه نظر لانه لم يثبت أعمال الجار والمجور في المفعول ولان الاصل أن لا تكون لازددة والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا في أن لا نقاتل والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه نافي مع الزيادة بخلافها فانها قد وليها الاسم في البيت الاول والحرف في الثاني (وبعضهم سم) أي بعض العرب أهمل أن عملا على ما اختها أي المصدرية (حيث استخفت عملا) أي واجبا وذلك اذ لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن محيص لمن أراد أن يتم الرضا عنه وقوله * أن تقرأ على أسماء ويتكلم في السلام وأن لا تشعرا أحدا * هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة

باصاحبي فدت نفسي نفوسكما * وحيما كتما لا قيمار شدا
 أن تخملا حاجة لي خف محملها * ونصنعنا عمة عندي بها ويدا
 أو من أن تخملا المنصوب محذوف تقديره أسألكم واما في محمل رفع خبر مبتدا محذوف عائد الى حاجة أي هي أن تقرأ والشاهد في أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قبل بدل اسأل أن المعطوفة عليها واعتراض بأية لا مانع

من عطف أن الناصبة وصلتها على أن الخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر ايس مع زيادة وقد يجاب بأن مراده أن عطف أن الناصبة مريح لسكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كاف في الاستشهاد ولا يلزم التبعين ولك أن تستدل على كونها ليست الخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام المصنف الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجهه أنهم يتوسعون في الامهات وضعفها من جهة أنها قد تحمل لاني في كونها أما إذا يلزم في الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتمز اعمال اذن عند استيفاء شرطه والقليل منهم يلتزم اهملها عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير في نصبها والواو اكثر العرب وهو على الوجوب يقول البعض تبعنا شيخنا ونصبوا أي جواز كما سيبينه الشارح عليه غير ظاهر فتمثل والواو في الفعل بعد حالية وموصلا حال من الضير المستكن في الخبر أعني بعد قوله أو قبله اليمين امام عطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لا عماده على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم وامام عطوف على موصلا على الوجوهين المذكورين في العطف على بعد والمراد بالبعديته على هذا ما يشغل البعديته مع الانضمام (قوله أن يكون الفعل مستقبلا) اجراء لها مجرى ساثر النواصب وانما تعمل النواصب في فعل الحال لان له تحققا في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال دما ميني (قوله فيجب الرفع في اذن تصدق الخ) أي لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال همع (قوله أن تكون مصدره) أي في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وانما لم يعمل غير مصدره لضعفها بعد تصديرها عن العمل اه دما ميني وفي الشمني أن ترك تصديرها داخل على المضارع انما يكون في ثلاثة مواضع بالاستتقراء أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن أكرمك أو جوبا بالشرط قبلها نحو ان تترني اذن أكرمك أو تقسم قبلها نحو والله اذن لا اخرجت انتهى وفي الموضوع الاول خلاف كما في الهمع فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال وأجازه الكسائي بعد اسم ان نحو ان اذن أهلك أو أطير أو أواسم كان نحو كان زيد اذن يكرمك قال أبو جهمان وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا اذن يكرمك (قوله أهملت) أي وجوبا بالاختلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله بجملها) أي يمثل مقالة سابقا تمن على وقوله لا أقبلها أي لا أترك مقالتى سابقا أتني عليك أن أكون كاتباً عندك وعبد العزيز هذ او الدمحم بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخوه عبد الملك بن مروان تولى اماره مصر لا الخلافة العظمى كما في الشمني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أهدجته فقال له تمن على فقال له أتني

تنبية * ظاهر كلام المصنف
 أن اهملها مقيس (ونصبوا
 اذن المستقبلا * ان صدرت
 والفعل بعد موصلا * أو قبله
 اليمين) أي شرط النصب
 باذن ثلاثة * الاول ان
 يكون الفعل مستقبلا
 فيجب الرفع في اذ تصدق
 جونا لمن قال أنا أحبك
 (الثاني) أن تكون مصدره
 فان تأخرت نحو أكرمك
 اذا أهملت وكذا ان وقعت
 خشوا كقوله
 إن عاد لي عبد العزيز بجملها
 وأمكنني منها اذا أقبلها
 فاما قوله

لا تتركني فيهم شطرا
 اني اذن أهلك أو أطيرا
 قهرورة او الخ بمرحذوف
 أي اني لا أستطيع ذلك ثم
 استأنف اذن أهلك فان كان
 المتقدم عليها حرف عطف
 فسيأتي * الثالث ان
 لا يفصل بينهما وبين الفعل
 بغيرا تسم فيجب الرفع في
 نحو اذن أنا أكرمك
 ويعتبر الفصل بالتسم
 كقوله * اذن والله بربهم
 يحرّب * يشيب الطفل
 من قبل المشيب * وأجاز
 ابن بابشاذ الفصل بالنداء
 والنداء وان عصفورا الفصل
 بالظرف والهمج المنع اذ لم
 يسمع شيء من ذلك وأجاز
 الكسائي وهشام الفصل
 بمجول الفعل والاختيار
 حينئذ عند الكسائي
 النصب وعند هشام الرفع
 (وانصب وارفع) * اذا
 اذن من بعد عطف بالواو
 والفاء (وقعا) وقد قرئ
 شاذوا اذا لا يلبسوا خلفك
 فاذا لا يؤثروا الناس نصيرا
 على الاممال نعم الغالب
 الرفع على الاهمال وبه قرأ
 السبعة **تبيهات** في الاول
 أطاى العطف والتحقيق

عالم ان أكون كاتبك فقال له وبحثت أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جازة ففهم
 على أنه ان قال له عبد العزيز ثانيا ممن على لا يقني الا كونه كاتبه وقد عده نادما من
 حقه وارجاع الضمير للاقالة هو ما ذله الدماميني والعيني وأرجعه اليه نية خطة الرشد
 في قوله قبل

عجبت لتركى خطة الرشد بعدما * بدالى من عبد العزيز بقولها
 والشاهد في قوله لا أقبلها حيث رفعه لعدم تصدراذن لسكونها جواب تسم سابق
 عليها في قوله حلفت برب الرافعات الى مني الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما في
 كلام الجواشي من الخلل (قوله شطرا) بفتح الشين المعجمة أي غريبا وأهلك بكسر
 اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس (قوله أن لا يفصل الخ) لضعفها مع الفصل
 عن العمل اه تصریح (قوله بالتسم) كذا بلا النافية لان التسم تأكيدي بل اذن
 ولان لا يعدها فاصلة في ان فكذا في اذن سيوطي (قوله والنداء) نحو اذن غفر الله
 لك أكرمك (قوله بمجول الفعل) فلو قدم معجول الفعل على اذن نحو زيد اذن
 أكرمك فذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب قال
 أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصر بين في ذلك ومقتضى اشتراطهم في عملها
 التصدير أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرية ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم
 تصدرا فظا فهي مصدرية لان النية بالمجول المتأخرا سيوطي قال سم
 ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا في نحو يازيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير
 مجول هو فيه عندي نظرا لتصدرها في جملتها ولان نحو هذا المثال ليس من المواضع
 الثلاثة المحصورة فيها عدم تصدرا داخلة على المضارع كاحمر (قوله عند الكسائي
 النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائي في الفصل بين كى والفعل بجموله أنه يبطل
 عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لانها في تأويل
 اسم واحد سم (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكل القياس
 بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا (قوله وانصب وارفع) وقد يجزئان
 اقتضاء الخ كما سياتي في الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطف
 جملة مستقلة على جملة مستقلة فن حيث كون اذن في ابتداء جملة مستقلة
 هو متصدر فيجوز ان تصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعده العاطف
 من تمام مقابلة بسبب ربط حرف العطف بعض كلام ببعض هو متوسط
 والتأوها أجود كافي الرضى لانها غير متصدرية في الظاهر اه سم ويشترى الى
 رجائه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبذلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور
 تعين النصب اذا كانت الواو والفاء استثنائية كما اذا قيل لك آتيل غد اذ قلت

له مستأنفاً واذن أكرمك (قوله على ماله محل) قال البعض كان الأولى أن يقول على ماله اعراب ليتم اللفظي والمجلى بقربة التمثيل اه ويدفع بأن ماله محل شامل لما اعرابه لفظي لانه معرب لفظاً ومجلاً وهو ماله محل فقدر (قوله أغميت) أي وجوب وقوعها حشواً كما سبذ كرهه الشارح (قوله لوقوعها حشواً) أي بين جزأى الجواب وان شئت قلت بين الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملة معاً) أي جماعى الشرط والجواب (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملة معاً يتعين النصب لانه يتأف فيه قوله لان ما بعده مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعينهم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين اعمال اذن عند استيفاء الشرط فلا يتأ في جواز الرفع على لغة بعضهم المتأني لها عند استيفاء الشرط فاليد معاً أطال به البعض (قوله لان ما بعدها مستأنف) أي بناء على أن الواو استئنافية وقوله أولان المعطوف الخ أي بناء على أنها عاطفة (قوله فالذهبان) أي القول بجواز الامرين والقول بتعين النصب (قوله الى أنها اسم) أي غير مناسب للفعل وإنما الناصب أن مضمرة بعده كما سبذ كره (قوله وعوض عنها التنوين) أي وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأنهمرت أن) ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أي اذا جئني وقع اكرامك لا مبتدأ جبرده محذوف أي حاصل والاوجبت الفاء الرادطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جواباً لقوله الهماميني وذهب الرضى الى أنها اسم وأصلها احدثت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وفتح لمكون في صورة طرف منصوب وقصد جعله صالحاً لجميع الازمنة بعد ما كان مختصاً بالماضي وشمع معنى الشرط غالباً قال وإنما قلنا غالباً لانه لا معنى للشرط في نحو ذلك فعلها اذا أو انا من الضالين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جار اجزائه مجرى لوفى قرن جوابه باللام نحو اذاذ قتل أي لوركنت شيئاً قليلاً لا ذقماً واذا اذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جار قرن جوابه بالفاء كقوله

ما ان أتيت بشئ أنت تكبره * اذا فلارفعت سوطاً الى يدي

أي ان أتيت ففلا الخ وقد تستعمل بعد دلوان توكيداً كبداه ما تخولوزرتي اذن لا كرمك وان جئني اذن أزرلك ثم قال ولما احتمل اذن التي يليها المضارع معني الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معني مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معني الجزاء في اذن نصب المضارع بأن المقدره لانها متخلصه للاستقبال فتحمل اذن على الغائب فيها من الجزاء لاتثناء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بأن ثم قال وإنما ادعينا أن اذن زمانية لظهور معني الزمان

انه اذا كان العطف على ماله محل أغميت فاذا قيل ان ترزق أزرله واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت اذن لوقوعها حشواً أو على الجملة معاً جاز الرفع والنصب وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أولان المعطوف على الاول أول ومثل ذلك زيد يوم واذن أحسن اليه ان عطف على الفعلية رفعت أو على الاحتمية فالذهبان الثاني الصحيح الذي عليه الجمهور أن اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل في اذن أكرمك اذا جئني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأنهمرت أن

فيها في جميع استعمالاتها وقلب نونها في الوقف ألفا بفتح ج جانب اسميتها وتجويز
الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن
وان اذلا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه ولا يخفى أن أكثر
مقاله متأت على أن أصلها اذا وفي حاشية السيموطي على المعنى عن بعضهم أن اذن
تأتى على وجهين حرف ناصب للمضارع تختص به واسم أصله اذا واذا حذف الجملة
المضارع اليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع
فترفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا أنتيك اذن أو كرمك بالرفع على أن الاصل اذا أتيتنى
أو كرمك وبالنصب على أنها الحرفية اه (قوله وعلى الأول) أى على أنها حرف
أما على الثاني فيسبطة قطعاً وقوله لا مركبة من اذون أن نقلت حركة الهزرة الى
الذال ثم حذف اه سم أى وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال
فاذا قال القائل أزورك فقلت اذن أو كرمك فكانك قلت حينئذ كراحي واقع
اه أى ولا من اذا وأن حذف همزة أن ثم ألف اذا الاتقاء الساكنين كما يقول
الزندی مستدلاً بأنها تعطى ال ربط كما اذا والنصب كأن أفاد كل ذلك في الهمع (قوله
وعلى البساطة) قيد بذلك لان الغائب بالتركيب يجعل النصب بأن المشبهة عليها
اذن كما في حاشية السيموطي على المعنى (قوله لأن مضرة بعدها) كما ذهب اليه
الخليل في أحد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دماميني واعتل
الخليل بعدم اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية ونحوه اذن عبد الله بأنك
همع (قوله كما أفهمه كلامه) يعنى قوله ونصبه اذ ان المستقبل (قوله الجواب) أى
لكلام آخره موقوف أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الخشوا والآخر وقوله
والجزء أى المجازاة لضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أى بظ الجواب
الح (قوله فقال السلوبين في كل موضع) وتكافى تنجز نحو قال فعلتها اذ او أنا
من الضالين على الشرط والجزء أى ان كنت فعلت الوكرة كافر الا نعمك كما
زحمت بافرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قاصدا القتل وغير كافر لا نعمك
(قوله اذن أظنك صادقا) برفع الظن لانه الحال كما يفيد ما استغفله عن الرضى (قوله
اذلا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزء اما في الاستقبال أو في الماضي
ولا تدخل الجزاء في الحال اه ولان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة (قوله
اختلف في لفظها الح) أى في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف
اجمعا كما في الاتقان اتباعا للمصنف العثماني قال السيموطي في حاشية المعنى
يفتحنى أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنيا على الخلاف في حقيقتها فعلى أنها
حرف يوقف عليها بالذون وعلى أنها اسم ممنون يوقف عليها بالالف (قوله والجهور

وعلى الاول فالصحيح أنها
ببساطة لا مركبة من اذون
وعلى البساطة فالصحيح
انها الماصية لأن مضرة
بعدها كما أفهمه كلامه
الثالث معناها عند سيبويه
الجواب والجزء فقال
السلوبين في كل موضع
وقال الفارسي في الاكثر وقد
تمحض الجواب بدليل أنه
يقال أحبك فتقول اذن
أظنك صادقا اذلا مجازاة
هنا * الرابع اختلف في
لفظها عند الوقف عليها
والصحيح أن نونها تبدل ألفا
تشبهها اليها بتنوين المنصوب
وقيل يوقف بالذون لأنها
كثون لن وان روى ذلك
عن المازني والمبرد وينبى
على هذا الخلاف خلاف
في كتابها والجهور

يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمآزني والمزبد بالنون وعن الفراء ان عملت ككتبت بالاف والوا
 كتبت بالنون للفرق بينهما وبين اذا وتبعه ابن خروف * الخامس حكى سيبويه وعيسى بن مجمر ان من الغرب
 من بلغها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ولكنها القياس (٢٩٩)

لانها غير مختصة وانما
 أعمالها الأكثر من جملة على
 ظن لانها مثلها في جوائد
 تقدم على الجملة وتأخرها
 عنها وتوسطها بين جزأها
 كاجت ماعلى ليس لانها
 مثلها في نفي الحال اه
 (وبين لا والام جزا التتم
 اظهار ان ناصبة) نحو اوللا
 يكون للناس عليكم حجة
 لئلا يعلم أهل الكتاب في
 الآية الاولى نافية وفي
 الثانية مؤكدة زائدة
 وان عدم * لان اجمل
 مظهر أو مضمرا) لاني موضع
 الرفع بعدم وأن في موضع
 النصب بأجمل ومظهرا
 ومضمرا نصب على الحال
 امام أن ان كانا اسمي
 مفعول أو من فاعل أجمل
 المستتران كانا اسمي فاعل
 أي يجوز اظهار أن واشتمارها
 بعد اللام اذالم بسمها كون
 ناقص ماض متني ولم يقترن
 الفعل بسلام الا شمار نحو
 وأمرنا لتسلم لرب العالمين
 والاطهار نحو وأمرت لأن
 أكون أول المسلمين فان

يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور بانفاء كفي عبارة النعي (قوله والمآزني والمزبد
 بالنون) وعزاه أبو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السيموطي
 قولا بالعكس اضعفها في الالهال وقوتها في العمل (قوله ان عملت كتبت بالالف)
 لمنع العمل التباسها باذا الظرفية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل
 لازما فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهي لغة نادرة) تنقاهما
 البصريون بالقبول فلا التفات الى قول من أنكروها داميني (قوله وبين لا) أي
 سواء كانت نافية أو زائدة ولها مثل عثمانين (قوله ناصبة) أي به مع علمه من كون
 الكلام في أن الناصبة دفعا لتوهم اهمالها الفصلها من النعل بلا (قوله فان اجمل)
 أي أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت لتعليل كما مثل أوللا عاقبة نحو وانقطعه
 آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا أوللا تؤكد وهي الآية بعد فعل متعدد نحو
 وأمرنا لتسلم لرب العالمين قاله الفاكهي أي أوللا تعدية نحو أعددت زيدا لبقايل
 (قوله اذالم بسمها الخ) أخذه من قوله الآتي وبعد نفي كان الخ (قوله ماض) أي
 لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو وأمرنا لتسلم لرب العالمين الخ) اختلف في
 اللام في نحو الآيتين فصيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا بما
 أمرنا به لتسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر
 مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد
 به الحدث فقط كان كالمسمى في صحة الإضافة والاسناد اليه كذا في المغنسي والشهري
 (قوله وبعد نفي كان الخ) يعني الملم ينتقض النفي نحو ما كان زيد الا يضرب مجررا
 ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا يضرب مجررا قاله أبو حيان وظاهر قوله
 ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله الملم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتزاع النفي مع
 لام المحذوفة أسأل قال والفرق أن النفي مسلط مع لام المحذوف على ما قبلها وهو
 المحذوف الذي تتعاقبه اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وفي لام كي تسلط على
 ما بعدها نحو ما جاء زيد يضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المحي الا بقريسة
 تدل على اتفاقه اه وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام المحذوف مسلط على
 الكلام بتمامه أعني ما قبلها وما بعدها ومع لام كي مسلط على ما بعدها فقط أي
 فاعية غير الانتزاع معها بخلاف لام المحذوف (قوله لام المحذوف) من تسمية العام
 بالخاص لان المحذوف انكار الحق لاطلاق النفي والخويون أطلقوه وأرادوا الثاني

سببها كون ناقص ماض منفي ويجب اشتمار ان بعدها وهذا أشار اليه بقوله (وبعد نفي كان حتما أشتمرا)
 في نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام المحذوف وسماها النحاس لام النفي
 هو الصواب

لام الجحود ثلاثة أحوال
 وجوب اظهارها مع المقرون
 بلا وجوب اشهارها
 بعد نفي كان وجواز الامرين
 فيما عدا ذلك ولا يجب
 الاضمار بعد كان التامة
 لان الام بعدها ليست لام
 الجحود وانما لم يقيد كلامه
 بالناقصة اكتفاء بأنها
 المفهومة عدا طلاق كان
 لشهرتها وكثرتها في أبواب
 النجود وخسل في قوله نفي
 كان نحو لم يكن أى المضارع
 المنفي لم كما رأيت لان لم
 تنفي المضارع وقد فهم من
 النظم قصر ذلك على كان
 خلافاً لاجازة في اخواتها
 قياساً ولان اجازة في طنت
 تشبيهات الاول
 ما ذكره من أن الام التي
 نصب الفعل بعدها هي
 لام الجحور والنصب بأن
 مضمرة هو مذهب البصريين
 وذهب الكوفيون الى أن
 الام ناصبة بنفسه او ذهب
 ثعلب الى أن الام ناصبة
 بنفسها اقياما مقام ان
 والخلاف في اللامين أعني
 لام الجحود ولام كي * الثاني
 اختلاف في الفعل الواقع
 بعد الام فذهب الكوفيون

اه تصریح و به - ذائنه دفع ثوب قول النحاس (قوله والتي قبلها لام كي)
 وحكمها التكرير وفتحها لغة تميم همع (قوله لانها للسبب) أى فى الجملة والافلام
 كى قد تكون لغز السبب كالتى للعاقمة والزائدة والمعدي (قوله وجوب اظهارها
 مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين همع (قوله وجوب اشهارها الخ) على بأن
 اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت الام معادلة للسبب فكما لا يجمع
 بين أن والسبب لا يجمع بين أن واللام كزكريا (قوله ليست لام الجحود) بل هى لام
 كى نحو ما كان زيد لما يجب أى ما وجد للعب (قوله لان لم تنفي المضارع) نوقال لان لم
 نقل المضارع الى الماضى لان نتيج مطلوبه وفى بعض النسخ لان لم تنفي الماضى أى
 الماضى معنئ وهو المضارع افتقا ولا اشكال عليها فتأمل (قوله لمن اجازة فى
 اخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله لمن اجازة
 فى طنت أى قياسا نحو ما طنت زيد ليضرب عمرا ولم اطن زيد ليضرب عمرا قال
 أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فلما يتبادر من قول البعض
 والحق أن الام فيما ذكره للام كي للام الجحود كما يظهر بالنظر فى المعنى اه من
 جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن الام فيها الام كى وأن النظر فى المعنى
 يرشد الى ذلك باطلة قال فى التصريح ويضعهم اجازة فى كل فعل تقدمه نفي نحو
 ما جاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان هذه يعنى الام فى نحو ما جاء زيد ليفعل
 لام كي (قوله ما ذكره من أن اللام الخ) لان كلامه فى أن الواقعة بعد لام الجحور قوله
 وبين لا ولام جراح (قوله والنصب بأن مضمرة) تماثل مضمرة مع أن النصب عند
 البصر بين بعد الام بأن مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين بين اللام أظهرت ان
 أو أظهرت كما يصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول
 ثعلب لانه انما بأق عند اشهار أن فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق
 الاصله تبدل ما بعده واحتجوا بقوله

لقد عدتني أم عمرو ولم أكن * مقالاتها ما كنت حبالا لسمعا
 اذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو متعق ورد بأن مقالاتها
 معمول المحذوف بفسره المذكور نظير ما مر فى قوله كان جزائى بالعاء أن أحلدا
 وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا (قوله اقياما مقام أن) أى نيابة عن أن
 (قوله اختلاف فى الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى
 الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة (قوله الى أنه) أى الفعل وفيه مسامحة لان
 الخبر جمل الفعل والفاعل (قوله واللام لا توكيد) أى زائدة لتوكيد النفي كالباء
 فى ما زيد بقائه واعتراض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجرفى الاسماء وعوامل
 الاسماء لا تعمل فى الافعال وأجيب بأنهم لم يعلموا لا يسلمون هذه الكلمة اه

دما مبنى قال الحفيد وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان محمد طعامك لياً كل فانه لا يجوز على رأى البصريين لان ما في خبر ان لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى النكوفيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزايدة وتقدر بهـم مریدا يقتضى أنها زائدة تقوية للعامل اهـ وفي المعنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اهـ فزيادتها عند النكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقدره الخ) تقدير مریدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر في قوله تعالى وان كان مكرهـم لتزول منه الجبال وان كان مكرهـم أهلا لتزول الخ وتزول لما قلناه ما يأتي عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة زيادة محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له من متعلق (قوله الآن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بأنه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الحضة وهو لا يجوز وأجيب بما قاله بعضهم من أن الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجنة جائز كفى زيد ما أن يعيش واما أن يموت وان لم يحز الاخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسيما وقد اترنم اشار أن فصار مخترطاً في سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون في الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفى الخبر اذ لو لا ما لمكس حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتي عن شرح التسهيل ويكسكون نفس قول البصريين ولا بد علمه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجنة وقوله انها زائدة أى محضة (قوله سكن قال) أى الناظم في شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشرح ابن الناظم فإنه شرح على التسهيل كما في الهمع ثم رأيت في بعض النسخ لكن قال المصنف في شرحه الخ وهو نفس في الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء بها مش الهمع عز والعبارة التي في الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نفس في الثاني والجمع ممكن والله أعلم (قوله لجهة الكلام بدونها) هذا الظاهر على تقدير ما يعتدى بنفسه كبريدادون ما يعتدى باللام كسنة الآن براد أن اللام يصح حذفها لفظاً لطراد حذف الجار مع أن هذا وقال في المعنى وجه كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الاصل ما كان فاصداً للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لانها زائدة) أى محضة بأن يكون دخولها في الكلام بخروجها وقوله اذ لو كانت زائدة أى محضة والافلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن ل نصب الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجنة وهو لا يجوز أى الابتساف فلا يتأ في مامر وقوله وجه صحيح أى

واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقد مر ما كان زيد مریدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفى الخبر الآن الناصب عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصرى ولا كسوفى ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لجهة الكلام بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن ل نصب الفعل بعدها وجه صحيح

وأما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرًا أو هامًا أو مستعدًا لان يفعل * الثالث
 قد تحذف كان قبل لام الجلود كقوله * فاجمع (٣٠٤) ليغلب جمع قومي * ومقاومة وتلا

خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أي دلت على اختصاص الإرادة المنفية
 بالفعل وهذا الثاني كون التقوية العامل أول تعدية لجواز كونها هامة باعتبار
 (قوله أو هامًا) هو بمعنى قول المصريين مریدا (قوله أي فما كان جمع) قال سم أي
 ضرورة إلى هذا التقدير اه أي لجمعة فاجمع مرید ليغلب الخ وقد يقال الداعي
 إليه موافقة النظائر وعبارة الدماميني والتعني ليس ما ذكره في البيت وقول أبي
 الدرداء متعين لجواز أن يكون المعنى في البيت فاجمع متأهلاً لعلب قومي وفي
 قول أبي الدرداء أنا مرید التركهما (قوله ما أن الألدعها) أي ما كنت فالحذف
 الفعل انفصل الغمير (قوله أطاق الثاني) أي الذي تضمنه قوله ونفي كان (قوله
 وان كانت تنفي الماضي) أي في المعنى وقوله لكن يدل على اتصال بغيره بالحال أي
 وشرط الثاني هنا أن يكون نافيًا للحدث في الماضي فقط (قوله وأمان) ألحقها
 السميوطي وغيره بلان قال لا يجوز ان كان زيد يخرج (قوله في قراءة غير
 الكسائي) أما في قراءة بفتح اللام ورفع الفعل فان محققه من التقيلة واللام
 للفعل أي وان ~~مكرهم~~ انزل منه الامور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس
 أعدائهم الكثيرين (قوله ان الام الجلود) أي ليس مكرهم أهلاً لتزول منه الجبال
 أي ما هو كالجبال ثباتاً وتمسكاً من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه
 بالجبال على وجهي النفي والاثبات يتدفع التناقض بينهما (قوله ان الفعل بعد لام
 الجلود) أما بعد لام كي فترفع غير شبيهة بالاسم السابق وقوله لا يرفع الا ضمير الخ
 يدل هذا أغني لا واجب يدل على غيريه ببعده دون منعه وأنه بعد جحد امتناع
 ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الدماميني ذكر أن المخرجين للآية على النفي
 لا يشرطون رفع الفعل شهير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل
 الكون (قوله شرطية) أي حذف جوابها العلم بما قبلها وقوله جزء مكرهم إشارة
 إلى تقديره مضاف في الآية وقوله وهو أي جزء مكرهم وقوله الاسم السابق أي
 المرفوع بفعل الكون (قوله معدة الاجل زوال الخ) كان الاظهر اسقاط أجل
 وجعل اللام للتعدية صفة معدة أي مهياً ولا يتأفمه أن الفرض كون اللام كي
 لان المراد بلام كي ما هو أعم من لام التعليل كما هو وبه يعلم ما في كلام شيخنا
 والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش الكثيرين من أعدائهم (قوله لان أن
 يفترى في تأويل مصدر) أي وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر
 بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق (قوله كذلك) الإشارة راجعة إلى أن يعد نفي
 كان (قوله اذا صلح) أي من حيث المعنى كما سنبهه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما

فردا فرد * أي فما كان جمع
 ومنه قول أبي الدرداء في
 الركعة تين بعد العصر ما أنا
 لأدعها * الرابع أطلق
 الثاني ومراده ما سفي
 الماضي وذلك ما لم دون
 لانها تختص بالمستقبل
 وكذلك لان نفي غير
 المستقبل بها قبل وأمانا
 فانها وان كانت تنفي الماضي
 لكن يدل على اتصال
 بغيره بالحال وأمان فوسى
 عن نفي ما واطلاقه بشملها
 وزعم كثير من الناس في
 قوله تعالى وان كان مكرهم
 لتزول منه الجبال في قراءة
 غير الكسائي ان الام
 الجلود لكن يبعده أن
 الفعل بعد لام الجلود لا يرفع
 الا ضمير الاسم السابق
 والذي يظهر ان الام كي
 وأن ان شرطية أي وعند
 الله جزء مكرهم وهو مكر
 أعظم منه وان كان مكرهم
 أشد منه معدة الاجل الامور
 العظام المشبهة في عظمها
 بالجبال كما يقال أنا أشجع
 من فلان وان كان معدة
 للنازل * الخامس أجاز
 بعض النحويين حذف

لام الجلود واظهار أن مستدلاً بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى والصحح المنع يتناول
 ولا جهة في الآية لان ان يفترى في تأويل مصدر وهو الخبر (كذلك بعد اواذ يصلح في * موضعها حتى أو الا أن خفي)

يتناول وقوله أو الاله وفيما لا يتناول (قوله متعلقان بخفي) لكن يتعلق بعد على وجه الظرفية تخفي وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفي أو الوصفية تفعول مطلق تخفي أي خفاء كذلك أي كخفاء ذلك (قوله أي كذا يجب الخ) هذا بيان لحاصل المعنى والافان تقدير أن خفي بعد أو اذا يصلح في موضعها حتى أو الاحال كونه كان بعد نفي كان في وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفي كان في الوجوب وانما وجب ليتجانس المتعلقان صورة بخلاف ما لو قيل لا طبع من الله أو أن يعفري فلا تجانس في الصورة لذكرا في المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجاسمي وأما الفاء والواو وأفلا فلانها اقتصت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر التناصب بعدها قال ابن الناطم وانما نصب المضارع بعدها وهذه لفرقوا بين أو التي لمجرد العطف المقيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلا أو التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فان ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعدها بأن مضرة لانه انفسها لعدم اختصاصها (قوله نحو لا زمنك الخ) لا يتعين في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح لتقدير التعليل والتعاليق والاستثناء من الزمان كقوله الشارح في شرحه على التوضيح قال ويتعين الاول في نحو لا طبع من الله أو يعفري والثاني في نحو لا تنظره أو يعجبى والثالث في نحو لا تقتل الكافر أو سلم اه وقد يقال لا تنظره أو يعجبى صالح للاستثناء فتأمل وأما استسهل الخ فصا لتعليل والتعاليق وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدماميني وليس بشئ اه وفيه نظر (قوله المتى) جمع منبسة ما يتعمى والمراد بالآمال المأمولات وابتعادها حصولها قاله الشمني (قوله وكنيت اذا عجزت الخ) بالغين والزاي المهجرتين عصرت والقناة بالقاف والنون والرخ والكعب النواشر في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبيهة حاله اذا أخذ في اصلاح قوم انصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا عجزت فناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتقا جامع من اعتداله والاولا يشارق ذلك الا أن تستقيم اه تصريح ونظيره صحة تقدير حتى جمع نيبها أيضا في هذا البيت قدس **فائدة** قال شارح آيات الابيض وقع هذا البيت في قصيدة لزيد الاعجم غالها امر فوج القوافي وبعضها محجور بها وقال الزخشي في شرح آيات الكتاب آيات القصيدة غير منصوبة وانما أنشده سيبويه منصوبا لانه سمعه كذلك من يستشهد بقوله وأنشاد الآيات على الوقف مذهب لبعض العرب فان أنشدها منها أنشده على حقه من الاعراب وان أنشده

ان مبتدأ وخفي خبره وكذلك
 وبعد متعلقان بخفي وحتى
 فاعل يصلح والأعطف عليه
 أي كذا يجب انما أن بعد
 او اذا صلح في موضعها حتى
 نحو لا زمنك أو تفصيبي
 حتى وقوله * لاستسهل
 الصعب أو أدرك المتى * فإ
 انقادت الآمال الاصابر
 او الاكك قولك لا تقتل
 الكافر أو سلم وقوله
 وكنيت اذا عجزت فناة قوم
 كسرت كعوم أو تستقيما
 ويحتمل الوجهين قوله
 فقلت له لا تملك عينك انما
 تحاول ملكا أو تموت فعدذرا
 واحترز بقوله اذ يصلح في
 موضعها حتى او الامن
 التي لا يصلح في موضعها
 أحد الحرفين فان المضارع

اذا ورد بعدها منصوبا جاز
اظهار ان قوله

ولولا رجل من رزام اعزة
والسبع واسوا لك علقما
وتبهمات الاول قال في
شرح الكافية وتقدر بالا
وحتى في موضع أو تقدير لفظ
فيه المعنى دون الاعراب
والتقدير الاعرابي المرتب
على اللفظ أن بتدريج أو
مصدر وبعدها أن ناسبة
لفعل وهما في تأويل مصدر
معطوف بأو على المقدر
قبها تقدير لا تنظره أو
يقدم اليه كونه انتظار
أو تقديم وتقدر لاقتران
الكافرا ويسلم ليكون قوله
أواسلامه وكذلك العمل
في غيرهما * الثاني ذهب
الكسائي الى أن أو
المذكورة ناصبة بنفسها
وذهب الفراء ومن واقفه
من الكوفيين الى أن الفعل
انصب بالخالفة والصحيح ان
النصب بأن مضمرة بعدها
لان أو حرف عطف فلا
عمل لها ولكنها عطف
مصدرا مقدر على مصدر
متوهم ومن ثم لزوم اثنان
ان بعدها * الثالث قوله
اذا صلح في موضعها حتى
اولا أحسن من قوله في

جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد الغنى للسيوطي (قوله اذا ورد بعدها
منصوبا) فيه اشارة الى جواز وروده بعدها مرفوعا لعدم تقدير نصب (قوله ولولا
رجال الخ) رزام براء مكسورة فزاي حتى من تميم وأعزة صفة ثانية لرجال وآل سبع
بالتصغير حتى أيضا وهو معطوف على رجال لارزام فيما يظهر لثلاث يلزم الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي وهو أعزة والشاهد في أو أسوا لك فإنه منصوب
بأن مضمرة جواز لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين اذ المعنى لولا رجال واساءتلك
وعلمه قال العيني منادى مرخم أي بالعقمة وهذا التقرير يعلم ما في كلام البعض
من الايهام (قوله المرتب على اللفظ) أي الذي يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو
بأن المقدره ولفظ أو التي لاحد الشيئين لا قضاء الاول كون مابعد أو مصدر ومؤولا
والثاني كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف اي تخانس الشيطان اللذان أو
لا حدهما (قوله أن بتدريج أو مصدر) أي يتوهم ويحفظ قبها مصدر متوهم
الفعل السابق فلا ينافي قوله الآتي ولكن عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم
وانما قدتر لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الآتي
تخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى على ما سبق في آخر العطف فلا بد
أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله
ليكون) بقى اللام (قوله في غيرهما) أي غير المثالين المذكورين (قوله انصب
بالخالفة) أي بخالفة الثاني لدول من حيث لم يكن شريكا في المعنى ولا معطوفا
عليه اه ههم وتفض نحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فان الثاني خاف
الاول في المعنى ولم يتخاف في الاعراب الا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم
في الاعراب (قوله أن النصب بأن الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا
يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وجوز الاخفش الفصل بينهما بالشرط
نحو لانه منك أو ان شاء الله تفضيني حتى سيوطي (قوله ولكنهما عطف) لعل
الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المعنا طين كاهو الغالب
(قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أي
من أجل أنها عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم لزوم اثنان بعدها * فيه
أنه لا يتسبب عن عطفها مصدر مقدر على مصدر متوهم لزوم اثنان ولا
اثنانها اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدر مقدر أي من أن والفعل على
مصدر متوهم فكان عليه أن يعمل الزوم بخانس المتعاطفين في الصورة كما مر
وهذا علم ما في قول البعض تبعا شيخنا الاولى أن يقال ومن ثم اثنان أن بعدها
لان عطفها اذ كرلا يقتضى لزوم اثنان (قوله موقع الى أن والآن) الصواب
حذف أن فان واتما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها اه دما يبي أي لانها

لو كانت بمعنى الى أن أو الأ لأن لزم التسكر اذ النسب بأن مضمرة بعدها على
 الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمرة بعدها موقع الى أن أو الأ أن (قوله
 لان لحنى معنيين الخ) وجه الشارح الاحتمية بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه
 أيضا بسلا متهم من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدماميني (قوله
 بمعنى كى يغفرلى) ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارشاء
 اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ) أى ايها ما قويا اذا أصل الايهام
 موجود في العبارتين أيضا أفاده سم (قوله وبعد حتى) أى الجارة ومن أحكامها
 أم الا يفصل بينهما وبين الفعل شئ وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضى
 والقسم والجار والمجرور والفعل اه سيوطى والظرف متعلق بالضممار الذى
 هو مبتدأ وهكذا اما متعلق أيضا بالضممار والخبر حتم فيكون قوله هكذا تو كيدا
 لان معناه كالاظهار السابق فى الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا
 اقتصر والخبر كما بان قول المصنف هكذا وحاشوا ما خبر وقوله حتم خبر ثان حتم
 به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون فى كلامه تو كيدا لعدم استفادة الحتم من
 التشبيه لاحتمال أنه فى نصب المضارع بما قط (قوله والغالب فى حتى حينئذ
 أى حين اذا شهرت أن بعدها أن تكون لغاية بهذا مخالفا لقول الجاهل الأغلب
 فيها أن تستعمل بمعنى كى اه وانما تكون لغاية اذا كان ما بعدها غايية لما
 قبلها ولا تتعلل اذا كان مسيما عما قبلها كذا فى التصريح واحتراز بقوله حينئذ
 عن حتى الابتدائية فانها بمعنى الفاء (قوله كجد حتى نسر) الغاية هنا ممكنة أيضا
 سم (قوله بمعنى الآن) العوَاب اسقاط أن لما تقدم قبل الا التى حتى تكون
 بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدماميني سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا
 وجعل الاستثناء فى والله لا أفعل حتى تفعل أى الآن تفعل متصلا مفرغا للظرف
 اذا المعنى لا أفعل وقتان الاوقات الا وقت فعلك وبظهور أن الغاية ممكنة فيه وفى
 البيت الآتى منقطعا اذا المعنى ليس العطاء فى حال الغنى سهاحة لكن فى حال
 الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهسى تبعا للدماميني وابن الناطم لكن نظر
 فيه سم بأن النسب قبل حتى لا يقطع عما بعدها بل «وثابت مع ثبوته فكيف
 تكون غايية قدأمل ولا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى الا لان عمل الجريث
 مع افادة الاستثناء كخلا وحاشا اذا جرحهما (قوله من الفضول) جمع فضل وهو
 الزيادة والمراد بادات المالك وهى ما لا يحتاج اليه منه دماميني (قوله على
 غرابته) أى مع غرابته (قوله حتى أن تفعل) فمصر لا يحتمل فاقضى أن حتى
 تكون بمعنى الا (قوله حتى يقولوا) أى الآن يقولوا والاستثناء مفرغ للظرف

كى فيسهل كلامه هنا نحو
 لارضين الله أو يغفرلى
 بخلاف كلام التسهيل
 لان المعنى حتى يغفرلى
 بمعنى كى يغفرلى وقد بان لك
 أن قول الشارح يريد حتى
 بمعنى الى لا التى بمعنى كى
 لا وجه له وكاتا العبارتين
 خير من قول الشارح بعد
 أو بمعنى الى أو الا فانه يوهم
 أن أو ترادف الحرفين وليس
 كذلك بل هى أو العاطفة
 كما مر (وبعد حتى هكذا
 انهار أن * حتم) أى واجب
 والغالب فى حتى حينئذ
 أن تكون لغاية نحو ان
 نبرح عليه عا كنه حتى
 يرجع اليناموسى وعلاقتها
 أن يصلح فى موضعها الى وقد
 تكون للتعليل (كجد حتى
 نسر ذخرن) وعلاقتها
 أن يصلح فى موضعها كى
 وزاد فى التسهيل أنها تكون
 بمعنى الآن كقوله * ليس
 العطاء من الفضول سهاحة
 حتى تجود وما دلت لتبيل
 وهذا المعنى على غرابته
 ظاهر من قول سيوطى
 نسر قولهم - والله لا أفعل
 ا - أن تفعل المعنى حتى أن
 تفعل مصرح به ابن هشام
 الخضر اوى ونقله أبو البقاء

عن بعضهم فى وما يعملان من أحد حتى يقولوا

والمعنى وما يعلمان أحد في وقت الوقت أن يقول الخ (قوله وأن المراد معني الغاية) أي عمدًا انتفاء تعليمهما إلى وقت قواهما ذلك واعترضه الدماميني بأن هذا وإن أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أي كون حتى بمعنى الظاهر في قوله والله الخ والمعنى لا أترك إلا أخذنا بشيخي أي الحسين بن علي الآن أقبل هذين الحيين أي لكن أقبل هذين الحيين بالاستثناء منقطع كقوله الدماميني ونقله في الهمع عن ابن هشام الخضر أو ي مقتصر عليه وتصحح البعض تبعًا لشيخنا كونه متصلاً لأن قتل الحيين أخذ بالتأثر بالطل لان المعنى حينئذ لا أترك أخذنا بشيخي الاقتل الحيين فأتركه وهو فاسد ولا يصح كونه الغاية لان المعنى عليه عمدًا انتفاء ترك الأخذ بالتأثر إلى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد وأما كونها للتعليل أي يقتضي الترك المذكور لكونه في أقبل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ خالد من أن حتى التعليلية هي التي ما بعدها مسبب عما قبلها لأن ما بعدها حتى في البيت ليس مسبباً عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعمل ما في تجوز التسمي وتبعه شيخنا والبعض كونها الغاية وكونها للتعليل فكأن ممن يعرف الرجال بالحق وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن علي هو ما ذكره بعضهم والذي قاله الدماميني والشمي والسيوطي أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر بن بلعنه أن نبى أسد قتل أباه وأن المراد بشيخه أبو د (قوله حتى أبي) همزة مضمومة في وحدة فراء أو دال مبهمة من أباه الله أو أباه أهلكه ومالك وكاهل قميلتان من بني أسد قاله الشمي (قوله لان ما بعدها) وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الأخذ بالتأثر ولا مسبباً عما قبلها بل هو سبب له أي فلم يصح كونها غاية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية إذا تخرج حتى في البيت عن المعاني الثلاثة فإذا انتفى اثنتان تبين الثالث فلا غبار على التعليل خلاً فاله بعض وقول شيخنا هذا يعني النبي في كلام الشارح بحسب الظاهر وإن كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالاً مرجحاً على مردهم أسافه فتنبه (قوله أوه وولابه) أي أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولابه (قوله ارفعن حتماً) لان نصبه بتقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبل) أي وجوب ان كان الاستقبال حقيقياً بأن كان بالانصبه الى زمن التكلم وجوز ان لم يكن حقيقياً بأن كان بالنصبه الى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذي لم يؤؤل بالحال كما قاله سم لجواب رفع المستقبل المؤول به وانما شرط في نصب المضارع استقباله لان نصبه بأن المضمرة وهي تختصه للاستقبال (قوله الى زمن التكلم) أي بالكلام الذي وقع فيه حتى (قوله وكأية السابقة) وهي لن نبرح عليه الخ وقد يقال انهم من القسم الثاني فان العكوف

و الظاهر في هذه الآية خلافه وأن المراد معني الغاية نعم هو ظاهر في قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبيهما لسا قبلها ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه * (تنبيه) * ذهب الكوفيون الى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا الطهاران بعدها فوكيداً كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود (وتلوح حتى حالا أو مؤولاً * به) أي بالحال (ارفعن) حتماً (وانصب المستقبل) أي لان نصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً ان كان استقباله حقيقياً بأن كان بالنسبة الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لا سرن حتى أدخل المدينة وكأية السابقة وإن كان

عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة
الى العكوف فهو على حد الزوال وقول الرسول في الآية الآتية والجواب أن قوله
تعالى قالوا لن نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم المصادرة
منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكي لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى
زمن التسكلم بالحكي لانه المعتمد في المحكي بخلاف ما في الآية الآتية فانه ليس
حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منته فينظر فيه زمن النزول لانه زمن التسكلم
بالنظر اليه اسم والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه زمن المحكي وهو
وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه زمن الاخبار لنا (قوله
بالنسبة الى ما قبلها) أي زمن الفعل قبلها قال سم أي ولم يكن للعالم حقيقة
بدليل ما يأتي أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما
قبلها نحو سميت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أي
لا بالنسبة الى زمن التسكلم (قوله وزلوا) أي أنهبوا ازعا جاشد ديداشيها
بالزلزلة (قوله الرسول) وهو البسع أو شعيبا دما ميني (قوله فان قولهم) أي
الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) أي زمن تسكلم
جبريل بالآية وهو زمن نزولها أي لانه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على
تأويله بالحال) بأن بقدر القول الماضي واقعا في الحال أي في زمن التسكلم
لاستحضر صورته الجميلة فكانه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا
معه يقولون (قوله على تأويله المستقبل) بأن بقدر أنهم في الحال عازمون على القول
فيلزم استقبال القول على ما يشير اليه الشارح (قوله فالاول الخ) عبارة
الدما ميني قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئين الزلزال
والقول لكن الخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع
ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تيب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة
الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبأن شيا آخر كان مترقباً ووقوعه عند
حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان
كان الرفع ثابتاً في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لانه هذه القراءة
قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالتين وانما قدر القول مترقباً في
قراءة النصب ليكون مستقبلاً اذ لو قدر واقعا لكان حالاً على وجه الحكاية لا امر
ماض في نصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وأن تكون بمعنى كي
وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله بالدخول في القول) أي زمن التسكلم بالماضي
فرض حاصله في الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول في القول لكان أوضح (قوله
فهو) أي القول حال بالنسبة الى تلك الحال أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير

غير حقيقي بأن كان بالنسبة
الى ما قبلها خاصة فالنصب
جائزاً واجب نحو وزلوا
حتى يقول الرسول فان
قولهم انما هو مستقبل
بالنظر الى الزلزال لا بالنظر
الى زمن قص ذلك علينا
فالرفع وبه قرأ نافع على
تأويله بالحال والنصب وبه
قرأ غيره على تأويله
بالمستقبل فالاول يقدّر
انصاف المخبر عنه وهو
الرسول والذين آمنوا معه
بالدخول في القول فهو حال
بالنسبة الى تلك الحال

والثاني بقدر انصافها اعزم
 عليه فهو مستقبل بالنسبة
 الى تلك الحال ولا يرتفع الفعل
 بعد حتى الاثلاثة شروط
 * الاول أن يكون حالاما
 حقيقة نحو سرت حتى
 أدخلها اذا قلت ذلك وأنت
 في حالة الدخول والرفع حينئذ
 واجب أو تأو ولا نحو حتى
 يقول الرسول في قراءة تافع
 والرفع حينئذ جائز كما مر
 * الثاني أن يكون مسببا
 مما قبلها فيمتنع الرفع في نحو
 لأسيرن حتى تطلع الشمس
 وما سرت حتى أدخلها
 وأسرت حتى تدخلها
 لانثناء السببية أما الاول
 فلان طلوع الشمس
 لا يتسبب عن السير وأما
 الثاني فلان الدخول لا يتسبب
 عن عدم السير وأما الثالث
 فلان السبب لم يتحقق
 ويجوز الرفع في أيهم سار
 حتى يدخلها ومتى سرت
 حتى تدخلها لان السير
 محقق وانما الثلث في عين
 الفاعل أو في عين الزمان
 وأجاز الاخفش الرفع بعد
 النفي على أن يكون أصل
 الكلام إيجابيا ثم أدخلت
 أداة النفي

انصافهم بالقول زمن التكلم (قوله والثاني بقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما اذا
 كان الفعل قد مضى وهل يأتي فيما اذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال انبأته فيه
 أولوي وأقرب الى اعتبار استقباليته من الماضي فيحتمل أن وجوب الرفع في الحال
 حقيقة مالم يؤول بالاستقبال وفي كلام الرضي والجايمي ما وافقه لكن يتجالفه ظاهر
 ما في المغني وظاهر قول الدماميني في شرح التسهيل تخييص مسئلة حتى بأسهل
 طريق أن يقال ان صلح المضارع بعدها لو نوع الماضي موقعه نحو حتى يقول
 الرسول جاز فيه الرفع والنصب والافان كان حاشرا فالرفع أو مستقبلا فنصب اه
 أفاده سم (قوله بالاعزم عليه) أي القول فهو أي القول مستقبلي بالنسبة الى تلك
 الحال أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير انصافهم بالاعزم زمن التكلم على القول
 (قوله والرفع حينئذ واجب) مالم يؤول بالاستقبال التأويل السابق على ما فيه (قوله
 أو تأو ولا نحو حتى يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها تريد أن الآن متمكن من
 الدخول وحاصلهما أن يكون الماضي أو المستقبلي قدر أنه موجود في الحال اه
 دماميني فعلم أن من الحال المقدرة بقدر المستقبلي حاضرا سم (قوله والرفع حينئذ
 جائز كما مر) فيه عذري نظرا لان رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح
 سابقا وتلو حتى حالا أو مؤولا به أي بالحال ارفعن حتما اه والذي مر انما هو
 جواز الرفع والنصب اذا كان الاستقبال بالنسبة الى زمن الفعل قبل حتى فالرفع
 على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالاستقبال ثم رأيت في المغني وشرحه
 للدماميني التصريح بأن المضارع اذا كان للحال المحكيمة تتختم برفعها لان النصب
 بأن ناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه اذ لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر
 هذا وقال السيوطي حكى الجرمي أن من العرب من ينصب بحتى في كل شيء قال
 أبو حيان وهي لغة شاذة (قوله أن يكون مسببا مما قبلها) أي ليحصل الربط معنى
 ويؤخذ من كلامه بعدد أنه لا بد من وقوع السبب خارجا (قوله وما سرت حتى
 أدخلها) نعم ان انقضاء النفي نحو ما سرت الا يوم احدثي أدخلها جاز الرفع لعدم
 انثناء السببية وأما قلما مرت حتى أدخلها فان أردت نفي السير وهو الاغلب في
 كلامه سم وجب النصب وان أردت التعليل جاز الرفع على ضعف نفسه شيخنا عن
 الرضي ثم رأيت لدماميني ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) أي للاستفهام عنه
 فالرفع لزم لتحقيق وقوع السبب مع الثلث في وقوع السبب وذلك لا يصح أفاده في
 التصريح (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضي نقلا عن الاخفش الا أن العرب
 لم تتكلم به قال الدماميني والذي يظهر احرار ما قاله الاخفش في الاستفهام أيضا
 بأن يقدر الكلام خالبا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لاعلى
 ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لاخر سرت حتى تدخلها فسكتك أنت في

على الكلام بأسره لاعلى ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيدويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي (٣٠٩) مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك * الثالث أن

يكون فضلة فيجب النصب في نحو سرى حتى أدخلها وكذا في كان سرى أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا اه (تبيينات) الاول تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أنسب جارة وعاطفة وقد مر تاو ابتدائية أي حرف تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف قد تدخل على الجمل الاسمية كقوله لما زالت القتلى تمج دماها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله * يغشون حتى ما نهر كلابهم * وقرائة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عمرو قالوا وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع في ذلك * الثاني اذا كان الفعل حالا ومؤولابه نفي ابتدائية واذا كان مستقبلا ومؤولابه فهسي الحارة وأن مضرة بعدها كما تقدم * الثالث علامة كونه حالا أو مؤولابه صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ

صدق الخبر فقول أنت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبر بك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ماسرت فأنا لأدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) أي لوجود الشرط لان عدم السبر يتسبب عنه عدم الدخول أي فلا خلاف في الحقيقة (قوله أن يكون فضلة) التلايق المبتدأ بالخبر لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء لفحمله بعدها مستأنفة تصرح (قوله فيجب النصب في نحو سرى الخ) ينبغي ما لم يمنع الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر والا لم يجب اه سم أي وقامت قرينة على التقدير (قوله ان قدرت الخ) فان قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبر اجاز الرفع لان ما بعد حتى فضلة (قوله على ثلاثة أنسب) أي كائنته على ثلاثة أقسام من كينونة الجمل على المفصل أو الحفس على الانواع فايد ال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أنسب صحيح وان كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير ملوف فتسدير (قوله جارة) وهي ثلاثة أسماء غائية وتعليلية واستئنافية كما تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا وفي التنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذي في المعنى وشرح جمع الجوامع للمحلل أنها غائية أي غير جارة (قوله أي حرف تبتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هي الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله لما زالت القتلى الخ) تجيء أي تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الايض الذي يحاطه حجرة اه زكريا وقوله بكسر الدال أي وقتها (قوله يغشون) بفتح معجمة مبنية للجھول أي يؤتون وتهم من هرت من باب شرب أي صوت كذا في المصباح أي حتى ما صوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بآثار اقربى بصرف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أي الداخلة على الماشي نحو حتى عفوا كذا في حواشي زكريا وقوله جارة أي المصدر المفسد بل من أن مضرة والفعل (قوله وبعدها) هي فاء السببية أي التي قصد بها سببية ما قبلها ما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل الى النصب وقوله جواب نفي أو طلب سمى جوابا لان ما قبله من النفي والطاب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذي ليس بمحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحنفيد وسواء النفي بالجرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كبروا لتقليل المراد به النفي كالنفي نحو فلما تأتينا فتحنا دثنا وربما نفي بقدر نصب الجواب بعدها نحو وقد كنت في خير فتمر فمقاله السموطى ويزاد خاس وهو التشبيه المراد به النفي كما سيقبه عليه الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفي بالمحض بأنه يخسر سبغ نالي

أن يكون ما بعدها فضلة مسبا عما قبلها اه (و بعد فاجواب نفي أو طاب * محضين أن وسرهما حتى نصب) أن مبتدأ ونصب خبرها وسرهما حتى مبتدأ وخبر

التقرير نحو أولم يسير وافي الارض فتكون لكن في العدة وشرحها أن تالي
التقرير لا ينصب جوايه وفي التوضيح أن مما احتز عنه بتقسيد النبي بالخض النبي
التالي تقرير نحو ألم تأتي فأحسن اليك اذ المزد الاستفهام الحقيقي قال خالد
فثبت أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوايه لعدم تمحض
النفي وما ورد منه منصوبا فليراعاه صورة النبي وان كان نالبا تسريرا أولا لانه جواب
الاستفهام اه وقال في المعنى ولكون جواب الشئ مسببا عنه امتنع النصب جوايا
للاستفهام في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
لان رؤية انزال الماء ليست سبب اخضرار الارض بل سببه نفس انزال الماء
بخلافه في آية أولم يسير والان السير في الارض سبب كمال العقل هذا هو الصواب
اه بايضاح من الشئ وعليه فيكون في النبي التالي تقريرا تفصيل لكن تعليل
خالد بمرعاة صورة النبي أو الاستفهام قد يقتضي جوارزا لنصب في آية ألم تر فعل
المراد مرعاته ما شذوذ أو هو موافقة لقول حكاه في المعنى وردده أن النصب في
الآية جازع رسيه كافي آية أولم يسير ولكن قصد العطف على أنزل وتأويل نصيح
بأنسجت ويوافق هذا القول قول الهامع لافرق في النبي بين كونه محضاً نحو
لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا لأن نقض بالانحوماتا تنافحاً تنافحاً لا يدخل
عليه أداة الاستفهام التقريري نحو ألم تأتينا فتخذ تأتينا ويجوز في هذا الجرم والرفع
أيضا اه لمخاضاً مل واعررض سم تقصيد الطيب بالخض بأنه يوههم رجوعه
لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والهنى والدعاء ومعنى كون السئلة المتحضرة
أن تكون بفعل سرج في ذلك (قوله في موضع الحال) أي أو معترضه (قوله وبعد
معلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أي نصب الفعل واقعا
بعد ما ذكر (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) أي لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أي
لا يكون قضاء عليهم موتهم لا تنقضاء السبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وانما
قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتي لاقتضاء ان المقدرة كون ما بعد النقاء مصدرا ولا
يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من
الحى كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين
أنواع الاسم وهذا كافي المعنى من العطف السمي بالعطف على المعنى والعطف
على التوهم فاعرفه في قول شيخنا والبعض استرواحا بقول الشارح بعدد على معنى
ما تأتينا فتخذ تأتينا لا يقضى عليهم ميثم نظر لتصريحهم بأن ما بعد النقاء مسبب
عما قبلها فيكون متأخر اعنه والحالية تقتضى خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بان يراد
بالنقاء بالموت فتلحق الارادة به كيجزافما لانزال والموت مقارن له وجودا متأخر
زينة قدبر (قوله اما امر الخ) أي أوترج كما يأتي فالجمله مع النبي المتقدم تسعة

في موضع الحال من فاعل
نصب وبعد متعلق بنصب
يعنى أن أن تنصب الفعل
مضمرة بعد فاء جواب نفي
نحو ولا يقضى عليهم فيموتوا
أو جواب طلب وهو ما أمر
أو نهي أو دعاء

مجموعه في قول بعضهم

مروانه وادعوسل وعررض لخصهم * تمن وارج كذا الذي قد كمالا
والفرق بين العرض والتخضيف أن الاول الطلب بدين ورفق والثاني الطلب
بحد وانعاج (قوله أو اسئفهام) أي بأى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد
الاسئفهام لوضوح المعنى نحو متى فأسير معك أى متى تسير (قوله ياناق الخ) ناق
مرخم ناقة والعنق يفحتمن ضرب من السبر أى ليدكن مثل سبر فاستراحه وكذا
يقال فيما يأتى (قوله فينحتمكم) بضم الباء وكسر الحاء أو ينحتمها أى يهلككم
(قوله لا يخد عنك مأثور الخ) المأثور بالمثلثة المال المتروك والثرات الوراث
فأبدلت الواو ياء ولعل معنى وان قدمت ترائه أى وان تقادمت وارثوه من غيرهم
وهو ياق عندهم فإنه لا ينفع (قوله سنن) يفحتمن أى طريق (قوله فيد فأم قروور
الخ) المقرور بالثقاف البردان والمرمل العام للقوت (قوله لبنا تانى) جمع لبنا بضم
اللام وهى الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارتداد مرئب على الرجاء وقد
لا يتحقق الرجوع (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وقضى وأكن بالجرم عطفا
على محمل فاصدق بناء على أن جواب الطاب المقرون بالفاء معها فى محمل جزم يجعل
المصدر المسبوک من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدرا
ان آخرتى فتصدقى ثابت وأكن وتصدقفه فى المعنى قال والتحقى أنه عطف على
فاصدق فتدبر سقوط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف
المحوظ فيه المعنى لان المعنى آخر فى اصدق ثم قال ويقال له فى غير القرآن العطف
على التوهم أى تأديب على الثانى مشى فى الاتقان تسللا عن الخليل وسيبويه وفى
التسهيل فقال وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه
قال الدمامينى كقراءة أبى محمور لولا آخرتى الى أجل قريب فاصدق وأكن ثم قال
والجزم فى ذلك على توهم وتدبر سقوط الفاء (قوله لولا تعوجين) أى تعطفين (قوله
لمجرد العطف) فيبدأن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما يأتى واحترز
أيضا عن الفاء الاستثنائية كقوله

ألم تسأل الربيع القواء فينطق * وهل يخبرنك اليوم ببداء سماعى

فانها فى فنطق للاستثناة أى فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية اذ العطف
يقضى الجزم والسببية تقضى النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لسكن القواقي
مرفوعة كذا قيل وزيفه الدمامينى بأن النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد
الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذنهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية
وان لم تقصد بأن قصد مجرد العطف فلا يأتى لزوم النصب مع قصد ما يدل على قول
المشارح واذا قصد الجواب لم يكن الفعل الامنصوب بالخ فان قوله أو على معنى الخ

الى ساهمان ففسرنا

واللهى نحو لا تقترواعلى
الله كذبا فيسحتمكم بعذاب
وقوله * لا يخد عنك مأثور وان
قدمت ترائه فيحق الجزن
والندم * والدعاء نحو ربنا
اطمس على أموالهم
واشدد على قلوبهم فلا
يؤمنوا حتى يروا العذاب
الأليم وقوله

رب وفتنى فلا أعدل عن
سنن الساعين فى خبر سنن
وقوله

فيا رب يحول ما أول منهم
فيد فأم قروور ويشمع مرمول
والاستفهام نحو فهل لنا
من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله
هل تعرفون لبنا تانى فأرجو

أن * تقضى فيرئد بضع الروح
للمجد * والعرض نحو قوله
يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما * قد حدثنوك لما
راء كمن سمعا * والتخضيف
نحو لولا آخرتى الى أجل
قريب فاصدق وأكون من
الصالحين وقوله

لولا تعوجين ياسلمى على
دنف * فتحمدى نار وجد
كلا يفنيمه * والتنى نحو
بالتبى كنت معهم فأفوز
فوزا عظيما وقوله

يا ليت أم خليلدواعد ت

فونف * وداملى واهامر فنصطحبا * واحترز بقاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف

إشارة إلى قصد السببية لكن قال في المغني للرفع استثناء فوجه آخر وهو أن يكون
على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهو أحد وجهي النصب وهو
قليل جدا وعلمه قوله

وقد تركت صبغة مرحومة * لم تدر ما خرج عليك فتخرج

أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف في قراءة عيسى بن عمر فيموتون
والاعلم في قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مشهرا في
فيموتون لكن عدل عنه لتناسب القواصل والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى
السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه في سلك النسبي ولا يحسن
حمل التعزيل على القليل جدا اه باختصار والقواء الخالي والمبداء القفر
والسملق الأرض التي لا تثبت شيئا (قوله بمعنى ما تأتينا لما نتخذنا الخ) قال شيخنا
ذكر على ككل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف
والنصب على الخالية أو ترتيب انتفاء الثاني على انتفاء الأول فتأمل اه وكون
الفاء على ثانی وجهي الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها العطف جملة على
جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرتبه الكلام في الفاء التي لمجرد العطف
حيث قال واحترق بقاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف فاعرفه وقوله على
الخالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تأتينا لمجدنا وفيه ما أسلفناه سابقا من
النظر والتحمل عنه وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك اتيان
يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثاني قيد الأول فينصب عليه النفي لأن
العالم بالنصب ما بالنفي على القيد فيصدق بثبوت القيد وياتفائه أيضا
﴿فائدة﴾ إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفاعل منفيان وانتفاء الثاني
مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أى لما يظلمنا ونصبه
على ترتيب انتفاء الثاني على انتفاء الأول أى فكيف يظلمنا وإذا قلت ما يحكم
الله تعالى بحكم فيجوز فالثاني فقط هو المنفي والنصب واجب على جعل الثاني قيد
للاول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور (قوله وجمعنى ما تأتينا) أى
في المستقبل فأنت تتخذنا أى الآن والافتقار له مشكل إذا لا يمكن أن يحدثه
مع عدم الاتيان اه ذكرنا بصوره البعض بأن يكون أحدهما على شرطه
والآخر على شرطه الآخر (قوله فيكون المقصود نفي اجتماعهما) أى لانهما
النفي حينئذ على المعطوف أى ما يكون منك اتيان بعبءه تحديث أعم من أن ينفي
أصل الاتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارة المغني
والرشي ثبوت أصل الاتيان على هذا المعنى وعبارة الثاني ومعنى النفي في
ما تأتينا فتخذنا اتنى الاتيان فالتنفي التحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان هذا هو

شعوا ما تأتينا فتخذنا بمعنى
ما تأتينا لما نتخذنا فيكون
الظلمان مقصودا فيهما
وبمعنى ما تأتينا فأنت
تتخذنا على اجتماع مبتدا
فيكون المقصود نفي الأول
وإثبات الثاني وإذا قصد
الجواب لم يكن الفعل إلا
منصوبا على معنى ما تأتينا
مجدنا فيكون المقصود نفي
اجتماعهما

أوعلى معنى ماتا تينا فكيف تحذفنا فيكون المقصود في الثاني لا تنفاء الاول واحترز بحضن عن النفي الذي ليس
بعض وهو المنتقص بالا (٣١٢) والمتاوتبني نحو ما أنت تأتينا الا فتحدتنا ونحو

ما زال تأتينا فتحدتنا ونحو
الطلب الذي ليس بعض
وهو الطلب باسم الفعل
أو بالصدر أو بما انفذه خبر
نحو صه فأكرمك وحسبك
الحديث فينام الناس ونحو
سكروا فينام الناس ونحو
رزقني الله ما لا فأنقذ في
الخير فلا يكون لشي من
ذلك جواب منصوب وسياق
التبني على خلاف في بعض
ذلك تنبيهات الاول
مما مثل يدي في شرح الكافية
لجواب النفي المنتقص ما قام
فيا كل الاطعامه قال ومنه
قول الشاعر

وما قام منا قائم في دنيا
فينطق الابال التي هي أعرف
تبعه الشارح في التميل
بذلك واعتزتها المرادى
وقال ان النفي اذا انتقص
بالا بعد الفاء جازا نصب
نص على ذلك سيبويه وعلى
النصب أنشد فينطق الا
بالتى هي أعرف * الثاني
قد تضر أن بعد الفاء
الواقعة بين مجزئى أداة
شرط أو بعدهما أو بعد
حصر بانما اختارنا ونحو

القياس ثم قال ويجوز ان يكون النفي راجعا الى التحديث في الحقيقة لا الى الاتيان
أى ما يكون منك اتيان بعده تحديث وان حصل مطلق الاتيان وعلى هذا المعنى
ليس في الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بقاء السببية اه
(قوله أوعلى معنى ماتا تينا فكيف تحذفنا) هذا المثال وان صح فيه المغنيان
المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال في المعنى وعلى المعنى الاول يعنى
الثاني من وجهي قصد الجوارى في كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى
عليهم فهموا أى فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثاني يعنى الاول في كلام
الشارح اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا وهذا أيضا يعكس على ما سبق عن
شيخنا والبعض من قوله ما فى الآية أى لا يقضى عليهم ميتين (قوله وهو الطلب
باسم الفعل) اتسالم يكن محضاً لأنه ليس موضوعاً للطلب بناء على الصحيح أنه
موضوع لفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحديث أما على أنه موضوع لعنى الفعل
فكش كل أفاد سم (قوله أو بالصدر) أى الواقع بدلاً من اللفظ بقوله قال ابن هشام
الحق أن المصدر الصريح اذا كان للطلب نصب ما بعده سيوطى (قوله وحسبك
الحديث) مقصاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل
مضارع يعنى يكفى فضمه بناء واما اسم فاعل يعنى كفى فضمته اعراب فكان
ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث حلة خبرية بمعنى الامر
أى اكفف فموم قميل رزقني الله ما لا الخ (قوله في دنيا) التمدى مجلس القوم
ومتحدثهم ومناصلة قائم كريا (قوله جازا نصب) أى والرفع كفى التكى واما
جازا نصب لان الانتقاض اتجاها بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على
ذلك ما اذا قلت ما جاء في أحد الأزيد فأكرمه فان جمعت اليها لا حدثت
التقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي وان جعلتم الزيد رفعت لتأخره عنه
في التقدير (قوله قد تضر أن الخ) سيذكره المصنف في الجواز من قوله والفعل
من بعد الجزا ان يقرن الخ وهنالك بسطه (قوله ونحو اذا قضى أمرا الخ) اتسالم
يجعل منصوباً في جواب كن لانه ليس هنالك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق
القدرة تخيير الوجود الشئى وبالسباقي عن ابن هشام من أنه لا يجوز توافق الجواب
والجواب في الفعل والفاعل بل لابد من اختلافهما فيهما أو في أحدهما فلا يقال
فم تقم وبعضهم جعله منصوباً في جوابه نظر الى وجود الصيغة في هذه الصورة
ويرده ما ذكرناه عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للامر من قبله قوله ونحو

٤٠ صمان ت تأتي فحسن الى كافك ونحو متى زرتني أحسن اليك فأكرمك ونحو
اذا قضى أمراً فانتما بقوله له كن فيكون في قراءة من نصب وبعد الحصر بالا والخبر المبتدئ الخالي من الشرط
اضطرارا نحو ما أنت الاتا تينا فتحدتنا ونحو قوله * سأترك منزلي لبي تيم * والحق بالجزا فاسترجعا

* الثالث يلحق بالنفي التشبيه الواقع وقعه نحو كأنك والعلينا فقسمتنا أي ما أنت والعلينا ذكره في التسهيل
 وقال في شرح السكافية ان غير اقد نفيد نفيا فيكون لها (٣١٤) جواب منصوب كالنفي الصريح

فمقال غير قائم الزيدان
 فتسكروهما أشار الى ذلك
 ابن السراج ثم قال ولا يجوز
 هذا عندى قلت وهو عندى
 جائز والله أعلم هذا كلامه
 بجر وفه * الرابع ذهب
 بعض السكوفيين الى أن
 ما بعد الفاء منصوب بالخاتفة
 وبعضهم الى أن الفاء هي
 الناصبة كما تقدمت في أو
 والصحیح مذهب الصريين
 لان الفاء عاطفة ولا عمل
 لها لكنها عطفت مصدرها
 مقدرا على مصدر متوهم
 والتقدير في نحو ما أتينا
 فقتدنا ما يكون مثل
 اتيانا فحدث وكذا يقدر
 في جميع الواضع * الخامس
 شرط في التسهيل في نصب
 جواب الاستفهام أن لا
 يتضمن وقوع الفعل احترازاً
 من نحو ولم تشر بت زيدا
 فيجازي بك لان الضرب قد
 وقع فلم يمكن سببك مصدر
 مستقبل منه وهو مذهب
 أبي علي ولم يشترط ذلك
 النغارية وحكي ابن كيسان
 أن ذهب زيد فنتبعه بالنصب
 مع أن الفعل في ذلك محقق
 الوقوع واذ لم يمكن سببك

ما أنت الخ نظير للجار في الشعر لا مثال (قوله يلحق بالنفي التشبيه الخ) وفي التسهيل
 وشرحه للدمامي ما نصه وورعما نفي بقدر نصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده
 صاحب المحكم وحكي عن بعض الفهماء قد كنت في خبر فترفع فميريد ما كنت في
 خبر فترفعها ه (قوله غير قائم الزيدان) أي ما قائم الزيدان فليس المعتبر في غير هنا
 مجرد النغارية (قوله بالخاتفة) قال القارضي لان الثاني خبر والاول ليس بخبر لانه
 اما نفي أو طاب فلما خالفه في المعنى خالفه في الاعراب ونقص بنحو ما جاء زيد
 ليكن عمرو وجاء زيد لا عمرو وقد خالف الثاني الاول في المعنى ولم يخالفه
 في الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفيًا ولا طلبًا (قوله الى أن الفاء هي
 الناصبة) عبارة الفارسي وعن الجرمي أن النصب ههنا بالفاء والواو ورود
 بانها عاطفة وان حرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لان الفاء عاطفة
 الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فمكرمه يا تبتنا وأجازه
 السكوفيون اذا الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط
 على الشرط دما ميني (قوله لتكن الخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم
 أنها عطفت صريحاً على صريح (قوله عطفت مصدر الخ) استدراكه الرضي
 بان فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها
 للسببية فقط لا للعطف قال وانما نصبها ما بعد ما نفيها على تشبيهه عما قبلها
 وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة
 فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجواب اه وقوله جملة على جملة أي اوصفة
 على صفة كما بناه في باب العطف والجماعة دفع الاستسكال بمنع الحصر والحاق
 المصادر بالحمل والصفات (قوله وكذا يقدر في جميع الواضع) يؤخذ منه أنه يشترط
 في النصب أن تقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد
 قال السيبويطي يشترط أن لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو
 ما أنت زيد فتسكرومك امتنع النصب وتعين النقط أع والتعطف والنقط أحسن لان
 العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية اه ومراده
 بالنقط الاستثناي وقال في محل آ خربت عن الرفي في نحو هل أخوك زيد فتسكرومه
 بخلاف نحو في الدار زيد فتسكرومه أو أزيد منا فتسكرومه لنيابة الجار والجرور
 مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) أي في الزمن الماضي (قوله فالتقدير) أي في
 المثال الثاني وأما التقدير في الاول ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فجاءة لك
 منه (قوله اعلام يذهب زيد) أي يمكن ذهاب زيد لان المسكن هو المجهول المسؤل

عنه

مصدر مستقبل من الجملة سببها من لازمه افا لتقدير
 ليكن منك اعلام يذهب زيد فاتباع معنا

عنه (قوله والواو كالفا) الحق الكوفيون بهم ما تم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يوان
أحدكم في الماء الدائم ثم يغسل منه ويضع يده فيه المعنى على النصب النهي
عن الجمع بين البول والاعتقال فيقتضي أن البول في الماء الدائم لا يغسل منه
غير داخل تحت النهي وليس كذلك وأجاب في المعنى بان اعتبار المفهوم محله اذا لم
يصد عنه دليل والدليل هنا قام على الغائه وجوز ابن مالك وغيره في الحديث الرفع
على الاستثناء لا العطف والالزام عطف الخبر على الاثناء ويؤخذ من هذا أن
ثم تكون استثنائية ويصرح صاحب رصف الما في قوله الدماميني (قوله ان تقدم
مفهوم مع) أي مع العطف فلا ينافي ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدر مقدر
على مصدر متوهم قال في المعنى ويسمى الكوفيون هذه الواو والواو الصرف اه
وخاصة الرضي في كون الواو التي نصب المضارع بعدها عاطفة فقد قال لما
قصدوا في الواو الصرف معنى الجمعية تصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف
عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الامر الى أنها ليست للعطف فهي اذن
ما والواو الحال وأكثر دخولها على الاسمية المضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف
الخبر وجوبه بالمعنى قم وأقوم وقياحي ثابت أي في حال ثبوت قياحي وما معنى مع أي قم
مع قياحي كما تصدوا في المنعول معه مصاحبة الاسم للاسم فتصوما ما بعد الواو
ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي
ليكن قيام من ذلك وقيام مني لم يكن فيه تخصيص على معنى الجمع اه واستظهره
الدماميني ودفع استشكل وجوب حذف الخبر مع عدم مستثنى مسده بان ذلك لكثرة
الاستعمال (قوله أي بقصد المصاحبة) أي لا التشريل بين الفعلين ويؤخذ من
كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد النقاء وهو كذلك خلافا
لمن زعمه وقوله هم الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز ظاهر أفاده زكريا عن المرادى
(قوله جلدا) الجلدة من الرجال الصلب القوى على الشيء (قوله ولما يعلم الله الخ)
الخطاب بالآية لجماعة يجاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول
الجنة مع أن الطمع في ذلك انما ينبغي اذا اجتمع مع الجهاد الصبر بالمعنى بل حسبتم
أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب لعلم بصبركم أي ولم يتجمع علمه
بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذا لم يقم صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان
علم غير الواقع واقعا جهل واذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له
فلا ينافي هذا ما قرره من تعلق علمه تعالى بالعدم لان معنى تعلقه بالعدم أنه
تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم العين فلما حذف
الواو لتقامه ساكنة مع الباء بعد حذف حركة الواو واستثقالها لاهما كسرت
العين لمناسبة الباء ويجوز في الهزرة الضم نظر الضم العين في الاصل والكسر

(والواو كالفا) في جميع
ما تقدمت (ان تقدم مفهوم
مع) أي بقصد بها
المصاحبة (كلا تكون
جلدا وتظهر الجزع)
أي لا تتجمع بين هذين وقد
سمع النصب مع الواو في
خمس عشرة مائة مع الفاء
الاول التي نحو ولما يعلم
الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين * الثاني
الامر نحو قوله
فقلت ادعى وأدعوا أندي
الصوت أن ينادى داعيان
الثالث النهي نحو قوله
لأنه عن خلق وتأتى مثله
غار عليك اذا فعلت عظيم
(الرابع) الاستفهام نحو
قوله

أثبت ريان الحفون
 من الكرى * وأثبت
 منك بليلة المسوع * وقوله
 ألم الجارم ويكون يدي
 وبينكم المودة والأخاء
 الخامس التي نحوها لبتنا
 زرد ولا تكذب آيات ربنا
 ونكون من المؤمنين في
 قراءة حمزة وحفص وتس
 الباقي قال ابن السراج
 الواو ينصب ما بعده في
 غير الموجب من حيث التصب
 ما بعد الفاء وإنما يكون
 كذلك إذا لم ترد الاشتراك
 بين الفعل والفعل وأردت
 عطف الفعل على مصدر
 الفعل الذي قبلها كما كان
 في الفاء وأثبت ان
 وتكون الواو في هذا معني
 مع فقط ولا بد مع هذا
 الذي ذكره من رعاية أن
 لا يكون الفعل بعد الواو
 مبنياً على مبتدأ محذوف
 لأنه متى كان كذلك وجب
 رفعه ومن ثم جاز فيما بعد
 الواو من نحو ولا تأكل
 السمك وتشرب اللبن ثلاثة
 أوجه الجزم على التشريك
 بين الفعلين في النهي
 والنصب على النهي عن
 الجمع والرفع

نظر الكسرها الآن فأده الاسماطى على ابن عقيل وقوله ان أئدى من الندى
 بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام في صوت
 زائدة بين المتضامين على ما يؤخذ من العبي ولا حاجة اليه لهمة كون المعنى ان
 أ بعد ذهاب صوت كما قاله الدماميني والشهني (قوله أ ثبت الخ) التاء في الفعلين لام
 التكملة والخطاب في الاول مستغنا من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من
 الهمزة فاستشكل من قل كيف ضم التاء من تبيت وهو للخطاب وفتحها من
 أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النجوم وشبهه بالماء في ان بكل راحة النفس
 واستعاره بالكناية وريان تحييل والباء في ليلة المسوع بمعنى في ليلة المسوع
 كناية عن ليلة السهر (قوله ألم الجارم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه
 (قوله في قراءة حمزة وحفص) ينصب تكذب وتكون ووافقه ابن عامر في الثاني
 (قوله وتس الباقي) وهو الدعاء والعرض والتخصيص والتجريح وقال أبو حيان
 لا ينبغي أن يقدم على ذلك الإسماع (قوله في غير الموجب) أي غير الخبر المثبت
 وغيره هو النفي والطاب وقوله من حيث الخ من معنى في وهو كما قاله شيخنا يدل من
 غير الموجب أي في الامكنة التي ينصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه
 تسمع إذا عطف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود في اللفظ الفعل
 فقط اقتصر عليه وبمذا يعلم ما في كلام البعض (قوله بمعنى مع فقط) أي للمصاحبة
 دون الاشتراك بين الفعلين والافهسي للعطف أيضا كما سبق وتكامل عليه قوله
 وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج
 وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها اه زكريا أي فليس زائدا
 على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقي أن رفع ما بعد الواو واستثناها
 لا باحته بعد النهي عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدأ لها الداعي الى تقديره ثم
 رأيت في شرح الدماميني عند قول المعنى أجرى ابن مالك ثم محرى الفاء والواو بعد
 الطلب فأجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي
 لا يجري ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع تقديره ثم هو يغتسل فيه ووجه جاءت الرواية
 والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب بان مضمرة مائنه تقديره وليس
 لأجل كونه متعينا وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة
 النخاعة عند الاستئناف اه (قوله على التشريك بين الفعلين في النهي) أي على
 النهي عن كل منهما كما عبر به في المعنى وغيره قال الدماميني وفيه نظر إذا لموجب
 لتعين أن يكون المراد النهي عن كل منهما جازل يحتتمل أن المراد النهي عن الجمع
 بينهما كما قالوا إذا قلت ما جاء في زيد وعمر واحتتمل أن المراد نفي كل منهما على كل
 حال وأن المراد نفي اجتماعهما في وقت المحي فاذا جيء بلا صارا الكلام نصافي

المعنى الاول فيكذا اذا قلت لا تضرز يد او عمرا الاحتمل تعلق النهى بكل منهما
 مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بالاول ولا يفرق في ذلك بين
 الاسم والفعل قال الشنقي برتفع هذا النظر بان معنى قولهم النهى عن كل منهما
 أى ظاهره فلا ينافى احتمال النهى عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أى
 بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن
 أن يحذفه أو يسدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الإشارة الى النهى عن
 الجمع لانه يمنع منه كون الإشارة للمعيد وكون الرفع على النهى عن الاول واحة
 الثاني لا على النهى عن الجمع المهم الا أن يكون هذا توجيه الرفع غير المهور وعامه
 تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغنى نقل هذا عن ابن الناطم
 وبحث فيه وعبارة وان رفعت فالتشبيه ورأته نهى عن الاول واحة للثاني وان
 المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر
 الدين بن مالك ان معناه كعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك
 وأنت تشرب اللبن اه وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعدله دخولها في اللفظ على
 المضارع المثبت ثم هو محذوف لقولهم ادخلوا الكل من أوجه الاعراب معنى اه
 الحرف (قوله وبعده غير النفي) قال السبوطى نقل عن ابن هشام بفتح أى يستثنى
 أيضا الوالتى لتثنى في تخوف وان لنا كزرة فتكون ووجهه أن اشراها التثني طارئ
 عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اه وغير النفي هو الطلب (قوله ان تسقط الفاء)
 أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود (قوله والجزاء
 قد قصد) بان تقديره مسيما عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزء الشرط مسبب عن
 فعل الشرط اه تصريح الواو في والجزاء قد قصدت اه (قوله وكذا بقية
 الامثلة) تحولا تعص الله يدخل الجنة وبارب وفقى أطلعك وهل ترورنى أزرلك
 وليتلى ما لا أنفة وألا تنزل تصب خيرا واولا يتجىء أكرمك ولعلك تقدم أحسن
 اليك (قوله فلا يجوز جوابه) أى على الصحيح خذ لا للزجاج كما فى الهمع (قوله كما
 لا يجوز الخ) فنهى عن الشئ على نقيضه (قوله امامه قصوداه الوصف) يتعين ان كان
 قبل الفاعل نكرة لا تصلح لمجىء الحال منها تخوفه بل من لدنك ولما شرثى في
 قراءة من رفع والمراد ارب العلم والنوبة فلا اعتراض بخلاف الارث صوت يتجىء في
 حياة ذكرىا عليهما الصلاة والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة تخو
 ذرهم في خوفهم يلعبون فان كان قبله نكرة تصلح لمجىء الحال منها احتمال الوصفية
 والحالبة تخو أكرم شخصان العلماء يقرأ وهذا التقرير يعلم ما فى كلام شيخنا
 والبعض من الابهام (قوله ويحتملها) أى الحال والاستئناف وما يحتملها
 قراءة ابن ذكوان وأتى ما فى يمينك تلقف بالرفع قال الدمامينى وقوله تعالى خذ من

على ذلك المعنى ولكن على
 تقديره وأنت تشرب اللبن
^{بالتشبيه} الخلاف فى الواو
 كالحلاف فى الفاء وقد تقدم
 (وبعد غير النفي جزما اعتماد)
 جزما مفعول به مقدم أى
 اعتماد الجزم (ان تسقط الفاء
 والجزاء قد قصد) أى
 انضردت الفاء عن الواو
 بأن الفعل بعدها لا يجوز
 عند مسقطها بشرط ان
 يقصد الجزاء وذلك بعد
 الطلب بأنواعه كقوله
 فقابل من ذكرى حبيب
 ومثل * وكذا بقية
 الامثلة أما النفي فلا يجوز
 جوابه لانه يقضى تحقق
 عند الوقوع كما يقضى
 الايجاب تحقق الوقوع فلا
 يجوز بعده كما لا يجوز بعده
 الايجاب ولذلك قال وبعد
 غير النفي واحترز بقوله
 والجزاء قد قصد عما اذا لم
 يقصد الجزاء فانه لا يجوز
 بل يرفع امامه قصوداه الوصف
 نحو ليتى ما لا أنفق منه
 أو الحال أو الاستئناف
 ويحتملها قوله تعالى فأترب
 لهم طريقا فى البحر يسا
 لا تخاف دركوا قوله

أموالهم صدقة تطهرهم يتعمل الامرين المذكورين والنعت أيضا (قوله كبروا
 الى حربتيكم الخ) التكرار الجوع وبابه ردو حربتيكم تنبيه حرة وهى أرض ذات حجارة
 سوداه مختار (قوله جائز باجماع) أى وانما الخلاف فى عامله كما قال الثانى اختلف
 الخ (قوله فقيدها ان لفظ الطلب الخ) حاصله اربعه أقوال على الاولين يكون
 العامل مذكورا وهو لفظ الطلب الا أنه على الاول لتضمنه معنى حرف الشرط
 وعلى الثانى لنبأته عنده وعلى الأخيرين يكون مقسدا (قوله ضمن معنى حرف
 الشرط) كأن أسماء الشرط انما حُرمت لذلك اه تصريح ونوفس بأن تضمن
 الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفى
 الهمع أن ابن عصفور رده هذا القول بأنه يقتضى كون العامل جملة ولا يوجد عامل
 جملة وأباحبان بأن فى تضمنه اثنى مثلا معنى ان تأتى تضمنين معنيين معنى ان
 ومعنى تأتى ولا يوجد فى اسماهم تضمنين معنيين مع معنى ان تأتى معنى غير
 طابى فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشئ الواحد طلبا غير طلب اه باختصار
 (قوله نابت عن الشرط الخ) كأن النصب بضم با فى ضم باريدا النباية عن اضر
 لا لتضمنه معناه وورد بان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط
 اذ لا تعلق فى الطلب بخلاف الشرط والارجح فى ضم باريدا أن زيد منصوب
 بالفعل المحذوف لا المصدر اه تصريح وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيد
 فى ضم باريدا بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أى أداته وفعليه (قوله بشرط
 مقدر) أى هو وفعله بعد الطلب لدلائمه على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين
 تصدير ان لانها أم الادوات بل صرحوا بأنه لا يتحذف منها الاهى (قوله ولا يطرد
 الا بتجاوز وتكاف) بمنزلة التعليل للضعف أى لانه لا يستقيم من جهة المعنى فى كل
 موضع الا بتجاوز وتكاف فى بعض المواضع نحو أكرمى أكرمك أم ألتجوز
 فلما قيل من أن أمر المتكاف نفسه انما هو على التجوز بمنزلة نفسه منزلة
 الاجنبى وأما التكاف فلان دخول لام الامر على فعل المتكاف قبل كاسم يأتى فلا
 يحسن تجزيع الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سياتى فى الجواز من أن
 اللام انما تجزى محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل يقول
 تجزى ما محذوفة اختيارا قياسا فى جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد
 الأشارح بالاراد مع ظهوره خطأه فى قوله الا بتجاوز وتكاف فقال قوله لا يطرد
 الا بتجاوز وتكاف أى لا يتناس فى سائر المواضع لان اللام انما تجزى محذوفة
 اختيارا بعد قول كاسم يأتى فى الجواز وكان الصواب حذف قوله لا بتجاوز
 وتكاف لانه لا معنى له فقام له اه وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تشبه أنه لم
 يحطى الا ابن أخت خالته (قوله والمختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله

كتر والى حربتيكم تعرونها
 كما تكتر الى أولطانا المقر
 * تنبيهان * الاول قال
 فى شرح الكافية الجوزم
 عند التعرى من الفاء جائز
 باجماع * الثانى اختلف
 فى جازم الفعل حينئذ ف قيل
 ان لفظ الطلب ضمن معنى
 حرف الشرط فجزم وبه
 ذهب ابن خروف واختاره
 المصنف ونسبه الى الخليل
 وسيدويه وقيل ان الامر
 والهى وابقها نابت عن
 الشرط أى حذف جملة
 الشرط وانبت هذه فى الجهل
 منها فجزم وهو مذهب
 الفارسى والسرا فى وابن
 عصفور وقيل الجزم بشرط
 مقدر دل عليه الطلب وبه
 ذهب أكثر المتأخرين وقيل
 الجزم بلام مقدره فاذا
 قيل ألا تنزل نصب خبرا
 فعناه نصب خبرا وهو
 ضعيف ولا يطرد الا بتجاوز
 وتكاف والمختار القول
 الثالث لا ما ذهب اليه
 المصنف

نعم الى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة قال لان تقدير أداة الشرط يستلزم أن
 لا يتخاف أحد من القول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني
 وهذا مبنى على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين
 يكفي الشرط في كونه شرطاً توقف الجزاء عليه وان كان متوقفاً على أشياء أخر
 نحو ان توفى ما صححت صلاتك وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بأن الحكم
 مستند اليهم على سبيل الاحتمال لا الى كل فرد فحتمل أن يكون الاصل يقيم
 أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع وانصل بالفعل
 وياحتمال أنه ليس المراد العبادة المؤمن مطلقاً بل المخاصون منهم وكل مخصص
 قال له الرسول أقم الصلاة أقمها وقال المبرذ القديري قل لهم أقموا اسمها والجزم
 في جواب أقموا المقدر لا في جواب قل وردة في المعنى بأن الجواب لا بد أن يخالف
 الجواب اما في الفعل والفاعل نحو اني أكرمك أو في الفعل نحو أسلمت تدخل الجنة
 أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بقى شيء آخر يظهر لى وهو
 أن مقول قل في الآية على أن يقيموا محزوم في جواب الامر محذوف لدلالة الجواب
 عليه أى قل لهم أقموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ لا يصح أن يكون
 هو الجواب لان مقول القول معقول به للقول فلا يصح جواباً له لوجوب استقلال
 الجواب لكن هذا التقدير يظاهر على غير القول بأن جزم الجواب بلام أمر مقدرة
 أما عليه فيلزم تكرار الامر بالاقامة والاتفاق لو قدرنا ذلك ويجبني ما ارتضاه
 المصنف في هذه الآية أن يقيموا محزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جواباً
 فيكون مقول القول إلا أنه محكى بالمعنى اذ لو حكاه بدلت عليه فقال لتقيموا ابتداء الخطاب
 فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أى أداته لا بد له الخ أجيب بأن هذا
 في الشرط التحقيق لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله
 شرطاً حقيقية بل مضمناً معناه (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطلب بنفسه لان
 الطلب لا يصلح لما شرة الاداة (قوله ولا مضمناً) معطوف على الطلب أى ولا يجوز
 أن يكون هو أى الفعل مضمناً له أى للطلب أى مجعولاً في ضمن الطلب فعلم أن
 ما تنكفه شخصاً والبعض لا حاجة اليه (قوله لم يافيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك
 لان تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للاصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه
 زيادة مخالفة للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أى وانما يجوز تقديره اذا جاز
 اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره مع وانما يجوز اظهاره مع حرف
 الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله
 ولانه) أى ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب ويرد
 هذا على القول الثانى أيضاً ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على

لان الشرط لا بد له من فعل
 ولا جائز أن يكون هو
 الطلب بنفسه ولا مضمناً
 له مع معنى حرف الشرط لما
 فيه من زيادة مخالفة
 الاصل ولا مقدراً بعده
 لا امتناع اظهاره بدون
 حرف الشرط بخلاف
 اظهاره معه ولانه يستلزم
 أن يكون العامل جملة
 وذلك لا يوجد له نظير اه
 (وشرط جزم بعد تسمى)

أفهب سران يصح (أن تضع * ان) الشرطية (قبل لا) النافية (دون تخالف) في المعنى (يقع) ومن ثم جاز لا تدن من
 الأسد تسلّم وامتنع لا تدن من الأسد (٢٢٠)

ما ذهب اليه المصنف وكذا على الثاني الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله في صامر)
 أي فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به إلى أن الكلام على
 تقدير مضاف لأن الشرط صحة وضع ما ذكره ووضع الفعل ولهذا الشرط أجمع
 السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر وأما قراءة الحسن البصري تستكثر
 بالجزم فعلى إبداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أي
 ترد منه (قوله قبل لا النافية) وفي بعض النسخ قبل لا الناهية وكل صحيح لأنها قبل
 دخول إن ناهية وبعده نافية فتسببها ناهية باعتبار الحالة الأولى وتسميتها نافية
 باعتبار الثانية أفاده الفارسي (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف
 بطلان المعنى (قوله خلا لا الكسائي) فإنه لم يشترط صحة دخول ان على وجوز الجزم
 في نحو لا تدن من لاسد يأكل تستقدر ان تدن بغرفتي واحتج بنحو الاثر والحديث
 الآتيين وسياق الجواب عنهما وبالقياس على النصب فإنه يجوز لا تدن من الاسد
 فيأكل ورد البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعود
 النفي قياسا له على النصب قال في التصريح وفي الردّ نظر فان الكوفيين قائلون
 يجوز الجزم بعد النفي (قوله بريح الثوم) بضم المثلثة (قوله على الإبدال) أي ابدال
 الأشكال قصر بريح (قوله بعد الامر) غير الامر من أنواع الطاب غير النهي كالامر
 في الشرط المذكور نحو أين يبتك أزرلك أي أي تعرفنيه أزرلك يتخلف أين يبتك
 أشر بزيد في السوق إذا لمعنى لقولك ان تعرفنيه أشر بزيد في السوق وقس
 الباقي بقوله شيخنا عن بعضهم (قوله يوم اجراء الخ) قال الدماميني فيجوز عنده
 أي الكسائي أسلم لم يدخل النار بمعنى ان لم تسلّم تدخل النار ويحبر بان خلاف
 الكسائي فيه أيضا مرّح صاحب الهمع والرضي مقيداً بخويزة في القسهي بقيام
 القرينة (قوله فلا تعصب جوابه) أي عند الأكثرين كما سيذكره الشارح فلا
 تعصب في خصوصه فأحسن اليك ونزل قصيب خيرا بل يجب الرفع إذا لم تصيد من
 اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالباً (قوله
 مع الفاء) فيدها مع أن الواو كذلك لا محل قوله وخبره أقبل فان الجزم خاص بما إذا
 كان الساقط الفاء كما مر في قوله وخبر ما عمدان تسقط الفاء الخ (قوله بغفر لكم
 ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من وهي غير صواب
 والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لأنها مجعني الامر لا في جواب الاستفهام
 لان ضمير الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في

أما قول الصحابي يا رسول
 لا تشرف يصبك منهم وقوله
 عليه الصلاة والسلام من
 اكل من هذه الشجرة فلا
 يقر من مسجدنا يؤذنا يرحم
 الثوم فجزمه على الإبدال
 من فعل النهي لا على
 الجواب عدلى ان الزاوية
 المشهورة في الثاني يؤذنا
 بثبوت الياء * (تبيينان) *
 الاول قال في شرح الكافية لم
 يخالف في الشرط المذكور
 غير الكسائي وقال
 المرادى وقد نسب ذلك
 الى الكوفيين * الثاني
 شرط الجزم بعد الامر
 صحة وضع ان تفعل كأن
 شرطه بعد النهي صحة وضع
 ان لا تفعل فمتنع الجزم في
 نحو أحسن الى لأحسن
 اليك فإنه لا يجوز ان تحسن
 الى لأحسن اليك لكنه
 غير مناسب وكلام التمهيل
 بوهوم اجراء خلاف
 الكسائي فيه انتهى
 (والامر ان كان بغير فاعل)
 بأن كان بلطف الخبر أو باسم
 فعل أو باسم غيره (فلا
 تعصب جوابه) مع الفاء كما

تقدم (وجزمه اقلا) عند حذفه أو في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون جوابه
 بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذاكم خبر لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم
 ويدخلكم وقوله اتق الله امر وفعل خيرا يشب عليه وقوله *

كانت تخمدى أو تستريحى * وقولهم حسبك الحسب يتبع الناس فان المعنى آمنوا ولينق وانبتى واكف
 (تبيينه) * الاول أجاز (٢٣١) الكسائي النصب بعد الفاء الجواب اسم فعل أمر

نحوه أو خبر يعنى الامر
 نحو حسبك وذ كرفى شرح
 الكافية ان الكسائي
 انشرد ويجوز ذلك لكن
 أجازة ابن عصفور فى جواب
 نزال ونحوه من اسم الفعل
 المشتق وحكاية ابن هشام
 عن ابن جنى فالذى انفرد
 به الكسائي ما سوى ذلك
 الثانى أجاز الكسائي
 أيضا نصب جواب الدعاء
 المدلول عليه بالخبر نحو غفر
 الله لى فيدخله الحنة
 (والفعل بعد الفاء فى الرجا
 نصب * كنب مالى
 التمنى يتسبب) وفاقا للقراء
 لثبوت ذلك سماعا كقراءة
 حفص عن عامر لعلى
 أبلغ الاسباب أسباب
 السموات فاطلع وكذلك
 لعلى ركى أو يد كرفنتفعه
 التذكرى وقول الراجر
 أذشده القراء * عمل
 صرف الدهر أو دولتها
 تدلنا اللسة من لماتها
 فاستريح النفس من زفرتها
 وتذهب البصر بين أن
 الرجاء ليس له جواب منصوب
 وتأولوا ذلك بما فيه بعد

حظه تزيل للسبب معزلة السبب وهو الامثال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى
 انق تخمدى أى بالشجاعة أو تستريحى أى بالقتل من آلام الدنيا والخطاب
 لنفس (قوله حسبك الحديث بين الناس) حسبك ما اسم فاعل بمعنى فكيف وأما
 اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فقول الشارح واكف ما للراد من جملة المتسدا
 للخبر ومن جملة اسم الفعل وفاعله لا معنى لفظ حسب (قوله نحو حسبك) أى مع
 قولك الحديث لأن الخبر الذى يعنى الامر جملة حسبك الحديث (قوله ونحوه من
 اسم الفعل المشتق) كضرب عمر أرفس فستقيم فخرج نحو قوله فأحسن البك (قوله
 بها الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو فى الرجاء وكذا بعد هاءى
 الشاء والعرض والتخصيص كما مر عن أبى حيان (قوله فى الرجاء) أفرد به بالذكر
 من قوله فى الطلب اهتماما بشأنه ليكون البصر بين خالفوا فيه (قوله كقراءة
 من الخ) لاجتماعه لوز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أوعظا على الاسباب
 على حد * وليس عباءة وتقر عيني * وأعظا على المعنى فى لعل أبلغ فان خبر لعل
 يقترب بأن كثر ما نحو فعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض اه زكريا
 والاحتمال الثالث يأتى فى الآية الثانية وفى الجزء وهذا معنى قول الشارح
 الآتى وتأولوا ذلك بما فيه بعد (قوله عمل صرف الخ) أى لعل حوادث الدهر
 والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة للدولة بالضم اسم الثبى الذى يتداول يكون
 مرة لهذا مرة له وهذا والدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بضم
 الدال فى المال وفتحها فى الحرب وقيل هما واحد كذا فى المختار قال زكريا
 وتدلنا من الأداة وهى الغلبة والنصر والملة بالفتح الشدة وهى مفعول ثان
 لتدلنا والشاهد فى قسرتج والفرات جمع زفرة وهى الشدة وسكنت الفاء
 للضرورة اه وقوله وهى مفعول ثان غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض
 والظاهر أنه منصوب بفرع الخافض أى بالمدان أريد بالأداة الغلبة ولعل قصد
 الشاعر على هذا ترجى الموت يستريح من مشقات الدنيا وترجى اشتداد الكرب
 ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى فان مع العسر يسرا أو على
 الملة أو بالملة النازلة بالعدان أريد بالأداة النصر والمعنى علمه ظاهر وقوله وهى
 الشدة فى كلامه لامبى والثمى أنها ادخال النفس بشدة والشهيق اخراجه
 (قوله يقتضى تفصيلا) وهو أن الترجى أن شرب معنى التمنى نصب الفعل بعد
 لفاء فى جوابه والأفلا (قوله على صحة ما ذهب اليه القراء) من نصب الفعل بعد

٤١ صبان ث وقول أبى موسى وقد أشر بها معنى لبت من قرأ فاطلع نصبا يقتضى تفصيلا
 * (تبيينه) * القياس جواز جزم جواب الترجى اذا سقطت الفاء عنده من أجاز النصب وذ كرفى الارشاد
 أنه قد سمع الجزم بعد الترجى وهو يدل على صحة ما ذهب اليه القراء انتهى (وان على اسم خالص فعل عطف

نصبه أن تابنا أو محذوف
 هل رفع بالنية بفعل مضمر
 يفسره الفعل بعده وينصبه
 بحواب الشرط وأن الفتح
 فاعل نصبه وتابنا حال من
 أن ومحذوف عطف عليه
 وقف عليه بالسكون للضرورة
 أي نصب الفعل بأن
 مضمرة جواراني مواضع
 وهي خمسة كما نصب بها
 مضمرة وجو باي خمسة
 مواضع وقد صرت * فالاول
 من مواضع الجوار بعد اللام
 اذ لم يسبقها كون ناقص
 ماض منفي ولم يقترن الفعل
 بلا وقد سبق في قوله وان
 عدم لافان اعلم مظهرا
 أو مضمرا والاربعة الباقية
 هي المرادة بهذا البيت
 وهي أن تعطف الفعل على
 اسم خالص بأحد هذه
 الحروف الاربعة الواو
 واو والقاء وثم تحذف
 للباس عباءة تفرغ عني
 أحب الى من لبس الشفوف
 ونحو أو يرسل رسولا في
 فراءة غير نافع بالنصب
 عطف على وحيما ونحو قوله
 لولا توقع معترا فرضيه * ما كتب
 أو ثرا با على ترب * وكقوله
 اني وقتلي سليمان ثم اعقله
 كالنور يضرب لما خافت
 البقر

الغاء في جواب الترحي لان الحزم فرع النصب (قوله نصبه ان) ينبغي أن يضبط
 بالباء الختمة لانه اعتبر بد كثيرا ان يكون حرفا اولفظا بدل ليل قوله تابنا أو محذوف
 كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر انه لا يتعين بل يجوز نصبه بالياء
 الفوقية على تأويل أن بالكامة فيكون قوله تابنا أو محذوف على تدكير أن بعد
 تأنيها قال السيوطي قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب وبشكل
 عليه القراءة بالرفع في أو يرسل رسولا والحواب أنه حينئذ مستأنف لانه طوفا
 على الاسم اه ويلزمه أن تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جوابا) في
 ورفع لسكون فعل الشرط مانها كما يأتي في قوله وبعد ماض رفعت
 (قوله بالسكون للضرورة) أي عند غير سعة أما عندهم فالسكون لغو ويجوز أن
 المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بأن لا يكون
 تأويل الفعل وهو الخالد (قوله للباس عباءة الخ) الصحيح وليس ذوالعطف
 والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاء من الثياب الرفاق اه غير ومنه
 ولولا رجال من رزام أعذرة * وآل سبيع وأسوأك علقما
 بنصب أسوأك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطف على وحيما)
 استثناء الوحي والارسال من التكليم منقطع لانهم ليسا منه وقوله الواو حيا أي
 الهاما كما وقع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أي أو تكليما من وراء حجاب كما
 لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أي ارسال كما هو عادة الانبياء معجز
 في المعنى الاستثناء مفرغا فقال كان في الآية تختصم النقصان والقام والزائدة وهو
 أنصفها فعلى النقصان الخبر ما للبشر وحيما استثناء مفرغ من الاحوال لغنا
 موحيا أو موحى اليه على كونه حال من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء
 حجاب أي أو مكلاما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أي أو ارسالا للآل الوحي
 اليه أي أو مراسلا أو مراسلا واما وحيما والتفريع في الاخبار رأى ما كان تكليمه
 الاعناء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الاعناء والارسال تكليمه
 على حذف مضاف أي تكليم وحي أو تكليم ارسالا للبشر على هذا تبين فهو حيا
 لمحذوف أي ارادني بشرا ومفعول محذوف أي بشر أعني وعلى التمام فالتفريع
 في الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة
 فالتفريع في الاحوال من الضمير المستتر في البشر الواقع خبرا لأن بكلمه الله اه
 لمخصا مع تغيير وزيادة من الدماميني والشمني وغيرهما (قوله لولا توقع معترا الخ)
 المعترا بعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والآثر با جمع ترب بكسر الفوقية
 وهووافق في العمر (قوله اني وقتلي سليمان) أي لاجل تحصيل غرض غير
 وسليمان بالتصغير اسم رجل والشاهد في نصب أعقله أي أعطى ديتيه وغاف

والحذف في تأويل الذي في قوله بل الفعل نحو الطائر في نصب زيد الذئب في نصب واجب الرفع لان
 الطائر في تأويل الذي يطرو من العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اثنان كما مر في تبيينه ان
 الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كقال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد ويحسن
 الى الهاكت * الثاني تجوز في قوله فعل عطف فان العطف في الحقيقة انما للمصدر * الثالث اطلاق
 الناطف ومراده الاحرف (٢٢٢) الاربعة اذ لم يسم في غيرها) وشذف أن ونصب في

سوى * ما مر فاقبل منه
 ما عدل روى) أي حذف
 ان مع النصب في غير
 المواضع العشرة المذكورة
 شاذ لا يقبل منه الا ما نقله
 الفحول كقولهم خذ
 اللص بين يأخذك ومره
 يحقرها وقول بعضهم
 تسع بالعيدى خير من أن
 تراه وقراءة بعضهم بل نقذف
 بالحق على الباطل فيدمغه
 وقراءة الحسن قل أغير
 الله تأمروني أعبدونه
 قوله ونهت نفسي بعد
 ما كنت أفعله (تنبيهات)
 الاول أفهم كلامه أن ذلك
 مقدر على السماع لا يجوز
 القياس عليه وبه صرح في
 شرح الكافية وقال في
 التسهيل وفي القياس عليه
 خلاف * الثاني أجاز ذلك
 الكوفيون ومن وافقهم
 * الثالث كلامه يشعربان

كربت أي ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تصرف لانها ذات
 من وانما يصير الثور لتفزع هي فتشرب ووجه الشبهه أن كلا حصل له شرب لا حصل
 غيره (قوله في تأويل الذي يطير) لانه صلة آل وصاتهما في تأويل الفعل (قوله
 العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم
 ليس فكيف يحذف عنه بالناقص ويجاب بأن المراد اسم خاص موجود لانه
 ادر من قولنا اسم خاص والمتوهم ليس موجودا فهم (قوله كقال بعضهم)
 تسمية المصدر المتوهم فاشترط المصدرية (قوله انما هو المصدر) أي المؤول
 من المصدر (قوله في سوى ما مر) أي وسوى ما يأتي في الباب الآتي من جواز
 نصب الفعل المفعول بالباء أو الواو بعد الشرط والجزاء اه زكريا وسينه
 عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سم أي وسوى الفعل بعد كي التعليلية فان
 الضم لم يتعرض لها فيما سبق (قوله المواضع العشرة) هي مواضع وجوب
 اثنان في الخمسة ومواقع جواز اثنان في الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل
 نقذف الخ) أي ينصب بدمغه اه فارسي (قوله أعبد) أي أن أعبد وانتصاب
 غير في هذه القراءة بل وفي قراءة من رفع أعبدا يكون بأعبدال لان الحرف
 المصدرى محذوف امام بقائه أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع
 والصله لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وأن أعبد بدل اثنان منه أي
 تأمروني غير الله عبادة دما بيني (قوله ونهت) أي زجرت وما في بعدما كدت
 أفعله مصدرية أي بعدد في من الفعل وقال المبرد أراد أفعلها برفع الفعل فنقل
 فحذف الهاء الى اللام وحذف الالف وحينئذ لا شاهد فيه (قوله الثاني أجاز ذلك)
 أي القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لافراد هذا بتبنيه مع أنه من
 تمدا لتبنيه قبله فكان ينبغي حذف قوله الثاني (قوله وهو ظاهر كلامه في شرح
 التسهيل) اعلم أن قوله في شرح التسهيل وهذا هو القياس يتحمل رجوعه الى

حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم
 البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلة لان حذفه وبقى يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحذف عامل ضعيف
 فاذا حذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذي قلناه ذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل
 منه قوله تعالى أغير الله تأمروني أعبد وذهب قوم الى أن حذف ان مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا
 ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متأخروا للغة العربية قيل وهو الصحيح * الرابع ما ذكره من أن حذف ان
 والنصب في غير ما مر شاذ ليس على الإطلاق لما استعرفه في قوله في باب الجوازم والنقل من بعد الجزان بقتر الخ اه

رجوعه الى رفع الشعل على صبط و اورد في الاحتمال أمران قرب الرفع الى
 الاشارة والتعميل بقوله لان الحرف عامل ضميف الخوعلى هذا الاقبيد كلامه
 قياسية الرفع دون قياسية الحذف لحوال ان يكون معنى قياسية الرفع كما قال
 سم انه قد استجاب الحذف الثاني ان يكون القياس الرفع فلا تدل
 على قياسية الرفع على قياسية الحذف اعرف ذلك عرفته
 ان قول الشارح ظاهر ممنوع لان ظاهر كلامه الاحتمال
 الثاني الذي لا يتبدد الكلام عليه قياسية الحذف
 اللهم الا ان يقال الظاهر فيما بنى عليه
 أمر قياسي ان يكون قياسيا هذا
 وفي القارضى ان كون حذفها
 مع رفع الفعل ليس بشاذ
 منه في الاخفى
 ففطن

فيتم طبع الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله عوامل الجزم

